

نَتَجَةُ الْمُهْتَمِّ

بِتَوْضِيحِ السَّلَامِ وَإِضْاحِ الْمُبْتَهَمِ

لِلشَّيْخِ أَحْمَدَ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ يُونُسَ الدَّمَنهُورِيِّ

حَاشِيَّةٌ مُسْتَفَادَةٌ مِنْ شُرُوحٍ وَحَوَاشِي السَّلَامِ الْمُنُورِ
كَقَدُورَةٍ وَالْبَنَانِيِّ وَالْمَلُويِّ وَالصَّبَّانِ وَالْبَاجُورِيِّ

مَعَهَا وَمِثْلُهَا عَلَيْهِمَا

أَصِفَ عَبْدُ الْقَادِرِ جَيْلَانِي الْأَنْدَلُسِيُّ

ذِكْرُ الصَّبَّانِ

لِلْمَشْرِقِيِّ وَالْمُنَوَّرِيِّ
الْمَكُونِ

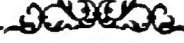
نتيجة المهتم

بتوضيح السلم وإيضاح المبهم
للشيخ أحمد عبد المنعم بن يوسف الدمنهوري

حاشية مستفادة من شروح وحواشي السلم المنورق
كقدورة والبناني والملوي والصَّبَّان والباजوري

جمعها ومناها عليها
أصف عبد القادر جيلاني الأندونيسي

خطبة إيضاح المبهم



مقدمة نتيجة المهتم بتوضيح السلم وإيضاح المبهم بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه
أجمعين .

(وبعد) فهذه تعليقات مفيدة للمبتدئين - إن شاء الله تعالى - على «شرح
الشيخ الإمام العلامة أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري» على «مثنى السلم في
المنطق» للإمام أبي زيد عبد الرحمن الأخصري - رحمهما الله تعالى - ، أخذتها
من شروح «السلم» وغيرها من كتب الفن كما سترها معزوة إليها في أغلب
المواضع .

ولما كان «إيضاح المبهم» شرحاً بالقول حيث أورد الشارح أولاً أبيات
«السلم» كاملة مفرقة على فقرات بحسب الموضوعات مبتدئاً بقوله: «قال
الناظم» ثم يشرع في شرحها بيتاً بيتاً مبتدئاً بقوله: «أقول» ، وكان الغالب في
الشرح بالقول أخذ المعنى الإجمالي من المتن دون عناية ببيان المفردات
وإغراب الكلمات إلا في اليسير النادر ، وكانت حاجة الطلاب ماسة إلى ربط
فهمهم للمسائل بنصوصها ، فلما كان الأمر كما ذكرت أحببت تتميم هذه
الحاشية بشرح أبيات «السلم» شرحاً مختصراً ممزوجاً بحيث يتناسق الشرح مع
متن الأبيات حتى يكونا كأنهما كلام واحد كما هو الحال في الشرح الممزوج ؛

لِيَكُونَ الْمُطَالَعُ لهذه الحاشية على عِلْمٍ بِمَقَاصِدِ مَثْنِ «السُّلَمِ» وَمَعَانِي «شَرْحِهِ»،
ولهذا سَمَّيْتُ هذه الحاشية:

«نَتِيجَةُ الْمُهِتَمِّ بِتَوْضِيحِ السُّلَمِ وَإِيضَاحِ الْمُهِتَمِّ»

وقلتُ في بَدَايَاتِ التَّعْلِيقِ على الأبياتِ: «أَقْوَالُ الأبياتِ»، وفي بَدَايَاتِ
التَّعْلِيقِ على شَرْحِهَا: «أَقْوَالُ الشَّرْحِ»؛ لِيَكُونَ ذلك أَبْعَثَ إلى نَشَاطِ قَارِيِ هذه
الحاشية.

وَلْيُعْلَمَ: أَنِّي إِنَّمَا كَتَبْتُهَا لِلْمُبْتَدِئِينَ أَمْثَالِي تَقْرِبًا لَأَفْهَامِهِمْ، فَمَنْ وَجَدَ فِيهَا
بُغْيَةً فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ تَعَالَى على ذلك وَلَا يَبْخَلَنَّ مِنَ الدُّعَاءِ لِي بِالْخَيْرِ، وَمَنْ لَمْ
يَجِدْ فِيهَا مَطْلَبَةً فَلْيَبْحَثْ عَنْهُ فِي مَظَانِّهِ، وَمَا ذُكِرَ فِيهَا مُوَافِقًا لِلْحَقِّ فَإِنَّمَا هُوَ
مَنْقُولٌ مِنْ تِلْكَ الدَّفَائِرِ، لِهَؤُلَاءِ الأَعْلَامِ الأكابرِ، وَمَا وَقَعَ فِيهَا مُخَالَفًا لِلصَّوَابِ
فَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى زَلَّةِ قَلَمِي الْفَاتِرِ، أَوْ سُوءِ فَهْمِي الْقَاصِرِ، فَالْمَرْجُوُّ مِمَّنْ اطَّلَعَ
فِيهَا عَلَى خَطَأٍ أَنْ يُصْلِحَهُ وَأَنْ يَسْتَغْفِرَ اللَّهَ لِي مِنْهُ:

جَمَعْتُ لِكُلِّ الْمُبْتَدِئِينَ مُقَرَّبًا	وَإِنِّي لِدَعْوَى الْخَيْرِ مِنْهُمْ لَذُو رَجْوِ
وَيَبْقَى كَثِيرٌ مَا عُنِيتُ بِجَمْعِهِ	فَإِنَّ التَّقْصِي لَيْسَ يُقَدَّرُ مِنْ نَحْوِي
أَقُولُ لِمَنْ يَقْرَأَ كِتَابِي مُؤَمَّلًا	لَهُ النَّفْعَ قَوْلًا لِلْخَبِصِي أَخِي فَارِوِ
جَزَى اللَّهُ خَيْرًا مَنْ تَأَمَّلَ صَنْعَتِي	وَقَابَلَ مَا فِيهَا مِنَ السَّهْوِ بِالعَفْوِ
وَأَصْلَحَ مَا أَخْطَأْتُ فِيهِ بِفَضْلِهِ	وَفِطْنَتِهِ وَاسْتَغْفَرَ اللَّهَ مِنْ سَهْوِي

وَأَرْجُو مِنَ اللَّهِ الْكَرِيمِ النَّفْعَ بِهَا كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِيهَا، إِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرٌ،
وبالإجابة جَدِيرٌ.

مقدمة إيضاح المبهم من معاني السلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُلهِمِ لِلصَّوَابِ *

قولُ الشَّارِحِ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - : (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) الكلامُ على
البِسْمَلَةِ شَهِيرٌ لَا حَاجَةَ إِلَى الإِطَالَةِ بِهِ .

قوله: (الحمدُ لله) يأتي لِلشَّارِحِ الكلامُ على الحمدِلةِ في شَرْحِ خُطْبَةِ
النَّاظِمِ .

قوله: (المُلهِمِ لِلصَّوَابِ) قَالَ الباجُورِيُّ في «حاشيته على شرح السَّنُوسِيَّةِ»
في المَنْطِقِ (ص ٥) عِنْدَ قولِ السَّنُوسِيِّ: «الحمدُ لله المَلِكِ الوَهَّابِ * المُلهِمِ
لِلصَّوَابِ»: «قوله: (المُلهِمِ) أَي: المَوْقِعِ في القَلْبِ الخَيْرَ، لَكِنْ يَلْزَمُ هُنَا
التَّجْرِيدُ - أَي تَجْرِيدُ الإِيقَاعِ عَنِ التَّقْيِيدِ بِالخَيْرِ - ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «لِلصَّوَابِ»،
و«إِلَهُامٌ»: إِيقَاعُ الخَيْرِ في القَلْبِ، وَبِتَقْيِيدِنَا بِالخَيْرِ خَرَجَ الوَسْوَاسُ ؛ فَإِنَّهُ
إِيقَاعُ الشَّرِّ في القَلْبِ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا، وَقَوْلُهُ: (لِلصَّوَابِ) أَي: المُوَافَقَةُ لِلوَاقِعِ،
فَهُوَ ضِدُّ الخَطِإِ، وَفِيهِ بَرَاعَةٌ اسْتِهْلَالٌ ؛ لِأَنَّهُ يُبْحَثُ فِي هَذَا الفَنِّ إِلَى مَا يُؤَدِّي إِلَى
الصَّوَابِ، وَبَرَاعَةُ الإِسْتِهْلَالِ فِي الأَصْلِ: التَّفَوُّقُ فِي الإِبْتِدَاءِ، وَفِي الإِضْطِلَاحِ:
أَنْ يَأْتِيَ المُتَكَلِّمُ فِي طَالِعَةِ كَلَامِهِ بِمَا يُشْعِرُ بِمَقْصُودِهِ، وَأَمَّا «بَرَاعَةُ المَطْلَبِ»
فَهِى: أَنْ يُقَدَّمَ الثَّنَاءُ عَلَى المَقْصُودِ، وَ«بَرَاعَةُ المَقْطَعِ» هِيَ: أَنْ يَأْتِيَ بِمَا يُشْعِرُ
بِالِانْتِهَاءِ: كَقَوْلِهِمْ فِي الآخِرِ: «وَنَسْأَلُهُ حُسْنَ الخِتَامِ» .

والصلاة والسلام على سيدنا محمد الناطق بالحكمة



قوله: (والصلاة) يأتي الكلام عليها عند قول الناظم: «صلى عليه الله ما دام الحجا *».

قوله: (والسلام) قال الشارح عند قول الناظم في آخر المنظومة: «ثم الصلاة والسلام سزمدًا *»: «السلام»: الأمان من النقائص»، وقال المنيأوي «حاشيته على الشارح على الجوهر المكنون للناظم» (ص ٧): السلام: التحية، وتفسيره بالأمن - كما فسره به السنوسي وغيره - في هذا المقام ربما يشعر بأن المسلم عليه مظنة الخوف؛ لأن المعنى على طلبه والدعاء به، والنبى صلى الله عليه وسلم بل وأتباعه لا خوف عليهم وإن قال: «إني لأخوفكم من الله»؛ فهذا مقام عبوديته في ذاته وإجلاله لمؤلاه. اهـ

قوله: (الناطق) أي: المتكلم، وآثر «النطق» على «التكلم» و«القول» - مثلاً - لثلاثة أوجه: الأول: موافقة الآية الشريفة: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ٣]، والثاني: أنه - أي النطق - أنسب بهذا الفن المسمى بـ«المنطق» كما سيأتي، والثالث: أنه لم يشمل الباري تعالى، فلا يحتاج الكلام معه إلى تخصيص، بخلاف ما لو قال: «تكلم» أو «قال» مثلاً؛ لدخوله تعالى، فيحتاج إلى ذلك؛ لإخراجه تعالى: بأن يقول: «قال أو تكلم من الخلق»، ذكر الوجهين الأول والثالث الشيخ مصطفى بن محمد البتاني في «حاشيته على مختصر السعد على التلخيص في البلاغة» (٢٧/١ - ٢٨) عند قول الخطيب القزويني: «والصلاة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب».

قوله: (بالحكمة) قال الشيخ زكريا في «فتح الرحمن شرح لقطه العجلان»

وفَضْلِ الْخِطَابِ *

وعلى آله

في الْمَنْطِقِ (ص ٨) عِنْدَ قَوْلِ الرَّزْكَشِيِّ: «وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ مَنْ نَطَقَ بِالصَّوَابِ * وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أُولِي الْحِكْمَةِ وَفَضْلِ الْخِطَابِ»: «الْحِكْمَةُ: كَمَالُ الْعِلْمِ، وَإِتْقَانُ الْعَمَلِ». اهـ و«الْحِكْمَةُ» فِي الْإِصْطِلَاحِ: عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنِ حَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بِقَدْرِ الطَّاقَةِ الْبَشَرِيَّةِ، كَذَا فِي «كَشَفِ الظُّنُونِ» (١/٦٧٦)، وَذَكَرَ فِيهِ خِلَافًا فِي دُخُولِ الْمَنْطِقِ فِي الْحِكْمَةِ وَعَدَمِ دُخُولِهِ، فَاَنْظُرْهُ.

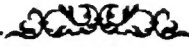
قَوْلُهُ: (وَفَضْلِ الْخِطَابِ) أَيُّ: تَمْيِيزِ الْحَقِّ عَنِ الْبَاطِلِ، أَوْ الْبَيَانِ الشَّافِي فِي كُلِّ قَضِيٍّ، وَقِيلَ: هُوَ: الْحُكْمُ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ الْيَمِينِ، أَوْ الْفِقْهُ فِي الْقَضَاءِ، أَوْ النُّطْقُ بـ «أَمَّا بَعْدُ». اهـ «فَتَحَ الرَّحْمَنُ شَرْحَ لِقْطَةِ الْعَجَلَانِ» (ص ٨)، وَفِي «الْمُطَوَّلِ» لِلْسَّعْدِ التَّفْتَازَانِيِّ (ص ٨) عِنْدَ قَوْلِ «التَّلْخِيصِ»: «وَالصَّلَاةُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَيْرٌ مَن نَطَقَ بِالصَّوَابِ وَفَضْلِ الْخِطَابِ»: «قَوْلُهُ: (وَفَضْلِ الْخِطَابِ) إِشَارَةٌ إِلَى الْمُعْجَزَةِ؛ لِأَنَّ الْفَضْلَ التَّمْيِيزُ، وَيُقَالُ لِلْكَلَامِ الْبَيِّنِ «فَضْلٌ» بِمَعْنَى «مَفْصُولٍ»، فَ«فَضْلُ الْخِطَابِ»: الْبَيِّنُ مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي يَبَيِّنُهُ مَنْ يُخَاطَبُ بِهِ وَلَا يَلْتَبِسُ عَلَيْهِ، أَوْ بِمَعْنَى «فَاصِلٍ» أَيُّ: الْفَاصِلِ مِنَ الْخِطَابِ الَّذِي يَفْصِلُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ وَالصَّوَابِ وَالْخَطِإِ». اهـ فَأَشَارَ إِلَى أَنَّ «الْفَضْلَ» مُصَدَّرٌ ١ - إِمَّا بِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ ٢ - أَوْ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ.

قَوْلُهُ: (وَعَلَى آلِهِ) أَيُّ: أَتْبَاعِهِ فِي الْعَمَلِ الصَّالِحِ، قَالَه الْمَلَوِيُّ فِي «شرح السَّمَرَقَنْدِيَّةِ»، قَالَ مُحَشِّيه الْأَمِيرُ: «أَلْ» - فِي قَوْلِهِ: «الْعَمَلِ الصَّالِحِ» - لِلْجِنْسِ، فَيَصْدُقُ بِمُجَرَّدِ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ الدُّعَاءِ، وَنُقِلَ عَنْهُ: أَنَّ الْمُتَبَادِرَ: أَنَّ

وأصحابه الكرام *

والتابعين ومن تبعهم بإحسان على الدوام *

(وبعد):



المُرَاد: ما زادَ على أصلِ الإيمانِ، وكأنه لأنَّ الصَّلَاةَ تُؤَذِّنُ بالتَّعْظِيمِ، فَلِذَا لَا تَكُونُ عَلَى غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ إِلَّا تَبَعًا، وَقَدْ وَرَدَ ضَعِيفًا: «أَلْ مُحَمَّدٍ كُلُّ تَقِيٍّ». اهـ «مِنبَاوِي عَلَى الشَّارِحِ عَلَى الْجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ».

قوله: (وأصحابه) مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَهُوَ جَمْعُ «صَاحِبٍ» بِمَعْنَى «الصَّحَابِيِّ»، وَيَأْتِي تَعْرِيفُهُ فِي الشَّارِحِ.

قوله: (ومن تبعهم) أَيِ تَبَعَ التَّابِعِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ (بِإِحْسَانٍ) قَالَ الْخَطِيبُ الشَّرِبِينِيُّ فِي «السَّرَاحِ الْمُنِيرِ» (٧٤٥/١) فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ يُوقَفُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَحْسَنِّ مَوْضِعٍ وَكَانَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِنَّهُنَّ أَهْلُ الْبَيْتِ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ قَوْلُهُ: ﴿بِإِحْسَانٍ﴾ أَيِ فِي اتِّبَاعِهِمْ، فَلَمْ يَحْوُلُوا عَنْ شَيْءٍ مِنْ طَرِيقَتِهِمْ، وَقَالَ عَطَاءٌ: «هُمْ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ، وَيَتَرَحَّمُونَ عَلَيْهِمْ، وَيَدْعُونَ لَهُمْ، وَيَذْكُرُونَ مَحَاسِنَهُمْ». اهـ

قوله: (وبعد) هِيَ كَلِمَةٌ يُؤْتَى بِهَا لِلإِنْتِقَالِ مِنْ أَسْلُوبٍ إِلَى أَسْلُوبٍ آخَرَ، وَأَصْلُهَا: «أَمَّا بَعْدُ»؛ بِدَلِيلِ لُزُومِ الْفَاءِ فِي حَيِّزِهَا غَالِبًا؛ لِتَضَمُّنِ «أَمَّا» مَعْنَى الشَّرْطِ، وَالْأَصْلُ: «مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ وَالْحَمْدَةِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى مَنْ ذُكِرَ». اهـ «غَايَةُ الْوَصُولِ» لِلشَّيْخِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ، وَالْكَلَامُ عَلَيْهَا شَهِيرٌ، وَقَدْ أَفْرَدَهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِالتَّأْلِيفِ، مِنْهُمْ: ١ - الشَّيْخُ الْإِمَامُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ غُنَيْمٍ الْجَوْهَرِيُّ فِي كِتَابِهِ: «إِخْرَازِ السَّعْدِ بِإِنْجَازِ الْوَعْدِ بِمَسَائِلِ أَمَّا بَعْدُ»،

فَيَقُولُ أَحْمَدُ الدَّمَنْهَوْرِيُّ - بَلَّغَهُ اللَّهُ الْآمَالَ * وَرَزَقَهُ التَّوْفِيقَ فِي الْأَقْوَالِ
وَالْأَفْعَالِ * -: قَدْ سَأَلَنِي بَعْضُ الطَّلَبَةِ الْمُبْتَدِئِينَ * أَنْ أَشْرَحَ «سَلَّمَ الْمَنْطِقِ»
شَرْحًا يَكُونُ فِي غَايَةِ اللَّيْنِ *

٢ - وَالْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ مُوسَى رُوحَانِي الْبَايُ الْبَاكِسْتَانِي فِي كِتَابِهِ
الْفَرِيدِ فِي بَابِهِ: «النَّجْمُ السَّعْدِ فِي مَبَاحِثِ أَمَّا بَعْدُ».

قَوْلُهُ: (فَيَقُولُ أَحْمَدُ إِنْخ) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ الْمَخْطُوطَةِ زِيَادَةٌ هَكَذَا:
«فَيَقُولُ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ الْعَلَّامَةُ الْحَبْرُ الْفَهَامَةُ شَمْسُ الْمِلَّةِ وَالِدِينَ».

قَوْلُهُ: (الدَّمَنْهَوْرِيُّ) قَالَ الْمِنْيَاوِيُّ - بِكسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ النُّونِ - فِي
«حَاشِيَتِهِ عَلَى الشَّارِحِ عَلَى الْجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ»: «سَمِعْتُ مِنْ شَيْخِنَا: أَنَّهُ مِنْ بَلَدَةٍ
قَرِيبَةٍ مِنَ الْقَاهِرَةِ تُسَمَّى: «دَمَنْهَوْرُ الْوَحْشِ»، لَا مِنْ الْبَلَدَةِ الْمَعْرُوفَةِ بِ«دَمَنْهَوْرِ
الْبُحَيْرَةِ». اهـ

قَوْلُهُ: (بَلَّغَهُ اللَّهُ الْآمَالَ) «بَلَّغَ» بِالتَّضْعِيفِ مُتَعَدِّ لِمَفْعُولَيْنِ، قَالَ الشَّاعِرُ:
إِنَّ الثَّمَانِينَ وَقَدْ بُلَّغَتْهَا قَدْ أَخَوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانِ
وَالْآمَالُ بِالْمَدِّ: جَمْعُ «أَمَلٍ»، وَهُوَ: الرَّجَاءُ، وَ«أَلٌ» فِيهِ بَدَلٌ مِنْ
الضَّمِيرِ، أَيُّ: آمَالِهِ.

قَوْلُهُ أَيْضًا: (بَلَّغَهُ اللَّهُ الْآمَالَ) هَذِهِ الْجُمْلَةُ وَجُمْلَةُ قَوْلِهِ: (وَرَزَقَهُ التَّوْفِيقَ فِي
الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ): جُمْلَةُ اغْتِرَاضِيَّةٍ بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَفْعُولِهِ.

قَوْلُهُ: (قَدْ سَأَلَنِي بَعْضُ الطَّلَبَةِ إِنْخ) هَذِهِ الْجُمْلَةُ إِلَى آخِرِ الْكِتَابِ فِي مَحَلِّ
نَضْبِ مَقُولِ الْقَوْلِ لِقَوْلِهِ: «فَيَقُولُ».

قَوْلُهُ: (فِي غَايَةِ اللَّيْنِ) بِكسْرِ اللَّامِ، أَيُّ: غَايَةِ السُّهُولَةِ.

وَأَنْ لَا أَزِيدَ عَلَى حَلِّ الْأَفَاطِهِ * لِيُظْفَرَ بِفَهْمٍ مَعْنَاهُ مَنْ هُوَ مِنْ حُقَافِهِ *
فَأَجَبْتُهُ لِذَلِكَ * ١ - مُسْتَعِينًا بِالْقَادِرِ الْمَالِكِ * ٢ - مُسَمِّيًا لَهُ:

بـ «إيضاح المُنْهَمِ * مِنْ مَعَانِي السَّلَامِ *»

٣ - طَالِبًا مِنَ السَّمِيعِ الْبَصِيرِ * أَنْ يَنْفَعَ بِهِ كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهِ إِنَّهُ عَلَى

ذَلِكَ قَدِيرٌ *



قوله: (على حَلِّ الْأَفَاطِهِ) شَبَّهَ الْأَفَاطَ بِشَيْءٍ مَعْقُودٍ، وَحَذَفَ الْمُشَبَّهَ بِهِ،
وَأَثْبَتَ لَهُ شَيْئًا مِنْ لَوَازِمِهِ، وَهُوَ: «الْحَلُّ»، فِيهِ اسْتِعَارَةٌ بِالْكِنَايَةِ. اهـ «بجبرمي
على خطيب» (٢٠/١).

قوله: (لِيُظْفَرَ) بفتح الفاءِ مِنْ بَابِ «تَعَبَ» أَي: يَفُوزَ وَيَنَالُ.

قوله: (مِنْ حُقَافِهِ): جَمْعُ «حَافِظٍ».

قوله: (لِذَلِكَ) أَي: لِشَرْحِهِ.

قوله: (الْمَالِكُ) مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى كَمَا فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» مِنْ حَدِيثِ
أَبِي هُرَيْرَةَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ، وَمَعْنَاهُ كَمَا قَالَ الْمُنَاوِيُّ فِي «التَّيْسِيرِ» (٣٣٢/١):
«الْمُتَصَرِّفُ فِي الْخَلْقِ بِالْقَضَاءِ وَالتَّدْبِيرِ»، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ (٣٣٢/١):
«الَّذِي لَا يَعْجِزُ عَنْ إِنْفَازِ مَا يَقْتَضِيهِ حُكْمُهُ». اهـ وَأَمَّا «الْمَلِكُ» بَتَرَكِ الْأَلْفِ فَقَدْ
وَرَدَ فِي التَّنْزِيلِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ، مِنْهَا فِي سُورَةِ الْحَشْرِ: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ
إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾ [الحشر: ٢٣]، وَإِنَّمَا آثَرُ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ جِزْصًا عَلَى مُرَاعَاةِ
الْفَاصِلَةِ مَعَ قَوْلِهِ: «لِذَلِكَ».

قوله: (أَنْ يَنْفَعَ بِهِ) أَي: بِهَذَا الشَّرْحِ (كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهِ) الَّذِي هُوَ «السَّلَامُ
الْمُنَوَّرُ»، وَقَدْ أَجَابَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ دُعَاءَهُ.

١ - قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا نَتَائِجَ الْفِكْرِ لِأَرْبَابِ الْحِجَا

قوله: (قَالَ) أي الإمام أبو زيد عبد الرحمن بن سيدي الصغير الأَخْضَرِيُّ.

قوله: (رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى) جملة دُعائية مُعْتَرِضة بين «قَالَ» ومفعوله، وهو قول الناظم: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا *» إلى آخر المنظومة، والدُّعَاءُ لِلْعُلَمَاءِ مُسْتَحَبٌّ فِي أَوَّلِ الدَّرْسِ، قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي «مُقَدِّمَةِ الْمَجْمُوعِ» (٣٤/١): «وَيُقَدَّمُ عَلَى الدَّرْسِ تِلَاوَةُ مَا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ يُسْمَلُ، وَيَحْمَدُ اللَّهُ تَعَالَى، وَيُصَلَّى وَيُسَلَّمُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى آلِهِ، ثُمَّ يَدْعُو لِلْعُلَمَاءِ الْمَاضِينَ مِنْ مَشَائِخِهِ وَوَالِدَيْهِ وَالْحَاضِرِينَ وَسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ، وَيَقُولُ: «حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَضِلَّ أَوْ أُضَلَّ، أَوْ أَزِلَّ أَوْ أُزَلَ، أَوْ أَظْلِمَ أَوْ أُظْلِمَ، أَوْ أَجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ». اهـ

١ - أقوال الأبيات

١ - (الْحَمْدُ) كُلُّهُ مُسْتَحَقٌّ (لِلَّهِ الَّذِي قَدْ) لِلتَّحْقِيقِ (أَخْرَجَا) الْأَلْفُ لِلإِطْلَاقِ (نَتَائِجَ الْفِكْرِ) أَيِ النَّتَائِجِ الَّتِي تَنْشَأُ عَنِ الْفِكْرِ، وَ«النَّتَائِجُ»: جَمْعُ «نَتِيجَةٌ»، وَهِيَ لُغَةٌ: الثَّمَرَةُ وَالْفَائِدَةُ، وَاصْطِلَاحًا: الْقَوْلُ اللَّازِمُ مِنْ تَسْلِيمِ قَوْلَيْنِ لِذَاتِهِمَا كَمَا يَأْتِي (لِأَرْبَابِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «أَخْرَجَا»، وَ«الْأَرْبَابُ»: جَمْعُ «رَبٍّ» (الْحِجَا): الْعَقْلُ أَيْ: لِأَصْحَابِ الْعُقُولِ.

وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ
حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ الْمَعْرِفَةِ رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا مُنْكَشِفَةً
١ - أقول:

«الْحَمْدُ» لُغَةً: الثناء بالكلام على المحمودِ بِجَمِيلِ صفاته،

٢ - (و) الَّذِي قد (حَطَّ) أي: أزال (عَنْهُمْ) أي عن أربابِ الحِجَابِ (مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ) بدلٌ مِنَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ قَبْلَهُ أي: أزال اللهُ عَنْ عَقْلِهِمُ الَّذِي هُوَ كَالسَّمَاءِ، فـ«أَل» فِي «الْعَقْلِ» بدلٌ عَنِ الضَّمِيرِ (كُلِّ حِجَابٍ) مَفْعُولُ «حَطَّ» أي: كُلِّ مانِعٍ (مِنْ سَحَابِ الْجَهْلِ) أي مِنْ الْجَهْلِ الَّذِي هُوَ كَالسَّحَابِ، وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ بَيَانٌ أَنَّ هَذَا يُسَمَّى فِي عِلْمِ الْبَلَاغَةِ بِالتَّشْبِيهِ.

٣ - (حَتَّى) لِلانْتِهَاءِ، أي: إِلَى أَنْ (بَدَتْ): ظَهَرَتْ (لَهُمْ شُمُوسُ الْمَعْرِفَةِ) أي: الْمَعْرِفَةُ الَّتِي كَالشُّمُوسِ، وَالْجَمْعُ لِلتَّعْظِيمِ (رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا) أي: مُخَدَّرَاتِ شُمُوسِ الْمَعْرِفَةِ أي: مَسَائِلُهَا الصَّعْبَةُ، شُبِّهَتْ بِالْعَرَائِسِ الْمُسْتَتِرَةِ تَحْتَ الْخِذْرِ (مُنْكَشِفَةً) أي: مُتَّضِحَةً. اهـ «قويسني» (ص ٥).

١ - أقوال الشرح

قوله: (بِالْكَلَامِ) آثَرَهُ عَلَى «اللِّسَانِ» لِيَدْخُلَ الْحَمْدُ الْقَدِيمُ، ثُمَّ هَذَا الْقَيْدُ - كَقَوْلِهِ: «بِجَمِيلِ صِفَاتِهِ» - لِبَيَانِ الْوَاقِعِ. اهـ «مناوي على حلية اللب المصون» (ص ٩).

قوله: (عَلَى الْمَحْمُودِ) أي لِأَجْلِ جَمِيلِ اخْتِيَارِيٍّ حَقِيقَةٍ أَوْ حَكَمًا: كَذَاتِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ؛ لِكُونِ الذَّاتِ مَنْشَأً لِلِاخْتِيَارِيٍّ وَمُلَازِمَةً الصِّفَاتِ لَهَا، فَالذَّاتُ

وَعُرْفًا: فِعْلٌ يُنْبِئُ عَنْ تَعْظِيمِ الْمُنْعَمِ بِسَبَبِ إِنْعَامِهِ عَلَى الْحَامِدِ أَوْ غَيْرِهِ.

حُكْمِيَّ بِلَا وَاسِطَةٍ، وَالصِّفَاتُ بِهَا. اهـ «مناوي على حلية اللب المصون» (ص ٩).

قوله: (وَعُرْفًا) قِيلَ: الْعُرْفُ وَالْإِضْطِلَاحُ مُتَسَاوِيَانِ، وَقِيلَ: الْإِضْطِلَاحُ هُوَ الْعُرْفُ الْخَاصُّ، وَهُوَ مَا تَعَيَّنَ نَاقِلُهُ، وَالْعُرْفُ إِذَا أُطْلِقَ يُرَادُّ بِهِ الْعَامُّ، وَهُوَ: مَا لَمْ يَتَّعَيَّنْ نَاقِلُهُ، وَعَلَى كُلِّ فَا لِمُرَادِّ مِنَ الْعُرْفِ وَالْإِضْطِلَاحِ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَى غَيْرِ لُغَوِيٍّ. اهـ «حاشية الجمل على منهج الطلاب» في الفقه الشافعي (١٣/١).

قوله: (فِعْلٌ يُنْبِئُ) (إِنْخ) أَيِ فِعْلٌ بِاللِّسَانِ أَوْ بِالْجَوَارِحِ أَوْ بِالْقَلْبِ، وَالْفِعْلُ الْقَلْبِيُّ هُوَ: اعْتِقَادُ اتِّصَافِ الْمَحْمُودِ بِصِفَةِ الْكَمَالِ، فَظَهَرَ مُغَايَرَتُهُ لِلتَّعْظِيمِ الَّذِي هُوَ اعْتِقَادُ الْعَظَمَةِ، فَالْإِعْتِقَادُ الْأَوَّلُ يُنْبِئُ عَنِ الثَّانِي. اهـ «حاشية الجمل على المنهج» (١٣/١).

قوله: (يُنْبِئُ) أَيِ: يَدُلُّ وَيُشْعِرُ لَوْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ. اهـ «البجيرمي على المنهج» (٩/١).

قوله: (بَسَبَبِ إِنْعَامِهِ عَلَى الْحَامِدِ أَوْ غَيْرِهِ) فِيهِ دَوْرٌ؛ لِأَنَّ «الْحَامِدَ» مُشْتَقٌّ مِنْ «الْحَمْدِ»، فَيَقْتَضِي تَوَقُّفَ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَأُجِيبَ: ١ - بِأَنَّ هَذَا تَعْرِيفٌ لَفْظِيٌّ لَا يَضُرُّ فِيهِ ذَلِكَ، ٢ - أَوْ يُسَلِّكُ فِيهِ التَّجْرِيدُ: بِأَن يُرَادَ بِ«الْحَامِدِ» الذَّاتُ الْمُجَرَّدَةُ عَنْ وَصْفِهَا بِكَوْنِهَا حَامِدَةً، ٣ - أَوْ يُقَالُ: قَوْلُهُ «عَلَى الْحَامِدِ أَوْ غَيْرِهِ» تَعْمِيمٌ خَارِجٌ عَنِ التَّعْرِيفِ. اهـ «الجمل على المنهج» (١٣/١).

قوله: (عَلَى الْحَامِدِ أَوْ غَيْرِهِ) وَسَوَاءٌ ١ - كَانَ لِلْغَيْرِ خُصُوصِيَّةٌ بِالْحَامِدِ: كَوَلَدِهِ وَصَدِيقِهِ ١ - أَوْ لَا وَلَوْ كَافِرًا. اهـ «حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج» (٢٦/١).

و«الشُّكْرُ» هو: الحمدُ اصطلاحاً مَعَ إبدالِ «الحامِدِ» بـ«الشَّاكِرِ»،
وعُرفاً: صَرَفُ العَبْدِ جميعَ ما أَنْعَمَ اللهُ به عليه إلى ما خُلِقَ لِأجله.

قوله: (مع إبدالِ الحامِدِ بالشَّاكِرِ) في أوائلِ «تفسيرِ الفخرِ الرَّازِيّ»: اختيارُ
اشتراطِ وصولِ النِّعْمَةِ إلى الشَّاكِرِ في تَحَقُّقِ الشُّكْرِ اللَّغَوِيّ. اهـ «حاشية
الرشيدي على نهاية المحتاج» (٢٦/١).

قوله: (وعُرفاً) «العُرفُ» ١ - إمّا أن يكونَ عامّاً، ٢ - وإمّا أن يكونَ خاصّاً
بأهلِ بلدٍ أو جِرْفَةٍ أو صِناعَةٍ أو نحوِ ذلك، والواقعُ هُنا - واللهُ أعلمُ - هو عُرفُ
الصُّوفِيَّةِ وَمَنْ يَجْرِي مَجْرَاهُمْ على أَنَّ عباراتهم في اصطلاحهم مُخْتَلِفَةٌ. اهـ
«حاشية الشيخ علي قصارة» (ص ٧).

قوله: (صَرَفُ العَبْدِ جميعَ ما أَنْعَمَ إلخ) قال بعضهم:

والشُّكْرُ: صَرَفُ العَبْدِ ما أَوْلَاهُ مَوْلَاهُ مِنْ نِعْمَاهُ في رِضاهُ

المُرَادُ بِصَرَفِ الجميعِ: أن لا يَخْرُجَ العَبْدُ عن طاعةِ رَبِّه: بأن تَسَلَّمَ أحواله
كلُّها وأوقاته كُلُّها مِنَ المُخَالَفَةِ، وعن ذلك أَفْصَحَ الإمامُ الجُنَيْدُ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - بقوله:
«الشُّكْرُ»: أن لا يَغْصَى اللهُ بِنِعْمِهِ، فلا تُبْلَغُ حَقِيقَةُ الشُّكْرِ إِلَّا بِكمالِ التَّقْوَى
والإِسْتِقَامَةِ الظَّاهِرَةِ والباطِنَةِ، أمّا المُخَلِّطُ في أحواله فلم يُؤَدِّ ما وَجَبَ عليه مِنْ
الشُّكْرِ بِتَمَامِهِ، نَعَمَ الطَّاعَةُ الصَّادِرَةُ منه هي بعضُ ما وَجَبَ عليه مِنَ الشُّكْرِ،
وكونُ هذا القدرِ الإجماليِّ هو أصلُ الوُجُوبِ لا يُنَافِي انْدِرَاجَ غيرِ الواجِبِ مِنْ
الطَّاعَاتِ في مُسَمَّى الشُّكْرِ؛ لأنَّ الوجوبَ العامَّ مُتَوَجِّهٌ لِلانْقِيَادِ وَالِاتِّبَاعِ لِكُلِّ ما
جاءَ الشَّارِعُ به مِنَ الأحكامِ الَّتِي فَصَّلَها وَبَيَّنَّها، قاله في «شرح الحِصْنِ». اهـ
«شرح البناني» (ص ٨).

وتحقيقُ الكلامِ على البِسْمَلَةِ، ١- والْحَمْدَلَةِ، ٢- والشُّكْرِ، ٣- والمَدْحِ لغةً وعُرفاً، والنَّسْبَةُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ فِي رِسَالَتِنَا: «كَشَفِ اللَّثَامِ عَنْ مُخَدَّرَاتِ الْأَفْهَامِ».

و«اللهُ»: عَلَّمَ عَلَى الذَّاتِ


قوله: (والنَّسْبَةُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ) أَيِ الْحَمْدِ وَالشُّكْرِ وَالْمَدْحِ، قَالَ الْبَنَانِيُّ فِي «شرحِهِ» (ص ٧): ١ - «الحمدُ» عُرفاً: فِعْلٌ يُنْبِئُ عَنْ تَعْظِيمِ الْمُنْعِمِ بِسَبَبِ كَوْنِهِ مُنْعِماً، وَهُوَ مُسَاوٍ لِلشُّكْرِ لُغَةً عَلَى الْأَشْهَرِ، وَبَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْحَمْدِ لُغَةً عَمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ، فَعُمُومُهُمَا بِاعْتِبَارِ الْمَوْرِدِ، وَعَمُومُهُ بِاعْتِبَارِ الْمُتَعَلِّقِ، و«الشُّكْرُ» عُرفاً: صَرَفُ الْعَبْدِ جَمِيعَ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِ مِنْ سَمْعٍ وَبَصَرٍ وَغَيْرِهِ إِلَى مَا خُلِقَ لِأَجْلِهِ، وَهُوَ أَخْصُ مُطْلَقاً مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ، وَهَذَا هُوَ الشُّكْرُ الْمَأْمُورُ بِهِ شَرْعاً الْمُعَبَّرُ عَنْهُ بِالتَّقْوَى وَبِالِاسْتِقَامَةِ وَبِعِبَادَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَبِطَاعَتِهِ عَلَى مَا وَرَدَتْ بِهِ النُّصُوصُ الْمُتَكَثِرَةُ الْآمِرَةُ بِالتَّقْوَى وَطَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ». اهـ

قوله: (فِي رِسَالَتِنَا كَشَفِ اللَّثَامِ عَنْ مُخَدَّرَاتِ الْأَفْهَامِ) ذَكَرَهَا إِسْمَاعِيلُ بَاشَا فِي «إِيضَاحِ الْمَكْنُونِ»، وَذَكَرَهَا أَيْضاً الشَّارِحُ فِي «حِلْيَةِ اللَّبِّ الْمَصُونِ شرحِ الْجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ»، قَالَ فِيهَا (ص ٩): «وَمَنْ أَرَادَ تَحْقِيقَ الْكَلَامِ عَلَى الْبِسْمَلَةِ فَعَلَيْهِ بِرِسَالَتِنَا «كَشَفِ اللَّثَامِ عَنْ مُخَدَّرَاتِ الْأَفْهَامِ»؛ فَإِنَّهَا مِنْ أَجْلِ مَا أُلْفَ فِي هَذَا الْمَقَامِ». اهـ

قوله: (وَاللَّهُ عَلَّمَ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَاللَّامِ، يُطْلَقُ فِي اللَّغَةِ عَلَى ١ - الْجَبَلِ ٢ - وَالرَّايَةِ ٣ - وَالْعَلَامَةِ، وَفِي اضْطِلَاحِ النُّحَاةِ: الْإِسْمُ الَّذِي يُعَيَّنُ مُسَمَّاهُ، وَاعْلَمْ: أَنَّهُ يَأْتِي فِي الْمَثْنِ تَقْسِيمُ اللَّفْظِ الْمُفْرَدِ إِلَى ١ - كُلِّيٍّ ٢ - وَجُزْئِيٍّ،

الواجب الوجود.

و«أَخْرَجَ»: بمعنى أظْهَرَ.

١ - فالْكُلِّيُّ: ما لم يَمْنَعْ تَصَوُّرُهُ مِنْ وَقُوعِ الشَّرْكََةِ فِيهِ، وَهَذَا يَنْقَسِمُ إِلَى سِتَّةِ أَقْسَامٍ، مِنْهَا قِسْمٌ وَجَدَ فِي الْخَارِجِ مِنْ أَفْرَادِهِ فَرْدٌ وَاحِدٌ: كَلَفِظَ «الْمَعْبُودَ بِحَقٍّ»، فَإِنَّ تَصَوُّرَنَا لِمَفْهُومِ هَذَا اللَّفْظِ غَيْرُ مَانِعٍ مِنْ اشْتِرَاكِ غَيْرِ اللَّهِ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ فِي الْخَارِجِ مِنْ أَفْرَادِهِ إِلَّا فَرْدٌ وَاحِدٌ، وَالْجُزْئِيُّ: مَا مَنَعَ تَصَوُّرُهُ مِنْ وَقُوعِ الشَّرْكََةِ فِيهِ: كَلَفِظَ «اللَّهُ»، فَإِنَّ تَصَوُّرَنَا لِمَفْهُومِ هَذَا اللَّفْظِ مَانِعٌ مِنْ اشْتِرَاكِ غَيْرِ ذَاتِهِ تَعَالَى فِيهِ، هَذَا - أَعْنِي كَوْنَ لَفْظِ «اللَّهُ» جُزْئِيًّا - هُوَ الْحَقُّ، وَقِيلَ: إِنَّهُ كُلِّيٌّ، قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّرْوَانِيُّ فِي «حَاشِيَةِ التَّحْفَةِ» (٨/١) عَنِ الصَّبَّانِ: «وَقِيلَ: إِنَّهُ - أَيُّ لَفْظَ «اللَّهُ» - اسْمٌ لِمَفْهُومِ الْوَاجِبِ الوجودِ إلخ، وَرَدَّ بِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: إِجْمَاعُهُمْ أَنَّ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» تُفِيدُ التَّوْحِيدَ، وَلَوْ كَانَ اسْمًا لِمَفْهُومِ كُلِّيٍّ لَمْ تُفِذْهُ؛ لِأَنَّ الْكُلِّيَّ مِنْ حَيْثُ هُوَ يَحْتَمِلُ الْكَثْرَةَ، ثَانِيَهُمَا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ اسْمًا لِمَفْهُومِ الْكُلِّيِّ لَزِمَ ١ - اسْتِثْنَاءُ الشَّيْءِ مِنْ نَفْسِهِ فِي كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ إِنْ أُريدَ بـ«إِلَهٍ» فِيهَا الْمَعْبُودُ بِحَقٍّ، ٢ - وَالْكَذِبُ إِنْ أُريدَ بِهِ مُطْلَقُ الْمَعْبُودِ؛ لِكَثْرَةِ الْمَعْبُودَاتِ الْبَاطِلَةِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ «إِلَهٌ» فِيهَا بِمَعْنَى «الْمَعْبُودَ بِحَقٍّ»، وَ«اللَّهُ» عَلَمًا وَضَعِيًّا لِلْفَرْدِ الْمَوْجُودِ مِنْهُ، أَقُولُ: الظَّاهِرُ: أَنَّ صَاحِبَ هَذَا الْقَوْلِ يَعْتَرِفُ بِأَنَّهُ صَارَ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ عَلَى هَذَا الْفَرْدِ الْمُنْحَصِرِ فِيهِ الْكُلِّيُّ؛ إِذْ لَا يَسَعُهُ انْكَارُ ذَلِكَ». اهـ

قوله: (الواجب الوجود) وهو الذي لا يتصور في العقل عدمه.

قوله: (و«أَخْرَجَ» بمعنى أظْهَرَ) قَالَ الْبَاجُورِيُّ: «وَقَدْ فَسَّرَ الشَّيْخُ الْمَلَوِيُّ «الإِخْرَاجَ» بِالْإِظْهَارِ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ يُفَسَّرَ بِالْإِيجَادِ؛ ١ - لِأَنَّهُ أَبْلَغُ مِنْ

و«التَّائِيحُ»: جمعُ «نتيجة»، وهي: القَضِيَّةُ اللَّازِمَةُ لِلْمُقَدَّمَتَيْنِ:
ك«العالمُ حَدِثٌ» اللَّازِمُ لِقَوْلِنَا: «العالمُ مُتَغَيِّرٌ» + «وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَدِثٌ».

الإظهار، ٢ - وَلَآنَ شَأْنُ الإِظْهَارِ أَنْ يَكُونَ لِمَوْجُودٍ قَبْلُ، وَمَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ،
وَمِنَ الْمَعْلُومِ: أَنَّ الْمَوْصُولَ مَعَ صِلَتِهِ فِي قُوَّةِ الْمُشْتَقِّ، فَقَوْلُهُ: «الَّذِي قَدْ أَخْرَجَا»
فِي قُوَّةِ «الْمُخْرِجِ»، وَلَمْ يُعَبَّرْ بِهِ مَعَ وُرُودِ إِطْلَاقِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ
تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٢] لَعَلَّهُ لِعَدَمِ شُهْرَتِهِ وَعَدَمِ ذِكْرِهِ فِي الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى
الْمَعْرُوفَةِ.

قَالَ الشَّيْخُ سَعِيدٌ قَدَوْرَةُ فِي «شَرْحِهِ» (ص ١٠): «وَإِسْنَادُ الإِخْرَاجِ إِلَيْهِ
تَعَالَى هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْحَقِّ فِي أَنَّ النَّتِيجَةَ الَّتِي تَظْهَرُ عَقِبَ الْإِسْتِدْلَالِ إِنَّمَا هِيَ
بِفَعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ الْقَائِلِينَ بِالتَّوَلَّدِ، وَسَيَبُّهُ النَّاطِمُ عَلَى ذَلِكَ فِي
آخِرِ الْأَرْجُوزَةِ حَيْثُ يَقُولُ:

وَفِي دَلَالَةِ الْمُقَدَّمَاتِ عَلَى النَّتِيجَةِ خِلَافٌ آتٍ

اهـ وَنَحْوُهُ فِي «شَرْحِ الْبَنَانِيِّ» (١٠ - ١١).

قَوْلُهُ: (وَهِيَ الْقَضِيَّةُ) فِي النَّسْخِ الطَّبْعِيَّةِ: «وَهِيَ الْمُقَدَّمَةُ»، وَالْمُجْتَبُ هُنَا
مِنْ بَعْضِ النَّسْخِ الْخَطِيئَةِ الَّتِي وَقَفْتُ عَلَيْهَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَتَسْمِيَةُ النَّتِيجَةِ
«مُقَدَّمَةً» غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ.

قَوْلُهُ: (لِلْمُقَدَّمَتَيْنِ) تُسَمَّى أَوَّلَاهُمَا بِالصَّغْرَى، وَالثَّانِيَةُ بِالْكُبْرَى كَمَا يَأْتِي
فِي بَابِ الْقِيَاسِ.

قَوْلُهُ: (الْلَّازِمُ) بِالْجَرِّ نَعْتُ لِمَدْخُولِ الْكَافِ.

و«الفكر»: حَرَكَةُ النَّفْسِ فِي الْمَعْقُولَاتِ، وَحَرَكَتُهَا فِي الْمَحْسُوسَاتِ:
«تَخْيِيلٌ» .

و«الأزباب»: جمع «رَبٍّ»، والمُرَادُ بِهِ هُنَا: الصَّاحِبُ.

و«الحِجَا»:
.....



قوله: (والفكر: حَرَكَةُ النَّفْسِ إلخ) وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي «الشَّامِلِ»: «الفكر» قَدْ يَكُونُ لِطَلَبِ عِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ، فَيُسَمَّى «نَظْرًا»، وَقَدْ لَا يَكُونُ، فَلَا يُسَمَّى بِهِ كَأَكْثَرِ حَدِيثِ النَّفْسِ. اهـ «قَدَوْرَة» (ص ١١).

قوله: (والفكر: حَرَكَةُ النَّفْسِ إلخ) قَالَ الْبَنَانِيُّ فِي «شَرْحِهِ» (ص ١١ - ١٢): «و» «الفكر» قَالَ السَّعْدُ هُوَ: النَّظَرُ، وَعَرَّفَهُ بِأَنَّهُ: مُلَاحَظَةُ الْمَعْقُولِ لِتَحْصِيلِ الْمَجْهُولِ، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ «الفكر» هُوَ: حَرَكَةُ النَّفْسِ فِي الْمَعْقُولَاتِ، فَإِنْ تَحَرَّكَتْ فِي الْمَحْسُوسَاتِ فَهُوَ تَخْيِيلٌ رَسَمٌ لَهُ جَرَى فِيهِ عَلَى جَوَازِ التَّعْرِيفِ بِالْأَعْمَ؛ لِشُمُولِهِ لِلْحَرَكَةِ الَّتِي لَا تَكُونُ لِلتَّادِي إِلَى مَجْهُولٍ مَعَ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِفِكْرٍ، عَلَى مَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ الْقَوْمِ». اهـ

قوله: (والمُرَادُ بِهِ هُنَا: الصَّاحِبُ) اخْتَرَزَ بِهِ عَنْ بَاقِي مَعَانِيهِ؛ فَإِنَّهُ أَتَى لِمَعَانٍ نَظَمَهَا بَعْضُهُمْ فَقَالَ:

قَرِيبٌ مُحِيطٌ مَالِكٌ وَمُدَبِّرٌ	مُرَبِّ كَثِيرُ الْخَيْرِ وَالْمُولِ لِلنَّعْمِ
وَخَالِقُنَا الْمَعْبُودُ جَابِرٌ كَسَرْنَا	وَمُضْلِحُنَا وَالصَّاحِبُ الثَّابِتُ الْقَدَمِ
وَجَامِعُنَا وَالسَّيِّدُ اخْفَظَ فَهَذِهِ	مَعَانٍ أَتَتْ لِلرَّبِّ فَادَعُ لِمَنْ نَظَمَ

قوله: (والحِجَا) بِكَسْرِ الْحَاءِ، «و» «أَل» فِيهِ لِلْكَمَالِ أَيْ لِأَصْحَابِ الْعُقُولِ الْكَامِلَةِ. اهـ «قَدَوْرَة» و«بَنَانِي» (ص ١٢)، و«أَل» الَّتِي لِلْكَمَالِ هِيَ: الَّتِي

العقل، وهو مقصور.

ومعنى البيت: الحمد لله الذي أظهر لأرباب العقول نتائج أفكارهم.
وفي ذكر «النتائج» براءة استهلال.

يخلفها «كل» مجازاً: نحو: «أنت الرجلُ علماً»، فهي جنسيّة لشمول الخصائص لا الأفراد.

قوله: (العقل) وهو: نورٌ روحانيٌّ به تُدركُ النفسُ المعلوماتَ الضروريّةَ والنظريةَ. اهـ «قويسني» (ص ٤)، وقد اختلفوا في تعريف «العقل» اختلافاً كثيراً من وجوه: هل له حقيقة تُدركُ أو لا؟، وعلى الأول هل هو جوهرٌ أو عرضٌ؟، وهل محلّه الرأسُ أو القلبُ؟، راجع «حاشية الشيخ علي قصارة» (ص ١٢).

قوله: (لأرباب) أي لأصحاب.

قوله: (براءة استهلال) وهي: أن يأتي المتكلم في الإتياء بما يناسب المقصود متضمناً معنى ما سبق الكلام له: كقوله تعالى: ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ يَتَّبِعِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [التور: ١] تضمّن هذا المطلع معنى ما سبقَت السورة لأجله من الأحكام، قال بعضهم:

وَبَرَّعُوا أَيْضًا بِالِاسْتِهْلَالِ وَأَوَّلَ النُّورِ بِهَذَا الْحَالِ

وهي: مأخوذة من «برّع أصحابه»: إذا فاقهم في العلم أو في غيره، و«الاستهلال»: صراخ المولود عند ولادته، فكما أن صراخه يدلُّ على حياته كذلك الإتياء المناسب يدلُّ على المقصود، وتُسمّى «براءة المطلع» أيضاً؛ لأنها في موضع يُطلِعُك على حُسن القصيدة أو شئنها. اهـ «حاشية الشيخ علي قصارة» (ص ١٣).

وفي البيت سؤالان: الأول: لِمَ حَمِدَ بالجملةِ الإِسْمِيَّةِ وَلَمْ يَحْمَدُ بِالْفِعْلِيَّةِ؟.

الثاني: لِمَ قَدَّمَ «الحمدُ» على «لِلَّهِ» مع أن تقديمَ الإِسْمِ الكريمِ أَهَمُّ؟. والجوابُ عن الأول: أنه حَمِدَ المَوْلى لِذاتِهِ، وذاتُهُ سبحانه ثابتَةٌ مُسْتَمِرَّةٌ، فَنَاسَبَ الحمدَ بالجملةِ الدَّالَّةِ على الثَّباتِ والدَّوامِ، وهي الجملةُ الإِسْمِيَّةُ.

وعن الثاني: بأنَّ المَقَامَ مَقَامُ الحمدِ وإن كانَ ذِكْرُ اللهِ أَهَمَّ في نَفْسِهِ، فَقَدَّمَتِ الأَهَمِّيَّةُ العَارِضَةُ على الأَهَمِّيَّةِ الدَّائِمَةِ؛ مُراعاةً لِلْبَلَاغَةِ الَّتِي هِيَ: مُطَابَقَةُ الكلامِ لِمُقْتَضَى الحالِ.

قوله: (وفي ذِكْرِ النَّتَائِجِ بَرَاعَةٌ اسْتِهْلَالٍ) ففي ذلك إِشْعَارٌ بِالْمَنْطِقِ الَّذِي يَتَكَلَّمُ فِيهِ عَلَى النَّتَائِجِ وَالْفِكْرِ - أَيِ النَّظَرِ -، وهو مِنَ العِلْمِ العَقْلِيَّةِ». اهـ «قويسني» (ص ٤).

قوله: (فَنَاسَبَ) أَيِ ثَبُوتِ ذَاتِهِ وَاسْتِمْرَارِهِ.

قوله: (فَقَدَّمَتِ الأَهَمِّيَّةُ العَارِضَةُ) وهي أَهَمِّيَّةُ تَقْدِيمِ «الحمدِ» (على الأَهَمِّيَّةِ الدَّائِمَةِ) وهي أَهَمِّيَّةُ تَقْدِيمِ اسْمِ «اللهِ». قوله: (مُراعاةً) أَيِ مُحَافَظَةً.

قوله: (لِلْبَلَاغَةِ الَّتِي هِيَ مُطَابَقَةُ الكلامِ لِمُقْتَضَى الحالِ) كما قَالَ النَّازِمُ فِي «الجَوْهَرِ المَكْنُونِ»:

وَجَعَلُوا بَلَاغَةَ الْكَلَامِ طِبَاقَهُ لِمُقْتَضَى الْمَقَامِ

وقوله: «وَحَطَّ» بمعنى «أزال»، و«مِنْ» في قوله: «مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ» بمعنى «عَنْ»، وهي وَمَجْرُورُهَا بَدَلٌ مِمَّا قَبْلَهُ، أي: أزالَ عَنْ عَقْلِهِمَ الَّذِي هُوَ كَالسَّمَاءِ بِجَامِعِ كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا مَحَلًّا لِطُلُوعِ الْكَوَائِبِ، فَكَوَائِبُ الْعَقْلِ



وقال السُّيُوطِيُّ في «عُقُودِ الْجُمَانِ»:

بِلاغَةُ الْكَلَامِ: أَنْ يُطَابِقَ لِْمُقْتَضَى الْحَالِ وَقَدْ تَوَافَقَا
فَصَاحَةً وَالْمُقْتَضَى مُخْتَلِفٌ حَسَبَ مَقَامَاتِ الْكَلَامِ يُؤَلَّفُ

قوله: (وقوله: وَحَطَّ إلخ) شروعٌ في شرحِ البيتِ الثاني.

قوله: (بَدَلٌ) بَدَلٌ اشْتِمَالٍ (مِمَّا) أَيِ مِنَ الْمَجْرُورِ (قَبْلَهُ) لَا بَدَلٌ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ كَمَا قِيلَ. اهـ «شرح البناني» (ص ١٤).

قوله: (أَي: أزالَ عَنْ عَقْلِهِمَ) فـ«أَلَّ» فِي «الْعَقْلِ» بَدَلٌ عَنِ الضَّمِيرِ. اهـ «قويسني» (ص ٤).

قوله: (عَقْلِهِمَ الَّذِي هُوَ كَالسَّمَاءِ) هَذَا يُسَمَّى فِي عِلْمِ الْبَلَاغَةِ بـ«التَّشْبِيهِ»، وَهُوَ لُغَةٌ: التَّمثِيلُ، وَاضْطِلَاحًا: الدَّلَالَةُ عَلَى مُشَارَكَةِ أَمْرٍ لآخرَ فِي مَعْنَى بَالَةٍ مَخْصُوصَةٍ مَذْكُورَةٍ أَوْ مُقَدَّرَةٍ، وَأَرْكَانُهُ أَرْبَعَةٌ: ١ - الْمُشَبَّه، ٢ - وَالْمُشَبَّهُ بِهِ، ٣ - وَأَدَاةُ التَّشْبِيهِ، ٤ - وَوَجْهُ التَّشْبِيهِ، قَالَ النَّاطِمُ فِي «الْجَوْهَرِ الْمَكْنُونِ»:

تَشْبِيهُنَا دَلَالَةً عَلَى اشْتِرَاكِ أَمْرَيْنِ فِي مَعْنَى بَالَةٍ أَتَاكَ
أَرْكَانُهُ أَرْبَعَةٌ وَجْهٌ أَدَاةٌ وَطَرَفَاهُ فَاتَّبِعْ سُبُلَ الْهُدَاةِ

فَالْمُشَبَّهُ هُنَا: الْعَقْلُ، وَالْمُشَبَّهُ بِهِ: السَّمَاءُ، وَأَدَاةُ التَّشْبِيهِ: الْكَافُ، وَوَجْهُ الشَّبَهِ: كَوْنُ كُلِّ مِنْهُمَا مَحَلًّا لِلطُّلُوعِ كَمَا يَأْتِي لِلشَّارِحِ قَرِيبًا.

معنوتة، وهي: المعاني والأسرار، وكواكب السماء حسية، والأصل: «من عقل كالماء»، فحذفت أداة التشبيه، وأضيف المشبه به للمشبه بعد تقديمه عليه.

وهذا العمل جارٍ في قوله: «من سحاب الجهل»؛ إذ أصله: «من جهل كالماء»، ففعل به ما تقدم، والجامع بين الجهل - الذي هو: عدم العلم بالشيء -

قوله: (فحذفت أداة التشبيه) وهي الكاف، وكذلك حذفت وجه الشبه، وهذا يُسمى عند البلاغيين بالتشبيه البليغ، وهو: الذي حذفت منه وجه التشبيه وأدائه معاً، ثم ما حذفت منه الأداة فقط، قال الناظم في «الجواهر المكنون»: وأبلغ التشبيه ما به حذفت وجهه وآلة يليه ما عُرف قوله: (وأضيف المشبه به) وهو «الماء» (للمشبه) وهو «العقل» (بعد تقديمه) أي المشبه به (عليه) أي على المشبه.

قوله: (وهذا العمل) وهو: ١ - حذف أداة التشبيه، ٢ - ثم تقديم المشبه به على المشبه، ٣ - ثم إضافة المشبه به إلى المشبه.

قوله: (ففعل به ما تقدم): ١ - بأن تُحذف أداة التشبيه، ٢ - ثم يُقدّم «السحاب» على «الجهل»، ٣ - ثم يُضاف «السحاب» إلى «الجهل»، فصار: «سحاب الجهل».

قوله: (الذي هو: عدم العلم بالشيء) تعريف للجهل، وأولى منه التعريف بأنه: انتفاء العلم بما من شأنه أن يُقصد ليُعلم: بأن ١ - لم يُدرك - ويُسمى «الجهل البسيط» - ٢ - أو أدرك على خلاف هيئته في الواقع - ويُسمى

والسحاب: كون كل منهما حائلاً .

ومعنى البيت: وحطَّ عن عقولهم التي هي كالسَّماءِ كلَّ حجابٍ - أي حائلٍ - من الجهل الذي هو كالسحاب .

وفي هذا البيت سؤالان: الأول: عَطَفَ «حَطَّ» على «أَخْرَجَ» مِنْ أَيِّ قَبِيلٍ؟

«الجهل المُرْكَب» ؛ لِتَرْكِيبِهِ مِنْ جَهْلَيْنِ: ١ - جهل المُدْرِكِ بما في الواقع ، ٢ - وجَهْلُهُ بأنه جاهلٌ به: كاعتقادِ الفَلَسَفِيِّ أَنَّ العَالَمَ قديمٌ، وبهذا التعريفِ الثاني عَرَّفَ شيخُ الإسلامِ زكريَّا الجهلَ في «لُبِّ الأصولِ»، قال: «واستغنيَ بـ»انْتِفَاءِ العِلْمِ« عن التَّقْيِيدِ في قولٍ بعضهم: «عَدَمُ العِلْمِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ العِلْمُ» لإِخْرَاجِ الجَمَادِ والبَهِيمَةِ عَنِ الإِتِّصَافِ بالجهلِ ؛ لِأَنَّ «انْتِفَاءَ العِلْمِ» إِنَّمَا يُقَالُ فيما مِنْ شَأْنِهِ العِلْمُ، بِخِلَافِ «عَدَمِ العِلْمِ»، وَخَرَجَ بـ«المَقْصُودِ»: غَيْرُهُ: كَأَسْفَلِ الأَرْضِ وما فيه، فلا يُسَمَّى انْتِفَاءُ العِلْمِ به جهلاً اصطلاحاً، والتعبيرُ به أحسنُ - كما قال البرماوي - مِنْ تعبيرِ بعضهم بـ«الشَّيْءِ» ؛ لِأَنَّ «الشَّيْءَ» لا يُطْلَقُ على المَعْدُومِ، بِخِلَافِ «المَقْصُودِ»، ولأنه يَشْمَلُ غَيْرَ المَقْصُودِ». اهـ

قوله: (والجامعُ بين الجهل الذي هو عَدَمُ العِلْمِ بالشَّيْءِ والسَّحابِ: كونُ كُلِّ منهما حائلاً) فَحِيلُولُهُ الجَهْلِ مَعْنَوِيَّةٌ، وَحِيلُولُهُ السَّحابِ حِسِّيَّةٌ، وَعِبَارَةٌ «القَوَيْسَنِي» (ص ٥): «فالإِضافةُ - أي في «سحابِ الجَهْلِ» - مِنْ إِضافةِ المُشَبَّهِ بهِ لِلْمُشَبَّهِ كَسابِقِهِ ؛ لِأَنَّ الجَهْلَ يَمْنَعُ العَقْلَ عَنِ إِدْرَاكِ العُلُومِ المَعْنَوِيَّةِ كما أَنَّ السَّحابَ يَمْنَعُ النَّظَرَ مِنْ إِدْرَاكِ الشَّمُوسِ المحسوسةِ، فَكُلٌّ مِنَ السَّحابِ والجَهْلِ وَجُودِيٌّ». اهـ

قوله: (مِنْ الجَهْلِ) بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: «كُلُّ حِجَابٍ».

الثاني: أَنَّ الجَهْلَ أَمْرٌ عَدَمِيٌّ، وَالسَّحَابُ أَمْرٌ وُجُودِيٌّ، وَلَا يَصِحُّ تَشْبِيهُ الْعَدَمِيِّ بِالْوُجُودِيِّ.

وَالجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ عَطْفِ السَّبَبِ عَلَى الْمُسَبَّبِ؛ لِأَنَّ إِزَالََةَ الْحِجَابِ سَبَبٌ فِي إِظْهَارِ النَّتَائِجِ.

وَعَنِ الثَّانِي: بِأَنَّ الْجَهْلَ كَمَا يُقَالُ فِيهِ: «عَدَمُ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ» يُقَالُ فِيهِ: «إِدْرَاكُ الشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ»، فَلَمْ يَكُنْ عَدَمِيًّا، فَصَحَّ التَّشْبِيهُ.

* * *

قَوْلُهُ: «حَتَّى بَدَتْ» - أَي: ظَهَرَتْ - غَايَةً لِلْحَطِّ.



قَوْلُهُ: (الْجَهْلُ أَمْرٌ عَدَمِيٌّ) لِأَنَّهُ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ كَمَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (وَالسَّحَابُ أَمْرٌ وُجُودِيٌّ) لِأَنَّهُ مُحْسُوسٌ.

قَوْلُهُ: (١) - مِنْ قَبِيلِ عَطْفِ السَّبَبِ عَلَى الْمُسَبَّبِ؛ لِأَنَّ إِزَالََةَ الْحِجَابِ سَبَبٌ فِي إِظْهَارِ النَّتَائِجِ (٢) - أَوْ مِنْ عَطْفِ الْمَعْلُولِ عَلَى عِلَّتِهِ الْغَايَةِ؛ لِأَنَّ غَايَةَ حَطِّ الْحُجُبِ إِخْرَاجُ النَّتَائِجِ، أَفَادَهُ الْمَلَوِيُّ فِي «شَرْحِهِ الْكَبِيرِ»، وَنَقَلَهُ الْبَاجُورِيُّ (ص ٤) وَالْقَوْنِسِيُّ (ص ٥).

قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْجَهْلَ كَمَا يُقَالُ فِيهِ) أَيِ الْجَهْلِ (عَدَمُ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ) وَهُوَ «الْجَهْلُ الْبَسِيطُ» (يُقَالُ فِيهِ) أَيْضًا: (إِدْرَاكُ) أَي: تَصَوُّرُ (الشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ هَيْئَتِهِ) أَيِ مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي الْوَاقِعِ، وَهُوَ: «الْجَهْلُ الْمُرَكَّبُ»، وَالْأَوَّلُ عَدَمِيٌّ، وَالثَّانِي وُجُودِيٌّ، وَهُوَ أَقْبَحُ مِنَ الْأَوَّلِ. اهـ «حَاشِيَةُ الشَّيْخِ عَلِيِّ قَصَّارَةَ» (ص ١٣).

قَوْلُهُ: (قَوْلُهُ حَتَّى بَدَتْ إلخ) شُرُوعٌ فِي شَرْحِ الْبَيْتِ الثَّلَاثِ.

قوله: «شُموسُ المَعْرِفَةِ» أي: مَعْرِفَةُ كَالشَّمُوسِ ، ففَعِلَ فيه ما تَقَدَّمَ .
و«المُخَدَّرَاتُ» : المُسْتَتَرَاتُ ؛ لِأَنَّ «الخِذْرَ»

قوله: (أي مَعْرِفَةُ كَالشَّمُوسِ) والجامعُ بين المَعْرِفَةِ وَالشَّمْسِ: كَوْنُ كُلِّ
منهما نُورًا، ونورُ المَعْرِفَةِ معنويٌّ، ونورُ الشَّمْسِ حسيٌّ.

قوله: (كَالشَّمُوسِ) الجَمْعُ لِلتَّعْظِيمِ . اهـ «قويسني» (ص ٥).

قوله: (فَفَعِلَ به ما تَقَدَّمَ): ١ - بَأَن تُحَذَفَ أَدَاةُ التَّشْبِيهِ، ٢ - ثُمَّ يُقَدَّمُ
«شُموسُ» عَلَى «المَعْرِفَةِ»، ٣ - ثُمَّ يُضَافُ «شُموسُ» إِلَى «المَعْرِفَةِ»، فَصَارَ:
«شُموسُ المَعْرِفَةِ»، فَهُوَ - كإِضَافَةِ «سَمَاءٍ» إِلَى «العَقْلِ» وَ«سَحَابٍ» إِلَى
«الجَهْلِ» - مِنْ إِضَافَةِ المُشَبَّهِ بِهِ إِلَى المُشَبِّهِ، قَالَهُ أَيْضًا قَدُورَةُ وَالبَّانِيُّ، قَالَ
الشَّيْخُ عَلِي قَصَّارَةُ (ص ١٣): «مَا حَمَلَهُ - أَيِ البَّانِيِّ - عَلَيْهِ غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ، بَلْ
يَحْتَمِلُ أَن يَكُونَ شَبَّةَ العَقْلِ بِالشَّمْسِ تَشْبِيهًا مُضْمَرًا فِي النَّفْسِ اسْتِعَارَةً بِالكِنَايَةِ،
وَإِبْثَاتُ «السَّمَاءِ» - الَّذِي هُوَ مِنْ لَوَازِمِ المُشَبَّهِ بِهِ - اسْتِعَارَةٌ تَخْيِيلِيَّةٌ، وَيَحْتَمِلُ أَن
يَكُونَ شَبَّةَ المَعْرِفَةِ بِسَمَاءٍ لَهُ شُمُوسٌ، وَالعَقْلُ لَا يَمْنَعُ تَعَدُّدَهَا، وَاقْتَصَرَ عَلَى
المُشَبَّهِ اسْتِعَارَةً بِالكِنَايَةِ وَتَخْيِيلِيَّةً؛ لِإِبْثَاتِهِ الشَّمْسِ الَّتِي هِيَ مِنْ لَوَازِمِ المُشَبَّهِ بِهِ،
وَذَكَرُ «بَدَتْ» إِيهَامٌ عَلَى حَدِّ قَوْلِ الهَذَلِيِّ:

وَإِذَا المَيِّتَةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا

قوله: (وَالْمُخَدَّرَاتُ) فِي قَوْلِ النَّاطِمِ: «رَأَوْا مُخَدَّرَاتِهَا»، وَإِضَافَةُ
«مُخَدَّرَاتٍ» إِلَى الضَّمِيرِ قَالَ الشَّارِحُ فِي «كَبِيرِهِ»: إِمَّا بَيَانِيَّةٌ أَوْ مِنْ إِضَافَةِ الْخَاصِّ
إِلَى الْعَامِّ. اهـ «حطاب» (ص ٥).

قوله: (الخِذْرُ) بِكسْرِ الخاءِ كَمَا فِي «مُخْتَارِ الصَّحَاحِ»، قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:

مَعْنَاهُ: السَّتْرُ.

و«مُنْكَشَفَةٌ»: ظَاهِرَةٌ.

والمقصودُ مِنَ الْبَيْتِ: انْتِهَاءُ زَوَالِ الْحُجُبِ عَنْ عُقُولِهِمْ بِظُهُورِ شُمُوسِ
الْمَعَارِفِ الَّتِي كَانَتْ مُسْتَرَّةً لِدِقَّتِهَا.

وَفِي هَذَا الْبَيْتِ سُؤَالَانِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ الْبَيْتَ الْأَوَّلَ يُغْنِي عَنْهُ.



وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِذَرَ خِذَرَ عُنْبِرَةَ فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي

قَوْلُهُ: (السَّتْرُ) بِكسْرِ السَّيْنِ.

قَوْلُهُ: (انْتِهَاءُ زَوَالِ الْحُجُبِ عَنْ عُقُولِهِمْ إلخ) مَعْنَى «الْإِنْتِهَاءُ» مُسْتَفَادٌ مِنْ
قَوْلِ النَّازِمِ «حَتَّى»؛ فَإِنَّ مَعْنَاهَا الْإِنْتِهَاءُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَلِّدْهُمْ حَتَّى مَطْلَعِ
الْفَجْرِ﴾، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

لِلْإِنْتِهَاءِ حَتَّى وَلَا مَإِلَإِي

وَقَوْلُهُ: «زَوَالِ الْحُجُبِ عَنْ عُقُولِهِمْ» هَذَا الْمَعْنَى مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ النَّازِمِ:
«وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ * كُلَّ حِجَابٍ» كَمَا تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (بِظُهُورِ) مُتَعَلِّقٌ بـ«انْتِهَاءٍ»، وَفِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ: «لِظُهُورِ» بِلَامِ
التَّعْلِيلِ، وَالْمُتَّبَعُ هُنَا - وَهُوَ الصَّحِيحُ - مِنْ بَعْضِ النُّسخِ الْمَخْطُوطَةِ.

قَوْلُهُ: (أَنَّ الْبَيْتَ الْأَوَّلَ) وَهُوَ قَوْلُهُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَخْرَجَنَا * نَتَائِجَ
الْفِكْرِ لِأَرْبَابِ الْحِجَابِ» (يُغْنِي عَنْهُ) أَيُّ عَنْ هَذَا الْبَيْتِ الثَّالِثِ، وَوَجْهُ الْإِغْنَاءِ: أَنَّ
كُلًّا مِنْهُمَا مُسَبَّبٌ عَنْ إِزَالَةِ الْحُجُبِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي.

الثاني: فكان الأولى - بعد أن وَقَعَ منه ذِكْرُهُ - ١ - أن يَذْكُرَ الأوَّلَ بِجَنْبِهِ، ٢ - أو يَذْكُرَهُ بِجَنْبِ الأوَّلِ؛ لِكُونِ كُلِّ مِنْهُمَا مُسَبِّبًا عَنْ إِزَالَةِ الْحُجُبِ.

والجواب عن الأوَّلِ: أنَّ النَّتَائِجَ فِي الْبَيْتِ الأوَّلِ أَعَمُّ مِنْ ١ - أن تكونَ بعيدةً مستورةً بسببِ دِقَّتِهَا ٢ - أو لَا، وما فِي الْبَيْتِ الثَّالِثِ خَاصٌّ بِالْمُسْتَوْرَةِ الْبَعِيدَةِ، فلم يُغْنِ الْبَيْتُ الأوَّلُ عَنْهُ.

وعن الثاني: بأنه قَدَّمَ الْبَيْتَ الأوَّلَ حِرْصًا عَلَى بَرَاعَةِ الْإِسْتِهْلَالِ، فلم

قوله: (بعد أن وَقَعَ منه) أي النَّاطِمِ (ذِكْرُهُ) أي ذَكَرَ هَذَا الْبَيْتَ الثَّالِثَ.
قوله: (أن يَذْكُرَ الأوَّلَ بِجَنْبِهِ) أي بِجَنْبِ الثَّالِثِ (أو يَذْكُرَهُ) أي الْبَيْتَ الثَّالِثَ (بِجَنْبِ الأوَّلِ).

قوله: (لِكُونِ كُلِّ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: «كَانَ الأوَّلَى» (مِنْهُمَا) أي مِنْ الْبَيْتَيْنِ الأوَّلِ وَالثَّالِثِ أي الْمَعْنِيَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِيهِمَا، وهُمَا: ١ - إِخْرَاجُ النَّتَائِجِ ٢ - وَظُهُورُ الْمَعَارِفِ (مُسَبِّبًا عَنْ إِزَالَةِ الْحُجُبِ) أي الْمَذْكُورَةِ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي، وهو قَوْلُهُ: «وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَمَاءِ الْعَقْلِ * كُلَّ حِجَابٍ» إلخ.

قوله: (أو لَا) أي: أو لَا تَكُونُ بَعِيدَةً مُسْتَوْرَةً.

قوله: (وما فِي الْبَيْتِ الثَّالِثِ) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ: «وما فِي الْبَيْتِ الثَّانِي»، وهو غَلَطٌ مِنَ النُّسَاحِ أو الطَّابِعِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ بَعْضِ النُّسخِ الْمَخْطُوطَةِ.

قوله: (عنه) أي عَنْ الْبَيْتِ الثَّالِثِ، وَفِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ: «منه»، وَالْمُثَبَّتُ هُنَا مِنْ بَعْضِ النُّسخِ الْمَخْطُوطَةِ.

يَتَأْت جَعْلُهُ بِجَنْبِ الْبَيْتِ الثَّالِثِ ، وَاضْطُرُّ إِلَى تَأْخِيرِ الثَّالِثِ ؛ لِكَوْنِهِ غَايَةً لِمَا قَبْلَهُ ، فَلَمْ يَتَأْت جَعْلُهُ بِجَنْبِ الْأَوَّلِ .

* * *

قوله: (جَعْلُهُ) أَي جَعْلُ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ .

قوله: (وَاضْطُرُّ) بِضَمِّ الطَّاءِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ ، فِي «الْقَامُوسِ» وَ«شَرْحِهِ»: «(اضْطَرَّه إِلَيْهِ) أَمَرَ: (أَحْوَجُهُ وَأَلْجَأَهُ (فَاضْطُرَّ بِضَمِّ الطَّاءِ) بِنَاوِهِ «افْتَعِلَ» جُعِلَتْ النَّاءُ طَاءً؛ لِأَنَّ النَّاءَ لَمْ يَحْسُنْ لَفْظُهُ مَعَ الضَّادِ». اهـ

٢ - ثُمَّ قَالَ:

نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الْإِنْعَامِ بِنِعْمَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ
مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرٍ مَنْ قَدْ أُرْسِلَا وَخَيْرٍ مَنْ حَازَ الْمَقَامَاتِ الْعُلَى
مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى الْعَرَبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْمُصْطَفَى

٢ - أقوال الأبيات

٤ - (نَحْمَدُهُ) أي: نُثْنِي عليه الثَّناء اللَّائِقَ بِجَلَالِهِ (جَلَّ) أي: عَظَّمَ شأنه: جملة مُعْتَرِضَةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ (على الإنعام) مُتَعَلِّقٌ بـ«نَحْمَدُهُ» (بِنِعْمَةٍ) مُتَعَلِّقٌ بـ«الإنعام»، وإضافته لِمَا بَعْدَهُ لِلْبَيَانِ (الإيمان) أي: تصديق القلب بما عَلِمَ مجيءُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ به ضَرُورَةٌ مَعَ الْإِقْرَارِ بِاللِّسَانِ عَلَى قَوْلِ (وَالْإِسْلَامِ) أيِ الْخُضُوعِ وَالْإِنْقِيَادِ بِقَبُولِ الْأَحْكَامِ أي: أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ، قَالَ الشَّيْخُ عَلِي قَصَّارَةٌ (ص ١٤ - ١٥): «خَصَّ نِعْمَةَ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ بِالذِّكْرِ لِشَرَفِهِمَا، وَلَأَنَّهُمَا السَّبَبُ فِي كُلِّ نِعْمَةٍ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: «على كُلِّ الْإِنْعَامِ بِسَبَبِ نِعْمَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ». اهـ

٥ - (مَنْ خَصَّنَا) بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ بـ«نَحْمَدُهُ» الرَّاجِعِ إِلَى اللَّهِ أي: الَّذِي خَصَّنَا أي: مَيَّزَنَا مَعَاشِرَ الْمُسْلِمِينَ (بـ) مَزَايَا أَوْ شَفَاعَةٍ أَوْ مُتَابَعَةٍ (خَيْرٍ) أيِ أَفْضَلِ (مَنْ) أيِ نَبِيٍّ (قَدْ أُرْسِلَا وَخَيْرٍ) أيِ أَفْضَلِ (مَنْ حَازَ) أي: جَمَعَ (الْمَقَامَاتِ) أيِ الْمَرَاتِبَ (الْعُلَى): جَمَعَ «عُلْيَا» ضِدُّ «السُّفْلَى» مِثْلًا «كُبْرَى» وَ«كُبَرَى».

٦ - (مُحَمَّدٍ) يَصْبِحُ فِيهِ أَوْجُهُ الْإِعْرَابِ الثَّلَاثَةِ، ١ - فَالْجُرُّ بَدَلٌ مِنَ «خَيْرٍ»، ٢ - وَالرَّفْعُ خَبَرٌ مَحْذُوفٌ، ٣ - وَالنَّصْبُ مَفْعُولٌ «أَمْدَحُ»، لَكِنْ الرَّسْمُ

صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا دَامَ الْحِجَا يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ الْمَعَانِي لُجَجَا
وَالِهَ وَصَحْبِهِ ذَوِي الْهُدَى مَنْ شَبَّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الْإِهْتِدَا



لا يُسَاعِدُ النَّصَبَ، وَالرَّفْعُ أَرْجَحُ لِنَيْسَبِ اِرْتِفَاعِ رُتْبَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (سَيِّدٍ) يُطْلَقُ لِمَعَانٍ مِنْهَا: مُتَوَلَّى السَّوَادِ أَيِ: الْجُيُوشِ الْعَظِيمَةِ (كُلُّ مُقْتَفَى) اسْمٌ مَفْعُولٍ أَيِ: مُتَّبِعٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْعُلَمَاءِ، وَإِذَا كَانَ سَيِّدٌ كُلُّ مُتَّبِعٍ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ سَيِّدَ التَّابِعِينَ مِنْ بَابِ أَوَّلَى (الْعَرَبِي) نَعَتْ لِمُحَمَّدٍ أَيِ الْمُنْسُوبِ إِلَى الْعَرَبِ، وَهُمْ: بَنُو إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (الْهَاشِمِيُّ) الْمُنْسُوبِ إِلَى هَاشِمٍ جَدِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الثَّانِي (الْمُصْطَفَى) أَيِ الْمُخْتَارِ مِنْ سَائِرِ الْمَخْلُوقَاتِ. اهـ «قويسني» (ص ٦).

٧ - (صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ) مِنْ «الصَّلَاةِ» الْمَأْمُورِ بِهَا، وَهِيَ: الدُّعَاءُ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ إِنْشَائِيَّةً، وَهِيَ مِنَ اللَّهِ رَحْمَةً (مَا دَامَ الْحِجَا) أَيِ مُدَّةِ دَوَامِ الْحِجَا أَيِ: الْعَقْلِ (يَخُوضُ) أَيِ: يَقْطَعُ (مِنْ بَحْرِ الْمَعَانِي) أَيِ: مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي هِيَ كَالْبَحْرِ فِي الْكَثْرَةِ وَالِاتِّسَاعِ (لُجَجَا) جَمْعُ «لُجَّةٍ»، وَهُوَ الْمَاءُ الْعَظِيمُ الْمُضْطَرِبُّ، فَشَبَّهَ الْمَسَائِلَ الصَّغْبَةَ بِاللُّجَجِ بِجَامِعِ غُسْرِ الْخَوْضِ فِي كُلِّ، وَاسْتَعَارَ اللَّجَجَ لِلْمَسَائِلِ الصَّغْبَةِ عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِعَارَةِ الْمُصَرَّحَةِ، وَحَاصِلُ الْمَعْنَى: أَطْلُبُ مِنْكَ يَا اللَّهُ وَنَدْعُوكَ أَنْ تُنْزِلَ صَلَاةً - أَيِ: رَحْمَةً - عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُقَاتِلُ بِجَنَابِهِ مُدَّةَ دَوَامِ الْعَقْلِ يَخُوضُ - أَيِ: يَقْطَعُ - مَسَائِلَ صَغْبَةٍ مِنَ الْمَعَانِي الْكَثِيرَةِ الشَّبِيهِةِ بِالْبَحْرِ. اهـ «قويسني» (ص ٦) بِتَصَرُّفٍ يَسِيرٍ، وَقَالَ: «وَفِي الْإِثْيَانِ بِ«مِنْ» الَّتِي لِلتَّبْعِيضِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَخْتَوِي عَلَى جَمِيعِ الْمَعَانِي إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى الْمُحِيطُ عِلْمُهُ بِجَمِيعِ الْأَشْيَاءِ». اهـ

٨ - (وَالِهَ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى الضَّمِيرِ فِي «عَلَيْهِ» بِذَوْنِ إِعَادَةِ الْخَافِضِ،

٢ - أقول:

حَمْدَ المَوْلى - سبحانه وتعالى - حَمْدًا مُطْلَقًا أَوَّلًا، وَحَمْدَهُ حَمْدًا مُقَيَّدًا ثَانِيًا؛ ١ - لِيَحْصَلَ لَهُ الثَّوَابَانِ: ١ - المندوبُ على الحمدِ الأولِ، ٢ - والواجبُ على الحمدِ الثاني، ٢ - وَلِيَكُونَ شَاكِرًا رَبَّهُ عَلَى إلهَامِهِ لِلْحَمْدِ الأولِ؛ لَأَنَّ إلهَامَهُ إِيَّاهُ نِعْمَةٌ تَحْتَاجُ إِلَى الشُّكْرِ عَلَيْهَا. وقوله: «جَلَّ» بمعنى: «عَظُمَ».

وهو جائزٌ عندَ بعضِ المُحَقِّقِينَ كَابْنِ مَالِكٍ وَإِنْ أَوْجَبَ الجُمهورُ إِعادةَ الجارِّ، قالَ في «الألفيَّةِ»:

وليسَ عِنْدِي لازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى فِي النِّظْمِ والنَّشْرِ الصَّحِيحِ مُثَبَّنًا (وصَحْبِهِ ذَوِي) نَعْتُ «صَحْبِهِ» أَي: أَصْحَابِ (الهُدَى) أَيِ الْهِدَايَةِ لِلخَلْقِ، وَهِيَ الدَّلَالَةُ عَلَى طَرِيقِ تَوْصِيلِ لِلْمَقْصُودِ سِوَاءِ حَصَلَ الوُصُولُ إِلَيْهِ أَمْ لَا (مَنْ) أَيِ الَّذِينَ (شَبَّهُوا بِأَنْجُمٍ) جَمْعُ «نَجْمٍ»، وَهُوَ الكَوْكَبُ غَيْرُ الشَّمْسِ والقَمَرِ (فِي الْإِهْتِدَاءِ) بِهَمْ، والمُسَبَّهُ لَهُمْ هُوَ اللهُ أَوَّلًا، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَانِيًا. اهـ «قويسني» (ص ٦) مختصرًا.

٢ - أقوال الشرح

قوله: (حَمْدًا مُطْلَقًا) أَيِ عَنْ قَيْدِ كَوْنِهِ عَلَى الْإِنْعَامِ أَوْ غَيْرِهِ (أَوَّلًا) أَيِ فِي الْبَيْتِ الأولِ.

قوله: (حَمْدًا مُقَيَّدًا) أَيِ بِكَوْنِهِ عَلَى الْإِنْعَامِ الْمَذْكُورِ (ثَانِيًا) أَيِ فِي قَوْلِهِ: «نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الْإِنْعَامِ *» الْبَيْتِ.

و«الإِنْعَامُ» هو: إِعْطَاءُ النِّعْمَةِ.

و«الإِيمَانُ»: تصديقُ القلبِ بما جاءَ به النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الأحكامِ.

و«الإِسْلَامُ» هو: الأفعالُ الظَّاهِرَةُ: كالصَّلَاةِ والصَّوْمِ لَكُنْهُمَا مُتْلَازِمَانِ شَرْعًا.

ومعنى البيتِ: تُثْنِي عليه - سبحانه وتعالى - لِأَجْلِ إِنْعَامِهِ عَلَيْنَا بِهِاتَيْنِ النِّعْمَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بِهِمَا إِنْقَازُ الْمُهْجَةِ مِنَ النَّارِ.

وفي البيتِ سُؤالانِ: الأوَّلُ: لِمَ حَمِدَ أَوَّلًا بِالْجُمْلَةِ الإِسْمِيَّةَ، وَهُنَا

قوله: (لكنهما) أي الإِيمَانُ والإِسْلَامُ (مُتْلَازِمَانِ شَرْعًا) في كتابِ «الفقه الأكبر» المنسوبِ لأبي حنيفة (ص ٥٧): «الإِيمَانُ هو: الإِقْرَارُ والتصديقُ... والإِسْلَامُ هو: التَّسْلِيمُ والانقيادُ لِأوامِرِ اللهِ تعالى، فَمِنْ طَرِيقِ اللُّغَةِ فُرِّقَ بَيْنَ الإِسْلَامِ والإِيمَانِ، وَلَكِنْ لَا يَكُونُ إِيْمَانٌ بِلَا إِسْلَامٍ، وَلَا يُوجَدُ إِسْلَامٌ بِلَا إِيْمَانٍ، وَهُمَا كَالظَّهْرِ مَعَ الْبَطْنِ». اهـ وَقَالَ السَّعْدُ فِي «شرحِ الْمَقَاصِدِ»: «الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ الإِيْمَانَ والإِسْلَامَ وَاحِدٌ، وَأَنَّ مَعْنَى «آمَنْتُ بِمَا جَاءَ بِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»: صَدَّقْتُهُ، وَمَعْنَى «أَسْلَمْتُ لَهُ»: سَلَّمْتُهُ، وَلَا يَظْهَرُ بَيْنَهُمَا كَبِيرُ فَرْقٍ؛ لِرُجُوعِهِمَا إِلَى مَعْنَى الإِعْتِرَافِ وَالْإِنْقِيَادِ وَالْإِذْعَانِ وَالْقَبُولِ». اهـ قَالَ الشَّيْخُ سَعِيدُ بَاعِشَن صَاحِبُ «بُشْرَى الْكَرِيمِ» فِي «مَوَاهِبِ الدِّيَّانِ» (ص ٦٤): «وَبِالْجُمْلَةِ: لَا يُعْقَلُ مُؤْمِنٌ بِحَسَبِ الشَّرْعِ لَيْسَ بِمُسْلِمٍ، وَلَا عَكْسُهُ، وَهَذَا مُرَادُ الْقَوْمِ بِالتَّرَادُفِ». اهـ

قوله: (إِنْقَازُ الْمُهْجَةِ) أي تَخْلِيصُ الرُّوحِ وَتَنْجِيَّتُهَا.

قوله: (حَمِدَ أَوَّلًا إلخ) قَالَ الْقَوْنِسِيُّ (ص ٥): «حَمِدَ بِالْفِعْلِيَّةِ بَعْدَ الإِسْمِيَّةِ

بالجملة الفعلية؟.

الثاني: لِمَ حَمِدَ عَلَى الْإِنْعَامِ الَّذِي هُوَ الْوَصْفُ، وَلَمْ يَحْمَدْ عَلَى النِّعْمَةِ؟.

والجواب عن الأول: أَنَّ الْحَمْدَ هُنَا مُتَعَلِّقُهُ النَّعْمُ، وَهِيَ مُتَجَدِّدَةٌ، فَنَاسَبَ أَنْ يَحْمَدَهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى التَّجَدُّدِ وَهِيَ الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ.

وعن الثاني: بِأَنَّ الْحَمْدَ عَلَى النِّعْمَةِ يُوهِمُ اخْتِصَاصَ الْحَمْدِ بِهَا دُونَ غَيْرِهَا، بِخِلَافِ الْحَمْدِ عَلَى الْوَصْفِ.

* * *

وقوله: «مَنْ خَصَّنَا»: «مَنْ»: اسْمُ مَوْصُولٍ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَعْمُولِ لِـ«نَحْمَدُ»، و«خَصَّنَا» أَي: مَعَاشِرَ الْمُسْلِمِينَ.

و«مَنْ»: بِمَعْنَى «رَسُولٍ».

و«حَازَ»: بِمَعْنَى «جَمَعَ».

و«الْمَقَامَاتُ»: الْمَرَاتِبُ.



تَأْسِيًا بِحَدِيثٍ: «إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ». اهـ

قوله: (فَنَاسَبَ) أَي تَجَدَّدُ النَّعْمِ، وَعِبَارَةُ «الْقَوَيْسَنِيِّ» (ص ٥): «وَاخْتَارَ الْفِعْلِيَّةَ هُنَا الدَّالَّةَ عَلَى الْحُدُوثِ وَالتَّجَدُّدِ لِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ الْإِنْعَامِ الَّذِي يَخْدُثُ وَيَتَجَدَّدُ». اهـ

قوله: (وَمَنْ) أَي «مَنْ» فِي قَوْلِهِ: «بَخِيرَ مَنْ قَدْ أَرْسَلَا» (بِمَعْنَى رَسُولٍ).

و«العلی»: الرّیعة.

و«محمّد» صلّی اللّٰهُ علیہ وسلّم بدّل من «خیر».

و«السید»: متولّي أمر السّواد - أي الجيوش الكثيرة - ، وهو صلّی اللّٰهُ علیہ وسلّم متولّي أمر العالم بأسره.

و«المقتضى»: المتّبع - بفتح الباء - ، وإذا كان سید المتبوعین فهو سید التابعین من باب أولى.

و«العربی»: نسبة للعرب.

و«الهاشمي»: نسبة لبني هاشم.

و«المصطفى»: المختار.

قوله: (والعلی): جمع «علیا»: ضدّ «السفلی» مثلاً «كبرى» و«كبر». اهـ «قويسني» (ص ٥)، و«علیا» بضمّ العین والقصر، وأصل «العلی»: «علو» بوزن «كبر» قلبت الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها. اهـ «خطاب» (ص ٥).

قوله: (بأسره) أي بقدّه أي جميعه، كما يقال: برّمته. «مختار الصحاح».

قوله: (والعربی إلخ) وتقديم «العربی» على «الهاشمي» من أحسن الترتیب؛ لقول السيوطي: «الصفة العامة لا تأتي بعد الخاصة، وإنما أخرت العامة في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ قيل: ليُفيد أن نبوة إسماعيل عليه السلام كانت مقارنة لرسالته لا سابقة عليها، وليطابق القواصل الیائّة التي قبله وبعده، وأما الجواب بأنه حال لا وصف فليس بشيء؛ إذ الحال وصف في المعنى». اهـ «شرح البناني» (ص ١٥)، ونحوه في «قدورة» (ص ١٦).

و«الصَّلَاةُ» في اللِّغَةِ: العَطْفُ، فَإِنْ أُضِيفَ ١ - إِلَى اللَّهِ سُمِّيَ: «رَحْمَةً»، ٢ - أَوْ إِلَى الْمَلَائِكَةِ سُمِّيَ: «اسْتِغْفَارًا»، ٣ - أَوْ إِلَى غَيْرِهِمَا سُمِّيَ: «دُعَاءً» .

قوله: (وَالصَّلَاةُ فِي اللَّغَةِ الْخ) شروعٌ فِي شَرْحِ الْبَيْتِ الرَّابِعِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مَا دَامَ الْحَجَا *» .

قوله: (وَالصَّلَاةُ فِي اللَّغَةِ: الْعَطْفُ) قَالَ ابْنُ عَجَبَةَ فِي «الْبَحْرِ الْمَدِيدِ» (ص ٤٥٧): «قَالَ صَاحِبُ «الْمُغْنِي»: الصَّوَابُ عِنْدِي: أَنَّ «الصَّلَاةَ» لُغَةٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ الْعَطْفُ، ثُمَّ الْعَطْفُ بِالنِّسْبَةِ ١ - إِلَى اللَّهِ تَعَالَى: الرَّحْمَةُ، ٢ - وَإِلَى الْمَلَائِكَةِ: الْإِسْتِغْفَارُ، ٣ - وَإِلَى الْآدَمِيِّينَ: دُعَاءٌ»، وَاخْتَارَهُ الشَّهْلِيُّ قَبْلَهُ، وَالْمُرَادُ بِالرَّحْمَةِ مِنْهُ تَعَالَى: غَايَتُهَا، وَهُوَ إِفَاضَةُ الْخَيْرِ وَالْإِحْسَانِ، لَا رِقَّةَ الْقَلْبِ الَّذِي هُوَ مَعْنَى الرَّحْمَةِ حَقِيقَةً». اهـ

قوله: (فَإِنْ أُضِيفَ) أَيِ الصَّلَاةِ، وَلَمْ يُؤْنَثِ الْفِعْلُ لِأَنَّ تَأْنِيثَ «الصَّلَاةِ» مَجَازِيٌّ (١ - إِلَى اللَّهِ) كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ﴾ (سُمِّيَ: رَحْمَةً، ٢ - أَوْ إِلَى الْمَلَائِكَةِ) كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ فَإِنَّ «وَمَلَائِكَتُهُ» مَعْطُوفٌ عَلَى ضَمِيرِ الْفَاعِلِ فِي ﴿يُصَلِّي﴾ (سُمِّيَ: اسْتِغْفَارًا) قَالَ الْبَيْضاوِيُّ فِي «أَنْوَارِ التَّنْزِيلِ» (٢٣٤/٤) فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: «هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ بِالرَّحْمَةِ، وَمَلَائِكَتُهُ بِالْإِسْتِغْفَارِ لَكُمْ وَالْإِهْتِمَامِ بِمَا يُصَلِّحُكُمْ». اهـ وَمِثْلُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ .

قوله: (٣ - أَوْ إِلَى غَيْرِهِمَا) كَالْإِنْسِ وَالْجِنِّ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلَواتٌ﴾ (سُمِّيَ دُعَاءً) قَالَ الْخَطِيبُ الشَّرْبِينِيُّ فِي «السَّرَاجِ الْمُنِيرِ»

و«الحِجَا» تَقَدَّمَ أَنَّهُ: الْعَقْلُ.

و«اللُّجَجُ»: جَمْعُ «لُجَّةٍ»، وَهِيَ: مَا فِيهِ صُعُوبَةٌ مِنَ الْمَاءِ الْغَزِيرِ،
وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا: الْمَعَانِي الصَّعْبَةُ.

* * *

و«أَلِ النَّبِيِّ» فِي مَقَامِ الدَّعَاءِ: كُلُّ مُؤْمِنٍ تَقِيٍّ.

(٢٦٨/٣): «قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ﴾ أَي: ادْعُو لَهُ بِالرَّحْمَةِ». اهـ

قَوْلُهُ: (جَمْعُ لُجَّةٍ) أَيُّ بَضْمِ اللَّامِ، وَأَمَّا بَفَتْحِهَا فَهُوَ الْخُصُومَةُ وَاخْتِلَاطُ
الْأَصْوَاتِ. اهـ «حَاشِيَةُ الشَّيْخِ عَلِيِّ قَصَّارَةَ» (ص ١٦).

قَوْلُهُ: (وَهِيَ: مَا فِيهِ صُعُوبَةٌ لِلْخ) عِبَارَةٌ «الْبَنَانِي» (ص ١٦): «وَهِيَ: مُعْظَمُ
الْمَاءِ». اهـ وَأَحْسَنُ مِنْهُمَا عِبَارَةٌ «الْقَوَيْسَنِي» (ص ٦): «وَهِيَ: الْمَاءُ الْعَظِيمُ
الْمُضْطَرِبُّ». اهـ

قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا: الْمَسَائِلُ الصَّعْبَةُ) شَبَّهَ الْمَسَائِلَ الصَّعْبَةَ بِاللُّجَجِ
بِجَامِعِ غُسْرِ الْخَوْضِ فِي كُلِّ، وَاسْتَعَارَ «اللُّجَجَ» لِلْمَسَائِلِ الصَّعْبَةِ عَلَى طَرِيقِ
الِاسْتِعَارَةِ الْمُصَرَّحَةِ. اهـ «قَوَيْسَنِي» (ص ٦).

تَكْمِيلٌ: مَعْنَى الْبَيْتِ: تَأْيِيدُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِدَوَامِ تَفَكُّرِ الْعَقْلِ
فِي مَسَائِلِ الْعِلْمِ، وَذَلِكَ بِدَوَامِ الْعُلَمَاءِ، وَدَوَامِهِمْ لِقِيَامِ السَّاعَةِ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
«لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ
اللَّهِ» أَي: السَّاعَةُ كَمَا فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ. اهـ «شَرْحُ الْبَنَانِي» (ص ١٦).

قَوْلُهُ: (وَأَلِ النَّبِيِّ لِلْخ) شُرُوعٌ فِي شَرْحِ الْبَيْتِ الْخَامِسِ.

قَوْلُهُ: (فِي مَقَامِ الدَّعَاءِ) احْتَرَزَ بِهِ عَنِ «الْأَلِ» فِي مَقَامِ الزَّكَاةِ؛ فَإِنَّهُمْ عِنْدَ

و«صَحْبُهُ»: اسمُ جمعٍ لـ «صَاحِبٍ» بمعنى «صَحَابِيٍّ»، وهو: مَنْ اجْتَمَعَ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُؤْمِنًا بِهِ.

الشَّافِعِيُّ: مُؤْمِنُو بَنِي هَاشِمٍ وَالْمُطَّلِبِ، وَعِبَارَةُ «الْقَوَيْسِنِيِّ» (ص ٦): «و «أَلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» هُمْ: مُؤْمِنُو بَنِي هَاشِمٍ وَالْمُطَّلِبِ فِي مَقَامِ الزَّكَاةِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَالْأَنْسَبُ بِمَقَامِ الدُّعَاءِ: حَمَلُهُ عَلَى أَتْبَاعِهِ الْمُؤْمِنِينَ؛ لِيُعَمَّ كُلُّ الْأُمَّةِ، وَفِي مَقَامِ الْمَدْحِ عَلَى الْأَتْقِيَاءِ مِنْهُمْ». اهـ

قوله: (فِي مَقَامِ الدُّعَاءِ: كُلُّ مُؤْمِنٍ تَقِيٍّ) وَقَدْ رُوِيَ حَدِيثًا ضَعِيفًا، قَالَ الْعِجْلُونِيُّ فِي «كَشْفِ الْخُفَا» (ص ١٨): «حَدِيثُ: «أَلُ مُحَمَّدٍ كُلُّ تَقِيٍّ» قَالَ السُّيُوطِيُّ: «لَا أَعْرِفُهُ»، وَقَالَ فِي الْأَصْلِ: رَوَاهُ الدَّيْلَمِيُّ وَتَمَّامٌ بِأَسَانِيدٍ ضَعِيفَةٍ، فَلَفِظُ تَمَّامٍ عَنْ أَنَسٍ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَلُ مُحَمَّدٍ؟»، فَقَالَ: «كُلُّ تَقِيٍّ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ»، وَلَفِظُ الدَّيْلَمِيِّ: «أَلُ مُحَمَّدٍ كُلُّ تَقِيٍّ»، وَلَكِنْ شَوَاهِدُهُ كَثِيرَةٌ. اهـ

قوله: (اسْمُ جَمْعٍ) وَلَا يَصِحُّ كَوْنُهُ جَمْعًا؛ لِأَنَّ «فَعْلًا» لَا يَكُونُ جَمْعًا لـ «فَاعِلٍ». اهـ «قَوَيْسِنِي» (ص ٦)، وَقِيلَ: جَمْعٌ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ:

قَدْ جَمَعَ الصَّاحِبُ أَهْلَ اللُّغَةِ بِوَزْنِ شُبَّانٍ وَوَزْنِ بُرْهَةِ
وَالرُّكْبِ وَالْجِيَاعِ وَالْأَشْهَادِ كَذَا الصَّاحِبَةِ بِفَتْحِ الصَّادِ
لَكِنْ ذَا الْأَخِيرِ عِنْدَ أَهْلِ ذَا الْفَنِّ كَانَ مَضْدَرًا فِي الْأَضْلِ

قوله: (مَنْ اجْتَمَعَ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بَعْدَ الْبُعْثَةِ (مُؤْمِنًا بِهِ) وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ، رَأَاهُ أَوْ لَمْ يَرَهُ، رَوَى عَنْهُ أَوْ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ، طَالَ الْاجْتِمَاعُ أَوْ قَصُرَ، قَالَ:

حَدُّ الصَّحَابِيِّ مُؤْمِنٌ لَأَقَى الرَّسُولَ وَلَوْ بِلا رِوَايَةٍ عَنْهُ وَطُولُ
وَبَعْضٌ إِنْ يَطُلَ وَيَزُو وَسَنَهُ عَنْ بَعْضِهِمْ وَالغَزْوُ بَعْضٌ عَيْنَهُ

و«ذوي»: جمع «ذو» - بمعنى «صاحب» - أي: أصحاب الهدى .

وقوله: «مَنْ شَبَّهُوا النِّخ» أي في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيْهِمْ اقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ» ، فحذف الفاعل هنا للتعظيم .

وفي هذه الآيات الأربعة أربعة أسئلة:

الأول: ما مدلول الضمير في «خَصَّنَا» ؟ .

الثاني: أن قوله: «بخير من قد أرسلنا» يفيد معنى قوله: «سيد كل مقتقى» ، فما وجه عدم الإقتصار عليه ؟ .

قوله: (أصحاب الهدى) أي: الهداية للخلق، وهي: الدلالة على طريق توصيل للمقصود سواء حصل الوصول إليه أم لا . اهـ «قويسني» (ص ٦) .

قوله: (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) قال العجلوني في «كشف الخفا»: رواه البيهقي، وأسنده الدلمي عن ابن عباس بلفظ: «أصحابي بمنزلة النجوم في السماء بأيهم اقتديتم اهتديتم» . اهـ

قوله: (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) هذا التشبيه للتقريب على العقول بما ألفوه، وإلا فالاهتداء بالصحب أشرف من الاهتداء بالنجوم؛ لأن الاهتداء بهم ينجي من الهلاك الآخروي والخلود في النار، بل ومن الدنيوي، بخلاف النجوم . اهـ «قويسني» (ص ٧) .

قوله: (وفي هذه الآيات الأربعة) وهي من قوله: «مَنْ خَصَّنَا بِخَيْرٍ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا *» إلى قوله: «وآله وصحبه» إلخ .

قوله: (عليه) أي على قوله: «بخير من قد أرسلنا» .

الثالث: أنه قَيَّدَ الصَّلَاةَ بِدَوَامِ خَوْضِ الْعَقْلِ لُجْجًا مِنْ بَحْرِ الْمَعَانِي مَعَ أَنَّ الْأَوَّلَى التَّعْمِيمُ؟.

الرابع: لِمَ قَدَّمَ «الآلَ» عَلَى «الصَّحْبِ» مَعَ أَنَّ فِيهِمْ مَنْ هُوَ أَشْرَفُ الْأَنَامِ بَعْدَ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ أَبُو بَكْرٍ؟.

فالجواب عن الأول: أَنَّ مَدْلُولَ الضَّمِيرِ ١ - يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ أُمَّةً إيجابيةً كَمَا قَدَّرْتُهُ، ٢ - وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ أُمَّةً الدَّعْوَةِ، فَيَدْخُلُ الْكُفَّارُ؛ بِدَلِيلٍ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]؛ إِذْ مَا مِنْ عَذَابٍ إِلَّا وَعِنْدَ اللَّهِ أَشَدُّ مِنْهُ، فَعَدَمُ تَعَذِيبِ الْكُفَّارِ بِالْأَشَدِّ إِكْرَامًا لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وعن الثاني: بَأَنَّ فِي الْوَصْفِ بِ«السِّيَادَةِ» إِشْعَارًا بِعُمُومِ رِسَالَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ وَالْمُرْسَلِينَ مِنْ أُمَّتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَهُوَ مُتَوَلَّى أُمُورِ الْجَمِيعِ.

وعن الثالث: بَأَنَّ الْقَيْدَ فِي الصَّلَاةِ لَيْسَ مُرَادًا، بَلِ الْمُرَادُ: التَّعْمِيمُ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ.

وعن الرابع: بَأَنَّ الصَّلَاةَ تَبَيَّنَتْ عَلَى الْآلِ نَصًّا فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ» الْحَدِيثُ، وَعَلَى الصَّحْبِ



قوله: (مَعَ أَنَّ فِيهِمْ) أَي فِي الصَّحْبِ.

قوله: (كَمَا قَدَّرْتُهُ) أَي حَيْثُ قَالَ فِي قَوْلِ النَّاطِمِ «خَصَّنَا»: «أَي مَعَاشِرَ الْمُسْلِمِينَ».

قوله: (قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ): مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ

بالقياسِ على الآلِ، فاقْتَضَى ذلك التَّقْدِيمَ.

* * *

حديث كعب بن عُجرة، قال: خَرَجَ علينا رسولُ الله ﷺ، فقلنا: يا رسولَ الله، قد عَلِمْنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ عليك، فكَيْفَ نُصَلِّي عليك؟ الحديث.

قوله: (فاقْتَضَى ذلك) أي كَوْنُ الصَّلَاةِ على الآلِ ثابِتًا بالنَّصِّ وعلى الصَّحْبِ بالقياسِ (التَّقْدِيمَ) أي تَقْدِيمَ الصَّلَاةِ على الآلِ على الصَّلَاةِ على الصَّحْبِ، وسيأتي عند قول الناظم: «وَقَدَّمَ الْأَوَّلَ عِنْدَ الْوَضْعِ * لَأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ»: أَنَّ التَّقْدِيمَ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ، وَهَذَا التَّقْدِيمُ مِنْ بَابِ التَّقْدِيمِ بِالشَّرَفِ؛ فَإِنَّ النَّصَّ أَشْرَفُ مِنَ الْقِيَاسِ.

٣ - ثُمَّ قَالَ:

(وَبَعْدُ): فَالْمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ نَسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِللِّسَانِ
فَيُعْصِمُ الْأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ الْخَطَا وَعَنْ دَقِيقِ الْفَهْمِ يَكْشِفُ الْغَطَا
فَهَاكَ مِنْ أَصُولِهِ قَوَاعِدًا تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ قَوَائِدًا

٣ - أَقْوَالُ الْأَبْيَاتِ

٩ - (وَبَعْدُ) أَيُّ بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ وَالْحَمْدَلَةِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ (فَالْمَنْطِقُ) مُبْتَدَأُ
(لِلْجَنَانِ) بِفَتْحِ الْجِيمِ أَيُّ لِلْقَلْبِ، أَمَا بِكسْرِهَا فَجَمْعُ «جَنَّةٍ» بِالْفَتْحِ، وَهِيَ:
الْبُسْتَانُ الْعَظِيمُ (نِسْبَتُهُ) مُبْتَدَأُ ثَانٍ أَيُّ: نِسْبَةُ الْمَنْطِقِ لِلْجَنَانِ، وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ:
(كَالنَّحْوِ لِللِّسَانِ) وَ«النَّسْبَةُ» لَفْظٌ: التَّعَلُّقُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ: كالتَّعَلُّقِ هُنَا بَيْنَ الْمَنْطِقِ
وَالْجَنَانِ وَبَيْنَ النَّحْوِ وَاللِّسَانِ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي وَخَبَرِهِ خَبَرٌ لِلْمُبْتَدَأِ
الْأَوَّلِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْمَنْطِقَ حَالَةً كَوْنِهِ مَنْسُوبًا لِلْجَنَانِ نِسْبَتُهُ كَنِسْبَةِ النَّحْوِ حَالَةً
كَوْنِهِ مَنْسُوبًا لِللِّسَانِ، وَوَجْهُ الشَّبَهِ بَيْنَ الْمَنْطِقِ وَالنَّحْوِ: أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُعْصِمُ مَا
تَعَلَّقَ بِهِ، فَالْمَنْطِقُ يُعْصِمُ الْعَقْلَ عَنِ الْخَطَا فِي فِكْرِهِ، وَالنَّحْوُ يُعْصِمُ اللِّسَانَ عَنِ
الْخَطَا فِي قَوْلِهِ.

١٠ - (ف) كَمَا يُعْصِمُ النَّحْوُ اللِّسَانَ عَنِ الْخَطَا فِي النُّطْقِ بِالْعَرَبِيَّةِ كَذَلِكَ
(يُعْصِمُ) أَيُّ: يَحْفَظُ الْمَنْطِقُ (الْأَفْكَارَ عَنْ غَيِّ): ضَلَالٍ هُوَ (الْخَطَا): بِتَخْفِيفِ
هَمْزَتِهِ؛ لِلضَّرُورَةِ (و) أَيْضًا (عَنْ دَقِيقِ الْفَهْمِ) أَيُّ الْفَهْمِ الدَّقِيقِ (يَكْشِفُ): يَفْتَحُ
الْمَنْطِقُ (الْغَطَا) بِالْقَصْرِ لِلضَّرُورَةِ أَيُّ: السِّرِّ.

١١ - (ف) إِنْ أَرَدْتَ تَعَلَّمَ الْمَنْطِقَ (فَهَاكَ): فَخُذْ مِنِّي فِي هَذَا الْمُؤَلَّفِ

٣ - أَقُولُ:

لفظة «بَعْدُ» تكون ١ - ظَرَفَ زَمَانٍ كما في قولك: «جاء زيدٌ بعدَ عمرو»، ٢ - وَظَرَفَ مَكَانٍ كما في قولك: «دارُ زيدٍ بعدَ دارِ عمرو»، وَيَصِحُّ اسْتِعْمَالُهَا هُنَا فِي الْمَعْنَيْنِ بَاغْتِبَارَيْنِ: ١ - بَاغْتِبَارِ أَنْ زَمَنَ النُّطْقِ بِمَا بَعْدَهَا

(مِنْ) بَعْضِ (أَصُولِهِ) أَي: قَوَاعِدِهِ أَيِ الْمَنْطِقِ (قَوَاعِدًا) بَيَسِيرَةً (تَجْمَعُ) تِلْكَ الْقَوَاعِدُ (مِنْ فُنُونِهِ) أَيِ فُرُوعِهِ (قَوَائِدًا) الْمُرَادُ بِهَا: الْفُرُوعُ الْمُنْدَرِجَةُ تَحْتَ الْقَوَاعِدِ، أَي: تَجْمَعُ الْقَوَاعِدُ فُرُوعًا وَجُزْئِيَّاتٍ مِنْ فَنِّ الْمَنْطِقِ، قَالَ الْقَوْنِسِيُّ: «وَيَصِحُّ عَوْدُ الضَّمِيرِ فِي «تَجْمَعُ» إِلَى الْمُخَاطَبِ، أَي: تَجْمَعُ أَنْتَ أَيُّهَا الْمُخَاطَبُ بِسَبَبِ حِفْظِ تِلْكَ الْقَوَاعِدِ فُرُوعًا مِنْ فَنِّ الْمَنْطِقِ».

٣ - أَقْوَالُ الشَّرْحِ

قوله: (لفظة بعدُ) ومثلها لفظة «قبل».

قوله: (لفظة بعدُ تكون ظَرَفَ زَمَانٍ إلخ) أي تكون لِمَعْنَيْنِ كما صَرَّحَ الشَّيْخُ خَالِدٌ فِي «التَّصْرِيحِ عَلَى التَّوْضِيحِ» (٧١٨/١).

قوله: (جاء زيدٌ بعدَ عمرو) فَرَمَانٌ مُجِيءٌ زَيْدٌ بَعْدَ زَمَانٍ مُجِيءٌ عَمْرُو.

قوله: (وَوَظَرَفَ مَكَانٍ) قَلِيلًا إِنْ أُضِيفَ إِلَى مَكَانٍ كَمَا فِي «إِخْرَازِ السَّعْدِ بِإِنْجَازِ الْوَعْدِ بِمَسَائِلِ أَمَّا بَعْدُ» (ص ٢٦).

قوله: (دارُ زيدٍ بعدَ دارِ عمرو) فَمَكَانٌ دَارِ عَمْرُو بَعْدَ مَكَانٍ دَارِ زَيْدِ.

قوله: (بَاغْتِبَارَيْنِ) سَاقِطٌ فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ، وَهُوَ ثَابِتٌ فِي بَعْضِ النُّسخِ الْمَخْطُوطَةِ.

بعدَ زمنِ التُّطْقِ بما قَبَلَهَا ، ٢ - أو باعْتِبَارِ أَنَّ مَكَانَهُ فِي الرَّقْمِ بَعْدَهُ ، وَهِيَ هُنَا دَالَّةٌ عَلَى الْإِنْتِقَالِ مِنْ كَلَامٍ إِلَى آخَرَ ،

قوله: (فِي الرَّقْمِ) أَيِ الْخَطِّ وَالْكِتَابَةِ.

قوله: (أَوْ باعْتِبَارِ أَنَّ مَكَانَهُ فِي الرَّقْمِ بَعْدَهُ) فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ شَيْءٌ، وَعِبَارَةٌ الْبَاجُورِيُّ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى ابْنِ قَاسِمٍ»: «... باعْتِبَارِ أَنَّ مَكَانَ رَقْمٍ مَا بَعْدَهَا بَعْدَ مَكَانِ رَقْمٍ مَا قَبْلَهَا». اهـ

قوله: (وَهِيَ) أَيِ لَفْظَةِ «بَعْدُ» (هُنَا) أَيِ فِي الْبَيْتِ (دَالَّةٌ عَلَى الْإِنْتِقَالِ مِنْ كَلَامٍ) وَهِيَ هُنَا: الثَّنَاءُ وَنَحْوُهُ (إِلَى) كَلَامٍ (آخَرَ) أَيِ مُغَايِرٍ لِلْكَلامِ الْأَوَّلِ، وَهِيَ هُنَا: ذِكْرُ السَّبَبِ الْحَامِلِ عَلَى تَأْلِيفِ هَذَا النَّظْمِ، وَالتَّغَايُرُ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ يَكُونُ بِالْجِنْسِ وَبِالنَّوْعِ، فَالتَّغَايُرُ بِالْجِنْسِ كَقَوْلِكَ: «عَمَرُوا مُقِيمٌ، أَمَّا بَعْدُ فَزَيْدٌ ذَاهِبٌ»، فَالْكَلامَانِ مُتَغَايِرَانِ جِنْسًا؛ إِذْ مَضْمُونُ الْأَوَّلِ إِقَامَةُ عَمْرٍو، وَالثَّانِي ذَهَابُ زَيْدٍ، وَالتَّغَايُرُ بِالنَّوْعِ كَقَوْلِكَ: «عَمَرُوا ذَاهِبٌ، أَمَّا بَعْدُ فَزَيْدٌ ذَاهِبٌ»، فَالْكَلامَانِ مُتَغَايِرَانِ نَوْعًا؛ إِذْ مَضْمُونُ الْأَوَّلِ ذَهَابُ عَمْرٍو، وَالثَّانِي ذَهَابُ زَيْدٍ، وَهُمَا نَوْعَانِ مِنْ مُطْلَقِ الذَّهَابِ.

فَائِدَتَانِ

الأُولَى: قَالَ الْبَاجُورِيُّ (ص ٢٠): «وَهَذَا - أَيِ كَوْنُ لَفْظَةِ «وَبَعْدُ» دَالَّةً عَلَى الْإِنْتِقَالِ مِنْ كَلَامٍ إِلَى آخَرَ - هُوَ مَعْنَى مَا اسْتَهَرَّ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةُ هِيَ فَصْلُ الْخِطَابِ».

الثَّانِيَةُ: اخْتُلِفَ فِي أَوَّلِ مَنْ نَطَقَ بِهَا عَلَى ثَمَانِيَةِ أَقْوَالٍ جَمَعَهَا بَعْضُهُمْ فِي بَيِّنَتَيْنِ، فَقَالَ:

فلا يُؤْتَى بِهَا فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ.

و«الْمَنْطِقُ»: مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ، يُطْلَقُ بِالِاشْتِرَاكِ ١ - عَلَى النُّطْقِ بِمَعْنَى

جَرَى الْخُلْفُ (أَمَّا بَعْدُ) مَنْ كَانَ بَادِئًا بِهَا عُدَّ أَقْوَالًا وَدَاوُدُ أَقْرَبُ
وَيَعْقُوبُ أَيُّوبُ الصَّبُورُ وَآدَمُ وَقُسٌّ وَسُخْبَانُ وَكَغَبٌ وَيَعْرُبُ

وَقَدْ بَسَطْتُ الْكَلَامَ عَلَى مَبَاحِثِ «أَمَّا بَعْدُ» فِي «إِعَانَةِ ذَوِي التَّذْرِيسِ
بشرح الياقوت النقيس» فِي الْفَقْهِ الشَّافِعِيِّ، أَعَانَنِي اللَّهُ عَلَى إِكْمَالِهِ.

قوله: (فلا يُؤْتَى بِهَا فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ) وَلَا فِي آخِرِهِ وَلَا بَيْنَ كَلَامَيْنِ
مُتَّحِدَيْنِ، فَلَا يُقَالُ: «أَمَّا بَعْدُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، وَلَا بَعْدَ فَرَاغِ الْكِتَابِ:
«أَمَّا بَعْدُ»، وَلَا «زَيْدٌ قَائِمٌ أَمَّا بَعْدُ فزَيْدٌ قَائِمٌ»، قَالَ الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ غُنَيْمٍ
الْجَوْهَرِيُّ فِي «إِخْرَازِ السَّعْدِ» (ص ٨ - ٩): «وَمَا قَبْلَ «أَمَّا بَعْدُ» الْوَاقِعَةِ فِي الْكُتُبِ
مُغَايِرٌ لِمَا بَعْدَهَا؛ إِذْ مَضْمُونُ مَا قَبْلَهَا ثُبُوتُ الْإِبْتِدَاءِ بِالْبِسْمَلَةِ وَالْحَمْدَةِ وَنَحْوِهِمَا،
وَمَضْمُونُ مَا بَعْدَهَا ثُبُوتُ الْأَوْصَافِ الشَّرِيفَةِ أَوْ السَّبَبِ الْحَامِلِ عَلَى التَّأْلِيفِ». اهـ

قوله: (مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ) وَهُوَ: مَصْدَرٌ مَبْدُوءٌ بِمِيمٍ زَائِدَةٍ لِعَيْرِ الْمُفَاعَلَةِ نَحْوُ:
«مَقْتَلٌ» وَ«مَضْرَبٌ»، وَهُوَ مَصْدَرٌ فِي الْحَقِيقَةِ، وَيُسَمَّى أَيْضًا: «اسْمٌ مَصْدَرٍ».

قوله: (يُطْلَقُ بِالِاشْتِرَاكِ) لِثَلَاثَةِ مَعَانٍ ذَكَرَ الشَّارِحُ مِنْهَا مَعْنَيْنِ، وَالثَّلَاثُ:
إِطْلَاقُهُ عَلَى اسْمٍ مَكَانٍ كَمَا قَالَه الصَّبَّانُ، فَيُطْلَقُ عَلَى الْقُوَّةِ الَّتِي هِيَ مَحَلُّ الْإِذْرَاكِ.

قوله: (عَلَى النُّطْقِ): مَصْدَرٌ «نَطَقَ» (بِمَعْنَى «الْلَفْظِ») أَيِ التَّلَفُّظِ وَالتَّكْلُمِ،
وَمِنْ هَذَا الْإِطْلَاقِ: قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ سُلَيْمَانَ: ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ عَلِمْنَا مَنْطِقَ
الطَّيْرِ﴾ [النمل: ١٦].

اللفظ، ٢ - وعلى الإدراك، والمراد به هنا: الفن المؤلف فيه هذا الكتاب، سُمي بهذا الاسم لأنه ١ - يُقَوِّي الإدراك ٢ - وَيُعْصِمُهُ عَنِ الْخَطَا، فهو: «قانونٌ تَعْصِمُ مُرَاعَاتُهُ.....»

قوله: (وعلى الإدراك) الكلِّي - أي الكثير - للمعاني، ومن هذا الإطلاق: قول المناطق: «الإنسان حيوانٌ ناطقٌ» أي: مُدْرِكٌ للمعاني إدراكًا كُلِّيًّا أي كثيرًا.

قوله: (لأنه يُقَوِّي الإدراك) قَالَ الْقَوْنِسِيُّ (ص ٧): «الْمَنْطِقُ» في الأصل: اسمٌ ١ - للإدراك الكلِّي، ٢ - والقُوَّة التي هي محلُّ صُدُورِ الإدراك، ٣ - وَلِلتَلَقُّظِ الَّذِي يُبْرِزُ ذَلِكَ؛ لأنَّ بذلك العلم ١ - يُصِيبُ الإدراك، ٢ - وَتَتَقَوَّى القُوَّةُ العاقِلَةُ، ٣ - وتكونُ القدرةُ على التَلَفُّظِ المُبْرِزِ لذلك الإدراك، فهو من تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمٍ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ، ثُمَّ صَارَ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً فِي الْعِلْمِ الْمَخْصُوصِ. اهـ

قوله: (فهو قانونٌ إلخ) هذا تعريفٌ لعلمِ الْمَنْطِقِ.

قوله: (قانونٌ) لَفْظٌ يُونَانِيٌّ أَصْلُ مَعْنَاهُ بِالْيُونَانِيَّةِ: الْمِسْطَرَّةُ، وفي الاصطلاح: أَمْرٌ كُلِّيٌّ يَنْطَبِقُ عَلَى جَمِيعِ جُزْئِيَّاتِهِ الَّتِي تُتَعَرَّفُ أَحْكَامُهَا مِنْهُ، وَذَلِكَ بِجَعْلِ الْجُزْئِيِّ مَوْضُوعًا وَجَعْلِ مَوْضُوعِ الْقَاعِدَةِ مَحْمُولًا، وَجَعْلِ الْقَضِيَّةِ الْحَاصِلَةِ مِنْهُمَا مُقَدِّمَةً صُغْرَى لِلْقَاعِدَةِ، فَيَتَأَلَّفُ مِنْهُمَا قِيَاسٌ عَلَى هَيْئَةِ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ نَتِيجَتُهُ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى ثُبُوتِ مَحْمُولِ الْقَاعِدَةِ لِجُزْئِيٍّ مَوْضُوعِهَا: بَأَن تَقُولَ مَثَلًا: «زَيْدٌ إِنْسَانٌ» + «وَكُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» = «زَيْدٌ حَيَوَانٌ»، وَيرَادُفُ «القانون» فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ «القاعدة».

قَالَ الْحَبِيبِيُّ فِي «شرح التَّهْذِيبِ»: «وإنَّما كَانَ الْمَنْطِقُ قَانُونًا لِأَنَّ مَسَائِلَهُ قَوَانِينُ كُلِّيَّةٌ مُنْطَبِقَةٌ عَلَى جُزْئِيَّاتٍ: كَمَا إِذَا عَلِمَ أَنَّ «الْمَوْجِبَةَ الْكُلِّيَّةَ» تَنْعَكِسُ

الذَّهْنَ عَنِ الْخَطَأِ فِي فِكْرِهِ»، فَمَنْ رَاعَى قَوَاعِدَ هَذَا الْفَنِّ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْخَطَأُ فِي الْفِكْرِ كَمَا أَنَّ مَنْ رَاعَى قَوَاعِدَ النَّحْوِ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْخَطَأُ فِي الْمَقَالِ، وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «فَالْمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ * نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِللسانِ * فَيَعْصِمُ الْأَفْكَارَ»

«مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً» عَلِمَ أَنَّ «كُلَّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» تَنَعَّكِسُ إِلَى «بَعْضِ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، وَكَذَا نَظَائِرُهُ.

قَوْلُهُ: (الذَّهْنَ) هُوَ: قُوَّةٌ لِلنَّفْسِ - تَشْمَلُ الْحَوَاسَّ الظَّاهِرَةَ وَالْبَاطِنَةَ - مُعَدَّةٌ لِإِحْتِسَابِ الْعُلُومِ، قَالَهُ الشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيُّ فِي «التَّعْرِيفَاتِ».

قَوْلُهُ: (فَمَنْ رَاعَى) مِمَّنْ هُوَ عَالِمٌ بِالْمَنْطِقِ أَيْ: حَافِظٌ عَلَى (قَوَاعِدِ هَذَا الْفَنِّ لَا يَتَطَرَّقُ) أَيْ لَا يَسْرِي (إِلَيْهِ الْخَطَأُ فِي الْفِكْرِ) بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يُرَاعِ تِلْكَ الْقَوَاعِدَ وَلَوْ كَانَ عَالِمًا بِهَا وَحَافِظًا لَهَا؛ فَإِنَّهُ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْخَطَأُ فِي الْفِكْرِ.

قَوْلُهُ: (قَوَاعِدَ النَّحْوِ) الَّذِي هُوَ: عِلْمٌ بِقَوَانِينِ يُعْرَفُ بِهَا أَحْوَالُ التَّرَاكِبِ الْعَرَبِيَّةِ مِنَ الْإِغْرَابِ وَالْبِنَاءِ وَغَيْرِهِمَا.

قَوْلُهُ: (لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْخَطَأُ فِي الْمَقَالِ) أَيْ الْعَرَبِيِّ، بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يُرَاعِ تِلْكَ الْقَوَاعِدَ وَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِهَا وَحَافِظًا لَهَا؛ فَإِنَّهُ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْخَطَأُ فِي الْمَقَالِ الْعَرَبِيِّ.

قَوْلُهُ: (وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى) وَهُوَ: كَوْنُ الْمَنْطِقِ تَعْصِمٌ مُرَاعَاتِهِ الذَّهْنَ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ آتِفًا.

قَوْلُهُ: (فَالْمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِللسانِ إلخ) قَالَ الْغَزَالِيُّ فِي «مِغْيَارِ الْعُلُومِ» (ص ٢٦): «لَمَّا كَثُرَ فِي الْمَعْقُولَاتِ مَرَلَةُ الْأَقْدَامِ، وَمَثَارَاتُ الضَّلَالِ،

- أي: يَحْفَظُهَا - عَنْ غَيِّ الْخَطَا.

و«الْجَنَانُ» يُطْلَقُ عَلَى الْقَلْبِ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا: الْقُوَّةُ الْفِكْرِيَّةُ.

وإِضَافَةُ «غَيِّ» إِلَى «الْخَطَا» مِنْ إِضَافَةِ الْعَامِّ إِلَى الْخَاصِّ؛ إِذِ «الْغَيِّ»:

وَلَمْ تَنْفَكْ مِرَاةَ الْعَقْلِ عَمَّا يُكَدِّرُهَا مِنْ تَخْلِيطَاتِ الْأَوْهَامِ، وَتَلْبِيسَاتِ الْخَيَالِ، رَتَّبْنَا هَذَا الْكِتَابَ مِغْيَارًا لِلنَّظَرِ وَالِإِعْتِبَارِ، وَمِيزَانًا لِلْبَحْثِ وَالِإِفْتِكَارِ، وَصَيْقَلًا لِلذَّهْنِ، وَمِشْحَدًا لِقُوَّةِ الْفِكْرِ وَالْعَقْلِ، فَيَكُونُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَدَلَّةِ الْعُقُولِ كَالْعُرُوضِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الشَّعْرِ، وَالتَّحْوِ بِالإِضَافَةِ إِلَى الإِعْرَابِ؛ إِذْ لَا يُعْرَفُ مُنْزَجِفُ الشَّعْرِ عَنْ موزونه إِلَّا بِمِيزَانِ الْعُرُوضِ، وَلَا يَمِيزُ صَوَابُ الإِعْرَابِ عَنْ خَطِئِهِ إِلَّا بِمَحَكِّ التَّحْوِ. اهـ

قوله: (أَيَّ يَحْفَظُهَا): تَفْسِيرُ لِقَوْلِ النَّاطِمِ: «يَعَصِمُ الْأَفْكَارَ».

قوله: (و«الْجَنَانُ») بفتح الجيم (١ - يُطْلَقُ) فِي اللُّغَةِ (عَلَى الْقَلْبِ) سُمِّيَ «جَنَانًا» لِأَنَّ الصَّدْرَ أَجَنَّهُ كَمَا فِي «التَّهْذِيبِ» (٢٦٧/١٠)، وَفِي «الْمُحْكَمِ» (٢١٢/٧): «لَا سِتَارَ فِي الصَّدْرِ، أَوْ لَوْغِيهِ الْأَشْيَاءَ وَضَمَّهُ لَهَا». اهـ ٢ - وَيُطْلَقُ «الْجَنَانُ» أَيْضًا عَلَى الرُّوحِ، سُمِّيَ «جَنَانًا» لِأَنَّ الْجِسْمَ يُجَنُّهُ كَمَا فِي «الْقَامُوسِ» وَ«شَرْحِهِ»، وَأَمَّا «الْجِنَانُ» بِكسر الجيم فَجَمْعُ «جَنَّةٍ» بِالْفَتْحِ، وَهِيَ: الْبُسْتَانُ الْعَظِيمُ. اهـ «صَبَان» (ص ٣١).

قوله: (وَالْمُرَادُ بِهِ) أَيِ الْجَنَانِ (هُنَا) أَيُّ فِي الْبَيْتِ: الذَّهْنُ الَّذِي هُوَ: (الْقُوَّةُ) أَيِ الْمَلَكَةِ (الْفِكْرِيَّةُ) لِلنَّفْسِ الْمُعَدَّةُ لِإِكْتِسَابِ الْأَرَاءِ، قَالَ الْمَلَوِيُّ (ص ٣٣): «فَيَكُونُ مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ مَا تَعَلَّقَ بِهِ». اهـ

قوله: (وإِضَافَةُ «غَيِّ» إِلَى «الْخَطَا» مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ (الْعَامِّ إِلَى) الشَّيْءِ

الضَّلَالُ، وَالْخَطَأُ نَوْعٌ مِنْهُ.

قوله: «وَعَنْ دَقِيقِ الْفَهْمِ» مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ، وَالْمَصْدَرُ بِمَعْنَى اسْمٍ مَفْعُولٍ أَيْ: الْمَفْهُومِ الدَّقِيقِ.

(الْخَاصُّ؛ إِذْ) مَعْنَى («الْغَيِّ») هُوَ: (الضَّلَالُ) كَمَا فِي «الْقَامُوسِ»، وَالضَّلَالُ نَوْعَانِ: ١ - ضَّلَالٌ هُوَ خَطَأٌ، ٢ - وَضَّلَالٌ هُوَ كُفْرٌ، قَالَ الْفِيرُوزَابَادِيُّ صَاحِبُ «الْقَامُوسِ» فِي «بَصَائِرِ ذَوِي التَّمْيِيزِ» (٤٨٢/٣): «صَحَّ أَنْ يُسْتَعْمَلَ لَفْظُ «الضَّلَالِ» فِيمَنْ يَكُونُ مِنْهُ خَطَأٌ مَا، وَلِذَلِكَ نُسِبَ الضَّلَالُ إِلَى الْأَنْبِيَاءِ وَإِلَى الْكُفَّارِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الضَّلَالَتَيْنِ بَوْنٌ بَعِيدٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ [الضحى: ٧] أَيْ: غَيْرَ مُهْتَدٍ لِمَا سَبَقَ إِلَيْكَ مِنَ النَّبُوءَةِ، وَ﴿قَالَ فَعَلَّهَا إِذَا أَنَا مِنَ الْضَّالِّينَ﴾ [الشعراء: ٢٠]، وَقَالَ: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [يوسف: ٨] تَنْبِيهًا أَنَّ ذَلِكَ سَهْوٌ مِنْهُمْ». اهـ

قوله: (وَالْخَطَأُ نَوْعٌ مِنْهُ) أَيْ مِنْ الضَّلَالِ وَالْغَيِّ، ذَا «الْغَيِّ» عَامٌّ، وَ«الْخَطَأُ» خَاصٌّ، فَكُلُّ خَطِئٍ ضَّلَالٌ، وَلَيْسَ كُلُّ ضَّلَالٍ خَطِئًا، فإِضَافَةُ «الْغَيِّ» إِلَى «الْخَطِئِ» مِنْ إِضَافَةِ الْعَامِّ لِلْخَاصِّ كَمَا فِي «شَجَرِ أَرَاكِ»، وَهِيَ الْمُسَمَّاءُ عِنْدَهُمْ بِ«إِلِضَافَةِ الَّتِي لِلْبَيَانِ».

قوله: (وَعَنْ دَقِيقِ الْفَهْمِ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ) وَهِيَ هُنَا «الدَّقِيقُ» (إِلَى الْمَوْصُوفِ) وَهُوَ هُنَا «الْفَهْمُ»، وَذَلِكَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ﴾ [غافر: ١٩] أَيْ: الْأَعْيُنَ الْخَائِنَةَ، وَقَوْلُهُ:

وإن سَقَيْتِ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا

قوله: (وَالْمَصْدَرُ) وَهُوَ لَفْظُ: «الْفَهْمُ»، وَفِي النِّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ: «فَالْمَصْدَرُ»

بِالْفَاءِ.

و«الغطا» بكسر الغين.

والمعنى: أن مَنْ تَمَكَّنَ مِنْ هذا الفنَّ صارَ النَّظَرِيُّ مِنَ المعاني المستورة ضروريًا مكشوفًا واضحًا له، وهذا أمرٌ مُشَاهِدٌ لا يُحْتَاجُ لِبَيَانٍ.

و«هَآك»: اسمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى «خُذْ»، و«قَوَاعِدًا» معمولُهُ، و«مِنْ أَصُولِهِ»: حَالٌ مِنْ «قَوَاعِدَ»، و«مِنْ»: تَبْعِيضِيَّةٌ، أَي: خُذْ قَوَاعِدَ هِيَ بَعْضُ أَصُولِهِ أَي: قَوَاعِدِهِ؛ إِذِ «القاعدةُ» و«الأصلُ» بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ: أَمْرٌ كُلِّيٌّ يَنْطَبِقُ عَلَى

قوله: (و«الغطا») بالقصر لِلضَّرُورَةِ، مَعْنَاهُ: السَّتْرُ، وَهُوَ (بِكْسَرِ الْغَيْنِ) وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ﴾ [ق: ٢٢]. اهـ «شرح قدورة» (ص ٢٢).

قوله: (تَمَكَّنَ مِنْ هذا الفنَّ) أَي ظَفِرَ بِهِ وَقَدَّرَ عَلَيْهِ.

قوله: (وهذا) أَي صَيْرُورَةُ النَّظَرِيِّ ضَرُورِيًّا لِمَنْ تَمَكَّنَ مِنْ هذا الفنَّ.

قوله: (و«هَآك»: اسمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى «خُذْ») والكافُ حَرْفُ خِطَابٍ يُفْتَحُ لِلْمَذْكُورِ، وَيُكْسَرُ لِلْمُؤَنَّثِ، وَيَتَنَّى وَيُجْمَعُ، فَيُقَالُ: «هَآك» و«هَآكِ» و«هَآكُمَا» و«هَآكُم» و«هَآكُنَّ»، وَقَدْ تُبَدَّلُ مِنَ الْكَافِ هَمْزَةٌ، فَتُصَرَّفُ كَتَصَرَّفِهِ، فَيُقَالُ: «هَآء» لِلْمَذْكُورِ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ، و«هَآء» لِلْمُؤَنَّثِ بِكْسَرِهَا، و«هَآؤُمَا» و«هَآؤُم» و«هَآؤُنَّ»، وَبِهَذِهِ اللَّغَةِ جَاءَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَآؤُمُ أَقْرَأُ وَأَكْنِيَّةُ﴾ [الحاقة: ١٩] أَي: هَآكُم. اهـ «شرح البناني» (ص ٢٢).

قوله: (و«مِنْ»: تَبْعِيضِيَّةٌ) الظَّاهِرُ: أَنَّهَا لِلْبَيَانِ فِيهِمَا كَمَا عِنْدَ «عَبْدِ اللَّطِيفِ».

اهـ «حاشية الشيخ علي قصارة» (ص ٢٢).

قوله: (وهو) أَيِ الْمَعْنَى الْوَاحِدُ.

جَمِيعُ جُزْئِيَّاتِهِ: كَقَوْلِ التُّحَاةِ: «الْفَاعِلُ مَرْفُوعٌ»، وَقَوْلِ الْمَنَاطِقَةِ: «الْمُوجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ عَكْسُهَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ».

و«الْفُنُونُ»: الْفُرُوعُ.

و«الْفَوَائِدُ»: جَمْعُ «فَائِدَةٍ»، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ: مَا اسْتَفِيدَ مِنْ عِلْمٍ أَوْ

مَالٍ.

وَالْمَعْنَى: أَنَّ هَذِهِ الْقَوَاعِدَ تَجْمَعُ فُرُوعًا، وَالْفُرُوعُ تُشْتَمِلُ عَلَى فَوَائِدَ.

* * *

قوله: (و«الْفُنُونُ»: الْفُرُوعُ) وَالْمُرَادُ بِهَا جُزْئِيَّاتُ تِلْكَ الْقَوَاعِدِ. اهـ «شرح البناني» (ص ٢٢).

قوله: (و«الْفَوَائِدُ»: جَمْعُ «فَائِدَةٍ» إلخ): مُشْتَقَّةٌ مِنَ «الْفَيْدِ» بِمَعْنَى اسْتِخْدَاثِ الْمَالِ وَالْخَيْرِ، وَقِيلَ: اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ «فَادَتْهُ»: أَصَبَتْ فُؤَادَهُ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّهَابِ الْخَفَاجِيِّ:

مِنَ الْفُؤَادِ اشْتُقَّتِ الْفَائِدَةُ وَالنَّفْسُ يَا صَاحِبِ بِذَا شَاهِدَةٌ
لِذَا تَرَى أَفْنِدَةَ النَّاسِ قَدْ مَالَتْ لِمَنْ فِي قُرْبِهِ فَائِدَةٌ

٤ - ثُمَّ قَالَ:

سَمَّيْتُهُ بِـ«السُّلَمِ الْمُنُورِقِ» يُرْقَى بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ الْمُنْطِقِ
وَاللَّهُ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصًا لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصًا
وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا لِلْمُبْتَدِئِ بِهِ إِلَى الْمُطَوَّلَاتِ يَهْتَدِي

٤ - أَقُولُ:

الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِـ«سَمَّيْتُهُ» يَعُودُ عَلَى «الْمُؤَلَّفِ الْمَفْهُومِ مِنَ السِّيَاقِ،

٤ - أَقْوَالُ الْأَبْيَاتِ

١٢ - (سَمَّيْتُهُ) أَيِ هَذَا الْمُؤَلَّفِ الْمَنْظُومَ (بِالسُّلَمِ الْمُنُورِقِ): الْمُزَيْنِ
(يُرْقَى): يُضَعَّدُ (بِهِ سَمَاءُ عِلْمِ الْمُنْطِقِ) أَيِ عِلْمِ الْمُنْطِقِ الَّذِي كَالسَّمَاءِ فِي الرَّفْعَةِ
وَالشَّرَفِ.

١٣ - (وَاللَّهُ) مَنْصُوبٌ عَلَى التَّعْظِيمِ أَيِ: لَا غَيْرَهُ كَمَا اسْتَفِيدَ مِنْ تَقْدِيمِ
الْمَعْمُولِ (أَرْجُو) أَيِ: أَوْمَلُ مِنْهُ لَا مِنْ غَيْرِهِ (أَنْ يَكُونَ) هَذَا الْمُؤَلَّفُ (خَالِصًا)
مِنَ الرِّبَاءِ وَحُبِّ الشُّهُرَةِ وَالْمَخْمَدَةِ (لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصًا) ١ - أَيِ: نَاقِصًا:
بأن لا يَعُوقَ عَنْ إِكْمَالِهِ عَائِقٌ، ٢ - وَلَيْسَ نَاقِصًا مِنَ الثَّوَابِ وَالْأَجْرِ لِحُبِّ
الظُّهُورِ، فَيَكُونُ تَأْكِيدًا لِمَا قَبْلَهُ، ٣ - أَوْ لَيْسَ نَاقِصًا مَطْرُوحًا فِي زَوَايَا الْخُمُولِ
وَالْإِهْمَالِ: بَأَنْ لَا يُنْتَفَعَ بِهِ كَمَا يُشْعَرُ بِهِ مَا بَعْدَهُ. اهـ «قويسني» (ص ٩).

١٤ - (و) اللَّهُ أَرْجُو (أَنْ يَكُونَ) هَذَا الْمُؤَلَّفُ (نَافِعًا لِي) لِطَالِبِ (الْمُبْتَدِئِ)
فِي تَعَلُّمِ الْمُنْطِقِ (بِهِ) أَيِ بِهَذَا الْمُؤَلَّفِ (إِلَى الْمَطَوَّلَاتِ) مِنَ الْكُتُبِ (يَهْتَدِي)
أَيِ يَتَوَصَّلُ هَذَا الْمُبْتَدِئُ.

و«سَمَى» يَتَعَدَّى لمفعولين: لِلأَوَّلِ بِنَفْسِهِ ، وَلِلثَّانِي بِنَفْسِهِ أَوْ بِالْبَاءِ كَمَا هُنَا .
و«السُّلَمُ» : مَا لَهُ دَرَجٌ يَتَوَصَّلُ بِهِ مِنْ سُفْلٍ إِلَى عُلُوٍّ ، وَاسْتِعْمَالُهُ فِي
الْمَعَانِي مَجَازٌ .

و«الْمُنَوَّرَقُ» - بِتَقْدِيمِ النُّونِ - : الْمُزَيَّنُّ .

٤ - أقوال الشرح

قوله: (وَسَمَى) أَي لَفْظُ «سَمَى» .
قوله: (وَلِلثَّانِي بِنَفْسِهِ) فَتَقُولُ: «سَمَّيْتُ الْمُؤَلَّفَ السُّلَمَ الْمُنَوَّرَقَ» .
قوله: (كَمَا هُنَا) أَي فِي قَوْلِ النَّازِمِ: «سَمَّيْتُهُ بِالسُّلَمِ الْمُنَوَّرَقِ» .
قوله: (وَالسُّلَمُ) «السُّلَمُ» هُنَا - أَعْنِي فِي قَوْلِ النَّازِمِ: «سَمَّيْتُهُ بِالسُّلَمِ» -
حَقِيقَةً ؛ لِأَنَّهُ عَلَّمَ ، وَإِذَا قُطِعَ النَّظَرُ عَنِ الْعَلَمِيَّةِ فَهُوَ مَجَازٌ بِالِاسْتِعَارَةِ . اهـ «قويسني»
(ص ٨) .

قوله: (يَتَوَصَّلُ بِهِ مِنْ سُفْلٍ إِلَى عُلُوٍّ) فَتَسْمِيَةُ الْكِتَابِ بِذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ
يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى أَضْعَبَ مِنْهُ مِنَ الْكُتُبِ . اهـ «قويسني» (ص ٨) .

قوله: (الْمُنَوَّرَقُ) قَالَ الْمَلَوِيُّ (ص ٣٦): «الْجَارِي عَلَى أَلْسِنَةِ النَّاسِ:
تَقْدِيمُ الرَّاءِ عَلَى الْوَاوِ ، وَتَأْخِيرُ النُّونِ عَنْهُمَا ، وَيَسْتَدِلُّونَ بِقَوْلِهِ:
فَهَذَا عَلَيْهِ رَوْنَقُ الْخَطِّ وَحَدُّهُ وَهَذَا عَلَيْهِ رَوْنَقُ الْخَطِّ وَالْمُلْكِ

قَالَ بَعْضُ مَشَائِخِ شَيْخِنَا: وَالْمَرْوِيُّ فِي هَذَا النَّظْمِ وَالْبَيْتِ الْمُسْتَشْهَدِ بِهِ:
«الْمُنَوَّرَقُ» بِتَقْدِيمِ النُّونِ عَلَى الْوَاوِ وَتَأْخِيرِ الرَّاءِ عَنْهُمَا ، وَإِنْ كَانَ هُوَ وَالْجَارِي
عَلَى الْأَلْسِنَةِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ أَيِ: الْمُزَيَّنُّ الْمُرْخَرَفُ ، وَمَعَ كَوْنِ الْمَذْكُورِ هُوَ الرِّوَايَةُ

«يُرْقَى»: يُصْعَدُ.

و«عِلْمُ الْمَنْطِقِ» المرادُ به: الْمَسَائِلُ، وَشَبَّهَ تِلْكَ الْمَسَائِلَ بِالسَّمَاءِ بِجَامِعِ الْبُعْدِ.

وَالْمَعْنَى: أَنَّ هَذِهِ الْمَسَائِلَ الَّتِي نَظَّمْتُهَا وَسَمَّيْتُهَا بـ«السَّلَامِ» سَهْلَةً يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى الْمَسَائِلِ الْبَعِيدَةِ الصَّعْبَةِ.

ثُمَّ طَلَبَ مِنَ الْمَوْلَى سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ تَأْلِيفُ هَذَا الْكِتَابِ خَالِصًا مِنَ الرِّيَاءِ فَقَالَ: «وَاللَّهِ أَرْجُو» إِنْخَ أَيُّ: أَوْمَلُ.

يَرِيدُ حُسْنَهُ بِكَوْنِهِ غَرِيبًا، وَالْغَرِيبُ الْحَسَنُ عَذْبٌ لِرِغَابَتِهِ، وَالْجَارِي عَلَى الْأَلْسِنَةِ مَبْذُولٌ كَمَا عُرِفَ فِي فَنَّ الْبَيَانِ. اهـ قَالَ الصَّبَّانُ (ص ٣٧) مُسْتَذِرًا عَلَى قَوْلِهِ: «وَالْمَرْوِيُّ فِي هَذَا النَّظْمِ وَالْبَيْتِ الْمُسْتَشْهَدِ بِهِ: الْمُنُورَقُ»: أَمَّا كَوْنُ الْمَرْوِيِّ فِي النَّظْمِ «الْمُنُورَقُ» فَلَا خَفَاءَ فِيهِ، وَأَمَّا كَوْنُهُ الْمَرْوِيِّ فِي الْبَيْتِ الْمُسْتَشْهَدِ بِهِ فَبَاطِلٌ؛ إِذْ لَمْ يُرَوْ فِيهِ «مُنُورَقٌ» أَصْلًا؛ لِعَدَمِ صِحَّتِهِ وَزَنَا وَمَعْنَى، وَإِنَّمَا الْمَرْوِيُّ فِيهِ «نُورَقٌ» أَوْ «رُونَقٌ»، قَالَ: وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ فِي كَلَامِهِ اكْتِفَاءً أَيُّ: الْمُنُورَقُ وَنُورَقٌ عَلَى التَّوْزِيعِ. اهـ

قَوْلُهُ: (وَشَبَّهَ تِلْكَ الْمَسَائِلَ بِالسَّمَاءِ بِجَامِعِ الْبُعْدِ) الْبُعْدُ فِي الْمَسَائِلِ مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ بُعْدٌ عَنِ الْأَفْهَامِ، وَالْبُعْدُ فِي السَّمَاءِ حِسِّيٌّ، وَهُوَ بُعْدٌ عَنِ الْأَنْظَارِ، وَعِبَارَةٌ «شرح البتاني» (ص ٢٢): «وَأَرَادَ بِ«سَّمَاءِ عِلْمِ الْمَنْطِقِ»: مَسَائِلُهُ الصَّعْبَةُ، وَفِيهِ اسْتِعَارَةٌ مُرَشَّحَةٌ بِذِكْرِ «الرَّقِي»». اهـ

قَوْلُهُ: (ثُمَّ طَلَبَ) أَيِ الشَّارِحِ (مِنَ الْمَوْلَى سُبْحَانَهُ) إِنْخَ شُرُوعٌ فِي شَرْحِ الْبَيْتِ الثَّانِي.

قَوْلُهُ: (وَاللَّهِ) مَنْصُوبٌ عَلَى التَّعْظِيمِ أَيُّ: لَا غَيْرَهُ كَمَا اسْتُفِيدَ مِنْ تَقْدِيمِ

و«الوجه»: الذات.

و«الْقَالِصُ»: الناقص.

ثُمَّ طَلَبَ مِنْهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ الْمُبْتَدِئَ، وَأَنْ يَتَوَصَّلَ بِهِ إِلَى الْكُتُبِ الْمُطَوَّلَاتِ، فَقَالَ: «وَأَنْ يَكُونَ» إلخ.

و«المُبتدئُ»: مَنْ لَيْسَ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى تَصْوِيرِ مَسَائِلِ الْفَنِّ الَّذِي يَقْرَأُ فِيهِ، فَإِنْ قَدَرَ عَلَى ذَلِكَ فَ«مُتَوَسِّطٌ»، وَإِنْ قَدَرَ عَلَى إِقَامَةِ دَلِيلِهَا فَ«مُنْتَهٍ».

المعمول (أزجُو) أي: أُوْمِلُ مِنْهُ لَا مِنْ غَيْرِهِ. اهـ «قويسني» (ص ٩).

قوله: (والْقَالِصُ: الناقص) «الْقَالِصُ» فِي الْأَصْلِ اسْمٌ لِإِخْدَى شَفَتِي الْبَعِيرِ النَّاقِصَةِ عَنِ الْآخِرَى، ثُمَّ تُجَوِّزُ بِهِ إِلَى النَّاْقِصِ مُطْلَقًا مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمُقَيِّدِ فِي الْمُطْلَقِ. اهـ «قويسني» (ص ٩).

قوله: (ثُمَّ طَلَبَ مِنْهُ سُبْحَانَهُ إلخ) شروعٌ فِي شَرْحِ الْبَيْتِ الثَّالِثِ.

قوله: (فَإِنْ قَدَرَ عَلَى ذَلِكَ) أَيِ تَصْوِيرِ مَسَائِلِ الْفَنِّ الَّذِي يَقْرَأُ فِيهِ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِقَامَةِ الدَّلِيلِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «المُبتدئُ» هُوَ: الْآخِذُ فِي صِغَارِ الْعِلْمِ، وَ«المُتَوَسِّطُ» هُوَ: الْآخِذُ فِي أَوَاسِطِهِ، وَ«المُنْتَهِي» هُوَ: الْآخِذُ فِي كِبَارِهِ.

فائدة

فِي بَيَانِ أَصْلِ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ وَشُرُوحِهَا

هَذِهِ الْأَرْجُوزَةُ نَظْمٌ لِلْكِتَابِ الْمَشْهُورِ بِ«إِسَاغُوجِي» فِي الْمَنْطِقِ كَمَا قَالَه حَاجِي خَلِيفَةُ فِي «كَشْفِ الظُّنُونِ» (٢٠٨/١، وَ ٩٩٨/٢)، وَهِيَ مَائَةٌ وَأَرْبَعَةٌ وَأَرْبَعُونَ (١٤٤) بَيْتًا، قَالَ صَاحِبُ «اِكْتِفَاءِ الْقَنُوعِ بِمَا هُوَ مَطْبُوعٌ»: «يَحْفَظُهَا

المُبْتَدِئُونَ فِي الْأَزْهَرِ». اه قُلْتُ: وفي سَنَقِيط وجاوى وغيرهما، طُبِعَتْ مِرَارًا: منها في بُولاق سنة ١٢٤١هـ وفي القَاهِرَة سنة ١٣١١هـ

وعلى هذه الأَرْجُوزَة شَرْحٌ، وبعضُ شُرُوحِها عليه حَواشٍ، فَمِنْ الشُّرُوحِ:
١ - فَأَوَّلُ شُرُوحِ هذه الأَرْجُوزَة شَرْحُ صَاحِبِهَا الإِمَامِ الْأَخْضَرِيِّ، وَأَوَّلُهُ:
«الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ قُلُوبَ الْعُلَمَاءِ سَمَوَاتٍ تَتَجَلَّى فِيهَا شَمُوسُ الْمَعَارِفِ *»،
وهو مطبوعٌ بآخرِ «إِيضَاحِ الْمُبْهَمِ» لِلشَّيْخِ الدَّمَنهُورِيِّ طَبْعَةً مَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِيِّ الْحَلَبِيِّ سنة ١٣٦٧ هـ.

٢ - ثُمَّ شَرْحُ الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَدُورَةَ التُّونِسِيِّ الْجَزَائِرِيِّ الْمُتَوَفَّى سنة ١٠٦٦هـ قَالَ فِي مُقَدِّمَتِهِ: «اسْتَحَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى فِي وَضْعِ تَقْيِيدٍ عَلَى الْأَرْجُوزَةِ الْمُسَمَّاةِ بـ «السَّلَمِ»، بَحِثُ يَكُونُ مُضَافًا لِشَرْحِ الْمُصَنَّفِ كَالْتَذِيلِ لِمَا أَغْفَلَهُ النَّاطِمُ فِي شَرْحِهِ، مُظْهِرًا لِمَقَاصِدِهِ»، وهو مطبوعٌ طَبْعَةً بُولاق سنة ١٣١٨هـ بِهَامِشٍ «شَرْحِ الْأَخْضَرِيِّ» كَمَا فِي «مُعْجَمِ الْمَطْبُوعَاتِ»، وَطُبِعَ أَيْضًا بِالمَطْبَعَةِ الْأَمِيرِيَّةِ.

٣ - ثُمَّ شَرْحُ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْفَتَّاحِ الْمَلَوِيِّ الْقَاهِرِيِّ الْأَزْهَرِيِّ الشَّافِعِيِّ الْمُتَوَفَّى سنة ١١٨١هـ لَهُ شَرْحَانِ عَلَى هذه الأَرْجُوزَةِ: «كَبِيرٌ» و«صَغِيرٌ»، وَلِتَلْمِيزِهِ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ الصَّبَّانِ «حَاشِيَةً عَلَى الشَّرْحِ الصَّغِيرِ»، طُبِعَ الشَّرْحُ الصَّغِيرُ مَعَ هذه الْحَاشِيَةِ فِي بُولاق سنة ١٢٨٥هـ وفي القَاهِرَة سنة ١٣١١هـ

٤ - ثُمَّ شَرْحُ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْبَنَانِيِّ الْمُتَوَفَّى سنة ١١٩٤ هـ وهو مطبوعٌ فِي ٢٢٠ صَفْحَةً، وَطُبِعَ مَعَهُ ثَلَاثَةُ كُتُبٍ: ١ - «شَرْحُ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ

قدورة»، ٢ - و«حاشية الشيخ علي قصارة» المتوفى سنة ١٢٥٩ هـ على «شرح البناني»، ٣ - و«تقييدات الشيخ أحمد بن مبارك السجلماسي» المتوفى سنة ١١٥٦ هـ على «شرح قدورة».

٥ - ثم شرح الشيخ أحمد الدمنهوري المتوفى سنة ١١٩٢ هـ وهو هذا الكتاب، قال في «اختفاء القنوع»: طبع في القاهرة في ٣٩ صحيفة سنة ١٣٠٨ هـ وقد قرأت أوائل هذا الشرح على شيخنا شيخ مشايخنا العلامة بخر العلوم محمد الأمين العلوي الشنقيطي المالكي، ثم بقيته على شيعي السيد علوي بن عبد القادر العيدروس الترمي.

٦ - ثم شرح الشيخ حسن بن درويش القونيني المتوفى سنة ١٢٥٤ هـ وهو مطبوع.

٧ - ثم شرح العلامة الإمام إبراهيم بن محمد الباجوري الشافعي المتوفى سنة ١٢٧٦ هـ وهو مطبوع في القاهرة سنة ١٣٠٨ هـ في ١٢٠ صفحة.

٨ - وشرح العلامة عبد السلام بن محمد بن عبد الجليل العلوي المالكي الشنقيطي المتوفى سنة ١٣٤٣ هـ المسمى في اصطلاح الشناقطة بـ«الطرة»، وله مع هذه الطرة أبيات زائدة على أبيات «السلم» مسماة في اصطلاحهم بـ«الاحمرار»، وقد قرأت هذه الطرة وهذا الإخمرار على شيخنا العلامة الشيخ محمد حافظ المالكي الشنقيطي سنة ١٤٣٣ هـ في المكلا من مدين حضر موت من محافظات الجمهورية اليمنية.

٩ - وشرح الشيخ العلامة محمد بن محفوظ بن المختار فال الشنقيطي

وَقَدْ أَجَابَ الْمَوْلَى - سُبْحَانَهُ - الْمُؤَلَّفَ بِعَيْنِ مَا طَلَّبَ ؛ فَكُلُّ مَنْ قَرَأَ كِتَابَهُ هَذَا بِنِيَّةٍ وَاعْتِنَاءٍ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْعِلْمِ ، وَقَدْ شَاهَدْنَا ذَلِكَ ، وَقَدْ أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا عَنْ أَشْيَاخِهِ : أَنَّ الْمُؤَلَّفَ كَانَ مِنْ أَكَابِرِ الصُّوفِيَّةِ ، وَكَانَ مُجَابَ

الْمُسَمَّى : «الضَّوءُ الْمُشْرِقُ عَلَى سُلَمِ الْمَنْطِقِ» ، وَهُوَ مَطْبُوعٌ .

وَقَدْ اسْتَفَذْتُ فِي وَضْعِ هَذِهِ التَّعْلِيقَاتِ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوحِ وَمِنْ غَيْرِهَا مِنَ الْكُتُبِ فِي هَذَا الْفَنِّ أَمْثَالُ :

- ١ - «شرح الشيخ عُبَيْدِ اللَّهِ الْخَيْصِيَّ (ت ١٠٥٠ هـ) عَلَى التَّهْذِيبِ» .
- ٢ - و«حَاشِيَةُ الشَّيْخِ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَطَّارِ (ت ١٢٥٠ هـ) عَلَى شرح الْخَيْصِيِّ» .
- ٣ - وشرح شيخ الإسلام زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ (ت ٩٢٦ هـ) عَلَى «إِسَاغُوجِي» الْمُسَمَّى بـ«الْمَطْلَعِ» مَعَ «حَاشِيَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَلَيشِ الْمَالِكِيِّ (ت ١٢٩٩ هـ) عَلَيْهِ» .

وَاسْتَفَذْتُ أَيْضًا فِي مَوَاضِعَ يَسِيرَةٍ ١ - مِنْ «تَحْرِيرِ الْقَوَاعِدِ الْمَنْطِقِيَّةِ فِي شرحِ الرِّسَالَةِ الشَّمْسِيَّةِ» لِلْقُطْبِ الرَّازِيِّ ، وَهُوَ : أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّازِيُّ (ت ٧٦٦ هـ) ، ٢ - وَمِنْ «حَاشِيَةِ السَّيِّدِ الشَّرِيفِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُرْجَانِيِّ» (ت ٨١٦ هـ) عَلَى الشَّرْحِ الْمَذْكُورِ .

قَوْلُهُ : (وَقَدْ أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا عَنْ أَشْيَاخِهِ) عِبَارَةُ الْمَلَوِيِّ (ص ٣٩) : «وَقَدْ ذَكَرَ لَنَا شَيْخُنَا عَنْ شَيْخِهِ : أَنَّ الْمُؤَلَّفَ كَانَ مُجَابَ الدَّعْوَةِ وَأَنَّهُ دَعَا لِمَنْ يَقْرَأُ هَذَا التَّأْلِيفَ بِالنَّفْعِ ، وَقَدْ أَجَابَ اللَّهُ دُعَاءَهُ ، فَكُلُّ مَنْ قَرَأَهُ بِنِيَّةٍ خَالِصَةٍ لِلَّهِ تَعَالَى انْتَفَعَ بِهِ كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ» . اهـ قَالَ الصَّبَّانُ (ص ٣٩) : «قَوْلُهُ : (عَنْ شَيْخِهِ) هُوَ الْعَلَامَةُ

الدَّعْوَةُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ، وَنَقَعْنَا بِبَرَكَاتِهِ ، وَأَعَادَ عَلَيْنَا مِنْ صَالِحِ دَعَوَاتِهِ .



اليُوسُيُّ مُحَشَّى «شرح الكُبْرَى» و«شرح مُخْتَصَرِ السَّنُوسِيِّ». اهـ

قوله: (أَنَّ الْمُؤَلَّفَ كَانَ مِنْ أَكَابِرِ الصُّوفِيَّةِ) قَالَ الصَّبَّانُ (ص ٣٩): «ورأيتُ له تَأْلِيفًا فِي التَّصَوُّفِ». اهـ

قوله أيضًا: (الْمُؤَلَّفَ كَانَ مِنْ أَكَابِرِ الصُّوفِيَّةِ) قَالَ الْحَفْنَائِيُّ فِي «تَعْرِيفِ الْخَلْفِ بِرِجَالِ السَّلَفِ» (ص ٦٣): «لَمْ أَطَّلِعْ عَلَى تَرْجُمَتِهِ»، ثُمَّ قَالَ: «عَالِمٌ، صَالِحٌ، زَاهِدٌ، وَرَعٌ، ذُو قَدَمٍ رَاسِخٍ فِي الْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ، لَهُ تَأْلِيفٌ تَلَقَّاهَا الْمُعَلِّمُونَ بِالْقَبُولِ، وَالْمُتَعَلِّمُونَ بِالْحِفْظِ وَالِاسْتِفَادَةِ، كَانَ حَيًّا فِي أَوَاسِطِ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ، وَضَرِيحُهُ مَشْهُورٌ يُرَارُ فِي زَاوِيَةِ بَنْطِيُوسَ مِنْ قُرَى زَابِ بِسُكْرَةَ». اهـ

٥ - ثُمَّ قَالَ:

١ - فَضْلٌ فِي جَوَازِ الْإِسْتِغَالِ بِهِ

وَالْخُلْفُ فِي جَوَازِ الْإِسْتِغَالِ بِهِ عَلَى ثَلَاثَةٍ: أَقْوَالٍ
فَائِنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِي حَرَّمَ وَقَالَ قَوْمٌ: يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا

١ - فَضْلٌ فِي جَوَازِ الْإِسْتِغَالِ بِهِ

قوله: (فضلٌ) هو في الأصل: الحاجزُ بين الشيئين، وفي الاصطلاح:
الألفاظُ المخصوصةُ الدالةُ على المعاني المخصوصةِ كسائرِ أسماءِ التَّراجِمِ. اهـ
«باجوري على مختصر السنوسي» في المنطق (ص ٦٧).

قوله: (في جوازِ الاستِغَالِ به) أي المنطق، أي وحُرْمَتِهِ. اهـ «حاشية
الشيخ علي قصارة» (ص ٢٣).

٥ - أَقْوَالُ الْأَبْيَاتِ

١٥ - (وَالْخُلْفُ): الْإِخْتِلَافُ (في جَوَازِ الْإِسْتِغَالِ بِهِ) - أي الْمَنْطِقُ -
وَعَدَمُ جَوَازِهِ (على ثلاثة) بِالتَّنْوِينِ (أَقْوَالٍ): بَدَلٌ مِنْ «ثَلَاثَةٍ» أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ. اهـ
«قويسني» و«ملوي» (ص ٤٠).

١٦ - (ف) الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: قَوْلُ الْإِمَامَيْنِ الشَّافِعِيَّيْنِ: ١ - الشَّيْخِ أَبِي عَمْرٍو
(ابن الصَّلَاحِ، وَ) الْإِمَامِ مُحْيِي الدِّينِ أَبِي زَكَرِيَّا يَحْيَى (النَّوَاوِي) بِإِثْبَاتِ الْأَلْفِ:
نِسْبَةٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ إِلَى «نَوَى»: قَرِيبَةٌ مِنْ قُرَى الشَّامِ، وَكَانَ الْقِيَاسُ فِي النِّسْبَةِ
إِلَيْهَا: «نَوَوِيٌّ» كَمَا يُقَالُ فِي النِّسْبَةِ إِلَى «فَتَى»: «فَتَوِيٌّ»، وَقَالَ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ
مَحْفُوظٍ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «الضَّوْءِ الْمَشْرِقِ» (ص ٣٧): «زِيَادَةُ الْأَلْفِ فِي النِّسْبَةِ إِلَى

وَالْقَوْلَةُ الْمَشْهُورَةُ الصَّحِيحَةُ جَوَازُهُ لِكَامِلِ الْقَرِيحَةِ
مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ لِيَهْتَدِيَ بِهِ إِلَى الصَّوَابِ



«نَوَى» جَائِزَةٌ عَوَضًا مِنْ إِحْدَى يَأْيِ النَّسَبِ إِذَا حُذِفَتْ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ
فِي «التَّسْهِيلِ» وَنَظَّمَهُ فِي «الْكَافِيَةِ»:

وَأَلْفُ الشَّامِيِّ وَالْيَمَانِيِّ قَدْ عَوَّضُوهُمَا مِنَ الْيَا الثَّانِي

(حَرَمًا) أَيِ الْإِمَامَانِ الْإِسْتِغَالِ بِالْمَنْطِقِ (و) الْقَوْلُ الثَّانِي: (قَالَ قَوْمٌ) هُمْ
الْغَزَالِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ: (يَتَّبِعِي): يَحْسُنُ، قَالَ الْمَلَوِيُّ (ص ٤١): «يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
بِمَعْنَى «يَجِبُ كِفَايَةً»، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى «يُسْتَحَبُّ». اهـ وَفِي «حَاشِيَةِ
الْعَدَوِيِّ عَلَى شَرْحِ النَّازِمِ» (مَخْطُوط ق ٤٢ ب): «وَفِي كَلَامِ بَعْضٍ: مَا يُفِيدُ أَنَّهَا
حَقِيقَةٌ فِي الْإِسْتِحْبَابِ مَجَازٌ فِي الْوُجُوبِ» (أَنْ يُعْلَمَا) أَيِ الْمَنْطِقِ، فَالْأَلْفُ
لِلْإِطْلَاقِ، وَحَاصِلُ هَذَا الْقَوْلِ: جَوَازُ الْإِسْتِغَالِ بِالْمَنْطِقِ بِلَا شَرْطٍ.

١٧ - (وَالْقَوْلَةُ) الثَّالِثَةُ (الْمَشْهُورَةُ) لِكَثْرَةِ قَائِلِهَا (الصَّحِيحَةُ) لِقُوَّةِ دَلِيلِهَا:

(جَوَازُهُ) أَيِ الْإِسْتِغَالِ، قَالَ الصَّبَّانُ (ص ٤١): «قَالَ شَيْخُنَا الْعَدَوِيُّ: أَرَادَ بِهِ
الْإِذْنَ، فَيَصْدُقُ بِالْوُجُوبِ وَالنَّدْبِ، وَلَمْ يُرْذَ بِهِ اسْتِوَاءُ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ؛ لِقَوْلِهِ فِي
عِلَّتِهِ: «لِيَهْتَدِيَ بِهِ إِلَى الصَّوَابِ». اهـ (لِ) مَنْ تَوَقَّرَ عِنْدَهُ شَرْطَانِ: الشَّرْطُ الْأَوَّلُ:
أَنْ يَكُونَ (كَامِلِ الْقَرِيحَةِ) أَيِ: الْعَقْلِ.

١٨ - الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ (مُمَارِسَ) أَيِ: مُسْتَغَالًا بِ(السُّنَّةِ) أَيِ:

الْحَدِيثِ (و) مُمَارِسَ (الْكِتَابِ) أَيِ الْقُرْآنِ (لِ) أَجْلِ أَنْ (يَهْتَدِيَ): يَصِلَ (بِهِ)
أَيِ بِالْمَنْطِقِ (إِلَى الصَّوَابِ) فِي الْفَهْمِ وَالْإِعْتِقَادِ، وَتَقَدَّمَ: أَنَّ «الصَّوَابَ»:
الْمُوَافَقَةُ لِلْوَاقِعِ، وَأَنَّهُ ضِدُّ الْخَطَا.

٥ - أقول:

ذَكَرَ فِي هَذَا الْقَصْلِ حُكْمَ الْإِشْتَغَالِ بِعِلْمِ الْمَنْطِقِ؛ لِكَوْنِهِ مِنَ الْمَبَادِي الْعَشْرَةِ الَّتِي يَنْبَغِي لِكُلِّ شَارِعٍ فِي عِلْمٍ أَنْ يَقِفَ عَلَيْهَا؛ لِيَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ فِيمَا يَشْرَعُ فِيهِ.

٥ - أقوال الشرح

قوله: (مِنَ الْمَبَادِي) «الْمَبَادِي»: جمع «مَبْدَأٍ»، و«مَبْدَأُ الشَّيْءِ»: ما يُبْدَأُ بِهِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيهِ، و«مَبْدَأُ الْعِلْمِ»: ما يُبْدَأُ بِهِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيهِ. قوله: (يَنْبَغِي): يَحْسُنُ.

قوله: (لِكُلِّ شَارِعٍ) أَي: بَادِي.

قوله: (أَنْ يَقِفَ) أَي: يَطَّلِعَ وَيَعْرِفَ.

قوله: (لِيَكُونَ) شَارِعًا (عَلَى بَصِيرَةٍ) أَي: عَلَى يَقِينٍ عِلْمٍ كَمَا فَسَّرَ بِهِ الطَّبْرِيُّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨]، قَالَ الصَّبَّانُ (ص ٣٩): «الْبَصِيرَةُ»: قُوَّةُ إِدْرَاكِ النَّفْسِ، وَيُقَالُ: هِيَ عَيْنُ الْقَلْبِ، وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا: مَعْرِفَةُ حَالِ الْمَشْرُوعِ فِيهِ». اهـ

فائدة جليلة

فِي بَيَانِ مَبَادِي الْعُلُومِ الْعَشْرَةِ

«الْعُلُومُ»: جمعُ «عِلْمٍ»، وَهُوَ يُطْلَقُ عَلَى ١ - الْإِدْرَاكِ، ٢ - وَالْمَلَكَةِ، ٣ - وَالْعِلْمِ الْمُدَوَّنِ: كَعِلْمِ الْفِقْهِ وَأَصُولِهِ وَالتَّوْحِيدِ وَالْمَنْطِقِ، وَإِطْلَاقُ «الْعِلْمِ» عَلَى الْإِدْرَاكِ حَقِيقَةً، وَعَلَى الْمَلَكَةِ وَالْعِلْمِ الْمُدَوَّنِ مَجَازًا، ثُمَّ الْمُرَادُ بـ«الْعِلْمِ» هُنَا هُوَ:

الْعِلْمُ الْمُدَوَّنُ، أَفَادَهُ الْعَطَّارُ فِي «حَاشِيَةِ الْخَيْصِيَّ عَلَى التَّهْذِيبِ» (ص ٤٢٩).

و«الْمَبَادِي» تُطْلَقُ بِالِاشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ عَلَى مَعْنَيْنِ كَمَا فِي «تَعْلِيقَاتِ الشَّرْنُوبِيِّ عَلَى الْعَطَّارِ» وَ«الدَّزْدِيرِ عَلَى الْخَيْصِيَّ» (ص ٤٣٠) :

الْأَوَّلُ : حُدُودُ مَوْضُوعَاتِ الْعِلْمِ وَأَجْزَائِهَا وَأَعْرَاضِهَا، وَهِيَ بِهَذَا الْمَعْنَى لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَقْصُودِ، بَلْ تُذَكِّرُ مَعَهُ عَلَى أَنَّهَا كَالْجُزْءِ مِنْهُ.

الثَّانِي : مَا يُبْدَأُ بِهِ قَبْلَ الْمَقْصُودِ، وَهِيَ بِهَذَا الْمَعْنَى تَتَقَدَّمُ أَمَامَ الْمَقْصُودِ وَلَيْسَتْ مِنْهُ، وَهَذَا الْمَعْنَى الثَّانِي هُوَ الْمَقْصُودُ هُنَا.

ثُمَّ مَبَادِي الْعُلُومِ عَشْرَةٌ، قَالَ ابْنُ كَيْرَانَ فِي «شَرْحِ تَوْحِيدِ ابْنِ عَاشِرٍ» (ص ٢٧) : «اعْلَمْ : أَنَّ الْأُمُورَ الَّتِي يُطْلَبُ تَقْدِيمُهَا بَيْنَ يَدَيِ الْعِلْمِ قَبْلَ الْخَوْضِ فِي مَسَائِلِهَا لِإِفَادَتِهَا الْبَصِيرَةَ وَيُعَبَّرُ عَنْهَا بِ«الْمَبَادِي» أَنَّهَا الْمُتَأَخَّرُونَ إِلَى عَشْرَةٍ»، وَهِيَ :

الْمَبْدَأُ الْأَوَّلُ : حَدُّ الْعِلْمِ.

الْمَبْدَأُ الثَّانِي : مَوْضُوعُ الْعِلْمِ.

الْمَبْدَأُ الثَّالِثُ : فَائِدَةُ الْعِلْمِ.

هَذِهِ الثَّلَاثَةُ ذَكَرَهَا السَّعْدُ التَّقْتَازَانِيُّ فِي أَوَاخِرِ «التَّهْذِيبِ» وَأَوَائِلِ «الْمُطَوَّلِ».

الْمَبْدَأُ الرَّابِعُ : اسْمُ الْعِلْمِ.

الْمَبْدَأُ الْخَامِسُ : مَسَائِلُ الْعِلْمِ.

المَبْدَأُ السَّادِسُ : فَضْلُ الْعِلْمِ.

وهذه المَبَادِيُ السَّتَّةُ ذَكَرَهَا الْعُضْدُ الْإِيْجِيُّ فِي «الْمَوَاقِفِ» (ص ٧ - ٨) ،
قَالَ الشَّيْخُ سَعِيدُ قَدُّورَةَ فِي «شرح السُّلَمِ» (ص ١٧) : «وَبَلَغَ بَعْضُهُمُ الْمَبَادِيَّ
ثَمَانِيَةً» ، وما زاده هو :

المَبْدَأُ السَّابِعُ : نِسْبَةُ الْعِلْمِ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْعُلُومِ.

والمَبْدَأُ الثَّامِنُ : اسْتِمْدَادُ الْعِلْمِ.

قَالَ الشَّيْخُ سَعِيدُ قَدُّورَةَ : «وَبَلَغَهَا بَعْضُهُمْ عَشْرَةً» ، وما زاده هو :

المَبْدَأُ التَّاسِعُ : وَاضِعُ الْعِلْمِ.

والمَبْدَأُ الْعَاشِرُ : حُكْمُ تَعَلُّمِ الْعِلْمِ.

قَالَ الشَّيْخُ سَعِيدُ قَدُّورَةَ : «وَعَلَى أَنَّهَا عَشْرَةٌ دَرَجَ شَيْخُ شِيُوخِنَا أَبُو الْعَبَّاسِ
سَيِّدِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَكْرِي فِي أَرْجُوزَتِهِ الْمُسَمَّاةِ «مُحَصَّلِ الْمَقَاصِدِ» حَيْثُ
قَالَ :

فَأَوَّلُ الْأَبْوَابِ فِي الْمَبَادِي وَتِلْكَ عَشْرَةٌ عَلَى مُرَادِي

١ الحَدُّ ٢ والمَوْضُوعُ ثُمَّ ٣ الواضِعُ ٤ وَالِاسْمُ ٥ الْإِسْتِمْدَادُ ٦ حُكْمُ الشَّارِعِ

٧ تَصَوُّرُ الْمَسَائِلِ ٨ الْفَضِيلَةُ ٩ وَنِسْبَةُ ١٠ فَائِدَةُ جَلِيلَةٍ

تَنْبِيْهُ : عَدُّ مَسَائِلِ الْعِلْمِ مِنْ مَبَادِي الْعِلْمِ عَلَى سَبِيلِ التَّسْمِيْحِ ؛ لِأَنَّ
مَسَائِلَ الْعِلْمِ هِيَ حَقِيقَةُ الْعِلْمِ ، وَلِذَلِكَ تَسْمَعُهُمْ يَقُولُونَ : «إِنَّ حَقِيقَةَ كُلِّ عِلْمٍ

.....
 مَسَائِلُ ذَلِكَ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا عَدُّوْهَا مِنْ الْمَبَادِي لِشِدَّةِ الْإِزْتِبَاطِ، أَفَادَهُ الْعِطَارُ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى الْخَبِيصِي» (ص ٤٢٩).

قَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «تَرْغِيبِ الْعَالَمِينَ» (ص ٦٧) : «هَذِهِ الْمَبَادِيُ الْعَشْرَةُ قِسْمَانِ :

١ - قِسْمٌ تَجِبُ مَعْرِفَتُهُ وَجُوبًا صِنَاعِيًّا، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ : ١ - الْحَدُّ، ٢ - وَالْمَوْضُوعُ، ٣ - وَالْغَايَةُ.

٢ - وَقِسْمٌ تُنَدَّبُ مَعْرِفَتُهُ نَدْبًا صِنَاعِيًّا، وَهُوَ مَا عَدَا هَذِهِ الثَّلَاثَةَ.

وَنَظَّمَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ، فَقَالَ :

١ حَدُّ ٢ وَمَوْضُوعٌ ٣ وَغَايَةٌ تَجِبُ لِشَارِعٍ ٤ وَوَضِيعٌ ٥ فَضْلٌ تُدْبُ كَذَاكَ ٦ حُكْمٌ ٧ نِسْبَةٌ ٨ مَسَائِلُ ٩ وَاسْمٌ ١٠ وَمَأْخَذٌ هِيَ وَسَائِلُ

وُجُوهُ الْحَاجَةِ إِلَى الْوُقُوفِ عَلَى مَبَادِي الْعُلُومِ الْعَشْرَةِ

١ - إِنَّمَا وَجَبَ تَقْدِيمُ تَعْرِيفِ الْعِلْمِ لِيَكُونَ طَالِبُهُ عَلَى بَصِيرَةٍ فِي طَلَبِهِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا تَصَوَّرَهُ بِتَعْرِيفِهِ - سَوَاءً كَانَ حَدًّا لِمَفْهُومٍ أَوْ رَسْمًا لَهُ - فَقَدْ أَحَاطَ بِجَمِيعِهِ إِحَاطَةً إِجْمَالِيَّةً بِاعْتِبَارِ أَمْرِ شَامِلٍ لَهُ يَضْبِطُهُ وَيُمَيِّزُهُ عَمَّا عَدَاهُ، كَمَا فِي «الْمَوَاقِفِ» (ص ٧) و«شرحهِ» (٣٣/١).

٢ - وَإِنَّمَا وَجَبَ تَقْدِيمُ مَوْضُوعِ الْعِلْمِ لِيَمْتَنِّزَ عِنْدَ الطَّالِبِ الْعِلْمُ الْمَطْلُوبُ عَنْ غَيْرِهِ مَزِيدَ امْتِنَازٍ؛ إِذْ بِهِ تَتِمَّائِزُ الْعُلُومُ، كَذَا فِي «الْمَوَاقِفِ» (ص ٧) و«شرحهِ» (٣٨/١)، قَالَ الشَّيْخُ سَعِيدُ قُدُورَةَ (ص ١٦) : «فَإِنَّ الْعُلُومَ كُلَّهَا جِنْسٌ، وَإِنَّمَا

تَفْتَرِقُ بالموضوعاتِ .

٣ - وَإِنَّمَا يَنْبَغِي تَقْدِيمُ مَعْرِفَةِ وَاضِعِ الْعِلْمِ لِأَن مَعْرِفَتَهُ مِمَّا لَهُ دَخْلٌ فِي دَوَاعِي الإِقْبَالِ ، كَذَا فِي «شرح الشيخ عَليش على إضاءة الدُّجَنَةِ» (ص ٧١) ، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «طَرَّةِ السَّلَامِ» (ص ٣) : «وَالْعِلْمُ ١ - إِذَا كَانَ عَقْلِيًّا كَالْمَنْطِقِ وَالرِّيَاضِيَّةِ فَالْحَاجَةُ إِلَى مَعْرِفَةِ وَاضِعِهِ غَيْرُ قَوِيَّةٍ ، ٢ - وَإِذَا كَانَ نَفْلِيًّا : كَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ فَالْحَاجَةُ إِلَى مَعْرِفَةِ وَاضِعِهِ قَوِيَّةٌ» .

٤ - وَإِنَّمَا وَجَبَ تَقْدِيمُ الْإِسْمِ ١ - لِأَن فِي بَيَانِ تَسْمِيَةِ الْعِلْمِ مَزِيدَ أَطْلَاعٍ عَلَى حَالَةِ تَقْضِي الطَّالِبِ - مَعَ مَا سَبَقَ - إِلَى كِمَالِ اسْتِبْصَارِهِ فِي شَأْنِهِ ، كَذَا فِي «شرح المَوَاقِفِ» (١/٦٠) ، قَالَ الشَّيْخُ عَليشُ فِي «شرح إضاءة الدُّجَنَةِ» (ص ٧٣) : «٢ - وَلِأَن مَا لَا يُعْرَفُ اسْمُهُ - قَالُوا : - لَا يَحْسُنُ طَلَبُهُ ؛ إِذْ بِالْإِسْمِ يَتَأْتَى الْإِخْبَارُ عَنِ الْمُسَمَّى وَالْإِخْبَارُ بِهِ» ، قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ شَطَا فِي «إِعَانَةِ الطَّالِبِينَ» (١/٢١) : «٣ - وَلَا سِتِحَالَةَ تَوَجُّهِ النَّفْسِ نَحْوَ الْمَجْهُولِ الْمُطْلَقِ» .

٥ - وَإِنَّمَا وَجَبَ تَقْدِيمُ فَائِدَةِ الْعِلْمِ لِأَمْرَيْنِ :

الْأَوَّلُ : ازْدِيَادُ رَغْبَةِ الطَّالِبِ فِيهِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْعِلْمُ مُهِمًّا لَهُ بِسَبَبِ فَائِدَتِهِ الَّتِي عَرَفَهَا ، فَيُؤَفِّقُهُ حَقُّهُ مِنَ الْجِدِّ وَالْإِجْتِهَادِ فِي تَحْصِيلِهِ بِحَسَبِ تِلْكَ الْفَائِدَةِ .

الثَّانِي : الدَّفْعُ لِلْعَبَثِ ؛ فَإِنَّ الطَّالِبَ ١ - إِنْ لَمْ يَعْتَقِدْ فِيهِ فَائِدَةً أَصْلًا لَمْ يَتَّصِرْ مِنْهُ الشُّرُوعُ فِيهِ قِطْعًا ، ٢ - وَإِنْ اعْتَقَدَ فِيهِ فَائِدَةً غَيْرَ مَا هِيَ فَائِدَتُهُ أُمَكَّتْهُ الشُّرُوعُ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مَا اعْتَقَدَهُ بَلْ مَا هُوَ فَائِدَتُهُ وَرُبَّمَا لَمْ تَكُنْ مُوَافِقَةً لِعَرَضِهِ ، فَيَعْدُ سَعْيُهُ فِي تَحْصِيلِهِ عَبَثًا عُرْفًا ، كَذَا فِي «المَوَاقِفِ» (ص ٨)

و«شرح» (٤٩/١ - ٥١)، قَالَ عَبْدُ الْحَكِيمِ السَّيَالُكُوتِيُّ «في حاشيته على شرح السَّعْدِ عَلَى الْمَوَاقِفِ» (ص ٥١) : «وَالْعَبَثُ الْعُرْفِيُّ : مَا لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ فَائِدَةٌ مُعْتَدَّةٌ بِهَا فِي نَظَرِهِ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ : (وَلِدْفَعِ الْعَبَثِ) الْعُرْفِيُّ لَا اللَّغْوِيُّ، وَهُوَ : مَا لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ فَائِدَةٌ أَصْلًا؛ فَإِنَّهُ مُمْتَنِعٌ فِي تَحْصِيلِ الْعُلُومِ. اهـ

٦ - وَإِنَّمَا وَجَبَ تَقْدِيمُ فَضْلِ الْعِلْمِ لِيَعْرِفَ الطَّالِبُ قَدْرَهُ وَرُبَّتَهُ فِيمَا بَيْنَ الْعُلُومِ، فَيُؤَفِّيَ حَقَّهُ مِنَ الْجِدِّ وَالِإِعْتِنَاءِ فِي اكْتِسَابِهِ وَاقْتِنَائِهِ، كَذَا فِي «الْمَوَاقِفِ» (ص ٨) و«شرح» (٥٢/١).

٧ - وَإِنَّمَا يَنْبَغِي تَقْدِيمُ الْمَعْرِفَةِ بِنِسْبَةِ الْعِلْمِ لِأَنَّ بِمَعْرِفَتِهَا يَطَّلِعُ الطَّالِبُ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ الْمَطْلُوبَ يَسْتَمِدُّ مِنْ عِلْمٍ آخَرَ فَيَكُونُ الْآخَرُ أَعْلَى، أَوْ يَسْتَمِدُّ مِنْهُ آخَرُ فَيَكُونُ الْآخَرُ أَسْفَلَ، كَذَا فِي «شرح الشيخ عليش على إضاءة الدُّجْنَةِ» (ص ٧٣).

٨ - وَإِنَّمَا وَجَبَ تَقْدِيمُ الْمَعْرِفَةِ بِاسْتِمْدَادِ الْعِلْمِ لِأَنَّهُ يُعَرَّفُ مَرَاتِبَ الْعُلُومِ، فَيَطَّلِعُ مَا حَقُّهُ أَنْ يُقَدَّمَ فِي الطَّلَبِ وَمَا حَقُّهُ أَنْ يُؤَخَّرَ، كَذَا فِي «شرح الشيخ عليش على إضاءة الدُّجْنَةِ» (ص ٧٢).

٩ - وَإِنَّمَا وَجَبَ تَقْدِيمُ الْإِشَارَةِ الْإِجْمَالِيَّةِ إِلَى مَسَائِلِ الْعِلْمِ لِيَتَنَبَّهَ الطَّالِبُ عَلَى مَا يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَطَالِبِ تَنْبَهًا مُوجِبًا لِمَزِيدِ اسْتِبْصَارِهِ فِي طَلَبِهَا، كَذَا فِي «شرح المواقف» (٥٤/١).

١٠ - وَإِنَّمَا وَجَبَ تَقْدِيمُ الْمَعْرِفَةِ بِحُكْمِ تَعَلُّمِ الْعِلْمِ لِأَنَّ الطَّالِبَ مَعَ جَهْلِهِ

١ - رُبَّمَا يَقَعُ فِي مَمْنُوعٍ أَوْ مَكْرُوهٍ، فَإِذَا عَلِمَ الْحُكْمَ أَحْجَمَ، ٢ - أَوْ يُعْرَضُ عَنْ

وقد استوفى مبادئ هذا الفن شيخ مشايخنا شيخنا سيدي سعيد قدورة في «شرح» لهذا الكتاب.

١ - فمنها: الاسم، وقد تقدم: أن هذا العلم ١ - يُسمى «المنطق»،

واجب أو مندوب، فإذا علمه أقدم وأزاد نشاطاً ورغبة، كذا في «شرح الشيخ عليش على إضاءة الدجّة» (ص ٧٣).

مبادئ علم المنطق العشرة

قوله: (شيخنا سيدي سعيد قدورة) بفتح أوله وتشديد ثانيه، ترجم له الحفناوي في «تعريف الخلف» (ص ٦٢) ناقلًا عن «نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني»، فقال: «الشيخ العالم المحقق مفتي الإسلام وخطيب الأنام: سيدي سعيد المعروف بـ«قدورة» بفتح أوله وتشديد ثانيه، ابن إبراهيم الجزائري الدار، التونسي الأضل، أخذ أئمة المعقول، صاحب ١ - «الشرح على السلم في المنطق»، ٢ - و«الحاشية على شرح صغرى الشيخ السنوسي»، وبالغ - رحمه الله - في بسط العبارة في «شرح السلم»، فكان ذلك مما انفرد به، أخذ - رحمه الله - عن سعيد المقري وغيره، وأخذ عنه: ولده الشيخ أبو عبد الله وسيدي أبو مهدي عيسى الثعالبي، توفي في شوال سنة ١٠٦٦.

قوله: (في شرحه) وهو مطبوع طبعة بولاق سنة ١٣١٨هـ بهامش «شرح البناني»، ومعهما: ١ - «حاشية الشيخ علي قسارة على شرح البناني»، ٢ - و«تقييدات الشيخ أحمد بن مبارك السحلماسي على شرح الشيخ سعيد قدورة».

المبدأ الأول: اسم هذا العلم

قوله: (فمنها) أي من مبادئ المنطق العشرة التي ذكرها الشيخ سعيد قدورة.

٢ - وَيُسَمَّى «مِغْيَارَ الْعِلْمِ» ، ٣ - و«عِلْمَ الْمِيزَانِ» .

قوله: (قَدْ تَقَدَّمَ) في شرح قول الناظم: «وبعدُ فالْمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ»

قوله: (أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ يُسَمَّى: «الْمَنْطِقَ») وَوَجْهُ تَسْمِيَّتِهِ بِهِ: أَنَّهُ يُعِينُ الْقُوَّةَ النَّاطِقَةَ الَّتِي بِهَا يَتِمُّ تَكْوِينُ الْإِنْسَانِ كَمَا مَرَّ، وَقَالَ الْبَنَانِيُّ: «قَالَ بَعْضُهُمْ: وَجْهُ تَسْمِيَةِ هَذَا الْعِلْمِ بـ«الْمَنْطِقِ»: أَنَّ «الْمَنْطِقَ» يُطْلَقُ بِالِاشْتِرَاكِ ١ - عَلَى التَّكْلِيمِ ٢ - وَعَلَى إِدْرَاكِ الْكُلِّيَّاتِ ٣ - وَعَلَى قُوَّتِهِمَا، وَلَمَّا كَانَ هَذَا الْعِلْمُ يُقَوِّي الْأَوَّلَ وَيُعْطِي الثَّانِي إِصَابَةً وَالثَّلَاثَ كَمَا لَا سُمِّيَ بـ«الْمَنْطِقِ» .

قوله: (وَيُسَمَّى مِغْيَارَ الْعِلْمِ) سَمَّاهُ بِهِ الْغَزَالِيُّ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ «مِغْيَارِ الْعِلْمِ» فِي الْمَنْطِقِ، وَ«الْمِغْيَارُ» هُوَ: مَا يُخْتَبَرُ بِهِ الشَّيْءُ؛ لِيُعْرَفَ نَقْصَانُهُ مِنْ تَمَامِهِ حِسِّيًّا كَانَ أَوْ مَعْنَوِيًّا، قَالَ الْغَزَالِيُّ فِي «مِغْيَارِ الْعِلْمِ» (ص ٢٦): «كُلُّ نَظَرٍ لَا يَتَزَنُّ بِهَذَا الْمِيزَانِ، وَلَا يُعَايَرُ بِهَذَا الْمِغْيَارِ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ فَاسِدُ الْعِيَارِ غَيْرُ مَأْمُونِ الْغَوَائِلِ وَالْأَغْوَارِ» . اهـ

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشُّنْقِيطِيُّ فِي «طَرَةِ السُّلَمِ»:

ثُمَّ اسْمُهُ يَدْعُوْنَهُ بـ«الْمَنْطِقِ» وَبِاسْمِ «مِغْيَارِ الْعُلُومِ» يَرْتَقِي

وَقَالَ السَّيِّدُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شِهَابٍ الدِّينِ الْعَلَوِيُّ فِي «نِظَامِ

الْمَنْطِقِ»:

وَبَعْدُ فَالْمَنْطِقُ مِغْيَارُ الْعُلُومِ تُجَلَّى بِهِ عَنْ نَيْرِ الْفِكْرِ الْغُيُومِ

قوله: (وَعِلْمَ الْمِيزَانِ) وَوَجْهُ تَسْمِيَّتِهِ بِهِ: أَنَّهُ يُعْرَفُ بِهِ الْفِكْرُ الصَّحِيحُ

وَالْفَاسِدُ كَمَا يُعْلَمُ بِالْمِيزَانِ الْحِسِّيِّ تَمَامُ الْمَوْزُونِ وَنَقْصُهُ . اهـ «حَوَاشِي عَلِيشْ عَلَى الْمَطْلَعِ» (ص ١٩) .

تكملة: ذَكَرَ الشَّارِحُ مِنْ أَسْمَاءِ هَذَا الْفَرْقِ ثَلَاثَةً، وَمِنْ أَسْمَائِهِ:

٤ - «مِفْتَاحُ الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ»، قَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ قَصَّارَةٌ (مخطوط ق ١٤٤ أ):
«لِأَنَّ بِهِ تَفْتَحُ أَبْوَابَهَا - أَيْ طُرُقَهَا الْمُوصِلَةَ إِلَيْهَا -، أَوْ بِهِ يَتَأْتَى سُلُوكُهَا، وَلِذَلِكَ
وَصَّوْا عَلَى تَقْدِيمِهِ فِي التَّعَلُّمِ بَعْدَ التَّحْوِيلِ كَمَا قَالَ الْغَزَالِيُّ: «ارْكَبْ جَوَادَ النَّحْوِ،
ثُمَّ لِيَكُنْ مِنْكَ عَلَى الْمَنْطِقِ الْبَابُ». اهـ

٥ - وَيُسَمَّى أَيْضًا: «خَادِمُ الْعُلُومِ»، سَمَّاهُ بِهِ أَبُو عَلِيٍّ الرَّئِيسُ ابْنُ سِينَا،
قَالَ فِي «كَشْفِ الظُّنُونِ» (١٨٦٢/٢): «لِكُونِهِ آلَةٌ فِي تَحْصِيلِ الْعُلُومِ الْكَسْبِيَّةِ
النَّظَرِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ، لَا مَقْصُودًا بِالذَّاتِ». اهـ

٦ - وَيُسَمَّى أَيْضًا: «رَئِيسُ الْعُلُومِ»، سَمَّاهُ بِهِ أَبُو نَصْرِ الْفَارَابِيُّ، قَالَ فِي
«كَشْفِ الظُّنُونِ» (١٨٦٢/٢): «لِكُونِهِ حَاكِمًا عَلَى جَمِيعِ الْعُلُومِ فِي الصَّحَّةِ
وَالسَّقَمِ وَالْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ». اهـ

٧ - وَيُسَمَّى أَيْضًا: «مُقَدِّمَةُ الْعُلُومِ»، سَمَّاهُ بِهَا الْغَزَالِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ
«الْمُسْتَضْفَى» (ص ١٠) فَقَالَ: «... نَذْكُرُ فِي هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ مَدَارِكَ الْعُقُولِ
وَانْحِصَارَهَا فِي ١ - الْحَدِّ ٢ - وَالْبُرْهَانِ، وَنَذْكُرُ ١ - شَرْطَ الْحَدِّ الْحَقِيقِيِّ
٢ - وَشَرْطَ الْبُرْهَانِ الْحَقِيقِيِّ... وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةُ مِنْ جُمْلَةِ عِلْمِ الْأَصُولِ وَلَا
مِنْ مُقَدِّمَاتِهِ الْخَاصَّةِ بِهِ، بَلْ هِيَ مُقَدِّمَةُ الْعُلُومِ كُلِّهَا». اهـ

٨ - وَسَمِعْتُ بَعْضَ مَشَايِخِنَا مَرَّةً يُسَمِّي هَذَا الْعِلْمَ بِـ«الْعِلْمِ الْأُمِّيِّ» نَسْبَةً
إِلَى «الْأُمِّ»: جَمْعُ «الْأُمَّةِ»؛ لِأَنَّ الْأُمَّ كُلَّهَا فِي حَاجَةٍ إِلَيْهِ.

٢ - ومنها: التَّعْرِيفُ ، وَتَقَدَّمَ تَعْرِيفُ هَذَا الْعِلْمِ فِي «الشرح» .

المَبْدَأُ الثَّانِي: تَعْرِيفُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

قوله: (ومنها) أَي مِنْ مَبَادِي هَذَا الْعِلْمِ الْعَشْرَةِ: (التَّعْرِيفُ) لهذا الْعِلْمِ ، وقد عُرِّفَ بتعريفاتٍ سأذكرها إن شاء الله تعالى .

قوله: (وَتَقَدَّمَ) عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ: «وَبَعْدُ فَالْمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ» إلخ (١) - تَعْرِيفُ هَذَا الْعِلْمِ فِي الشَّرْحِ) فَإِنَّهُ قَالَ ثُمَّ: «هُوَ: قَانُونٌ تَعَصِمُ مُرَاعَاتُهُ الذَّهْنَ عَنِ الْخَطَا فِي فِكْرِهِ» ، وَهَذَا التَّعْرِيفُ ذَكَرَهُ: الْقُطْبُ الرَّازِيُّ فِي «شرح السَّمْسِيَّةِ» وَالشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيُّ فِي «التَّعْرِيفَاتِ» ، قَالَ الشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيُّ: «فَالْمَنْطِقُ عِلْمٌ عَمَلِيٌّ آلِيٌّ ، كَمَا أَنَّ الْحِكْمَةَ عِلْمٌ نَظَرِيٌّ غَيْرُ آلِيٍّ ، وَ«الآلَةُ» بِمَنْزِلَةِ الْجِنْسِ ، وَ«القَانُونِيَّةُ» تُخْرِجُ الْآلَاتِ الْجُزْئِيَّةَ لِأَرْيَابِ الصَّنَائِعِ ، وَقَوْلُهُ: «تَعَصِمُ مُرَاعَاتُهَا الذَّهْنَ عَنِ الْخَطَا فِي الْفِكْرِ» يُخْرِجُ الْعُلُومَ الْقَانُونِيَّةَ الَّتِي لَا تَعَصِمُ مُرَاعَاتُهَا الذَّهْنَ عَنِ الْخَطَا فِي الْفِكْرِ ، بَلْ فِي الْمَقَالِ: كَالْعُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ» .

٢ - وَقِيلَ: «هُوَ: عِلْمٌ تُعْرَفُ بِهِ كَيْفِيَّةُ الْإِنْتِقَالِ مِنْ أُمُورٍ حَاصِلَةٍ فِي الذَّهْنِ إِلَى أُمُورٍ مُسْتَحْصَلَةٍ فِيهِ» أَي: يُطَلَّبُ تَحْصِيلُهَا .

فَمِثَالُ «الْأُمُورِ الْحَاصِلَةِ فِي الذَّهْنِ»: ١ - تَصَوُّرُنَا لِمَعْنَى «الْحَيَوَانِ» وَ«النَّاطِقِ» ، ٢ - وَعِلْمُنَا بِأَنَّ «الْعَالَمَ مُتَغَيِّرٌ» وَأَنَّ «كُلَّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» .

وَمِثَالُ «الْأُمُورِ الْمُسْتَحْصَلَةِ فِي الذَّهْنِ»: ١ - تَصَوُّرُنَا لِمَعْنَى «الْإِنْسَانِ» الَّذِي هُوَ «الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ» ، ٢ - وَعِلْمُنَا بِأَنَّ «الْعَالَمَ حَادِثٌ» الَّذِي هُوَ نَتِيجَةُ لِمَجْمُوعِ عِلْمِنَا الْأَوَّلِ بِأَنَّ «الْعَالَمَ مُتَغَيِّرٌ» وَأَنَّ «كُلَّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» .

وَالْمُرَادُ بـ«كَيْفِيَّةِ الْإِنْتِقَالِ»: مَا سَيَأْتِي فِي الْمَعْرِفَاتِ مِنْ شُرُوطِ التَّعْرِيفِ ،

وفي القياس من شروط الإنتاج.

وقد جمَعَ هذين التعريفين الشيخ عبد السلام الشنقيطي في «احمرار السلم» في قوله:

وَحَدُّهُ إِنْ رُمِيَ بِهِ — وَالْحَدُّ — بِالْجَامِعِ الْمَانِعِ حَدًّا يَبْدُو —
عِلْمٌ بِهِ يُعْرَفُ مَا يُتَّقَلُّ — عَنْ حَاصِلٍ بِهِ لِمَا يُسْتَخْصَلُ
أَوْ آلَةٌ تَعْصِمُ ذَهْنَ مَنْ نَظَرَ — فِيهَا مِنَ الْخَطَا فِي غَوْصِ الْفِكْرِ

٣ - وقيل: «هو: عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ الْفِكْرُ الصَّحِيحُ مِنَ الْفَاسِدِ»، ذَكَرَ هَذَا
التَّعْرِيفَ الْعَطَّارُ وَالْحَفْنِيُّ فِي «حَاشِيَتَيْهِمَا» عَلَى «الْمَطْلَعِ شَرْحِ إِبْسَاغُوجِي»
لِلشَّيْخِ زَكَرِيَّا، وَذَكَرَ الْحَفْنِيُّ أَنَّهُ تَعْرِيفُ السَّيِّدِ الشَّرِيفِ الْجُرْجَانِيِّ، وَهَذَا تَعْرِيفٌ
لِلْمَنْطِقِيِّ بِاعْتِبَارِ فَائِدَتِهِ كَالْتَعْرِيفِ الْأَوَّلِ.

٤ - وقيل: هو: الْعِلْمُ الْبَاحِثُ عَنْ أَحْوَالِ الْمَعْلُومَاتِ التَّصَوُّرِيَّةِ وَالتَّصْدِيقِيَّةِ
مِنْ حَيْثُ التَّأْدِي بِهَا إِلَى مَجْهُولٍ تَصَوُّرِيٍّ أَوْ تَصْدِيقِيٍّ أَوْ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا الْمُوَصِّلُ
إِلَى ذَلِكَ، ذَكَرَهُ الصَّبَّانُ (ص ٣٣)، وَهُوَ تَعْرِيفٌ لِلْمَنْطِقِيِّ بِاعْتِبَارِ مَوْضُوعِهِ.

فَمِثَالُ الْبَاحِثِ عَنْ أَحْوَالِ الْمَعْلُومَاتِ التَّصَوُّرِيَّةِ الْمُؤَدِّي إِلَى مَجْهُولٍ
تَصَوُّرِيٍّ: الْحَكْمُ بِأَنَّ الْجِنْسَ: كـ «الْحَيَوَانَ» وَالْفَصْلَ: كـ «النَّاطِقِ» - وَهُمَا مَعْلُومَانِ
تَصَوُّرِيَّانِ - إِذَا رُكِّبَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَخْصُوصِ وَصَلَ الْمَجْمُوعُ إِلَى مَجْهُولٍ تَصَوُّرِيٍّ
كـ «الْإِنْسَانِ».

وَمِثَالُ الْبَاحِثِ عَنْ أَحْوَالِ الْمَعْلُومَاتِ التَّصْدِيقِيَّةِ الْمُؤَدِّي إِلَى مَجْهُولٍ

٣ - ومنها: النسبة، وتقدمت في قول المتن: «نسبته» إلخ.

تصديقي: الحكم بأن القضايا المتعددة: كقولنا: «العالم متغير» و«كل متغير حادث» - وهما معلومان تصديقيان - إذا رُكبا على الوجه المخصوص صار قياساً موصلاً إلى مجهول تصديقي: كقولنا: «العالم حادث».

٥ - وقيل: «هو: علمٌ تُعرف به كيفية الانتقال من المعلوم إلى المجهول»، قال البتاني: «وبعموم لفظي «المعلوم» و«المجهول» يخرج علم الحساب ونحوه؛ لأنه يتوصل في علم الحساب بمعلوم خاص إلى مجهول خاص».

المبدأ الثالث: نسبة علم المنطقي إلى غيره من العلوم

قوله: (ومنها: النسبة) لهذا العلم إلى غيره من العلوم، و«النسبة»: إيقاع التعلق بين الشيئين، قاله الشريف الجرجاني في «التعريفات»، وأقسام النسبة بين الشيئين أربعة: ١ - التساوي، ٢ - التباين، ٣ - العموم والخصوص المطلق، ٤ - العموم والخصوص من وجه، قال الشيخ عبد السلام الشنقيطي في «أحمرار السلم»:

لكل معقولين إحدى ذي النسب وهي التساوي أو تباين تجب
أو في عموم وخصوص مطلق أو صاحب الوجه على التحقق

١ - فالتساوي: عدم الافتراق البتة: ك«الإنسان» و«الناطق».

٢ - والتباين: عدم الاجتماع البتة ك«الإنسان» و«لا ناطق».

٣ - والعموم والخصوص بإطلاق: الاجتماع تارة والافتراق أخرى من جهة واحدة: ك«الإنسان» و«الحيوان»، فالأكثر أفراداً أعظم ك«الحيوان»، والأقل أفراداً أخص ك«الإنسان».

٤ - والعُمومُ والخصُوصُ من وَجِهٍ: الإِفترَاقُ في بعضِ أفرادِ المَصْدُوقِ من جِهَتَيْنِ كـ«الإنسانِ» و«الأسودِ»؛ إذ بعضُ الإنسانِ ليسَ بأسودَ، وبعضُ الأسودِ ليسَ بإنسانٍ.

قوله: (وتَقَدَّمَ في قولِ المَتنِ: «نِسْبَتُهُ» إلخ) أي إلى آخِرِهِ، اعْلَم: أنَّ النِّسْبَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا النَّاطِمُ بقوله: «فَالْمَنْطِقُ لِلجَنَانِ نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِللِّسَانِ» هِيَ نِسْبَةُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ إِلَى الْجَنَانِ لَا إِلَى الْعُلُومِ الْأُخْرَى، وَهِيَ بِهَذِهِ الْحَالَةِ بِمَعْنَى «الْفَائِدَةِ» كَمَا قَالَ شَرَّاحُ «السُّلَمِ»، وَأَمَّا نِسْبَةُ الْمَنْطِقِ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْعُلُومِ - الَّتِي هِيَ مِنَ الْمَبَادِي الْعَشْرَةِ - فَلَمْ يَذْكُرْهَا النَّاطِمُ وَلَا الشَّارِحُ، فَلْيَنْتَبِهْ.

ونِسْبَةُ هَذَا الْعِلْمِ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْعُلُومِ ١ - بِاعْتِبَارِ مَفْهُومِهِ مُبَايِنٌ لَهَا، ٢ - وَبِاعْتِبَارِ مَوْضُوعِهِ كُلِّيٌّ لَهَا؛ لِأَنَّ كُلَّ عِلْمٍ تَصَوُّرٌ أَوْ تَصْدِيقٌ، وَمَوْضُوعُ هَذَا الْعِلْمِ التَّصَوُّرَاتُ وَالتَّصْدِيقَاتُ، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «اِخْمَرَارِ السُّلَمِ» (ص ٣):

وَاشْتَهَرَتْ بِنِسْبَةِ الْعُمُومِ نِسْبَتُهُ لِسَائِرِ الْعُلُومِ

فَالْمَنْطِقُ كُلِّيٌّ يَنْطَبِقُ عَلَى سَائِرِ الْعُلُومِ؛ لِأَنَّ أَعْلَى الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ عِلْمُ الْكَلَامِ، وَهُوَ مُفَرَّغٌ مِنْ عِلْمِ الْمَنْطِقِ؛ إِذْ حَاصِلُ عِلْمِ الْكَلَامِ اسْتِدْلَالٌ خَاصٌّ، وَعِلْمُ الْمَنْطِقِ يَبْحَثُ عَنْ مُطْلَقِ الْاسْتِدْلَالِ. اهـ «طَرَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيِّ» (ص ٣).

وَقَالَ ابْنُ كَيْرَانَ فِي «شَرْحِ تَوْحِيدِ ابْنِ عَاشِرٍ» (ص ٢٩) وَنَقَلَهُ الشَّيْخُ عَلَيشُ فِي «شَرْحِ الْإِضَاءَةِ» (ص ٧٢): «كُلُّ عِلْمٍ كَانَتْ مَسَائِلُهُ الْمَطْلُوبَةُ فِيهِ بِالْبَرْهَانِ

٤ - ومنها: الحُكْمُ، وذكره المُصَنِّفُ في هذا الفصلِ .

وبَقِيَّةُ المَبَادِيءِ في «الشَّرْحِ» المذكورِ .

واخْتَلَفُوا في الإِشْتِغَالِ بِهِ على ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

الأَوَّلُ: المَنْعُ مِنْهُ ،

مَبَادِيءُ عِلْمٍ آخَرَ تُؤْخَذُ فِيهِ مُسَلِّمَةً، فَيَتَوَقَّفُ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ سُمِّيَ الْأَوَّلُ: «أَعْلَى» و«كُلِّيًّا لِلثَّانِي»، والثَّانِي: «أَسْفَلٌ» و«جُزْئِيًّا لِلأَوَّلِ»: كَعِلْمِ الْحِسَابِ مَعَ عِلْمِ الْفَرَائِضِ، وَكَالْمَنْطِقِ مَعَ الْكَلَامِ، فَلَوْ تَوَقَّفَ عِلْمٌ عَلَى ثَانٍ وَثَانٍ عَلَى ثَالِثٍ كَانَ الْمُتَوَسِّطُ أَعْلَى وَكُلِّيًّا بِاعْتِبَارٍ مَا تَحْتَهُ وَأَسْفَلٌ وَجُزْئِيًّا بِاعْتِبَارٍ مَا فَوْقَهُ: كَعِلْمِ الْبَيَانِ يَتَوَقَّفُ عَلَى النَّحْوِ، فَيَكُونُ أَسْفَلٌ وَجُزْئِيًّا لِلنَّحْوِ؛ لِأَنَّ مَسَائِلَ النَّحْوِ تُؤْخَذُ فِي الْبَيَانِ مُسَلِّمَةً وَتَبْنِي عَلَيْهَا مَسَائِلُ الْبَيَانِ، وَيَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ التَّفْسِيرُ، فَيَكُونُ عِلْمُ الْبَيَانِ أَعْلَى وَكُلِّيًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّفْسِيرِ، وَالْمُرَادُ بِالْبَيَانِ مَا يَشْمَلُ الْمَعَانِي» .

قوله: (وبَقِيَّةُ المَبَادِيءِ) العَشْرَةُ - وهي سِتَّةٌ: ١ - الْفَائِدَةُ، ٢ - وَالِاسْتِمْدَادُ، ٣ - وَالْوَضْعُ، ٤ - وَالْفَضْلُ، ٥ - وَالْمَسَائِلُ، ٦ - وَالْمَوْضُوعُ - مَذْكُورَةٌ (في «الشَّرْحِ» الْمَذْكُورِ) آفَافًا، وَهُوَ: «شَرْحُ الشَّيْخِ سَعِيدِ قُدُّورَةَ»، وَسَأَذْكُرُهَا هُنَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ بَيَانِ حُكْمِ الإِشْتِغَالِ بِالْمَنْطِقِ .

الْمَبْدَأُ الرَّابِعُ: حُكْمُ الإِشْتِغَالِ بِعِلْمِ الْمَنْطِقِ

قوله: (واخْتَلَفُوا) أَيِ عِلْمَاءِ الشَّرِيعَةِ اخْتِلَافًا قَوِيًّا (في) حُكْمِ (الإِشْتِغَالِ بِهِ) الشَّامِلِ لِلتَّعَلُّمِ وَالتَّعْلِيمِ: هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَوْ غَيْرُ جَائِزٍ؟ .

قوله: (الأَوَّلُ: المَنْعُ مِنْهُ) الْقَوْلُ بِالْمَنْعِ عَزَاهُ السُّيُوطِيُّ لِأَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ

المُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءَ، وَرَاجَعَهُ فِي ذَلِكَ الْمَغِيلِيُّ نَظْمًا وَنَثْرًا حَتَّى رَجَعَ كَمَا قَالَه أَحْمَدُ بَابًا. اهـ «طَرَّةُ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيِّ» (ص ٦).

فائدة

وَقَعَتْ مُرَاسَلَةٌ بَيْنَ الْإِمَامَيْنِ الْعَالَمَيْنِ: ١ - مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَغِيلِيِّ التَّلْمُسَانِيِّ ٢ - وَالْحَافِظِ جَلَالِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشُّيُوطِيِّ فِي حُكْمِ الْإِسْتِغَالِ بِالْمَنْطِقِ، قَالَ الْمَغِيلِيُّ:

سَمِعْتُ بِأَمْرِ مَا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ	وَكُلُّ حَدِيثٍ حُكْمُهُ حُكْمُ أَصْلِهِ
أَبْهَمْتُ أَنَّ الْمَرْءَ فِي الْعِلْمِ حُجَّةٌ	وَيَنْتَهَى عَنِ الْفُرْقَانِ فِي بَعْضِ قَوْلِهِ
هَلِ الْمَنْطِقُ الْمَعْنِيُّ إِلَّا عِبَارَةٌ	عَنِ الْحَقِّ أَوْ تَحْقِيقِهِ حِينَ جَهْلِهِ
مَعَانِيهِ فِي كُلِّ الْكَلَامِ فَهَلْ تَرَى	دَلِيلًا صَاحِبًا لَا يُرَدُّ لِشَكْلِهِ
أَرِيْنِي هَذَاكَ اللَّهُ مِنْهُ قَضِيَّةٌ	عَلَى غَيْرِ هَذَا تَنْفِهَا عَنْ مَحَلِّهِ
وَدَعْ عَنْكَ مَا أَبْدَى كُفُورٌ وَدَمَهُ	رِجَالٌ وَإِنْ أَتَبَنْتَ صِحَّةَ نَقْلِهِ
خُذِ الْحَقَّ حَتَّى مِنْ كُفُورٍ وَلَا تُقِمِ	دَلِيلًا عَلَى شَخْصٍ بِمَذْهَبٍ مِثْلِهِ
عَرَفْنَاهُمْ بِالْحَقِّ لَا الْعَكْسِ فَاسْتَيْنِ	بِهِ لَا بِهِمْ إِذْ هُمْ هُدَاةٌ لِأَجْلِهِ
لَيْنَ صَحَّ عَنْهُمْ مَا ذَكَرْتَ فَكَمْ هُمْ؟	وَكَمْ عَالِمٌ بِالشَّرْعِ بَاحٌ بِفَضْلِهِ؟

فَأَجَابَهُ الشُّيُوطِيُّ بِقَوْلِهِ:

حَمِدْتُ إِلَهَ الْعَرْشِ شُكْرًا لِفَضْلِهِ	وَأَهْدِي صَلَاةً لِلنَّبِيِّ وَأَهْلِهِ
عَجِبْتُ لِنَظْمِ مَا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ	أَتَانِي عَنْ جَبْرِ أَقْرَأُ بِبَيْلِهِ

تَعَجَّبَ مِنِّي حِينَ أَلَفْتُ مُبَدَعًا كِتَابًا جَمُوعًا فِيهِ جَمٌّ بِقَلْبِهِ
أَقَرَّرُ فِيهِ النَّهْيَ عَنْ عِلْمِ مَنْطِقٍ وَمَا قَالَهُ مَنْ قَالَ مِنْ دَمٍّ شَكْلِهِ
وَسَمَاهُ بِالْفُرْقَانِ يَا لَيْتَ لَمْ يَقُلْ فَذَا وَضَفُ قُرْآنِ كَرِيمٍ لِفَضْلِهِ
وَقَدْ قَالَ مُخْتَجًّا بِغَيْرِ رَوِيَّةٍ مَقَالًا عَجِيبًا نَائِيًا عَنْ مَحَلِّهِ
وَدَغَ عَنْكَ مَا أَبْدَى كُفُورٌ وَبَعْدَ ذَا خُذِ الْحَقَّ حَتَّى مِنْ كُفُورٍ بِخَتْلِهِ
وَقَدْ جَاءَتْ الْأَثَارُ فِي دَمٍّ مِنْ حَوَى عُلُومَ يَهُودٍ أَوْ نَصَارَى لِأَجْلِهِ
يَحُوزُ بِهِ عِلْمًا لَدَيْهِ وَأَنَّهُ يُعَذِّبُ تَعَذِّبًا يَلِيْقُ بِفِعْلِهِ
وَقَدْ مَنَعَ الْمُخْتَارُ فَارُوقَ صَخِيهِ وَقَدْ خَطَّ لَوْحًا بَعْدَ تَوْرَةِ أَهْلِهِ
وَكَمْ جَاءَ مِنْ نَهْيِ اتِّبَاعِ لِكَافِرٍ وَإِنْ كَانَ ذَاكَ الْأَمْرُ حَقًّا بِأُضْلِهِ
أَقَمْتُ دَلِيلًا بِالْحَدِيثِ وَلَمْ أَقِمِ دَلِيلًا عَلَى شَخْصٍ بِمَذْهَبٍ مِثْلِهِ
سَلَامٌ عَلَى هَذَا الْإِمَامِ فَكَمْ لَهُ لَدَيَّ ثَنَاءٌ وَاعْتِرَافٌ بِفَضْلِهِ

أُورَدَ هَذِهِ الْأَبْيَاتُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُلقَّبُ بِابْنِ مَرِّمَ التِّلْمَسَانِي
فِي «الْبُسْتَانِ فِي ذِكْرِ الْأَوْلِيَاءِ وَالْعُلَمَاءِ بِتِلْمَسَانَ» (ص ٢٥٦ - ٢٥٧)، وَلِلْمَغِيلِي
كِتَابٌ فِي الْمَنْطِقِ سَمَاهُ: «لُبُّ اللَّبَابِ فِي رَدِّ الْفِكْرِ إِلَى الصَّوَابِ»، وَهُوَ مَطْبُوعٌ،
وَلِلْسَيُوطِي كِتَابَانِ فِي دَمِّ الْمَنْطِقِ: أَحَدُهُمَا سَمَاهُ: «صَوْنُ الْمَنْطِقِ وَالْكَلَامِ عَنْ فَنِّي
الْمَنْطِقِ وَالْكَلَامِ»، وَهُوَ مَطْبُوعٌ، وَالثَّانِي سَمَاهُ: «جُهْدُ الْقَرِيحَةِ فِي تَجْرِيدِ
النَّصِيحَةِ»، وَهُوَ مُخْتَصَرٌ «نَصِيحَةُ أَهْلِ الْإِيمَانِ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْطِقِ الْيُونَانِ» لِشَيْخِ
الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَهُوَ مَطْبُوعٌ، تُوفِّيَ الْمَغِيلِيُّ سَنَةَ ٩٠٩ هـ وَالسَيُوطِيُّ سَنَةَ
٩١١ هـ رَحِمَ اللَّهُ تَعَالَى الْجَمِيعَ وَأَفَاضَ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِهِمْ بِمَنَّةٍ وَكَرَمِهِ، آمِينَ.

وقال الهلالي: إِنَّ القولَ بتحريمه على الإطلاقِ لا يَنْبَغِي أن يُعَدَّ قولاً؛ لأنَّهم إن قالوا ذلك مع جهلهم به وبمَنْفَعَتِهِ فهو حكمٌ عليه قبل تصوُّره، فيكونُ باطلاً، وإن كان مع علمهم بذلك تَعَيَّنَ حملُ كلامهم على ما وراء القدرِ المُحتاجِ إليه الذي لَخَّصَهُ أئمةُ أهلِ السُّنَّةِ وأَوْصُوا بِالمُحَافَظَةِ عليه؛ إذ لا شُبْهَةَ تُوْهِمُ حُرْمَتَهُ، فيكونُ الخِلافُ في حالٍ لا حَقِيقَةً.

واستدلَّ القائلون بالمنع بدليَّين:

الأوَّل: أنه من علومِ الفلاسفةِ، وهم من أهلِ العقائدِ الفاسِدةِ، يُوشِكُ مَنْ اسْتَعْرَقَ هِمَّتَهُ في علومِهِم يَسْتَرْقُوه في بعضِ العقائدِ.

الثاني: أن الصَّحابةَ والسَّلفَ الصَّالِحَ لم يَشْتَغَلُوا به، ولو كان مُحتاجاً إليه ما أَغْفَلُوهُ.

وكلا الدليَّين ساقطٌ:

أما الأوَّلُ فَإِنَّ كثيراً من علومِ أهلِ العقائدِ الفاسِدةِ نُقِلَ إلى الإسلامِ على جِهَةِ الوُجُوبِ أو النَّدْبِ كالتوقيفِ والطِّبِّ والحِسابِ.

وأما الثاني فلأنَّ المَنْطِقَ مَرْكُوزٌ في الطَّبَاعِ؛ إذ حاصِلُهُ الاستِدْلالُ بأحدِ المُتَلَازِمَيْنِ على الآخرِ نَفِيًّا أو إِنْباتًا، أو بوجُودِ أحدِ المُتَعَانِدَيْنِ على عَدَمِ الآخرِ، والعَكْسِ، وهذا لا يُنْكَرُهُ عاقلٌ، وَحِينَئِذٍ فليسَ لأهلِ العقائدِ الفاسِدةِ فيه إِلَّا مُجَرَّدُ النِّسْبَةِ والإِضْطِلَاحِ، ولا جَرَمَ أنْ مَنْ له ذَهْنٌ سليمٌ لا يَحْتَاجُ إلى الإِضْطِلَاحَاتِ المَنْطِيقِيَّةِ. اهـ «طرة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص ٦).

وبذلك قال النَّوَوِيُّ وابنُ الصَّلَاحِ .

والثاني: الجَوَازُ، وبذلك قال جماعةٌ منهم الغَزَالِيُّ قائلًا: «مَنْ لَمْ



قوله: (وبذلك قال النَّوَوِيُّ وابنُ الصَّلَاحِ) ووافقَهُمَا على ذلك كثيرٌ من العلماء، قال المَلَوِيُّ (ص ٤١): «وَوَجْهُ تَحْرِيمِ هَؤُلَاءِ إِيَّاهُ: أَنَّهُ حَيْثُ كَانَ مَخْلُوطًا بِكُفَرِيَّاتِ الْفَلَّاسِفَةِ يُخْشَى عَلَى الشَّخْصِ إِذَا خَاضَ فِيهِ أَنْ يَتِمَّكَنَ مِنْ قَلْبِهِ بَعْضُ الْعَقَائِدِ الزَّائِغَةِ كَمَا وَقَعَ ذَلِكَ لِلْمُعْتَزَلَةِ». اهـ

قوله أيضًا: (وابنُ الصَّلَاحِ) قِيلَ: إِنَّ سَبَبَ تَحْرِيمِ ابْنِ الصَّلَاحِ لَهُ: أَنَّهُ اشْتَغَلَ بِهِ نَحْوًا مِنْ عِشْرِينَ عَامًا، فَلَمْ يَخْصُلْ فِيهِ عَلَى طَائِلٍ، فَرَجَعَ عَنْهُ وَحَرَّمَهُ. اهـ «طَرَّةُ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيِّ» (ص ٦).

قوله: (والثاني: الجَوَازُ) أَيْ مُطْلَقًا سَوَاءٌ كَانَ الْمُشْتَغِلُ كَامِلَ الْقَرِيحَةِ أَوْ لَا، وَسَوَاءٌ كَانَ مُمَارِسًا لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَوْ لَا، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الْحَقُّ؛ لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ إِلَى تَحْصِيلِ الْعُلُومِ الَّتِي مِنْهَا وَاجِبٌ وَمَنْدُوبٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ لَا يُعْطِيهِ اللَّهُ بِكَمَالِهِ إِلَّا لِمَنْ أَحَبَّ مِنْ أَوْلِيَائِهِ. اهـ «طَرَّةُ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيِّ» (ص ٦).

قوله: (منهم الغَزَالِيُّ) وَالسَّنُوسِيُّ وابنُ عَرَفَةَ. اهـ «طَرَّةُ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيِّ» (ص ٦)، وَ«الغَزَالِيُّ» ضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ بِالتَّخْفِيفِ، وَبَعْضُهُمْ بِالتَّشْدِيدِ. اهـ «صَبَان» (ص ٤١).

قوله: (قائلًا) أَيْ فِي كِتَابِهِ «الْمُسْتَضْفَى» كَمَا قَالَ الزَّيْبِيدِيُّ فِي «شَرْحِ الْإِحْيَاءِ» (١/١٧٦)، وَعِبَارَتُهُ فِي مُقَدِّمَةِ «الْمُسْتَضْفَى» (ص ١٠): «... نَذْكُرُ فِي هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ مَدَارِكَ الْعُقُولِ وَانْحِصَارَهَا فِي ١ - الْحَدِّ ٢ - وَالْبُرْهَانِ، وَنَذْكُرُ

يَعْرِفُهُ لَا ثِقَةً بِعِلْمِهِ» أَي: لَا يَأْمَنُ الذُّهُولَ عَنْهُ عِنْدَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ؛ لِعَدَمِ الْقَوَاعِدِ الَّتِي تَضْبِطُهُ.

الثَّالِثُ - وَهُوَ الْمَشْهُورُ الصَّحِيحُ -: التَّفْصِيلُ:

١ - شَرَطَ الْحَدَّ الْحَقِيقِيَّ ٢ - وَشَرَطَ الْبُرْهَانَ الْحَقِيقِيَّ وَأَقْسَامَهُمَا عَلَى مِنْهَاجٍ أَوْجَزَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِ «مَحَكَّ النَّظَرِ» وَكِتَابِ «مِغْيَارِ الْعِلْمِ»، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةُ مِنْ جَمَلَةِ عِلْمِ الْأَصُولِ وَلَا مِنْ مُقَدِّمَاتِهِ الْخَاصَّةِ بِهِ، بَلْ هِيَ مُقَدِّمَةُ الْعُلُومِ كُلِّهَا، وَمَنْ لَا يُحِيطُ بِهَا فَلَا ثِقَةً لَهُ بِعُلُومِهِ أَصْلًا». اهـ وَنَظَّمَ السَّيِّدُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَلَوِيُّ فِي «نِظَامِ الْمَنْطِقِ» هَذِهِ الْمَقَالَةَ فَقَالَ:

وَقِيلَ: مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الْمَنْطِقَ لَمْ يُوثِقْ بِهِ إِذْ بِالْخَطِّ يُبْتَهَمُ

قوله: (لَا ثِقَةً) بِكسرِ الْمُثَلَّثَةِ، أَي: لَا وَثُوقَ وَلَا اعْتِدَادَ وَلَا اعْتِبَارَ.

قوله: (بِعِلْمِهِ) سَوَاءٌ كَانَ فِقْهًا أَوْ أَصُولَ فَقْهٍ أَوْ أَصُولَ دِينٍ أَوْ غَيْرَهَا.

قوله: (الذُّهُولَ عَنْهُ) أَي عَنْ عِلْمِهِ.

قوله: (الْمَشْهُورُ الصَّحِيحُ: التَّفْصِيلُ) وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ تَقِيِّ الدِّينِ السُّبْكِيِّ. اهـ «طُرَّةُ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ الشُّنْقِيطِيِّ» (ص ٦).

فَائِدَةٌ

فِي «فَتَاوَى التَّقِيِّ السُّبْكِيِّ» (٢/ ٦٤٤ - ٦٤٥) مَا نَصَّهُ:

«(مَسْأَلَةٌ) فِي رَجُلٍ أَرَادَ الْإِسْتِغَالَ بِالْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَهَلْ يَكُونُ اسْتِغَالُهُ بِالْمَنْطِقِ نَافِعًا لَهُ وَيُثَابُ عَلَى تَعَلُّمِهِ، وَهَلْ يَكُونُ الْمُنْكَرُ عَلَيْهِ جَاهِلًا؟

(أَجَابَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -): الْحَمْدُ لِلَّهِ، يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّمَ عَلَى

١ - فَإِنْ كَانَ الْمُشْتَغِلُ ذَكِيَّ الْقَرِيحَةِ

ذلك الاشتغال بالقرآن والسنة والفقه حتى يَرَوَى منها، ويَرْسَخَ في ذهنه الإعتقادات الصحيحة وتعظيم الشريعة وعلمائها وتنقيص الفلاسفة وعلمائها بالنسبة إلى الإعتقادات الإسلامية، فإذا رَسَخَ قَدَمُهُ في ذلك وَعَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ صِحَّةَ الذَّهْنِ بِحَيْثُ لَا تَتَرَوَّجُ عَلَيْهِ الشُّبْهَةُ عَلَى الدَّلِيلِ، وَوَجَدَ شَيْخًا ذَيَّنَّا نَاصِحًا حَسَنَ الْعَقِيدَةِ أَوْ مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ لَكِنَّهُ لَا يَزْكُنُ إِلَى قَوْلِهِ فِي الْعَقَائِدِ، فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ لَهُ الْإِشْتَغَالُ بِالْمَنْطِقِ، وَيَنْتَفِعُ بِهِ وَيُعِينُهُ عَلَى الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَغَيْرِهَا، وَهُوَ مِنْ أَحْسَنِ الْعُلُومِ وَأَنْفَعِهَا فِي كُلِّ بَحْثٍ، وَلَيْسَ الْمَنْطِقُ بِمُجَرَّدِهِ أَصْلًا، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ كَفَرٌ أَوْ حَرَامٌ فَهُوَ جَاهِلٌ لَا يَعْرِفُ الْكُفْرَ وَلَا التَّحْرِيمَ وَلَا التَّحْلِيلَ؛ فَإِنَّهُ عِلْمٌ عَقْلِيٌّ مُحَضَّرٌ كَالْحِسَابِ غَيْرَ أَنَّ الْحِسَابَ لَا يَجُزُّ إِلَى فُسَادٍ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِي فَرِيضَةٍ شَرْعِيَّةٍ أَوْ مِسَاحَةٍ أَوْ مَالٍ، وَلَا يَزْدَرِي صَاحِبُهُ غَيْرَهُ، وَلَيْسَ مُقَدِّمَةً لِعِلْمٍ آخَرَ فِيهِ مَفْسَدَةٌ، وَالْمَنْطِقُ وَإِنْ كَانَ سَالِمًا فِي نَفْسِهِ يَتَعَاطَمُ صَاحِبُهُ وَيَزْدَرِي غَيْرَهُ فِي عَيْنِهِ، وَيَبْقَى يَعْتَقِدُ فِي نَفْسِهِ سَقَاطَةً نَظَرٍ مَنْ لَا يُحْسِنُهُ، وَيَنْفَتِحُ لَهُ بِهِ النَّظَرُ فِي بَقِيَّةِ عُلُومِ الْحِكْمَةِ مِنَ الطَّبِيعِيِّ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ الْخَطَأُ وَالْإِلَهِيِّ الَّذِي أَكْثَرُ كَلَامِ الْفَلَاسِفَةِ فِيهِ خَطَأٌ مُنَابِذٌ لِلْإِسْلَامِ وَالشَّرِيعَةِ، فَمَنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَلَمْ تَصُنْهُ سَابِقَةٌ صَحِيحَةٌ خُشْيٍ عَلَيْهِ التَّزَنُّدُ أَوْ التَّغْلُغُ بِاعْتِقَادِ فُلَسْفِيٍّ مِنْ حَيْثُ يَشْعُرُ أَوْ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ، هَذَا فَصْلُ الْقَوْلِ فِيهِ، وَهُوَ كَالسَّيْفِ يَأْخُذُهُ شَخْصٌ يُجَاهِدُ بِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَآخَرُ يَقْطَعُ بِهِ الطَّرِيقَ». اهـ

قوله: (الْقَرِيحَةُ) تَقَدَّمَ أَنَّهَا: الْعَقْلُ، قَالَ الْمَلَوِيُّ (ص ٤٢): «هِيَ فِي الْأَصْلِ: أَوَّلُ مَا يُسْتَنْبِطُ - أَيْ: يُسْتَخْرَجُ - مِنَ الْبُيْرِ، ثُمَّ اسْتُعِيرَ لِأَوَّلِ مُسْتَنْبِطٍ مِنَ الْعِلْمِ أَوْ لِمَا يُسْتَنْبِطُ مِنْهُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ حَيَاةِ الرُّوحِ كَمَا أَنَّ الْمَاءَ سَبَبُ حَيَاةِ

قَوِيَّ الْفِطْنَةِ مُمَارِسًا لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ جازَ الْإِسْتِغَالُ بِهِ ، ٢ - وَإِلَّا فَلَا .

وَأَعْلَمَ : أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَنْطِقِ الْمَشُوبِ بِكَلَامِ الْفَلَّاسِفَةِ :



الْجِسْمِ ، ثُمَّ اسْتَعِيرَ لِلْعَقْلِ ، ثُمَّ صَارَ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً فِيهِ . اهـ وقوله : (مُطْلَقًا) أَيِ سِوَاءِ كَانَ أَوَّلَ الْعِلْمِ أَوْ غَيْرَ أَوَّلِهِ . اهـ «صَبَان» (ص ٤٢) .

قوله : (فَإِنْ كَانَ الْمُشْتَغِلُ ذَكِيَّ الْقَرِيحَةِ) أَيِ الذَّهْنِ (قَوِيَّ الْفِطْنَةِ) اعْتَزَّضَ : بِأَنَّ كَامِلَ الْقَرِيحَةِ رُبَّمَا اسْتَعْنَى عَنْهُ ، وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ النَّاقِصُ لِيَخْصُلَ لَهُ الْكَمَالُ . اهـ «طَرَّةُ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيِّ» (ص ٦) .

قوله : (مُمَارِسًا لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ) أَيِ لِعَرَضٍ تَصَحِّحِ الْعَقَائِدَ . اهـ «عَلِيش» (ص ١٩) .

قوله : (وَإِلَّا) : بِأَنَّ لَمْ يُمَارَسِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ ذَكِيَّ الْقَرِيحَةِ (فَلَا) يَجُوزُ .

قوله : (الْمَشُوبِ) أَيِ الْمَخْلُوطِ .

قوله : (الْفَلَّاسِفَةُ) : جَمْعُ «فَلَسَفِيٍّ» : نِسْبَةٌ إِلَى «الْفَلْسَفَةِ» ، مَأْخُودَةٌ مِنْ «فِيلَا سَوَفَا» ، وَهُوَ الْحَكِيمُ ، وَقَدْ عَرَّفُوا الْفَلْسَفَةَ : بِأَنَّهَا عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ أَحْوَالِ الْمَوْجُودَاتِ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بِقَدْرِ الطَّاقَةِ الْبَشَرِيَّةِ ، وَأَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ ؛ لِأَنَّ الْمَوْجُودَاتِ ١ - إِنْ كَانَ مُسْتَعْنِيًا عَنِ الْمَادَّةِ فِي الْوُجُودَيْنِ الْخَارِجِيَّ وَالذَّهْنِيَّ فَالْعِلْمُ الْبَاحِثُ عَنْ أَحْوَالِهِ يُسَمَّى : «الْإِلَهِيَّ» وَ«الْفَلْسَفَةُ الْأُولَى» ، ٢ - وَإِلَّا فَإِنْ اخْتَجَّ إِلَى الْمَادَّةِ فِي الْوُجُودَيْنِ فَالْعِلْمُ الْبَاحِثُ عَنْ أَحْوَالِهِ يُسَمَّى : «الطَّبِيعِيَّ» ، ٣ - وَإِنْ اخْتَجَّ إِلَى الْمَادَّةِ فِي الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ دُونَ الذَّهْنِيِّ فَالْعِلْمُ الْبَاحِثُ عَنْ أَحْوَالِهِ يُسَمَّى : «الرِّيَاضِيَّ» ، ١ - فَالْعِلْمُ الْإِلَهِيُّ : كَالْبَحْثِ

كالذي في «طَوَالِجِ الْبَيْضَاوِيِّ»، وأما الخَالِصُ منها :- ١ - كـ «مُخْتَصَرِ السَّنُوسِيِّ»، ٢ - و«الشَّمْسِيَّةِ»،

عن أحوالِ الواجِبِ تعالى والعُقُولِ والنُّفُوسِ وسائرِ الجَوَاهِرِ المُجَرَّدَةِ والأَعْرَاضِ،
٢ - والطَّبِيعِيِّ: كالبحثِ عن أحوالِ الأفلاكِ والعناصرِ والحيواناتِ والنباتاتِ
والمعادِنِ، ٣ - والرياضيِّ: كمباحثِ الهندسةِ والموسيقى . اهـ «صبان» (ص ٣٩)
عن «حواشي شرح العقائد».

قوله: (كالذي) أي المَنطِقِ الَّذِي يُوجَدُ (في طَوَالِجِ) الأنوارِ: مختصرٌ في
علمِ الكلامِ، قالَ في «كشَفِ الظُّنُونِ» (١١١٦/٢): «وهو متنٌ مَتِينٌ اعْتَنَى
العلماءُ بِشأنِهِ». اهـ وهو مِن تَأْلِيفِ الإمامِ القَاضِي عبدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ (البَيْضَاوِيِّ)
الشَّافِعِيِّ الشَّهِيرِ صَاحِبِ ١ - «أنوارِ التَّنْزِيلِ» في التفسيرِ، و«مِنهاجِ الوُصُولِ» في
أصولِ الفقه.

قوله أيضًا: (كالذي في طَوَالِجِ الْبَيْضَاوِيِّ) قالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ (ص ١٩):
«وَالَّذِي ٢ - فِي «الشِّفَاءِ»، ٣ - وَ«المَطَالِيعِ»، ٤ - وَ«المَوَاقِفِ»، ٥ - وَ«المَقَاصِدِ».

قوله: (كَمُخْتَصَرِ السَّنُوسِيِّ) فِي المَنطِقِ، وهو مطبوعٌ مع «شرحِهِ» له
و«حاشيةِ الباجُورِيِّ عَلَيْهِ» طَبْعَةً فاسَ سَنَةِ ١٣٠٢ هـ كَمَا فِي «مُعْجَمِ المَطْبُوعَاتِ»
(١٠٥٩/٢)، و«السَّنُوسِيِّ» بفتحِ السَّيْنِ، وهو: أَبُو عبدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ
عُمَرَ بْنِ شُعَيْبِ السَّنُوسِيِّ الحَسَنِيُّ مِنْ جِهَةِ الأُمِّ،: عالمٌ تَلَمَّسَانَ فِي عَصْرِهِ،
وصَالِحُهَا، لَهُ تصانيفُ كَثِيرَةٌ، منها: ١ - «أُمُّ البَراهِينِ»، ٢ - وَ«مُخْتَصَرُ فِي علمِ
المَنطِقِ»، ٣ - وَ«مُكَمَّلُ إِكْمَالِ الإِكْمَالِ» فِي شرحِ «صحيحِ مسلمٍ»، توفي سَنَةَ
٨٩٥ هـ.

قوله: (وَالشَّمْسِيَّةِ): رِسَالَةٌ مُخْتَصَرَةٌ فِي قَوَاعِدِ المَنطِقِ لِتَجَمُّ الدِّينِ عُمَرَ بْنِ

٣ - وهذا التأليف - فلا خلاف في جواز الاشتغال به ، بل لا يتعد أن يكون الاشتغال به فرض كفاية ؛

عليّ القزوينيّ المعروف بالكاتب المتوفى سنة ٦٩٣ هـ ألفها لشمس الدين محمد ، وسمّاه بالنسبة إليه ، شرحه العلماء :

١ - منهم : العلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنة ٧٩٣ هـ حقق فيه القواعد المنطقيّة وفصل مجملاتها .

٢ - ومنهم : قطب الدين محمود بن محمد الرازي المتوفى سنة ٧٦٦ هـ وشرّحه هو المتداول ، وعليه « حاشية السيّد الشريف عليّ بن محمد الجرجاني » المتوفى سنة ٨١٦ هـ .

قوله : (وهذا التأليف) الإشارة إلى « السّلم » أو إلى شرحه للشارح ، قال الشيخ عليّش (ص ١٩) : « وكمثّن إيساغوجي - وهو أصل « السّلم » كما قاله حاجي خليفة - ، وشرح إيساغوجي لشيخ الإسلام ، ومختصر ابن عرفة » . اهـ

قوله : (فلا خلاف في جواز الاشتغال به) قال ابن بؤنه في « تحفة المحقق » :

قُلْتُ: نَرَى الْأَقْوَالَ ذِي الْمُخَالَفَةِ مَحَلُّهَا مَا صَنَّفَ الْفَلَّاسِفَةُ
أَمَّا الَّذِي خَلَصَهُ مَنْ أَسْلَمَا لَا بُدَّ أَنْ يُعْلَمَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ
لَأَنَّهُ الْمَصَحِّحُ الْعَقَائِدَا وَيُذَرِّكُ الذَّهْنَ بِهِنَّ الشَّوَارِدَا

قوله : (فرض كفاية) قال السيّد مرتضى في « شرح الإحياء » (١ / ١٧٦) :
« وإليه أشار السيّد الجرجاني وغيره ، وقد ردّه ابن القيم ، فقال : « لا فرض إلّا ما فرضه الله ورسوله ، فيا سبحان الله ! هل فرض الله على كلّ مسلم أن يكون

لِتَوْقُفَ مَعْرِفَةِ دَفْعِ الشُّبْهِ عَلَيْهِ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْقِيَامَ بِهِ فَرَضٌ كِفَايَةٌ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ.

مَنْطِقِيًّا، فَإِنَّ فَرَضَ الْكِفَايَةِ كَفَرَضِ الْعَيْنِ فِي تَعَلُّقِهِ بِعُمُومِ الْمُكَلَّفِينَ، وَإِنَّمَا يُخَالِفُهُ
فِي سُقُوطِهِ بِفَعْلِ الْبَعْضِ، وَالْمَنْطِقُ لَوْ كَانَ عِلْمًا صَحِيحًا كَانَ غَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ
كَالْمِسَاحَةِ وَالْهَنْدَسَةِ وَنَحْوِهَا، فَكَيْفَ وَبَاطِلُهُ أَضْعَافُ حَقِّهِ، وَفَاسِدُهُ وَتَنَاقُضُ
أَصُولِهِ وَاخْتِلَافُ مَبَانِيهِ يُوجِبُ مُرَاعَاتِهَا لِلذَّهْنِ أَنْ يَزِيغَ فِي فِكْرِهِ، وَلَا يُؤْمَنُ بِهَذَا
إِلَّا مَنْ قَدْ عَرَفَهُ وَعَرَفَ فَسَادَهُ وَتَنَاقُضَهُ». اهـ

قوله: (لِتَوْقُفَ مَعْرِفَةِ دَفْعِ الشُّبْهِ) - ومثله تحريرُ العقائد الإسلامية -
(عليه) أي على المنطق أي على حصول الملكة في هذا الفن، وكل ما يتوقف
عليه الواجب فهو واجب، بل تغالَى بعضهم وجعلوه فرضاً عينياً؛ لتوقف تحرير
العقائد عليه. اهـ «عليش» (ص ١٩).

* * *

بَقِيَّةُ الْمَبَادِي الْعَشْرَةِ

تَقَدَّمَ ذِكْرُ أَرْبَعَةٍ مِنَ الْمَبَادِي الْعَشْرَةِ، وَهِيَ: ١ - الْإِسْمُ، ٢ - وَالْحَدُّ،
٣ - وَالنَّسْبَةُ، ٤ - وَالْحُكْمُ، وَبَقِيَ مِنْهَا سِتَّةٌ، وَهِيَ: ١ - الْفَائِدَةُ، ٢ - وَالْوَاضِعُ،
٣ - وَالْإِسْتِمْدَادُ، ٤ - وَالْفَضْلُ، ٥ - وَالْمَوْضُوعُ، ٦ - وَالْمَسَائِلُ، فَلَنَذْكُرْهَا هُنَا
إِتِمَامًا لِلْفَائِدَةِ:

٥ - الْمَبْدَأُ الْخَامِسُ: فَائِدَةُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

فَائِدَةُ هَذَا الْعِلْمِ تَقَدَّمَتْ فِي قَوْلِ النَّازِمِ: «فَيَعْصِمُ الْأَفْكَارَ» إلخ، وَقَالَ
بَعْضُهُمْ: فَائِدَةُ وَثَرَةٍ هَذَا الْعِلْمِ: الْقُدْرَةُ عَلَى إِقَامَةِ الْحُجَجِ وَالْبَرَاهِينِ، وَالِدِّفَاعِ عَنِ

العقائد الحقّة، فيُفَوِّزُ الْعَبْدُ بِالسَّعَادَةِ الْأَبَدِيَّةِ، وَقَالَ السَّيِّدُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شِهَابِ الدِّينِ فِي «تُحْفَةِ الْمُحَقِّقِ» (ص ١٣): «فَائِدَتُهُ: الْإِخْتِرَازُ عَنِ الْخَطِإِ فِي الْفِكْرِ بِجَعْلِ الصَّحِيحِ فَاسِدًا وَعَكْسِهِ»، وَقَالَ فِي «نِظَامِ الْمَنْطِقِ»:

يَبِينُ لِلْسَّارِي بِهِ أَقْوَى سَنَنْ نَعَمْ وَبِالْقُوَّةِ فِي ذَا الْفَنِّ عَن
عَقَائِدِ الْإِسْلَامِ تُدْفَعُ الشُّبُهَة فَيَا لَهَا بَيْنَ الْعُلُومِ مَرْتَبَة

٦ - الْمَبْدَأُ السَّادِسُ: وَاضِعُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

أَمَّا وَاضِعُهُ فَهُوَ: إِرْسَاطُ - بِكسْرِ الهمزة وَفَتْحَتَيْنِ بَعْدَهَا وَضَمُّ الطَّاءِ - وَهُوَ أَرِسْطَاطَالِيْسُ، فَاخْتَصِرَ الْإِسْمُ الْأَوَّلُ مِنَ الثَّانِي، خِلَافًا لِمَنْ تَوَهَّمَ أَنَّهُمَا شَخْصَانِ. اهـ «صَبَان» (ص ٣٥)، قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ مَحْفُوظِ الشَّنْقِيطِيِّ فِي «الضُّوْءِ الْمَشْرِقِ» (ص ٣٠): «وَبَعْضُهُمْ يَقُولُهُ: «أَرِسْطَاطَالِيْسُ»، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الْقَائِلِ: إِذَا شُورِكْتَ فِي أَمْرٍ بِدُونِ فَلَا يَكُ مِنْكَ فِي هَذَا نُفُورُ
فَقِي الْحَيَوَانِ يَجْتَمِعُ اضْطِرَارًا أَرِسْطَاطَالِيْسُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ

وَيُقَالُ لَهُ: «الْمُعَلِّمُ الْأَكْبَرُ»؛ لِأَنَّهُ وَاضِعُ التَّعَالِيمِ الْمَنْطِقِيَّةِ وَمُخْرِجُهَا مِنَ الْقُوَّةِ إِلَى الْفِعْلِ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي زَمَنِ ذِي الْقَرْنَيْنِ الرَّومِيِّ، وَأَوَّلُ مَنْ دَوَّنَ هَذَا الْعِلْمَ فِي الْإِسْلَامِ - كَمَا قَالَ الْغَزَالِيُّ - هُوَ الْإِمَامُ أَبُو نَصْرِ الْفَارَابِيُّ الْحَكِيمُ التَّرْكِيُّ الْمَشْهُورُ. اهـ «الضُّوْءُ الْمَشْرِقِ» (ص ٣١)، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «أَحْمَرَارِ السَّلَمِ» (ص ٣):

أَوَّلُ مَنْ وَضَعَهُ الْيُونَانِي فِي الْكُفْرِ قَبْلَ مَبْعَثِ الْعَدْنَانِي
نُمَّتَ فِي الْإِسْلَامِ لِلْفَارَابِي حَكِيمِ الْأَثَرَاكِ أَخِي الْإِغْرَابِ

٧ - المَبْدَأُ السَّابِعُ: اسْتِمْدَادُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

«الاسْتِمْدَادُ» فِي الْأَصْلِ: طَلَبُ الْمَدَدِ وَالْعَوْنِ، وَالْمُرَادُ هُنَا: اسْتِمْدَادُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ وَاسْتِخْرَاجُهُ وَأَخْذُهُ، قَالَ الْمَلَوِيُّ فِي «الشَّرْحِ الْكَبِيرِ»: «اسْتِمْدَادُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ: مِنَ الْعَقْلِ»، نَقَلَهُ عَنْهُ الصَّبَّانُ (ص ٣٥).

٨ - المَبْدَأُ الثَّامِنُ: فَضْلُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

وَأَمَّا فَضْلُهُ فَهُوَ: يَفُوقُ وَيَزِيدُ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْعُلُومِ بِكَوْنِهِ عَامٌّ النَّفْعِ فِيهَا؛ إِذْ كُلُّ عِلْمٍ تَصَوُّرٌ أَوْ تَصْدِيقٌ، وَهُوَ يَبْحَثُ فِيهِمَا، لَكِنْ بَعْضُ الْعُلُومِ يَفُوقُهُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى. اهـ «حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ» (ص ٣٥) عَنْ «شَرْحِ الْمَلَوِيِّ الْكَبِيرِ».

٩ - المَبْدَأُ التَّاسِعُ: مَوْضُوعُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

قَالَ الْخَبِصِيُّ فِي «شَرْحِ التَّهْذِيبِ» (ص ٤٢ - ٤٨): «وَمَوْضُوعُ الْمَنْطِقِ: ١ - الْمَعْلُومُ التَّصَوُّرِيُّ: كـ «الْحَيَوَانِ» وَ«النَّاطِقِ» مَثَلًا، ٢ - وَالْمَعْلُومُ التَّصْدِيقِيُّ: كَقَوْلِنَا: «الْعَالَمُ مُتَغَيِّرٌ» + «وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ»، أَيْ مَوْضُوعُ الْمَنْطِقِ هَذَانِ الْمَعْلُومَانِ لَا مُطْلَقًا، بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّ ذَلِكَ الْمَعْلُومَ التَّصَوُّرِيَّ يُوصِلُ إِلَى مَطْلُوبِ تَصَوُّرِيٍّ: كـ «الْإِنْسَانِ» مَثَلًا، فَيُسَمَّى ذَلِكَ الْمَوْصِلُ: «مُعَرِّفًا» وَ«قَوْلًا شَارِحًا»، أَوْ مِنْ حَيْثُ إِنَّ ذَلِكَ الْمَعْلُومَ التَّصْدِيقِيَّ يُوصِلُ إِلَى مَطْلُوبِ تَصْدِيقِيٍّ: كَقَوْلِنَا: «الْعَالَمُ حَادِثٌ» مَثَلًا، فَيُسَمَّى ذَلِكَ الْمَوْصِلُ إِلَى الْمَطْلُوبِ التَّصْدِيقِيَّ: «حُجَّةً» وَ«دَلِيلًا»، فَانْحَصَرَ الْمَقْصُودُ الْأَصْلِيُّ مِنْ هَذَا الْفَنِّ فِي الْمَوْصِلِ إِلَى التَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيقِ». اهـ

٦ - ثُمَّ قَالَ:

٢- أَنْوَاعُ الْعِلْمِ الْحَادِثِ

قَالَ السَّيِّدُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شِهَابِ الدِّينِ فِي «نِظَامِ الْمَنْطِقِ»:
مَوْضُوعُهُ قَالُوا هُوَ الْمَعْلُومَاتُ تَصَوُّرِيَّاتٌ وَتَصَدِيقِيَّاتٌ
مِنْ حَيْثُ إِنْ كُلُّ قِسْمٍ يُوصِلُ مِنْهَا إِلَى مَا كَانَ مِنْهُ يُجْهَلُ
كَالْبَحْثِ عَنْ جِنْسٍ وَفَضْلِ عُلَمَاءَ تَصَوُّرًا مِنْ حَيْثُ تَرْكِيبُهُمَا
كَيْفَ لَكِنِّي يَكُونُ مُوَصِّلًا إِلَى تَصَوُّرِيَّ النَّوْعِ حَيْثُ جُهِلَا
وَالخَبَرَيْنِ كَيْفَ تَأْلِفُهُمَا حَتَّى نَرَى الثَّالِثَ يُذَرَى مِنْهُمَا

١٠ - الْمُبْدَأُ الْعَاشِرُ: مَسَائِلُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

قَالَ الْمَلَوِيُّ فِي «الشَّرْحِ الْكَبِيرِ»: «وَمَسَائِلُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ: الْقَضَايَا النَّظَرِيَّةُ
الْبَاحِثَةُ عَنْ هَيْئَةِ ١ - الْمُعَرِّفَاتِ ٢ - وَالْأَقْسِمَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا الْمُبْرَهَنُ عَلَيْهِ فِيهِ،
نَقَلَهُ عَنْهُ الصَّبَّانُ (ص ٣٥).

٢ - أَنْوَاعُ الْعِلْمِ الْحَادِثِ

قَوْلُهُ: (أَنْوَاعُ الْعِلْمِ الْحَادِثِ) لَمَّا كَانَ الْغَرَضُ مِنَ الْمَنْطِقِ مَعْرِفَةُ كَيْفِيَّةِ
التَّوَصُّلِ بِبَعْضِ الْعُلُومِ الْحَادِثَةِ إِلَى بَعْضٍ حَسُنَ أَنْ يُعَرَّفَ الْعِلْمُ الْحَادِثُ أَوَّلًا،
وَيُنَوَّعَ بِإِغْتِبَارِ طَرِيقِهِ الْمُوَصِّلِ إِلَيْهِ وَبِإِغْتِبَارِ أَنْ مِنْ شَأْنِهِ الْإِیْصَالُ أَوْ الْإِیْصَالُ إِلَيْهِ
وَأَنْ يُخَصَّ كُلُّ بَاسْمٍ يُعَرَّفُ بِهِ. اهـ «حَاشِيَةُ الشَّيْخِ عَلِيِّ قَصَّارَةَ» (ص ٢٦).

قَوْلُهُ أَيْضًا: (الْعِلْمُ الْحَادِثِ) وَهُوَ عِنْدَ الْقَوْمِ: حُصُولُ صُورَةِ الشَّيْءِ فِي
الْعَقْلِ، وَ«الشَّيْءِ» هُنَا بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ، فَيَصْدُقُ بِالْمَوْجُودِ وَالْمَعْدُومِ، وَبِالْمُقَرَّدِ

١ - إدراك مُفْرَدٍ: «تَصَوُّراً» عِلْمٌ ٢ - وَدَرْكٌ نِسْبَةٌ بِ«تَصْدِيقٍ» وَسِمٌ وَقَدْ مِ الْأَوَّلِ عِنْدَ الْوَضْعِ لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ

والتَّسْبِيَةُ مُطَابِقَةٌ لِلْوَاقِعِ وَغَيْرُ مُطَابِقَةٍ، وَصُورَةُ الشَّيْءِ: مِثَالُهُ الْمُطَابِقُ لَهُ الْمُتَطَبِّعُ فِي الْعَقْلِ انْطِبَاعَ الصُّوَرِ الْمُبْصَرَاتِ فِي الْمِرَاةِ، وَاعْتَرِضَ تَعْرِيفُ الْعِلْمِ بِمَا مَرَّ: بَأَنَّ الْحَصُولَ وَضْفٌ لِلصُّورَةِ، وَالْعِلْمُ وَضْفٌ لِلْعَالِمِ، فَلَا يُفَسَّرُ بِهِ، وَأَجَابَ السَّعْدُ: بَأَنَّ الْمُعَرَّفَ لِلْعِلْمِ هُوَ حَصُولُ الصُّورَةِ فِي الْعَقْلِ، لَا مُجَرَّدُ الْحَصُولِ، وَالْعَالِمُ كَمَا يَتَّصِفُ بِالْعِلْمِ يَتَّصِفُ بِحَصُولِ الصُّورَةِ فِي عَقْلِهِ. انتهى. اهـ «شرح البناني» (ص ٢٧).

٦ - أقوال الأبيات

١٩ - (إدراك مُفْرَدٍ): مُبْتَدَأٌ (تَصَوُّراً) مَفْعُولٌ ثَانٍ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: إِدْرَاكُ الْمُفْرَدِ (عِلْمٌ) أَيْ: سُمِّيَ فِي الْإِضْطِلَاحِ: «تَصَوُّراً» (وَدَرْكٌ) مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ اسْمٌ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى: إِدْرَاكٌ وَقَوَعٌ (نِسْبَةٌ بِتَصْدِيقٍ وَسِمٌ) أَيْ عِلْمٌ، وَالْمَعْنَى: وَإِدْرَاكٌ وَقَوَعٌ التَّسْبِيَةُ فِي الْإِيجَابِ وَعَدَمِ وَقَوَعِهَا فِي السَّلْبِ عِلْمٌ عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ بِالتَّصْدِيقِ.

٢٠ - (وَقَدْ مِ الْأَوَّلِ) أَيْ وَجُوبًا صِنَاعِيًّا كَمَا صَرَّحَ بِهِ النَّاطِقُ فِي «شَرْحِهِ»، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلِأَوَّلَى قِرَاءَةُ الْفِعْلِ فِي عِبَارَتِهِ بِصِيغَةِ الْأَمْرِ؛ لِئَقْيَدَ ذَلِكَ، وَإِنْ صَحَّ قِرَاءَتُهُ بِصِيغَةِ الْمَاضِي الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى: أَنَّ الْعُلَمَاءَ قَدَّمُوهُ، وَالْمُرَادُ: أَنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُ مَا يَتَّعَلَقُ بِالتَّصَوُّرِ عَلَى مَا يَتَّعَلَقُ بِالتَّصْدِيقِ. اهـ «باجوري» (ص ٥) و«حاشية علي قصارة» (ص ٣٢) (عِنْدَ الْوَضْعِ) الْمُرَادُ بِتَقْدِيمِهِ عِنْدَ الْوَضْعِ: بِاعْتِبَارِ الذِّكْرِ وَالكِتَابَةِ وَالتَّعَلُّمِ وَالتَّعْلِيمِ، وَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّمَ مَا يُوَصِّلُ إِلَى التَّصَوُّرِ - وَهُوَ الْمُعَرَّفُ - عَلَى مَا يُوَصِّلُ إِلَى التَّصْدِيقِ - وَهُوَ

- ١ - و«النَّظَرِي»: مَا اخْتِاجَ لِلتَّأَمُّلِ ٢ - وَعَكْسُهُ هُوَ: «الضَّرُورِيُّ» الْجَلِي
١ - وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وَصِلَ يُدْعَى بِـ«قَوْلٍ شَارِحٍ» فَلْتَبْتَهْلُ
٢ - وَمَا لِتَصَدِيقٍ بِهِ تَوْصَّلَا بِـ«حُجَّةٍ» يُعْرِفُ عِنْدَ الْعَقَلَا

الحُجَّةُ - (لأنه مُقَدَّمٌ بِالطَّبَعِ) الْمُرَادُ بِتَقْدِيمِهِ عَلَيْهِ بِالطَّبَعِ: كَوْنُ التَّصَوُّرِ يَخْتِاجُ إِلَيْهِ
التَّصَدِيقَ؛ لِامْتِنَاعِ الْحُكْمِ بِدُونِ التَّصَوُّرَاتِ الثَّلَاثَةِ، لَكِنْ تَوَقَّفُ التَّصَدِيقِ عَلَى
التَّصَوُّرَاتِ لَيْسَ بِكُنْهِ الْحَقِيقَةِ - أَيْ بِالذَّاتِيَّاتِ -، بَلْ يَكْفِي حَصُولُهَا بِوَجْهِ مَا:
كَالْحُكْمِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ مَثَلًا بِأَنَّهُمْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ. اهـ «شرح البناني» (ص ٣٢).

- ٢١ - (وَالنَّظَرِيُّ) بِسُكُونِ الْيَاءِ لِلضَّرُورَةِ: (مَا اخْتِاجَ لِلتَّأَمُّلِ) أَيْ النَّظَرِ فِي
الدَّلِيلِ: ١ - كِإِذْرَاكِ حَقِيقَةِ «الْإِنْسَانِ» الْمُحْتَاجِ إِلَى النَّظَرِ فِي التَّعْرِيفِ بِالْحَيَوَانِ
النَّاطِقِ، ٢ - وَإِذْرَاكِ أَنَّ «الْعَالَمَ حَادِثٌ» الْمُحْتَاجِ إِلَى النَّظَرِ فِي قَوْلِكَ: «الْعَالَمُ
مُتَغَيِّرٌ + وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» (وَعَكْسُهُ) أَيْ مَا لَا يَخْتِاجُ إِلَى النَّظَرِ (هُوَ) الْعِلْمُ
(الضَّرُورِيُّ الْجَلِي) أَيْ الظَّاهِرُ، فَهُوَ: مَا لَا يَخْتِاجُ إِلَى النَّظَرِ. اهـ «قويسني»
(ص ١١).

- ٢٢ - (وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وَصِلَ) أَيْ: وَالْقَوْلُ الَّذِي وَصِلَ بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ
كَالْحَدِّ فِي قَوْلِكَ: «الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، وَالرَّسْمُ فِي قَوْلِكَ: «الْحَيَوَانُ الضَّاحِكُ»
(يُدْعَى) أَيْ: يُسَمَّى عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ (بِقَوْلٍ شَارِحٍ) أَمَّا تَسْمِيَّتُهُ «قَوْلًا» فَلِأَنَّ الْقَوْلَ
هُوَ: الْمُرَكَّبُ، وَأَمَّا تَسْمِيَّتُهُ «شَارِحًا» فَلِشَرْحِهِ الْمَاهِيَّةَ، فَالْمَعْنَى: وَالْقَوْلُ الَّذِي
وُصِّلَ بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ الْمُعْرِفِ يُسَمَّى بِالْقَوْلِ الشَّارِحِ فِي اضْطِلَاحِ الْمَنَاطِقَةِ، وَقَوْلُهُ:
(فَلْتَبْتَهْلُ) أَيْ: تَجْتَهِدُ فِي الطَّلَبِ: جَمْلَةٌ كَمَلَتْ بِهَا الْبَيْتَ. اهـ «قويسني» (ص ١٢).

- ٢٣ - (وَمَا) مُبْتَدَأٌ (لِتَصَدِيقٍ بِهِ تَوْصَّلَا) أَلْفُهُ لِلإِطْلَاقِ (بِحُجَّةٍ يُعْرِفُ):

٦ - أقول:

لفظ: «أنواع» مُخْرَجٌ لِلْعِلْمِ الْقَدِيمِ؛ فَإِنَّهُ لَا تَنَوُّعَ فِيهِ، فَإِثْبَانُهُ بِ«الْحَادِثِ» بَعْدَ ذَلِكَ تَأْكِيدٌ وَإِبْضَاحٌ لِلْمُبْتَدِئِ.

خبر «ما» أي: يُسَمَّى «حُجَّةً» (عِنْدَ الْعُقَلَاءِ) ءِ، «أَل» فِيهِ لِلْعَهْدِ، وَالْمَعْهُودُ أَرْبَابُ هَذَا الْفَنِّ، وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ مَا قَدْ يُقَالُ: أَنَّ الْعَوَامَّ لَا يَعْرِفُونَ أَنَّ الْمُوصِلَ لِلتَّصْدِيقِ يُسَمَّى: «حُجَّةً» مَعَ أَنَّهُمْ عُقَلَاءُ، كَذَا يُسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ الْمَلَوِيِّ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ - بَعْدَ أَنْ فَسَّرَ «الْعُقَلَاءَ» بِأَرْبَابِ هَذَا الْفَنِّ -: وَ«أَل» فِي «الْعُقَلَاءِ» لِلْكَمَالِ، وَنَاقَشَهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ فِي أَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ أَرْبَابَ غَيْرِ هَذَا الْفَنِّ لَيْسُوا كَامِلِينَ فِي الْعَقْلِ، قَالَ: وَعَمُومُهُ ظَاهِرُ الْفَسَادِ. اهـ «باجوري» (ص ٥).

٦ - أقوال الشرح

قوله: (فإنه لا تنوع فيه) أي على الصحيح عند الجمهور من أهل السنة. اهـ «شرح البناني» (ص ٢٦)، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشُّنْقِيطِيُّ فِي «اِخْمَارِ السَّلَامِ»: «

عِلْمُ الْإِلَهِ لَا يُقَالُ: نَظَرِي وَلَا ضَرُورِي وَلَا تَصَوُّرِي

وَلَيْسَ كَسَيِّئًا فَكُلُّ مُوْهِمٍ يُنْمَعُ فِي حَقِّ الْكَرِيمِ الْمُنْعَمِ

قوله: (بعد ذلك) أي بعد ذكر «الأنواع» الذي يخرج به العلم القديم.

قوله: (تأكيد وإيضاح للمبتدئ) أي لا لإخراج العلم القديم، ففيه تنكيث على من يقول: إنه لإخراج علم القديم، ووجه الرد: ما أشار له الشارح - يعني البناني - من أن العلم القديم خرج بذكر «الأنواع» أولاً. اهـ «حاشية الشيخ علي قصارة» (ص ٢٦).

و«العلم»: معرفةُ المعلوم.

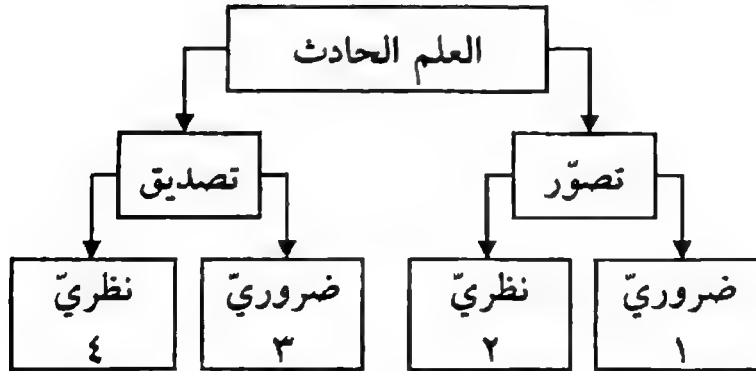
ثُمَّ إِنَّهُ يَنْقَسِمُ ١ - إِلَى «تَصَوُّرٍ» ٢ - وَإِلَى «تَصْدِيقٍ»، وَكُلُّ مِنْهُمَا ١ - إِلَى «ضَرُورِيٍّ» ٢ - وَإِلَى «نَظَرِيٍّ»، فَالْأَقْسَامُ أَرْبَعَةٌ.

١ - فَإِنْ كَانَ إِدْرَاكٌ مَعْنَى مُفْرَدٍ فَهُوَ: «تَصَوُّرٌ»:

قوله: (والعلم: معرفةُ المعلوم) اختلفوا في تعريفِ «العلم»، فقد ذَكَرَ فِي «كَشَفِ الظُّنُونِ» خَمْسَةَ عَشَرَ تَعْرِيفًا، وَالتَّعْرِيفُ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مَدْخُولٌ؛ لِخُرُوجِ عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى؛ إِذْ لَا يُسَمَّى: «مَعْرِفَةً»، وَلِذِكْرِ «المعلوم»، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ «العلم»، فَيَكُونُ دَوْرًا، وَقِيلَ: هُوَ تَمْيِيزُ مَعْنَى عِنْدَ النَّفْسِ تَمْيِيزًا لَا يَخْتَمِلُ التَّقْيِضَ، وَهُوَ: الْحَدُّ الْمُخْتَارُ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ: أَنَّ الْعِلْمَ نَفْسُ التَّعَلُّقِ الْمَخْصُوصِ بَيْنَ الْعَالِمِ وَالْمَعْلُومِ.

قوله: (ثُمَّ إِنَّهُ) أَيِ الْعِلْمِ الْحَادِثِ، وَهَذَا شَرْعٌ فِي شَرْحِ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ.

قوله: (فَالْأَقْسَامُ أَرْبَعَةٌ) وَهَذَا جَذْوَلُ الْأَقْسَامِ:



قوله: (فَإِنْ كَانَ) أَيِ الْعِلْمِ (إِدْرَاكٌ مَعْنَى مُفْرَدٍ فَهُوَ: تَصَوُّرٌ) أَيِ إِدْرَاكِ الْعَقْلِ الْمَعْنَى الْمُفْرَدَ - أَيِ وَصُولِ النَّفْسِ إِلَى الْمَعْنَى بِتَمَامِهِ - كإِدْرَاكِ مَعْنَى

كإدراكٍ معنَى «زَيْدٍ»، ٢ - وإن كَانَ إدْرَاكَ وَقُوعِ نِسْبَةٍ فَهُوَ: «تَصْدِيقٌ»:

«الإنسان»، وهي: الحَيَوَانِيَّةُ وَالنَّاطِقِيَّةُ يُسَمَّى فِي الْإِصْطِلَاحِ «تَصَوُّرًا»، فهذا تعريفُ التَّصَوُّرِ.

قوله: (إدراكٌ معنَى مُفْرَدٍ) المرادُ بـ«المُفْرَدِ»: ما سِوَى وَقُوعِ النِّسْبَةِ التَّامَّةِ أَوْ لَا وَقُوعِهَا، فَيَدْخُلُ فِيهِ ١ - المحْكُومُ عَلَيْهِ، ٢ - والمحْكُومُ بِهِ كـ«الإنسانِ» و«الكاتبِ» فِي قَوْلِكَ: «الإنسانُ كَاتِبٌ»، ٣ - وَتَدْخُلُ فِيهِ النِّسْبَةُ الْحُكْمِيَّةُ - الَّتِي هِيَ مَوْرِدُ الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ - مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ الْحُكْمِ كَمَا يَقَعُ مِنَ الشَّكِّ، ٤ - وَتَدْخُلُ فِيهِ أَيْضًا النِّسْبَةُ النَّاقِصَةُ كِنِسْبَةِ الْمُضَافِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَالنَّعْتِ إِلَى الْمُنْعَوَتِ، ٥ - وَالنِّسْبَةُ الْإِنْشَائِيَّةُ، ٦ - وَالْمَشْكُوكُ فِيهَا عَلَى السَّوَاءِ، ٧ - وَغَيْرُ الْمَقْصُودَةِ كِنِسْبَةِ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ صِلَةً أَوْ خَبْرًا، فَإِذَا رَأَى كُلٌّ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ تَصَوُّرًا. اهـ «شرح البناني» (ص ٢٩).

قوله: (فَهُوَ تَصَوُّرٌ) وَيُقَالُ لَهُ: «التَّصَوُّرُ السَّادِجُ» - بَفَتْحِ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ: فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ - أَيِ الْخَالِي عَنِ الْحُكْمِ.

قوله: (وإن كَانَ إدْرَاكَ وَقُوعِ نِسْبَةٍ) وَهُوَ مُرَادِفٌ لِلْحُكْمِ، أَيِ: الْعِلْمِ بِثُبُوتِ أَمْرٍ لِأَمْرٍ أَوْ انْتِفَاءِ أَمْرٍ عَنْ أَمْرٍ أَوْ بَوُقُوعِ النِّسْبَةِ الْإِتِّصَالِيَّةِ وَالْإِنْفِصَالِيَّةِ، فَإِذَا رَأَى مَضمُونِ ذَلِكَ كُلَّهُ تَصْدِيقٌ سِوَاءٍ كَانَ جَازِمًا أَمْ لَا، مُطَابِقًا لِلوَاقِعِ أَمْ لَا. اهـ «شرح البناني» (ص ٣٠)، قَالَ الشَّيْخُ عَلِي قَصَّارَةٌ فِي «حَاشِيَتِهِ» (ص ٣٠): «مَعْنَى قَوْلِهِمْ: «إِدْرَاكَ وَقُوعِ النِّسْبَةِ» إِنْخِ أَيِ: الْعِلْمُ بِوُقُوعِهَا أَوْ لَا أَيِ: اعْتِقَادُ أَنَّهَا وَاقِعَةٌ أَوْ لَيْسَتْ بِوَاقِعَةٍ سِوَاءٍ كَانَ ذَلِكَ الْإِعْتِقَادُ جَازِمًا أَمْ لَا، فَيَدْخُلُ الظَّنُّ دُونَ الشَّكِّ وَالْوَهْمِ؛ إِذْ لَا اعْتِقَادَ فِيهِمَا، وَهَذَا الْمَعْنَى الَّذِي فُسِّرَ بِهِ التَّصْدِيقُ هُوَ مَعْنَى «الْحُكْمِ» عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وَهُوَ مُرَادِفٌ لِلْحُكْمِ أَيِ الْعِلْمِ

كإدراك وقوع القيام في قولنا: «زيد قائم»، وهذا معنى قوله: «إدراك مفرد» البيت.

: فـ«زيد قائم» اشتمل على تصورات أربعة: ١ - تصوّر الموضوع، وهو «زيد»، ٢ - وتصور المحمول، وهو «قائم»، ٣ - وتصور النسبة بينهما، وهو تعلق المحمول بالموضوع، ٤ - وتصور وقوعها، فالتصور الرابع يُسمى: «تصديقًا»، والثلاثة قبله شروط له، وهذا مذهب الحكماء.

ببُوت» إلخ، هذا هو الحكم أيضًا عند المتكلمين، وحاصله: أن التصديق مُرادف للحكم عند المناطق، والحكم عند المناطق يُرادف الحكم عند المتكلمين، بل هو بعينه، ثم إن قولهم: «وقوع النسبة أو لا وقوعها» يؤهم - كما قال شيخنا سيدي الطيّب - أن لا نسبة في السلب، وليس كذلك، ولكنهم أرادوا النسبة الثبوتية. اهـ

قوله: (زيد قائم اشتمل إلخ) شرح لمثالي التصور والتصديق.

قوله: (مذهب الحكماء) ومذهب الجمهور كما في «البناني» (ص ٣٠)، قال: «ورجح السيد مذهب الجمهور: بأن تقسيم العلم إلى هذين القسمين إنما هو لامتياز كل منهما عن الآخر بطريق يختص به، وقد اختص الإدراك المُسمى بالحكم بطريق واحد، وهو الحجة، وما عداه من سائر الإدراكات له طريق آخر هو القول الشارح، فلا فائدة في ضم الإدراكات الثلاثة إلى الحكم مع مشاركتها لسائر التصورات في طريقها؛ إذ لم يجعلوا لهذا المجموع طريقًا يخصه، فمن لاحظ مقصود هذا الفن - وهو بيان الطريق الموصِل إلى العلم - لم يلتبس عليه أن الواجب في تقسيمه ملاحظة الامتياز في الطريق». انتهى باختصار. اهـ

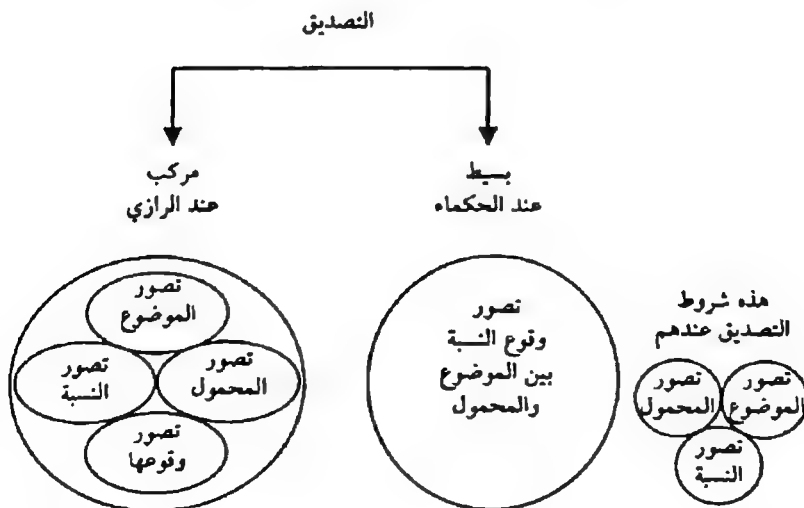
ومذهب الإمام: أن التصديق هو التَّصَوُّراتُ الأربعةُ.

فيكون التصديق بسيطاً على مذهب الحكماء، ومركباً على مذهب الإمام، والمُصنَّفُ ماشٍ على مذهب الحكماء بتقدير مُضافٍ في كلامه بين

قوله: (ومذهب الإمام) أي الرازي كما صرَّح المَلَوِيُّ به في «شرحِه» (ص ٤٦)، قَالَ الصَّبَّانُ: هو المرادُ إذا أُطلقَ «الإمام» عندَ الأصوليين والمتكلمين، بخلافه عندَ الفقهاء، فالمرادُ به: إمامُ الحرمين. اهـ وهو - يعني الإمامَ الرَّازِيَّ - المُلقَّبُ بـ«الفخر» أيضاً. اهـ «حاشية الشيخ علي قسار» (ص ٣٠).

قوله: (أن التصديق هو التَّصَوُّراتُ الأربعةُ) أي مجموعها، فالتَّصَوُّراتُ الثلاثةُ عنده من أجزاء التصديق وشطرُ له.

قوله: (فيكون التصديق بسيطاً على مذهب الحكماء إلخ) يَبَيِّنُ لثَمَرَةَ الخِلافِ وفائدته، وهذه صورةُ التصديق على المذهبين:



قال السيّد أبو بكر عبد الرحمن بن شهاب الدين في «تُخْفَةُ الْمُحَقِّقِ» (ص ٧ - ٨): «وبين الرأيتين فرقٌ يَظْهَرُ بِالمِثَالِ: فَإِنَّا إِذَا تَصَوَّرْنَا الْإِنْسَانَ وَحَكَمْنَا

«دَرْكٌ» و«نِسْبَةٌ»، وهو «وُقُوعٌ».

* * *

ثُمَّ إِنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَكْتُبَ التَّصَوُّرَ وَتَتَعَلَّمَهُمَا أَوْ تُعَلِّمَهُمَا - فالمراد بـ«الْوَضْعِ»: ما يَشْمَلُ ذلك - فَقَدِّمِ التَّصَوُّرَ عَلَى التَّصْدِيقِ؛ لَأَنَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ طَبْعًا،



عليه بأنه كاتبٌ أو ليس بكاتبٍ فههنا أمورٌ أربعة: ١ - تَصَوُّرُ «الْإِنْسَانِ» المحكوم عليه، ٢ - وَتَصَوُّرُ مفهومِ «الْكَاتِبِ» المحكوم به، ٣ - وَتَصَوُّرُ نِسْبَةِ الْكِتَابَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ مِنْ غَيْرِ رَابِطَةٍ بَيْنَهُمَا بِنَفْيٍ أَوْ إِبْتَاتٍ، والرابع: إِذْرَاكَ أَنَّ النِّسْبَةَ وَاقِعَةٌ أَوْ لَا وَاقِعَةٌ، وهو الحكمُ، وهذا هو التَّصْدِيقُ نَفْسُهُ عِنْدَ الْحُكَمَاءِ، وَجُزْءٌ مِنْهُ عَلَى رَأْيِ الْإِمَامِ. اهـ

قوله: (وهو) أي المضافُ المُقَدَّرُ.

قوله: (ثُمَّ إِنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ إلخ) شروعٌ في شرح البيت الثاني.

قوله: (فالمراد بالوضع) أي في قول الناظم: «وقدَّمَ الأوَّلَ عِنْدَ الْوَضْعِ» (ما يَشْمَلُ ذلك) أي الكتابة والتعلُّم والتعلِّيم، وهذه جملةٌ اعْتِرَاضِيَّةٌ بَيْنَ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ.

قوله: (فقدَّم) جوابُ «إذا».

قوله: (مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ طَبْعًا) قَالَ الْمَلَوِيُّ فِي «شرحهِ» (ص ٤٦): «وَالْمُقَدَّمُ طَبْعًا هُوَ الَّذِي يَكُونُ بَحِثٌ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُتَأَخِّرُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً فِيهِ كَالوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ، وَالتَّصَوُّرُ كَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّصْدِيقِ عَلَى كِلَا الْمَذْهَبَيْنِ - يعني مذهب الإمام ومذهب الحكماء -؛ لَأَنَّهُ إِمَّا شَرْطٌ أَوْ شَطْرٌ». اهـ

فَيُقَدَّمُ وَضْعًا، وهذا معنى قوله: «وَقَدَّمَ الْأَوَّلَ» البيت.

* * *

ثُمَّ بَيَّنَّ: أَنَّ «النَّظَرِيَّ» مِنْ كُلِّ مِنَ التَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيقِ: مَا احتاجَ

فائدة: أقسامُ التقديمِ خمسةٌ جَمَعَهَا شيخُنَا العلامةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ حَافِظُ الشَّنْقِيطِيِّ المَالِكِيُّ فِي قَوْلِهِ السَّلْسِ الرَّائِقِ:

مَرَاتِبُ التَّقْدِيمِ خَمْسٌ وَهِيَ	نَظَمْتُهَا لِمَنْ بِشَأْنِهِ اعْتَنَى
مُقَدَّمٌ بِالطَّبْعِ كَوْنُ مَا لَحِقَ	بِحَيْثُ لَا يُلْفَى بِدُونِ مَا سَبَقَ
كَوَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ إِذْ لَا يُوجَدُ	اثنانِ دُونَ أَنْ يَكُونَ وَاحِدٌ
وَهُوَ كَمَا عَنِ وَاحِدٍ تَأَخَّرَا	كَوْنًا يَكُونُ بَعْدَهُ تُصَوِّرَا
ثَانِيِ الْمُقَدِّمَاتِ مَا تَقَدَّمَا	لِعِلَّةِ أَيْ كَانَ عِلَّةً لِمَا
لَحِقَهُ كَضَرْبَةِ السَّيْفِ عَلَى	مَا كَانَ عَنْهَا مِنْ أَدَى تَحَصَّلَا
ثَالِثُهَا السَّابِقُ فِي الزَّمَانِ	كَالْأَبِ وَالْإِبْنِ وَبِالْمَكَانِ
رَابِعُهَا مِثَالُهُ مَعْلُومٌ	أَنَّ الْإِمَامَ خَلَقَهُ الْمَأْمُومُ
خَامِسُهَا تَقَدَّمُ بِالشَّرَفِ	كَجَاهِلٍ عَلَيْهِ ذُو الْعِلْمِ اضْطَفِي

قوله: (فَيُقَدَّمُ وَضْعًا) أَيْ كِتَابَةً وَتَعَلُّمًا وَتَعْلِيمًا.

قوله: (ثُمَّ بَيَّنَّ) أَيْ النَّاطِظُ (أَنَّ النَّظَرِيَّ إلخ) شروعٌ فِي شرحِ البيتِ الثَّالِثِ، وَقَدَّمَ الشَّارِحُ كَالنَّاطِظِ النَّظَرِيَّ عَلَى الضَّرُورِيِّ وَإِنْ كَانَ مُقْتَضَى الطَّبْعِ عَكْسَهُ؛ لِكُونِ قُبُودِهِ وَجُودِيَّةً، بِخِلَافِ الضَّرُورِيِّ؛ فَإِنَّهَا عَدَمِيَّةٌ، وَالْأَعْدَامُ إِنَّمَا تُعْرَفُ بِمَلَكَاتِهَا أَيْ: بِوُجُودَاتِهَا، وَمَا دَرَجَ عَلَيْهِ النَّاطِظُ مِنْ تَقْسِيمِ الْعِلْمِ الْحَادِثِ

لِلتَّامُّلِ ، و«الضَّرُورِيَّ»: عكسه ، وهو: ما لا يحتاجُ إلى ذلك ، فالأقسامُ أربعةٌ كما تقدَّم .

١ - مِثَالُ «التَّصَوُّرِ الضَّرُورِيِّ»: إدراكُ معنى لفظِ «الواحدُ نصفُ الاثنينِ» .

٢ - ومِثَالُ «التَّصَوُّرِ النَّظَرِيِّ»: إدراكُ معنى «الواحدُ نصفُ سُدُسِ الاثْنَيْ عَشَرَ» .

٣ - ومِثَالُ «التَّصَدِيقِ الضَّرُورِيِّ»: إدراكُ وقوعِ النسبةِ في قولنا: «الواحدُ نصفُ الاثنينِ» .

٤ - ومِثَالُ «التَّصَدِيقِ النَّظَرِيِّ»: إدراكُ وقوعِ النسبةِ في قولنا: «الواحدُ نصفُ سُدُسِ الاثْنَيْ عَشَرَ» .

* * *

وبما تَقَرَّرَ عُلِمَ: انْحِصَارُ الْعُلُومِ فِي التَّصَوُّرَاتِ وَالتَّصَدِيقَاتِ ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا مَبَادٍ وَمَقاصِدُ ، فَمَبَادِيُ التَّصَوُّرَاتِ: «الْكُلِّيَّاتُ الْخَمْسُ» ، وَمَقاصِدُهَا: «الْقَوْلُ الشَّارِحُ» ، وَمَبَادِيُ التَّصَدِيقَاتِ: «الْقَضَايَا وَأَحْكَامُهَا» ، وَمَقاصِدُهَا: «الْقِيَاسُ بِأَقْسَامِهِ» ، فَانْحَصَرَ فَنُّ الْمَنْطِقِ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ الْأَرْبَعَةِ ، وَأَمَّا

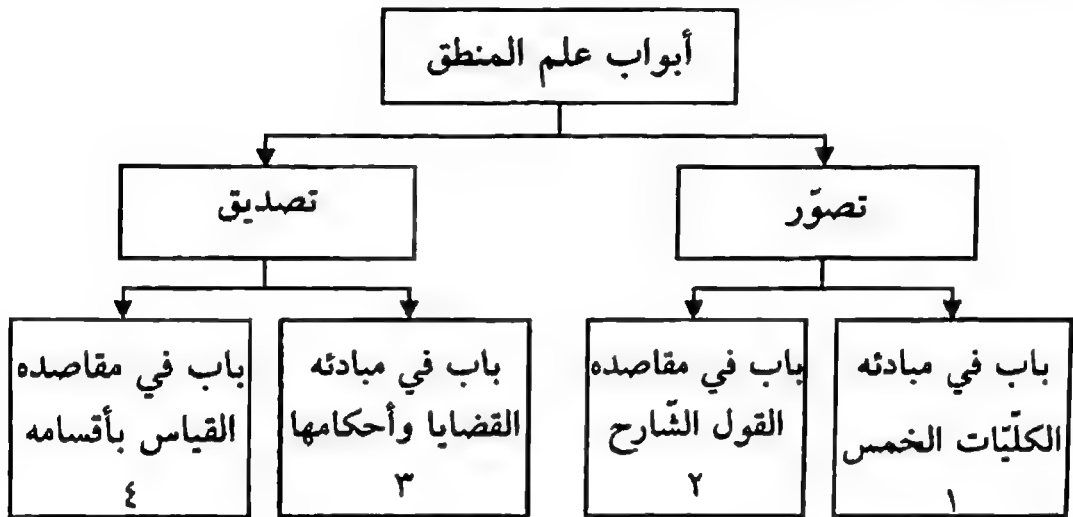
إِلَى ضَرُورِيٍّ وَنَظَرِيٍّ هُوَ مَذْهَبُ الْمُحَقِّقِينَ ، وَهُوَ الْأَصَحُّ ، وَهُنَاكَ أَقْوَالُ أُخَرُ ضَعِيفَةٌ لَا يُلْتَمَذُ إِلَيْهَا . اهـ «حاشية الشيخ علي قصارة» (ص ٣٣) .

قوله: (وبما تَقَرَّرَ عُلِمَ انْحِصَارُ الْخ) بَيَانٌ لِحَضَرِ مَبَاحِثِ فَنِّ الْمَنْطِقِ .

قوله: (في هذه الأبوابِ الأربعة) أي ١ - بابِ الْكُلِّيَّاتِ الْخَمْسِ ، ٢ - وَبَابِ

«بَحْثُ الدَّلَالَاتِ»، و«مَبَاحِثُ الْأَلْفَاظِ» إِنَّمَا ذُكِرَ فِي كُتُبِ الْمَنْطِقِ لِتَوْقُفِ
بَحْثِ «الْكَلِّيَّاتِ الْخَمْسِ» عَلَيْهِ، وَمَنْ نَظَرَ إِلَى أَقْسَامِ «الْقِيَاسِ» الْخَمْسَةِ
عَدَّ الْأَبْوَابَ ثَمَانِيَةً، وَمَنْ عَدَّ مَعَهَا «مَبَحِثُ الْأَلْفَاظِ» مُسْتَقِلًّا كَانَتْ

القول الشارح، ٣ - وباب القضايا وأحكامها، ٤ - وباب القياس بأقسامه، وهذا
جدول يُبين ترتيب تلك الأبواب في كُتُبِ الْمَنْطِقِ:



قوله: (إِنَّمَا ذُكِرَ) هُوَ جَوَابُ «أَمَّا»، وَحِينَئِذٍ يَجِبُ دُخُولُ الْفَاءِ عَلَيْهِ، قَالَ
ابْنُ مَالِكٍ:

أَمَّا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ، وَفَا لِيَلُو تَلُوَهَا وَجُوبًا أَلْفَا

وَقَدْ تُحَذَفُ الْفَاءُ فِي الشَّعْرِ كَقَوْلِهِ:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ

أَيُّ: فَلَا قِتَالَ.

قوله: (الخمسة) وهي - كما يأتي -: ١ - بُرْهَانٌ، ٢ - وَجَدَلٌ، ٣ - وَخَطَابَةٌ،

٤ - وَشِعْرٌ، ٥ - وَسَفْسَطَةٌ.

الأبوابُ عنده تسعة.

* * *

ثُمَّ إِنَّ الْمَنَاطِقَةَ ١ - اضْطَلَحُوا عَلَى تَسْمِيَةِ اللَّفْظِ الْمُفَادِ بِهِ مَعْنَى مُفْرَدٍ
بِـ«الْقَوْلِ الشَّارِحِ» : كـ«الْحَيَوَانَ النَّاطِقِ» فِي تَعْرِيفِ «الْإِنْسَانِ» الْمُتَوَصَّلِ
بِهِ إِلَى مَعْنَى مُفْرَدٍ وَهُوَ مَعْنَى «الْإِنْسَانِ»، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَمَا بِهِ إِلَى
تَصَوُّرِ» الْبَيْتِ.

٢ - وَاضْطَلَحُوا عَلَى تَسْمِيَةِ اللَّفْظِ الْمُفِيدِ لِلتَّصْدِيقِ «حُجَّةً» - أَيْ
«قِيَاسًا» - ، كـ«الْعَالَمِ مُتَغَيِّرٍ» + «وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» الْمُتَوَصَّلِ بِهِ إِلَى
النَّتِيجَةِ وَهِيَ = «الْعَالَمِ حَادِثٌ»، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَمَا لَتَصْدِيقِ» الْبَيْتِ.

* * *

قَوْلُهُ: (بِالْقَوْلِ الشَّارِحِ) لِأَنَّهُ فِي الْأَغْلَبِ مُرَكَّبٌ يَشْرَحُ مَا هِيَ الْأَشْيَاءُ
وَيُوضِّحُهَا. اهـ «قَدُورَةُ» (ص ٣٤)، وَعِبَارَةُ «الشَّيْخِ عَلِيِّ قَصَّارَةَ» (ص ٣٤):
«لِأَنَّهُ يَشْرَحُ الْمَاهِيَّةَ وَيُمَيِّزُهَا عَمَّا يُشَارِكُهَا فِي الْجِنْسِيَّةِ». اهـ
قَوْلُهُ: (بِالْقَوْلِ الشَّارِحِ) كَمَا يُسَمَّى «مُعَرِّفًا» بِالْكَسْرِ. اهـ «شَرْحُ الْبَنَانِيِّ»
(ص ٣٤).

قَوْلُهُ: (الْمُتَوَصَّلِ بِهِ) صِفَةً لِمَدْخُولِ الْكَافِ فِي قَوْلِهِ: «كَالْحَيَوَانَ النَّاطِقِ».
قَوْلُهُ: (حُجَّةً) لِأَنَّ مَنْ تَمَسَّكَ بِهِ مُسْتَدِلًّا عَلَى مَطْلُوبِهِ غَلَبَ خَصْمَهُ، مِنْ
«حَاجَّ يَحُجُّ»: إِذَا غَلَبَ. اهـ «قَدُورَةُ» (ص ٣٤).

قَوْلُهُ: (الْمُتَوَصَّلِ بِهِ) صِفَةً لِمَدْخُولِ الْكَافِ فِي قَوْلِهِ: «كَالْعَالَمِ مُتَغَيِّرٍ» إلخ.

٧ - ثُمَّ قَالَ:

٣- أَنْوَاعُ الدَّلَالَةِ الْوَضْعِيَّةِ

٣ - أَنْوَاعُ الدَّلَالَةِ الْوَضْعِيَّةِ

قوله: (أنواع الدلالة) بتثنية الدال. اهـ «شرح البناني» (ص ٣٥).

قوله: (أنواع الدلالة الوضعية) لما كانت المعاني التي يُطلبُ حصولها من تصوّر وتصديق مُتَوَقَّفَةٌ على دالٍّ يدلُّ عليها من لفظٍ وغيره احتيجَ إلى معرفة الدلالة وأقسامها وما يُعتبرُ منها في فنِّ المنطقي وما لا يُعتبرُ؛ لأنَّ الدالَّ ١ - إن كان لفظيًا فالدلالة لفظية، ٢ - وإلا فغير لفظية: كالخط والإشارة والنصب، وكل من اللفظية وغيرها ينقسم إلى ثلاثة أقسام: ١ - وضعية ٢ - وعقلية ٣ - وطبيعية، فالمجموع ستة أقسام... والمُعتبرُ من هذه الأقسام الستة في علم المنطقي قسم واحد، وهو دلالة اللفظ الوضعية، ولذلك ترجم لها الناظم، إلا أنه ترك وصفا لا بُدَّ منه، وهو كون الدلالة لفظية، فتقول مثلا: «أنواع الدلالة اللفظية الوضعية»، ولعله اكتفى عنه في الترجمة، فحذف من كل من الترجمة والبيت ما أثبت نظيره في الآخر، وانظر هل يكون ذلك من النوع المُسمَّى بـ«الاختباك» من أنواع البديع؟... فخرج بقيد «اللفظ» دلالة غير اللفظ، وهي ثلاثة أقسام: وضعية وعقلية وطبيعية، وخرج بقيد «الوضعية» قسمان من أقسام دلالة اللفظ، وهما: العقلية والطبيعية، وقد مثلهما وبقي قسم واحد، وهو المُعتبرُ هنا، وهي دلالة اللفظ الوضعية كما سبق التنبيه عليه. اهـ «قدورة» (ص ٣٥ - ٣٦).

فائدة: اعلم: أن غرض المنطقي المعاني، وإنما يذكر الألفاظ لإضطراره إليها؛ لأنها آلات لستعمال المعاني، وحيث كان الأمر كذلك لا يختص نظره

دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَا وَافَقَهُ يَدْعُونَهَا «دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ»
وَجُزْئِهِ: «تَضَمُّنًا»، وَمَا لَزِمَ فَهُوَ: «التَّزَامٌ» إِنَّ بَعْضَ التَّزَامِ

بَلْغَةٌ دُونَ أُخْرَى، بَلْ هُوَ تَابِعٌ لِلْمَعْنَى بِأَيِّ عِبَارَةٍ عُبِّرَ بِهَا. اهـ «سجلماسي»
(ص ٣٦).

٧ - أقوال الأبيات

٢٤ - (دَلَالَةُ اللَّفْظِ) أَيِ الْوَضْعِيَّةِ؛ أَخْذًا مِنَ التَّرْجَمَةِ (عَلَى مَا وَافَقَهُ) أَيِ:
عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي وَافَقَ اللَّفْظُ: بَأَن وَضِعَ لَهُ ذَلِكَ اللَّفْظُ لَا لِأَقْلٍ مِنْهُ وَلَا لِزَائِدٍ
عَلَيْهِ (يَدْعُونَهَا) أَيِ: يُسَمُّونَهَا أَيِ: تُسَمَّى الْمَنَاطِقَةُ تِلْكَ الدَّلَالَةُ عَلَى الْمَعْنَى
الْمَوْضُوعِ لَهُ اللَّفْظُ: (دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ) لِمُطَابَقَةِ الْمَعْنَى لِلْفَرْقِ.

٢٥ - (و) دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى (جُزْئِهِ) أَيِ جُزْءِ الْمَعْنَى الَّتِي وَافَقَ اللَّفْظُ
كَدَلَالَةِ «الْإِنْسَانِ» عَلَى الْحَيَوَانِ أَوْ النَّاطِقِ فَقَطْ يَدْعُونَهَا: («تَضَمُّنًا») أَيِ دَلَالَةِ
تَضَمُّنٍ؛ لِتَضَمُّنِ الْمَعْنَى لِجُزْئِهِ، قَالَ الْقَوْنِسِيُّ (ص ١٢ - ١٣): «قَوْلُ النَّاطِقِ:
«وَجُزْئِهِ» بِالْجَرِّ عَطْفٌ عَلَى «مَا» الْمَجْرُورَةِ بِ«عَلَى»، وَقَوْلُهُ: «تَضَمُّنًا» عَطْفٌ
عَلَى «دَلَالَةِ الْمُطَابَقَةِ» الْمَنْصُوبَةِ بِ«يَدْعُونَهَا»، فِيهِ الْعَطْفُ عَلَى مَعْمُولَيْنِ لِعَامِلَيْنِ
مُخْتَلَفَيْنِ، وَاعْتَفَرَ؛ لِأَنَّ أَحَدَ الْعَامِلَيْنِ جَارٌّ، وَذَلِكَ جَائِزٌ: نَحْوُ: «فِي الدَّارِ زَيْدٌ،
وَالْحُجْرَةُ عَمْرُو» كَمَا فِي كُتُبِ النُّحُوِّ (و) دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى (مَا) أَيِ الْمَعْنَى
اللَّازِمِ الَّتِي (لَزِمَ) مَعْنَاهُ (فَهُوَ التَّزَامُ) أَيِ: دَلَالَةُ التَّزَامِ؛ لِاتِّزَامِ الْمَعْنَى أَيِ:
اسْتِزَامِهِ لَهُ: كَدَلَالَةِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى الزَّوْجِيَّةِ، قَالَ الْبَاجُورِيُّ: «الْفَاءُ فِي «فَهُوَ»
زَائِدَةٌ، وَهَذَا أَوْلَى مِمَّا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ الْمَلَوِيُّ مِنْ أَنَّ الْفَاءَ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ
«أَمَّا» الْمَحْذُوفَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: «وَأَمَّا مَا لَزِمَ» إِنْخِ عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى: وَأَمَّا دَلَالَةُ اللَّفْظِ
عَلَى مَا لَزِمَ إِنْخِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ الْكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَأْنَفًا غَيْرَ مُتَعَلِّقٍ بِمَا قَبْلَهُ، فَيَفُوتُ

٧ - أقول:

مُرَادُهُ بـ«الدَّلَالَةِ الْوَضْعِيَّةِ»: «اللَّفْظِيَّةُ» ؛ بدليل قوله في البيت: «دَلَالَةُ اللَّفْظِ»، ومُرَادُهُ في البيت: «دَلَالَةُ اللَّفْظِ الْوَضْعِيَّةِ» ؛ بدليل قوله في التَّرْجَمَةِ: «الْوَضْعِيَّةِ»، فقد حَذَفَ مِنْ كُلِّ مِنَ التَّرْجَمَةِ وَالْبَيْتِ مَا أَثْبَتَ نَظِيرَهُ فِي الْآخَرِ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْجِنَاسِ يُسَمَّى: «اِخْتِبَاكًا» .

حُسْنُ سَبْكِ التَّفْسِيمِ، وَذَكَرَ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: «فَهُوَ التَّزَامُ» رِعَايَةً لِلْخَبَرِ. اهـ وقوله: (إِنْ بَعْقِلِ التَّزَمَ) شَرْطٌ حَذَفَ جَوَابُهُ لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ: «فَهُوَ التَّزَامُ» عَلَيْهِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الدَّلَالََةَ عَلَى اللَّازِمِ تُسَمَّى «التَّزَامًا» إِنْ التَّزَمَ ذَلِكَ اللَّازِمُ فِي الْعَقْلِ، وَسَتَاتِي زِيَادَةُ الْبَيَانِ فِي الشَّرْحِ.

٧ - أقوال الشرح

قوله: (مُرَادُهُ) أَيِ النَّاطِمِ (بِالدَّلَالَةِ) أَيِ فِي التَّرْجَمَةِ: الدَّلَالَةُ (الْوَضْعِيَّةُ) وهذا شُرُوعٌ فِي شَرْحِ التَّرْجَمَةِ.

قوله: (ومُرَادُهُ) أَيِ بِدَلَالَةِ اللَّفْظِ.

قوله: (دَلَالَةُ اللَّفْظِ الْوَضْعِيَّةِ) وَهِيَ: كَوْنُ اللَّفْظِ بِحَيْثُ مَتَى أُطْلِقَ فُهِمَ مِنْهُ الْمَعْنَى بِوَاسِطَةِ الْوَضْعِ. اهـ «شرح إيساغوجي» مع «حاشية عlish» (ص ٢٩).

قوله: (فقد حَذَفَ مِنْ كُلِّ مِنَ التَّرْجَمَةِ وَالْبَيْتِ) حَذَفَ مِنَ التَّرْجَمَةِ «اللَّفْظِيَّةُ» وَمِنَ الْبَيْتِ «الْوَضْعِيَّةُ» (مَا أَثْبَتَ نَظِيرَهُ فِي الْآخَرِ) أَثْبَتَ فِي التَّرْجَمَةِ «الْوَضْعِيَّةُ» وَفِي الْبَيْتِ قَوْلَهُ: «اللَّفْظُ».

قوله: (اِخْتِبَاكًا) هُوَ - كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ -: أَنْ يَجْتَمَعَ فِي الْكَلَامِ مُتَقَابِلَانِ،

و«الدَّلالةُ»: فَهْمٌ أَمْرٍ مِنْ أَمْرٍ: كَفَهَمْنَا الْجِرْمَ الْمَعْهُودَ مِنْ لَفْظِ

وَيُحْذَفُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُقَابِلُهُ، لِدَّلَالَةِ الْآخِرِ عَلَيْهِ: كَقَوْلِهِ:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

أَي: عَلَفْتُهَا تَبْنًا، وَسَقَيْتُهَا مَاءً بَارِدًا. اهـ «تعريفات»، قَالَ الشَّيْخُ سَعِيدُ قَدُورَةَ فِي «شَرْحِهِ» (ص ٣٦): «وهو - أَيِ الْإِخْتِبَاكُ - مِنْ زِيَادَاتِ الْحَافِظِ السَّيُّوْطِيِّ، وَذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ لِأَحَدٍ، إِلَّا أَنَّهُ خَطَرَ لَهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمَهْرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٣] عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالزَّمَهْرِيرِ: الْبَرْدُ، أَيْ: لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا قَمَرًا وَلَا حَرًّا، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ وَقَفَ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ فِي «شَرْحِ بَدِيعِيَّةِ ابْنِ جَابِرٍ»، وَمِنْ أَلْفِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢] أَيْ: صَالِحًا بَسِيًّا وَآخَرَ سَيِّئًا بِصَالِحٍ، وَمَأْخُذُهُ مِنَ «الْحَبْكِ» الَّذِي هُوَ الشَّدُّ وَالْإِحْكَامُ. اهـ مُخْتَصَرًا. اهـ

قوله: (والدَّلالةُ: فَهْمٌ أَمْرٍ مِنْ أَمْرٍ) «الدَّلالةُ» لُغَةٌ: مُصْدَرُ «دَلَّ عَلَى الشَّيْءِ»: هَدَاهُ إِلَيْهِ، وَفِي الْإِضْطِلَاحِ عِنْدَ الْأَقْدَمِينَ هِيَ: فَهْمٌ أَمْرٍ مِنْ أَمْرٍ: كَفَهَمِ مَعْنَى الذِّكْرِ الْبَالِغِ الْأَدْمِيِّ مِنْ لَفْظِ «الرَّجُلِ»، وَالْأَمْرُ الْأَوَّلُ فِي التَّعْرِيفِ هُوَ الْمَدْلُولُ، وَالثَّانِي هُوَ الدَّالُّ، وَقَدْ اعْتَرَضَ بِأَوْجُهُ:

١ - منها: أَنَّ الدَّلَالََةَ وَصَفُ لِلْفَظِ مَثَلًا، وَالْفَهْمُ وَصَفُ لِلشَّخْصِ لَا لِلْفَظِ، فَلَا يَصِحُّ تَفْسِيرُهَا بِهِ.

٢ - ومنها: أَنَّ الدَّلَالََةَ عِلَّةٌ لِلْفَهْمِ؛ إِذْ يُقَالُ: «فُهِمَ مِنْ اللَّفْظِ كَذَا؛ لِدَلَالَتِهِ عَلَيْهِ»، وَالْعِلَّةُ خِلَافُ الْمَعْلُولِ، فَلَا يَصِحُّ تَفْسِيرُهَا بِهِ.

٣ - ومنها: أَنَّ الدَّالَّ يُوصَفُ بِالدَّلَالَةِ قَبْلَ الْفَهْمِ وَبَعْدَهُ، فَلَوْ كَانَتِ الدَّلَالَةُ

هي الفهم للزم تقدّمها على نفسها.

١ - وأجيب عن الأول: بأنه غلط نشأ من تفصيل المركب، وذلك أن الفهم الذي فسّرت به الدلالة فهم مُقَيَّد بالمجرور بـ«من»، وهو الأمر الدال كما مرّ، والمُختَصّ بالشخص هو الفهم المُجرّد عن القيد، وتحقيق ذلك: أن الفهم له انتساب إلى السامع وإلى اللفظ وإلى المعنى، فيوصف به الأول على معنى أنه فاهم؛ لأنه محلّه الذي قام به، ويوصف به الثاني على معنى أنه مفهوم منه؛ لأنه منشؤه، ويوصف به الثالث على معنى أنه مفهوم منه؛ لأنه متعلّقه، وتعبّر السيّد هذا الجواب بما حاصله:

أن الفهم من حيث حقيقته إنّما هو صفة للشخص قائمة به، ولا يصح أن يكون صفة لللفظ، ولا للمعنى، نعم، يفهم من تعلّقه باللفظ صفة له هي كونه مفهومًا منه المعنى، وأجاب: بأن القوم وإن عبّروا عن الدلالة بالفهم لكن تسامحوا في التعبير، ومراؤهم لازم ذلك، وهو: كون اللفظ مفهومًا منه المعنى، واتكلوا على ظهور أن الدلالة صفة لللفظ، وأن الفهم ليس صفة له، فإطلاق «الفهم» على الكون المذكور مجاز مُرسل من إطلاق الملزوم على اللازم، والقرينة عقلية كما ذكره، وهو ظاهر.

٢ - وأجيب عن الثاني: بأن المعلول بالدلالة إنّما هو الفهم باعتبار كونه صفة للفاهم، وليس هو معنى الدلالة، وإنما معناها - كما سلف - الفهم باعتبار كونه صفة للمفهوم منه، وهو لا يصح تعليله بالدلالة.

٣ - وأجيب عن الثالث: بأن الدال لا يوصف بالدلالة قبل الفهم حقيقة،

«السَّمَاءُ»، فلفظُ «السَّمَاءِ» يُسمَّى: «دَالًّا»، والجِزْمُ المعهودُ: «مَذْلُولًا».

و«الدَّلَالَةُ» بحَسَبِ الدَّالِّ سِتَّةَ أَقْسَامٍ؛ لأنَّ الدَّلِيلَ إمَّا: ١ - أن يكونَ لفظًا: كالمِثَالِ المُتَقَدِّمِ، ٢ - أو غيرَ لفظٍ: كالدَّخَانِ الدَّالِّ على النَّارِ، وكلُّ منهما إمَّا أن يكونَ دَالًّا ١ - بالوَضْعِ، ٢ - أو بالطَّبْعِ، ٣ - أو بالعَقْلِ.

بل مجازًا مُرْسَلًا مِنْ تسميةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ ما يُؤُولُ إليه.

وذهَبَ المُتَأَخِّرُونَ - منهم الشَّيْخُ زَكَرِيَّا فِي «غَايَةِ الوُصُولِ» - إلى أَنَّ الدَّلَالَةَ هي الحَيْثِيَّةُ أَي: كَوْنُ أَمْرٍ بِحَيْثُ يَصِحُّ أَنْ يُفْهَمَ مِنْهُ أَمْرٌ سِوَاهُ فُهِمَ أو لَمْ يُفْهَمَ، وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى: «كَوْنُ أَمْرٍ بِحَيْثُ يَلْزَمُ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ الْعِلْمُ بِأَمْرٍ آخَرَ؛ وَعَلَيْهِ يَكُونُ وَصْفُ الدَّالِّ بِالدَّلَالَةِ قَبْلَ الْفَهْمِ حَقِيقَةً. اهـ «شرح البناني» (ص ٣٥ - ٣٧).

وقد ذَكَرَ التَّعْرِيفَيْنِ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ بِقَوْلِهِ فِي «اِخْمَرَارِ السَّلَامِ»:

صِحَّةُ كَوْنِ الْأَمْرِ حَيْثُ يُفْهَمُ أَمْرًا دَلَالَةً لَدَيْهِمْ يُعْلَمُ
أَوْ هِيَ فَهْمٌ

قوله: (لأنَّ الدَّلِيلَ إمَّا إلخ) بَيَانٌ لِحَضَرِ الدَّلَالَاتِ فِي الْأَقْسَامِ السَّتَةِ.

قوله: (كالمِثَالِ المُتَقَدِّمِ) أَي لفظُ «السَّمَاءِ» الدَّالِّ على الجِزْمِ المعهودِ.

قوله: (إمَّا أن يكونَ دَالًّا بالوَضْعِ أو بالطَّبْعِ أو بالعَقْلِ) قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «اِخْمَرَارِ السَّلَامِ»:

..... وَلِلْفَظِ تَنْمَى وَغَيْرِ لَفْظٍ كُلُّ تَيْنٍ إمَّا
وَضَمِيٍّ أو طَبْعِيٍّ أو عَقْلِيٍّ وَقَضْدُنَا وَضَمِيَّهَا اللَّفْظِيُّ

- ١ - مِثَالُ «دَلَالَةِ غَيْرِ اللَّفْظِ الْوَضْعِيَّةِ»: ١ - دَلَالَةُ الْإِشَارَةِ عَلَى مَعْنَى «نَعَمْ» أَوْ «لَا»، ٢ - وَدَلَالَةُ النَّقُوشِ عَلَى الْأَلْفَاظِ.
- ٢ - وَمِثَالُ «الطَّبِيعِيَّةِ»: دَلَالَةُ ١ - الْحُمْرَةِ عَلَى الْحَجَلِ، ٢ - وَالصُّفْرَةِ عَلَى الْوَجَلِ.

و«الْوَضْعُ»: جَعَلَ الشَّيْءَ بِإِزَاءِ آخَرَ بَحِثُ إِذَا فُهِمَ الْأَوَّلُ فُهِمَ الثَّانِي. اهـ «خَبِصِي» (ص ٥١ - ٥٢)، و«الدَّلَالَةُ الْوَضْعِيَّةُ» هِيَ: مَا تَكُونُ بِوَاسِطَةِ الْوَضْعِ، (أَوْ بِالطَّبْعِ) و«الدَّلَالَةُ الطَّبِيعِيَّةُ» هِيَ: مَا تَكُونُ بِوَاسِطَةِ اقْتِضَاءِ الطَّبْعِ وَالْعَادَةِ، (أَوْ بِالْعَقْلِ) و«الدَّلَالَةُ الْعَقْلِيَّةُ» هِيَ: مَا تَكُونُ بِوَاسِطَةِ اقْتِضَاءِ الْعَقْلِ.

قوله: (١ - دَلَالَةُ الْإِشَارَةِ عَلَى مَعْنَى «نَعَمْ» إلخ) ٣ - وَدَلَالَةُ طُلُوعِ الْفَجْرِ عَلَى وَجُوبِ صَلَاةِ الصُّبْحِ، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «اِخْمَارِ السُّلَمِ»: وَضْعِيَّةٌ كَالْوَقْتِ لِلصَّلَاةِ

قوله: (وَمِثَالُ الطَّبِيعِيَّةِ) أَيُّ مِثَالُ دَلَالَةِ غَيْرِ اللَّفْظِ الطَّبِيعِيَّةِ، وَكَذَا قَوْلُهُ: «وَمِثَالُ الْعَقْلِيَّةِ» أَيُّ: وَمِثَالُ دَلَالَةِ غَيْرِ اللَّفْظِ الْعَقْلِيَّةِ.

قوله: (دَلَالَةُ الْحُمْرَةِ) فِي الْوَجْهِ (عَلَى الْحَجَلِ) أَيُّ: الْحَيَاءِ (وَالصُّفْرَةِ) فِي الْوَجْهِ (عَلَى الْوَجَلِ) أَيُّ: الْخَوْفِ، وَيَابُ «الْحَجَلِ» وَ«الْوَجَلِ» «فَرَحٌ»، قَالَهُ الصَّبَّانُ.

قوله أَيْضًا: (١ - دَلَالَةُ الْحُمْرَةِ عَلَى الْحَجَلِ إلخ) ٣ - وَدَلَالَةُ الْمَطَرِ عَلَى النَّبَاتِ. اهـ «قُوسِنِي» (ص ١٢)، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «اِخْمَارِ السُّلَمِ»:

٣ - ومِثَالُ «العَقْلِيَّةِ»: دَلَالَةُ ١ - العَالَمِ عَلَى مُوجِدِهِ - وَهُوَ الْبَارِي جَلَّ وَعَلَا - ، ٢ - والدُّخَانِ عَلَى النَّارِ .

٤ - ومِثَالُ «دَلَالَةِ اللَّفْظِ الْوَضْعِيَّةِ»: دَلَالَةُ ١ - «الْأَسَدِ» عَلَى الْحَيَوَانِ الْمُفْتَرَسِ ، ٢ - و«الْإِنْسَانِ» عَلَى الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ .

٥ - ومِثَالُ «الطَّبِيعِيَّةِ»: دَلَالَةُ ١ - الْأَنِينِ عَلَى الْمَرَضِ ، ٢ - و«أَخٍ» عَلَى أَلَمٍ بِالصَّدْرِ .

٦ - ومِثَالُ «العَقْلِيَّةِ»: دَلَالَةُ ١ - كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ وَرَاءِ جِدَارٍ عَلَى

..... طَبِيعَةً كَالْفَيْثِ لِلنَّبَاتِ

قوله: (١ - دَلَالَةُ الْعَالَمِ عَلَى مُوجِدِهِ إلخ) ٣ - ودَلَالَةُ التَّغْيِيرِ عَلَى الْحُدُوثِ .
اهـ «قويسني» (ص ١٢) ، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «أَحْمَرَارِ السَّلَامِ»:
عَقْلِيَّةٌ مِثَالُهَا التَّغْيِيرُ عَلَى الْحُدُوثِ هَكَذَا تُفَسَّرُ

قوله: (دَلَالَةُ الْأَسَدِ) أَي لَفْظِ «الْأَسَدِ» ، وَكَذَا قَوْلُهُ: «وَالْإِنْسَانِ» أَي:
ودَلَالَةِ لَفْظِ «الْإِنْسَانِ» .

قوله: (ومِثَالُ الطَّبِيعِيَّةِ: دَلَالَةُ الْأَنِينِ عَلَى الْمَرَضِ) قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ
الشَّنْقِيطِيُّ فِي «أَحْمَرَارِ السَّلَامِ»:

طَبِيعَةُ اللَّفْظِيَّةِ الْأَنِينُ عَلَى التَّأَلَمِ لَهَا يَبِينُ

قوله: (١ - كَأَخٍ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ أَوْ ضَمِّهَا وَبِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ كَمَا قَالَه الْقَلْيُوبِيُّ
وغيره ، أَي: ٢ - وَك«أَخٍ» بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَبِالْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ عَلَى مُطْلَقِ الْوَجَعِ . اهـ
«صبان» (ص ٥١) .

قوله: (ومِثَالُ الْعَقْلِيَّةِ: دَلَالَةُ كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِ إلخ) لِأَنَّ الْكَلَامَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ

حياته ، ٢ - والصَّراخ على مُصيبةٍ نَزَلَتْ بالصَّارِخِ .

والمُختارُ من هذه الأقسام: «الدَّلالةُ اللَّفْظِيَّةُ الوَضْعِيَّةُ» ، فقولنا «اللَّفْظِيَّةُ»: مُخْرِجٌ لغيرِ «اللَّفْظِيَّةِ» بأقسامِها الثلاثة ، وقولنا: «الْوَضْعِيَّةُ» مَخْرِجٌ

مُتَكَلِّمٌ ؛ لِإِفْتِقَارِ الأَثَرِ إلى مُؤَثِّرٍ ، وهي عامَّةٌ في كُلِّ صوتٍ وإن لم يكن لفظاً ، قالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ في «اِخْمَرَارِ السَّلَمِ»: دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَنْ قَالَهُ يَذْعُونَهَا عَقْلِيَّةً الدَّلَالَةُ

قوله: (والمُختارُ) أي في فَنِّ المَنْطِقِ: (الدَّلالةُ اللَّفْظِيَّةُ الوَضْعِيَّةُ) لِأَنَّ «التَّعْرِيفَ» و«الحُجَّةَ» لا يكونانِ إِلَّا بالألفاظِ الموضوعَةِ . اهـ «شرح عlish» (ص ٢٥) .

قالَ البَنَانِيُّ في «شرحِه» (ص ٤٠): «وإنما اعتَبَرُوا مِنَ الدَّلالاتِ القِسَمَ الأوَّلَ فقط لِانضِباطِه وعمومِ النَّقْعِ به في العَقَلِيَّاتِ والنَّفَلِيَّاتِ وغيرِهما ، وفي التَّعَلُّمِ والتَّعْلِيمِ ، بِخِلَافِ غيرِها مَعَ خِفَةِ مُؤَنَةِ اللَّفْظِ ؛ لِأَنَّهُ كَيْفِيَّاتٌ تَعْرِضُ لِلنَّفْسِ الضَّرُورِيِّ ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ السُّبُكِيِّ: «مِنَ الأَلْطَافِ حُدُوثُ الموضوعاتِ اللُّغَوِيَّةِ لِيُعَبَّرَ عَمَّا في الضَّمِيرِ» ، قالَ السَّعْدُ: وَلِلْقَصْدِ إلى إِبْقائِها وإِعلامِ الغائِبِينَ بها ؛ لِتَعَمُّ الفائدةِ وتَتِمَّ العائِدَةُ وَضَعُوا أَشْكَالَ الكِتَابَةِ دَالَّةً عَلَى الألفاظِ ، فَصارَ لِلشَّيْءِ وُجُودَاتٌ أَرْبَعٌ: ١ - وُجُودٌ في الأَعْيَانِ ، ٢ - وُجُودٌ في الأَذْهَانِ ، ٣ - وُجُودٌ في العبارةِ ، ٤ - وُجُودٌ في الكِتَابَةِ ، والأوَّلانِ حَقِيقَتَانِ ، والأَخِيرانِ مَجَازِيانِ . اهـ والتَّحْقِيقُ عِنْدَ السَّنُوسِيِّ في «شرحِ المُقَدِّماتِ»: أَنَّ الأوَّلَ فقط هو الحَقِيقِيُّ ، وهو الظَّاهِرُ» . اهـ

قوله: (بأقسامِها الثلاثة) أي العَقْلِيَّةِ والطَّبَعِيَّةِ والوَضْعِيَّةِ .

١ - لـ «لفظية الطبيعية» ٢ - و«العقلية».

ثم هذه الدلالة ثلاثة أقسام: ١ - «مطابقة»، ٢ - و«تضمنية»،

قوله: (ثم هذه الدلالة) أي دلالة اللفظ الوضعية، وهذا شروع في شرح البيتين.

قوله: (ثلاثة أقسام) هذا جدولها مع جدول قوله المتقدم: (والدلالة بحسب الدال ستة أقسام) مع تمييز الدلالة المُعْتَبَرَة في فن المنطق بلون:

الدلالة					
٢ - غير لفظية			١ - لفظية		
٦ - وضعية	٥ - طبيعية	٤ - عقلية	٣ - دلالة	٢ - طبيعية	١ - عقلية

↓ ↓ ↓

(١ - دلالة، ٢ - تضمنية، ٣ - دلالة)

ووجه الحصر في الثلاثة: أنه لا يلزم من حضور اللفظ في الذهن حضور المعنى إلا لعلاقة بينهما، وهي ١ - إما كون اللفظ موضوعاً للمعنى كما في المطابقة، ٢ - أو لأمر يلزمه ذلك المعنى، ثم هذا اللازم ١ - إما داخل على المعنى الذي في ملزومه كما في التضمن، ٢ - وإما خارج كما في الالتزام، وهذا الحصر استقرائي، لا عقلي؛ لأنه بقي دلالة اللفظ ١ - على مجموع الثلاثة، ٢ - أو على الكل والجزء، ٣ - أو على الكل واللازم، ٤ - أو على الجزء واللازم. اهـ «حاشية الشيخ علي قصارة» (ص ٤٣).

قوله: (مطابقة) بفتح الباء والياء المُشَدَّدة: نسبة إلى «المطابقة» بعد حذف تاء التانيث، قال ابن مالك في «الألفية»:

٣ - و«التزامية».

فالأولى: «دلالة اللفظ على تمام ما وضع له»: كدلالة «الإنسان» على مجموع الحيوان الناطق.

والثانية: دلالة على جزء المعنى في ضمنه: كدلالة على ١ - الحيوان ٢ - أو الناطق في ضمن «الحيوان الناطق».

والثالثة: «دلالته على أمر خارج عن المعنى لازم له»: كدلالة على ١ - قبول العلم ٢ - وصناعة الكتابة

ومثله مما حواه حذف وتا تأنيث أو مدته لا تثبتا

قوله: (في ضمنه) أي ضمن تمام ما وضع له.

قوله: (كدلالته) أي الإنسان (على الحيوان أو الناطق في ضمن الحيوان الناطق) وذلك كما إذا شككت في شبح: هل هو حيوان أو لا؟ فقبل لك: هو إنسان، ففهمت أنه حيوان؛ لأنه مقصودك، ولم تلتفت إلى كونه ناطقا، قاله الملوئي (ص ٥٣).

قوله: (كدلالته) أي الإنسان (على قبول العلم وصناعة الكتابة) أي فإن القابلية المذكورة خارجة عن المعنى الموضوع له لكنها لازمة له، ومثل بذلك أيضا الخبيصي في «شرح التهذيب» (ص ٥٣)، قال العطار في «حاشيته عليه»: «لو مثل بلزوم البصر للعمى لكان جاريا على ما هو المختار: من أن المعتبر هو اللزوم البين بالمعنى الأخص، ولعله إنما مثل بما ذكر تبعاً لما وقع من بعضهم لينبه على ما فيه من البحث والجواب تنبيهاً للطلاب». اهـ سيأتي البحث الذي أشار إليه مع جوابه في القول بعد هذا.

على ما فيه، وهذا معنى قوله: «دلالة اللفظ» البيتين.

قوله: (على ما فيه) هذه الصيغة ونحوها معروفة لدى المؤلفين في سائر فنون العلم، وهي صيغة تبرّر بمعنى أن الشارح تبرّأ من التمثيل الذي ذكره، وإنما ذكر مثلاً قد ذكره من قبله، وهذه الصيغة شائعة في كتب الفقه، قال الجمال الرملي في «نهاية المحتاج» في كتاب الطلاق (٤٤٨/٦): «ولو أضافه - أي الطلاق - للشخم طلقته، بخلاف السمن على ما في «الرؤضة». اهـ قال الرشيدي في «حاشيته» (٤٤٨/٦): «قوله: (على ما في الرؤضة): صيغة تبرّر». اهـ

قوله: (على ما فيه) أي على ما في التمثيل بما ذكر من البحث، قال الخبيصي في «شرح التهذيب» (ص ٥٣) بعد ذكر هذا المثال: «هكذا وقع في كتب القوم، وفيه بحث؛ لأن القابلية المذكورة لا تصلح مثلاً للمدلول الالتزامي؛ إذ لا يلزم من تصوّر معنى «الإنسان» تصوّرها على ما لا يخفى، ويمكن أن يجاب عنه: بأن اللزوم بين الإنسان والقابلية المذكورة هو اللزوم البين بالمعنى الأعم، وهو: أن لا يكون تصوّر الملزوم فقط كافياً في جزم العقل باللزوم بين اللازم والملزوم، بل لا بُدّ فيه من تصوّرهما حتى يحصل جزم العقل باللزوم بينهما، واللزوم بهذا المعنى بين المعنى الموضوع له وبين القابلية المذكورة ظاهر لا مزية فيه؛ فإن العقل بعد تصوّر الإنسان والقابلية المذكورة لم يتوقف في اللزوم بينهما»، ثم قال: «واعلم: أن هذا الجواب حسن إلا أنه يوجب اعتبار اللزوم البين بالمعنى الأعم في الدلالة الالتزامية، لكنه مختلف فيه، بل المحققون على أن هذا اللزوم غير معتبر، والمعتبر هو اللزوم البين بالمعنى الأخص، وهو: الذي يكفي فيه تصوّر الملزوم فقط في جزم العقل باللزوم، فالصواب: أن يُمثّل بزوجية الاثنين». اهـ

وسُمِّيتِ الأولى: «دلالة المطابقة» لمطابقة الفهم للوضع اللغوي؛ لأنَّ الواضع وَضَعَ اللَّفْظَ لِيَدُلَّ عَلَى الْمَعْنَى بِتَمَامِهِ، وَقَدْ فَهِمْنَاهُ مِنْهُ، وَالثَّانِيَّةُ: «دَلَالَةُ تَضَمُّنٍ» لِأَنَّ الْجُزْءَ فِي ضِمْنِ الْكُلِّ، وَالثَّالِثَةُ: «دَلَالَةُ التَّزَامٍ» لِأَنَّ الْمَفْهُومَ خَارِجٌ عَنِ الْمَعْنَى لِإِزْمٍ.

وقوله: «إِنْ بَعَقِلِ التُّزِمَ» أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ اللَّازِمَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لِازِمًا

قوله: (لِمُطَابَقَةِ الْفَهْمِ لِلْوَضْعِ اللَّغَوِيِّ) حَيْثُ كَانَ الْمَفْهُومُ هُوَ الَّذِي وَضَعَ لَهُ اللَّفْظَ، وَهُوَ تَوْجِيهٌ لِلتَّسْمِيَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَوُجِّهَتْ أَيْضًا: بِتَطَابُقِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، وَمَعْنَى تَطَابُقِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى: عَدَمُ زِيَادَةِ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى حَتَّى يَكُونَ مُسْتَدْرَكًا، أَوِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ حَتَّى يَكُونَ قَاصِرًا. اهـ «حَاشِيَةُ الْعَلَّامَةِ ابْنِ سَعِيدٍ عَلَى الْخَبِيثِيِّ» (ص ٥٠).

قوله: (وَقَدْ فَهِمْنَاهُ مِنْهُ) أَيُّ فَهِمْنَا الْمَعْنَى بِتَمَامِهِ مِنَ اللَّفْظِ.

قوله: (وَالثَّانِيَّةُ) أَيُّ وَسُمِّيتِ الثَّانِيَّةُ وَهِيَ دَلَالَةُ التَّضَمُّنِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ: (وَالثَّالِثَةُ).

قوله: (لِأَنَّ الْجُزْءَ فِي ضِمْنِ الْكُلِّ) عِبَارَةُ الْمَلَوِيِّ (ص ٥٣): «لِتَضَمُّنِ الْمَعْنَى لِجُزْئِهِ».

قوله: (لِإِزْمٍ) أَيُّ لِلْمَعْنَى.

قوله: (وَقَوْلُهُ: إِنْ بَعَقِلِ التُّزِمَ أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ اللَّازِمَ لَا بُدَّ إِخْ).

فَائِدَتَانِ:

الأولى: «اللزوم» وَصِفٌ لِلْمَعْنَى، فَيُقَالُ: «مَعْنَى لِإِزْمٍ»، وَ«الالتزام» وَصِفٌ لِلدَّلَالَةِ، فَيُقَالُ: «دَلَالَةُ التَّزَامِيَّةِ».

في الذَّهْنِ سواءً ١ - لازِمٌ مَعَ ذلك في الخارج: كلزوم الزوجية للأربعة،

الثانية: اللوازم ثلاثة كما أشار إليه:

١ - لازِمٌ ذَهْنًا وَخَارِجًا: ١ - كقابِلِ العِلْمِ ٢ - وَصَنَعَةِ الكِتَابَةِ لِلإِنْسَانِ، وهذا أشار الشارحُ إليه بقوله: «لا بُدَّ أن يكونَ لازِمًا في الذَّهْنِ وَسَوَاءً لازِمٌ مع ذلك في الخارج»، ومثَّلَ له بقوله: «كلزوم الزوجية للأربعة».

٢ - ولازِمٌ خَارِجًا فقط: كسَوَادِ الغُرَابِ والزَّنْجِيِّ، وهذا أشار إليه بقوله: «وأما إذا كانَ لازِمًا في الخارج فقط»، ومثَّلَ له بسَوَادِ الغُرَابِ.

٣ - ولازِمٌ ذَهْنًا فقط: كالبَصَرِ لِلْعَمَى، وهذا أشار إليه بقوله: «أم لا» أي أم لا يكونَ لازِمًا في الخارج.

والمُعْتَبَرُ في دَلَالَةِ الإلتِزامِ اللزومِ الذَّهْنِيِّ؛ لأنَّ اللزومَ الخارجِيَّ لو جُعِلَ شرطًا لم تَتَحَقَّقْ دَلَالَةُ الإلتِزامِ بِدُونِهِ؛ لِامْتِنَاعِ تَحَقُّقِ المَشْرُوطِ بِدُونِ الشَّرْطِ، وَاللازِمُ باطلٌ، فكذا المَلزُومُ؛ لِأَنَّ العَدَمَ كالعَمَى يَدُلُّ عَلَى المَلَكَةِ كالبَصَرِ الإِتِزَامًا؛ لِأَنَّ العَمَى عَدَمُ البَصَرِ عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ بَصِيرًا مَعَ أَنَّ بَيْنَهُمَا مُعَانَدَةً فِي الخَارِجِ، أَفَادَهُ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا فِي «شرح إيساغوجي» (ص ٣١ - ٣٢)، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشُّنْقِيطِيُّ فِي «احمِرَارِ السَّلَمِ»:

فِي الذَّهْنِ وَالخَارِجِ لَازِمٌ دُعِي مِثَالُهُ زَوْجِيَّةٌ لِلأَزْبَعِ
وَاللازِمُ الذَّهْنِي فَقَطُ كالبَصَرِ لَهُ الْعَمَى مُسْتَلْزِمُ التَّصَوُّرِ
وَاللازِمُ الْخَارِجُ كَالسَّوَادِ لِلزَّنْجِ وَالْغُرَابِ أَمْرٌ بَادِي

ثُمَّ كُلٌّ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ: ١ - إِمَّا بَيِّنٌ ٢ - أَوْ غَيْرُ بَيِّنٍ، وَالأَوَّلُ ١ - إِمَّا بَيِّنٌ

٢ - أم لا: كلزوم البصر للعمى، وأما إذا كان لازماً في الخارج فقط :-



بالمعنى الأخص، ٢ - وإما بين بالمعنى الأعم.

واللازم بالمعنى الأخص هو: الذي يلزم من تصور الملزوم تصور اللازم: ككون الاثنين ضعف الواحد.

واللازم بالمعنى الأعم هو: الذي لا بُدَّ من تصور الملزوم واللازم في الجزم باللزوم بينهما: كالانقسام بمتساويين للأربعة.

ثم المُعتَبَرُ هو اللزوم الذهني البين بالمعنى الأخص سواء وُجد معه اللزوم الخارجي أم لا.

وهذا جدول اللوازم الثلاثة، وكلُّ منها بينٌ وغير بين، وكلُّ بينٍ منها إما بالمعنى الأخص أو بالمعنى الأعم، مع تمييز المُعتَبَرِ منها في هذا الفن بلون:

٢ - الخارجي					
٢ - غير البين	بالمعنى الأعم	١ - البين		٢ - غير البين	بالمعنى الأعم
		بالمعنى الأعم	بالمعنى الأخص		
٩	٨	٦	٥	٣	٢

قوله: (أم لا) أي لا يكون لازماً في الخارج.

قوله: (كلزوم البصر للعمى) فإنه كلما تُصوِّرَ العمى في الذهن تُصوِّرَ معه البصر؛ إذ لا معنى للعمى إلا سلب البصر عما هو من شأنه، فالبصر مُلازمٌ له

كسوادِ الغراب - فلا يُسمَّى فهمُهُ مِنَ اللَّفْظِ: «دَلَالَةُ التِّزَامِ» عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ وَإِنْ سُمِّيَ بِذَلِكَ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ، فَالْبَاءُ فِي قَوْلِهِ: «بِعَقْلِ» بِمَعْنَى «فِي»، وَالْمُرَادُ ذَهْنًا، وَهُوَ مُنَافٍ لَهُ خَارِجًا، وَلَيْسَ الْبَصَرُ مَدْلُولًا عَلَيْهِ بِالْعَمَى تَضَمُّنًا. اهـ «طَرَّةُ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيِّ» (ص ١٢).

قوله: (وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَازِمًا فِي الْخَارِجِ فَقَط) ١ - وَمِنَ الْلَازِمِ الْخَارِجِيُّ: مَا يَلْزَمُ بَعْضَ الْأَعْدَادِ مِنَ التَّمَامِ، وَهُوَ: مُسَاوَةٌ عَدَدِ أَجْزَائِهِ الصَّحِيحَةِ لِأَصْلِهِ بِحَيْثُ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ: كَالسَّتَةِ وَالثَّمَانِيَةِ وَالْعِشْرِينَ؛ فَإِنَّ السَّتَةَ لَهَا نِصْفٌ وَثُلُثٌ وَسُدُسٌ، وَهِيَ إِذَا ضُمَّتْ تُسَاوِي أَصْلَ الْعَدَدِ، وَكَذَا الثَّمَانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ لَهَا نِصْفٌ وَرُبُعٌ وَسُبْعٌ وَنِصْفٌ سُبْعٍ وَرُبُعُهُ إِذَا ضُمَّتْ سَاوَتْ أَصْلَ الْعَدَدِ، ٢ - وَمِنَ الْلَازِمِ الْخَارِجِيِّ: مَا يَلْحَقُ بَعْضَ الْأَعْدَادِ مِنَ النِّقْصَانِ، وَهُوَ: نَقْصُ أَجْزَاءِ الْعَدَدِ عَنْ أَصْلِهِ: كَالثَّمَانِيَةِ؛ فَإِنَّ لَهَا نِصْفًا وَرُبْعًا وَثُمْنًا إِذَا ضُمَّتْ نَقَصَتْ عَنْ أَصْلِ الْعَدَدِ، ٣ - وَمِنْهُ: مَا يَلْزَمُ مِنَ الزِّيَادَةِ، وَهِيَ: زِيَادَةُ الْأَجْزَاءِ عَلَى أَصْلِ الْعَدَدِ: كَالْإِثْنَيْ عَشَرَ؛ فَإِنَّ لَهَا نِصْفًا وَثُلُثًا وَرُبْعًا وَسُدُسًا، وَالْأَجْزَاءُ إِذَا ضُمَّتْ زَادَتْ عَنْ أَصْلِ الْعَدَدِ، وَلَيْسَ فِي الْآحَادِ تَامٌ إِلَّا السَّتَةُ، وَلَا فِي الْعَشَرَاتِ إِلَّا الثَّمَانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ. اهـ «طَرَّةُ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيِّ» (ص ١٢).

قوله: (كسوادِ الغراب) والزَّنْجِيُّ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ يُجَوِّزُ كَوْنَ الْغُرَابِ أَيْضًا، وَالزَّنْجِيُّ أَزْرَقَ بَقْطَعِ النَّظَرِ عَمَّا فِي الْخَارِجِ. اهـ «طَرَّةُ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيِّ» (ص ١٢).

قوله: (وَإِنْ سُمِّيَ بِذَلِكَ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ) وَالْبَيَانِيُّنَ، وَلِذَلِكَ كَثُرَتْ الْفَوَائِدُ الَّتِي يَسْتَنْبِطُونَهَا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَكَلَامِ الْأَثَمَةِ، وَلَوْ اشْتَرَطُوا اللَّزُومَ الذَّهْنِيَّ لَخَرَجَ كَثِيرٌ مِنْ مَعَانِي الْمَجَازِ وَالْكِنَايَاتِ عَنْ أَنْ تَكُونَ مَدْلُولًا لِلتِّزَامِيَّةِ. اهـ

بـ«العقل»: الذهنُ أي القوةُ المُدركةُ.

- ١ - ثم إنَّ كلاً من «دلالة التَّضْمَنِ» و«الإلْتِزَامِ» يَسْتَلْزِمُ «دلالة المُطابَقةِ»،
- ٢ - وهي لا تَسْتَلْزِمُهُما: كما إذا كانَ المعنى ١ - بسيطاً، ٢ - ولا لازمَ له.

١ - و«دلالة التَّضْمَنِ» قد تَجْتَمِعُ مع «دلالة الإلْتِزَامِ» فيما إذا كانَ



«طَرَّةُ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيِّ» (ص ١٢).

قوله: (إنَّ كلاً من دَلالةِ التَّضْمَنِ والإلْتِزَامِ يَسْتَلْزِمُ دَلالةَ المُطابَقةِ) لِأَنَّهُما تَابِعانِ لَهَا، وَالتَّابِعُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ تَابِعٌ لَا يَتَحَقَّقُ بِدُونِ الْمُتَبَوِّعِ. اهـ «خَبِصِي» (ص ٥٩)، وَعِبَارَةُ الْمَلَوِيِّ (ص ٥٦): «وَيُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ: أَنَّ الْمُطابَقةَ لَا تَسْتَلْزِمُ التَّضْمَنَ؛ لِجَوَازِ بَساطَةِ الْمُسَمَّى: كَالْجَوْهَرِ، وَلَا الإلْتِزَامَ؛ لِجَوَازِ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ لَازِمٌ ذَهْنِيٌّ، خِلَافاً لِلْفَخْرِ الرَّازِيِّ فِي الثَّانِي». اهـ

قوله: (وهي) أي المُطابَقةُ (لا تَسْتَلْزِمُهُما) أي التَّضْمَنَ والإلْتِزَامَ؛ لِتَحَقُّقِهَا فيما إذا كانَ اللَّفْظُ مَوْضوعاً لِمَعْنَى بَسيطٍ بِدُونِ التَّضْمَنِ، وفيما إذا لم يَكُنْ لِمَعْنَى اللَّفْظِ لَازِمٌ بِحَيْثُ يَلْزَمُ مِنْ تَصَوُّرِ الْمَعْنَى تَصَوُّرُهُ بِدُونِ الإلْتِزَامِ. اهـ «خَبِصِي» (ص ٦٠).

قوله: (كما إذا كانَ المعنى بَسيطاً) تَصَوُّرٌ لِعَدَمِ اسْتِلْزَامِ المُطابَقةِ لِلتَّضْمَنِ والإلْتِزَامِ، وَالأوَّلَى: «فيما إذا كانَ» إلخ كما عَبَّرَ بِهِ فِي نَظائِرِهِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي بَعْدَهُ، أَوْ تُجَعَّلُ الْكَافُ اسْتِغْرَاقِيَّةً.

قوله: (وَدَلالةُ التَّضْمَنِ قد تَجْتَمِعُ إلخ) (فائدة) حَاصِلُ صُورِ اجْتِمَاعِ الدَّلالاتِ وَانْفِرَادِهَا أَرْبَعٌ:

المعنى مُركَّبًا وله لازم ذهنيٌّ.

٢ - وَتَنَفَّرُ «دَلَالَةُ التَّضْمَنِ» فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَعْنَى مُرَكَّبًا وَلَا لَازِمَ لَهُ ذَهْنِيًّا.

١ - اجْتِمَاعُ الْمُطَابَقَةِ مَعَ كُلِّ مِنَ التَّضْمَنِ وَالْإِلْتِزَامِ، وَهُنَا أَيْضًا يَجْتَمِعُ التَّضْمَنِ مَعَ الْإِلْتِزَامِ.

٢ - اجْتِمَاعُ الْمُطَابَقَةِ مَعَ التَّضْمَنِ فَقَطْ، وَهُنَا يَتَنَفَّرُ التَّضْمَنِ عَنِ الْإِلْتِزَامِ.

٣ - اجْتِمَاعُ الْمُطَابَقَةِ مَعَ الْإِلْتِزَامِ فَقَطْ، وَهُنَا يَتَنَفَّرُ الْإِلْتِزَامُ عَنِ التَّضْمَنِ.

٤ - انْفِرَادُ الْمُطَابَقَةِ عَنِ كُلِّ مِنَ التَّضْمَنِ وَالْإِلْتِزَامِ.

(وهذا جدول حالات الدلالات اجتماعاً وانفراداً)

معنى اللفظ			
قد يكون مركباً		قد يكون بسيطاً	
وله لازم ذهني	ولا لازم له ذهني	وله لازم ذهني	ولا لازم له ذهني
٤ - له دلالة المطابقة والالتزام والتضمن	٣ - له دلالة المطابقة والتضمن	٢ - له دلالة المطابقة والالتزام	١ - له دلالة المطابقة

قوله: (وَتَنَفَّرُ دَلَالَةُ التَّضْمَنِ - مع قوله - وَتَنَفَّرُ دَلَالَةُ الْإِلْتِزَامِ) يُعْلَمُ مِنْهُ: أَنَّ التَّضْمَانَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْإِلْتِزَامَ، وَبِالْعَكْسِ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَعَانِي الْمُرَكَّبَةِ مَا لَا يَكُونُ لَهُ لَازِمٌ ذَهْنِيٌّ، فَهُنَاكَ تَضْمَنٌ بَدُونِ الْإِلْتِزَامِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ لِلْمَعْنَى الْبَسِيطِ لَازِمٌ، فَهُنَاكَ الْإِلْتِزَامُ بَدُونِ التَّضْمَنِ. اهـ «خبيصي» (ص ٦١)، وقوله: «فَلِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ إلخ» هذا جَوَازٌ عَقْلِيٌّ، وَالَّذِي بَعْدَهُ وَفَوْعِيٌّ؛ فَإِنَّ النُّقْطَةَ مَعْنَى بَسِيطٌ، وَعَدَمُ الْإِنْقِسَامِ خَارِجٌ عَنْ مَاهِيَّتِهَا، وَإِلَّا كَانَتْ أَمْرًا عَدَمِيًّا. اهـ «عطار على خبيصي» (ص ٦١).

٣ - وَتَنْقَرِدُ «دَلَالَةُ الْإِلْتِزَامِ» فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَعْنَى بَسِيطًا: كـ «النَّقْطَةُ»
وله لَا زِمٌ ذِهْنِيَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *

قوله: (فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَعْنَى بَسِيطًا كَالنَّقْطَةِ) فَإِنَّهَا بَسِيطَةٌ، وَلَا لَا زِمَ لَهَا
أَصْلًا، أَوْ لَهَا لَا زِمٌ غَيْرُ بَيِّنٍ، وَهُوَ: كَوْنُ الْخَطِّ يَتَرَكَّبُ مِنْهَا، أَوْ مُغَايَرَتُهَا لِغَيْرِهَا،
وَيُعْتَرَضُ: بِأَنَّ لَهَا لَا زِمًا بَيِّنًا، وَهُوَ عَدَمُ قَبُولِ الْإِنْقِسَامِ، وَيُجَابُ: بِأَنَّ فِي الْمِثَالِ
مُسَامَحَةً، وَهِيَ: أَنَّ النَّقْطَةَ لَمَّا اخْتَلَفَ فِي أَصْلِ ثُبُوتِهَا صَارَ ثُبُوتُهَا نَظَرِيًّا لَا
ضَرُورِيًّا، وَإِذَا كَانَ ثُبُوتُهَا نَظَرِيًّا كَانَتْ لَوَازِمُهَا نَظَرِيَّةً؛ إِذِ اللَّوَاظِمُ لَا تَثْبُتُ لَهَا
حَتَّى يُسَلَّمَ ثُبُوتُهَا، وَلَمَّا كَانَتْ مِنْ حَيْثُ هِيَ نَظَرِيَّةٌ قِيلَ فِي لَوَازِمِهَا: أَنَّهَا غَيْرُ بَيِّنَةٍ
وَإِنْ كَانَتْ عَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِهَا ضَرُورِيَّةً، فَإِنْ قُلْتُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ اللَّوَاظِمَ لَا ثُبُوتَ لَهَا
حَتَّى يُسَلَّمَ ثُبُوتُهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي لَوَازِمِ الْوُجُودِ، لَا فِي لَوَازِمِ الْمَاهِيَةِ،
قُلْتُ: مَا وَقَعَ بِهِ الْإِعْتِرَاضُ - وَهُوَ عَدَمُ قَبُولِ الْإِنْقِسَامِ - مِنْ لَوَازِمِ الْوُجُودِ، لَا
مِنْ لَوَازِمِ الْمَاهِيَةِ، فَيَصِحُّ أَنْ لَا يَثْبُتَ لَهَا حَتَّى يُسَلَّمَ ثُبُوتُهَا. اهـ «حَاشِيَةٌ
السَّجْلُمَاسِي» عَلَى «شَرْحِ قَدُورَةِ» (ص ٤٩).

٨ - ثُمَّ قَالَ:

٤ - فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الْأَلْفَاظِ

مُسْتَعْمَلُ الْأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ إِمَّا «مُرَكَّبٌ» وَإِمَّا «مُفْرَدٌ»^٢
فَأَوَّلُ: «مَا دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ» بِعَكْسِ مَا تَلَا

٤ - فَصْلٌ فِي مَبَاحِثِ الْأَلْفَاظِ

قوله: (فصل في مباحث الألفاظ) قد تقدّم أنّ المُعْتَبَرَ عندهم من أقسام الدالّ إنّما هو اللفظ الدالّ بالوضع، وأراد في هذا الفصل ذكر مباحثه من حيث ١ - كونه مُرَكَّبًا أو مُفْرَدًا، ٢ - وكون المُفْرَدِ كُلِّيًّا أو جُزْئِيًّا أو غير ذلك؛ لِيُنْسَقَ بذلك إلى الكلام على الكُلِّيَّاتِ الَّتِي هِيَ مَبَادِيُ التَّعْرِيفَاتِ، و«مَبَاحِثُ»: جمعُ «مَبْحَثٍ» اسمٌ مَصْدَرٌ بمعنى «الْبَحْثِ»، وهو التَّفْتِيْشُ وَالِاسْتِقْصَاءُ. اهـ «شرح البناني» (ص ٥٤).

واعْلَمْ: أنّ المَنْطِقِيَّ لَا بَحْثَ لَهُ عَنِ الْأَلْفَاظِ، لَكِنْ لَمَّا كَثُرَ الْإِخْتِيَاجُ إِلَى التَّفْهِيمِ بِالْعِبَارَةِ وَاسْتَمَرَّ حَتَّى كَانَ الْمُتَفَكِّرُ يُنَاجِي نَفْسَهُ بِالْفَظِ مُتَخَيِّلَةً جَعَلُوا بَحْثَ الْأَلْفَاظِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَانِي بَابًا مِنَ الْمَنْطِقِ تَبَعًا. اهـ «ملوي» (ص ٥٨).

٨ - أَقْوَالُ الْأَبْيَاتِ

٢٦ - (مُسْتَعْمَلُ الْأَلْفَاظِ) أَيِ الْمُسْتَعْمَلُ مِنْهَا، فَالِإِضَافَةُ عَلَى مَعْنَى «مِنْ»، فَخَرَجَ مِنْهَا الْمُهِمْلُ كـ «مَدِينَةٍ» (حَيْثُ يُوجَدُ) أَيِ: فِي أَيِّ مَكَانٍ يُوجَدُ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فَهُوَ: (١ - إِمَّا مُرَكَّبٌ) كـ «زَيْدٌ قَائِمٌ» (٢ - وَإِمَّا مُفْرَدٌ) كـ «زَيْدٌ».

٢٧ - (فَأَوَّلُ) مُبْتَدَأٌ، وَسَوْغَ الْإِبْتِدَاءِ بِهِ مَعَ تَنْكِيرِهِ ١ - كَوْنُهُ صِفَةً لِمُقَدَّرٍ

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَغْنِي «الْمُفْرَدَا» «كُلِّي» أَوْ «جُزْئِي» حَيْثُ وَجِدَا
فَمَفْهُمُ اشْتِرَاكِ «الْكُلِّي» كـ «أَسَدٍ» وَعَكْسُهُ «الْجُزْئِي»

أَي: فَقِسْمُ أَوَّلٍ كَمَا فِي «شرح البتاني» (ص ٥٥)، ٢ - أَوْ وَقُوعَهَا فِي مَقَامِ
التفصيل كما في «شرح القويني» (ص ١٣)، والمراد به المركب، وخبره قوله:
(ما) أي الذي (دلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْؤٍ) بَضَمَ الزَّاي لَغَةً فِي «الْجُزْءِ» (مَعْنَاهُ) قَالَ
القويني (ص ١٤): قوله: «عَلَى جُزْؤٍ مَعْنَاهُ» مُتَعَلِّقٌ بِ«دَلَّ»، فَهُوَ تَكْمِلَةٌ لَهُ، فَلَا
يَخْرُجُ بِهِ شَيْءٌ. اهـ (بَعَكْسٍ) أَي حَالَ كَوْنِ الْمُرَكَّبِ مُتَلَبِّسًا بِعَكْسِ (مَا) أَيِ
الْمُفْرَدِ الَّذِي (تَلَا) الْمُرَكَّبُ فِي الذِّكْرِ أَي: تَبَعَهُ، قَالَ الشَّيْخُ سَعِيدٌ قَدُورَةُ: «يَعْنِي:
أَنَّ الْمُفْرَدَ - وَهُوَ التَّالِي لِلْمُرَكَّبِ أَي: الْمَذْكُورُ بَعْدَهُ - هُوَ بِعَكْسِ الْمُرَكَّبِ أَي:
بِخِلَافِهِ، فَيُقَالُ فِي تَعْرِيفِهِ: هُوَ: اللَّفْظُ الَّذِي لَا يَدُلُّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ». اهـ

٢٨ - (وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَغْنِي) أَي: أَقْصِدُ بِمَضْدُوقِ الضَّمِيرِ (الْمُفْرَدَا):
الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مُفْرَدٌ (كُلِّيٌّ أَوْ) بَوَضِلِ الْهَمْزَةِ لِلْوَزْنِ، وَهِيَ بِمَعْنَى الْوَاوِ، أَي:
وَالْقِسْمُ الثَّانِي: مُفْرَدٌ (جُزْئِيٌّ) بِتَرْكِ التَّنْوِينِ لِلْوَزْنِ، وَقَوْلُهُ: (حَيْثُ وَجِدَا) قَالَ
الْبَاجُورِيُّ: «أَي فِي أَيِّ تَرْكِيبٍ وَجِدَ فِيهِ الْمُفْرَدُ، فَهِيَ حَيْثُئِهِ إِطْلَاقٍ كَمَا فِي
نَظِيرِهِ، وَالْأَلْفُ فِيهِ لِلْإِطْلَاقِ». اهـ

٢٩ - (فَمَفْهُمُ اشْتِرَاكِ) بَيْنَ أَفْرَادِهِ بِمُجَرَّدِ تَعَقُّلِهِ، وَهُوَ خَيْرٌ مُقَدِّمٌ، وَقَوْلُهُ:
(الْكُلِّيُّ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَالْمَعْنَى: فَالْكُلِّيُّ هُوَ: مَا أَفْهَمَ اشْتِرَاكًا بَيْنَ أَفْرَادِهِ بِمُجَرَّدِ
تَعَقُّلِهِ (كـ) لَفْظِ «أَسَدٍ»، وَعَكْسُهُ) أَيِ عَكْسِ الْكُلِّيِّ (الْجُزْئِيُّ) فَهُوَ: مَا لَا يُفْهَمُ
الِاشْتِرَاكِ بَيْنَ أَفْرَادِهِ بِحَسَبِ وَضْعِهِ كَلَفْظِ «زَيْدٍ». اهـ «قويني» مع «خطاب»
(ص ١٤).

٨ - أقول:

اللفظ: إما أن يكون ١ - مُهْمَلًا: كـ «مَدِينَةٍ»، ٢ - أو مُسْتَعْمَلًا: كـ «زَيْدٍ»، ولا عبرة بالمُهْمَلِ، ولذلك أَهْمَلَهُ الْمُصَنِّفُ.

ثُمَّ الْمُسْتَعْمَلُ: ١ - إما أن يكون مُفْرَدًا، ٢ - وإما أن يكون مُرَكَّبًا:

١ - فالأَوَّلُ: «ما لا يَدُلُّ جُزْؤُهُ على جُزْءٍ مَعْنَاهُ»:

٨ - أقوال الشرح

قوله: (اللفظ) وهو: الصَوْتُ الْمُشْتَمِلُ على بعض الحُرُوفِ الهِجَائِيَّةِ.

قوله: (ثُمَّ الْمُسْتَعْمَلُ: إما أن يكون مُفْرَدًا إلخ) دَرَجَ النَّاطِقُ في تَقْسِيمِهِ اللفظَ الْمُسْتَعْمَلَ إلى مُفْرَدٍ وإلى مُرَكَّبٍ على مذهبٍ مَنْ يَقُولُ: أَنَّ الْقِسْمَةَ ثُنَائِيَّةً، وهو الصَّحِيحُ، قَالَ صَاحِبُ «الْقَادِرِيَّةِ»:

اللفظ قِسْمَانِ لَدَيْنَهُمْ يُعْرَفُ مُفْرَدًا أَوْ مُرَكَّبًا مُؤَلَّفٌ

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ الْقِسْمَةَ ثَلَاثِيَّةً: ١ - مُفْرَدًا، وهو: الَّذِي لَا يَدُلُّ جُزْؤُهُ على شيءٍ، ٢ - وَمُرَكَّبًا، وهو: مَا يَدُلُّ جُزْؤُهُ لَا على جُزْءٍ مَعْنَاهُ، ٣ - وَمُؤَلَّفًا، وهو: مَا يَدُلُّ جُزْؤُهُ على جُزْءٍ مَعْنَاهُ. اهـ «حَاشِيَةُ الشَّيْخِ عَلِيِّ قَصَّارَةَ» (ص ٥٤).

قوله: (ما لا يَدُلُّ جُزْؤُهُ على جُزْءٍ مَعْنَاهُ) شَامِلٌ لِأَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: ١ - مَا لَا جُزْءَ لَهُ أَصْلًا: كَهَمْزَةِ الْإِسْتِفْهَامِ، ٢ - وَمَا لَهُ جُزْءٌ لَا دَلَالَهَ لَهُ: كـ «زَيْدٍ»، ٣ - وَمَا لَهُ جُزْءٌ يَدُلُّ على غَيْرِ جُزْءٍ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ: كـ «عَبْدِ اللَّهِ» عِلْمًا، ٤ - وَمَا لَهُ جُزْءٌ يَدُلُّ على جُزْءٍ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ لَكِنْ دَلَالَهَ غَيْرَ مَقْصُودَةٍ: كـ «الْحَيَوَانَ النَّاطِقِ» عِلْمًا، أَفَادَهُ الْعَطَّارُ، وَالْأَمْثِلَةُ مِنْ «الْحَبِيبِيِّ» (ص ٦٥)،

كـ «زَيْدٌ» .

٢ - والثاني: «ما دَلَّ جُزْؤُهُ على جُزْءٍ معناه»: كـ «زَيْدٌ قائمٌ» .

والكلامُ على المُرَكَّبِ بِقِسْمَيْهِ - أعني: ١ - ما هو في قُوَّةِ المُفْرَدِ ،

٢ - وما كان مَحْضًا - يأتي في ١ - «المُعَرِّفَاتِ» ،

ونحوه في «شرح الشيخ سعيد قدورة» (ص ٥٥) .

قوله: (كزید) فإنه موضوعٌ لِمُعَيَّنٍ مُشَخَّصٍ لا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ ، ولا يَضُرُّ عُرُوضُ الإِشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ عِنْدَ تَعَدُّدِ وَضْعِهِ لِأَشْخَاصٍ ؛ لأنه باعْتِبَارِ كُلِّ وَضْعٍ لا يَدُلُّ إِلَّا على مُعَيَّنٍ مُشَخَّصٍ . اهـ «قويسني» (ص ١٤) .

قوله: (كزید قائمٌ) فَإِنَّ جَمَلَةَ هَذَا اللَّفْظِ تَدُلُّ على مَعْنَى تَرْكِيبِيٍّ ، وهو كَوْنُ زَيْدٍ حَاصِلَ له الْقِيَامُ في الْمَاضِي ، أو يَحْصُلُ في الْحَالِ أو الإِسْتِقْبَالِ ، وَجُزْءُ هَذَا اللَّفْظِ - وهو «زید» مثلاً - يَدُلُّ على جُزْءٍ هَذَا الْمَعْنَى ، وهو ذَاتُ زَيْدٍ ، وكذا قولنا: «عَبْدُ زَيْدٍ» ونحوه ممَّا لم يُقْصَدَ به الْعَلَمِيَّةُ ؛ فَإِنَّ جُزْءَ هَذَا اللَّفْظِ - وهو «عَبْدٌ» - يَدُلُّ على مُطْلَقِ عَبْدٍ غَيْرِ مُقَيَّدٍ بِإِضَافَتِهِ إِلَى زَيْدٍ ولا غَيْرِهِ ، وهو جُزْءٌ مِنَ الْمَعْنَى المُرَكَّبِ وهو عَبْدُ زَيْدٍ . اهـ «قدورة» (ص ٥٥) .

قوله: (١ - ما هو في قُوَّةِ المُفْرَدِ ٢ - وما كان مَحْضًا) ١ - مُرَادُهُ بِمَا هو في قُوَّةِ المُفْرَدِ: المُرَكَّبُ التَّقْيِيدِيُّ ، وهو الْمُقَيَّدُ في اكْتِسَابِ التَّصَوُّرِ ، فهو في قُوَّةِ المُفْرَدِ: نحو: «الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ» ، ٢ - وَمُرَادُهُ بِالمُرَكَّبِ الْمَحْضِ: مُرَكَّبُ خَبَرِيٍّ في نحو: «زَيْدٌ قائمٌ» ، كذا يُؤْخَذُ مِنْ «شرح المصنّف» (ص ٢٦) .

قوله: (يأتي في المُعَرِّفَاتِ) هذا راجعٌ لِلْمُرَكَّبِ الَّذِي هو في قُوَّةِ المُفْرَدِ ، وَوَجْهُ كَوْنِ التَّعْرِيفِ مُرَكَّبًا: أَنَّ التَّعْرِيفَ مُؤَلَّفٌ إمَّا مِنَ الْجِنْسِ وَالْفَصْلِ:

٢ - و«القضايا»، ٣ - و«الأقيسة»، والمقصود هنا المفرد.

وهو: قسمان: ١ - «جزئي» إن منع تصوّر معناه من وقوع الشركة فيه: ك«زيد»، ٢ - و«كلي» إن لم يمنع تصوّر معناه من وقوع الشركة فيه:

ك«الحَيَوَانِ النَّاطِقِ»، أو من الجنس مع الخاصّة: ك«الحَيَوَانِ الضَّاحِكِ»، كما سيأتي، والتعريف بالمفرد خلاف الأصحّ كما نقله المصنّف في «شرحه» (ص ٢٩) عن الزركشي.

قوله: (والقضايا والأقيسة) هما من المركّب المخض؛ فإن تعريف «القضية»: مركّب احتمل الصدق والكذب لذاته، وتعريف «القياس»: قول مركّب من قضيتين فأكثر يلزم عنهما لذاتهما قول آخر كما سيأتي كلّ منهما في بابه.

قوله: (هنا) أي في هذا الفصل.

قوله: (وهو قسمان) شروع في شرح البيت الثالث، وهذا تقسيم للفظ المفرد من حيث النظر إلى معناه؛ إذ الكلّيّة والجزئيّة من عوارض المعاني، وأما الألفاظ فقد تُسمّى «كليّة» و«جزئيّة» تبعاً للمعنى تسمية للدالّ باسم المدلول، قال معناه شارح «الشمسية» وغيره، فكان الناطم ذكر فيما سبق الدليل - أي الدالّ - وذكر هنا المدلول، والدالّ هو المرشد، وقد تقدّم أن أقسامه ستة، وأنّ المُعْتَبَر منها في علم المنطقي واحد، وهو دلالة اللفظ الوضعيّة، والمدلول هو المرشد إليه، وهو قسمان: كليّ وجزئي؛ لأنه ١ - إما أن يمنع نفس تصوّره عن وقوع الشركة فيه، ٢ - أو لا، ١ - فإن منع قيل له عند المناطق: «جزئي»، وعند النحاة: «علم»: ك«زيد»، ٢ - وإلا فهو: «كلي»: ك«إنسان». اهـ «قدورة» (ص ٦٠).

قوله: (كزيد) أي علماً، أي فإن مفهومه من حيث وضعه له إذا تصوّر منع

كـ «الأسد».

وهو: ستة أقسام: ١ - كُلِّيٌّ لم يُوجَد مِن أفرادِه فَرْدٌ، ٢ - وَكُلِّيٌّ وُجِدَ مِنها فَرْدٌ، ٣ - وَكُلِّيٌّ وُجِدَ مِنها أفرادٌ، وَكُلٌّ مِن هذه الثلاثة قِسمان:

(الأوّل) - وهو الذي لم يُوجَد مِن أفرادِه فَرْدٌ -: إمّا ١ - مَعَ اسْتِحَالَةِ الوجود: كـ «اجتماع الضدين»، ٢ - أو مَعَ جواز الوجود:

ذلك، ولا عِبرة بما يَعرِضُ له مِن اشتراكٍ لفظيٍّ كما تقدّم.

قوله: (كالأسد) أي فإنّ مفهومه إذا تصوّر لم يمتنع من صدقه على كثيرين.

قوله: (وهو) أي الكلّي (ستة أقسام) جمّعها الشيخ عبد السلام الشنقيطي في «اخمّار السّلم» (ص ١٤ - ١٥) في سبعة أبيات:

إلى ثلاثٍ قسّمَ الكلّيُّ	وهو ذهنيٌّ وخارجيٌّ
فأوّلُ أفرادُه تعدّدٌ	عقلًا ولا واحدٌ منه يوجد
لأنّه مُمتنعُ الإيجادِ	في خارجٍ كالجمعِ للأضدادِ
أو ممكِنٌ لكنّه لم يُزَمَقِ	في خارجٍ كنهَرٍ من زئبقِ
والثاني ما وُجِدَ منه واحدٌ	والغيرُ ممْنوعٌ وذاك الواحدُ
وممكنٌ منه وجودُ جنسٍ	لكنّه لم يتفق كالشمسِ
وثالثٌ أفرادُه كثيرٌ	موجودة في خارجٍ شهيرة

قوله: (كاجتماع الضدين) فهو كُلِّيٌّ؛ لأنه لا يمتنع نفسُ تصوّره من صدقه على كثيرين؛ فإنّ ١ - الجمع بين السّواد والبياض جمعٌ بين الضدين، ٢ - والجمع بين القيام والقعود جمعٌ بين الضدين، ٣ - والجمع بين الترقّي

كـ «بَحْرٍ مِنْ زَيْتٍ» .

(والثاني) - وهو الذي وَجِدَ مِنْ أَفْرَادِهِ فَرْدٌ - : إِمَّا ١ - مَعَ اسْتِحَالَةٍ

والتَّدْلِي جمعٌ بَيْنَ الضُّدَيْنِ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الضُّدَيْنِ وَقَعَ عَلَى كَثِيرِينَ، وَأَفْرَادُهُ كُلُّهَا مُمْتَنِعَةٌ الْوُجُودِ فِي الْخَارِجِ . اهـ «شرح قدورة» (ص ٦٠) .

قوله أيضًا: (كاجتماع الضدين) «الضدان» قِسْمَانِ: ١ - الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: الضَّادَانِ اللَّذَانِ لَا ثَالِثَ لِهَمَا، وَهُمَا النَّقِيضَانِ، وَهُمَا: عِبَارَةٌ عَنْ إيجابِ شَيْءٍ وَسَلْبِهِ: كَالْقِيَامِ وَعَدَمِهِ، ٢ - وَالْقِسْمُ الثَّانِي: الضَّادَانِ اللَّذَانِ لِهَمَا ثَالِثٌ: كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ، وَكُلٌّ مِنَ الْقِسْمَيْنِ يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُ الضُّدَيْنِ فِيهِ، فَيَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُ الْقِيَامِ وَعَدَمِ الْقِيَامِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، وَهُمَا ضِدَّانِ لَا ثَالِثَ لِهَمَا، وَيَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، وَهُمَا ضِدَّانِ لِهَمَا ثَالِثٌ، وَالْمُرَادُ بِالضُّدَيْنِ هُنَا: مَا يَشْمَلُ الْقِسْمَيْنِ كَمَا فِي «شرح الشيخ سعيد قدورة» .

قوله: (كبحرٍ من زيتٍ) «الزيت» : مَعْرُوفٌ، وَهُوَ بِكَسْرِ الزَّيِّ وَسُكُونِ الْهَمْزَةِ ١ - وَفَتْحِ الْبَاءِ كـ «لِذَرِّهِمْ» ٢ - وَكُسْرِهَا كـ «زَبْرِجٍ»، وَعَلَى الْأَخِيرِ فَهُوَ مُلْحَقٌ بـ «زَبِيرٍ»، وَهُوَ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ أُعْرِبَ بِالْهَمْزَةِ، وَهُوَ أَنْوَاعٌ: ١ - مِنْهُ: مَا يُسْتَقَى مِنْ مَعْدِنِهِ، ٢ - وَمِنْهُ: مَا يُسْتَخْرَجُ مِنْ حِجَارَةٍ مَعْدِنِيَّةٍ بِالنَّارِ، وَدُخَانُهُ يُهَرَّبُ الْحَيَاتِ وَالْعَقَارِبُ مِنَ الْبَيْتِ، وَمَا أَقَامَ مِنْهَا فِيهِ قَتْلَهُ . اهـ «القاموس» مع «تاج العروس» بزيادة .

قوله أيضًا: (١ - كبحرٍ من زيتٍ) ٢ - وَكَجَبَلٍ مِنْ يَأْقُوتٍ؛ فَإِنَّا نَتَصَوَّرُ مِنْهَا بِعُقُولِنَا جِبَالًا وَبِحَارًا كَثِيرَةً، وَوُقُوعُهَا لَيْسَ بِمُسْتَحِيلٍ إِلَّا أَنَّهُا لَمْ يَقَعْ مِنْهَا شَيْءٌ، ٣ - وَكَذَا الْعَنْقَاءُ؛ فَإِنَّهَا لَمْ تُوجَدْ وَلَكِنَّهَا مُمَكِّنَةُ الْوُجُودِ . اهـ «قدورة» (ص ٦٠) .

التَّعَدُّدِ: كـ «المعبود بِحَقٍّ»، ٢ - أو مع جوازِ التَّعَدُّدِ: كـ «شمس».

(والثالث) - وهو ما وُجِدَ منه أفرادٌ: ١ - إمّا مع التَّنَاهِي: كـ «الإنسان» ،

٢ - أو مع عَدَمِ التَّنَاهِي: كـ «نَعِيم أهل الجنة»

قوله: (كالمعبود بِحَقٍّ) عبارة «قدّورة» (ص ٦٠): «كالإله، والخالق، والرازق، والمُخَي، والمُمَيّت، ونحوها؛ فإنّها ألفاظٌ كُلِّيّةٌ لا يَمْنَعُ مُجَرَّدُ تَعَقُّلِهَا مِنْ التَّعَدُّدِ إِلَّا أَنَّ الدَّلِيلَ القاطِعَ قَامَ عَلَى نَفْيِهِ، والله سبحانه هو الواحدُ الموجودُ». اهـ

قوله: (كشمس) فإنّ الموجودَ منها واحدٌ، ويُمكنُ أن تكونَ شُؤسٌ كثيرةٌ. اهـ «قدّورة» (ص ٦٠)، وعِبارةُ «شرح البناني» (ص ٦٢): «كشمس؛ فإنّ تَصَوُّرَ مَعْنَاهُ - الذي هو: كوكبٌ مُضِيٌّ يُخْفِي ضَوْؤُهُ الكواكبَ مَثَلًا - لا يَمْنَعُ مِنْ صِدْقِهِ عَلَى كَثِيرٍ، لكن لم يُوجَدَ منه إِلَّا فردٌ واحدٌ مع جَوَازِ أَنْ يَخْلُقَ اللهُ تعالى أفرادًا كثيرةً منه كما خَلَقَ تعالى أفرادًا كثيرةً مِنَ النّجْمِ». اهـ

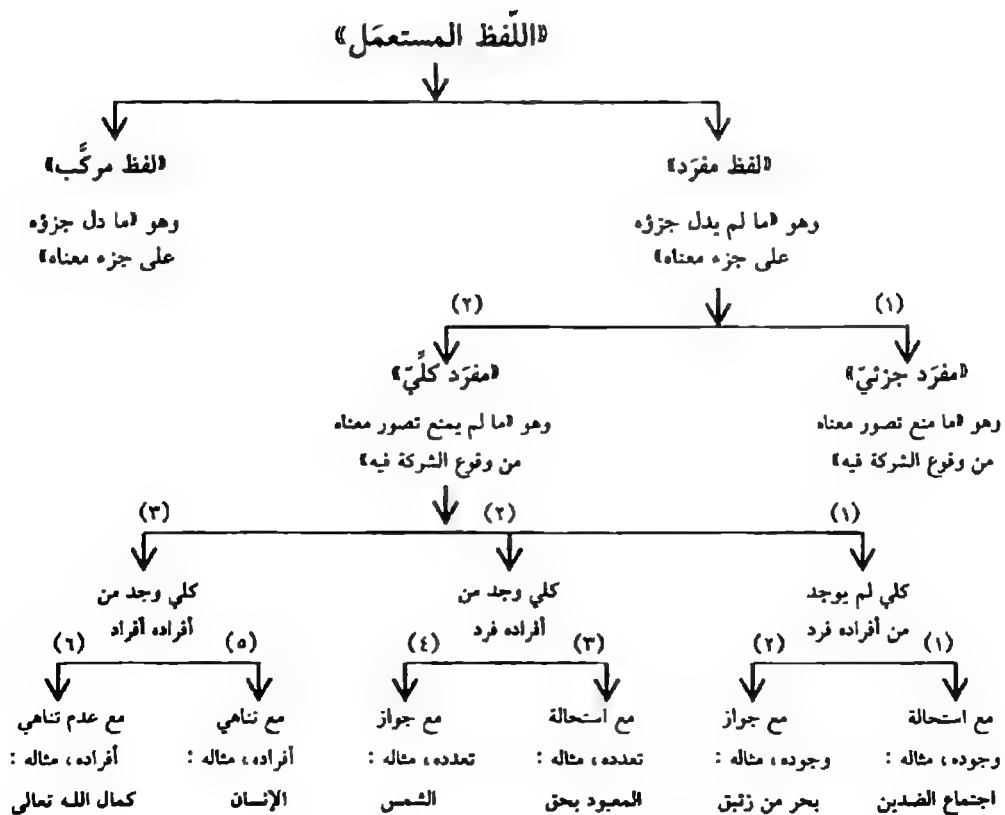
قوله: (كالإنسان) فإنّه كثيرٌ مُتَنَاهٍ، وكالنّجم؛ فإنّه كثيرٌ مُتَنَاهٍ.

قوله: (كنعيم أهل الجنة) وكعدّدِ نعيمِ الله سبحانه وتعالى، قال الشيخ سعيد قدّورة في «شرحِه» (ص ٦٠): «كذا مثله بعضهم، ورُدّ: بأنّ ما دَخَلَ منها في الوجودِ فهو مُتَنَاهٍ، ولذا أَسْقَطَ كثيرٌ مِنَ المُحَقِّقِينَ هذا القسمَ، وهو غيرُ المُتَنَاهِي، وأنّه يَسْتَحِيلُ تَصَوُّرُهُ عَلَى مذهبِ أهلِ الحقِّ، وإنّما يُمَثَّلُ بِحَرَكَةِ الفَلَكِ عَلَى مذهبِ الفلاسفةِ القائلين بِقَدَمِ الأَفلاكِ». اهـ والشارحُ أشارَ إلى هذا الرَّدِّ حَيْثُ عَطَفَ قَوْلَهُ: «كمالِ اللهِ تعالى» بـ «أو» المُفيدةِ لِلشَّكِّ، قال السَّجَلْمَاسِيُّ في «تقريراته» على «شرح قدّورة» (ص ٦٠): «قوله: (ولذا أَسْقَطَ

أو «كَمَالِ اللَّهِ تَعَالَى» .

كثيرٌ إلخ) وَيُمْكِنُ أَنْ يُمَثَّلَ لَهُ ١ - بِكَمَالَاتِهِ تَعَالَى ؛ إِذْ لَا نِهَآيَةَ لَهَا ، وَالدَّلِيلُ عَلَى اسْتِحَالَةِ دُخُولِ مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ فِي الوجودِ خَاصًّا بِالْحَادِثِ ، ٢ - وَبِالْعِلْمِ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي سَهْلٍ الصَّعْلُوكِيِّ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ بِتَعَدُّدِ الْمَعْلُومَاتِ ، وَالْمَعْلُومَاتُ لَا نِهَآيَةَ لَهَا ، فَأَفْرَادُ الْعِلْمِ الْقَدِيمِ لَا نِهَآيَةَ لَهَا . اهـ

قوله: (أو كمال الله تعالى) عطفه بـ«أو» المفيدة للشك إشارة إلى أن المثال الأول لم يسلم من الاعتراض كما نبهنا عليه آنفاً.
هذا جدول الأقسام الستة:



فائدة: «اللفظ» يُوصَفُ بـ«الإنفراد» و«التركيب» حقيقةً، وَوَصْفُ
المَعْنَى بهما مَجَازٌ، و«المعنى» يُوصَفُ بـ«الكُلِّيَّة» و«الجُزْئِيَّة» حقيقةً،
وَوَصْفُ اللفظِ بهما مَجَازٌ.

فَإِنْ قُلْتَ: كَانَ الْأَوَّلَى لِلْمُصَنَّفِ أَنْ يُقَدَّمَ «المُفْرَد» عَلَى «المُرَكَّب»؛

قوله: (فائدة) هي لغة: ما اسْتَفِيدَ مِنْ عِلْمٍ أَوْ مَالٍ، وَاضْطِلَاحًا: الْمَسْأَلَةُ
الْمُرْتَبَةُ عَلَى الْفِعْلِ مِنْ حَيْثُ هِيَ كَذَلِكَ، وَعُرِفَتْ بِأَنَّهَا: كُلُّ نَافِعٍ دِينِيٍّ أَوْ
دُنْيَوِيٍّ، وَيُقَالُ: هِيَ: حَصُولُ مُهِمٍّ يُؤَثَّرُ فِي الْفُؤَادِ. اهـ «سلم المتعلم المحتاج».

قوله: (اللفظ يُوصَفُ بِالْإِنْفِرَادِ وَالتَّرْكِيبِ) كما فِي قَوْلِ النَّاطِمِ: «مُسْتَعْمَلُ
الْأَلْفَاظِ حَيْثُ يُوجَدُ * إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدٌ»، فَإِنَّ مَعْنَى الْبَيْتِ: اللفظُ قِسْمَانِ:
لفظٌ مُفْرَدٌ وَلفظٌ مُرَكَّبٌ.

قوله: (وَوَصْفُ الْمَعْنَى بِهِمَا) كما فِي قَوْلِ الشَّارِحِ الْمُتَقَدِّمِ: «فِيمَا إِذَا كَانَ
المَعْنَى مُرَكَّبًا وَلَهُ لَازِمٌ ذِهْنِيٌّ» (مَجَازٌ) مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الْمَدْلُولِ بِاسْمِ الدَّالِّ.

قوله: (وَالْمَعْنَى يُوصَفُ بِالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ حَقِيقَةً) لِأَنَّ الْكُلِّيَّةَ وَالْجُزْئِيَّةَ مِنْ
عَوَارِضِ الْمَعَانِي (وَوَصْفُ الْلفظِ) وَتَسْمِيَّتُهُ (بِهِمَا مَجَازٌ) مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الدَّالِّ
بِاسْمِ الْمَدْلُولِ، قَالَ الشَّيْخُ سَعِيدُ قَدَوْرَةَ: «الْكُلِّيَّةُ وَالْجُزْئِيَّةُ مِنْ عَوَارِضِ الْمَعَانِي،
وَأَمَّا الْأَلْفَاظُ فَقَدْ تُسَمَّى «كُلِّيَّةً» وَ«جُزْئِيَّةً» تَبَعًا لِلْمَعْنَى تَسْمِيَةً لِلدَّالِّ بِاسْمِ
الْمَدْلُولِ، قَالَ مَعْنَاهُ شَارِحُ «الشَّمْسِيَّةِ» وَغَيْرُهُ». اهـ

قوله أَيْضًا: (وَوَصْفُ الْلفظِ) أَيِ وَتَسْمِيَّتُهُ (بِهِمَا مَجَازٌ) أَيِ كَمَا وَقَعَ لِلنَّاطِمِ
فِي قَوْلِهِ: «وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ أَغْنِي الْمُفْرَدَا * كُلِّيٌّ أَوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وُجِدَا»، فَإِنَّ
مَعْنَى الْبَيْتِ: اللفظُ الْمُفْرَدُ قِسْمَانِ: ١ - لفظٌ مُفْرَدٌ كُلِّيٌّ ٢ - وَلفظٌ مُفْرَدٌ جُزْئِيٌّ.

لأنه جُزؤه، والجزء مُقَدَّم على الكل طَبْعاً.

فالجواب: أن معنى «المُرَكَّب» ثُبُوتِيٌّ، ومعنى «المُفْرَد» عَدَمِيٌّ، والإثباتُ أَشْرَفُ مِنَ النِّفْيِ، فَقَدَّمَهُ عَلَيْهِ لذلك، وبهذا يُجَابُ عن تقديمه «الْكُلِّيَّ» على «الْجُزْئِيَّ».

قوله: (مُقَدَّم على الكل طَبْعاً) «المُقَدَّم طَبْعاً» - كما تَقَدَّمَ - هو: الذي يكون بحيثُ يَحْتَاجُ إليه المُتَأَخِّرُ مِنْ غيرِ أن يكونَ عِلَّةً فيه: كالواحدِ والاثْنَيْنِ، والإفرادُ كذلك بالنسبةِ إلى التركيبِ.

قوله: (فالجواب: أن معنى المُرَكَّبِ إلخ) عبارةُ البتانيِّ في «شرحِه» (ص ٥٨): «قَدَّمَ النَّاطِقُ المُرَكَّبَ وتعرّفَه على المُفْرَدِ لأنَّ التعرّفَ للمفهومِ، ومفهومُ المُرَكَّبِ وُجُودِيٌّ، ومفهومُ المُفْرَدِ عَدَمِيٌّ؛ لأنه سُلِبَ فيه ما أُثْبِتَ في المُرَكَّبِ، ولا يُعْقَلُ سَلْبُ أمرٍ إلَّا بعدَ تَعَقُّلِ الأمرِ المسلوبِ، لا يُقَالُ: المُفْرَدُ جزءُ المُرَكَّبِ، والجزءُ سَابِقٌ على الكلِّ، وأيضاً الجزءُ لازِمٌ للكلِّ ضَرُورَةً، فكيف يُجْعَلُ قَسِيماً له، وقَسِيمُ الشَّيْءِ يُبَايِنُهُ؛ لَنَا نقولُ: كونه جزءاً مِنَ المُرَكَّبِ ولازماً له إِنَّمَا هو بِحَسَبِ ذاتِهِما - أي مَضْدُوقِهِما -، وذلك لا يُنَافِي التَّقَابُلَ بَيْنَهُمَا، والتَّبَايُنُ بِحَسَبِ مفهومِهِمَا المُقْتَضِي تَأَخُّرَ ذِكْرِ المُفْرَدِ عَنِ المُرَكَّبِ، أَفْهَمُ». اهـ

قوله: (وبهذا يُجَابُ عن تقديمه الكُلِّيَّ على الجُزْئِيَّ) عبارةُ شيخِ الإسلامِ زكريا في «المَطْلَعِ» (ص ٤٣): «وَقَدَّمَ الكُلِّيَّ على الجُزْئِيَّ ١ - لأنَّ قِيُودَهُ عَدَمِيَّةٌ نظيرُ ما مرَّ في توجيهِ تقديمِ المُفْرَدِ على المُرَكَّبِ، ٢ - ولأنَّ المقصودُ بالذاتِ على المُنْطَقِيَّ؛ لأنه مادَّةُ الحُدُودِ والبراهينِ والمَطَالِبِ، بخِلَافِ الجُزْئِيَّ». اهـ

وقوله: «جَزُؤُ مَعْنَاهُ» بتحريك الزاي بالضم كما قرأ به شُعْبَةُ مِنْ رِوَايَةٍ

عاصِمٍ.

* * *

وللبناني في «شرحِه» (ص ٦٢) وَجْهٌ آخَرُ فِي الْجَوَابِ حَيْثُ قَالَ: «وَقَدَّمَ الْكُلِّيَّ عَلَى الْجُزْئِيِّ لِأَنَّ الْكُلِّيَّ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالذَّاتِ فِي هَذَا الْفَنِّ؛ إِذْ هُوَ مَادَّةُ التَّعَارِيفِ وَالْأَقْسِيسِ، وَالْجُزْئِيُّ لَا يُعْرَفُ وَلَا يُعْرَفُ بِهِ، وَلَا يُبْرَهَنُ بِهِ وَلَا عَلَيْهِ، وَالْمُرَادُ أَنَّ مَصْدُوقَهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِإِلْحَاقِهِ، أَمَّا مَفْهُومُهُ فَهُوَ كُلِّيٌّ». اهـ

قوله: (بالضم كما قرأ به إلخ) فليس ضم الزاي فيه لضرورة الوزن كما قال البناني (ص ٥٥)، بل هو لغة، قال الشيخ علي قصارة (ص ٥٥): «قول البناني: (للوزن) فيه نظر؛ لأن ضم الزاي لغة، وقد قرئ بها في السبع في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَجْعَلَ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْأً﴾ ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾». اهـ

قوله: (شعبة) ابن عياش الكوفي (من رواية عاصم) ابن أبي النجود الكوفي أحد القراء السبعة، وهو من التابعين، توفي بالكوفة سنة ثمان وعشرين ومائة، له راويان: ١ - شعبة، ٢ - حفص، ١ - فأما شعبة فهو: أبو بكر شعبة ابن عياش بن سالم الكوفي، توفي بالكوفة سنة ثلاث وتسعين ومائة، ٢ - وأما حفص فهو: حفص بن سليمان بن المغيرة الكوفي، كان ثقة، قال ابن معين: هو أقرأ من أبي بكر، توفي سنة ثمانين ومائة، وروايته هي المتداولة اليوم في أكثر البلدان، قال الشاطبي في «حزب الأمانى ووجه التهاني»: «

فأما أبو بكر وعاصم اسمُهُ فشعبة راويه المبرز أفضلاً
وذاك ابن عياش أبو بكر الرضا وحفص وبالإثقان كان مفضلاً

٩ - ثُمَّ قَالَ:

وَأَوَّلًا لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجَ فَانْسُبْهُ، أَوْ لِعَارِضٍ إِذَا خَرَجَ
وَالْكَلِّيَّاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصٍ جِنْسٌ وَفَضْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخَاصٌّ

الْكَلِّيَّاتُ الْخَمْسُ

٩ - أَقْوَالُ الْأَبْيَاتِ

٣٠ - (وَأَوَّلًا) مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ يُقْسَرُهُ: «انْسُبْهُ» الآتي، أي: انْسُبْ
أَوَّلًا - وهو الكَلِّيُّ - (١ - لِلذَّاتِ) أي الماهية (إِنْ فِيهَا انْدَرَجَ) أي: إِنْ انْدَرَجَ
فيها: بَأَن كَانَ جُزْءًا لَهَا ١ - جنسًا: كـ «الْحَيَوَانِ» لِلإِنْسَانِ، ٢ - أو فصلًا:
كـ «النَّاطِقِ» له (فانْسُبْهُ) أي الأول: بَأَن تقول: «كُلِّيٌّ ذَاتِيٌّ»، وقد ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ
في «شرحِه» (ص ٢٦): أَنَّ «أَوَّلًا» مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ كما قَدَّرْنَاهُ، وَأَنَّ
«فانْسُبْهُ» مُقَسَّرٌ لَذَلِكَ المحذوفِ، واعتَرِضَ عليه: بَأَن «انْسُبْهُ» واقعٌ بعدَ فاءِ
الجوابِ، وما بعدَ فاءِ الجوابِ لا يَعْمَلُ فيما قبلها، فلا يُقَسَّرُ عامِلًا فيه،
وَأُجِيبَ: بَأَن «انْسُبْهُ» مُؤَخَّرٌ مِنْ تقديم، والتقدير: «وَأَوَّلًا انْسُبْهُ لِلذَّاتِ إِنْ انْدَرَجَ
فيها»، وعلى هذا فيكونُ جوابُ الشرطِ محذوفًا؛ لِدلالةِ «انْسُبْهُ» المذكورِ عليه،
قاله المَلَوِيُّ، ولا يَخْفَى بَعْدُ الجوابِ؛ لِمَا فيه مِنَ التَّكَلُّفَاتِ (٢ - أو لِعَارِضٍ)
أي: انْسُبِ الأولَ لِعَارِضٍ (إِذَا خَرَجَ) عَنِ الذَّاتِ: فلم يكنْ جزءًا لها، بل
١ - كَانَ خَاصًّا: كـ «الضَّاحِكِ» لِلإِنْسَانِ، ٢ - أو كَانَ عَرَضًا عَامًّا: كـ «الماشِي»
له، فانْسُبْهُ لِعَارِضٍ: بَأَن تقول: «كُلِّيٌّ عَرَضِيٌّ»، والنسبةُ على غيرِ قِياسٍ. اهـ
«قويسني» (ص ١٥).

٣١ - (وَالْكَلِّيَّاتُ) بتخفيفِ الياءِ لِلوِزْنِ (خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقَاصٍ) أي ودُونَ

وَأَوَّلُ ثَلَاثَةِ بِلَا شَطَطٍ جِنْسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسَطٌ

زيادة، ففي كلام النّاظم اكتفاءً على حَدِّ قوله تعالى: ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَ﴾ [النحل: ٨١] أي والبرّد (جِنْسٌ) بَدَلٌ مِنْ «خمسَة»، وهو أَوَّلُهَا (و) الثّاني: (فَصْلٌ) والثّالث: (عَرَضٌ) والرّابع: (نَوْعٌ، و) الخامس: (خاض) ويأتي للشارح تعريف هذه الأقسام.

قوله أيضاً: (دون انتقاص) وقوله أيضاً: (خاض) اعلم: أنه قد استعمل بعض المؤلّدين في الرّجَزِ زيادةَ حَرْفٍ ساكنٍ آخرَ الشّطرِ الثّاني كما هُنا، لكنّ العروضيّون لم يذكروه، بل ظاهرُ كلامهم منعه، وعلى تسليم أنه يُسمّى تذييلاً فالّتذيلُ الجائزُ خاصٌّ بمَجزوءِ البسيطِ والكاملِ والمُتدارِكِ؛ بناءً على طريقة مَنْ أثبتّه، وكأنّ مَنْ استعمله تسامَحَ؛ لِشَبهِ «مُسْتَفْعِلُنْ» آخرِ مشطوري الرّجَزِ مجزوءٍ ما ذَكَرَ. اهـ «باجوري» (ص ٤٤).

٣٢ - (وأوّل) أي الجِنْسُ (ثلاثة) أقسام (بلا شَطَطٍ) أي: بلا زيادة، قال الباجوري: «يعني: ولا نقص، ففي كلامه اكتفاءً، قال بعضهم: أصلُ قوله: «بلا شَطَطٍ» «لا بِشَطَطٍ»؛ لأنّ حَقَّ حرفِ النّفي التّقديمُ على جميعِ المنّفيّ، وهو الباءُ مع «الشّطَطِ» الدّالُّ مجموعُها على مُلابسةِ الثّلاثةِ لِلشّطَطِ، وإنّما قُدِّمَتِ الباءُ تزييناً لِللفظِ، وهذا إنّما يَنْجُهِ على القولِ بأنّ «لا» في مِثْلِ ذلك ليست بمعنى «غير»، وأمّا على القولِ بأنّها بمعنى «غير» كما هو المشهورُ في نحو قولك: «جِثُّ بلا زادٍ» فلا. اهـ (١ - جنسٌ قريبٌ، ٢ - أو) جنسٌ (بعيدٌ، ٣ - أو) جنسٌ (وسط) أي مُتوسّطٌ، ويأتي للشارح تعريف هذه الأقسام.

قوله أيضاً: (ثلاثة بلا شَطَطٍ) أي بلا زيادة، قال الباجوري: «بِقَطْعِ النَّظَرِ

٩ - أقول:

- مُرَادُهُ بـ «الْأَوَّلِ»: «الْكُلِّيُّ» في قوله: «كُلِّيٌّ أَوْ جُزْئِيٌّ» يعني: أَنَّ الْكُلِّيَّ
- ١ - إِنْ كَانَ دَاخِلًا فِي الذَّاتِ: بِأَنْ يَكُونَ جُزْءًا مِنْ الْمَعْنَى الْمَدْلُولِ لِلْفِظِ يُقَالُ لَهُ: «كُلِّيٌّ ذَاتِيٌّ»: كـ «الْحَيَوَانِ» و«النَّاطِقِ» بِالنِّسْبَةِ إِلَى «الْإِنْسَانِ»،
- ٢ - وَإِنْ كَانَ خَارِجًا عَنِ الذَّاتِ: بِأَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ يُسَمَّى: «كُلِّيًّا عَرَضِيًّا»:
- كـ «الْمَاشِي» و«الضَّاحِكِ» بِالنِّسْبَةِ لَهُ، ٣ - وَإِنْ كَانَ عِبَارَةً عَنِ الْمَاهِيَةِ:

عَنِ الْجِنْسِ الْمُتَفَرِّدِ؛ لِعَدَمِ الظَّهْرِ بِمِثَالِهِ، وَإِلَّا فَمَعَ النَّظَرُ إِلَيْهِ يَكُونُ الْجِنْسُ أَرْبَعَةً، وَمِثْلُ بَعْضِهِمْ لِلْجِنْسِ الْمُتَفَرِّدِ بِالْعَقْلِ؛ بِنَاءً عَلَى جِنْسِيَّتِهِ. اهـ

٩ - أقوال الشرح

قوله: (والمُرَادُ بِالْأَوَّلِ) أَي فِي قَوْلِ النَّاطِمِ: «وَأَوَّلًا لِلذَّاتِ إِنْ فِيهَا انْدَرَجَ».

قوله: (يعني) أَي النَّاطِمُ أَي يَقْصِدُ وَيُرِيدُ.

قوله: (١ - كَالْحَيَوَانِ ٢ - وَالنَّاطِقِ) مِثَالَانِ لِلْكُلِّيِّ الذَّاتِيِّ، الْأَوَّلُ مِثَالٌ لِلذَّاتِيِّ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الْمَاهِيَةِ وَغَيْرِهَا، وَالثَّانِي مِثَالٌ لِلذَّاتِيِّ الْمُخْتَصِّ بِالْمَاهِيَةِ، وَفِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ: «كَالْحَيَوَانِ النَّاطِقِ» بِإِسْقَاطِ وَاوِ الْعَطْفِ، وَالْمُثَبَّتُ هُنَا - وَهُوَ الصَّوَابُ - مِنْ بَعْضِ النُّسخِ الْمَخْطُوطَةِ.

قوله: (بأن لم يكن كذلك) أَي بِأَنْ لَمْ يَكُنْ جُزْءًا مِنْ الْمَعْنَى الْمَدْلُولِ لِلْفِظِ.

قوله: (كالماشي) مِثَالٌ لِلْكُلِّيِّ الْعَرَضِيِّ الْمُشْتَرَكِ (وَالضَّاحِكِ) مِثَالٌ لِلْعَرَضِيِّ الْمُخْتَصِّ.

كـ «إِنْسَانٍ» فهو ذاتيٌّ ؛ بناءً على أَنَّ الذاتِيَّ: ما ليس بعَرَضِيٍّ.

قوله: (فهو) أي الكُلِّيُّ الَّذِي هو عبارةٌ عن الماهيةِ (ذاتيٍّ) وهذا (بناءً ١ - على أَنَّ الذاتِيَّ: ما) أي كُلِّيٍّ (ليس بعَرَضِيٍّ) يعني: أَنَّ الذاتِيَّ هو: غيرُ الخارجِ، والعَرَضِيُّ هو: الخارجُ، ٢ - وقيل: هو - أعني النوعَ - واسِطةٌ بين الذاتِيِّ والعَرَضِيِّ ؛ بناءً على أَنَّ الذاتِيَّ: الدَّاخِلُ، والعَرَضِيُّ: الخارجُ، وهو الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّارِحُ، ٣ - وقيل: هو - أعني النوعَ - عَرَضِيٌّ ؛ بناءً على أَنَّ الذاتِيَّ: الدَّاخِلُ في الذاتِ، والعَرَضِيُّ ما يُخَالِفُهُ: بأن لا يَدْخُلَ فيها سِوَاهُ خَرَجَ عنها أو لم يَخْرُجْ، فهذه ثلاثة أقوالٍ في تعريفِ الذاتِيِّ والعَرَضِيِّ، وَيَنْبَغِي عليها الأقوالُ في النوعِ، قَالَ الشَّيْخُ عَلِيٌّ (ص ٤٤): «وهذه اصطِلَاحَاتٌ مُسَلِّمَةٌ، فلا مُشَاحَّةَ فيها». اهـ

فائدة

فَارَقَ الذاتِيُّ العَرَضِيَّ مِنْ أَوْجِهٍ ثَلَاثَةٍ:

الأوَّلُ: أَنَّ الذاتِيَّ هو: الَّذِي إِذَا فُهِمَ مَعْنَاهُ وَأُخْطِرَ بِالْبَالِ وفُهِمَ معْنَى ما هو ذاتِيٌّ وأُخْطِرَ بِالْبَالِ مَعَهُ لم يُمَكِّنْ أَنْ تُفْهَمَ ذاتُ الموضوعِ إِلَّا بَعْدَ فُهِمِ ذَلِكَ المعْنَى أَوَّلًا: كـ «الْإِنْسَانِ» و«الْحَيَوَانِ» ؛ فَإِنَّكَ إِذَا فُهِمْتَ ما الْحَيَوَانُ وفُهِمْتَ ما الْإِنْسَانُ ؟ فلا تُفْهَمُ الْإِنْسَانُ إِلَّا وَقَدْ فُهِمَتْ أَوَّلًا أَنَّهُ حَيَوَانٌ، وَأَمَّا ما ليس ذاتِيًّا فقد تُفْهَمُ ذاتُ الموصوفِ مُجَرَّدًا دونَهُ: ككونِهِ أَيْضًا أو موجودًا مثلاً.

الثَّانِي: أَنَّ الذاتِيَّ لا يَتَبَيَّنُ لِمَا هو ذاتِيٌّ له بَعْلَةً، فلا تقولُ: «لِمَ كَانَ الْإِنْسَانُ حَيَوَانًا أو نَاطِقًا؟» ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ كَذَلِكَ، فَكَانَتْ قُلْتُ: «لِمَ كَانَ الْإِنْسَانُ إِنْسَانًا؟»، بِخِلَافِ الضَّحِكِ ؛ فَإِنَّهُ يَتَبَيَّنُ لِلْإِنْسَانِ بَعْلَةً.

١ - و«الكُلِّيُّ الذَّاتِيُّ»: ١ - إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْمَاهِيَةِ وَبَيْنَ غَيْرِهَا، ٢ - أَوْ مُخْتَصًّا بِهَا، ١ - فَالْأَوَّلُ يُسَمَّى: «جِنْسًا»:

الثَّالِثُ: أَنَّ الذَّاتِيَّ يَتَقَدَّمُ طَبْعًا عَلَى الْعَرَضِيِّ فِي التَّرْتِيبِ الذَّهْنِيِّ، وَمَعْنَى التَّرْتِيبِ الطَّبْعِيِّ: أَنَّكَ لَا بُدَّ أَنْ تَتَعَقَّلَ كَوْنَهُ حَيَوَانًا ثُمَّ تَحْكُمَ عَلَيْهِ بِالْإِنْسَانِيَّةِ؛ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ اتِّصَالِ الرُّوحِ بِجِسْمِ الْإِنْسَانِ أَوَّلًا لِيَكُونَ إِنْسَانًا، وَلَا يُمَكِّنُكَ أَنْ تَقُولَ: «لَا بُدَّ مِنْ ضَاحِكٍ أَوَّلًا لِيَكُونَ إِنْسَانًا»، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِنْسَانٍ أَوَّلًا لِيَكُونَ ضَاحِكًا، هَذَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى تَعَقُّلِهِ بِالْكُنْهِ، فَلَا يَتَعَقَّلُ الْإِنْسَانُ مَثَلًا حَتَّى تَتَعَقَّلَ أَجْزَاؤُهُ مِنَ الْحَيَوَانِيَّةِ وَالنَّاطِقِيَّةِ، وَأَمَّا مُجَرَّدُ التَّصَوُّرِ بِوَجْهِ مَا فَيُمْكِنُ قَبْلَهُ فَهُمْ الذَّاتِيَّاتِ كَمَا فِي التَّعْرِيفِ بِالْخَاصَّةِ.

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «اِحْمِرَارِ السُّلَمِ»:
وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْعَرَضِيِّ وَالذَّاتِيَّ مِنْ أَوْجُهُ ثَلَاثَةٌ قَدْ تَأْتِي
فَالْعَرَضِيُّ يَصِحُّ فَهْمُ الذَّاتِيَّ عِنْدَ انْعِدَامِهِ بِعَكْسِ الذَّاتِيَّ
وَالذَّاتِ فِي التَّعْرِيفِ لَا يُعْلَلُ بِعِلَّةٍ وَالْعَرَضِيُّ مُعْلَلٌ
وَالذَّاتِ سَابِقٌ لَدَى التَّرْتِيبِ بِالطَّبْعِ فِي الذَّهْنِ بِلَا تَكْذِيبٍ
قَوْلُهُ: (فَالْأَوَّلُ) أَيِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الْمَاهِيَةِ وَغَيْرِهَا، وَقَوْلُهُ: «وَالثَّانِي» أَيِ الْمُخْتَصِّ بِالْمَاهِيَةِ.

قَوْلُهُ: (يُسَمَّى جِنْسًا) فَتَعْرِيفُ «الْجِنْسِ»: كُلِّيٌّ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالْحَقَائِقِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ؟ اهـ «إِسَاغُوجِي»، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «اِحْمِرَارِ السُّلَمِ»:

وَمَا عَلَى حَقَائِقٍ تَخْتَلِفُ أَنْوَاعُهَا بِالْجِنْسِ عَنْهُمْ يُعْرِفُ

كـ «الْحَيَوَانِ» بالنسبة لِلْإِنْسَانِ، ٢ - والثاني يُسَمَّى: «فَضْلًا»: كـ «النَّاطِقِ» بالنسبة له.

٢ - و«الْكُلِّيُّ الْعَرَضِيُّ»: إمّا أن يكونَ ١ - مُشْتَرَكًا ٢ - أو مُخْتَصًّا،

وبعبارة أخرى: كُلِّيٌّ ذاتيٌّ مُشْتَرَكٌ بين الماهية وغيرِها.

قوله: (كَالْحَيَوَانِ بِالنَّسْبَةِ لِلْإِنْسَانِ) لأنه مُشْتَرَكٌ بين الإنسان وغيره مِنَ الْحَيَوَانَاتِ وَحَقَائِقُهَا مُخْتَلِفَاتٌ، وَيَشْمَلُهَا «الْحَيَوَانُ»، وهو الْجِسْمُ النَّامِي الْحَسَّاسُ الْمُتَحَرِّكُ بِالْإِرَادَةِ. اهـ «طَرَّةُ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ» (ص ١٧).

قوله: (يُسَمَّى فَضْلًا) فتعرفُ «الفصلَ»: كُلِّيٌّ يُقَالُ عَلَى الشَّيْءِ فِي جَوَابِ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ؟. اهـ «إِسَاغُوجِيٌّ»، وبعبارة أخرى: كُلِّيٌّ ذاتيٌّ مُخْتَصٌّ بِالْمَاهِيَةِ، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «اِحْمِرَارِ السَّلَمِ»:
وَالْفَصْلُ جُزْءٌ خَصَّ
.....

قوله: (كَالنَّاطِقِ بِالنَّسْبَةِ لَهُ) أَيُّ لِلْإِنْسَانِ؛ فَإِنَّهُ جُزْءٌ مِنَ مَاهِيَةِ الْإِنْسَانِ وَيَخْتَصُّ بِهَا، وَالْمُرَادُ بـ «النَّاطِقِ»: الْمُفَكِّرُ بِالْقُوَّةِ الْعَاقِلَةِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ: الْمُتَكَلِّمُ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ خَاصَّةٌ شَامِلَةٌ، وَالثَّانِي غَيْرُ شَامِلَةٍ. اهـ «طَرَّةُ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ» (ص ١٧).

قوله: (وَالْكُلِّيُّ الْعَرَضِيُّ) هو ١ - إمّا أن يَمْتَنِعَ انْفِكَاؤُهُ عَنِ الْمَاهِيَةِ، وَهُوَ الْعَرَضُ اللَّازِمُ: كـ «الضَّاحِكِ بِالْقُوَّةِ» بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ، ٢ - وإمّا أن لَا يَمْتَنِعَ انْفِكَاؤُهُ عَنْهَا، وَهُوَ الْعَرَضُ الْمُفَارِقُ: كـ «الضَّاحِكِ بِالْفِعْلِ» بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ١ - إمّا أن يَخْتَصَّ بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ الْخَاصَّةُ: كـ «الضَّاحِكِ بِالْقُوَّةِ وَالْفِعْلِ» بِالنَّسْبَةِ إِلَى «الْإِنْسَانِ»؛ لِأَنَّهُ ١ - بِالْقُوَّةِ لَازِمٌ لِمَاهِيَةِ الْإِنْسَانِ

١ - فَإِنْ كَانَ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْمَاهِيَةِ وَغَيْرِهَا يُسَمَّى: «عَرَضًا عَامًّا»: كـ«الماشي» بالنسبة للإنسان، ٢ - وَإِنْ كَانَ خَاصًّا بِهَا يُسَمَّى: «خَاصَّةً»: كـ«الضاحك» بالنسبة له.

مُخْتَصٌّ بِهَا، ٢ - وَبِالْفِعْلِ مُفَارِقٌ لَهَا مُخْتَصٌّ بِهَا، ٢ - وَإِمَّا أَنْ يَعُمَّ حَقَائِقُ فَوْقَ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ الْعَرَضُ الْعَامُّ: كـ«الْمُتَنَفِّسِ بِالْقُوَّةِ وَالْفِعْلِ» بِالنسبة للإنسان وغيره مِنَ الْحَيَوَانَاتِ؛ لِأَنَّهُ ١ - بِالْقُوَّةِ لَا زِمٌ لِمَاهِيَّاتِ الْحَيَوَانَاتِ، ٢ - وَبِالْفِعْلِ مُفَارِقٌ لَهَا، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ هُوَ غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِوَاحِدَةٍ مِنْهَا. اهـ «شرح إيساغوجي» (ص ٥٦ - ٥٩).

قوله: (يُسَمَّى عَرَضًا عَامًّا) فتعريف «العَرَضِ الْعَامِّ»: كُلُّهُ يُقَالُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقَائِقَ مُخْتَلِفَةٍ قَوْلًا عَرَضِيًّا. اهـ «إيساغوجي»، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «اِخْمَرَارِ السَّلَمِ»:

وَالْخَارِجُ الشَّامِلُ يُدْعَى عَرَضًا وَبِالْعُمُومِ الْقَيْدُ فِيهِ مُرْتَضًى
يعني: أَنَّ الْكُلِّيَّ الْخَارِجَ عَنِ الْمَاهِيَةِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الْمَاهِيَةِ وَغَيْرِهَا يُسَمَّى:
«عَرَضًا عَامًّا».

قوله: (يُسَمَّى خَاصَّةً) فتعريف «الْخَاصَّةِ»: كُلُّهُ يُقَالُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ قَوْلًا عَرَضِيًّا. اهـ «إيساغوجي»، وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى: كُلُّهُ عَرَضِيٌّ مُخْتَصٌّ بِالْمَاهِيَةِ، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «اِخْمَرَارِ السَّلَمِ»:
..... وَالْخَارِجُ إِنْ خَصَّ فِي الْخَاصَّةِ عِنْدَهُمْ زَكْنَ

هَذَا جَدْوُلُ الْكُلِّيَّاتِ الْخَمْسِ وَحُدُودِهَا:

٣ - والكُلِّيُّ الَّذِي هُوَ: عبارةٌ عن نَفْسِ الماهِيَةِ - كـ «الإنسان» ؛ فَإِنَّهُ عبارةٌ عن مجموعِ «الحيوانِ الناطِقِ» - يُسَمَّى «نوعاً» .

فهذه الكُلِّيَّاتُ الْخَمْسُ الَّتِي هِيَ مَبَادِئُ التَّصَوُّرَاتِ الْمُشَارِّ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ:

الْكُلِّيُّ				
الَّذِي هُوَ عِبْرَةٌ عَنْ نَفْسِ الْمَاهِيَةِ	الْمَرْضِي وهو الخارج عن الذات : بأن لم يكن جزءاً من المعنى المدلول للفظ		الذَّاتِي وهو الداخل في الذات : بأن كان جزءاً من المعنى المدلول للفظ	
	المختص بالماهية	المشترك بين الماهية وغيرها	المختص بالماهية	المشترك بين الماهية وغيرها
كالإنسان	كالضاحك للإنسان	كالماشي للإنسان	كالناطق للإنسان	كالحيوان للإنسان

قوله: (فإنه عبارة عن مجموع) الجنس والفصل وهو (الحيوان الناطق يُسَمَّى نوعاً) ١ - فتعريف «النوع»: كُلِّيٌّ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالْعَدَدِ دُونَ الْحَقِيقَةِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ؟ اهـ «إيساغوجي»، ٢ - وَيُعَرَّفُ أَيْضاً بِأَنَّهُ: الْكُلِّيُّ الَّذِي هُوَ تَمَامُ الْحَقِيقَةِ: كـ «الإنسان» ؛ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَصْدُقُ عَلَى حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ تَامَةٍ بِفَضْلِهَا وَجَنْسِهَا، وَهِيَ «الحيوان الناطق»، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «أَحْمِرِ السَّلَمِ»:

وَالنَّوْعُ: مَا الْجِنْسُ وَقَضْلًا جَمَعًا

قوله: (فهذه الكُلِّيَّاتُ الْخَمْسُ) وَوَجْهُ انْحِصَارِ الْكُلِّيَّاتِ فِي الْخَمْسَةِ: أَنَّ الْكُلِّيَّ ١ - إمَّا جُزْءٌ مِنَ الْمَاهِيَةِ، وَهُوَ: ١ - «الجنس» ٢ - و«الفصل»، ٢ - وإمَّا تَمَامُهَا، وَهُوَ: ١ - «النوع»، ٣ - وإمَّا خَارِجٌ عَنْهَا، وَهُوَ: ١ - «الخاصة» ٢ - و«العَرَضُ الْعَامُّ». اهـ «باجوري» .

«والكُلِّيَّاتُ» البيت .

* * *

ثُمَّ إِنَّ أَوَّلَهَا - وهو «الجنسُ» - ثلاثة أقسام:

قوله أيضًا: (الكُلِّيَّاتُ الْخَمْسُ) وتُسَمَّى باليُونَانِيَّةِ بِـ«إِسَاغُوجِي»، قَالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ فِي «الْمَطْلَعِ» (ص ٤): «قِيلَ: مَعْنَاهُ: الْمَدْخُلُ أَيُّ: مَكَانُ الدُّخُولِ فِي الْمَنْطِقِ، سُمِّيَ ذَلِكَ بِاسْمِ الْحَكِيمِ الَّذِي اسْتَخْرَجَهُ وَدَوَّنَهُ، وَقِيلَ بِاسْمِ مُتَعَلِّمٍ كَانَ يُخَاطِبُهُ مُعَلِّمُهُ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ بِقَوْلِهِ: «يَا إِسَاغُوجِي الْحَالُ كَذَا وَكَذَا». اهـ

قوله: (ثُمَّ إِنَّ أَوَّلَهَا وهو الجنسُ إلخ) شروع في شرح البيت الثالث .

قوله: (الجنسُ ثلاثة أقسام) عبارة الناظم في «شرحِه» (ص ٢٧): «ثُمَّ الْجِنْسُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: ١ - «بَعِيدٌ» لَا جِنْسَ فَوْقَهُ: كـ«الْجَوْهَرِ»، وَيُسَمَّى: «الْجِنْسُ الْعَالِيَّ» وَ«جِنْسُ الْأَجْنَاسِ»، ٢ - وَ«قَرِيبٌ» لَا جِنْسَ تَحْتَهُ، وَهُوَ «الْأَسْفَلُ» وَ«الْأَخِيرُ»: كـ«الْحَيَوَانَ» لِلْإِنْسَانِ، ٣ - وَ«مُتَوَسِّطٌ»، وَهُوَ مَا بَيْنَهُمَا: كـ«الْجِسْمِ». اهـ

وَبَقِيَ قِسْمٌ رَابِعٌ، وَهُوَ «مُنْفَرِدٌ»، وَهُوَ: الَّذِي لَيْسَ فَوْقَهُ جِنْسٌ وَلَيْسَ تَحْتَهُ جِنْسٌ، قَالُوا: وَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مِثَالٌ، ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «شرحِ إِسَاغُوجِي» (ص ٥٥) وَنَحْوَهُ فِي «شرحِ الْبَنَانِيِّ» (ص ٨٠).

قَالَ الْعِطَّارُ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى الْخَبِيرِيِّ» (ص ٩٦): «فَائِدَةُ هَذَا التَّقْسِيمِ: مَعْرِفَةُ الْحَدِّ التَّامِّ وَالنَّاقِصِ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ التَّامَّ يَشْتَمِلُ عَلَى الْجِنْسِ الْقَرِيبِ لَا مَحَالَةً، وَالنَّاقِصُ عَلَى الْبَعِيدِ، وَكُلَّمَا كَانَتْ مَرَاتِبُ الْبُعْدِ أَقَلَّ كَانَ أَحْسَنَ؛

١ - «قريب»: كـ «الحيوان» بالنسبة للإنسان.

٢ - و«بعيد»: كـ «الجسم» بالنسبة له.

٣ - و«متوسط»: كـ «التامي» بالنسبة له.

وهو المشار إليه بقوله: «وَأَوَّلُ» البيت.

* * *

لِاشْتِمَالِهِ عَلَى ذَاتِيَّاتٍ أَكْثَرُ، وَالضَّابِطُ: أَنَّ عَدَدَ الْأَجْوِبَةِ يَزِيدُ دَائِمًا بِوَاحِدٍ عَلَى مَرَاتِبِ الْبُعْدِ، فَإِذَا اعْتَبَرْنَا عَدَدَ الْأَجْوِبَةِ الشَّامِلَةِ لِجَمِيعِ الْمُشَارَكَاتِ وَنَقَصْنَا مِنْهُ وَاحِدًا فَالْبَاقِي هُوَ مَرْتَبَةُ الْبُعْدِ؛ فَإِنَّ لِلْجِنْسِ الْقَرِيبِ جَوَابًا، وَلِكُلِّ مَرْتَبَةٍ مِنَ الْبَعِيدِ جَوَابًا، فَمَعْنَى الْبُعْدِ بِمَرْتَبَةٍ: أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمَاهِيَةِ وَذَلِكَ الْجِنْسِ جِنْسٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْقَرِيبُ، وَبِمَرْتَبَتَيْنِ: أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا جِنْسَانِ أَحَدُهُمَا قَرِيبٌ وَالْآخَرُ بَعِيدٌ، وَثَلَاثَ مَرَاتِبَ: أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا ثَلَاثَةُ أَجْنَاسٍ قَرِيبٌ وَبَعِيدَانِ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ». اهـ

قوله: (وهو) أي ما ذَكَرَ مِنْ انْقِسَامِ الْجِنْسِ إِلَى قَرِيبٍ وَمُتَوَسِّطٍ وَبَعِيدٍ.

تَذْنِيهُ

كَمَا يَنْقَسِمُ الْجِنْسُ إِلَى قَرِيبٍ وَبَعِيدٍ كَذَلِكَ الْفَضْلُ أَيْضًا ١ - يَكُونُ قَرِيبًا، وَهُوَ: فَضْلُ النَّوعِ عَنْ جِنْسِهِ الْقَرِيبِ كـ «النَّاطِقِ» لِلْإِنْسَانِ، ٢ - وَيَكُونُ بَعِيدًا، وَهُوَ: فَضْلُ الْجِنْسِ كـ «الْحَسَّاسِ» لِلْحَيَوَانِ، هَذَا طَرِيقَةُ الْكَاتِبِيِّ - صَاحِبِ «الشَّمْسِيَّةِ» -، وَالْمَعْرُوفُ لغيره: ١ - أَنَّ الْفَضْلَ الْقَرِيبَ هُوَ: تَمَامُ الْمُمَيِّزِ:

١٠ - ثُمَّ قَالَ:

٥ - فَصْلٌ فِي بَيَانِ نِسْبَةِ الْأَلْفَافِ لِلْمَعَانِي

كـ «النَّاطِقِ» لِلإِنْسَانِ، ٢ - وَالْبَعِيدُ هُوَ: جُزْءُ تَمَامِ الْمُمَيَّزِ: كَمَا لَوْ قَدَّرْتَ أَنَّ «النَّاطِقَ» مُرَكَّبٌ مِنْ جَنْسٍ وَفَصْلٍ، فَيَكُونُ فَصْلُ «النَّاطِقِ» قَرِيبًا لَهُ وَبَعِيدًا عَنِ «الْإِنْسَانِ»، وَكَذَا لَوْ قَدَّرْتَ أَنَّ الْفَصْلَ الْمُقَدَّرَ لِلنَّاطِقِ مُرَكَّبٌ مِنْ جَنْسٍ وَفَصْلٍ أَيْضًا، فَيَكُونُ فَصْلُ «النَّاطِقِ» بَعِيدًا عَنِ «الْإِنْسَانِ» بِمَرْتَبَتَيْنِ، وَعَنِ «النَّاطِقِ» بِمَرْتَبَةٍ، وَهَكَذَا، وَهَذِهِ أُمُورٌ تَقْدِيرِيَّةٌ لَا يُعْرَفُ لَهَا تَحَقُّقٌ. اهـ «شرح البناني» (ص ٨١).

٥ - فَصْلٌ فِي نِسْبَةِ الْأَلْفَافِ إِلَى الْمَعَانِي

قوله: (فَصْلٌ فِي نِسْبَةِ الْأَلْفَافِ لِلْمَعَانِي) قَالَ الشَّيْخُ سَعِيدٌ قَدَوْرَةٌ فِي «شَرْحِهِ»: «هَذَا تَقْسِيمٌ آخَرٌ لِلْكُلِّيِّ بِاعْتِبَارِ ١ - وَخَدَتِهِ ٢ - وَوَخْدَةٍ مَذْلُولَةٍ ٣ - وَتَعَدُّدِهِمَا». اهـ

قوله أَيْضًا: (فِي نِسْبَةِ الْأَلْفَافِ لِلْمَعَانِي) اعْلَمْ: أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنَ النَّسَبِ الْخَمْسَةِ: ١ - مِنْهُ: مَا هُوَ مُعْتَبَرٌ بَيْنَ مَعْنَى اللَّفْظِ وَأَفْرَادِهِ، وَذَلِكَ هُوَ التَّوَاطُّؤُ وَالْتِّشَاكُكُ، ٢ - وَمِنْهُ: مَا هُوَ مُعْتَبَرٌ بَيْنَ مَعْنَى لَفْظٍ وَمَعْنَى لَفْظٍ آخَرَ، وَذَلِكَ هُوَ التَّبَايُنُ، وَمَا قَدْ يَقَعُ مِنَ الْحُكْمِ بِالتَّبَايُنِ بَيْنَ الْأَلْفَافِ فَهُوَ بِالنَّظَرِ لِمَعَانِيهَا، ٣ - وَمِنْهُ: مَا هُوَ مُعْتَبَرٌ بَيْنَ اللَّفْظِ وَمَعْنَاهُ، وَذَلِكَ هُوَ الْإِشْتِرَاكُ، ٤ - وَمِنْهُ: مَا هُوَ مُعْتَبَرٌ بَيْنَ لَفْظٍ وَلَفْظٍ آخَرَ، وَذَلِكَ هُوَ التَّرَادُّفُ، وَظَاهِرُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: «وَنِسْبَةُ الْأَلْفَافِ لِلْمَعَانِي» لَا يَبْقَى إِلَّا بِالَّذِي بَيْنَ اللَّفْظِ وَمَعْنَاهُ، وَهُوَ الْإِشْتِرَاكُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَكَيْفَ يُخْبِرُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: «خَمْسَةُ أَقْسَامٍ؟»، وَأَجَابَ

وَنِسْبَةُ الْأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلاَ نُقْصَانٍ
: «تَوَاطُؤُ» «تَشَاكُكُ» «تَخَالُفُ» و«الِاشْتِرَاكُ» عَكْسُهُ «التَّرَادُفُ»

بعضهم: بأن في كلام المصنّف اكتفاءً، والتقدير: ١ - ونسبة الألفاظ للمعاني وللألفاظ ٢ - ونسبة المعاني للمعاني وللأفراد، وجعل الشيخ المَلَوِيُّ اللّامَ في قوله: «لِلْمَعَانِي» بمعنى «مع»، وجعل المراد من «المعاني» ما يشمل الأفراد، وعليه فيصير كلام المصنّف هكذا: «ونسبة الألفاظ مع نسبة المعاني»، ولا شك أن هذا يصدق بنسبة الألفاظ للمعاني وللألفاظ ونسبة المعاني للمعاني إِمّا حقيقةً أو بمعنى الأفراد، فليتأمل. اهـ «باجوري» (ص ٤٧).

١٠ - أقوال الأبيات

٣٣ - (ونسبة الألفاظ للمعاني) أي: مع المعاني على أن اللّام بمعنى «مع»، والمراد بالمعنى: ما يُعنى أي: يُقصد، فيشمل الأفراد، ومُتعلّق «النسبة» محذوف أي: لبعضها، ففي الكلام حذف أي: ونسبة الألفاظ والمعاني بعضها لبعض (خمسَةُ أَقْسَامٍ بِلاَ نُقْصَانٍ) ولا زيادة. اهـ «قويسني» (ص ١٦).

٣٤ - القسم الأول: (تَوَاطُؤُ) وهو: تساوي الأفراد الخارجيّة في المعنى الذي وُضِعَتْ له، والقسم الثاني: (تَشَاكُكُ) وهو: اختلاف الأفراد في المعنى بأن يكون بعضها أكثر من بعض فيه، والقسم الثالث: (تَخَالُفُ) وهو: تعدّد اللفظ لمعنى مُتعدّد (و) القسم الرابع: (الِاشْتِرَاكُ) وهو: اتّحاد اللفظ وتعدّد المعنى: بأن يُوضَعَ وَضْعًا حَقِيقِيًّا لمعنى بخصوصه، ثم لمعنى آخر بخصوصه من غير اعتبار نقله من المعنى الأول إلى الثاني، والقسم الخامس: (عَكْسُهُ) أي عكس الاشتراك، وهو: (التَّرَادُفُ) وهو: تعدّد اللفظ مع اتّحاد المعنى. اهـ «طرّة الشيخ

١٠ - أقول:

اللفظ: إما أن يكون ١ - واحداً ٢ - أو متعدداً، وعلى كل فالمعنى:
١ - إما أن يكون واحداً ٢ - أو متعدداً، فالأقسام أربعة.

١ - فمثال اتحاد اللفظ والمعنى: «إنسان».

٢ - ومثال اتحاد اللفظ وتعدد المعنى: «عين»؛ فإنه يُطلق على

عبد السلام الشنقيطي (ص ٢٠)، وستأتي أمثلة كل هذه الأقسام في الشرح.

١٠ - أقوال الشرح

قوله: (اللفظ) أي الكلّي. اهـ «شرح البناني» (ص ٨٥).

قوله أيضاً: (اللفظ إلخ) ظاهر إطلاقه يقتضي أن هذه النسب تأتي في
الفعل، وهو كذلك، ١ - فالمتواطئ: ك«ذهب»، ٢ - والمُشكك: ك«وجد»، ٣
- والمتباين: ك«قام» و«قعد»، ٤ - والمترادف: ك«جلس» و«قعد»، ٥ -
والمُشترك: ك«عسّس» لـ«أقبل» و«أدبر»، ويقتضي أن هذه النسب تكون في
المفرد وفي المركب مع أنه لم يأت في المركب إلا البعض، وهو الاشتراك،
ومثله العُقْباني بـ«أراق دمي»؛ لأنه يحتمل الإخبار برؤية القدم، أو بإراقة الدم.
اهـ «شرح البناني» (ص ٨٥).

قوله: (فالأقسام أربعة) أي لكن القسم الأول منها قسمان كما يأتي
للشارح، وبذلك كانت الأقسام خمسة كما قال الناظم.

قوله: (عين) وكذا «القرء»؛ فإنه موضوع للطهر والحيض. اهـ «قدورة»
(ص ٨٦).

١ - الباصرة ٢ - والجارية ٣ - وغيرهما .

فالقِسْمُ الأوَّلُ ١ - إِنْ اتَّحَدَ الْمَعْنَى فِي أَفْرَادِهِ سُمِّيَ: «كُلِّيًّا مُتَوَاطِئًا»:

كـ«الإنسان»، ٢ - وَإِنْ اخْتَلَفَ فِيهَا

قوله: (والجارية) أي عَيْنِ الْمَاءِ (وغيرهما) كَالذَّهَبِ وَالْجَاسُوسِ . اهـ

«قدورة» (ص ٨٦) .

قوله: (فالقِسْمُ الأوَّلُ) وهو ما اتَّحَدَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى .

قوله: (إِنْ اتَّحَدَ الْمَعْنَى فِي أَفْرَادِهِ) أي إِنْ تَسَاوَتْ أَفْرَادُهُ فِي صِدْقِ هَذَا

المعنى عليها بمعنى: أنه لَا يَكُونُ بَيْنَهَا تَفَاوُتٌ بِأَوَّلِيَّةٍ أَوْ أَوَّلِيَّةٍ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهَا

تَفَاوُتٌ بِوَجْهِ آخَرَ: كَالْإِنْسَانِ؛ فَإِنَّ أَفْرَادَهُ الْمُنْدَرِجَةَ تَحْتَهُ لَيْسَتْ مُتَّفَاوِتَةً بِأَحَدِ

الْوَجْهَيْنِ بِأَوَّلِيَّةٍ أَوْ أَوَّلِيَّةٍ فِي كَوْنِهَا إِنْسَانًا وَإِنْ كَانَتْ مُتَّفَاوِتَةً فِي الْعَوَارِضِ:

كَكَوْنِ بَعْضِهَا عَالِمًا وَبَعْضِهَا جَاهِلًا . اهـ «عطار» (ص ٧٢ - ٧٣)، وَانْظُرْ أَيْضًا

«حاشية علي قصارة على البناني» (ص ٨٥) .

قوله: (سُمِّيَ) أي اللَّفْظُ كَمَعْنَاهُ كَمَا فِي «الْقَوَيْسِي» (ص ١٧) (كُلِّيًّا

مُتَوَاطِئًا) لِتَوَافُقِ الْأَفْرَادِ فِي مَعْنَاهُ: مِنْ «التَّوَاطُؤِ»، وَهُوَ: التَّوَافُقُ . اهـ «خبيصي»

(ص ٧٤)، فَالْكُلِّيُّ الْمُتَوَاطِئُ هُوَ: الَّذِي تَسَاوَتْ أَفْرَادُهُ الْخَارِجِيَّةُ فِي مَعْنَاهُ . اهـ

«طرة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص ٢٠) .

قوله: (كَالْإِنْسَانِ) أي فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنْ زِيدًا أَشَدُّ أَوْ أَقْدَمُ أَوْ أَوْلَى

بِالْإِنْسَانِيَّةِ مِنْ عَمْرٍو، عَلَى مَا نُقِلَ عَنْ بَهْمَنِيَارَ: أَنَّ مِغْيَارَ التَّشْكِيكِ: اسْتِعْمَالُ

صِيغَةِ التَّفْضِيلِ . اهـ «عطار» (ص ٧٣)، وَ«بَهْمَنِيَارَ»: بِفَتْحِ الْبَاءِ وَالْمِيمِ وَسُكُونِ

الْهَاءِ وَالتَّوْنِ كَمَا ضُبِطَ فِي «أَعْلَامِ الزَّرْكَلِيِّ» (٧٧/٢)، وَهُوَ: أَبُو الْحَسَنِ بَهْمَنِيَارُ

بالشدة والضعف

بُنُ الْمَرْزُبَانِ الْأَذْرَبِيِّجَانِيَّ: حَكِيمٌ مِنْ تَلَامِيذِ ابْنِ سِينَا، كَانَ مَجُوسِيًّا وَأَسْلَمَ،
تُوفِّيَ سَنَةَ ٤٥٨ هـ.

قوله: (كالإنسان) هذا مِثَالٌ لِلْمُتَوَاطِيءِ الَّذِي تَسَاوَتْ فِي مَعْنَاهُ أَفْرَادُهُ
الْخَارِجِيَّةُ، قَالَ الْبَنَانِيُّ فِي «شَرْحِهِ» (ص ٨٥ - ٨٦): «الْمُتَوَاطِيءُ» هُوَ: الَّذِي
تَسَاوَتْ فِي مَعْنَاهُ أَفْرَادُهُ ١ - الْخَارِجِيَّةُ: كـ «الْإِنْسَانِ»؛ فَإِنَّ أَفْرَادَهُ -: كَزَيْدٍ
وَعَمْرٍو - مُتَسَاوِيَةٌ فِي الْإِنْسَانِيَّةِ، وَلَيْسَ بَعْضُهَا أَوْلَى مِنْ بَعْضٍ، ٢ - أَوِ الذَّهْنِيَّةُ:
كـ «الشَّمْسِ»؛ فَإِنَّ أَفْرَادَهُ الْمُقَدَّرَةَ وَالْقَرَدَ الْمَوْجُودَ مِنْهُ كُلُّهَا مُتَسَاوِيَةٌ فِي مَعْنَى
الشَّمْسِ لَا يُدْرِكُ الْعَقْلُ رُجْحَانًا مِنْهَا عَلَى بَعْضٍ. اهـ

قوله: (بالشدة والضعف) هذا وَاحِدٌ مِنَ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ فِي اعْتِبَارِ
الْإِخْتِلَافِ أَيْ: التَّفَاوُتِ، قَالَ الْعَطَّارُ (ص ٧٤): «الْمَشْهُورُ فِي التَّشْكِيكِ اعْتِبَارُ
التَّفَاوُتِ بِأَحَدِ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ، وَهِيَ: ١ - الْأَوَّلِيَّةُ بِمَعْنَى التَّقَدُّمِ بِالذَّاتِ أَعْنَى
الْعِلِّيَّةِ، ٢ - وَالْأَوَّلِيَّةُ بِمَعْنَى الْأَنْسَبِيَّةِ فِي نَظَرِ الْعَقْلِ، ٣ - وَالْأَشَدِّيَّةُ بِمَعْنَى
أَكْثَرِيَّةِ الْأَثَارِ كَمَا فِي الْأَبْيَضِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الثَّلَجِ وَالْعَاجِ، ٤ - وَبَقِيَ قِسْمٌ رَابِعٌ
ذَكَرَهُ الْجَلَالُ فِي «حَاشِيَةِ التَّجْرِيدِ»، وَهُوَ: الزِّيَادَةُ وَالنَّقْصَانُ، لَكِنَّهُ غَيْرُ شَهِيرٍ». اهـ
وَعِبَارَةُ الْبَنَانِيِّ فِي «شَرْحِهِ» (ص ٨٦): «و» «الْمُشَكِّكُ» هُوَ: الْكُلِّيُّ الَّذِي
اخْتَلَفَتْ أَفْرَادُهُ فِيهِ: ١ - بِأَنْ يَكُونَ وَجُودُهُ فِي بَعْضِهَا أَكْثَرَ كـ «الْبَيَاضِ»؛ فَإِنَّهُ فِي
الثَّلَجِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي الْعَاجِ، ٢ - أَوْ يَكُونَ أَقْدَمَ أَوْ أَقْوَى: كـ «الْوُجُودِ»؛ فَإِنَّهُ فِي
الْقَدِيمِ أَقْوَى مِنْهُ فِي الْحَادِثِ وَأَسْبَقُ، وَهَذَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ حَقِيقَةَ الْوُجُودِ فِي
الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ وَاحِدَةٌ، وَالتَّحْقِيقُ تَبَايُنُهُمَا فِي الْحَقِيقَةِ، وَأَنَّ لَفْظَ «الْوُجُودِ» مِنْ
قَبِيلِ الْمُشْتَرَكِ لَا الْمُشَكِّكِ». اهـ وَقَوْلُهُ: «أَوْ أَقْوَى» قَالَ الشَّيْخُ عَلِيٌّ قَصَّارَةٌ فِي

سُمِّيَ: «كُلِّيًّا مُشَكَّكًا»: كـ «الْبَيَاضِ» ؛ فَإِنَّ مَعْنَاهُ فِي الْوَرَقِ أَقْوَى مِنْ مَعْنَاهُ فِي الْقَمِيصِ مَثَلًا .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي - وَهُوَ مَا اتَّحَدَ فِيهِ اللَّفْظُ وَتَعَدَّدَ الْمَعْنَى - يُسَمَّى: «مُشْتَرَكًا» .

٣ - وَمِثَالُ مَا تَعَدَّدَ فِيهِ اللَّفْظُ وَاتَّحَدَ الْمَعْنَى: ١ - «إِنْسَانٌ» ٢ - و«بَشَرٌ» ؛ فَهُمَا مُتَرَادِفَانِ ، وَالنِّسْبَةُ بَيْنَهُمَا: «التَّرَادُفُ» .

«حَاشِيَتُهُ» (ص ٨٦): «تَبَعَ فِيهِ الْهَلَالِيُّ ، وَالصَّوَابُ: «أَوْ أَوْلَى» ؛ إِذِ الْأَقْوَى هُوَ الْأَشَدُّ وَالْأَكْثَرُ» . اهـ

قوله: (سُمِّيَ) أَيِ اللَّفْظُ كَمَعْنَاهُ كَمَا فِي «الْقَوَيْسِنِيِّ» (ص ١٧) (كُلِّيًّا مُشَكَّكًا) بِصِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ النَّاطِرَ فِيهِ مُشَكَّكٌ - بِصِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ - هَلْ هُوَ مُتَوَاطِئٌ مِنْ حَيْثُ اتَّفَاقُ أَفْرَادِهِ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى أَوْ مُشْتَرَكٌ مِنْ حَيْثُ اخْتِلَافُ أَفْرَادِهِ بِالْأَوَّلِيَّةِ وَغَيْرِهَا . اهـ «خَبِيصِي» (ص ٧٥) ، وَفِي «حَاشِيَةِ ابْنِ سَعِيدٍ»: «نُقِلَ عَنْ بَهْمَنِيَارٍ أَنَّهُ قَالَ: «مِغْيَارُ التَّشْكِيكِ: اسْتِعْمَالُ صِيغَةِ التَّفْضِيلِ» . اهـ

قوله: (سُمِّيَ كُلِّيًّا مُشَكَّكًا) فَالْكُلِّيُّ الْمُشَكَّكُ هُوَ: الَّذِي اخْتَلَفَتْ أَفْرَادُهُ فِي مَعْنَاهُ .

قوله: (فَإِنَّ مَعْنَاهُ) أَيِ الْبَيَاضِ .

قوله: (مُشْتَرَكًا) «الْإِشْتِرَاكُ» فِي اللَّغَةِ بِمَعْنَى الْمُشَارَكَةِ ، فَالْمُشْتَرَكُ عَلَى الْحَذْفِ وَالْإِصَالِ أَيُّ: مُشْتَرَكٌ فِيهِ أَيُّ: اشْتَرَكْتَ تِلْكَ الْمَعَانِي فِي ذَلِكَ اللَّفْظِ . اهـ «عِطَارُ» (ص ٧٦) .

٤ - ومثال ما تعدَّد فيه اللفظ والمعنى: «إنسان» و«فرس»؛ فهما مُتَبَايِنَانِ على ما فيه، والنسبة بينهما: «التَّبَايُنُ».

فهذه الأقسام الخمسة التي ذكرها في قوله: «ونسبة الألفاظ البيتين،

قوله: (على ما فيه) لعله أشار إلى أن في ذكره هذا القسم هنا إيراداً، قال الشيخ سعيد قدورة في «شرح» (ص ٨٥) عند ذكر هذا القسم: «هكذا ذكر ابن الحاجب هذا القسم، وكذا السبكي، ونحوه للناظم في «شرح»، وقد أورد عليه: أن الألفاظ إذا كان كل لفظ منها لمعنى دخل فيما اتحد لفظه ومعناه، وهو القسم الأول، وذلك يخل بالتقسيم، ذكره ابن هارون، ونبه أيضاً عليه القرافي في كلام السبكي، قال: «فيدخل أحد القسمين في الآخر». اهـ

قوله: (فهذه الأقسام الخمسة) وهي: ١ - الكلّي المتواطئ، ٢ - والكلّي المُشَكِّك، ٣ - والمُشْتَرَك، ٤ - والمُتَرَادِف، ٥ - والمُتَبَايِنُ:

اللفظ				
١ - واحد		٢ - متعدّد		
١ - المعنى واحد		٢ - المعنى متعدّد		٢ - المعنى متعدّد
١ - الأفراد متساوية	٢ - الأفراد متفاوتة	٢ - المعنى متعدّد	١ - المعنى واحد	٢ - المعنى متعدّد
لفظ «الإنسان»	لفظ «البياض»	لفظ «العين»	لفظ «الإنسان»	لفظ «الإنسان»
			ولفظ «البشر»	ولفظ «الفرس»
كلّي متواطئ	كلّي مشكك	مشترك	مترادف	متباين

(تنبيه) اعلم: أن بعض هذه النسب يختص بالكلّي، وهو ١ - التَّوَاطُّؤُ ٢ - والتَّشَاكُّكُ كما هو ظاهر، وأمّا الباقي فهو غير مُخْتَصَّ به، بل يكون في الجزئي أيضاً، ١ - ومثال التَّبَايُنِ فيه «زيد» و«واشيق»، ٢ - ومثال الإِشْتِرَاكِ فيه «زيد» اسماً لابن عمرو و«زيد» اسماً لابن بكر، ٣ - ومثال التَّارَادُفِ فيه «زيد»

ومُراده بـ«التَّخَالُفِ»: التَّبَايُنُ.



و«أبو عبد الله»، وبهذا التحقيق يُعْلَمُ رَدُّ ما قِيلَ مِنْ أَنَّ الْجُزْئِيَّ مِنْ قَبِيلِ الْمُتَبَايِنِ، فَافْهَمُ. اهـ «باجوري» (ص ٤٧).

قوله أيضاً: (فهذه الأقسام الخمسة) بَقِيَ عليه ثلاثة، وهي: ١ - التَّساوِي ٢ - العُمُومُ والخُصُوصُ مِنْ وَجْهِ ٣ - والعُمُومُ والخُصُوصُ بِإِطْلَاقٍ، فَضَابِطُ الْأَوَّلِ: أَنْ يَتَّحِدَا مَاصِداً، وَيَخْتَلِفَا مَفْهُوماً كَمَا فِي «الكَاتِبِ» و«الضَّاحِكِ»، وَضَابِطُ الثَّانِي: أَنْ يَجْتَمِعَا فِي مَادَّةٍ وَيَتَفَرَّدَا كُلُّ مَنَّهُمَا فِي مَادَّةٍ أُخْرَى كَمَا فِي «الْإِنْسَانِ» و«الْأَبْيَضِ»، وَضَابِطُ الثَّالِثِ: أَنْ يَجْتَمِعَا فِي مَادَّةٍ وَيَتَفَرَّدَا أَحَدُهُمَا فِي مَادَّةٍ كَمَا فِي «الْإِنْسَانِ» و«الْحَيَوَانِ»، قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ: وَيُمْكِنُ إِدْرَاجُ الْأَوَّلِ فِي التَّرَادُفِ: بِأَنْ يُرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ مَا لَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا الْإِتِّحَادُ مَاصِداً فَقَطْ، وَإِدْرَاجُ الثَّانِي وَالثَّالِثِ فِي التَّخَالُفِ: بِأَنْ يُرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ التَّبَايُنَ الْجُزْئِيَّ. اهـ بَتَّصْرَفٍ، وَعَلَيْهِ فِكْلَامُ الْمُصَنِّفِ مُسْتَوْفٍ لِجُمْلَةِ النَّسَبِ الثَّمَانِيَةِ. اهـ «باجوري» (ص ٤٧).

١١ - ثُمَّ قَالَ:

وَاللَّفْظُ إِمَّا ١. «طَلَبٌ» ٢. أَوْ «خَبَرٌ» وَأَوَّلُ ثَلَاثَةِ سَبْعٍ تُذَكَّرُ
:«أَمْرٌ» مَعَ اسْتِعْلَا وَعَكْسُهُ «دُعَا» وَفِي التَّسَاوِي «التَّمَّاسُ» وَقَعَا

تقسيم اللفظ المركب إلى الخبر والطلب

لَمَّا ذَكَرَ النَّاطِمُ فِيمَا سَبَقَ أَنَّ اللَّفْظَ حَيْثُ يُوجَدُ ١ - إِمَّا مُرَكَّبٌ ٢ - وَإِمَّا مُفْرَدٌ، وَفَرَعَ مِنْ ذِكْرِ أَقْسَامِ الْمُفْرَدِ شَرَعَ الْآنَ فِي الْمُرَكَّبِ، فَقَسَّمَهُ إِلَى ١ - طَلَبٍ ٢ - وَخَبَرٍ، ثُمَّ قَسَّمَ الطَّلَبَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: ١ - أَمْرٍ، ٢ - وَدُعَاءٍ، ٣ - وَالتَّمَّاسِ. اهـ «قدورة» (ص ٩٠).

١١ - أقوال الأبيات

٣٥ - (وَاللَّفْظُ) أَيِ الْمُرَكَّبِ، فَحَذَفَ الصِّفَةَ؛ لِدَلَالَةِ سِيَاقِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ الطَّلَبَ وَالْخَبَرَ لَا يَكُونَانِ فِي الْمُفْرَدَاتِ، وَإِنَّمَا يَكُونَانِ فِي الْمُرَكَّبَاتِ (١ - إِمَّا طَلَبٌ ٢ - أَوْ خَبَرٌ) حَذَفَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَرْطَهُ الَّذِي يَتَمَيَّزُ بِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَاللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ ١ - إِمَّا طَلَبٌ إِنْ أَفَادَ طَلَبًا، ٢ - وَإِمَّا خَبَرٌ إِنْ احْتَمَلَ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا فُقِدَ الشَّرْطَانِ كَانَ تَنْبِيهًا وَإِنْشَاءً (وَأَوَّلُ) وَهُوَ الطَّلَبُ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ، وَالْمُسَوِّغُ لَهُ إِرَادَةُ التَّفْصِيلِ (ثَلَاثَةُ) خَبَرُهُ (سَتُذَكَّرُ) فِي الْبَيْتِ التَّالِي.

٣٦ - (١ - أَمْرٌ) بَدَلٌ مِنْ «ثَلَاثَةُ»، وَهُوَ: مَا دَلَّ عَلَى طَلَبِ الْفِعْلِ بِذَاتِهِ كـ«ضَرِبَ» (مَعَ اسْتِعْلَا) ءِ، أَيْ مَعَ إِظْهَارِ الطَّالِبِ الْعُلُوَّ عَلَى الْمَطْلُوبِ مِنْهُ (٢ - وَعَكْسُهُ) أَيْ: عَكْسُ الْإِسْتِعْلَاءِ، وَهُوَ: مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْخُضُوعِ وَإِظْهَارِ الطَّالِبِ الْإِنْخِافَ عَنْ الْمَطْلُوبِ مِنْهُ: (دُعَا) ءِ: خَبَرٌ «عَكْسُهُ»، أَيْ يُسَمَّى بِذَلِكَ

١١ - أقول:

اللفظ ١ - إن احتمل الصدق والكذب فهو: «خبر»: كـ «زيد قائم»،

في الاصطلاح (٣ - و) الطلب (في) حال (التساوي فالتماس) بزيادة الفاء في الخبر، أي يسمى بذلك عند إظهار الطالب المساواة للمطلوب منه (وقعا) بألف الإطلاق، أي: ثبت، قال القويني (ص ١٧): «وهذا التقسيم الذي مشى عليه الناظم طريقة لبعضهم، والراجح تسمية الكل «أمرا»، أو الغرض من التقسيم بيان الخبر؛ لأن المنطقي لا يبحث إلا عن الخبر، ولا بحث له عن الطلب بأقسامه». اهـ

١١ - أقوال الشرح

قوله: (اللفظ) كان حقه أن لو قيد اللفظ بـ «المركب»؛ لأن كلامه يؤهم أن هذا من أقسام المفرد، وليس كذلك. اهـ «طرة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص ٢٢).

قوله: (اللفظ إن احتمل الصدق والكذب فهو خبر إلخ) المقصود من هذا التقسيم إنما هو: تمييز الخبر عن غيره من المركبات؛ إذ هو الذي تتركب منه الحجاج، ولا تتركب من الطلب ولا من سائر الإنشاءات، وإنما ذكرت لتمييز الخبر عن غيره، فليست مقصودة في هذا العلم، ولما لم يمكن تمييز الخبر الذي هو المقصود إلا بذكر أقسام اللفظ المركب ذكرها، فصار ذكره لها بالعرض، والمقصود ما يتركب منه الحجاج، وهو الخبر كما سيذكره الناظم بعد هذا في قوله:

ما احتمل الصدق لذاته جرى بينهم قضية وخبرا
اهـ «قدورة» (ص ٩٠).

٢ - وإن وُجِدَ مَعْنَاهُ بِهِ فَهُوَ: «طَلَبٌ» - أيْ إِنْشَاءٌ - كَقَوْلِكَ: «اعْلَمْ يَا زَيْدُ»،

قوله: (وإن وُجِدَ مَعْنَاهُ) أيْ معنى اللفظِ (به) أيْ باللفظِ.

قوله: (طَلَبٌ أيْ إِنْشَاءٌ) تَفْسِيرُ «الطَّلَبِ» بِالْإِنْشَاءِ مَبْنِيٌّ عَلَى طَرِيقَةِ ابْنِ مَالِكٍ وَابْنِهِ - وَتَبَعَهُمَا النَّاطِظُ فِيمَا يَظْهَرُ - فِي تَقْسِيمِ الْكَلَامِ إِلَى الْخَبَرِ وَالطَّلَبِ، قَالَ السَّجْلُمَاسِيُّ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى شَرْحِ قَدْوَرَةَ» (ص ٩١): «لَهُمْ فِي تَقْسِيمِ الْكَلَامِ إِلَى خَبَرٍ وَغَيْرِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ:

الأُولَى لِابْنِ مَالِكٍ وَابْنِهِ: أَنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى خَبَرٍ وَطَلَبٍ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي «شَرْحِ اللَّمْعَةِ»: «وَلَيْسَ بِشَيْءٍ» يَعْنِي: أَنَّ الْقِسْمَةَ ١ - إِمَّا غَيْرُ حَاصِرَةٍ، ٢ - أَوْ لِأَنَّهُ أَطْلَقَ الطَّلَبَ عَلَى مَا فِيهِ الطَّلَبُ وَعَلَى مَا لَا طَلَبَ فِيهِ، وَهُوَ الْإِنْشَاءُ، فَيَكُونُ «الطَّلَبُ» مُرَادِفًا لِلْإِنْشَاءِ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى خَبَرٍ وَطَلَبٍ وَإِنْشَاءٍ؛ لِأَنَّ مَدْلُولَهُ ١ - إِنْ تَحَقَّقَ بَدْوَنِهِ فَخَبَرٌ، ٢ - وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ إِلَّا بِهِ ١ - فَإِنْ قَرُبَ زَمَانُ التَّكَلُّمِ فَإِنْشَاءٌ، ٣ - وَإِنْ تَأَخَّرَ فَطَلَبٌ.

الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى خَبَرٍ وَإِنْشَاءٍ، ثُمَّ الْإِنْشَاءُ ١ - تَارَةً يُسْنَدُ حَدَّثُهُ لِلْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ: «بِغْتُ» وَ«طَلَّقْتُ»، وَهُوَ الَّذِي يَقَعُ فِي الْحَالِ، ٢ - وَتَارَةً يُسْنَدُ حَدَّثُهُ لِلْمُخَاطَبِ، وَهُوَ الَّذِي يَتَأَخَّرُ إِلَى زَمَنِ الْإِسْتِقْبَالِ.

وعلى هذا فالطريقة الأولى - كما قال ابنُ هِشَامٍ - لَيْسَتْ بِشَيْءٍ، وَالتَّعْوِيلُ عَلَى الثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الطَّلَبِ: هَلْ هُوَ قِسْمٌ بِرَأْسِهِ أَوْ دَاخِلٌ تَحْتَ الْإِنْشَاءِ؟،

والأوّل يأتي عند قوله: «ما احتَمَلَ الصّدق لذاته جَرى *» البيت.

والثاني ثلاثة أقسام؛ لأنه

ووجه الخلاف هو: أنّ الطلب فيه شائبة حالٍ وشائبة استقبالٍ، فنفس الطلب الذي وَقَعَ في الحال، والمطلوب يتأخّر إلى زَمَنِ الاستقبال، فَمَنْ نَظَرَ إلى شائبة الحال أَدْرَجَهُ في الإنشاء، وَمَنْ نَظَرَ إلى شائبة الاستقبال جَعَلَهُ قِسْماً برأيه». اهـ

قوله: (والأوّل) وهو: ما احتَمَلَ الصّدق والكذب (يأتي) أي في باب القضايا وأحكامها، وكان حقه أن لو أَخَّرَ هذا التقسيم بعدَ المُعرّفات وجعله مُقدِّمةً لِذِكْرِ القضايا التي هي مبادئُ لِذِكْرِ الحُجَج؛ لِأَنَّ المقصودَ إنّما هو الخبر؛ إذ هو الذي منه تتركَّب الحُجَج. اهـ «طرة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص ٢٢).

قوله: (والثاني) وهو الطلب (ثلاثة أقسام) اعْلَمْ: أن قول الناظم: «واللفظ إمّا طلب» دَخَلَ فيه ١ - طلب الفعل ٢ - طلب الكف، وهو النهي، ٣ - طلب العلم بالماهية، وهو الاستفهام، ثُمَّ طلب الفعل ١ - إن كان على وجه الاستغلاء سُمِّيَ «أمراً»، ٢ - وإن كان على وجه الخضوع - وهو ضد الاستغلاء - سُمِّيَ: «دُعاءً» و«سؤالاً»، ٣ - وإن كان الطلب مُجرّداً عن الاستغلاء والخضوع سُمِّيَ: «التماساً»، هذا معنى ما ذكّره الناظم، وقد ظَهَرَ لك مِن هذا: أن المُقسَّم إلى أمرٍ ودُعاءٍ والتماسٍ إنّما هو طلب الفعل، وعليه يُحْمَلُ قوله: «وأوّل ثلاثة ستذكر» إلخ، أي: والأوّل الذي هو طلب الفعل ثلاثة إلخ، فيكون الطلب المُقابل للخبر مُتناوِلاً لِلطَّلَبَاتِ الثلاث: ١ - طلب الفعل، ٢ - طلب الترك، ٣ - طلب العلم بالماهية، والطلب المُقسَّم إلى أمرٍ ودُعاءٍ والتماسٍ خاصٌّ بطلب الفعل، وبهذا يَسْتَقِيمُ الكلام، وَيَحْتَمِلُ - وهو الظاهر - أنه أرادَ بقوله: «إمّا طلب» طلب الفعل

- ١ - إِنْ كَانَ مِنْ مُسْتَعْلٍ: كقول المخدوم لخادِمِهِ: «اسْقِنِي مَاءً» فهو: «أَمْرٌ»،
- ٢ - وَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَذْنَى -: كقول الخادم لِسَيِّدِهِ: «أَعْطِنِي دِرْهَمًا» - فهو: «دُعَاءٌ»،
- ٣ - وَإِنْ كَانَ مِنْ مُسَاوٍ يُسَمَّى: «التِمَاسًا»: كقول بعضِ الخَدَمَةِ

فقط، ثُمَّ قَسَمَهُ إِلَى أَمْرٍ وَدُعَاءٍ وَالتِمَاسِ، وَيَكُونُ سَكَتٌ عَنْ طَلَبِ التَّرْكِ بِخُصُوصِهِ، وَهُوَ التَّهْيِ، بَلْ أَدْرَجَهُ فِي قِسْمِ الْأَمْرِ؛ بِنَاءً عَلَى أَنْ تَعَلَّقَ الْفِعْلُ بِطَلَبِ التَّهْيِ هُوَ طَلَبُ فِعْلِ الضَّدِّ، وَلِذَا قِيلَ: التَّهْيُ عَنِ الشَّيْءِ أَمْرٌ بِضِدِّهِ الْمُقَابِلِ لَهُ، وَالِاسْتِفْهَامُ مُنْدرَجٌ فِي قِسْمِ التَّنْبِيهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ مِنْ قِسْمِ الطَّلَبِ، وَبَنَحَوْ هَذَا قَرَّرَ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ كَلَامَ الْخُونَجِيِّ. اهـ «قدورة» (ص ٩٠).

قوله: (إِنْ كَانَ مِنْ مُسْتَعْلٍ): بَأَنْ جَعَلَ الطَّالِبُ نَفْسَهُ عَالِيًا عَلَى الْمَطْلُوبِ سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَوْ لَا. اهـ «شرح قدورة» (ص ٩٠)، ثُمَّ إِنْ اشْتَرِاطَ النَّاطِمِ - وَعَلَيْهِ الشَّارِحُ - الْإِسْتِعْلَاءَ فِي الْأَمْرِ هُوَ أَحَدُ الْأَقْوَالِ الْأَرْبَعَةِ، وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ؛ لِتَبَادُرِ الْفَهْمِ عِنْدَ سَمَاعِ صِيغَتِهِ إِلَى ذَلِكَ، وَالتَّبَادُّرُ عَلَامَةُ الْحَقِيقَةِ، ٢ - وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ الْعُلُوُّ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَعَلَيْهِ الشُّرَازِيُّ وَالسَّمْعَانِيُّ وَالْمُعْتَزِلَةُ، ٣ - وَقِيلَ: يُشْتَرَطُ الْعُلُوُّ وَالِاسْتِعْلَاءُ مَعًا، ٤ - وَقِيلَ: لَا يُشْتَرَطُ عُلُوُّ وَلَا اسْتِعْلَاءٌ، وَهُوَ الَّذِي صَدَّرَ بِهِ الشُّبْكِيُّ وَعَطَفَ عَلَيْهِ غَيْرَهُ بِ«قِيلَ»، وَهُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْأَصُولِ، مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ فِرْعَوْنَ: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الأعراف: ٣٥]، وَأُجِيبَ: ١ - بِأَنْ «الْأَمْرَ» بِمَعْنَى الْمَشُورَةِ فِي الْفِعْلِ، ٢ - وَبَأَنْ فِرْعَوْنَ إِذْ ذَاكَ كَانَ مُتَسَقِّلاً لَهُمْ. اهـ «قدورة» (ص ٩٠).

قوله: (فَهُوَ أَمْرٌ) وَشَمِلَ الْأَمْرُ صِيغَةَ الْأَمْرِ عِنْدَ عُلَمَاءِ النُّحَاةِ: كـ «الْأَكْرَمِ»، وَاسْمُ الْفِعْلِ: كـ «نَزَالِ»، وَالْمُضَارِعُ بِاللَّامِ: نَحْوُ: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ﴾. اهـ «قدورة» (ص ٩٠).

لبعض: «أعطني عمامتي».

وهذا معنى قوله: «وَاللَّفْظُ إمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرٌ *» البيهقي، وفي هذا المبحث كلام في علم الأصول.

* * *

قوله: (وهذا) أي ما ذكره في الشرح.

قوله: (وفي هذا المبحث كلام في علم الأصول) هو في «جمع الجوامع» و«لُبُّ الْأُصُولِ» من مباحث الأخبار من الكتاب الثاني في السنة.

تتمة

قال الشيخ علي قنارة في «حاشيته على شرح البناني» (ص ٩٣): «إذا أَرَدْتَ اسْتِيفَاءَ ضَبْطِ الْأَقْسَامِ فاعْلَمْ: أَنَّ الْمُرْكَبَ اللَّسَانِيَّ ١ - إمَّا مُهْمَلٌ: كَالْهَذْيَانِ، وَهُوَ لَفْظٌ مُرْكَبٌ لَا مَعْنَى لَهُ بِالْوَضْعِ، وَهُوَ مَوْجُودٌ، خِلَافًا لِلْإِمَامِ الرَّازِيِّ، وَلَيْسَ مَوْضُوعًا، ٢ - أَوْ مُسْتَعْمَلٌ: بِأَنْ يَكُونَ لَهُ مَعْنَى، وَالْمُسْتَعْمَلُ ١ - إمَّا تَامٌ ٢ - أَوْ غَيْرُهُ، وَالتَّامُّ إمَّا ١ - أَنْ يُفِيدَ بِالْوَضْعِ طَلَبًا ٢ - أَمْ لَا، وَالْمُفِيدُ لِلطَّلَبِ ١ - إمَّا أَنْ يُفِيدَ طَلَبَ ذِكْرِ الْمَاهِيَةِ، وَهُوَ: «الِاسْتِفْهَامُ»: نَحْوُ: «مَا هَذَا؟»، ٢ - أَوْ طَلَبَ تَحْصِيلِهَا مَعَ الْإِسْتِعْلَاءِ، وَهُوَ: «الْأَمْرُ»: نَحْوُ: «قُمْ»، ٣ - أَوْ طَلَبَ الْكَفِّ عَنْهَا كَذَلِكَ، وَهُوَ: «النَّهْيُ»: نَحْوُ: «لَا تَقْعُدْ»، ٤ - أَوْ مَعَ التَّسَاوِيِ وَالْخُضُوعِ فَهُمَا: «دُعَاءٌ» وَ«الْتِمَاسٌ»، وَغَيْرُ الْمُفِيدِ لِلطَّلَبِ ١ - إِنْ كَانَ لَا يَحْتَمِلُ صِدْقًا وَلَا كَذِبًا فَهُوَ: «تَنْبِيْهُ» وَ«إِنْشَاءٌ» أَي: يُسَمَّى بِكُلِّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ، ٢ - وَإِنْ كَانَ يَحْتَمِلُ مَا ذُكِرَ فَهُوَ: «خَبَرٌ»، فَهَذِهِ تِسْعَةُ أَقْسَامٍ. اهـ

١٢ - ثُمَّ قَالَ:

٦ - فَصْلٌ فِي بَيَانِ «الْكُلِّ» وَ«الْكُلِّيَّةِ» وَ«الْجُزْءِ» وَ«الْجُزْئِيَّةِ»

١ - «الْكُلُّ»: حُكْمُنَا عَلَى الْمَجْمُوعِ كـ «كُلُّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وَفُوعٍ»

٦ - فَصْلٌ فِي بَيَانِ الْكُلِّ وَالْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْءِ وَالْجُزْئِيَّةِ

قوله: (فصل في بيان الكل إلخ) لما تقدّم في كلام الناظم ذكر «الكلّي» و«الجزئي» استنبه بإفادة معنى «الكل» و«الكلية» و«الجزء» و«الجزئية»؛ لا اشتراك «الكل» و«الكلية» مع «الكلّي» في المادة، واشتراك «الجزء» و«الجزئية» مع «الجزئي» في مادته، وإلا فمعانيها متباعدة، ولهذا الاشتراك اللفظي ذكرها القرافي والزركشي مجموعة في محل واحد، قال القرافي بعد ذكر «الكلّي» و«الجزئي»: «وينبغي أن يُعلم مع ذلك «الكلية» و«الكل» و«الجزئية» و«الجزء»، فذكرها، ثم قال: «وهذه الحقائق يُحتاج لها كثيراً في أصول الفقه، فينبغي أن تُعلم». اهـ «قدورة» (ص ٩٣) ونحوه في «الملوي» (ص ٧٨)، قال الصبان: «فجُملة الألفاظ ستة: ثلاثة مبدوءة بالكاف، وثلاثة مبدوءة بالجيم». اهـ

١٢ - أقوال الأبيات

٣٧ - (الكل) عند المناطق هو: (حُكْمُنَا) معاشر المناطق (على المجموع) أي مجموع الأفراد وذلك (كـ) حديث ذي اليدين حين سألَه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما سلّم من ركعتين سهواً بقوله: «أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟»: («كُلُّ ذَاكَ» أي مجموعهُ، واسمُ الإشارة راجعُ إلى القصرِ والنسيانِ (ليسَ ذَا وَفُوعٍ) أي: ليسَ واقعاً، ويأتي للشارح الكلامُ على هذا المِثالِ وأنه

- ٢ - وَحَيْثُمَا لِكُلِّ فَرْدٍ حُكْمًا فَإِنَّهُ: «كُلِّيَّةٌ» قَدْ عَلِمَا
 ٣ - وَالْحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ: «الْجُزْئِيَّةُ» ٤ - وَ«الْجُزْءُ» مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّةٌ
 ١٢ - أَقُولُ:

١ - «الْكُلُّ» هُوَ: المَجْمُوعُ المَحْكُومُ عَلَيْهِ: كَقَوْلِكَ: «أَهْلُ الْأَزْهَرِ

لَيْسَ مِنْ بَابِ الْكُلِّ، بَلْ هُوَ مِنْ بَابِ الْكُلِّيَّةِ.

٣٨ - (وَحَيْثُمَا لِكُلِّ) أَيُّ عَلَى كُلِّ (فَرْدٍ حُكْمًا فَإِنَّهُ) أَيُّ الْحُكْمِ أَوْ الْقَضِيَّةِ، وَذَكَرَ الضَّمِيرَ لِتَأْوِيلِهَا بِالْقَوْلِ: (كُلِّيَّةٌ قَدْ عَلِمَا): نَحْوُ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وَقَوْلُهُ: «كُلِّيَّةٌ» ١ - بِالرَّفْعِ خَبَرٌ «إِنَّ»، فَيَكُونُ قَوْلُهُ بَعْدَهُ: «قَدْ عَلِمَا» تَكْمِلَةً لِلْبَيْتِ، ٢ - وَيَجُوزُ نَصْبُهُ بِجَعْلِهِ مَفْعُولًا ثَانِيًا لِـ«عُلِمَ» أَيُّ: عَلِمَهُ الْمَنَاطِقَةُ كُلِّيَّةٌ.

٣٩ - (وَالْحُكْمُ لِلْبَعْضِ) اللَّامُ فِيهِ بِمَعْنَى «عَلَى» كَالَّذِي قَبْلَهُ (هُوَ: الْجُزْئِيَّةُ) وَذَلِكَ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ» (وَ«الْجُزْءُ») مُبْتَدَأٌ (مَعْرِفَتُهُ) مُبْتَدَأٌ ثَانٍ خَبَرُهُ قَوْلُهُ: (جَلِيَّةٌ) وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي وَخَبَرِهِ خَبَرٌ لِلْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ، أَيُّ: وَاضِحَةٌ؛ إِذِ «الْجُزْءُ» هُوَ: مَا تَرَكَّبَ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ كُلٌّ.

١٢ - أَقْوَالُ الشَّرْحِ

قَوْلُهُ: (هُوَ: المَجْمُوعُ المَحْكُومُ عَلَيْهِ) فِي النِّسْخِ المَطْبُوعَةِ: «المَحْكُومُ بِهِ»، وَالتَّصْحِيحُ مِنْ بَعْضِ النِّسْخِ المَخْطُوطَةِ، ثُمَّ هَذَا تَعْرِيفٌ لِلْكُلِّ فِي اللُّغَةِ، وَأَمَّا «الْكُلُّ» اضْطِلَاحًا فَهُوَ: الْحُكْمُ عَلَى المَجْمُوعِ كَمَا عَرَّفَ النَّاطِمُ، قَالَ الصَّبَّانُ (ص ٧٨): «اعْلَمْ: أَنَّ «الْكُلَّ» فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ: الْمَوْضُوعُ - أعني

المجموع - المحكوم عليه، فتسميته الحكم: «كُلًّا» من باب تسمية الشيء باسم متعلقه أي: لما تعلق الحكم بالكل سُمِّيَ: «كُلًّا» وصار حقيقة اصطلاحية. اهـ

قال البناني في «شرح» (ص ٩٣): «الكل»: عبارة عن الحكم على المجموع من حيث هو مجموع أي: من غير استقلال واحد به عن آخر، سواء كان الحكم ثابتاً ١ - لكل الأفراد مع عدم الاستقلال: نحو قوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمِذٍ ثَمِينَةً﴾ [الحاقة: ١٧]، ٢ - أو لبعضها مع عدم الاستقلال أيضاً: نحو: «كل بني تميم يحملون الصخرة العظيمة»؛ فإن الحمل لا يعم جميعهم؛ إذ قد يكون فيهم من لا يحضر، ثم البعض الذي حصر لا يستقل كل واحد منهم بالحمل، بل يتعاونون، وقد يسمّى هذا الثاني أيضاً بـ«البعض المجموعي». اهـ

تبييناً: قال السجلماسي في «حاشيته على شرح قدورة» (ص ٩٥): «اعلم: أن «الكل» ١ - يُطلق تارة على الماهية المركبة من أجزاء، وهذا المعنى يُقابل «الجزء»، ٢ - ويُطلق تارة على الحكم الثابت للمجموع أو للبعض من غير استقلال، ويُقابل بهذا المعنى «الكلية» و«الجزئية»، وذلك: أن الحكم:

١ - إذا ثبت لكل الأفراد ١ - فإما أن لا يستقل به واحد: نحو: عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمِذٍ ثَمِينَةً [الحاقة: ١٧]؛ فإن الحمل ثابت للأفراد لا غير استقلال، ويسمى هذا: «كُلًّا مجموعياً»، ويُقابل «الكل الجمعي» وأن يثبت الحكم لكل فرد: نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] هو «الكلية».

٢ - وإذا ثبت للبعض ١ - فإما أن لا يستقل به واحد دون آخر: نحو:

«كُلُّ بني تميم يَحْمِلُونَ الصَّخْرَةَ الْعَظِيمَةَ» ؛ فَإِنَّ الْحَمْلَ لَا يَسْتَعْرِقُ جَمِيعَهُمْ ، بَلْ يَحْضُرُ بَعْضُهُمْ ، ثُمَّ هَذَا الْبَعْضُ لَا يَقْدِرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى حَمْلِ الصَّخْرَةِ الْمَذْكُورَةِ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَعَاوُنٍ ، وَهَذَا هُوَ «الْكُلُّ» الَّذِي لَمْ يَتَّبَتْ الْحُكْمُ فِيهِ لِكُلِّ الْأَفْرَادِ ، وَلَكَ أَنْ تُسَمِّيَهُ : «بَعْضًا مَجْمُوعِيًّا» ، ٢ - وَيُقَابِلُهُ «الْبَعْضُ الْجَمِيعِيُّ» ، وَهُوَ : مَا يَتَّبَتْ فِيهِ الْحُكْمُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَفْرَادِ ذَلِكَ الْبَعْضِ اسْتِقْلَالًا : نَحْوُ : «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ» ، وَهَذَا هُوَ «الْجُزْئِيَّةُ» .

فَخَرَجَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْقِسْمَةَ سُدَّاسِيَّةٌ : ١ - «كُلُّ» مُطْلَقٌ عَلَى الْمَاهِيَةِ ، ٢ - وَيُقَابِلُهُ «جُزْءٌ» ، ٣ - وَ«كُلُّ مَجْمُوعِيٌّ» ، ٤ - وَيُقَابِلُهُ «الْكُلِّيَّةُ» ، وَهِيَ : «الْكُلُّ الْجَمِيعِيُّ» ، ٥ - وَ«بَعْضٌ مَجْمُوعِيٌّ» ، ٦ - وَيُقَابِلُهُ «الْجُزْئِيَّةُ» ، وَهِيَ : «الْبَعْضُ الْجَمِيعِيُّ» . اهـ

وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ السَّجْلُمَاسِيُّ فِي لَفْظِ «الْكُلِّ» أَنَّ لَهُ ثَلَاثَ إِطْلَاقَاتٍ :

١ - إِطْلَاقٌ عَلَى الْمَاهِيَةِ الْمُرَكَّبَةِ مِنْ أَجْزَاءٍ ، وَيُقَابِلُهُ «الْجُزْءُ» .

٢ - إِطْلَاقٌ عَلَى الْحُكْمِ عَلَى كُلِّ الْأَفْرَادِ مِنْ غَيْرِ اسْتِقْلَالٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ : «الْكُلُّ الْمَجْمُوعِيُّ» ، وَيُقَابِلُهُ «الْكُلُّ الْجَمِيعِيُّ» ، وَهُوَ «الْكُلِّيَّةُ» .

٣ - إِطْلَاقٌ عَلَى بَعْضِ الْأَفْرَادِ مِنْ غَيْرِ اسْتِقْلَالٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ : «الْبَعْضُ الْمَجْمُوعِيُّ» ، وَيُقَابِلُهُ «الْبَعْضُ الْجَمِيعِيُّ» ، وَهُوَ «الْجُزْئِيَّةُ» .

وَهَذَا جَدْوَلُ الْحَاصِلِ مَعَ الْأَمْثِلَةِ :

علماء» ؛ إذ فيهم مَنْ لَمْ يَشْمَ لِلْعِلْمِ رَائِحَةً.

الكل

٢- يطلق على الحكم		
١- يطلق على الماهية المركبة من أجزاء مثاله : «البيت» فإنه مركب من جُدُر وأبواب	١- على كل الأفراد من غير استقلال واحد (كل مجموعي) مثاله : «أهل الأزهر علماء» أي : مجموعهم	٢- على بعض الأفراد من غير استقلال واحد (بعض مجموعي) مثاله : «كل بني تميم يحملون الصخرة العظيمة» أي : بعضهم
يقابله		
١- «الجزء» وهو : ما تركب منه ومن غيره «كل» مثاله : الجدر والأبواب المركب منها البيت	٢- «الكلية» (كل جمعي) وهي : الحكم على كل فرد مثاله : «كل نفس ذائقة الموت»	٣- الجزئية (بعض جمعي) وهي : الحكم على بعض الأفراد مثاله : «بعض أهل الأزهر علماء»

قوله: (كقولك: أهل الأزهر علماء) هذا مثال للمجموع المستعمل في بعض أفرادِهِ، وهو مجازٌ، قال الصَّبَّانُ (ص ٧٨): «... والحاصل: أنَّ «المجموع» ١ - حقيقة في جميع الأفراد باعتبار اجتماعهم، ٢ - مجاز في البعض». اهـ ومثَّل لِلأَوَّلِ بنحو: «كلُّ رجلٍ من بني تميم يحمل الصخرة العظيمة»؛ فإنَّه حُكِمَ فيه على مجموع بني تميم - أي على أفرادهم باعتبار اجتماعهم - بحمل الصخرة العظيمة؛ لِعَدَمِ اسْتِقْلَالِ كُلِّ واحدٍ منهم بالحمل، ومثَّل لِلثَّانِي بنحو: «أهل الأزهر علماء» أي: بعضهم لا كلُّهم؛ وذلك لِأَنَّ منهم مَنْ لا يَشْمُ لِلْعِلْمِ رَائِحَةً.

قوله: (إذ فيهم مَنْ لا يَشْمُ لِلْعِلْمِ رَائِحَةً) هذا عِلَّةٌ لغير المذكور، والتَّقديرُ: ومعنى قولنا: «أهل الأزهر علماء» أي: مجموعهم لا جميعهم؛ لِأَنَّ فيهم مَنْ لا يَشْمُ لِلْعِلْمِ رَائِحَةً.

٢ - و«الْكُلِّيَّةُ»: الحكمُ على كُلِّ فَرْدٍ: كقولك: «كُلُّ إنسانٍ قابلٌ لِلْفَهْمِ».

٣ - و«الْجُزْئِيَّةُ»: الحكمُ على بعضِ الأفراد: كقولك: «بعضُ أهلِ الأزهرِ علماءٌ».

٤ - و«الْجُزْءُ»: ما تَرَكَّبَ منه ومن غيره كُلٌّ:



قوله: (والْكُلِّيَّةُ: الحكمُ على كُلِّ فَرْدٍ) وتُطْلَقُ «الْكُلِّيَّةُ» أيضًا على القَضِيَّةِ الْمُشْتَمِلَةِ عليه - أي على الحكمِ على كُلِّ فَرْدٍ - سواءً كانتْ مُسَوِّرةً بـ«كُلٌّ» أو بغيرِها من أسوارِ الكُلِّيَّةِ كما يأتي في القَضَايا. اهـ «شرح البناني» (ص ٩٥)، وهذا جَدْوَلٌ يُبَيِّنُ أَنَّ «الْكُلِّيَّةَ» عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ تُطْلَقُ ١ - على الحكمِ الثَّابِتِ لِكُلِّ فَرْدٍ، ٢ - وعلى القَضِيَّةِ الْمُشْتَمِلَةِ على الحكمِ الثَّابِتِ لِكُلِّ فَرْدٍ، وهُمَا إِطْلَاقَانِ أُولُهُمَا بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى، والثَّانِي بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ:

الْكُلِّيَّةُ	
١- باعتبار المعنى تطلق على الحكم الثابت لكل فرد	٢- باعتبار اللفظ تطلق على القضية المشتملة على الحكم الثابت لكل فرد
نحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾	

قوله: (كُلُّ إنسانٍ قابلٌ لِلْفَهْمِ) ونحو قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] و﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾، ذَكَرَهُمَا الْمَلَوِيُّ (ص ٨٠).

قوله: (بعضُ أهلِ الأزهرِ علماءٌ) وكقولك: «بعضُ الحَيَوَانِ إنسانٌ»، ولا فَرْقَ في ذلك البعضِ بين أن يكونَ واحدًا أو أكثر. اهـ «باجوري».

١ - كالسَّمارِ ٢ - والخَيْطِ لِلْحَصِيرِ، فكلُّ منهما يُقالُ له: «جُزءٌ»،
والحصيرُ: «كلُّ».

وأشارَ الْمُصَنِّفُ بقوله: «ككلُّ ذاك» إلخ إلى حديثِ ذي اليَدَيْنِ
المشهورِ لما قالَ لِلْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ
يا رسولَ اللَّهِ؟» فقالَ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ»،

قوله: (كالسَّمارِ) بفتح السَّينِ وتخفيفِ الميمِ، وآخِرُهُ راءٌ، وهو: نَبَاتٌ
عشبيٌّ مِنَ الفَصِيلَةِ الْأَسَلِيَّةِ يَنْبُتُ فِي الْمَنَاقِعِ وَالْأَرْضِ الرُّطْبَةِ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي
صُنْعِ الْحُصْرِ وَالسَّلَالِ. اهـ «معجم وسيط» (ص ٤٤٨)، وفي بعضِ النسخِ
المخطوطة: «كالسَّمر»، والمُثَبَّتُ مِنَ النسخِ المطبوعة.

قوله: (كالسَّمارِ والخَيْطِ) مثالانِ لِلجُزْءِ.

قوله: (ذِي اليَدَيْنِ) اسْمُهُ: خِرْبَاقُ. اهـ «شرح البناني» (ص ٩٤)، قالَ
الشَّيْخُ عَلِي قِصَّارَةٌ فِي «حَاشِيَتِهِ» (ص ٩٤): «وفي «شرح الخريدة» لشيخنا أَنَّ
اسْمَهُ: عَمْرُو بْنُ أَدَادٍ، وَلُقِّبَ بِ«ذِي اليَدَيْنِ» لِضَبْطِهِ، وَقِيلَ: لَطُولِ يَدَيْهِ». اهـ
وفي «المَوَاهِبِ اللَّدْنِيَّةِ» (٢٥٤/٣) لِلزَّرْقَانِيِّ: (الخِرْبَاقُ) بِكسْرِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ،
وَسَكُونِ الرَّاءِ، بَعْدَهَا مُوَحَّدَةٌ، وَآخِرُهُ قَافٌ، هُوَ اسْمُ ذِي اليَدَيْنِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ
الْأَكْثَرُ، وَطُولُ يَدَيْهِ ١ - يُمَكِّنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، ٢ - أَوْ كِنَايَةً عَنْ طَوْلِهَا
بِالْعَمَلِ أَوْ الْبَذْلِ». اهـ

قوله: (كلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ) هَذَا لَفْظُ الْحَدِيثِ، وَبِهِ تَعَلَّمَ أَنَّ قَوْلَ النَّازِمِ:
«ككلُّ ذاكَ لَيْسَ ذَا وَقُوعٍ» نَقْلٌ لَهُ بِالْمَعْنَى، وَفِيهِ خِلَافٌ، فَالْأَكْثَرُ مِنَ الْعُلَمَاءِ
وَمِنْهُمْ الْأَثَمَةُ الْأَرْبَعَةُ عَلَى جَوَازِهِ وَلَوْ كَانَ قُدْسِيًّا لِلْعَارِفِ، وَدَلِيلُهُمْ: مَا رَوَاهُ

والتحقيق: أنه من بابِ الكُلِّيَّةِ لا الكُلِّ ؛

الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلْمَانَ اللَّيْثِيِّ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ الْحَدِيثَ، لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرْوِيَهُ كَمَا أَسْمَعُ مِنْكَ، يَزِيدُ حَرْفًا وَيَنْقُصُ حَرْفًا، فَقَالَ: «إِذَا لَمْ تُحِلُّوا حَرَامًا، وَلَمْ تُحَرِّمُوا حَلَالًا فَلَا بَأْسَ»، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلْحَسَنِ، فَقَالَ: «لَوْلَا هَذَا مَا حَدَّثْنَا»، نَقَلَهُ الْعَبَّادِيُّ. اهـ «حاشية الشيخ علي قصارة» (ص ٩٤).

قوله: (والتحقيق) كما حَقَّقَهُ السَّعْدُ وَغَيْرُهُ. اهـ «شرح البناني» (ص ٩٤):
(أنه) أي قوله: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ» (مِنْ بَابِ الْكُلِّيَّةِ) فَهُوَ حُكْمٌ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَصْرِ وَالنَّسْيَانِ بِعَدَمِ الْوُقُوعِ لَا مُتَفَرِّدَيْنِ وَلَا مُجْتَمِعَيْنِ (لَا) مِنْ بَابِ (الْكُلِّ) فَلَيْسَ حُكْمًا عَلَى الْقَصْرِ وَالنَّسْيَانِ بِعَدَمِ الْوُقُوعِ حَالَةً كَوْنَهُمَا مُجْتَمِعَيْنِ، فَلَا يَنْفِي أَنْ أَحَدَهُمَا وَقَعَ، وَإِنَّمَا كَانَ قَوْلُهُ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ» مِنْ بَابِ الْكُلِّيَّةِ لَا الْكُلِّ لَوْجُوهٌ أَرْبَعَةٌ:

أَحَدُهَا: أَنَّ «كُلًّا» إِذَا وَقَعَ فِي حَيِّزِهَا نَفْيٌ كَانَتْ لِعُمُومِ السَّلْبِ، لَا لِسَلْبِ الْعُمُومِ، هَذَا هُوَ الْمُقَرَّرُ فِي اللُّغَةِ، وَلِذَا عَدَّهُ الْمَنَاطِقَةُ مِنْ أَسْوَارِ الْكُلِّيَّةِ السَّالِبَةِ: نَحْوُ: «كُلُّ حَيَوَانٍ لَيْسَ بِحَجَرٍ»، بِخِلَافِ عَكْسِهِ: نَحْوُ: «لَيْسَ كُلُّ حَيَوَانٍ بِإِنْسَانٍ» فَمِنْ أَسْوَارِ الْجُزْئِيَّةِ السَّالِبَةِ.

الثَّانِي: أَنَّ السَّائِلَ بِـ«أَمْ» وَالْهَمْزَةِ يَطْلُبُ تَعْيِينَ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ يَعْتَقِدُ ثُبُوتَ أَحَدِهِمَا، وَجَوَابُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِتَعْيِينِ أَحَدِهِمَا، أَوْ بِنَفْيِ كُلِّ مِنْهُمَا رَدًّا عَلَى السَّائِلِ وَتَخْطِئَةٌ لَهُ فِي اعْتِقَادِهِ ثُبُوتَ أَحَدِهِمَا، وَلَا يَصِحُّ بِنَفْيِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ السَّائِلَ لَمْ يَعْتَقِدِ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يُجَابَ بِنَفْيِهِ.

بدليل قوله للمُصطفى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بل بعضُ ذلك قد كان».

* * *

والثالثُ: ما رُويَ أنه لما قال النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ ذلك لم يَقَعْ» قال ذو اليَدَيْنِ: «بل بعضُ ذلك قد كان»، فلو كانَ قوله: «كُلُّ ذلك لم يَقَعْ» من بابِ الكلِّ - أي لِنَفْيِ المجموعِ وثُبُوتِ البعضِ - لما حَسُنَ مِن ذي اليَدَيْنِ أن يقولَ: «بعضُ ذلك قد كان».

الرَّابِعُ: أنه لما قال ذو اليَدَيْنِ: «بعضُ ذلك قد كان» قال النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلشَّيْخَيْنِ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا -: «أَحَقُّ ما يقولُ ذو اليَدَيْنِ؟»، فقالَا: «نَعَمْ»، فلو كانَ قصدهُ بقوله أوَّلًا: «كُلُّ ذلك لم يَقَعْ» ثبوتُ البعضِ ما سَأَلَ عن ذلك آخِرًا.

فإن قُلْتُ: حيثُ تَبَيَّنَ أَنَّ «كُلُّ ذلك لم يَقَعْ» كَلِمَةٌ لا كُلٌّ فما وَجَّهَ صِدْقُهَا، والْفَرَضُ أنه قد وَقَعَ أحدهما، وهو التَّسْيَانُ؟

أَجِيبَ: بأنَّ المُرادَ: «كُلُّ ذلك لم يَقَعْ في ظَنِّي»؛ بقرينةِ المُراجعةِ وسؤالِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلشَّيْخَيْنِ آخِرًا. اهـ «شرح البناني» (ص ٩٤)، ونحوه في «المَلَوِيَّ» (ص ٧٩)، قال المَلَوِيُّ: «قال سيدي سعيد: هذا التَّمثِيلُ جارٍ على تأويلِ مرجوح كما نَبَّهَ عليه الأبِّي وغيره، والراجحُ: أنه من بابِ الكَلِمَةِ أي لم يَقَعْ واحدٌ منهما»، وذكرَ الأدلَّةَ على ذلك، قال المَلَوِيُّ: «ويُجابُ عن المُؤَلَّفِ: بأنَّ البحثَ في المُثَلِّ ليسَ مِن دأبِ الفُحُولِ». اهـ

قوله: (بدليل قوله للمُصطفى إلخ) هذا واحدٌ من الوجوه الأربعة المارة

آنفاً.

١٣ - ثُمَّ قَالَ:

٧ - فَصْلٌ فِي الْمَعْرِفَاتِ

مَعْرِفٌ عَلَى ثَلَاثَةِ قِسْمٍ حَدٌّ وَرَسْمٌ وَلَفْظِيٌّ عِلْمٌ

٧ - فَصْلٌ فِي الْمَعْرِفَاتِ

قوله: (فصل في المَعْرِفَاتِ) اعْلَمْ: أَنَّ غَرَضَ الْمَنْطِقِيِّ: معرفة ما يُوصِلُ

١ - إِلَى التَّصَوُّرِ، وَهُوَ الْقَوْلُ الشَّارِحُ، ٢ - أَوْ إِلَى التَّصْدِيقِ، وَهُوَ الْحُجَّةُ، وَلِكُلِّ

مِنْهُمَا مُقَدِّمَةٌ، وَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ مُقَدِّمَةِ الْأَوَّلِ أَخَذَ فِي بَيَانِهِ، فَقَالَ: (فصل في

الْمَعْرِفَاتِ إلخ). وَالْمَعْرِفَاتُ أَرْبَعَةٌ: ١ - حَدٌّ تَامٌ، ٢ - وَحَدٌّ نَاقِصٌ، ٣ - وَرَسْمٌ

تَامٌ، ٤ - وَرَسْمٌ نَاقِصٌ، وَدَلِيلُ حَضْرِهِ فِي الْأَرْبَعَةِ: أَنَّهُ ١ - إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِجَمِيعِ

الذَّاتِيَّاتِ، فَهُوَ: «الْحَدُّ التَّامُّ»، ٢ - أَوْ بَعْضِهَا فَ«الْحَدُّ النَّاقِصُ»، ٣ - أَوْ

بِالْجِنْسِ الْقَرِيبِ وَالْخَاصَّةِ فَ«الرَّسْمُ التَّامُّ»، ٤ - أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ فَ«الرَّسْمُ

النَّاقِصُ»، ٥ - وَبَقِيَ خَامِسٌ، وَهُوَ «التَّعْرِيفُ اللَّفْظِيُّ»، وَهُوَ: مَا أُتْبِأَ عَنِ الشَّيْءِ

بِلَفْظٍ أَظْهَرَ مُرَادِفٍ مِثْلُ: «الْعُقَارِ: الْخَمْرُ». اهـ «شرح شيخ الإسلام زكريا على

إيساغوجي» (ص ٦١ - ٦٢)، وَقَوْلُهُ: «وَبَقِيَ خَامِسٌ» نَقْصٌ لِلْحَضَرِ السَّابِقِ،

وَأُجِيبَ عَنْهُ: بِأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى التَّعْرِيفِ بِالْخَاصَّةِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ مِنْ خَوَاصِّ الْمَعْنَى.

١٣ - أَقْوَالُ الْأَبْيَاتِ

٤٠ - (مَعْرِفٌ): مُبْتَدَأٌ، وَسَوْغَ الْإِيتِدَاءِ بِهِ قَصْدُ الْجِنْسِ. اهـ «بناني»

(ص ١٠١)، وَفِي «الْقَوْنِسِيِّ» (ص ١٩): أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ حُذِفَتْ مِنْهُ «أَلٌ» لِلْوَزْنِ (عَلَى

ثَلَاثَةِ قِسْمٍ) وَالْمَعْنَى: الْمَعْرِفُ مُنْقَسِمٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: الْأَوَّلُ: (حَدٌّ، وَ) الثَّانِي:

(رَسْمِيٌّ، وَ) الثَّالِثُ: (لَفْظِيٌّ) أَيْ تَعْرِيفٌ لَفْظِيٌّ، وَقَوْلُهُ: (عِلْمٌ) تَكْمِلَةُ الْبَيْتِ. اهـ

ف«الْحَدُّ»: بِالْجِنْسِ وَفَضْلٍ وَقَعَا وَ«الرَّسْمُ»: بِالْجِنْسِ وَخَاصَّةٍ مَعَا
وَ«نَاقِصُ الْحَدِّ»: بِفَضْلٍ أَوْ مَعَا جِنْسٍ بَعِيدٍ لَا قَرِيبٍ وَقَعَا
وَ«نَاقِصُ الرَّسْمِ»: بِخَاصَّةٍ فَقَطْ أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدْ ارْتَبَطَ

«قويسني» (ص ١٩ - ٢٠)، وَوَجْهُ الْحَضَرِ فِي الثَّلَاثَةِ: أَنَّ التَّعْرِيفَ ١ - إِمَّا بِمُجَرَّدِ
الذَّاتِيَّاتِ ٢ - أَوْ لَا: الْأَوَّلُ: الْحَدُّ، وَالثَّانِي ١ - إِمَّا أَنْ يَصَحَّ أَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا ٢ - أَوْ
لَا: الْأَوَّلُ: الرَّسْمُ، وَالثَّانِي: اللَّفْظِيُّ. اهـ «حاشية الشيخ علي قصارة» (ص ١٠٠).

وقوله: (وَرَسْمِيٌّ) وَيُقَالُ لَهُ: «رَسْمٌ» أَيْضًا، فَإِنْ قِيلَ: يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ نِسْبَةُ
الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ مَنْسُوبٌ لِلرَّسْمِ الَّذِي هُوَ هُوَ، أَجِيبَ: بِأَنَّهُ مَنْسُوبٌ لِلرَّسْمِ
اللُّغَوِيِّ، وَهُوَ الْأَثَرُ، لَا الْمُصْطَلَحَ عَلَيْهِ حَتَّى يَلْزَمَ مَا ذُكِرَ، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَيُمْكِنُ
أَنْ يَتَكَلَّفَ بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَنْسُوبٌ لِلرَّسْمِ الْمُصْطَلَحِ عَلَيْهِ، وَيُرَادُ مِنْهُ قَرْدٌ مِنْ
أَفْرَادِهِ، فَيَكُونُ مِنْ نِسْبَةِ النَّوْعِ إِلَى قَرْدِهِ. اهـ «باجوري».

٤١ - (فَالْحَدُّ) التَّامُّ (بِالْجِنْسِ) الْقَرِيبِ (وَفَضْلٍ) قَرِيبٍ (وَقَعَا) نَحْوُ:
«الْإِنْسَانُ: حَيَوَانٌ نَاطِقٌ» (وَالرَّسْمُ) التَّامُّ (بِالْجِنْسِ) الْقَرِيبِ (وَخَاصَّةً) بِتَخْفِيفِ
الصَّادِ لِلْوَزْنِ (مَعَا) أَيُّ حَالَةٍ كَوْنِهِمَا مُجْتَمِعَيْنِ كـ«الْحَيَوَانُ الضَّاحِكُ بِالْقُوَّةِ» فِي
تَعْرِيفِ «الْإِنْسَانِ». اهـ «قويسني» (ص ٢٠).

٤٢ - (وَنَاقِصُ الْحَدِّ) قِسْمَانِ: ١ - إِمَّا (بِفَضْلٍ) وَخَدَه: كـ«الْناطِقُ» فِي
تَعْرِيفِ «الْإِنْسَانِ» (٢ - أَوْ) بِفَضْلٍ (مَعَا جِنْسٍ بَعِيدٍ لَا) فَضْلٍ (قَرِيبٍ وَقَعَا)
كـ«الْجِسْمُ النَّاطِقُ» فِي تَعْرِيفِ «الْإِنْسَانِ». اهـ «قويسني» (ص ٢٠) بِزِيَادَةٍ.

٤٣ - (وَنَاقِصُ الرَّسْمِ) أَيُّ الرَّسْمِ النَّاقِصُ قِسْمَانِ: ١ - إِمَّا (بِخَاصَّةٍ فَقَطْ)
كـ«الضَّاحِكِ» فِي تَعْرِيفِ «الْإِنْسَانِ» (٢ - أَوْ) بِخَاصَّةٍ (مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ)

وَمَا بِـ«لَفْظِيٍّ» لَدَيْهِمْ شُهِرًا : تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرًا
١٣ - أَقُولُ:

لَمَّا قَدَّمَ الْكَلَامَ عَلَى مَبَادِيِّ التَّصَوُّرَاتِ - وَهِيَ: «الْكَلِّبَاتُ الْخَمْسُ»
- أَخَذَ يَتَكَلَّمُ عَلَى مَقَاصِدِهَا - وَهِيَ: «الْقَوْلُ الشَّارِحُ».

فـ«الْمُعَرِّفَاتُ»: جَمْعُ «مُعَرِّفٍ» - بِكسْرِ الرَّاءِ، وَيُقَالُ لَهُ: ١ - «تَعْرِيفٌ»،

بِالصَّرْفِ لِلضَّرُورَةِ (قَدْ اِزْتَبَطَ) ذَلِكَ الْجِنْسُ الْأَبْعَدُ بِالْخَاصَّةِ: كـ«الْجِسْمُ
الضَّاحِكِ» فِي تَعْرِيفِ «الْإِنْسَانِ». اهـ «قويسني» (ص ٢٠).

٤٥ - (وَمَا بِـلَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شُهِرًا) أَي: وَالتَّعْرِيفُ الَّذِي اشْتَهَرَ عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ
بـ«الْلَفْظِيٍّ» هُوَ: (تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِ) لَفْظٍ (رَدِيفٍ) لِلْمُعَرِّفِ (أَشْهَرًا) مِنْهُ، وَذَلِكَ
كَقَوْلِنَا فِي تَعْرِيفِ «الْبَرِّ»: «هُوَ: الْقَمَحُ»؛ فَإِنَّهُ مُرَادِفٌ لِلْبَرِّ، وَأَشْهُرُ مِنْهُ؛ لِشُهْرَةِ
اسْتِعْمَالِهِ فِي أَلْسِنَةِ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ. اهـ «قويسني» (ص ٢٠).

١٣ - أَقْوَالُ الشَّرْحِ

قَوْلُهُ: (أَخَذَ) أَي: شَرَعَ (يَتَكَلَّمُ عَلَى مَقَاصِدِهَا، وَهِيَ: الْقَوْلُ الشَّارِحُ)
وَقَدَّمَ بَحْثَهُ عَلَى الْحُجَجِ وَمَبَادِيئِهَا ١ - لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ مُفِيدَ التَّصَوُّرِ يُقَدِّمُ صِنَاعَةً عَلَى
مُفِيدِ التَّصْدِيقِ، ٢ - وَلِأَنَّ الْمُعَرِّفَ وَإِنْ كَانَ مُرَكَّبًا فَهُوَ فِي قُوَّةِ الْمُفْرَدِ، وَالْقَضَايَا
مُرَكَّبَةٌ حَقِيقَةٌ لَيْسَتْ فِي تَأْوِيلِ مُفْرَدٍ، وَكَمَا أَنَّ الْمُفْرَدَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُرَكَّبِ فَكَذَلِكَ
مَا فِي قُوَّةِ الْمُفْرَدِ. اهـ «شرح البناني» (ص ٩٧).

قَوْلُهُ: (وَيُقَالُ لَهُ تَعْرِيفٌ) لِتَعْرِيفِهِ الْمُخَاطَبَ بِالْمَاهِيَةِ. اهـ «قويسني»
(ص ١٩).

٢ - و«قَوْلُ شارحٍ» أيضاً - وهو: «ما كانت مَعْرِفَتُهُ سَبَبًا فِي مَعْرِفَةِ الْمُعَرَّفِ»



قوله: (وقولُ شارحٍ) سُمِّيَ: «قولاً» لتركيبه، والقولُ عندَ المَنَاطِقَةِ هو: المُركَّبُ، زادَ بعضهم: تركيباً تامّاً. اهـ «عليش» (ص ٦٠)، وسُمِّيَ: «شارحاً» لِشَرْحِهِ المَاهِيَةَ. اهـ «شيخ الإسلام زكريا» (ص ٦٠)، قالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «اِحْمِرَارِ السَّلَمِ» (ص ٢٤):

وهو لِقَوْلِ شارِحٍ مُرادِفٌ لِذَلِكَ لِلْمُفَرَّدِ لَا يُخَالَفُ

قوله: (أيضاً) أي كما يُقالُ له «مُعَرَّفٌ».

قوله: (وهو) أي المُعَرَّفُ أي حَدُّهُ.

قوله: (ما كانت مَعْرِفَتُهُ سَبَبًا لِمَعْرِفَةِ الْمُعَرَّفِ) أي عندَ حَمْلِهِ عليه، وتقيدُ سَبَبِيَّتَهُ بِحَمْلِهِ على المُعَرَّفِ - بالفتح - كما ذَكَرْنَا لَا بُدَّ مِنْهُ؛ إِذْ قد يَتَصَوَّرُ «الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ» وَيُجْهَلُ أَنَّهُ هُوَ مَاهِيَةُ الْإِنْسَانِ، فلا يُعَرَّفُهُ إِلَّا بِحَمْلِهِ عليه، والمُرَادُ بـ«المَعْرِفَةِ»: ١ - تَصَوُّرُ الشَّيْءِ بِالْكُنْهِ ٢ - أو تَمْيِيزُهُ عن كُلِّ ما سِوَاهُ، وذلك ١ - كـ«الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ»؛ فَإِنَّ تَصَوُّرَهُ يُوجِبُ تَصَوُّرَ مَاهِيَةِ الْإِنْسَانِ بِالْكُنْهِ عندَ حَمْلِهِ عليها: كأن يُقالَ مثلاً: «الْإِنْسَانُ هُوَ: الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، ٢ - وكـ«الضَّاحِكِ»؛ فَإِنَّ تَصَوُّرَهُ مَحْمُولاً على «الْإِنْسَانِ» يُوجِبُ تَمْيِيزَ الْإِنْسَانِ عَمَّا سِوَاهُ؛ لِكُونِ الضَّحِكِ خَاصَّةً لَهُ. اهـ «شرح البناني» (ص ٩٨)، قالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «اِحْمِرَارِ السَّلَمِ» (ص ٢٤):

يَلْزَمُ مِنَ تَصَوُّرِ الْمُعَرَّفِ تَمْيِيزُ أو تَصَوُّرُ الْمُعَرَّفِ

قوله أيضاً: (ما كانت مَعْرِفَتُهُ سَبَبًا فِي مَعْرِفَةِ الْمُعَرَّفِ) هذا التَّعْرِيفُ لِلْأَقْدَمِينَ، وَإِيَّاهُمْ تَبَعَ الْخَوَنَجِيُّ فِي «جَمَلِهِ»، وَالسَّنُوسِيُّ فِي «مُخْتَصَرِهِ»،

- بفتح الراء -: ك«الحيوان الناطق» في تعريف «الإنسان» ؛ فإن معرفته سبب في معرفة «الإنسان» .

والقادي إذ قال:

مَعْرِفُ الْأَشْيَاءِ وَمَاهِيَّتُهَا مَا عَرَفُهُ سَبَبُ مَعْرِفَتِهَا

وهو شاملٌ لِلْأَعَمِّ وَالْأَخْصِ ، والأقدمون يُجيزُونَ التعريفَ بِالْأَعَمِّ ، وَصَوَّبَ السَّيِّدُ ذَلِكَ ، وَنَحْوُهُ لِلْمَوْلَى فِي «شرح الشمسية» ، وَنَسَبَهُ لِابْنِ سِينَا وَكَثِيرٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ ، قَالَ : وَكُتِبَ اللُّغَةُ مَشْحُونَةٌ بِالتَّعْرِيفَاتِ الْإِسْمِيَّةِ بِالْأَعَمِّ ، قَالَ الْخَبِيزِيُّ : «وهو الصوابُ عندَ الْمُحَقِّقِينَ» ، وَجَوَّازُ التَّعْرِيفِ بِالْأَخْصِ أَوْلَى مِنَ الْأَعَمِّ ؛ إِذْ قُرْبُ الْأَخْصِ إِلَى الْمَعْرِفِ أَكْثَرُ مِنْ قُرْبِ الْأَعَمِّ ، وَالْمُتَأَخِّرُونَ لَمَّا اشْتَرَطُوا فِي الْمَعْرِفِ الْإِطْرَادَ وَالْإِنْعِكَاسَ حَكَمُوا بِأَنَّ الْأَعَمَّ وَالْأَخْصَ لَا يَصْلُحَانِ لِلتَّعْرِيفِ أَصْلًا ، وَلِذَلِكَ عَدَلَ الْكَاتِبِيُّ عَنْ تَعْرِيفِ الْأَقْدَمِينَ إِلَى مَا ذَكَرَهُ ، وَوَجَّهَ شَيْخُنَا سَيِّدِي الطَّيِّبُ مَا لِلْمُتَأَخِّرِينَ : بِأَنَّ التَّعْرِيفَ بِالْأَعَمِّ أَوْ الْأَخْصِ يُوهِمُ أَنَّ مَا هُوَ خَارِجٌ عَنِ الْمَعْرِفِ مِنْهُ ، وَأَنَّ مَا هُوَ مِنْهُ خَارِجٌ عَنْهُ ، فَيُوقِعُ فِي الْجَهْلِ ، فَيَكُونُ كَالْمُغَالَطَةِ فِي بَابِ الْقِيَاسِ ، فَيَكُونُ خَطَأً مَمْنُوعًا يَجِبُ اجْتِنَابُهُ . اهـ «حاشية الشيخ علي قصارة» (ص ٩٨) .

قوله : (كَالْحَيَوَانِ النَّاطِقِ) تَمَثِيلٌ لِلْمَعْرِفِ بِالْكَسْرِ ، ١ - فَيُقْرَأُ بِالضَّمِّ عَلَى الْحِكَايَةِ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ خَبَرٌ ، فَالْمَقْصُودُ مِنَ التَّمَثِيلِ لَفْظُهُ كَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ : «فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ» ، ٢ - وَيجوزُ قِرَاءَتُهُ بِالْكَسْرِ ؛ نَظَرًا لِّلْمَعْنَى .

قوله : (فَإِنْ مَعْرِفَتُهُ) أَيِ : الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ (سَبَبٌ فِي مَعْرِفَةِ الْإِنْسَانِ) أَيِ مَعْرِفَةِ حَقِيقَتِهِ وَمَاهِيَّتِهِ .

وهو خمسة أقسام: ١ - «حَدُّ تَامٍّ»، ٢ - «وَنَاقِصٌ»، ٣ - «وَرَسْمٌ تَامٌّ»، ٤ - «وَنَاقِصٌ»، ٥ - «وَتَعْرِيفٌ بِاللَّفْظِ».

١ - فـ«الْحَدُّ التَّامُّ» هو: التَّعْرِيفُ بِالْجِنْسِ وَالْفَضْلِ الْقَرِيبَيْنِ: كتعريفِ «الإنسانِ» بـ«الحيوانِ الناطقِ».

٢ - و«الْحَدُّ النَّاقِصُ» هو: التَّعْرِيفُ ١ - بِالْفَضْلِ وَحْدَهُ: كتعريفه

قوله: (فَالْحَدُّ التَّامُّ الْإِنْسَانُ) سُمِّيَ «حَدًّا» لِأَنَّ «الْحَدَّ» لُغَةً: الْمَنْعُ، وَهُوَ يَمْنَعُ غَيْرَ أَفْرَادِ الْمَحْدُودِ مِنَ الدُّخُولِ فِيهِ، وَيَمْنَعُ مَا هُوَ مِنْ أَفْرَادِ الْمَحْدُودِ مِنَ الْخُرُوجِ عَنْهُ، وَسُمِّيَ: «تَامًّا» لِإِشْتِمَالِهِ عَلَى الذَّاتِيَّاتِ بِكَمَالِهَا. اهـ «شرح البناني» (ص ١٠١).

قوله: (التَّعْرِيفُ بِالْجِنْسِ وَالْفَضْلِ الْقَرِيبَيْنِ) سواءٌ ذَكَرْتُ فِيهِ أَجْزَاءَ الْجِنْسِ ١ - مُفَصَّلَةً: كتعريفِ «الإنسانِ» بأنه: «الْجِسْمُ النَّامِي الْحَسَّاسُ الْمُتَحَرِّكُ بِالْإِرَادَةِ النَّاطِقُ»، ٢ - أَوْ مُجْمَلَةً: كتعريفه بأنه: «الْحَيَوَانُ النَّاطِقُ»، وبالجمله «الْحَدُّ التَّامُّ» هو: الْمُشْتَمِلُ عَلَى جَمِيعِ الذَّاتِيَّاتِ ١ - بِالمُطَابَقَةِ ٢ - أَوْ بِالتَّضَمُّنِ، وَلَا عِبْرَةَ بِدَلَالَةِ الْإِلْتِزَامِ. اهـ «شرح البناني» (ص ١٠١).

قوله: (وَالْفَضْلُ) وَهُوَ الْفَاصِلُ بَيْنَ أَنْوَاعِ الْجِنْسِ كـ«النَّاطِقِ» مَعَ «الْحَيَوَانِ»، فَالْحَدُّ التَّامُّ هُوَ: الْمُشْتَمِلُ عَلَى جَمِيعِ الذَّاتِيَّاتِ ١ - إِمَّا أَنْ تَأْتِيَ فِيهِ بِالمُمَيِّزِ الذَّاتِيِّ - وَهُوَ الْفَضْلُ - وَبِالْجِنْسِ الْقَرِيبِ، ٢ - وَإِمَّا أَنْ تَأْتِيَ بِالمُمَيِّزِ الذَّاتِيِّ وَبِحَدِّ الْجِنْسِ وَهُوَ جِنْسُ الْجِنْسِ وَفَضْلُهُ، وَاشْتَرَطَ بَعْضُهُمْ فِي تَمَامِ الْحَدِّ تَقْدِيمَ الْجِنْسِ عَلَى الْفَضْلِ؛ لِأَنَّ الْأَوْصَافَ الْعَامَّةَ سَابِقَةً عَلَى الْخَاصَّةِ. اهـ «طَرَّةُ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيِّ» (ص ٢٥).

قوله: (وَالْحَدُّ النَّاقِصُ) سُمِّيَ «حَدًّا» لِمَا مَرَّ، وَ«نَاقِصًا» لِتَنْقُصِ بَعْضِ

بـ«الناطق» فقط ، ٢ - أو به مع الجنس البعيد: كتعريفه بـ«الجسم الناطق» .

٣ - و«الرسم التام» هو: التعريف بالجنس القريب

الذاتيات منه . اهـ «شرح البناني» (ص ١٠٢) .

قوله: (بالفصل وحده) فالحَدُّ الناقص لا يُذكر فيه الجنس القريب، بل يكون ١ - إما بالفصل وحده: كتعريف «الإنسان» بـ«الناطق»، وهو مبني على جواز التعريف بالمفرد، وفيه خلاف؛ لأنَّ منهم مَنْ شَرَطَ التركيب في المُعرِّف مُطلقاً، فالتعريف عند هؤلاء لا يصحُّ بالفصل ولا بالخاصة المفردتين، وزاد بعضهم في الحَدُّ الناقص صورتين، وهما: ١ - الفصل مع الخاصة نحو: «الإنسان هو الناطق الضاحك»، ٢ - ومع العَرَضِ العامِّ: نحو: «الإنسان هو الماشي الناطق»، والأكثر على عَدَمِ اغْتِبَارِهما؛ لِأَنَّ المقصودَ مِنَ التعريف التَّمْيِيزُ أو الإِطْلَاعُ على ذاتيات الشيء، والعَرَضُ العامُّ لا يُفِيدُ شيئاً منهما، وأمَّا الفصل مع الخاصة فلأنَّ التَّمْيِيزَ حَصَلَ بالفصل مع زيادة الإِطْلَاعِ على بعض الذاتيات، فتَبَقَّى الخاصة ضائعة. اهـ «طَرَّة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص ٢٦) .

قوله: (أو به) أي بالفصل .

قوله: (كتعريفه بالجسم الناطق) أتينا ١ - بالمُمَيِّزِ الذاتيِّ وهو «الناطق»

٢ - وبيعضِ الذاتيات وهو الجسم وهو جنسٌ بعيدٌ، وسَكَّنَّا عن «النامي» و«الحساس»، وهما بقيَّةُ الذاتيات. اهـ «طَرَّة الشيخ عبد السلام الشنقيطي»

(ص ٢٦) .

قوله: (والرسم التام) سُمِّيَ «رَسَمًا» لِأَنَّ «الرَّسْمَ» في اللِّغَةِ: أَثَرُ الشَّيْءِ

والخاصّة: كتعريف «الإنسان» بـ«الحيوان الضاحك».

٤ - و«الرّسْمُ الناقِصُ»: ١ - بالخاصّة وَخَدَهَا: كتعريفه بـ«الضّاحك»،

وعلامته، والخاصّة أثرٌ وعلامةٌ لما اختَصَّ بها، وسُمِّي: «تامّاً» لِذِكْرِ الجِنْسِ القَرِيبِ فيه، ففيه كَمالٌ بالنسبة لِلناقصِ. اهـ «شرح البناني» (ص ١٠١)، وإنّما كانَ التّعريفُ بالخاصّة رَسْماً لأنَّ الخاصّة لَيْسَتْ مِنَ الذّاتِيّاتِ، بل مِنَ العَرَضِيّاتِ الخارجيّةِ عن الحقيقة. اهـ «طرة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص ٢٥).

قوله: (والخاصّة) المراد: الخاصّة الشّاملة اللازمّة: كتعريف «الإنسان» بأنّه: «الحيوان الضّاحك» أي بالقوّة، وأمّا الضّاحكُ بالفعلِ فغيرُ شاملٍ ولا لازمٍ، فلا يُعرّفُ به؛ لِفسادِ عكسه. اهـ «شرح البناني» (ص ١٠١)، وقوله: «المراد: الخاصّة الشّاملة اللازمّة» قال الشيخُ علي قضاة في «حاشيته» (ص ١٠١): «والدليل على أنّ مراده ما ذكّر قرينة شرط الانعكاس، واختزّ بالشملة من غير الشملة: كتعريف «الإنسان» بـ«الضّاحك بالفعل»، وباللازمّة من غير اللازمّة: كتعريف «الإنسان» بـ«المتنفس بالفعل». اهـ

قوله: (والرّسْمُ الناقِصُ) سُمِّي: «رَسْماً» لما سَبَقَ، و«ناقِصاً» لأنّه نُقِصَ منه بعضٌ ما اشتمَلَ عليه الرّسْمُ التامُّ مِنَ الذّاتِيّاتِ أو جميعه. اهـ «شرح البناني» (ص ١٠٢).

قوله: (بالخاصّة وَخَدَهَا) ١ - مُفْرَدَةٌ كَانَتْ: كتعريف «الإنسان» بـ«الضّاحك»، والمراد الضّاحكُ بالقوّة، ٢ - أو مُركَّبَةٌ: كتعريفه بـ«المتنصّب القامة البادي البشرة العريض الأظفار»، فمجموعُ هذه العوارضِ الثلاثة خاصّةٌ واحدةٌ، وكلُّ واحدٍ منها بانفراده عَرَضٌ عامٌّ. اهـ «شرح البناني» (ص ١٠٢).

٢ - أو بِهَا مَعَ الْجِنْسِ الْبَعِيدِ: كَتَعْرِيفِهِ بِ«الْجَسْمِ الضَّاحِكِ».

٥ - وَأَمَّا «التَّعْرِيفُ بِاللَّفْظِ» فَهُوَ: أَنْ تُبَدِّلَ اللَّفْظَ بِلَفْظٍ مُرَادِفٍ لَهُ أَشْهَرَ مِنْهُ: كَتَعْرِيفِ «الْغَضَنْقَرِ» بِ«الْأَسَدِ».

قوله: (كَتَعْرِيفِهِ) أَيِ «الْإِنْسَانِ» (بِالضَّاحِكِ) وَالْمُرَادُ: الضَّاحِكُ بِالْقُوَّةِ. اهـ «شرح البناني» (ص ١٠٢).

﴿فَائِدَةٌ﴾ الْحَاصِلُ: أَنَّ التَّعْرِيفَ بِالْفَصْلِ: حَدٌّ، وَبِالْخَاصَّةِ: رَسْمٌ، ثُمَّ مَا كَانَ مِنْهُمَا مَعَ الْجِنْسِ الْقَرِيبِ: فَتَأْمٌ، وَمَا كَانَ بِغَيْرِ الْقَرِيبِ: فَنَاقِصٌ. اهـ «طَرَّةُ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيِّ» (ص ٢٥)، وَهَذَا جَدْوَلُ الْحَاصِلِ:

التعريف			
بالجنس القريب والفصل القريب	بالجنس فقط أو به مع الجنس البعيد	بالجنس القريب والخاصة	بالخاصة فقط أو بها مع الجنس البعيد

قوله: (أَشْهَرَ مِنْهُ) فَإِنْ قِيلَ: اشْتِرَاطُ الْأَظْهَرِيَّةِ فِي الْمُعَرَّفِ - الشَّامِلِ لِجَمِيعِ أَقْسَامِهِ - يُغْنِي عَنْ اشْتِرَاطِ الْأَشْهَرِيَّةِ هُنَا، أُجِيبُ: بِأَنَّ الْأَشْهَرِيَّةَ هُنَا لَيْسَتْ وَضْفًا لِلْأَلْفَافِ، بَخِلَافِ الْأَظْهَرِيَّةِ، فَيَصِحُّ اغْتِبَارُهَا فِي الْمَعْنَى. اهـ «شرح البناني» (ص ١٠٢).

قوله: (كَتَعْرِيفِ «الْغَضَنْقَرِ» بِالْأَسَدِ) وَكَأَن يُقَالُ: «الْهَزْبُ: الْأَسَدُ»، وَ«الْعَسَجْدُ: الذَّهَبُ». اهـ «شرح البناني» (ص ١٠٢)، وَ«الْهَزْبُ» ١ - كـ «سَبَخِل» ٢ - وَ«دِرْهَمٌ»، وَمِنْ أَسْمَائِهِ أَيْضًا: «الْهَزْمَاسُ». اهـ «حَاشِيَةُ الشَّيْخِ عَلِيِّ قَصَّارَةَ» (ص ١٠٢).

ومُرَادُ المصنَّفِ بـ«الحَدِّ» و«الرَّسْمِ» في البيتِ الثاني: التَّامَانِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ: «وَنَاقِصُ الحَدِّ» و«نَاقِصُ الرَّسْمِ».

قوله: (بدليل قوله بعد ذلك: وناقص الحد إلخ) وهذا من الحذف من الأوائِلِ لِدَلَالَةِ الأَوَاخِرِ، وهو واقِعٌ في العَرَبِيَّةِ كعكسِهِ، قاله النَّازِمُ في «شرحِهِ» (ص ٢٩).

تَنْبِيْهَانِ

الأوَّلُ: لَمْ يَتَعَبَّرُوا العَرَضَ العَامَّ فِي المَعْرِفَاتِ، فَلَا يُعَرَّفُ بِهِ لَا وَحْدَهُ وَلَا مَعَ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ ذَاتِيًّا، فَيَحْصُلُ بِهِ مَا يَحْصُلُ بِالْجِنْسِ مِنَ الإِطْلَاعِ عَلَى جُزْءِ المَاهِيَّةِ، وَلَيْسَ مُخْتَصًّا، فَيَحْصُلُ بِهِ مَا يَحْصُلُ بِالْخَاصَّةِ مِنْ تَمْيِيزِ المَعْرِفِ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، وَكَذَا لَمْ يَتَعَبَّرُوا تَرْكِيبَ الْخَاصَّةِ مَعَ الْفَصْلِ؛ لِأَنَّهَا - لِكُونِهَا خَارِجَةً عَنِ المَاهِيَّةِ - لَا تُفِيدُ الإِطْلَاعَ عَلَى الذَّاتِيِّ، وَالتَّمْيِيزُ حَاصِلٌ بِالْفَصْلِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهَا، وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ مِنَ المَنَاطِقَةِ: أَنَّ التَّعْرِيفَ بِالْعَرَضِ العَامِّ مَعَ الْفَصْلِ: كَقَوْلِنَا فِي الْإِنْسَانِ: «هُوَ المَاشِي النَّاطِقُ» أَوْ الْفَصْلُ مَعَ الْخَاصَّةِ: كَقَوْلِنَا: «هُوَ النَّاطِقُ الضَّاحِكُ» مِنَ الحَدِّ النَاقِصِ، وَمَفْهُومُ كَلَامِ الْخَوْنَجِيِّ فِي «الْكَشْفِ»: أَنَّهَا مِنَ الرَّسْمِ النَاقِصِ، وَالتَّعْرِيفُ بِالْعَرَضِ العَامِّ مَعَ الْخَاصَّةِ رَسْمٌ نَاقِصٌ عِنْدَ قَوْمٍ، انْظُرْ «الْهَلَالِيَّ».

الثَّانِي: أَكْثَرُ التَّعَارِيفِ المُسْتَعْمَلَةِ رُسُومٌ؛ لِمَا نَقَلَهُ فِي «شَرْحِ المَقَاصِدِ» عَنِ «مُسْتَضْفَى الغَزَالِيِّ» مِنْ أَنَّ الإِطْلَاعَ عَلَى الْجِنْسِ وَالْفَصْلِ يَتَعَسَّرُ فِي أَكْثَرِ الْأَشْيَاءِ، وَنَقَلَ الحَطَّابُ عَنِ الْبُرْزَلِيِّ فِي «الْبُيُوعِ» مَا نَصَّه: حَقَائِقُ الْأَشْيَاءِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ، فَهُوَ الْمُحِيطُ بِهَا مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ، وَالْمَطْلُوبُ فِي مَعْرِفَةِ الْحَقَائِقِ الشَّرْعِيَّةِ وَغَيْرِهَا إِنَّمَا هُوَ مَا يُمَيِّزُهَا مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ عَمَّا يُشَارِكُهَا فِي

بعض حَقَائِقِهَا، قَالَ بعضُ حُذَّاقِ الْمُنْطَقِيِّينَ: وهذا المعنى كثيراً ما يَقَعُ مِنْ حُكَمَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ يَكُونُ قَصْدُهُمُ التَّنْبِيهَ عَلَى مَا يَقَعُ بِهِ التَّمْيِيزُ وَلَوْ بِأَدْنَى خَاصَّةٍ، فَيَعْتَزُّضُ عَلَيْهِمُ الْمُتَأَخَّرُونَ؛ لِإِعْتِقَادِهِمْ أَنَّهُمْ يَأْتُونَ بِالْحَقَائِقِ الَّتِي تَشْتَمِلُ عَلَى جَمِيعِ الذَّاتِيَّاتِ، وَهُمْ لَا يَقْصِدُونَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ حَقَائِقَ الْأَشْيَاءِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، وَقَدْ أَشَارَ لِهَذَا ابْنُ الْبَنَاءِ فِي «رَفْعِ الْحِجَابِ». اهـ «حَاشِيَةُ الشَّيْخِ عَلِيِّ قَصَّارَةَ» (ص ١٠٤).

تَمَمَةٌ

لَمْ يَذْكُرِ النَّازِمُ ١ - التَّعْرِيفَ بِالْمِثَالِ، ٢ - وَالتَّعْرِيفَ بِالتَّقْسِيمِ:

١ - فَالتَّعْرِيفُ بِالْمِثَالِ: تَعْرِيفُ الشَّيْءِ بِمُشَابِهِهِ: كَتَعْرِيفِ «الْعِلْمِ» بِأَنَّهُ كَالثُّورِ وَ«الْجَهْلُ كَالظُّلْمَةِ»، وَكَقَوْلِكَ: «الْفِعْلُ كـ «ضَرَبَ»، وَ«الِاسْمُ كـ «زَيْدٍ»، وَهُوَ مِنَ التَّعْرِيفِ بِالْخَاصَّةِ، فَيَكُونُ رِسْمًا نَاقِصًا دَاخِلًا فِي الرِّسْمِ.

٢ - وَالتَّعْرِيفُ بِالتَّقْسِيمِ: كَتَعْرِيفِ «الْعِلْمِ» بِأَنَّهُ الْإِعْتِقَادُ يَنْقَسِمُ إِلَى جَازِمٍ وَغَيْرِ جَازِمٍ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَالْحَقُّ: أَنَّ التَّعْرِيفَ بِهِ أَيْضًا تَعْرِيفٌ بِالْخَاصَّةِ، فَهُوَ رِسْمٌ نَاقِصٌ. اهـ «طَرَّةُ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ عَلَى السَّلَمِ» (ص ٢٥).

قَالَ الشَّيْخُ سَعِيدُ قَدَوْرَةَ (ص ١٠٣): «فَمَجْمُوعُ الْمَعْرِفَاتِ عَلَى هَذَا سَبْعَةٌ، ذَكَرَ النَّازِمُ مِنْهَا خَمْسَةً: ١ و ٢ - الْحَدُّ تَامًا وَنَاقِصًا، ٣ و ٤ - وَالرِّسْمُ تَامًا وَنَاقِصًا، ٥ - وَاللَّفْظِيُّ، وَإِلَى مَجْمُوعِ السَّبْعَةِ أَشَارَ الشَّيْخُ أَبُو الْعَبَّاسِ ابْنُ زَكَرِيَّ فِي «أَرْجُوزِهِ» بِقَوْلِهِ:

وَزَيْدٌ فِي الْمَعْرِفَاتِ الْمِثْلُ كَذَلِكَ التَّقْسِيمُ فِيمَا يُغْمَلُ

١٤ - ثُمَّ قَالَ:

وَشَرَطُ كُلِّ: أَنْ يُرَى مُطَرِّدًا مُنْعَكِسًا وَظَاهِرًا لَا أَبْعَدًا
وَلَا مُسَاوِيًا وَلَا تَجَوُّزًا بِلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُحَرِّزًا

فَذَانِ وَاللَّفْظِيُّ ذُو التَّمَامِ وَالنَّقْصِ سَبْعَةٌ مِنَ الْأَقْسَامِ

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «اِخْمَرَارِ السَّلَامِ»:

وَالْمِثْلُ وَالتَّقْسِيمُ مِنْ تَمَامٍ مَا لِلْمَعْرِفِ مِنَ الْأَقْسَامِ

شُرُوطُ الْمَعْرِفِ

١٤ - أَقْوَالُ الْأَبْيَاتِ

٤٥ - (وَشَرَطُ كُلِّ) أَيِ مِنَ الْحَدِّ وَالرَّسْمِ (١ - أَنْ يُرَى مُطَرِّدًا) أَيِ: كُلَّمَا
وُجِدَ التَّعْرِيفُ وَجِدَ الْمَعْرِفُ، فَيَكُونُ مَانِعًا مِنْ دُخُولِ أَفْرَادٍ غَيْرِ الْمَعْرِفِ فِيهِ،
٢ - وَأَنْ يُرَى (مُنْعَكِسًا) أَيِ كُلَّمَا وُجِدَ التَّعْرِيفُ وَجِدَ الْمَعْرِفُ، فَيَكُونُ جَامِعًا
لَأَفْرَادِ الْمَعْرِفِ لَا يَخْرُجُ عَنْهَا شَيْءٌ ٣ - (و) أَنْ يُرَى (ظَاهِرًا) أَيِ: وَاضِحًا
(لَا) أَنْ يُرَى التَّعْرِيفُ (أَبْعَدًا) أَيِ أَخْفَى مِنَ الْمَعْرِفِ.

٤٦ - (وَلَا) أَنْ يُرَى التَّعْرِيفُ (مُسَاوِيًا) لِلْمَعْرِفِ فِي الْخَفَاءِ (٤ - وَلَا) أَنْ
يُرَى التَّعْرِيفُ (تَجَوُّزًا) بِضَمِّ الْوَائِ مَضْدَرًا، قَالَ النَّاطِمُ: أَيِ بِلَفْظِ تَجَوُّزٍ، فَهُوَ
عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَيِ: لَفْظًا مَجَازِيًّا (بِلَا قَرِينَةٍ) مُعَيَّنَةٍ لِلْمُرَادِ (بِهَا تُحَرِّزًا)
بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، يَعْنِي: مَحَلُّ امْتِنَاعِ التَّعْرِيفِ بِالْمَجَازِ إِذَا كَانَ خَالِيًا عَنِ الْقَرِينَةِ
الْمُعَيَّنَةِ لِلْمُرَادِ الَّتِي يُحَرِّزُ بِهَا عَنْ إِرَادَةِ غَيْرِ الْمُرَادِ. اهـ «قويسني» (ص ٢١) مع
«ملوي» (ص ٨٥).

وَلَا بِمَا يُدْرَى بِمَخْدُودٍ وَلَا مُشْتَرَكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَلَا
وَعِنْدَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ أَنْ تَدْخُلَ الْأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ
وَلَا يَجُوزُ فِي الْحُدُودِ ذِكْرُ «أَوْ» وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ، فَادِرٍ مَا رَوَوْا



٤٧ - (٥ - و) أن (لا) يكون التعريف (بما) أي بلفظ (يُدْرَى) أي: يُعْلَمُ
مَعْنَاهُ (بِمَخْدُودٍ) أي مُعَرَّفٍ يَتَوَقَّفُ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ التَّعْرِيفِ عَلَى مَعْرِفَةِ الْمُعَرَّفِ
(٦ - ولا) يكونُ التعريفُ بـ (مُشْتَرَكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَلَا) أي ولا يكونُ التعريفُ
بلفظِ مُشْتَرَكٍ خَالٍ مِنَ الْقَرِينَةِ الْمُعَيَّنَةِ لِلْمُرَادِ. اهـ «قويسني» (ص ٢١)، قَالَ
الصَّبَّانُ (ص ٨٦): «قَوْلُ النَّاطِمِ: «وَلَا مُشْتَرَكٍ» يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ: «وِظَاهِرًا لَا أَبْعَادًا
وَلَا مُسَاوِيًا». اهـ

٤٨ - (٧ - وعندهم) أيِ الْمَنَاطِقَةِ، وَالظَّرْفُ خَيْرٌ مُقَدَّمٌ (مِنْ جُمْلَةِ
الْمَرْدُودِ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ فِي مَحَلِّ الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُشْتَرِكِ فِي الْخَبَرِ، أَوْ
«عِنْدَهُمْ» ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بـ «الْمَرْدُودِ»، وَ«مِنْ جُمْلَةِ الْمَرْدُودِ» هُوَ الْخَبَرُ، وَالْمُبْتَدَأُ
قَوْلُهُ: (أَنْ تَدْخُلَ) لِتَأْوِيلِهِ بِمَصْدَرٍ مُنْسَبٍ مِنْ «أَنْ» وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ (الْأَحْكَامُ فِي
الْحُدُودِ). اهـ «قويسني» (ص ٢١)، قَالَ الصَّبَّانُ (ص ٨٧): «قَوْلُ النَّاطِمِ:
«تَدْخُلَ» ١ - بفتح التاء وضم الخاء، ٢ - أو بالعكس، ٣ - أو بضم التاء وكسر
الخاء، و«الأحكام» ١ - بالرفع على الأولين ٢ - وبالتصبي على الثالث». اهـ

٤٩ - (٨ - ولا يجوز في الحدود ذكر «أو») التي للتقسيم؛ لِأَنَّ الْمَاهِيَةَ
الْمَحْدُودَةَ شَيْءٌ مُعَيَّنٌ لَا يَتَنَوَّعُ (وَجَائِزٌ) أَي: وَذِكْرُ «أَوْ» التَّقْسِيمِيَّةِ جَائِزٌ (فِي
الرَّسْمِ) وَقَوْلُهُ: (فَادِرٍ مَا رَوَوْا) تَكْمِلَةٌ لِلْبَيْتِ. اهـ «قويسني» (ص ٢١).

١٤ - أقول:

شَرَطُ الْمُعَرَّفِ:

١ - أن يكون ١ - مُطَرِّدًا ٢ - مُنْعَكِسًا -

١٤ - أقوال الشرح

قوله: (شَرَطُ الْمُعَرَّفِ) جملة الشروط ثمانية.

قوله أيضًا: (شَرَطُ الْمُعَرَّفِ) سواء كان حَدًّا أو رَسْمًا أو لفظيًا، قاله المَلَوِيُّ (ص ٨٤)، قال الباجوري (ص ٢٩): «تَعَقَّبَهُ بَعْضُهُمْ: بأنه لا معنى لاشتراط هذه الأمور في اللفظي؛ لأنه لا يُعْقَلُ تَخَلُّفُ شيءٍ منها عنه؛ إذ لا يمكن أن يكون لفظ الرديف الأشهر غير جامع ولا غير مانع؛ لأن مدلوله عين مدلول اللفظ غير الأشهر، ولا يمكن أن يكون دون المُعرَّفِ، ولا مُساويًا؛ لأنَّ الفرض أنه أشهر منه، ولا مجازًا؛ لأنَّ المجاز أو الحقيقة ليسا مترادفين، ولا يمكن أيضًا دخول الدور فيه كما صرَّح به ابن قاسم في «الآيات»، وهكذا الباقي. اهـ وهو وجيه، لكن ناقش بعض المحققين في قوله: «وهكذا الباقي» بأنه يمكن أن يكون اللفظ الأشهر مُشْتَرَكًا بين معنى رديفه غير الأشهر وبين معنى آخر، وبهذا يُعْلَمُ ما في قوله: «لأنه لا يُعْقَلُ تَخَلُّفُ شيءٍ منها عنه»، فليُتَأَمَّل. اهـ

قوله: (أن يكون مُطَرِّدًا مُنْعَكِسًا) هذا الشرط بالتَّظَرُّ إلى المعنى، وذلك لأنه يَجِبُ أن يكون المُعرَّفُ مُساويًا للمُعرَّفِ في الصِّدْقِ أي: أن يَصْدُقَ كُلُّ منهما على ما يَصْدُقُ عليه الآخر من الأفراد، فلا يكون المُعرَّفُ - بالكسر -

أي ١ - جامعاً لأفراد المَعْرِفِ ٢ - مانعاً من دخول غيرها -: كتعريف

١ - أعم من المَعْرِفِ، ٢ - ولا أخص منه، كما لا يكون مَبِيناً له بالأولى،
١ - بِإِمْتِنَاعِ كونه أعم يكون مُطَرِّداً، و«الاطِّراد» هو: التَّلَازُم في الثُّبُوتِ أي: كُلِّمَا وُجِدَ الْحَدُّ وَجِدَ الْمَحْدُودُ؛ إِذْ لَوْ كَانَ أَعَمَّ لَمْ يَلْزَمْ مِنْ وَجُودِهِ وَجُودُ الْأَخْصِ، وَبِذَلِكَ يَلْزَمُ أَنْ لَا يَدْخُلَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ غَيْرِ أَفْرَادِ الْمَحْدُودِ، فَيَكُونُ مَانِعاً، ٢ - وَبِإِمْتِنَاعِ كونه أخص يكون مُنْعَكِساً، وَالْمُرَادُ بِ«الْإِنْعِكَاسِ»: عَكْسُ الْمُرَادِ بِالْإِطْرَادِ، وَقَسَرَهُ الْعَصْدُ بِالْعَكْسِ الْمُسْتَوِي أَي: كُلِّمَا وُجِدَ الْمَحْدُودُ وَجِدَ الْحَدُّ، فَيَلْزَمُ أَنْ لَا يَخْرُجَ شَيْءٌ مِنْ أَفْرَادِ الْمَحْدُودِ عَنِ الْحَدِّ، فَيَكُونُ جَامِعاً، وَقَسَرَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ بِالتَّلَازُمِ فِي الْإِنْتِفَاءِ أَي: كُلِّمَا انْتَفَى الْحَدُّ انْتَفَى الْمَحْدُودُ، وَذَلِكَ يَنْفِي كَوْنَ الْحَدِّ أَخْصَ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الْأَخْصِ نَفْيُ الْأَعَمِّ، فَمَا لَهُمَا وَاحِدٌ. اهـ «شرح البناني» (ص ١٠٥).

قوله: (أي جامعاً لأفراد المَعْرِفِ) بفتح الرّاء، هذا تفسيرٌ لمعنى قوله: «مُنْعَكِساً»، وقوله: «مانعاً من دخول غيرها» أي الأفراد، وهذا تفسيرٌ لمعنى قوله: «مُطَرِّداً».

تَلْبِيْنٌ

ما ذُكِرَ مِنْ اشْتِرَاطِ الْإِطْرَادِ وَالْإِنْعِكَاسِ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ، أَمَّا عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ فَيَجُوزُ فِي النَّاقِصِ التَّعْرِيفُ ١ - بِالْأَعَمِّ، وَإِلَى مَذْهَبِهِمْ أَشَارَ السَّعْدُ فِي «تَهْذِيبِهِ» حَيْثُ قَالَ: «وَقَدْ أَجِيزَ فِي النَّاقِصِ سَوَاءٌ كَانَ حَدًّا أَوْ رَسْمًا أَنْ يَكُونَ أَعَمًّا». اهـ وَقَدْ كَثُرَ هَذَا فِي التَّعْرِيفَاتِ اللَّفْظِيَّةِ؛ فَإِنَّ كُتُبَ اللُّغَةِ مَشْحُونَةٌ بِالتَّعْرِيفَاتِ اللَّفْظِيَّةِ الَّتِي هِيَ أَعَمُّ كَمَا فِي «الْكَبِيرِ»، ٢ - وَبِالْأَخْصِ أَيْضًا كَمَا فِي «الْخَبِصِيِّ». اهـ «صَبَان» (ص ٨٥).

«الإنسان» بـ«الحيوان الناطق»، فلو كان غير جامع: كتعريف «الحيوان» بـ«الناطق»، أو غير مانع: كتعريف «الإنسان» بـ«الحيوان» لم يصح التعريف.

٣ - وأن يكون ظاهرًا: كتعريف «الحنطة» بـ«القمح»، وأما إذا كان
١ - أبعد منه -: كتعريف «الأسد» بـ«الغصنفر»، ٢ - أو مُساويًا: كتعريف «العدد الفرد» بـ«ما ليس بزواج»، و«الزوج» بـ«ما ليس بفرد» - فلا يصح.

قوله: (وأن يكون ظاهرًا) هذا هو الشرط الثالث. اهـ «شرح البناني» (ص ١٠٧).

قوله: (وأن يكون ظاهرًا) أي أظهر من المُعرَّف - بالفتح - أي أجلي منه وأوضح عند السامع. اهـ «شرح البناني» (ص ١٠٧)، وهذا الشرط بالنظر إلى اللفظ، قاله المَلَوِيُّ (ص ٨٥).

قوله: (وأما إذا كان أبعد منه) أي أخفى من المُعرَّف في الذهن.

قوله: (كتعريف الأسد بالغصنفر) وكتعريف «النار» بأنها: جِسْمٌ كالنفس، والنفس أخفى منها عند العقل، وتعريف «الذهب» بأنه: النَّضَارُ أو العَسْجَدُ، و«القمر» بأنه: الزُّبْرَقَانُ، وغير ذلك من الألفاظ الغريبة. اهـ «شرح البناني» (ص ١٠٧).

قوله: (أو مُساويًا) أي لِلْمُعرَّف في الخفاء، قاله المَلَوِيُّ (ص ٨٥)، قال الصَّبَّانُ عن شيخه العدوي: لم يقل في الظهور؛ لأن الظاهر لا يحتاج إلى تعريف. اهـ

قوله: (فلا يصح) هذا بالنسبة لمن استويا عنده، وأما من عرف أن

٤ - وأن لا يكون بالفاظٍ مجازيةٍ من غيرِ قرينةٍ تُعينُ المرادَ: كتعريفِ «البليدِ» بـ«الحمارِ»، فإن وُجِدَتْ قرينةٌ يُحْتَرَزُ بها عن المعنى الحقيقيِّ صَحَّ التعريفُ: كتعريفِ «البليدِ» بـ«حمارٍ يَكْتُبُ».

٥ - وأن لا يتوقَّفَ معرفته على معرفةِ المحدودِ: كتعريفِ «العَدَدِ الفرْدِ» بما تقدَّم وعكسه.

«الزَّوْجُ» هو: العَدَدُ الْمُتَنَسِّمُ إلى مُتساوَيْنِ فيصحُّ أن يُعرَّفَ له «الفرْدُ» بما ليس بزَوْجٍ. اهـ «شرح البناني» (ص ١٠٧).

قوله: (وأن لا يكون بالفاظٍ مجازيةٍ إلخ) هذا هو الشرطُ الرَّابِعُ. اهـ «شرح البناني» (ص ١٠٧).

قوله: (كتعريفِ البليدِ إلخ) وكتعريفِ «الطَّوَافِ» بأنه: صلاةٌ دونَ سُجُودٍ ولا إِحْرَامٍ وسَلَامٍ. اهـ «شرح البناني» (ص ١٠٧).

قوله: (وأن لا يتوقَّفَ إلخ) هذا هو الشرطُ الخَامِسُ. اهـ «شرح البناني» (ص ١٠٧).

قوله: (وأن لا يتوقَّفَ معرفته على معرفةِ المَحْدُودِ) لأنه دَوْرٌ، وهو مُحَالٌ؛ لِإِقْتِضَائِهِ كَوْنَ كُلِّ مِنْهُمَا مُتَقَدِّمًا عَلَى الْآخَرِ وَمُتَأَخِّرًا عَنْهُ: ١ - كتعريفِ «العِلْمِ» بأنه معرفةُ المَعْلُومِ مَعَ تَوَقُّفٍ تَصَوُّرِ المَعْلُومِ عَلَى العِلْمِ، ٢ - وكَذِكْرِ أَحَدِ الْمُتَضَافَيْنِ: كَالْأُبُوَّةِ وَالْبُنُوَّةِ فِي تَعْرِيفِ الْآخَرِ، ٣ - وكتعريفِ «الشَّمْسِ» بأنه: كَوَكَبٌ نَهَارِيٌّ مَعَ كَوْنِ الشَّمْسِ مَأْخُودَةً فِي تَعْرِيفِ «النَّهَارِ»؛ لأنه: الزَّمَنُ الَّذِي تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ فَوْقَ الأفُقِ. اهـ «شرح البناني» (ص ١٠٨).

قوله: (بما تقدَّم) أي بما ليس بزَوْجٍ (وعكسه) أي تعريفِ «الزَّوْجِ» بما

٦ - وأن لا يكون بالألفاظ المشتركة من غير قرينة: كتعريف «الشمس» بـ«العَيْن»، فإن وُجِدَت قرينة -: كتعريفها بـ«العَيْنِ المُضِيَّة» - صحَّ التعريف.

٧ - وإدخال الأحكام في الحدود لا يجوز: كتعريف «الفاعل» بأنه:

ليس بفرد.

قوله: (وأن لا يكون بالألفاظ المشتركة) إلا إذا أُريدَ به كلُّ ممَّا وُضِعَ، فيجوز: كتعريف «القضية» بأنها: قولٌ إلخ كما مرَّ، وهذا هو الشرط السادس. اهـ «شرح البناني» (ص ١٠٨)، وعبارة الباجوري (ص ٩): «ومحلُّ الامتناع: إذا لم يُردْ بذلك المشترك جميع المعاني التي وُضِعَ لها، وإلا جاز التعريف به: كتعريف «القضية» بأنها: «قول...» إلخ، و«القول» مشتركٌ بين المعقول والملفوظ، والمرادُ في التعريف المذكور كلُّ منهما». اهـ

قوله: (بالعَيْنِ المُضِيَّة) أو «عَيْنٌ تُضيءُ في الآفاق».

قوله: (وإدخال الأحكام في الحدود لا يجوز) هذا هو الشرط السابع، أي: وأن لا تدخل الأحكام في الحدود؛ لأنَّ الحكم لا يُعرفُ بُتُّوهُ إلا بعدَ تصوُّرِ المحكومِ عليه، فلو جُعِلَ جزءاً من تعريفه لَزِمَ الدَّورُ. اهـ «شرح البناني» (ص ١٠٩).

قال البناني (ص ١٠٨): «والمرادُ بـ«الأحكام» هنا: العوارضُ التي تُعرضُ للحقيقة ويطلبُ تصوُّرُ الحقيقة لِثَبَّتِ تلك العوارضُ أو تُنقَى، ففيه إطلاقُ الحكمِ على المحكومِ به، وهو شائعٌ». اهـ قال الشيخُ علي قساره («حاشيته» ص ١٠٨): «يؤخذُ من قوله: «المرادُ كذا»: أنَّ هناكَ معانيَ أُخرَ غيرَ مُرادَةٍ، وهي: كونه بمعنى الإدراك أو النسبة أو غيرها ممَّا فسَّرَ به الحكمُ، وذلك لأنَّ

«الاسم المرفوع»؛ لأنَّ الرِّفْعَ حكمٌ من أحكامه؛ لأنَّ المُعَرَّفَ - بفتح الرّاء - يَتَوَقَّفُ على أجزاء التعريف، وإذا جَعَلْنَا الحكمَ جُزْءاً منها، والحالُ أنه يَتَوَقَّفُ على المُعَرَّفِ - بفتح الرّاء -؛ لأنَّ الحكمَ على الشَّيْءِ فرعٌ عن تَصَوُّره لَزِمَ الدَّوْرُ، وهو ممنوعٌ.

٨ - ولا يجوزُ إدخالُ «أو» التي لِلشَّكِّ في الحدِّ: كقولك في تعريفِ «البلد»: «هو الذي لا يفهمُ أو لا يستقيمُ» على سبيلِ الشَّكِّ أي: إمّا هذا وإمّا هذا.

وإمّا «أو» التي لِلتَّقْسِيمِ

الذي يَتَوَهَّمُ صحّةُ دخوله حقيقةً في الحدود هو المحكومُ به، ثُمَّ إنَّ هذه العوارِضَ التي تَغْرِضُ لِلْحَقِيقَةِ ١ - تكونُ أَعْرَاضاً عامّةً: كَرَفْعِ الفاعِلِ ونصبِ المفعولِ، ٢ - وتكونُ خاصّةً: ككونِ الفاعِلِ الأَصْلُ فيه أن يَتَّصِلَ بفعله، وكونِ المفعولِ الأَصْلُ فيه أن يَنْفَصِلَ. اهـ

قوله: (ولا يجوزُ إدخالُ «أو» التي لِلشَّكِّ في الحدود) ١ - لأنَّ ذلك يُنافِي التَّحْدِيدَ الذي قُصِدَ به البَيَانُ. اهـ «قدورة» (ص ١٠١)، ٢ - ولأنَّ الماهيّةَ المحدودةَ شيءٌ مُعَيَّنٌ لا يَتَنَوَّعُ. اهـ «قويسني» (ص ٢١)، وهذا هو الشرطُ الثَّامِنُ. اهـ «شرح البناني» (ص ١١٠).

قوله: («أو» التي ١ - لِلشَّكِّ) ٢ - أو لِلإِبْهَامِ. اهـ «قدورة» (ص ١١٢) و«صَبَّان» (ص ٨٧).

قوله: (على سبيلِ الشَّكِّ) أو التَّشْكِيكِ.

قوله: (وإمّا «أو» التي لِلتَّقْسِيمِ) هذا مُقَابِلُ قوله: «لِلشَّكِّ».

فإنه يجوز إدخالها على معنى: أن المعارف قسمان: ١ - قسم كذا ٢ - وقسم كذا، فيكون التعريف في الحقيقة تعريفين لشيئين متخالفين: مثاله: تعريف «النظر» بـ «الفكر المؤدي إلى علم أو غلبة ظن» يعني: أن النظر قسمان: الأول: الفكر المؤدي إلى العلم، والثاني: الفكر المؤدي إلى غلبة ظن.

وأما في الرسم فيجوز دخولها: كقولك في تعريف «الإنسان»: «هو

قوله: (إدخالها) أي في الحد، كما هو ظاهر المقاتلة، ويجوز أيضاً في الرسم؛ لأنه دون الحد.

قوله: (وأما في الرسم إلخ) هذا مقابل قوله: «في الحد» (فيجوز دخولها) أي «أو» التي للشك، وحاصل كلام الشارح: أنه لا يجوز إدخال «أو» التي للشك في الحد، ويجوز في الرسم، وأنه يجوز إدخال «أو» التي للتقسيم في الحد، فيجوز أيضاً في الرسم، ففصل في «أو» التي للشك، وتبع في ذلك قدورة في «شرحه»، وهو غير صحيح، والصواب: ما ذكره البناني في «شرحه» (ص ١١٠) والمملوي في «شرحه» والصبان في «حواشيه» (ص ٨٧): من أن إدخال «أو» التي للشك أو الإبهام ممنوع مطلقاً أي في الحد والرسم؛ لانتفاء التمييز معهما أي الشك والإبهام، والتفصيل إنما هو في «أو» التي للتقسيم حيث لا يجوز في الحد، ويجوز في الرسم، وقد أشار البناني (ص ١١٠) إلى رد ما ذكره قدورة، قال: «ومراده: أن «أو» التي للتقسيم لا تجوز في الحدود، بل لا تمكن، وإنما تجوز في الرسوم؛ لأن الحد كما تقدم يكون بالفصل، ولا يمكن للحقيقة الواحدة فصلان؛ لأن المركب من الجنس وهذا الفصل يغير المركب من الجنس وذلك الفصل الآخر، فيكونان حقيقتين، لا حقيقة واحدة،

الحيوان الضاحك أو القابل للعلم وصنعة الكتابة.

وهذا معنى قول الأصبهاني: يجوزُ ذِكرُ «أو» في الرّسم، بخلافِ الحقيقي؛ لأنّ النوعَ الواحدَ يَسْتَحِيلُ أن يكونَ له فصلانِ على البدلِ، بخلافِ الخاصّيتين. اهـ
وقولُ مَنْ قال: أنّ التّقسيمَ يَسُوغُ في كلّ من الحدودِ والرّسومِ غيرُ صحيح، ولهذا قالوا: لا يُمكنُ أن يكونَ للشيءِ الواحدِ حدّانِ تامّانِ إلّا إذا كانَ التّغيُّرُ بينهما بالإجمالِ والتّفصيلِ: كحدِّ الإنسانِ بأنه: الحيوانُ الناطقُ وبأنه الجِسْمُ النامي الحساسُ المتحرّكُ بالإرادةِ الناطقُ، وأمّا الرّسمُ فليكونه بالخاصّةِ - والشيءُ الواحدُ قد تكونُ له صفاتٌ وعوارضٌ تختصُّ به - جازَ أن تُذكرَ في تعريفه خاصّتانِ تتوسّطُ بينهما «أو» التي للتّقسيمِ حيثُ يكونُ مجموعُهما شاملاً، وكلُّ واحدةٍ بانفرادها غيرُ شاملةٍ: كما يُقالُ في تعريفِ «الإنسانِ»: «هو الحيوانُ العربيُّ أو العجميُّ»، والأخسَنُ: أن تتوسّطَ الواوُ كما قال ابنُ مالِكٍ؛ لأنّ الخاصّتينِ مجموعُهما بمعنى خاصّةٍ واحدةٍ، ومن ذلك قولُ النُّحاةِ في تعريفِ «الاستثناءِ»: «هو: الإخراجُ بـ«إِلّا» أو إحدَى أخواتها من مذكورٍ أو متروكٍ» إلخ، وقيدنا «أو» بالتي للتّقسيمِ؛ لأنّ التي للشكِّ أو للإبهامِ لا تجوزُ في التعريفاتِ مطلقاً حُدوداً كانت أو رُسوماً، وكذا التي للتّخييرِ أو للإباحةِ؛ لأنّ شَرْطَهُما الطَّلَبُ، ولا محلّ له في التعريفاتِ. اهـ: وقوله: «وقولُ مَنْ قال» إلخ قال الشيخُ عليّ قصارةً في «حاشيته» (ص ١١٢): «أشارَ بهذا الكلامُ للرّدِّ على عبدِ اللّطيفِ وقدّورة حيثُ حملاً كلامَ النّاظمِ على هذا مع أنه لا يقبلُهُ، فالتحقيقُ ما لهذا الشارحِ تبعاً للهلاليّ، وقوله: «وكذا التي للتّخييرِ أو للإباحةِ» الذي حرّره شيخنا الطيّبُ: أنه إن قامتْ قرينةٌ على ذلك جاز. اهـ

والفرق بين «الحَدِّ» و«الرَّسْمِ»: أنَّ الماهية يَسْتَحِيلُ أن يكون لها
فَصْلَانِ على البَدَلِ، ويجوز أن يكون لها خاصَّتَانِ كذلك.

* * *

قوله: (والفرق بين الحَدِّ والرَّسْمِ إلخ) هذا جوابٌ عن السَّوَالِ المُقَدَّرِ
تقديره: لِمَ يجوز إدخال «أو» في الرَّسْمِ، ولا يجوز إدخالها في الحَدِّ، ما الفرق
بينهما؟

قوله: (كذلك) أي على البَدَلِ.

تَنْبِيْهُ

لا يُكْتَسَبُ الحَدُّ بالبُرْهَانِ، فلا يُطْلَبُ الحَدُّ بإقامة الحُجَّةِ عليه، وإنَّما
١ - يُعْتَرَضُ عليه بأنَّ فيه خِلَافًا صُورِيًّا أو مَادِيًّا، ٢ - أو يُعَارَضُ بِحَدٍّ آخَرَ أَحْسَنَ
منه، وذلك لِأَنَّ البُرْهَانَ يُطْلَبُ به التَّصْدِيقُ بِشَيْءٍ لغيره أو انْتِفَائِهِ عنه،
والحَدُّ هو حَقِيقَةُ المَحْدُودِ، وإنَّما غَايَرَهَا بِاعْتِبَارِ التَّفْصِيلِ، هذا إذا أُريدَ إفَادَةُ
الماهية، أمَّا إذا قِيلَ: «الإنسانُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ» وأُريدَ الإخبارُ بأنَّ ذلك مفهومه لغةً
أو شرعاً خَرَجَ عن كونه حَدًّا، وصَارَ حُكْمًا يُمْنَعُ ويُطْلَبُ عليه الدَّلِيلُ، ودليله
النَّقْلُ عن أهله لغةً أو شرعاً، فالمعنى الواحدُ له اعتِبارانِ. اهـ «شرح البناني»
(ص ١١٣).

١٥ - ثُمَّ قَالَ:

٨ - فَصْلٌ فِي الْقَضَايَا وَأَحْكَامِهَا

مَا احْتَمَلَ الصَّدَقَ لِذَاتِهِ جَرَى بَيْنَهُمْ «قَضِيَّةٌ» وَ«خَبَرًا»

٨ - فَصْلٌ فِي الْقَضَايَا وَأَحْكَامِهَا

قوله: (فصل في القضايا وأحكامها) هذا شروع في الأمر الثالث من الأمور الأربعة التي انحصرت فيها الفن كما تقدم، وهو مبادئ التصديقات بعد أن قرع من التصورات ومبادئها. اهـ «شرح البناني» (ص ١١٤).

وقوله: (في القضايا): جمع «قضية» من «القضاء» وهو: الحكم؛ لأنها تتضمن الحكم. اهـ «ملوي» (ص ٨٨).

وقوله: (وأحكامها) هي: ١ - النقائص ٢ - والعكوس. اهـ «شرح البناني» (ص ١١٤).

١٥ - أَقْوَالُ الْأَبْيَاتِ

٥٠ - (ما) أي اللفظ الذي (احتمل الصدق) والكذب (لذاته جرى بينهم) أي المناطق (قضية وخبراً) أي يُسمى بهذين الاسمين. اهـ «قويسني» (ص ٢٢)، سُمي: «قضية» باعتبار ما تضمنته من القضاء أي الحكم، وسُمي: «خبراً» باعتبار ما تضمنته من الأخبار. اهـ «طرة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص ٢٩)، وقوله: «ما احتمل الصدق»: مبتدأ، وقوله: «الصدق» فيه حذف الواو ومعطوفها أي: الصدق والكذب؛ بدليل قوله: «احتمل» على حد «تفكيكم الحر» أي والبرء؛ إذ «الإحتمال» لا يستعمل إلا في التردد بين اثنين، وجمله

١٥ - أقول:

لَمَّا فَرَّغَ مِنْ مَبَادِيِ التَّصَوُّرَاتِ وَمَقَاصِدِهَا أَخَذَ يَتَكَلَّمُ عَلَى مَبَادِيِ التَّصَدِيقَاتِ ، وَهِيَ « ١ - الْقَضَايَا ٢ - وَأَحْكَامُهَا » .

وَوَاحِدُ « الْقَضَايَا » : « قَضِيَّةٌ » ، وَهِيَ مُرَادِفَةٌ لِلْخَبَرِ ، وَتَعْرِيفُهَا : « مُرَكَّبٌ اِحْتِمَالُ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ لِذَاتِهِ » ، فَ« اِحْتِمَالُ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ » يُخْرِجُ الْإِنْشَاءَ ، وَقَوْلُهُ : « لِذَاتِهِ »

« جَرَى » فِي مَوْضِعِ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ . اهـ « شَرْحُ الْبَنَانِيِّ » .

١٥ - أَقْوَالُ الشَّرْحِ

قَوْلُهُ : (وَأَحْكَامُهَا) مِنْ التَّنَاقُضِ وَالْعَكْسِ .

قَوْلُهُ : (وَهِيَ مُرَادِفَةٌ لِلْخَبَرِ) هَذَا مَعْنَى قَوْلِ النَّازِمِ : « جَرَى بَيْنَهُمْ قَضِيَّةٌ وَخَبَرًا » .

قَوْلُهُ : (مُرَكَّبٌ) فَقَوْلُ النَّازِمِ : « مَا » أَيُّ : مُرَكَّبٌ ؛ بِقَرِينَةٍ مَا قَدَّمَهُ مِنَ التَّقْسِيمِ ، وَلِأَنَّ الْمُرَكَّبَ هُوَ الْجَنْسُ الْقَرِيبُ لِلْقَضِيَّةِ . اهـ « شَرْحُ الْبَنَانِيِّ » (ص ١١٤) .

قَوْلُهُ : (مُرَكَّبٌ اِحْتِمَالُ الْخ) شَمِلَ التَّعْرِيفُ : ١ - اللَّفْظُ الْمَذْكُورُ : نَحْوُ : « زَيْدٌ قَائِمٌ » ، ٢ - وَالْقَضِيَّةُ الْمَحْذُوفَةُ أَيِ الْمُقَدَّرَةِ كُلُّهَا كَالْوَاقِعَةِ بَعْدَ « نَعَمْ » وَ« بَلَى » ، وَالْمُقَدَّرَ بَعْضُهَا : نَحْوُ : « زَيْدٌ » جَوَابًا لِمَنْ قَالَ : « مَنْ قَامَ ؟ » أَيُّ : قَامَ زَيْدٌ . قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي « اِحْمِرَارِ السُّلَمِ » :

وَشَمِلَ الْمَذْكُورَ وَالْمَحْذُوفَا

قَوْلُهُ : (فَاحْتِمَالُ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ يُخْرِجُ الْإِنْشَاءَ) لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ الصِّدْقُ

لِيَدْخُلَ فِيهِ ١ - مَا يُقْطَعُ بِصِدْقِهِ: كَخَبَرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ،

والكذب لذاتها، وقد يَحْتَمِلُهُ لأمر خارج عنها: نحو: «اسْقِنِي ماءً»؛ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ مِنْ حَيْثُ مَفْهُومُ الطَّلَبِ صِدْقًا وَلَا كَذِبًا، لَكِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ بِحَسَبِ الْعُرْفِ نِسْبَةَ خَبَرِيَّةٍ مُحْتَمِلَةٍ لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ، وَهِيَ أَنَّهُ عَطْشَانٌ. اهـ «شرح البناني» (ص ١١٤)، وَقَوْلُهُ: «نَحْوُ اسْقِنِي ماءً» مِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ [طه: ٢٥ - ٢٦]؛ فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ: أَنَا مُفْتَقِرٌ لَذَلِكَ، وَكَذَا قَوْلُكَ: «افْعَلْ كَذَا»؛ فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ: أَنَّكَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ. اهـ «علي قصارة» (ص ١١٤).

وَأَخْرَجَ التَّعْرِيفُ أَيْضًا: ١ - الْمُرْكَبَ الْإِضَافِيَّ: نحو: «قيامٌ زيدٌ»، ٢ - وَالْمُرْكَبَ الْوَصْفِيَّ: نحو: «زيدٌ العالمُ»، ٣ - وَالْمُفْرَدَ الْمَخْضَرَّ؛ إِذْ لَيْسَ مُرْكَبًا، ٤ - وَأَخْرَجَ الطَّلَبَ، وَكَذَا غَيْرَ الطَّلَبِ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِنْشَاءِ، وَإِنَّمَا خَرَجَ بِقَيْدِ «لذاته»؛ إِذْ هُوَ لَا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ لِذَاتِهِ، وَقَدْ يَحْتَمِلُهُ لِأَمْرٍ خَارِجٍ: نحو: «اسْقِنِي»؛ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ مِنْ حَيْثُ مَفْهُومُ الطَّلَبِ صِدْقًا وَلَا كَذِبًا لَكِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ بِحَسَبِ الْعُرْفِ نِسْبَةَ خَبَرِيَّةٍ مُحْتَمِلَةٍ، وَهُوَ أَنَّهُ عَطْشَانٌ، وَكَذَا النِّسْبَةُ التَّقْيِيدِيَّةُ: نحو: «زيدٌ العالمُ»؛ فَإِنَّهُ مِنْ حَيْثُ هِيَ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا الصِّدْقُ وَالْكَذِبُ لَكِنْ فِيهَا إِشَارَةٌ إِلَى نِسْبَةِ خَبَرِيَّةٍ؛ إِذِ الشَّيْءُ لَا يُوصَفُ إِلَّا بِمَا هُوَ ثَابِتٌ لَهُ، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشُّنْقِيطِيُّ فِي «أَحْمَرِ السَّلَمِ»:

..... وَأَخْرَجَ الْمُضَافَ وَالْمَوْصُوفَا
وَالْمُفْرَدَ الْمَخْضَرَّ وَأَخْرَجَ الطَّلَبَ إِذْ لَمْ يَكُنْ صِدْقٌ لَهُ وَلَا كَذِبٌ

قوله: (لِيَدْخُلَ فِيهِ) خَبَرَانِ بِلِثَلَاثَةٍ:

الأوَّلُ: (مَا) أَيُّ خَبَرٍ (يُقْطَعُ بِصِدْقِهِ) لِخَارِجٍ عَنْ حَقِيقَتِهِ ١ - بِالنَّظَرِ إِلَى

٢ - وما يُقَطَّعُ بِكَذِبِهِ: ككون الواحدِ نصفِ الثمانية؛ لأننا لو نظرنا إلى ذاتِ الخبرِ لرأيناه يَحْتَمِلُ الصَّدَقَ والكَذِبَ بَقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ ١ - الْمُخْبِرِ ٢ - والواقع، فالقَطْعُ بأحدِ الأمرينِ مِنْ جِهَةِ الْمُخْبِرِ أَوْ الْمُخْبَرِ بِهِ.

المُخْبِرُ: كأخبارِ الله وأخبارِ رُسُلِهِ عليهم الصَّلَاةُ والسَّلَامُ؛ لِاسْتِحَالَةِ الكَذِبِ عَلَيْهِمْ، ٢ - أو بالنَّظَرِ إلى خصوصِ المادَّة: نحو: «الواحدُ نصفُ الاثنينِ». اهـ «شرح البناني» (ص ١١٥).

(و) الثاني: (ما) أي خَبَرٌ (يُقَطَّعُ بِكَذِبِهِ) لِخَارِجٍ عَنْ حَقِيقَتِهِ لِخُصُوصِ المادَّة: نحو: «الواحدُ رُبُعُ الاثنينِ»، وَكَخَبَرِ مُسَيَّلَمَةِ الكَذَابِ بِأَنَّهُ نَبِيٌّ، والدَّجَالِ بِأَنَّهُ إِلَهٌ؛ فَإِنَّهُ مَقْطُوعٌ بِكَذِبِهِ لِخُصُوصِ المادَّة؛ لِقِيَامِ البُرْهَانِ القاطِعِ عَلَى كَذِبِهِ، لَا لِذَاتِ الخَبَرِ، وَلَا لِخُصُوصِ المُخْبِرِ - بالكسْرِ - كَمَا قِيلَ؛ إِذْ لَوْ أَخْبَرَ مُسَيَّلَمَةُ بِقِيَامِ زَيْدٍ لَمْ يُقَطَّعْ بِكَذِبِهِ. اهـ «شرح البناني» (ص ١١٥).

والثالثُ: خَبَرٌ مُحْتَمِلٌ فِي الحَقِيقَةِ لِلصَّدَقِ والكَذِبِ: كخبرِ غيرِ المعصومِ بِقِيَامِ زَيْدٍ، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «اِحْمِرَارِ السُّلَمِ»:

«مُحْتَمِلُ الصَّدَقِ لِذَاتِهِ» شَمَلُ	مَا الصَّدَقُ وَالْكَذِبُ حَقًّا احْتَمَلُ
وَمَا لِغَيْرِ الصَّدَقِ لَمْ يَحْتَمِلِ	كَخَبَرِ المعصومِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ
كَقَوْلِكَ: الْوَاحِدُ نِصْفُ اثْنَيْنِ	وَمَا أَبَى فِي الْعَقْلِ غَيْرَ الْمَيْنِ
كَالْجُزْءِ مَنْ عَلَى الْجَمِيعِ عَظَمَةٌ	وَمَا افْتَرَى مِنْ وَخِيهِ مُسَيَّلَمَةٌ

قوله: (بَقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْمُخْبِرِ) وَهُوَ اللهُ وَرَسُولُهُ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ (وَالوَاقِعِ) وَهُوَ أَنَّ الْوَاحِدَ نِصْفُ الْاِثْنَيْنِ فِي الثَّانِي.

١٦ - ثُمَّ قَالَ:

ثُمَّ الْقَضَايَا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ ١- «شَرْطِيَّةٌ» ٢- «حَمَلِيَّةٌ»، وَالثَّانِي
:«كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ»، وَالْأَوَّلُ :إِمَّا «مُسَوَّرٌ» وَإِمَّا «مُهْمَلٌ»

قوله: (فَالْقَطْعُ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ) أَيِ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ (مِنْ جِهَةِ الْمُخْبِرِ أَوْ
الْمُخْبَرِ بِهِ) لَا مِنْ جِهَةِ الْخَبَرِ ذَاتِهِ.

تَقْسِيمُ الْقَضِيَّةِ إِلَى الْحَمَلِيَّةِ وَالشَّرْطِيَّةِ

١٦ - أَقْوَالُ الْأَبْيَاتِ

٥١ - (ثُمَّ الْقَضَايَا عِنْدَهُمْ) أَيِ الْمَنَاطِقَةِ (قِسْمَانِ): الْأَوَّلُ: قَضِيَّةٌ
(شَرْطِيَّةٌ)، وَالثَّانِي: قَضِيَّةٌ (حَمَلِيَّةٌ) وَقَوْلُهُ: (وَالثَّانِي) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ قَوْلُهُ فِي الْبَيْتِ
التَّالِي: «كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ»، قَالَ الْبَاجُورِيُّ: «إِنَّمَا قَالَ: «وَالثَّانِي» وَلَمْ يَقُلْ:
«وَالثَّانِيَّةُ» مَعَ أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ «الْحَمَلِيَّةِ» نَظَرًا لِكُونِهَا قِسْمًا». اهـ

٥٢ - (كُلِّيَّةٌ) خَبَرُ «وَالثَّانِي» أَيِ: وَالْقِسْمُ الثَّانِي قِسْمَانِ: الْأَوَّلُ: الْكُلِّيَّةُ،
وَالثَّانِي: (شَخْصِيَّةٌ) فَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى «كُلِّيَّةٌ» بِحَذْفِ حَرْفِ الْعَطْفِ، وَالْمُرَادُ
بِالْكُلِّيَّةِ هُنَا: مَا مَوْضُوعُهَا كُلِّيٌّ سِوَاءَ كَانَتْ مُسَوَّرَةً بِسُورٍ كُلِّيٍّ أَوْ جُزْئِيٍّ، أَوْ مُهْمَلَةً
مِنَ السُّورِ: نَحْوُ: «الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ»، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهَا الْمُسَوَّرَةُ بِ«كُلٍّ»، وَإِلَّا
فَسَدَّ تَقْسِيمُهُ، وَالْمُرَادُ بِالشَّخْصِيَّةِ: مَا مَوْضُوعُهَا مُعَيَّنٌ: نَحْوُ: «زَيْدٌ كَاتِبٌ»
(وَالْأَوَّلُ) أَيِ الَّذِي هُوَ «الْكُلِّيَّةُ»، قَالَ الْبَاجُورِيُّ: «وَلَمْ يَقُلْ: «وَالْأُولَى» نَظَرًا
لِكُونِهَا قِسْمًا كَمَا تَقَدَّمَ فِي نَظِيرِهِ». اهـ وَهُوَ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ قَوْلُهُ: (١ - إِمَّا مُسَوَّرٌ)
أَيِ: مَقْرُونٌ مَوْضُوعُهُ بِالسُّورِ (وَإِمَّا مُهْمَلٌ) وَهُوَ: الَّذِي لَمْ يُفَرَّقْ بِمَا يَدُلُّ عَلَى

و«السُّور» كُلِّيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى وَأَرْبَعُ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى
إِمَّا ١. بـ «كُلٌّ» ٢. أَوْ بـ «بَعْضٌ» ٣. أَوْ بـ «لَا شَيْءَ» ٤. وَ«لَيْسَ بَعْضٌ» أَوْ شِبْهُ جَلَا
وَكُلُّهَا ١. «مُوجِبَةٌ» ٢. وَ«سَالِبَةٌ» فَهِيَ إِذَنْ إِلَى الثَّمَانِ آيَةٍ

عموم الأفراد أو على بعضها مع صلاحيتها له: نحو: «الحيوان إنسان»،
و«الحيوان ليس بفرس»، سُمِّيَ «مُهمَلًا» لِإِهْمَالِهِ مِنَ السُّورِ.

٥٣ - (والسُّور) مبتدأ (كُلِّيًّا) مفعول ثانٍ لِـ «يُرَى» (وَجُزْئِيًّا يُرَى) أي:
يُعْلَمُ، يعني: أَنَّ السُّورَ قِسْمَانِ: الْأَوَّلُ: السُّورُ الْكُلِّيُّ، وهو: ١ - ما يَدُلُّ على
تعميم الأفراد: نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» و«لَا شَيْءَ مِنَ النَّاطِقِ بَفَرَسٍ»، والثاني:
السُّورُ الْجُزْئِيُّ، وهو: ما يَدُلُّ على عموم بعضها: نحو: «بعضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»
و«بعضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بَعَرَبِيٌّ» أَخْذًا مِنْ «سُورِ الْبَلَدِ» الْمُحِيطِ بِجَمِيعِهِ أَوْ بَعْضِهِ
(وَأَرْبَعُ أَقْسَامُهُ) أي: أَقْسَامُ السُّورِ أَرْبَعَةٌ (حَيْثُ جَرَى) أي: وَقَعَ.

٥٤ - (إِمَّا بِكُلٍّ) وهو سُورٌ لِلْإِيجَابِ الْكُلِّيِّ (أَوْ بِبَعْضٍ) وهو سُورٌ
لِلْإِيجَابِ الْجُزْئِيِّ (أَوْ بِلَا شَيْءٍ) وهو سُورٌ لِلْسَّلْبِ الْكُلِّيِّ (وَلَيْسَ بَعْضٌ) وهو
سُورٌ لِلْسَّلْبِ الْجُزْئِيِّ (أَوْ شِبْهُ) عطفٌ على «كُلٌّ» (جَلَا) أي: أَظْهَرَ السُّورُ
الِإِحَاطَةَ بِجَمِيعِ الْأَفْرَادِ أَوْ بِبَعْضِهَا.

٥٥ - (وكُلُّهَا) أي جميع القضايا الشخصية والكُلِّيَّةِ الْمُسَوَّرَةِ بالسُّورِ الْكُلِّيِّ
وَالْجُزْئِيِّ وَالْمُهمَلَةِ (مُوجِبَةٌ أَوْ سَالِبَةٌ فَهِيَ) بِسُكُونِ الْهَاءِ، أي: الْقَضَايَا (إِذَنْ)
أي: إِذَا عَلِمْتَ مَا سَبَقَ مِنْ كَوْنِهَا مُوجِبَةً وَسَالِبَةً (إِلَى الثَّمَانِ آيَةٍ) أي رَاجِعَةٌ،
وذلك حَاصِلٌ مِنْ ضَرْبِ الْإِثْنَيْنِ فِي الْأَرْبَعَةِ، فَالْأَرْبَعَةُ: ١ - الشَّخْصِيَّةُ،
٢ - الْمُهمَلَةُ، ٣ - الْكُلِّيَّةُ، ٤ - الْجُزْئِيَّةُ، وَالْإِثْنَانِ: ١ - الْإِيجَابُ ٢ - وَالْسَّلْبُ.

وَالْأَوَّلُ «الْمَوْضُوعُ» بِالْحَمْلِيَّةِ وَالْآخِرُ: «الْمَحْمُولُ» بِالسَّوِيَّةِ

١٦ - أقول:

«الْقَضِيَّةُ» قِسْمَانِ: ١ - «شَرْطِيَّةٌ» ٢ - و«حَمْلِيَّةٌ»، والأولى يأتي الكلام عليها في المتن.

٥٦ - (والأول) في الرتبة - وهو المحكوم عليه - وإن ذُكِرَ آخِرًا (الموضوع) أي الجزء المحكوم عليه سُمِّيَ: «موضوعًا» (بالحمليَّة) أي فيها (والآخر) في الرتبة وإن ذُكِرَ أَوَّلًا هو (المحمول)، وقوله: (بالسَّوِيَّة) قَالَ الْقَوْنِسِيُّ (ص ٢٤): «أي حالة كونهما - أي المحمول والموضوع - مُسْتَوِيَيْنِ أي مُضْطَحِبَيْنِ فِي الذِّكْرِ، فَلَا يُذَكَّرُ أَحَدُهُمَا إِلَّا مَعَ الْآخَرِ». اهـ

١٦ - أقوال الشرح

قوله: (الْقَضِيَّةُ قِسْمَانِ: شَرْطِيَّةٌ وَحَمْلِيَّةٌ) لأنها ١ - إِنْ تَرَكَّبَتْ مِنْ مُفْرَدَيْنِ أَوْ مَا فِي قُوَّتِهِمَا فَحَمْلِيَّةٌ، ٢ - وَإِنْ كَانَتْ مُرَكَّبَةً مِنْ قَضِيَّتَيْنِ لَيْسَتْ فِي تَأْوِيلِ مُفْرَدٍ فَهِيَ شَرْطِيَّةٌ. اهـ «شرح البناني» (ص ١١٦-١١٧)، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «اِحْمِرَارِ السُّلَمِ»:

إِنْ رُكِّبَتْ مِنْ مُفْرَدٍ قَضِيَّةٌ أَوْ شِبْهِ مُفْرَدٍ فَذِي حَمْلِيَّةٍ
وَإِنْ تَكُنْ مِنْ جُمْلَتَيْنِ رُكِّبَتْ فَسَمَّا شَرْطِيَّةً كَمَا بَيَّنَّ

قوله: (والأولى) أي الشرطية (يأتي الكلام عليها في المتن) في قول المصنّف: «وإن على التعليق البيت».

والثانية - وهي «الحملية» أي: ما اشتملت على موضوع ومحمول:

قوله: (والثانية وهي الحملية) سُمِّيَتْ: «حَمَلِيَّة» نسبةً إلى «الحمل»، وهو الحكمُ بثبوتِ شيءٍ لشيءٍ أو سلبه عنه، وهو قدرٌ مُشترِكٌ بين الطرفين، خِلافًا لِمَنْ قَالَ: إِنَّهَا منسوبةٌ إلى «المحمول». اهـ «شرح البناني» (ص ١١٧)، وقوله: (خِلافًا لِمَنْ قَالَ: إِنَّهَا منسوبةٌ إلى المحمول) يَبَيِّنُهُ: أنه لو كَانَ الأمرُ كذلك لَقِيلَ فيها: «محمولية». اهـ «حاشية الشيخ علي قصارة» (ص ١١٧).

قوله: (والثانية وهي الحملية أي: ما اشتملت على موضوع ومحمول) دَخَلَ في الحملية أربعة أقسام:

١ - ما تَرَكَّبَ مِن مُفْرَدَيْنِ: نحو: «زَيْدٌ عَالِمٌ» أو «زَيْدٌ لَيْسَ بِعَالِمٍ».

٢ - وما محموله جملةٌ في تأويلِ مُفْرَدٍ: نحو: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ»؛ لأنه في قُوَّةِ «زَيْدٌ قَائِمٌ الْأَبِ»، ولا شَكَّ أَنَّ «قَائِمَ الْأَبِ» مُفْرَدٌ مُقَيَّدٌ؛ إِذِ الْمُرَادُ بِالْمُفْرَدِ هُنَا: ما لَيْسَ بِقَضِيَّةٍ؛ بقرينةِ الْمُقَابَلَةِ، لا مُقَابِلُ الْمُرَكَّبِ، وكذا قولنا: «خَيْرُ الذَّكَرِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، فهو في قُوَّةِ «خَيْرُ الذَّكَرِ كَلِمَةُ الشَّهَادَةِ» أو «هذا اللَّفْظُ».

٣ - والثالث: عَكْسُهُ: نحو: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كُنْزٌ مِن كُنُوزِ الْجَنَّةِ»، فهو في قُوَّةِ قولنا: «هذا اللَّفْظُ الْمَخْصُوصُ كُنْزٌ مِن كُنُوزِ الْجَنَّةِ».

٤ - والرابع: ما تَرَكَّبَ مِن جُمْلَتَيْنِ كِلْتَاهُمَا في قُوَّةِ الْمُفْرَدِ: نحو: «زَيْدٌ عَالِمٌ» نَقِيضُهُ «زَيْدٌ لَيْسَ بِعَالِمٍ»، فهو في قُوَّةِ: «هذه الْقَضِيَّةُ نَقِيضُ هذه»، قَالَ السَّعْدُ: «وَالْمُرَادُ بِ«مَا فِي قُوَّةِ الْمُفْرَدِ»: ما يُمَكِّنُ التَّعْبِيرُ عَنْهُ بِلَفْظِ مُفْرَدٍ حَالِ كَوْنِهِ جُزْءًا مِن تِلْكَ الْقَضِيَّةِ وَعِنْدَ إِفَادَةِ حَكْمِهَا». اهـ وقد عَلِمْتَهُ بِالْأَمْثَلَةِ الْمَذْكُورَةِ. اهـ «شرح البناني» (ص ١١٧).

كـ «زَيْدٌ كَاتِبٌ» - ١ - إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعُهَا كُليًّا: كـ «الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ»،
٢ - أَوْ جُزْئِيًّا: كـ «زَيْدٌ كَاتِبٌ».

فَالثَّانِيَةُ تُسَمَّى: «شَخْصِيَّةً».

وَالأُولَى: ١ - إِنْ كَانَتْ مُهْمَلَةً مِنَ السُّورِ سُمِّيَتْ: «مُهْمَلَةً»: كـ «الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ»،
٢ - وَإِنْ كَانَتْ مُسَوَّرَةً: ١ - فَإِنْ كَانَ السُّورُ «كُلًّا» أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ

قوله: (أَوْ جُزْئِيًّا) عِبَارَةُ «شرح البناني» (ص ١١٨): «شَخْصًا مُعَيَّنًا»، قَالَ
الْشَيْخُ عَلِيٌّ قَصَّارَةٌ فِي «حَاشِيَتِهِ» (ص ١١٨): «قوله: «شَخْصًا مُعَيَّنًا» أَي: مُشَارًا
بِهِ إِلَى مُعَيَّنٍ مُحْسُوسٍ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ: أَنَّ مَدْلُولَ الْمَوْضُوعِ يَكُونُ شَخْصًا فَقَطْ،
وَتَبَعَ فِي التَّعْبِيرِ بِقَوْلِهِ: «مُعَيَّنًا» صَاحِبَ «الْجُمْلِ»، وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ تَعْبِيرِ السَّنُوسِيِّ
بِقَوْلِهِ: «إِنْ كَانَ مَوْضُوعُهَا جُزْئِيًّا»؛ لِأَنَّ عِبَارَةَ الشَّارِحِ - يَعْنِي الْبَنَانِيَّ - يَشْمَلُ مَا
عَدَا الْعَلَمَ مِنَ الْمَعَارِفِ: نَحْوُ: «هَذَا قَائِمٌ» وَ«أَنَا كَاتِبٌ» مُشَارًا بِهِمَا إِلَى مُعَيَّنٍ
مُحْسُوسٍ. اهـ

قوله: (فَالثَّانِيَةُ) أَيِ مَا كَانَ مَوْضُوعُهَا جُزْئِيًّا (تُسَمَّى شَخْصِيَّةً) وَتُسَمَّى
أَيْضًا: «مَخْصُوصَةً». اهـ «شرح البناني» (ص ١١٨).

قوله: (وَالأُولَى) أَيِ مَا كَانَ مَوْضُوعُهَا كُليًّا، دَخَلَتْ فِيهِ ثَلَاثُ قَضَايَا:
١ - الْمُهْمَلَةُ ٢ - وَالْكُلِّيَّةُ ٣ - وَالْجُزْئِيَّةُ.

قوله: (كُلًّا أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ) مِمَّا يَدُلُّ عَلَى إِبْطَالِ الْحُكْمِ لِكُلِّ قَرْدٍ: نَحْوُ:
«قَاطِبَةٌ» وَ«جَمِيعٌ» وَ«عَامَّةٌ» وَ«طَرًّا» وَ«كَافَّةً» وَ«أَجْمَعِينَ» وَسَائِرِ أَلْفَاظِ الْعُمُومِ
كـ «أَل» الْإِسْتِغْرَاقِيَّةِ: نَحْوُ: «وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا». اهـ «طَرَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ
الشَّنْقِيطِيِّ» (ص ٣٢).

فالقضية: «كُلِّيَّةٌ»: كـ «كُلُّ إنسانٍ - أو عامة الإنسان - حيوانٌ»، ٢ - وإن كان «بَعْضاً» أو ما في معناه فـ «جُزْئِيَّةٌ»: كـ «بَعْضُ الإنسان - أو واحدٌ من الإنسان - حيوانٌ».

فَتَلَخَّصَ: أَنَّ القضايا أربعة:

- ١ - «شَخْصِيَّةٌ» إِنْ كَانَ مَوْضُوعُهَا جُزْئِيًّا: كـ «زَيْدٌ كَاتِبٌ».
- ٢ - و«مُهِمَلَةٌ» إِنْ كَانَ كُليًّا وَلَمْ تُسَوَّرْ: كـ «الإنسانُ حيوانٌ».
- ٣ - و«كُلِّيَّةٌ» إِنْ سُورَتْ بِالسُّورِ الكُلِّيِّ: كـ «كُلُّ إنسانٍ حيوانٌ».
- ٤ - و«جُزْئِيَّةٌ» إِنْ سُورَتْ بِالسُّورِ الجُزْئِيِّ: كـ «بَعْضُ الإنسان حيوانٌ».

قوله: (بَعْضاً أو ما في معناه) مثل «وَاحِدٍ» وما في معناهما: كالنكرة في الإثبات مطلقاً مُفْرَدَةً كَانَتْ: نحو: ﴿جَاءَ رَجُلٌ﴾، أو جَمْعاً: نحو: ﴿قَالَ نِسْوَةٌ﴾، و«وَاحِدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يَشْفَعُ فِي الْخَلْقِ»، و«اثنان مِنَ الْقُضَاةِ فِي النَّارِ»، و«عَشْرَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ مُبَشِّرُونَ بِالْجَنَّةِ». اهـ «طرة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص ٣٢).

قوله: (فَتَلَخَّصَ) مِمَّا ذَكَرَهُ: (أَنَّ القضايا أربعة): ١ - فالشخصية بينها بقوله: «الثانية تُسَمَّى شَخْصِيَّةً»، ٢ - والمهملة بينها بقوله: «والأولى إِنْ كَانَتْ مُهِمَلَةً»، ٣ - والكُلِّيَّةُ بينها بقوله: «وإِنْ كَانَتْ مُسَوَّرَةً فَإِنْ كَانَ السُّورُ كُليًّا» إلخ، ٤ - والجُزْئِيَّةُ بينها بقوله: «وإِنْ كَانَ بَعْضاً» إلخ.

قوله: (إِنْ) فِي النُّسخِ المطبوعة: «بأن»، والتَّصْحِيحُ مِنْ بَعْضِ النُّسخِ المخطوطة.

وكلٌّ من هذه الأربعة: ١ - إمّا أن يكون مُوجِبًا كما تقدّم، ٢ - أو سالبًا:

١ - كـ «زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ».

٢ - و«الْإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَجَرٍ».

٣ - و«لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ».

٤ - و«بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ».

قوله: (كما تقدّم) أي في الأمثلة المذكورة.

قوله: (كزَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ) مثالٌ لِلشَّخْصِيَّةِ السَّالِبَةِ.

قوله: (وَالْإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَجَرٍ) مثالٌ لِلْمُهْمَلَةِ السَّالِبَةِ.

قوله: (وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ) مثالٌ لِلْكُلِّيَّةِ السَّالِبَةِ، فَسُورُهَا «لَا شَيْءٌ»، وَمِثْلُهُ «لَا وَاحِدٌ» وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا مِنْ كُلِّ مَا دَلَّ عَلَى عَمُومِ السَّلْبِ: نَحْوُ: «لَا إِنْسَانٌ» و«لَا أَحَدٌ» مِنْ كُلِّ نَكْرَةٍ وَقَعَتْ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، وَهِيَ إِمَّا نَصٌّ فِي الْعَمُومِ كَمَا إِذَا كَانَتْ مُخْتَصَّةً بِالنَّفْيِ: نَحْوُ: «مَا جَاءَنِي أَحَدٌ»، أَوْ مَعَ «مِنْ» ظَاهِرَةً: نَحْوُ: «مَا لِيَاغٍ مِنْ مَقَرٍّ»، أَوْ مُقَدَّرَةً: نَحْوُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَإِمَّا ظَاهِرَةً عَلَيْهِ، فَتُحْمَلُ عَلَيْهِ إِلَّا لِقَرِينَةٍ: نَحْوُ: «مَا جَاءَنِي رَجُلٌ». اهـ «طَرَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيِّ» (ص ٣٢).

قوله: (وَبَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ) مثالٌ لِلْجُزْئِيَّةِ السَّالِبَةِ، فَسُورُهَا «بَعْضٌ لَيْسَ»، وَمِثْلُهُ «لَيْسَ بَعْضٌ» و«لَيْسَ كُلٌّ»: نَحْوُ: «لَيْسَ بَعْضُ النَّاسِ بِمُحَاسِبٍ»، و«بَعْضُ الذَّنْبِ لَيْسَ بِمَغْفُورٍ»، و«لَيْسَ كُلُّ مَيْتٍ تَأْكُلُهُ الْأَرْضُ»، و«مَا جَمِيعُ

فتكون الأقسام ثمانية.

والأول من كل واحد

الناس بمؤمنين»، وفرّقوا بين هذه الألفاظ بأن «ليس كل» مفهومه المطابقي: رفع الإيجاب الكلي، ويلزمه السلب الجزئي، وهو سلب المحمول عن البعض، والآخرا بالعكس؛ فإن مفهومهما المطابقي هو: السلب الجزئي، ويلزمهما رفع الإيجاب الكلي. اهـ «طرة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص ٣٢).

قوله: (فتكون الأقسام ثمانية) وهذا جدول الأقسام:

القضية الحملية							
٢- كلية (ما موضوعها كلي)						١- شخصية (ما موضوعها جزئي)	
٢- مسورة				١- مهمل			
٣- جزئية		٢- كلية					
٨- سالبة	٧- موجبة	٦- سالبة	٥- موجبة	٤- سالبة	٣- موجبة	٢- سالبة	١- موجبة

قوله: (والأول من كل واحد إلخ) شروع في شرح البيت الأخير، قال الملوئي (ص ٩٣) ما حاصله:

وللقضية الحملية ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: «الموضوع»، وهو المحكوم عليه، ورئبته التقدّم وإن ذكر آخرًا؛ لأن الأصل في المحكوم عليه التقدّم: نحو: «زيد» في قولك: «زيد قائم» أو «قام زيد».

والجزء الثاني: «المحمول»، وهو المحكوم به، ورئبته التأخير وإن ذكر

يُسَمَّى: «مَوْضُوعًا»، والثاني يُسَمَّى: «مَحْمُولًا»، وهو المُشارُ إليه بقوله: «والأوَّلُ» البيت.

واعلَمَ: أن المصنّف قال في تعريف «القَضِيَّة»: «ما اِحْتَمَلَ الصَّدَق» ولم يَقُلْ: «والكَذِبَ» ١ - لِلاِكْتِفَاءِ، ٢ - وتعليمِ الأَدَبِ في التَّعْبِيرِ.

أولاً؛ إذ الأصل فيه التَّأَخُّرُ: نحو: «قَائِمٌ» و«قَامَ» في المثالين السَّابِقَيْنِ.

والجزء الثالث: «النَّسْبَةُ الواقعةُ بينهما»، ويُسَمَّى اللَّفْظُ الدَّالُّ عليها: «رَابِطَةً»؛ لِذِلَالَتِهِ على النَّسْبَةِ الرَّابِطَةِ، والرَّابِطَةُ ١ - تارةً تكونُ اسْمًا: كلفظة «هُوَ»، وتُسَمَّى: «رَابِطَةً غَيْرَ زَمَانِيَّةٍ»، ٢ - وتارةً تكونُ فِعْلًا نَاسِخًا لِلِابْتِدَاءِ: كـ«كَانَ»، وتُسَمَّى: «رَابِطَةً زَمَانِيَّةً»، وقد تُحذفُ الرَّابِطَةُ كثيرًا في لغة العرب؛ اكْتِفَاءً عنها بالإِغْرَابِ والرَّبْطِ اللَّفْظِيِّ، وتُسَمَّى الحَمَلِيَّةُ حِينَئِذٍ: «ثُنَائِيَّةً»، وعندَ التصريحِ بالرَّابِطِ «ثُلَاثِيَّةً». انتهى مُلَخَّصًا.

قوله: (يُسَمَّى موضوعًا) تشبيهاً له بشيءٍ وُضِعَ لِحُمَلِ عليه كـ«زَيْدٌ» مِن قولنا: «زَيْدٌ قَائِمٌ» أو «قَامَ زَيْدٌ»، فـ«زَيْدٌ» موضوعٌ في المثالين وإن كانَ مُؤَخَّرًا في الثاني. اهـ «قويسني» (ص ٢٤).

قوله: (والثاني يُسَمَّى محمولًا) لأنه محكومٌ به، فَشَبَّهَ بالسَّقْفِ الَّذِي حُمِلَ على الجِدَارِ مَثَلًا. اهـ «قويسني» (ص ٢٤).

قوله: (لِلِاكْتِفَاءِ) الاِكْتِفَاءُ: أن يُحذفَ بعضُ الكلامِ لِذِلَالَةِ العقلِ عليه: كقوله:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ: يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ: وَإِنْ

أَي: وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا، قَالَ الْبَنَانِيُّ فِي «شَرْحِهِ» (ص ١١٥): «قَوْلُ

١٧ - ثُمَّ قَالَ:

وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فِيهَا قَدْ حُكِمَ فَإِنَّهَا: «شَرْطِيَّةٌ»، وَتَنْقَسِمُ
أَيْضًا إِلَى «شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ» وَمِثْلُهَا «شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَةٌ»
جُزْأَهُمَا: ١- «مُقَدَّمٌ» ٢- وَ«تَالِي» أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الْإِتِّصَالِ

النَّاطِقُ: «الصَّدَقُ» فِيهِ حَذْفُ الْوَائِ وَمَعْطُوفُهَا أَيِ: الصَّدَقُ وَالْكَذِبُ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ:
«احْتَمَلُ» عَلَى حَدِّ «تَفْيِئِكُمُ الْحَرَّ» أَيِ: وَالْبَرْدُ؛ إِذِ «الْإِحْتِمَالُ» لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا
فِي التَّرَدُّدِ بَيْنِ اثْنَيْنِ. اهـ

القضية الشرطية

١٧ - أقوال الأبيات

٥٧ - (وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ) «عَلَى» فِي كَلَامِهِ بِمَعْنَى «الْبَاءِ» عَلَى حَدِّ
قَوْلِهِمْ: «رَكِبْتُ الْفَرَسَ عَلَى اسْمِ اللَّهِ» أَيِ بِاسْمِ اللَّهِ. اهـ «حَاشِيَةُ الشَّيْخِ عَلِيِّ
قَصَارَةَ» (ص ١٣٤) (فِيهَا) أَيِ الْقَضِيَّةِ (قَدْ حُكِمَ) أَيِ: حُكِمَ بِالتَّعْلِيقِ أَيِ: رُبِطَ
إِحْدَى الْقَضِيَّتَيْنِ بِالْأُخْرَى (فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ) لِإِسْتِمَالِهَا عَلَى أَدَاةِ شَرْطٍ (وَتَنْقَسِمُ)
الْقَضِيَّةُ الشَّرْطِيَّةُ.

٥٨ - (أَيْضًا) أَيِ كَمَا تَنْقَسِمُ الْحَمَلِيَّةُ إِلَى مَا مَرَّ. اهـ «خَطَابُ» (ص ٢٥)
(إِلَى) قِسْمَيْنِ: ١ - قِسْمٍ أَوَّلٍ (شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ، ٢ - وَ) قِسْمٍ ثَانٍ (مِثْلُهَا) بِالْجَرِّ
عَطْفًا عَلَى مَجْرُورٍ «إِلَى» (شَرْطِيَّةٍ) بَدَلُ مِنْ «مِثْلُهَا» (مُنْفَصِلَةٍ).

٥٩ - (جُزْأَهُمَا) أَيِ: جُزْءَا الْقَضِيَّتَيْنِ الْمُتَّصِلَةِ وَالْمُنْفَصِلَةِ: الْأَوَّلُ مِنْهُمَا فِي
الرَّتَبَةِ أَوْ فِي الذِّكْرِ (مُقَدَّمٌ) لِتَقَدُّمِ رُتْبَتِهِ فِي الْمُتَّصِلَةِ، وَتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ فِي الْمُنْفَصِلَةِ

:«مَا أُوجِبَتْ تَلَاُزْمَ الْجُزْأَيْنِ» وَذَاتُ الْإِنْفِصَالِ دُونَ مَيْنِ
:«مَا أُوجِبَتْ تَنَافُرًا بَيْنَهُمَا» أَقْسَامُهَا: ثَلَاثَةٌ فَلْتُعْلَمَا
«مَانِعُ جَمْعٍ» أَوْ «خُلُوءٌ» أَوْ «هُمَا» وَهُوَ «الْحَقِيقِيُّ» الْأَخْصُ فَاعْلَمَا

(و) الثاني منهما في الرتبة أو في الذكر (تالي) لِتُلَوِّهُ أَي تَبَعِيَّتِهِ ؛ لِأَنَّهُ جَوَابٌ فِي
الْمُتَّصِلَةِ رُبَّتَهُ التَّأخِيرُ، وَلِتَأْخِرِهِ فِي الذَّكْرِ فِي الْمُتَفَصِّلَةِ (أَمَّا بَيَانُ) الْقَضِيَّةِ
الْشَّرْطِيَّةِ (ذَاتِ الْإِتِّصَالِ) أَيِ الْمُتَّصِلَةِ . اهـ «قويسني» (ص ٢٥).

٦٠ - (مَا أُوجِبَتْ) جَوَابٌ «أَمَّا» بِحَذْفِ الْفَاءِ مِنْهُ كَقَوْلِهِ:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْنَكُمْ وَلَكِنْ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ
أَي: فَلَا قِتَالَ، وَهُنَا أَي: فَهِيَ: مَا - أَيِ الْقَضِيَّةِ الَّتِي - أُوجِبَتْ - أَيِ
اِقْتَضَتْ - (تَلَاُزْمَ) أَي: تَصَاحَبَ (الْجُزْأَيْنِ) أَيِ الْمُقَدِّمِ وَالتَّالِي (و) الْقَضِيَّةِ
الْشَّرْطِيَّةِ (ذَاتِ الْإِنْفِصَالِ) أَيِ الْمُتَفَصِّلَةِ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ فِي الْبَيْتِ التَّالِي:
«مَا أُوجِبَتْ» (دُونَ مَيْنِ) أَي: دُونَ كَذِبٍ.

٦١ - (مَا) أَيِ الْقَضِيَّةِ الَّتِي (أُوجِبَتْ) أَيِ اِقْتَضَتْ (تَنَافُرًا) أَيِ تَعَانُدًا
وَتَنَافِيًا (بَيْنَهُمَا) أَيِ بَيْنَ جُزْأَيْهِمَا فِي الصَّدَقِ أَوْ فِي الْكَذِبِ أَوْ فِيهِمَا (أَقْسَامُهَا)
أَيِ الشَّرْطِيَّةِ الْمُتَفَصِّلَةِ (ثَلَاثَةٌ) سَتُذَكَّرُ فِي الْبَيْتِ التَّالِي (فَلْتُعْلَمَا) الْفَاءُ زَائِدَةٌ،
وَاللَّامُ لِلأَمْرِ، وَ«تُعْلَمَ» مُضَارَعٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ؛ لِإِتِّصَالِهِ بِنَوْنِ التَّوَكِيدِ الْمُتَقْلِبَةِ
الْفَاءِ فِي الْوَقْفِ . اهـ «قويسني» بِزِيَادَةِ (ص ٢٦).

٦٢ - أَحَدُهَا: (مَانِعُ جَمْعٍ) أَيِ قَضِيَّةٍ مَانِعَةٍ جَمَعَ بَيْنَ طَرَفَيْهَا، فَلَا
يَجْتَمِعَانِ فِي الوجودِ وَيُمْكِنُ ارْتِفَاعُهُمَا (أَوْ) بِمَعْنَى الْوَائِ أَي: وَالثَّانِي: مَانِعُ

١٧ - أقول:

لَمَّا تَكَلَّمَ عَلَى «الْقَضِيَّةِ الْحَمَلِيَّةِ» أَخَذَ يَتَكَلَّمُ عَلَى «الشَّرْطِيَّةِ» ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَى جُزْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ ، وَالْجُزْءُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْكُلِّ .

وَعَرَفَهَا بِقَوْلِهِ: «وإن على التعليق» البيت ، يَعْنِي: أَنَّ «الْقَضِيَّةَ الشَّرْطِيَّةَ»: مَا تَرَكَّبَتْ مِنْ جُزْأَيْنِ رُيِّطَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ

(خُلُوٌّ) أَي: قَضِيَّةٌ مَانِعَةٌ خُلُوٌّ عَنْ طَرَفَيْهَا ، فَلَا يُمَكِّنُ ارْتِفَاعُهُمَا وَيُمَكِّنُ اجْتِمَاعَهُمَا (أَوْ) بِمَعْنَى الْوَائِ أَي: وَالثَّالِثُ: مَانِعٌ (هُمَا) أَيِ الْجَمْعِ وَالْخُلُوُّ: عَطْفٌ عَلَى «مَانِعٍ» ، وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَ الْمُضَافِ أَي: قَضِيَّةٌ مَانِعَةٌ جَمْعٌ وَخُلُوٌّ ، فَلَا يُمَكِّنُ اجْتِمَاعَ طَرَفَيْهَا وَلَا يُمَكِّنُ ارْتِفَاعَهُمَا (وَهُوَ) أَيِ مَانِعِ الْجَمْعِ وَالْخُلُوِّ (الْحَقِيقِيُّ الْأَخْصُ) وَقَوْلُهُ: (فَاعْلَمَا) كَمَلَّ بِهِ الْبَيْتَ . اهـ «قويسني» (ص ٢٦) .

١٧ - أقوال الشرح

قوله: (لأنَّ الأولى) أَيِ الْحَمَلِيَّةِ (جُزْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ) أَيِ الشَّرْطِيَّةِ ، وَهِيَ عِلَّةٌ لِتَقْدِيمِ الْحَمَلِيَّةِ عَلَى الشَّرْطِيَّةِ .

قوله: (والجزءُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْكُلِّ) وَهُوَ مِنْ بَابِ التَّقْدِيمِ بِالطَّبَعِ ؛ إِذْ لَا يُوجَدُ الْكُلُّ دُونَ جُزْئِهِ ، فَتَقْدِيمُ الْحَمَلِيَّةِ عَلَى الشَّرْطِيَّةِ مِنْ بَابِ التَّقْدِيمِ بِالطَّبَعِ .

قوله: (الْقَضِيَّةُ الشَّرْطِيَّةُ) سُمِّيَتْ «شَرْطِيَّةً» لِوُجُودِ حَرْفِ الشَّرْطِ فِيهَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، فَدَخَلَتْ الْمُتَفَصِّلَةُ ؛ لِأَنَّ قَوْلَنَا: «الْعَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ» فِي قُوَّةِ قَوْلِنَا: «إِنْ كَانَ الْعَدَدُ زَوْجًا فَلَا يَكُونُ فَرْدًا ، وَإِنْ كَانَ فَرْدًا فَلَا يَكُونُ زَوْجًا» . اهـ «خطاب» (ص ٢٥) .

١ - بأداة شرط ٢ - أو عناد: كقولنا: ١ - «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ موجودٌ»، ٢ - و«الْعَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ»، ١ - فالأولى تُسَمَّى: «شَرْطِيَّةً مُتَّصِلَةً»، ٢ - والثانية تُسَمَّى: «شَرْطِيَّةً مُنْفَصِلَةً».

قوله: (بأداة شرط) نحو «إِنْ» و«لَوْ» و«إِذَا».

قوله: (أو عناد) أي أو بأداة عناد، وهي: «إِمَّا» و«تَارَةً» و«أَوْ» ونحوها كما في «حاشية الصَّبَانِ» (ص ١٠١).

قوله: (كقولنا: ١ - إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ موجودٌ) مثال لما رُبطَ بأداة شرط، وقوله: (٢ - الْعَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ) مثال لما رُبطَ بأداة عناد.

قوله: (فالأولى) وهي: المُركَّبة من جزأين رُبطَ أحدهما بالآخر بأداة شرط (تُسَمَّى شَرْطِيَّةً مُتَّصِلَةً) سُمِّيَتْ بذلك لِاتِّصَالِ طَرَفَيْهَا أَي: اجْتِمَاعِهِمَا فِي الوجود. اهـ «قويسني» (ص ٢٥).

قوله: (والثانية) وهي: المُركَّبة من جزأين رُبطَ أحدهما بالآخر بأداة عناد (تُسَمَّى شَرْطِيَّةً مُنْفَصِلَةً) سُمِّيَتْ بذلك لِانْفِصَالِ طَرَفَيْهَا وَتَعَانُدِهِمَا؛ لِعدم اجتماعهما في الوجود. اهـ «قويسني» (ص ٢٥).

قوله أيضاً: (تُسَمَّى شَرْطِيَّةً مُنْفَصِلَةً) تسميتها «شَرْطِيَّةً» مجازٌ لأجل الرِّبْطِ الواقع بين طَرَفَيْهَا فِي الْعِنَادِ وَالانْفِصَالِ، وَأَمَّا تسميتها: «مُنْفَصِلَةً» فليُوجَدَ حرفُ الانْفِصَالِ فِيهَا وهو: «إِمَّا»؛ لِأَنَّ أَحَدَ طَرَفَيْهَا يُعَانِدُ الْآخَرَ، وَبَيَانُهُ وَبَسْطُ ذَلِكَ فِي الْمِثَالِ: نَحْوُ: «الْعَدَدُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ زَوْجًا وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فَرْدًا»، فَقَوْلُكَ: «الْعَدَدُ زَوْجٌ» قَضِيَّةٌ هِيَ الْمُقَدَّمُ لِهَذِهِ الشَّرْطِيَّةِ، وَقَوْلُكَ: «الْعَدَدُ فَرْدٌ» قَضِيَّةٌ أُخْرَى هِيَ التَّالِي لِهَذِهِ الشَّرْطِيَّةِ، وَحَصَلَ الرِّبْطُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْقَضِيَّتَيْنِ بِحَرْفِ الانْفِصَالِ،

وأوّل كلّ منهما يُسمّى: «مُقَدَّمًا»، والثاني يُسمّى: «تاليًا».

وهو: «إِما»، وصيّرهما قضيةً واحدةً، ولأجل ذلك لا يصح أن تقول: «العَدَدُ إِمّا أن يكونَ زوجًا» وتَسَكُّتُ؛ لأنه كلامٌ غيرُ مُفيدٍ، بل لا يَتِمُّ معنى الكلامِ إلّا بِذِكْرِ القضيةِ الأخيرة وهو التالي، فظَهَرَ بذلك أن مجموعَ القضيتين هو المُسمّى بـ«القضيةِ المُنفصلةِ» على نحو ما قرّرنا في المُتَّصِلَةِ إلّا أن المذكورَ أوّلًا في الشرطيّة المُنفصلةِ هو المُسمّى «مُقَدَّمًا»، والمذكورُ ثانيًا هو «التالي»، وإنّما رُوِيَ فيها التّقديمُ والتّأخيرُ باعتبارِ اللفظ؛ لأنّ أجزاءها مُتشابهةٌ بحسبِ الصّورة، ولا يَمَيِّزُ مُقَدَّمُها مِن تاليها إلّا بالتّقديمِ والتّأخيرِ لفظًا. اهـ «قدورة» (ص ١٣٤ - ١٣٥).

قوله: (وأوّل كلّ منهما) أي الشرطيتين المُتَّصِلَةِ والمُنفصلةِ (يُسمّى إلخ) شرحُ لقولِ النّاظم: «جُزْأُهُما مُقَدَّمٌ وتالي».

قوله: (يُسمّى مُقَدَّمًا) يعني: أن الجملة التي يَدْخُلُ عليها حرفُ الشرطِ تُسمّى: «مُقَدَّمًا» وإن كانت مُتأخّرةً في اللفظِ (والثاني يُسمّى تاليًا) يعني: أن الجملة التي يَدْخُلُ عليها حرفُ الجزاء - وهو الفاء - تُسمّى «تاليًا» - أي تابعًا - وإن كانت مُتقدّمةً في اللفظِ: نحو: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طالِعةً» فهذا المُقَدَّمُ، وقولك: «فالنّهَارُ موجودٌ» وهو التالي، والمجموعُ هو المُسمّى: «قضيةً شرطيّةً». اهـ «قدورة» (ص ١٣٤)، وقال أيضًا: «قولُ النّاظم: «جُزْأُهُما مُقَدَّمٌ وتالي» أي جُزْأَ المُتَّصِلَةِ والمُنفصلةِ أحدهما يُقالُ له «مُقَدَّمٌ» والآخَرُ «تالي»، فـ«المُقَدَّمُ» في المُتَّصِلَةِ هو: ما دَخَلَ عليه حرفُ الشرطِ وإن تَأَخَّرَ لفظًا، و«التالي»: ما دَخَلَ عليه حرفُ الجَوَابِ - وهو الفاء - وإن تَقَدَّمَ لفظًا، و«المُقَدَّمُ» في المُنفصلةِ هو: المُقَدَّمُ لفظًا، و«التالي» فيها هو المُتأخّرُ لفظًا كما بيّنا هذا كلّهُ، وإنّما لم يُبيّنِ

ف«الشَّرْطِيَّةُ الْمُتَّصِلَةُ»: ما أَوْجَبَتْ تَلَاُزَمُ الْجُزْأَيْنِ: بِأَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا

النَّاظِمُ هَذَا التَّفْصِيلَ اعْتِمَادًا عَلَى مَا يَفْتَضِيهِ فَهُمُ السَّامِعُ النَّبِيلُ، وَهَذَا بِنَاءً عَلَى تَسْمِيَةِ جُزْأَيِ الْمُتَّفَصِّلَةِ «مُقَدَّمًا» وَ«تَالِيًا» كَمَا هُوَ ظَاهِرُ النَّظْمِ، وَصَرَّحَ بِهِ بَعْضُ شُرَاحِ «إِسَاغُوجِي»، وَالَّذِي اعْتَمَدَهُ السَّنُوسِيُّ فِي «شَرْحِ إِسَاغُوجِي» اخْتِصَاصُ التَّسْمِيَةِ بِالْمُقَدَّمِ وَالتَّالِيِ بِجُزْأَيِ الْمُتَّصِلَةِ، قَالَ: «فَإِنْ كَانَتْ الشَّرْطِيَّةُ مُتَّفَصِّلَةً لَمْ يَخُصَّ أَحَدُ طَرَفَيْهَا بِاسْمٍ؛ لِأَنَّ نِسْبَةَ التَّعَانُدِ بَيْنَهُمَا عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ»، وَظَاهِرُ قَوْلِ النَّازِمِ: «وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيْقِ فِيهَا قَدْ حُكِمَ»: أَنَّهُ أَرَادَ الْمُتَّصِلَةَ وَالْمُتَّفَصِّلَةَ؛ بِدَلِيلِ تَقْسِيمِهِ لَهَا بَعْدُ، أَمَّا التَّعْلِيْقُ فِي الْمُتَّصِلَةِ فَظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْجُزْأَ مُعَلَّقٌ عَلَى الشَّرْطِ، وَأَمَّا فِي الْمُتَّفَصِّلَةِ فَبِاعْتِبَارِ رِبْطِ إِحْدَى الْقَضِيَّتَيْنِ بِالْأُخْرَى بِحَيْثُ لَا يَصِحُّ الْكَلَامُ إِلَّا بِهِمَا مَعًا كَمَا مَرَّ تَقْرِيرُهُ». اهـ «قُدُورَةُ» (ص ١٣٤ - ١٣٥).

قوله أيضًا: (يُسَمَّى مُقَدَّمًا) لِأَنَّهُ الطَّالِبُ الْمَتَّبَعُ وَإِنْ قُدِّمَ التَّالِي لَفْظًا: نَحْوُ: «النَّهَارُ مَوْجُودٌ إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ»، وَلَا يُخْرِجُهُ تَقَدُّمُهُ عَنْ كَوْنِهِ تَالِيًا، وَأَمَّا تَقْدِيرُ الْجَوَابِ بَعْدَ الشَّرْطِ عِنْدَ النُّحَاةِ فَلِمُرَاعَاةِ تِلْكَ الصَّنَاعَةِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ الْأَدَاةَ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ، وَلَا حَاجَةَ لَذَلِكَ عِنْدَ الْمُنْطِقِيِّ؛ لِأَنَّ مَلْحُوظَةَ الْمَعْنَى فَقَطْ. اهـ «طَرَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيِّ» (ص ٤٦).

قوله أيضًا: (يُسَمَّى تَالِيًا) لِأَنَّهُ هُوَ الْمَطْلُوبُ التَّابِعُ، وَهَذَا فِي الْقَضِيَّةِ الْمُتَّفَصِّلَةِ جَارٍ عَلَى حَسَبِ تَرْتِيبِ اللَّفْظِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ أَجْزَاءَهَا مُتَّشَابِهَةٌ بِحَسَبِ الصُّورَةِ لَا يَتَمَيَّزُ مُقَدَّمُهَا مِنْ تَالِيَا إِلَّا بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ لَفْظًا. اهـ «طَرَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيِّ» (ص ٤٦).

قوله: (فَالشَّرْطِيَّةُ الْمُتَّصِلَةُ إِخ) شَرْحٌ لِقَوْلِ النَّازِمِ: «أَمَّا بَيَانُ ذَاتِ الْإِتِّصَالِ * مَا أَوْجَبَتْ تَلَاُزَمُ الْجُزْأَيْنِ»، سُمِّيَتْ: «مُتَّصِلَةً» لِإِتِّصَالِ مُقَدَّمِهَا بِتَالِيَا صِدْقًا

لازماً للآخر: كالمثال المتقدم؛ فإن طُلوعَ الشمسِ ملزومٌ لوجودِ النهارِ.
و«الشَّرْطِيَّةُ الْمُتَفَصِّلَةُ»: ما أُوجِبَتْ - أي دَلَّتْ - على التَّنَافُرِ بَيْنَهُمَا؛
فإنَّ الزَّوْجِيَّةَ فِي الْمِثَالِ الْمُتَقَدِّمِ مُنَافِرَةٌ لِلْفَرْدِيَّةِ.
وهي ثلاثة أقسام:

١ - «مَانِعَةٌ جَمْعٍ»، وهي: ما دَلَّتْ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ الْاجْتِمَاعِ بَيْنَ

وَمَعِيَّةٍ؛ لِأَنَّ أَحَدَ طَرَفَيْهَا يُلَازِمُ الْآخَرَ وَيَتَّبِعُهُ؛ لِتَعْلِيْقِهِ عَلَيْهِ. اهـ «قَدُورَةٌ»
(ص ١٣٤).

قوله: (كالمثال المتقدم) أي: «إِنْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالَعَةً فَالنَّهَارُ مُوجُودٌ».

قوله: (على التَّنَافُرِ) أي التَّنَافِي.

قوله: (فِي الْمِثَالِ الْمُتَقَدِّمِ) أي: «الْعَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ».

قوله: (مُنَافِرَةٌ) أي مُنَافِيَةٌ.

قوله: (وهي) أي الشَّرْطِيَّةُ الْمُتَفَصِّلَةُ (ثلاثة أقسام) شروعٌ فِي شَرْحِ الْبَيْتِ

السَّادِسِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ» إلخ.

قوله: (ثلاثة أقسام) أحدها: أَنْ يَكُونَ التَّنَافِي بَيْنَهُمَا فِي طَرَفِ الْوُجُودِ

فَقَطْ، وَتُسَمَّى هَذِهِ الْقَضِيَّةُ: «مَانِعَةُ الْجَمْعِ»، وَالْقِسْمُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ التَّنَافِي

بَيْنَهُمَا فِي طَرَفِ الْعَدَمِ فَقَطْ، وَهَذِهِ تُسَمَّى: «مَانِعَةُ الْخُلُوءِ»، وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ: أَنْ

يَكُونَ التَّنَافِي بَيْنَهُمَا فِي طَرَفِ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ مَعًا، وَتُسَمَّى هَذِهِ الْقَضِيَّةُ: «مَانِعَةُ

الْجَمْعِ وَالْخُلُوءِ». اهـ «قَدُورَةٌ» (ص ١٣٨).

قوله: (مَانِعَةُ جَمْعٍ) لِأَنَّ جُزْأَيْهِمَا لَا يَجْتَمِعَانِ، وَقَدْ يَرْتَفِعَانِ، وَلَا تَتَرَكَّبُ

المُقَدِّمِ والتَّالِيِ وَإِنْ جَوَزَتِ الْخُلُوءُ: كقولنا: «الجِسْمُ إمَّا أبيضٌ وإمَّا أسودٌ»؛ فَإِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ مُمْتَنِعٌ، وَيَجُوزُ الْخُلُوءُ عَنْهُمَا بِكَوْنِهِ أَحْمَرٌ مَثَلًا.

٢ - و«مانعةٌ خُلُوءٌ»، وهي: ما دَلَّتْ عَلَى امْتِنَاعِ الْخُلُوءِ مِنْ طَرَفَيْهَا وَإِنْ

هذه إِلَّا مِنَ الشَّيْءِ وَالْأَخْصَ مِنْ نَقِيضِهِ، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي احْمِرَارِ السَّلَمِ:

وَمَا مِنَ الشَّيْءِ وَمِنْ أَخْصَ مِنْ نَقِيضِهِ لَدَى الْعِنَادِ تَقْتَرِنُ
مَانِعَةٌ جَمْعًا إِذَا تُسَمَّى
.....

وذلك كقولنا: «الجِسْمُ إمَّا جَمَادٌ أَوْ حَيَوَانٌ»؛ فَإِنَّ نَقِيضَ «الجَمَادِ» × «لا جَمَادٌ»، و«الحَيَوَانُ» أَخْصَ مِنْهُ، وَهِيَ مَانِعَةٌ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْجِسْمَ لَا يَكُونُ جَمَادًا وَحَيَوَانًا مَعًا، وَقَدْ يَخْلُو عَنْهُمَا: بَأَن يَكُونُ نَبَاتًا، وَكقولنا: «الجِسْمُ إمَّا أبيضٌ وإمَّا أسودٌ»، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّرَفَيْنِ أَخْصَ مِنْ نَقِيضِ الْآخَرِ، ف«أَسْوَدٌ» أَخْصَ مِنْ نَقِيضِ «أَبْيَضٌ» وَهُوَ: «لا أَبْيَضٌ»؛ إِذْ قَدْ يَكُونُ لَا أبيضٌ وَلَا أسودَ، بَلْ يَكُونُ أَحْمَرًا، وَافْتَهُم مَثَلٌ هَذَا فِي كَوْنِ «أَبْيَضٌ» أَخْصَ مِنْ نَقِيضِ «أَسْوَدَ». اهـ «قَدُورَةُ» (ص ١٣٨).

قوله: (وَمَانِعَةٌ خُلُوءٌ) لِأَنَّ جُزْأَيْهِمَا لَا يَرْتَفِعَانِ وَقَدْ يَجْتَمِعَانِ، وَلَا تَتَرَكَّبُ هَذِهِ إِلَّا مِنَ الشَّيْءِ وَالْأَعَمُّ مِنْ نَقِيضِهِ، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «احْمِرَارِ السَّلَمِ»:

وَمَا مِنَ الشَّيْءِ وَمِنْ أَعَمَّا
أَيُّ مِنْ نَقِيضِهِ تَرَكَّبَتْ فَلِذِي مَانِعَةُ الْخُلُوءِ فِي اسْمِهَا خُذِ

جَوَزَتِ الْاجْتِمَاعَ: كقولنا: «زَيْدٌ إِمَّا فِي الْبَحْرِ وَإِمَّا أَنْ لَا يَغْرَقَ»؛ فَإِنَّ الْخُلُوَّ
عَنِ الطَّرَفَيْنِ مُمْتَنِعٌ، وَيَجُوزُ الْجَمْعُ: بِأَنْ يَكُونَ فِي نَحْوِ مَرْكَبٍ.

٣ - و«مَانِعَةٌ جَمْعٌ وَخُلُوٌّ»، وَهِيَ: مَا دَلَّتْ عَلَى امْتِنَاعِ الْجَمْعِ وَالْخُلُوِّ:

وذلك كقولك: «الْخُنْثَى إِمَّا لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ»؛ فَإِنَّ نَقِيضَ «لَا رَجُلٌ» x:
«رَجُلٌ»، و«لَا امْرَأَةٌ» أَعَمُّ مِنْهُ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ «لَا رَجُلٌ» و«لَا امْرَأَةٌ»، وَإِنَّمَا
سُمِّيَتْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ مَانِعَةً الْخُلُوِّ لِأَنَّ جُزْأَيْهِمَا قَدْ يَجْتَمِعَانِ وَقَدْ يُعَدُّ أَحَدُهُمَا،
وَلَا يُمَكِّنُ الْخُلُوَّ عَنْهُمَا مَعًا؛ لِأَنَّ الْخُنْثَى قَدْ لَا يَكُونُ لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ، وَهُوَ
الْمُسْكِلُ، وَقَدْ يَنْفَرِدُ أَحَدُهُمَا بِأَنْ تَتَرَجَّحَ فِيهِ آلَةُ الذُّكُورَةِ أَوْ الْأُنُوثَةِ، وَلَا يَتَصَوَّرُ
الْخُلُوَّ عَنْهُمَا مَعًا بِأَنْ تَحْكُمَ لَهُ بِأَنَّهُ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، كَذَا مَثَلُ ابْنِ
الْحَاجِبِ لِهَذَا الْقِسْمِ، وَجَرَتْ عَادَةُ أَهْلِ الْقَنِّ يَقُولُونَ فِي مِثَالِهِ: «زَيْدٌ إِمَّا أَنْ
يَكُونَ فِي الْبَحْرِ وَإِمَّا أَنْ لَا يَغْرَقَ»؛ فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْهُمَا الْبَتَّةَ، وَقَدْ يَجْتَمِعَانِ فِيهِ:
بَأَنْ يَكُونَ فِي الْبَحْرِ وَلَا يَغْرَقَ،... وَمِثَالُ آخَرٍ: «الْحَائِطُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَا أَسَاسٍ
وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُخْتَلًّا»، و«الْإِنْسَانُ إِمَّا حَيٌّ أَوْ صَامِتٌ». اهـ «قَدُورَةُ»
(ص ١٣٨).

قوله: (فِي الْبَحْرِ) الْمُرَادُ بـ«الْبَحْرِ»: الْمَاءُ الْمُسْتَبَحِرُ الَّذِي يُمَكِّنُ فِيهِ
الْغَرَقُ وَلَوْ كَانَ يَسِيرًا أَوْ حَوْضًا. اهـ «قَدُورَةُ» (ص ١٣٨).

قوله: (وَمَانِعَةٌ جَمْعٌ وَخُلُوٌّ) وَلَا تَتَرَكَّبُ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ إِلَّا ١ - مِنْ الشَّيْءِ
وَنَقِيضِهِ: كقولك: «الْعَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ لَا زَوْجٌ»، ٢ - أَوْ الْمُسَاوِي لِنَقِيضِهِ:
كقولك: «الْعَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ»؛ فَإِنَّ «فَرْدًا» مُسَاوٍ لِنَقِيضِ «زَوْجٍ» وَهُوَ «لَيْسَ
بَزَوْجٍ»، وَإِنَّمَا تَرَكَّبَتْ مِنَ التَّقْيِضَيْنِ أَوْ مُسَاوِيهِمَا لِأَنَّ التَّقْيِضَيْنِ هُمَا اللَّذَانِ لَا

كقولنا: «الْعَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ»؛ فَإِنَّ الزَّوْجِيَّةَ وَالْفَرْدِيَّةَ لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَخْلُو الْعَدَدُ عَنْهُمَا، وَهِيَ أَخْصَصُ ١ - مِنْ «مَانِعَةِ الْجَمْعِ»؛ لِمَنْعِهَا الْخُلُوءَ، ٢ - وَمِنْ «مَانِعَةِ الْخُلُوءِ»؛ لِمَنْعِهَا الْجَمْعَ، فَبَيْنَهَا وَبَيْنَ كُلِّ مِنْهُمَا الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ الْمُطْلَقُ، وَتُسَمَّى: «حَقِيقَةً»؛ لِأَنَّهَا أَحَقُّ بِاسْمِ «الْإِنْفِصَالِ».



يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ. اهـ «قُدُورَةٌ» (ص ١٣٨)، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «اِخْمَارِ السُّلَمِ»: مَانِعٌ ذَيْنِ مَا مِنْ الشَّيْءِ وَمَا سَاوَى النَّقِیْضِ أَوْ نَقِیْضِ تَمَمًا قَوْلُهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ: (لَمَنْعِهَا) أَيْ لِمَنْعِ مَانِعَةِ الْجَمْعِ وَالْخُلُوءِ.

قَوْلُهُ: (فَبَيْنَهَا) أَيْ بَيْنَ مَانِعَةِ الْجَمْعِ وَالْخُلُوءِ (وَبَيْنَ كُلِّ مِنْهُمَا) أَيْ مِنْ مَانِعَةِ الْجَمْعِ وَمَانِعَةِ الْخُلُوءِ (الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ الْمُطْلَقُ) فَمَانِعَةُ الْجَمْعِ تُشَارِكُ الْحَقِيقَةَ فِي مِثَالِهَا بِوَصْفِ مَنْعِ الْجَمْعِ، وَتَنْفَرِدُ عَنْهَا بِنَحْوِ: «التَّوْبُ إِمَّا أَبْيَضُ أَوْ أَسْوَدُ»، فَلَا يُقَالُ فِيهَا حَقِيقَةً وَهِيَ مَانِعَةُ الْجَمْعِ، وَكَذَا مَانِعَةُ الْخُلُوءِ تُشَارِكُ الْحَقِيقَةَ أَيْضًا فِي مِثَالِهَا بِوَصْفِ مَنْعِ الْخُلُوءِ، وَتَنْفَرِدُ عَنْهَا بِنَحْوِ: «الْإِنْسَانُ إِمَّا حَيٌّ أَوْ صَامِتٌ»، فَافْهَمْ. اهـ «قُدُورَةٌ» (ص ١٣٩).

قَوْلُهُ: (وَتُسَمَّى) هَذِهِ الْقَضِيَّةُ: «مُنْفَصِلَةٌ حَقِيقَةً» (لَأَنَّ) التَّنَافِيَّ بَيْنَ طَرَفَيْهَا (أَتَمُّ مِنْهُ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ وَأَشَدُّ، فَهِيَ) (أَحَقُّ بِاسْمِ «الْإِنْفِصَالِ»). اهـ «قُدُورَةٌ» (ص ١٣٨).



وجه آخر في تفسير أقسام المنفصلة الثلاثة

ما تقدّم نقله من تفسير مائة الجمع ومائة الخلو ومائة الجمع والخلو هو ما ذكره الشيخ سعيد قدورة في «شرح»، وللبناني في «شرح» وجه آخر في شرح قول الناظم: «أقسامها ثلاثة فلتعلما» البيتين، وهذا نص «شرح البناني» (ص ١٣٩ - ١٤١):

١ - فالحقيقة هي: التي لا يجتمع طرفاها على الصدق ولا على الكذب، بل لا بُدَّ من صدق أحدهما وكذب الآخر، ولا تتركب موجبها العنادية الصادقة إلا من الشيء ونقيضه أو مساوي نقيضه، ١ - فالتقيضان: نحو: «إما أن يكون الموجود قديماً وإما أن لا يكون قديماً»، ٢ - والمساوي للنقيض: نحو: «إما أن يكون الموجود قديماً وإما أن يكون حادثاً»، فنقيض «قديم» x: «لا قديم» وهو مساوٍ لـ «حادث»، ونقيض «حادث» x: «لا حادث» وهو مساوٍ لـ «قديم» عند حملهما على «الموجود» كما في المثال، وإلا فالسلب أعم؛ لصدقه بما لم يوجد، ولكون التنافر بينهما في جهتي الصدق والكذب سميّت: «حقيقة».

٢ - ومائة الجمع لها تفسيران:

أ - أحدهما أخص، وهي: التي تمنع الجمع فقط: بأن لا يجتمع طرفاها على الصدق، ويجتمعان على الكذب، وهذه لا تتركب موجبها العنادية الصادقة إلا من الشيء وما هو أخص من نقيضه: نحو: «إما أن يكون الثوب أبيض وإما أن يكون أسود»، فنقيض «أبيض» «لا أبيض»، و«أسود» أخص منه، كما أن «أبيض» أخص من نقيض «أسود» وهو: «لا أسود»، فلو صدقا معاً للزم صدق

الشيء ونقيضه؛ لأنَّ صِدْقَ كُلِّ مِنْهُمَا يَسْتَلْزِمُ صِدْقَ نَقِيضِ الْآخَرِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ صِدْقَ الْأَخْصِ يَسْتَلْزِمُ صِدْقَ الْأَعْمِ، وَصِدْقُ الشَّيْءِ وَنَقِيضُهُ مُحَالٌ، وَإِنَّمَا صَحَّ اجْتِمَاعُهُمَا عَلَى الْكَذِبِ لِأَنَّ كَذِبَ الْأَخْصِ لَا يَسْتَلْزِمُ كَذِبَ الْأَعْمِ، فَلَمْ يَلْزَمْ مِنْ كَذِبِهِمَا كَذِبُ الشَّيْءِ مَعَ نَقِيضِهِ.

ب - الثاني: أن تُفَسَّرَ بما هو أَعْمُ ممَّا ذَكَرَ، وهي: التي لَا يَجْتَمِعُ طَرَفَاهَا عَلَى الصِّدْقِ سِوَاءِ اجْتِمَاعِهِ عَلَى الْكَذِبِ أَمْ لَا، فَتَكُونُ بِهَذَا الْمَعْنَى شَامِلَةً لِلْحَقِيقَةِ.

٣- وكذا مانعةُ الخلْوِ لها تفسيران:

أحدهما أَخْصٌ، وهي: التي تَمْنَعُ الْكَذِبَ فَقَطْ: بَأَن لَا يَجْتَمِعُ طَرَفَاهَا عَلَى الْكَذِبِ وَيَجْتَمِعَانِ عَلَى الصِّدْقِ، سُمِّيَتْ: «مانعةُ خلْوٍ» لِأَنَّ طَرَفَيْهَا يَمْتَنِعُ خُلُوءُ الْوُجُودِ عَنْهُمَا، وهي التي تَتَرَكَّبُ مُوجِبُهَا الْعِنَادِيَّةُ الصَّادِقَةُ مِنَ الشَّيْءِ وَمَا هُوَ أَعْمُ مِنْ نَقِيضِهِ، وهما نَقِيضَا طَرَفَيْ مَانِعَةِ الْجَمْعِ: نَحْوُ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الثُّوبُ غَيْرَ أَبْيَضَ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ أَسْوَدَ» فَيَصِحُّ اجْتِمَاعُهُمَا: بَأَن يَكُونَ أَحْمَرَ مَثَلًا، وَلَا يَصِحُّ ارْتِفَاعُهُمَا: بَأَن يَكُونَ أَبْيَضَ أَسْوَدَ؛ لِأَنَّ ارْتِفَاعَ كُلِّ مِنْهُمَا يَسْتَلْزِمُ ارْتِفَاعَ نَقِيضِ الْآخَرِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ ارْتِفَاعَ الْأَعْمِ يَسْتَلْزِمُ ارْتِفَاعَ الْأَخْصِ، فَيَجْتَمِعُ ارْتِفَاعُ الشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ، وَهُوَ مُحَالٌ، وَصَحَّ صِدْقُهُمَا مَعًا؛ لِأَنَّ صِدْقَ الْأَعْمِ لَا يَسْتَلْزِمُ صِدْقَ الْأَخْصِ، فَلَمْ يَلْزَمْ مِنْ صِدْقِهِمَا صِدْقُ الشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ.

الثاني: أن تُفَسَّرَ بما هو أَعْمُ مِنْ ذَلِكَ، وهي: التي لَا يَجْتَمِعُ طَرَفَاهَا عَلَى الْكَذِبِ سِوَاءِ اجْتِمَاعِهِ عَلَى الصِّدْقِ أَمْ لَا، وهي بِهَذَا التَّفْسِيرِ شَامِلَةٌ أَيْضًا لِلْحَقِيقَةِ.

ولم يُبَيِّنِ الْمُصَنِّفُ أَقْسَامَ «الشَّرْطِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ وَالْمُنْفَصِلَةِ»،



قَالَ الْبَنَانِيُّ: «وَبِمَا ذُكِرَ تَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ مَانِعَتَيِ الْجَمْعِ وَالْخُلُوعِ بِالْمَعْنَى الثَّانِي أَعَمُّ مِنْ خَاصَّتِهَا بِإِطْلَاقٍ، وَمِنْ الْحَقِيقِيَّةِ بِإِطْلَاقٍ، وَأَعَمُّ مِنْ مُقَابِلَتِهَا مِنْ وَجْهِ؛ لِاجْتِمَاعِهِمَا فِي الْحَقِيقِيَّةِ، وَانْفِرَادِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِمَعْنَاهَا الْأَخْصَ، فَهَذِهِ خَمْسُ نِسَبٍ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِالْمَعْنَى الْأَخْصَ مُبَايِنَةٌ لِمُقَابِلَتِهَا بِكُلِّ مِنَ الْمَعْنَيْنِ وَلِلْحَقِيقِيَّةِ، فَهَذِهِ خَمْسُ نِسَبٍ أُخْرَى كُلُّهَا تَبَائِنٌ، فَالْمَجْمُوعُ عَشْرُ نِسَبٍ، وَبِمَا ذُكِرَ تَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ النَّازِمِ: «وَهُوَ» أَيِ الْقِسْمِ الْأَخِيرِ «الْحَقِيقِيُّ الْأَخْصَ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِمَانِعِ الْجَمْعِ وَمَانِعِ الْخُلُوعِ الْمَعْنَى الثَّانِي الْأَعَمَّ؛ لِتَكُونَ الْحَقِيقِيَّةُ أَخْصَ مِنْهُمَا، وَلَا يَصِحُّ حَمْلُ كَلَامِهِ عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ الْأَخْصَ وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُتَبَادِرَ مِنَ التَّقْسِيمِ أَوَّلًا؛ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ تَبَائِنِهِمَا حِينَئِذٍ مَعَ الْحَقِيقِيَّةِ». اهـ

قوله: (ولم يُبَيِّنِ الْمُصَنِّفُ أَقْسَامَ) الْقَضِيَّةِ (الشَّرْطِيَّةِ ١- الْمُتَّصِلَةِ ٢- وَالْمُنْفَصِلَةِ) كُلُّ مِنْهُمَا يَنْقَسِمُ إِلَى ١ - «مَخْصُوصَةٍ»، ٢ - «كُلِّيَّةٍ»، ٣ - «جُزْئِيَّةٍ»، ٤ - «مُهْمَلَةٍ».

١ - فَاَلْمَخْصُوصَةُ: مَا حُكِمَ فِيهَا عَلَى وَضْعِ مُعَيَّنٍ مِنَ الْأَوْضَاعِ الْمُمَكِّنَةِ أَيْ: حَالٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الْأَحْوَالِ الْمُمَكِّنَةِ، مِثَالُهَا ١ - مُتَّصِلَةٌ: نَحْوُ: «إِنْ جِئْتَنِي الْآنَ أَكْرَمْتُكَ»، ٢ - وَمُنْفَصِلَةٌ: نَحْوُ: «زَيْدُ الْآنَ إِمَّا كَاتِبٌ أَوْ غَيْرُ كَاتِبٍ».

٢ - وَالْكُلِّيَّةُ: مَا ذُكِرَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى تَعْمِيمِ جَمِيعِ الْأَوْضَاعِ: مِثَالُهَا ١ - مُتَّصِلَةٌ: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مُوجُودٌ»، ٢ - وَمُنْفَصِلَةٌ: «دَائِمًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْعَدَدُ زَوْجًا أَوْ فَرْدًا».

٣ - والجُزئية: ما ذُكِرَ فيها ما يَدُلُّ على تعميمِ بعضِ الأوضاعِ ، مثالها
١ - مُتَّصِلَةٌ: «قد يكونُ إذا كانَ هذا حيوانًا كانَ إنسانًا» ، ٢ - ومُنْفَصِلَةٌ: «قد
يكونُ إمَّا أن يكونَ الشيءُ حيوانًا أو فرسًا» .

٤ - والمُهمَلَةُ: ما لم يُذَكَّرَ فيها شيءٌ من ذلك: مثالها ١ - مُتَّصِلَةٌ: «إن كانَ
هذا إنسانًا كانَ حيوانًا» ، ٢ - ومُنْفَصِلَةٌ: «إمَّا أن يكونَ العَدَدُ زوجًا أو فردًا» . اهـ
«باجوري» .

قالَ الشيخُ عبدُ السلامِ الشَّنْقِيطِيُّ في «اخمِرارِ السُّلَمِ»:
تَنْقَسِمُ الشَّرْطِيَّةُ الْمُتَّصِلَةُ قِسْمَيْنِ وَالشَّرْطِيَّةُ الْمُنْفَصِلَةُ
كِلْتَاهُمَا مَخْصُوصَةٌ وَغَيْرُهَا ذَاتُ الْخُصُوصِ مِنْهُمَا تَفْسِيرُهَا
قَبْدُ لُزُومٍ أَوْ عِنَادٍ بِزَمَنٍ أَوْ حَالَةٍ تَغْيِينٍ كُلِّ ذَيْنِ عَنْ
تَقْسِيمِ كُلِّ ذَيْنِ أَيْضًا فَصَّلَهُ كَلِيَّةٌ جُزْئِيَّةٌ وَمُهِمَلَةٌ
وَكُلُّهَا مُوجِبَةٌ أَوْ سَالِيَةٌ فَهِيَ إِلَى كَدِّ لِذَاكَ آيَّةٌ
إِيجَابُهَا وَالسَّلْبُ فِي اثْتِلَافٍ أَوْ فِي عِنَادٍ هَذِهِ الْأَطْرَافِ

تَبَيَّنَ

١ - تَقْسِيمُ الْمُتَّصِلَةِ إِلَى لُزُومِيَّةٍ وَاتِّفَاقِيَّةٍ

٢ - وَتَقْسِيمُ الْمُنْفَصِلَةِ إِلَى عِنَادِيَّةٍ وَاتِّفَاقِيَّةٍ

١ - تَنْقَسِمُ الْمُتَّصِلَةُ إِلَى ١ - «لُزُومِيَّةٍ» ٢ - وَ«اتِّفَاقِيَّةٍ» .

و«اللُّزُومِيَّةُ» هِيَ: الَّتِي يُحَكَّمُ فِيهَا بِصِدْقِ قَضِيَّةٍ عَلَى تَقْدِيرِ صِدْقِ أُخْرَى

لعلاقة بينهما تُوجب ذلك. اهـ «المطلع شرح إيساغوجي» (ص ١٤) ١ - بأن يكون الأول سبباً للثاني أو عكسه ١ - عقلاً: نحو: «كلما كان الشيء إنساناً كان حيواناً»؛ لأن الحيوان جزء من حقيقة الإنسان، ويستحيل أن يتفك الكل عن جزئه، ٢ - أو عادة: نحو: «كلما طلعت الشمس وجد الضوء»، ٣ - أو شرعاً: نحو: «كلما زالت الشمس وجبت صلاة الظهر»، ٢ - أو يشترك الطرفان في سبب: نحو: «كلما كان الضوء موجوداً فالكواكب خفية»، ٣ - أو يكونا متضايقين: نحو: «كلما كان زيد أباً لعمرو فعمرو ابن له». اهـ «طرة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص ٤٧)، والتضايق: كون الشيئين بحيث لا يُعقل أحدهما بدون تعقل الآخر، ولا يتحقق أحدهما بدون تحقق الآخر: كالأبوة والبنوة. اهـ «صبان» (ص ١٠٢).

و«الاتفاقية» هي: التي يُحكّم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى لعلاقة بينهما تُوجب ذلك: بأن لا يقتضي صدق إحداهما صدق الآخر بوجه، بل اتفق فقط صدقهما في الوجود، وقد تُفسّر بما هو أعم، وهو: أن يكون تاليها صادقاً ولا يُنافي صدقه صدق المُقدّم، وفائدتها: رفع ما يتوهم من التنافر بين أمرين: نحو: «كلما طلعت الشمس فالإنسان حيوان»؛ فإن طلوع الشمس لا إشعار له بحيوانية الإنسان ولا يقتضيها عقلاً ولا عادة ولا شرعاً، ونظير هذا المثال: «إن كانت السماء فوق الأرض فالعسل حلوى». اهـ «طرة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص ٤٧).

قال الشيخ عبد السلام الشنقيطي في «أخمرار السُّلم»:

و«الِاتِّفَاقِيَّةُ» هي: ما حُكِمَ فيها بالتَّنَافِي لا لِذَاتِ الْجُزْأَيْنِ، بل لِمُجَرَّدِ أَنْ اتَّفَقَ فِي الْوَاقِعِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا مُنَافَاةٌ وَإِنْ لَمْ يَقْتَضِ أَنْ يَكُونَ مَفْهُومُ أَحَدِهِمَا مُنَافِيًا لِمَفْهُومِ الْآخَرِ. اهـ «شرح الخبيصي» (ص ٥١)، وبعبارة أخرى: لا يُنَافِي أَحَدُهُمَا الْآخَرَ لَكِنْ اتَّفَقَ صِدْقُ أَحَدِهِمَا وَكَذِبُ الْآخَرِ، وَلَيْسَ صِدْقُ صَادِقِهِمَا هُوَ الَّذِي أَوْجَبَ كَذِبَ الْآخَرِ وَلَا الْعَكْسُ: نَحْوُ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ حَيَوَانًا وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْحِمَارُ جَمَادًا»؛ فَإِنَّهُ لَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا لَكِنْ اتَّفَقَ صِدْقُ الْأَوَّلِ وَكَذِبُ الثَّانِي. اهـ «طرة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص ٤٧).

۲۴۴

وَمَا عَرَىٰ عَنْ مُوْجِبِ شِقَاقِهَا
إِنْ يَكُنِ الْعِنَادُ فِيهَا بَادِي
لِمُوجِبٍ فَانْسُبْ إِلَى الْعِنَادِ
فَذِي اسْمُهَا وَرَسْمُهَا اتَّفَاقُهَا

١ - أما سُورُ الْمُوجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ: فـ«كُلَّمَا»، و«مَتَى»، و«مَهْمَا»: نحو: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ»، ٢ - وَسُورُ الْمُوجِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ: «قَدْ يَكُونُ»، ٣ - وَسُورُ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ: «لَيْسَ كُلَّمَا»، «لَيْسَ مَهْمَا»، «لَيْسَ مَتَى»، ٤ - وَسُورُ السَّالِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ: «قَدْ لَا يَكُونُ».

٢ - وَأَمَّا سُورُ الْمُوجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ الْمُتَفَصِّلَةِ: فـ«دَائِمًا»: كقولنا: «دَائِمًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْجِسْمُ أَسْوَدَ أَوْ أَبْيَضَ»، ٢ - وَسُورُ الْمُوجِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ الْمُتَفَصِّلَةِ: «قَدْ يَكُونُ»، ٣ - وَسُورُ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ الْمُتَفَصِّلَةِ: «لَيْسَ دَائِمًا»، ٤ - وَسُورُ السَّالِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ الْمُتَفَصِّلَةِ: «قَدْ لَا يَكُونُ».

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «أَحْمَرِ السَّلَمِ»:

۲۳۵

١٨ - ثُمَّ قَالَ:

٩ - فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ

«تَنَاقُضٌ»: خُلِفَ الْقَضِيَّتَيْنِ فِي كَيْفٍ وَصِدْقٍ وَاحِدٍ أَمْرٌ قُفِيَ
فَإِنْ تَكُنْ «شَخْصِيَّةً» أَوْ «مُهْمَلَةً» فَتَقْضُهَا: بِالْكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهُ

لِذَاتِ الْإِتِّصَالِ لَيْسَ كُلُّمَا وَذَاتِ الْإِنْفِصَالِ لَيْسَ دَائِمًا
وَاشْتَرَاكَ قَدْ لَا يَكُونُ كُلُّ ذِي فِي سَلْبٍ جُزْئِيٍّ عَلَى الَّذِي اخْتُذِيَ

٩ - فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ

قوله: (فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ) لَمَّا قَرَعَ مِنْ بَيَانِ الْقَضَايَا وَأَقْسَامِهَا أَخَذَ يَذْكُرُ
بَعْضَ أَحْكَامِهَا: كَاخْتِلَافِهَا بِالْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِ«التَّنَاقُضِ»، ثُمَّ
يَذْكُرُ بَعْدَهُ التَّلَازُمَ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِ«الْعَكْسِ». اهـ «قدورة» (ص ١٤٧).

١٨ - أَقْوَالُ الْأَبْيَاتِ

٦٣ - (تَنَاقُضٌ) مُبْتَدَأٌ، وَالْمُسَوِّغُ إِرَادَةُ مَفْهُومِ اللَّفْظِ: (خُلِفَ) أَيِ:
اِخْتِلَافُ (الْقَضِيَّتَيْنِ فِي كَيْفٍ) أَيِ: إِيجَابٍ وَسَلْبٍ (وَصِدْقٍ وَاحِدٍ) أَيِ وَاحِدَةٍ
مِنِ الْقَضِيَّتَيْنِ - وَالتَّذْكِيرُ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهَا قَوْلًا - وَكَذِبُ الْأُخْرَى (أَمْرٌ قُفِيَ): تَبَعَ
دَائِمًا. اهـ «قويسني» (ص ٢٧).

٦٤ - (فَإِنْ تَكُنْ) أَيِ الْقَضِيَّةِ (شَخْصِيَّةً): نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ» (أَوْ مُهْمَلَةً):
نَحْوُ: «الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ» (فَتَقْضُهَا بِ) حَسَبِ (الْكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهُ) أَيِ كَيْفِهَا،
فَنَقِيضُ الْأَوَّلَى: «زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ»، وَنَقِيضُ الثَّانِيَةِ: «الْإِنْسَانُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»،
وَهَذَا فِي الْمُهْمَلَةِ ضَعِيفٌ، وَالصَّحِيحُ: أَنْ نَقِيضَ الْمُهْمَلَةَ كُلِّيَّةً تُخَالِفُهَا فِي

وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ فَاَنْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا الْمَذْكُورِ
فَإِنْ تَكُنْ «مُوجِبَةً كُلِّيَّةً» نَقِضْهَا: «سَالِبَةً جُزْئِيَّةً»

الكيف، فنقيضُ «الإنسان حيوان» × «لا شيء من الإنسان بحيوان». اهـ
«قويسني» (ص ٢٧)، ويأتي زيادةً إيضاح في الشرح.

٦٥ - (وَإِنْ تَكُنْ) أي الْقَضِيَّةُ (محصورة) أي مُسَوَّرَةٌ (بالسُّورِ) الكلِّيَّ
والجُزْئِيَّ (فانقُضْ) أي انقُضْهَا (بِضِدِّ سُورِهَا الْمَذْكُورِ) بعدَ تبديلِ كيفِها. اهـ
«قويسني» (ص ٢٧)، فسورُ «الإيجابِ الكلِّيِّ» ضِدُّهُ: سورُ «السلبِ الجُزْئِيِّ»،
وبالعكس، وسورُ «السلبِ الكلِّيِّ» ضِدُّهُ: سورُ «الإيجابِ الجُزْئِيِّ»، وبالعكس،
يعني: أَنَّ «السالبةَ الجُزْئِيَّةَ» نقيضُها: «مُوجِبَةٌ كُلِّيَّةٌ»، فالمرادُ بـ«العكس» هنا
عكسُ القاعدةِ المذكورة. اهـ «خطاب على القويسني» (ص ٢٧ - ٢٨) ونحوه
في «الباجوري» (ص ١١).

قوله أيضاً: (وَإِنْ تَكُنْ محصورةً بالسُّورِ) أي سواءً كانت «كُلِّيَّةً» أو
«جُزْئِيَّةً»، وسواءً كانت «مُوجِبَةً» أو «سَالِبَةً»، فدخَلَ في كلامه جميعُ القضايا،
فليتأمل. اهـ «باجوري» (ص ١١).

٦٦ - (فَإِنْ تَكُنْ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً) الفاءُ إمَّا تفرِيعِيَّةٌ أو فصِيحَةٌ (نقيضُها سَالِبَةٌ
جُزْئِيَّةٌ) أي وبالعكس، ففي كلامِ الْمُصَنِّفِ اكْتِفَاءٌ؛ لِلْعِلْمِ بِذَلِكَ مِمَّا ذَكَرَهُ، وَإِنَّمَا
لم يكن نقيضُ «المُوجِبَةِ الكلِّيَّةِ»: «سَالِبَةٍ كُلِّيَّةً» لأنه لو كانَ كذلكَ لَجَازَ كَذِبُهُمَا
معاً كما في قولك: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ» «لا شيء من الحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ»،
والتقيضانِ لا يكذبَانِ معاً. اهـ «باجوري» (ص ١١).

وَأِنْ تَكُنْ «سَالِبَةً كُلِّيَّةً» نَقِيضُهَا: «مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ»
١٨ - أقول:

«التَّناقُضُ» حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ الْقَضَايَا كـ «العكس»، ذَكَرَهُمَا الْمُصَنِّفُ
لِلْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِمَا.

٦٧ - (وَأِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّةً نَقِيضُهَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ) أَيْ وَبِالْعَكْسِ، فَفِي
كَلَامِهِ اكْتِفَاءٌ؛ لِلْعِلْمِ بِذَلِكَ مِمَّا ذَكَرَهُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ نَقِيضُ «السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ»:
«مُوجِبَةٌ كُلِّيَّةٌ» لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَجَازَ كَذِبُهُمَا مَعًا كَمَا مَرَّ. اهـ «باجوري»
(ص ١١).

١٨ - أقوال الشرح

قوله: (كالعكس) لَمَّا كَانَ التَّناقُضُ مُقَدِّمًا عَلَى الْعَكْسِ طَبْعًا - لِكَوْنِ
الْعَكْسِ فِي بَعْضِ أَحْوَالِهِ يُحْتَاجُ لِلِاسْتِدْلَالِ عَلَيْهِ بِالتَّناقُضِ - قُدِّمَ عَلَيْهِ وَضْعًا.
اهـ «حاشية علي قصارة» (ص ١٤٧)، وفي «حاشية عيش» (ص ١٠٥ - ١٠٦):
«وقُدِّمَ التَّناقُضُ عَلَى الْعَكْسِ لِأَنَّ التَّناقُضَ أَقْوَى مِنْهُ فِي ذَلِكَ - أَيْ فِي
الِاسْتِدْلَالِ عَلَى صِدْقِ الشَّيْءِ أَوْ كَذِبِهِ -؛ لِقُوَّةِ دَلَالَةِ صِدْقِ النَّقِيضِ عَلَى كَذِبِ
نَقِيضِهِ وَبِالْعَكْسِ ضَرُورَةُ اسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ النَّقِيضَيْنِ وَارْتِفَاعِهِمَا، بِخِلَافِ دَلَالَةِ
الْعَكْسِ؛ فَإِنَّهَا مِنْ بَابِ دَلَالَةِ صِدْقِ الْمَلْزُومِ عَلَى صِدْقِ لَازِمِهِ، وَنَفْيِ اللَّازِمِ
عَلَى نَفْيِ مَلْزُومِهِ». اهـ

قوله: (ذَكَرَهُمَا) أَيْ الْمُصَنِّفُ التَّناقُضَ وَالْعَكْسَ (لِلْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِمَا) وَجْهُ
الْحَاجَةِ إِلَيْهِمَا: أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ - كَمَا تَقَدَّمَ - اكْتِسَابُ الْمَطَالِبِ
التَّصْديْقِيَّةِ الْمَجْهُولَةِ، وَكَانَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى

ومعنى «التناقض» في الأصل: ثبوت الشيء وسلبه: ١ - كـ «زَيْدٌ» ×
و«لا زَيْدٌ»، ٢ - و«زَيْدٌ كاتبٌ» × و«زَيْدٌ ليس بكاتبٍ»،

الشيء المقصود، لكن يُمكن إقامة على إبطال نقيضه وعلى صدق عكسه، وإذا
بطل أحد النقيضين تعين كذب الآخر، وكذا إذا صدق أحد العكسين تعين
صدق الآخر؛ لأن كلا منهما ملزوم لصاحبه، وصدق الملزوم يستلزم صدق
لازمه، فلذا تعرّضوا للكلام على التناقض والعكس، وهما فصلان محتاج إليهما
في القضايا، وإلى هذا أشار ابن الحاجب بقوله: «ولما كان الدليل ١ - يقوم
على إبطال النقيض والمطلوب نقيضه، ٢ - وقد يقوم على الشيء والمطلوب
عكسه احتيج إلى تعريفهما»، قال ابن هارون: «١ - مثال المطلوب الذي يقوم
الدليل على إبطال نقيضه: قياس الخلف؛ فإنه يُنتج نقيض المطلوب، ٢ - ومثال
المطلوب الذي يقوم الدليل على إبطال عكسه ما يقع في الأشكال الثلاثة غير
الأول؛ فإنها عند ردّها للأول قد تُنتج غير المطلوب على ما ذكرناه». اهـ
«قدورة» (ص ١٤٨)، وقياس الخلف يأتي - إن شاء الله تعالى - في هذه
التعليقات عند لواحق القياس.

قوله: (للإحتياج إليهما) أي في الاستعانة بهما على صادق القضايا من
كاذبها، ولأنه قد يغسر الاستدلال على صدق الشيء أو كذبه، فيقام الدليل على
صدق نقيضه أو عكسه أو كذبهما. اهـ «حاشية عيش» (ص ١٠٥ - ١٠٦).

قوله: (في الأصل) أي أصل الاستعمال في اللغة.

قوله: (ثبوت الشيء وسلبه) عبارة «القويسني» (ص ٢٦): «إثبات شيء
ورفعه»، وهي أحسن.

قوله: (كزيد ولا زيد وزيدٌ كاتبٌ وزيدٌ ليس بكاتبٍ) مثل بمثالين إشارة

وَمَعْنَاهُ هُنَا: «اِخْتِلَافُ قَضِيَّتَيْنِ بِالْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ بِحَيْثُ تَصَدَّقُ إِحْدَاهُمَا وَتَكْذِبُ الْأُخْرَى».

فَخَرَجَ ١ - بـ «اِخْتِلَافِ الْقَضِيَّتَيْنِ»: اِخْتِلَافُ الْمُفْرَدَيْنِ: كـ «زَيْدٌ» × و «لَا زَيْدٌ»، ٢ - و «الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ» - الْمُعْبَّرُ عَنْهُ عِنْدَهُمْ بِـ «الْكَيْفِ» - : اِخْتِلَافُ بـ «الْكَمِّ» - الْمُعْبَّرُ عَنْهُ عِنْدَهُمْ بِـ «الْكُلِّيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ» - : كـ «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» و «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ»، ٣ - و «بِحَيْثُ تَصَدَّقُ إِحْدَاهُمَا وَتَكْذِبُ الْأُخْرَى»: قَوْلُنَا: «زَيْدٌ فَاضِلٌ» «زَيْدٌ لَيْسَ بِفَاسِقٍ» ؛ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى الصَّدَقِ.

إِلَى أَنَّ التَّنَاقُضَ فِي اللُّغَةِ شَامِلٌ لِلتَّنَاقُضِ بَيْنَ الْمُفْرَدَيْنِ كَالْمِثَالِ الْأَوَّلِ، وَلِلتَّنَاقُضِ بَيْنَ الْقَضِيَّتَيْنِ كَالْمِثَالِ الثَّانِي، أَفَادَهُ الصَّبَّانُ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْقَوْنَسِيُّ (ص ٢٦).

قوله: (وَمَعْنَاهُ هُنَا) أَي فِي اضْطِلَاحِ الْمَنَاطِقَةِ.

قوله: (فَخَرَجَ بِاِخْتِلَافِ) أَي بِقَوْلِهِ: «اِخْتِلَافُ» (الْقَضِيَّتَيْنِ: اِخْتِلَافُ الْمُفْرَدَيْنِ) وَخَرَجَ أَيْضًا اِخْتِلَافُ قَضِيَّةٍ وَمُفْرَدٍ: نَحْوُ: «زَيْدٌ» وَ«قَامَ عَمْرٌو». اهـ «شرح إيساغوجي» مع «حاشية الشيخ عlish» (ص ٩٩)، وَخَرَجَ أَيْضًا اِخْتِلَافُ إِنْشَاءَيْنِ: نَحْوُ: «قُمْ» وَ«لَا تَقُمْ»، فَذَلِكَ وَنَحْوُهُ وَإِنْ كَانَ تَنَاقُضًا فِي الْمَعْنَى لَكِنْ لَا يُسَمَّى «تَنَاقُضًا» فِي الْإِضْطِلَاحِ. اهـ «شرح البناني» (ص ١٤٩).

قوله: (الْمُعْبَّرُ عَنْهُ) أَي عَنْ مَجْمُوعِ الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ.

قوله: (وَبِحَيْثُ تَصَدَّقُ الْخ) أَي وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ فِي التَّعْرِيفِ: «بِحَيْثُ تَصَدَّقُ

الْخ.

مثال ما انطبَقَ عليه تعريفُ المُصنَّفِ: «زيدٌ عالمٌ» × «زيدٌ ليس بعالمٍ».

وهذا بالنسبة لغيرِ المُسَوِّرة، أمّا هي فلا بُدَّ مِنَ الاختِلافِ في «الكمّ»

قوله: (زيدٌ عالمٌ زيدٌ ليس بعالمٍ) فقد اختلفتْ هاتانِ القضيّتانِ في الإيجابِ والسلبِ، فالأولى مُوجِبَةٌ، والثانية سَالِبَةٌ، وَصَدَقَتْ إِحْدَاهُمَا - وهي الأولى إِنْ كَانَ الْوَاقِعُ أَنَّهُ عَالِمٌ -، وَكَذَبَتْ الْأُخْرَى - وهي الثانية إِنْ كَانَ الْوَاقِعُ أَنَّهُ عَالِمٌ -.

قوله: (وهذا) أي ما ذَكَرَ في التعريفِ مِنَ الاختِلافِ في الكَيْفِ.

قوله: (بالنسبة لغيرِ المُسَوِّرة) دَخَلَ في غيرِ المُسَوِّرة: القضيّةُ الشَّخصيّةُ والقضيّةُ المُهمَلّةُ على ما ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّاطِمُ كما هو صَرِيحُ قوله: «إِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَةً»، وَأَمَّا عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَنَّ الْمُهِمَلَةَ فِي مَعْنَى الْجُزْئِيَّةِ فَالْمُرَادُ بِغَيْرِ المُسَوِّرة: القضيّةُ الشَّخصيّةُ فقط، والقضيّةُ المُهمَلّةُ مِنَ المُسَوِّرة؛ لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ، فَالْمُسَوِّرةُ عِنْدَهُم: القضيّةُ الكُلِّيَّةُ والقضيّةُ الْجُزْئِيَّةُ والقضيّةُ المُهمَلّةُ.

قوله: (أمّا هي) أي المُسَوِّرةُ بِالسُّورِ الكُلِّيِّ أَوِ الْجُزْئِيِّ (فلا بُدَّ) مَعَ الْإِخْتِلَافِ فِي الْكَيْفِ (مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي الْكَمِّ أَيْضًا) قَالَ الْعَطَّارُ فِي «حَاشِيَةِ شَرْحِ الْمَحَلِّيِّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ» (٣٤٧/٢): «لَا بُدَّ فِي التَّنَاقُضِ مَعَ الْإِخْتِلَافِ فِي الْكَيْفِ مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي الْكَمِّ أَيْضًا، وَمَا وَقَعَ فِي قَوْلِ صَاحِبِ «السُّلَمِ»: «تَنَاقُضٌ خُلْفَ الْقَضِيَّتَيْنِ فِي * كَيْفٍ» مِنْ اقْتِصَارِهِ عَلَى الْكَيْفِ تَسَاهُلٌ مِنْهُ كَمَا هُوَ دَأْبُهُ فِي هَذَا الْمَثْنِ». اهـ

أيضاً .

وقوله أيضاً: (فلا بُدَّ من الاختلاف في الكم) أي الكلية والجزئية بمعنى : أنه لو كانت إحدى القضيتين كلية - موجبة كانت أو سالبة - فنقيضها جزئية - موجبة كانت أو سالبة - ، وسيأتي للشارح ذكر الأمثلة .

قوله: (أيضاً) أي كما أنه لا بُدَّ من الاختلاف في الكيف .

﴿فائدة﴾ حاصل ما ذكر: أنه لا بُدَّ في التناقض من الاختلاف في الكيف - أي الإيجاب والسلب - مطلقاً أي في جميع القضايا الأربعة: ١ - الكلية ٢ - والجزئية ٣ - والمهملية ٤ - والشخصية، وهذا لا خلاف فيه، وأنه لا بُدَّ فيه من الاختلاف في الكم - أي الكلية والجزئية - في القضية الكلية والجزئية والمهملية دون الشخصية عند المحققين، وفي القضية الكلية والجزئية دون المهملية والشخصية عند الناظم، وهذا جذول الحاصل:

لا بدَّ في التناقض من الاختلاف		
وفي الكم أيضاً		في الكيف مطلقاً
في القضية الكلية والجزئية	في القضية الكلية والجزئية والمهملية	أي في القضايا الكلية والجزئية والمهملية والشخصية
عند الناظم	عند المحققين	وفاقا

وَيُعْلَمُ مِنْهُ مَحَلُّ الْوِفَاقِ وَالْخِلَافِ:

١ - فَمَحَلُّ الْوِفَاقِ: الْقَضِيَّةُ الْكُلِّيَّةُ وَالْجُزْئِيَّةُ وَالشَّخْصِيَّةُ: فَالْقَضِيَّةُ الْكُلِّيَّةُ وَالْجُزْئِيَّةُ لَا بُدَّ فِي التَّنَاقُضِ فِيهِمَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي الْكِيفِ وَالْكَمِّ مَعًا اتِّفَاقًا، وَالْقَضِيَّةُ الشَّخْصِيَّةُ لَا بُدَّ فِي التَّنَاقُضِ فِيهَا مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي الْكِيفِ فَقَطْ دُونَ الْكَمِّ اتِّفَاقًا .

مثال التناقض في القضايا الأربعة على ما ذهب إليه المصنف:

١ - في «الشخصية»: «زيد كاتب» × «زيد ليس بكاتب».

٢ - ومحل الخلاف: القضية المهملة: ١ - فعند المحققين: لا بُدَّ في التناقض فيها من الاختلاف في الكيف والكم معاً؛ لأنها في قوة الجزئية، ٢ - وعند الناظم: لا بُدَّ في التناقض فيها من الاختلاف في الكيف فقط دون الكم.

قوله: (في القضايا الأربعة) وهي الشخصية، والمهملة، والكلية، والجزئية.

قوله: (على ما ذهب إليه المصنف) أي من أن المهمة قضية مستقلة غير داخلية في القضية الجزئية، وأما على ما ذهب إليه غيره فالقضايا ثلاثة؛ لأن المهمة عندهم في معنى الجزئية، والحاصل: أن الناظم جرى على أن نقيض المهمة الموجبة: مهمة سالبة، ونقيض المهمة السالبة: مهمة موجبة، فالمهمة عنده قضية مستقلة، والمحققون على أن نقيض المهمة الموجبة: كلية سالبة، وأن نقيض المهمة السالبة: كلية موجبة؛ لأن المهمة عندهم في معنى الجزئية، وخُذ هذا الجدول:

القضية المهمة			
الموجبة		السالبة	
نقيضها			
مهمة سالبة	كلية سالبة	مهمة موجبة	كلية موجبة
عند الناظم	عند المحققين	عند الناظم	عند المحققين

قوله: (في الشخصية: زيد كاتب زيد ليس بكاتب) فنقيض الشخصية

- ٢ - وفي «المُهملة»: «الإنسان حيوانٌ» × «الإنسان ليس بحيوانٍ» .
- ٣ - وفي «الكُلِّيَّة»: «كُلُّ إنسانٍ حيوانٌ» × «بعضُ الإنسان ليس بحيوانٍ» .
- ٤ - وفي «الجُزئية»: «بعضُ الإنسان حيوانٌ» × «لا شيءٌ مِنَ الإنسان حيوانٌ» .

المُوجبة × الشخصية السالبة كهذا المثال، وبالعكس أي: نقيضُ الشخصية السالبة × الشخصية المُوجبة: مثل: «زيدٌ ليس بكاتبٍ» × «زيدٌ كاتبٌ» .

قوله: (وفي المُهملة: الإنسان حيوانٌ × الإنسان ليس بحيوانٍ) فنقيضُ المُهملة المُوجبة × المُهملة السالبة كهذا المثال، وبالعكس أي: نقيضُ المُهملة السالبة × المُهملة المُوجبة: مثل: «الإنسان ليس بجَمادٍ» × «الإنسان جَمادٌ»، هذا على ما ذهبَ إليه الناظم، وسيأتي ما ذهبَ إليه المُحققون .

قوله: (وفي الكُلِّيَّة: كُلُّ إنسانٍ حيوانٌ × بعضُ الإنسان ليس بحيوانٍ) فنقيضُ الكُلِّيَّة المُوجبة × الجُزئية السالبة كهذا المثال، وبالعكس أي: نقيضُ الجُزئية السالبة × الكُلِّيَّة المُوجبة: مثل: «بعضُ الإنسان ليس بجَمادٍ» × «كُلُّ إنسانٍ جَمادٌ» .

قوله: (وفي الجُزئية: بعضُ الإنسان حيوانٌ × لا شيءٌ مِنَ الإنسان بحيوانٍ) فنقيضُ الجُزئية المُوجبة × الكُلِّيَّة السالبة كهذا المثال، وبالعكس أي: نقيضُ الكُلِّيَّة السالبة × الجُزئية المُوجبة: مثل: «لا شيءٌ مِنَ الإنسان بجَمادٍ» × «بعضُ الإنسان جَمادٌ» .

ولكن الذي يدُلُّ عليه كلامه الآتي - : من أن «المُهْمَلَة» في قُوَّة
«الْجُزْئِيَّة» - يُوَافِقُ قولَ غيره من المُحَقِّقِينَ: إنَّ نَقِيضَ «المُهْمَلَة»: «سَالِبَة
كُلِّيَّة»، فنَقِيضُ «الإنسان حيوانٌ»: «لا شيء من الإنسان بحِوانٍ»،
فتكون «المُهْمَلَة» داخلَةً في المَسْوَرة بالسُّورِ الْجُزْئِيَّةِ.

قوله: (ولكن الذي يدُلُّ إلخ) استِذْرَاكٌ لقوله: «على ما ذَهَبَ إليه
المُصَنِّفُ».

قوله: (كلامه الآتي) أي في مبحثِ العَكْسِ، وهو قوله: «ومِثْلُهَا المُهْمَلَة
السَّلْبِيَّةُ * لأنها في قُوَّةِ الْجُزْئِيَّة»، وقوله: «من أن المُهْمَلَة» إلخ بَيَانٌ لِلْكَلامِ
الآتِي.

قوله: (فتكون المُهْمَلَة) على الذي دَلَّ عليه قوله الآتي المُوَافِقُ لِقَوْلِ
المُحَقِّقِينَ (داخلَةً في المَسْوَرة بالسُّورِ الْجُزْئِيَّةِ) والحَاصِلُ: أنَّ التَّنَاقُضَ في
القَضِيَّةِ المُهْمَلَةِ يَحْصُلُ عِنْدَ المُحَقِّقِينَ بِاخْتِلَافِ الكَيْفِ وَالْكَمِّ كَالْقَضَايَا المَسْوَرة
بالسُّورِ الكُلِّيِّ وَالْجُزْئِيِّ، بِخِلَافِ التَّنَاقُضِ فِي القَضِيَّةِ الشَّخْصِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ يَكْفِي فِيهَا
اخْتِلَافُ الكَيْفِ دُونَ الكَمِّ، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «اخْمِرَارِ
السُّلَمِ»:

الْكَيْفُ فِي النَّقِيضِ أَنْ تُبَدَّلَهُ يَكْفِي قَضَايَا الشَّخْصِ أَمَّا المُهْمَلَة
فَاسْلُوكُ بِهَا سَبِيلَ ذَاتِ السُّورِ إِنْ كَانَ جُزْئِيًّا لَدَى الْجُمْهُورِ

فَإِنْ قُلْتُ: «الْحَيَوَانُ إِنْسَانٌ» وَأَرَدْتُ بِ«أَل» الْحَقِيقَةَ فِي ضِمْنِ أَفْرَادِهَا فَإِنَّهُ
فِي قُوَّةِ قَوْلِكَ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»؛ لِتَحَقُّقِ بَعْضِ الْأَفْرَادِ، وَنَقِيضُهَا نَقِيضُ
هَذِهِ الْجُزْئِيَّةِ الَّتِي هِيَ فِي قُوَّتِهَا، وَهُوَ: «لا شيء من الْحَيَوَانِ بِإِنْسَانٍ»، وَكَذَا

واعلم: أن التناقض لا يتحقق بين القضيتين

تقول في المهملة السالبة: نحو: «الحيوان ليس بإنسان»، وهي في قوة «بعض الحيوان ليس بإنسان»، ونقيضها كلية موجبة، وهو: «كل حيوان إنسان»، وإنما لم يصح نقيض المهمة كنفسها لأن المهملتين يصح صدقهما معاً، ولا تناقض بين صادقتين، وأهل الفن بنوا قواعدهم على ما كان لازماً في جميع المواد، لا ما كان يتخلف.

وتحقق الكلام في «أل» إذا أريد بها الحقيقة في ضمن أفرادها أنها:

١ - إن قامت قرينة على إرادة الكل فهي للاستغراق، والقضية معها كلية سواء كان ١ - حقيقياً: نحو: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾، ٢ - أو عرفياً: نحو: «جمع الأمير الصاغة»، ٣ - أو ادعائياً: نحو: «أنت الرجل عِلماً».

٢ - وإن قامت قرينة على إرادة البعض فهي للعهد الذهني: نحو: «ادخل السوق» حيث لا عهد في الخارج، والقضية معها جزئية.

٣ - وإن لم تقم قرينة على إرادة البعض ولا على الكل فالأمر مُحتمل:

١ - ففي المقام الخطابى يُحمَل على الكلية، ٢ - وفي المقام الاستدلالي يُحمَل على الجزئية؛ لأنها المحققة، ٣ - وفي غيرهما تحتملهما، وفي هذه تتصور المهمة. اهـ «طرة الشيخ عبد السلام الشنيطي» (ص ٥٤).

فائدة: هذا جدول ما ذكره الشارح وما ذكرناه في القضايا ونقوضها مع

بيان الخلاف في بعضها:

إلا مع اتّفاقهما في وَحَدَاتٍ ثَمَانٍ مذكورة في المَطَوَّلَاتِ

القضية									
الشخصية		الكلية		الجزئية		المهملة			
موجبة	سالبة	موجبة	سالبة	موجبة	سالبة	موجبة	سالبة	موجبة	سالبة
نقيضها									
السالبة الشخصية	الموجبة الشخصية	الجزئية السالبة	الجزئية الموجبة	الكلية السالبة	الكلية الموجبة	المهملة السالبة (الناظم)	المهملة الموجبة (التحقق)	الكلية الموجبة (التحقق)	الكلية السالبة (الناظم)
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨		

قوله: (إلا مع اتّفاقهما في وَحَدَاتٍ ثَمَانٍ) لِيَكُونَ السَّلْبُ وارِدًا على النِّسْبَةِ التي وَرَدَ عليها الإيجابُ ؛ لأنه إذا اختلفَ شيءٌ مِنَ الثَّمَانِ اختلفَتِ النِّسْبَةُ ، قال شيخُ الإسلامِ في «شرحِ إيساغوجي» (ص ١٠٠ - ١٠٢) معَ المَثْنِ بَتَصَرُّفٍ قليلٍ: «ولا يَتَحَقَّقُ ذلكَ أي التَّنَاقُضُ في القضيتَيْنِ المَخْصُوصَتَيْنِ أو المَخْصُورَتَيْنِ إلا بعدَ اتّفاقهما في ثَمَانٍ وَحَدَاتٍ:

١ - في الموضوع ، فلو اختلفتا فيه: نحو: «زيدٌ قائمٌ» «بكرٌ ليسَ بِقائمٍ» لم تتناقضا ؛ لجوازِ صِدْقِهما معًا أو كَذِبِهما.

٢ - وفي المحمول ، فلو اختلفتا فيه: نحو: «زيدٌ كاتبٌ» «زيدٌ ليسَ بِشاعرٍ» لم تتناقضا ؛ لجوازِ صِدْقِهما أو كَذِبِهما معًا.

٣ - وفي الزَّمانِ ، فلو اختلفتا فيه: نحو: «زيدٌ نائمٌ» أي ليلًا «زيدٌ ليسَ بنائمٍ» أي نهارًا لم تتناقضا.

٤ - وفي المَكانِ ، فلو اختلفتا فيه: نحو: «زيدٌ قائمٌ» أي في الدَّارِ «زيدٌ

تَرْجِعُ إِلَى وَحْدَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ: «اتِّحَادُ النَّسَبِ الْحُكْمِيَّةِ».

لَيْسَ بِقَائِمٍ أَيْ فِي السُّوقِ لَمْ تَتَنَاقَضَا.

٥ - وَفِي الْإِضَافَةِ، فَلَوْ اخْتَلَفْنَا فِيهَا: نَحْوُ: «زَيْدٌ أَبٌ» أَيْ لِعَمْرٍو «زَيْدٌ لَيْسَ بِأَبٍ» أَيْ لِيَكْرٍ لَمْ تَتَنَاقَضَا.

٦ - وَفِي الْقُوَّةِ وَالْفِعْلِ، فَلَوْ اخْتَلَفْنَا فِيهِمَا: بَأَن تَكُونَ النَّسَبَةُ فِي إِحْدَاهُمَا بِالْقُوَّةِ وَفِي الْأُخْرَى بِالْفِعْلِ: نَحْوُ: «الْخَمْرُ فِي الدَّنِّ مُسْكِرٌ» أَيْ بِالْقُوَّةِ «الْخَمْرُ فِي الدَّنِّ لَيْسَ بِمُسْكِرٍ» أَيْ بِالْفِعْلِ لَمْ تَتَنَاقَضَا.

٧ - وَفِي الْجُزْءِ وَالْكُلِّ، فَلَوْ اخْتَلَفْنَا فِيهِمَا: نَحْوُ: «الزَّنْجِيُّ أَسْوَدٌ» أَيْ بَعْضُهُ «الزَّنْجِيُّ لَيْسَ بِأَسْوَدٍ» أَيْ كُلُّهُ لَمْ تَتَنَاقَضَا.

٨ - وَفِي الشَّرْطِ، فَلَوْ اخْتَلَفْنَا فِيهِ: نَحْوُ: «الْحِسْمُ مُفَرَّقٌ لِلْبَصْرِ» أَيْ بِشَرَطِ كَوْنِهِ أَبْيَضَ «الْحِسْمُ لَيْسَ بِمُفَرَّقٍ لِلْبَصْرِ» أَيْ بِشَرَطِ كَوْنِهِ أَسْوَدَ لَمْ تَتَنَاقَضَا. اهـ
وَقَدْ جَمَعَ هَذِهِ الْوَحْدَاتِ الثَّمَانِ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي قَوْلِهِ فِي «اِحْمِرَارِ السُّلَمِ»:

شَرْطُ التَّنَاقُضِ اتِّحَادُ الْحَمْلِ وَالْوَضْعِ وَالْوَقْتُ مَكَانِ فِعْلٍ
كُلُّ إِضَافَةٍ وَشَرْطٍ وَاكْتَفَى بَعْضٌ بِمَوْضُوعٍ وَمَحْمُولٍ قَفَا

تَبْنِيَةً: وَكَالْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ فِي الْحَمَلِيَّةِ الْمُقَدَّمِ وَالتَّالِي فِي الشَّرْطِيَّةِ، فَيُشْتَرَطُ اتِّفَاقُ الشَّرْطِيَّتَيْنِ فِيمَا ذُكِرَ لَكِنْ يُعْبَرُ بِدَلِّ «الْمَوْضُوعِ» وَ«الْمَحْمُولِ» بِـ «الْمُقَدَّمِ» وَ«التَّالِيِ». اهـ «شرح إيساغوجي» لشيخ الإسلام (ص ١٠٢).

قَوْلُهُ: (تَرْجِعُ) أَيْ كَمَا قَالَ الْفَارَابِيُّ (إِلَى وَحْدَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ اتِّحَادُ النَّسَبِ

فَتَلَخَّصَ: أَنَّ الْقَضِيَّتَيْنِ الشَّخْصِيَّتَيْنِ تَنَاقُضُهُمَا يَتَحَقَّقُ ١ - بِالِاخْتِلَافِ فِي «الْكَيْفِ» ٢ - مَعَ الْإِتِّفَاقِ فِي الْوَحْدَاتِ، وَأَنَّ الْمُسَوِّرَتَيْنِ يَتَحَقَّقُ

الْحُكْمِيَّةِ) بِحَيْثُ يَرِدُ السَّلْبُ عَلَى مَا وَرَدَ عَلَيْهِ الْإِيجَابُ؛ إِذْ جَمِيعُ الْوَحْدَاتِ يَرْجِعُ إِلَى وَحْدَةِ النَّسْبَةِ؛ لِأَنَّهُ مَتَى اخْتَلَفَ وَاحِدٌ مِنْهَا اخْتَلَفَتِ النَّسْبَةُ، فَنِسْبَةُ الْمَحْمُولِ إِلَى أَحَدِ الْمَوْضُوعَيْنِ خِلَافُ نِسْبَةِ الْآخَرِ إِلَيْهِ، وَنِسْبَةُ أَحَدِ الْمَحْمُولَيْنِ إِلَى الْمَوْضُوعِ مُغَايِرَةٌ نِسْبَةِ الْآخَرِ إِلَيْهِ، وَنِسْبَةُ الْمَحْمُولِ إِلَى أَحَدِ أَمْرَيْنِ بِشَرْطِ مُغَايِرَةِ لِنِسْبَتِهِ إِلَيْهِ بغيرِ ذَلِكَ الشَّرْطِ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسُ. اهـ «طَرَّةُ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ عَلَى السَّلْمِ» (ص ٥٣).

(فَائِدَةٌ) رَدَّ بَعْضُهُمْ - وَهُوَ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ - الْوَحْدَاتِ الثَّمَانِ إِلَى وَحْدَتَيْ الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ؛ لِاسْتِزَامِهِمَا الْبَقِيَّةَ؛ لِأَنَّ وَحْدَةَ الْمَحْمُولِ تَسْتَلْزِمُ وَحْدَةَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْقُوَّةِ أَوْ الْفِعْلِ وَالْإِضَافَةِ، وَوَحْدَةُ الْمَوْضُوعِ تَسْتَلْزِمُ وَحْدَةَ الشَّرْطِ وَالْكُلِّ أَوْ الْجُزْءِ. اهـ «حَاشِيَةُ الشَّيْخِ عَلِيَّش» (ص ١٠٢)، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «اِخْمِرَارِ السَّلْمِ»:

..... وَاكْتَفَى بَعْضٌ بِمَوْضُوعٍ وَمَحْمُولٍ قَفَا
وَرَدَّهَا بَعْضٌ إِلَى اتِّحَادٍ نِسْبَةِ حُكْمٍ بَيْنَ ذِي الْأَضْدَادِ

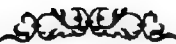
قوله: (فَتَلَخَّصَ) أَي مِمَّا ذَكَرَهُ النَّاطِمُ مَعَ مَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: «وَهَذَا بِالنَّسْبَةِ لِغَيْرِ الْمُسَوِّرَةِ» إلخ، وَقَوْلُهُ: «وَأَعْلَمُ: أَنَّ التَّنَاقُضَ لَا يَتَحَقَّقُ بَيْنَ الْقَضِيَّتَيْنِ إِلَّا مَعَ اتِّفَاقِهِمَا» إلخ.

قوله: (الشَّخْصِيَّتَيْنِ) أَيِ الْمُتَنَاقِضَتَيْنِ الشَّخْصِيَّتَيْنِ.

قوله: (وَأَنَّ الْمُسَوِّرَتَيْنِ) أَيِ الْمُتَنَاقِضَتَيْنِ الْمُسَوِّرَتَيْنِ، وَهُوَ شَامِلٌ لِلْقَضِيَّةِ

تَنَاقُضُهُمَا ١ - بِالِاخْتِلَافِ فِي «الْكِيفِ» و«الْكَمِّ» ٢ - مَعَ الْإِتِّفَاقِ فِيمَا ذُكِرَ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *



١ - الْكُلِّيَّةُ ٢ - وَالْجُزْئِيَّةُ ٣ - وَالْمُهْمَلَةُ.

قوله: (فيما ذُكِرَ) أي في الْوَحْدَاتِ الثَّمَانِ.

١٩ - ثُمَّ قَالَ:

١٠ - فَضْلٌ فِي «الْعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ»

«الْعَكْسُ»: قَلْبُ جُزْأَيِ الْقَضِيَّةِ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالْكِفِيَّةِ
وَالْكَمِّ، إِلَّا الْمَوْجِبَ الْكُلِّيَّةَ فَعَوَّضُوهَا الْمَوْجِبَ الْجُزْئِيَّةَ

١٠ - فَضْلٌ فِي الْعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ

قوله: (فَضْلٌ فِي الْعَكْسِ الْمُسْتَوِيِّ) أي في تعريفه وأحكامه. اهـ «خطاب»
(ص ٢٨)، واحتيج إليه للإستعانة به على تمييز صادق القضايا من كاذبها كما
تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عليه في مَبْحَثِ «التَّنَاقُضِ»، وَسُمِّيَ «مُسْتَوِيًّا» لِاسْتِوَاءِ الْأَصْلِ
وَالْعَكْسِ فِي ذَاتِ الطَّرَفَيْنِ وَإِنْ اخْتَلَفَ التَّرْتِيبُ، قَالَه الشَّيْخُ عَلِيٌّ قَصَّارَةٌ فِي
«حَاشِيَتِهِ عَلَى الْبَنَانِيِّ» (ص ١٥٦).

١٩ - أَقْوَالُ الْأَبْيَاتِ

٦٨ - (الْعَكْسُ) أَيِ الْمُسْتَوِيِّ أَيِ الْمُسَاوِي لِلْأَصْلِ، وَهُوَ اخْتِرَازٌ عَنْ
عَكْسِ التَّنْقِیْضِ - وَسَيَأْتِي -، وَهُوَ: (قَلْبُ جُزْأَيِ) أَيِ طَرَفَيِ (الْقَضِيَّةِ) ١ - بِجَعْلِ
الْمَوْضُوعِ مَحْمُولًا، وَالْمَحْمُولِ مَوْضُوعًا فِي الْحَمَلِيَّةِ، ٢ - وَبِجَعْلِ الْمُقَدَّمِ تَالِيًا،
والتَّالِي مُقَدَّمًا فِي الشَّرْطِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ حَالَةً كَوْنَهُ (مَعَ ١ - بَقَاءِ الصِّدْقِ) فِي الْعَكْسِ
أَيِ: إِنْ كَانَ الْأَصْلُ صَادِقًا لَزِمَ صِدْقُ الْعَكْسِ (و) ٢ - بَقَاءِ (الْكِفِيَّةِ) الَّتِي كَانَتْ
فِي الْأَصْلِ، فَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ مُوجِبًا فَالْعَكْسُ مُوجِبٌ، وَإِنْ كَانَ سَالِبًا فَسَالِبٌ.
اهـ «قويسني» (ص ٢٨).

قوله أيضًا: (وَالْكِفِيَّةُ) أَيِ الْإِيجَابِ أَوْ السَّلْبِ. اهـ «باجوري» (ص ٣٢).

٦٩ - (و) ٣ - مَعَ بَقَاءِ (الْكَمِّ) أَيِ الْكُلِّيَّةِ أَوْ الْجُزْئِيَّةِ. اهـ «باجوري»

وَالْعَكْسُ لَا زِمٌ لِغَيْرِ مَا وَجَدَ بِهِ اجْتِمَاعُ الْخِسْتَيْنِ فَأَقْتَصِدْ

(ص ٣٢) أي: إن كان الأصل كلياً فالعكس كلياً، وإن كان جزئياً فجزئياً. اهـ «قويسني» (ص ٢٨) (إِلَّا الْمُوجِبَ الْكُلِّيَّةَ): استثناء من الأخير، وحذف التاء من «المُوجِبَةِ» ترخيماً للضرورة. اهـ «باجوري» (ص) (فَعَوَّضُوهَا) أي المَنَاطِقَةُ (المُوجِبَ الْجُزْئِيَّةَ).

وقوله أيضاً: (فَعَوَّضُوهَا) عبارة المتن الذي كُتِبَ مع «شرح الناظم» (ص ٣٢) و«شرح قدورة» (ص ١٥٦) و«شرح القويسني» (ص ٢٨): «فَعَوَّضُوهَا الْمُوجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ» بالجملة الاسمية، وقوله: «فَعَوَّضُوهَا» بسكون الواو وضَمُّ الضاد، وهو مصدر: «عَاَضَهُ عَوَضاً» كما في «لسان العرب»، وما أثبتناه هو عبارة المتن الذي كُتِبَ مع «شرح البناني» (ص ١٥٦)، ويؤيِّدُه قول «القويسني» في «شرح» (ص ٢٨): «أَيِ الْمَنَاطِقَةِ»؛ فإنه تفسيرٌ للفاعل في قول الناظم: «فَعَوَّضُوهَا»، فهو فعلٌ ماضٍ بتشديد الواو من «التعويض».

وقوله أيضاً: (المُوجِبَ) هو عبارة المتن الذي كُتِبَ مع «شرح البناني» (ص ١٥٦)، وعليه فحذف تائه للترخيم كسابقه.

وقوله أيضاً: (إِلَّا الْمُوجِبَ الْكُلِّيَّةَ) إن قيل: التعريف لا يَدْخُلُهُ الاستثناء؛ لأنه لِلْمَاهِيَةِ، لا لِلْأَفْرَادِ، أُجِيبَ: بأن هذا ليس تعريفاً، بل هو ضابطٌ كما يُشْعِرُ به كلامُ الْمُصَنِّفِ في «شرح» (ص ٣٢)، وعلى تسليم أنه تعريفٌ فما ذَكَرَ من تَدْقِيقَاتِ الْمَنَاطِقَةِ، وَالْمُصَنِّفُ لم يَعْتَنِ بِذَلِكَ تَقْرِيباً وَتَسْهِيلاً لِلْمُبْتَدِئِ، أَفَادَهُ الْمَلَوِيُّ فِي «كَبِيرِهِ». اهـ «باجوري» (ص ٣٢).

٧٠ - (وَالْعَكْسُ لَا زِمٌ لِ) كُلِّ قَضِيَّةٍ (غَيْرِ مَا وَجَدَ بِهِ) الضَّمِيرُ لـ«لها»،

وَمِثْلُهَا: «الْمُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّةُ» لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ
وَالْعَكْسُ فِي مُرْتَبٍ بِالطَّبَعِ وَلَيْسَ فِي مُرْتَبٍ بِالْوَضْعِ
١٩ - أَقُولُ:

«العكس» في اللغة: التَّحْوِيلُ، وفي الاصطلاح ثلاثة أقسام: ١- «عكس مُسْتَوٍ»، ٢ - و«عكس نقيضٍ مُوَافِقٍ»،

وذكر باعتبار لفظ «ما» وإن كانت واقعة على «قضية» أي: حصل اجتماع
الخستين أي السلب والجزئية (فاقتصد) أي: توسط في الأمور، وهو تكملة
للبيت. اهـ «قويسني» (ص ٢٩).

٧١ - (ومثلها) أي السالبة الجزئية في عدم لزوم العكس لها: القضية
(المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّةُ؛ لأنها) أي المُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّةُ (في قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ) فكما لا تنعكس
الجزئية السالبة لا تنعكس المُهْمَلَةُ السَّالِبَةُ. اهـ «قويسني» (ص ٢٩).

٧٢ - (والعكس في مُرْتَبٍ) أي ثابت في قضية مُرْتَبَةٍ (بالطَّبَعِ، وليس)
العكس ثابتاً (في مُرْتَبٍ بِالْوَضْعِ)، وذلك هو القضية الشرطية المنفصلة، فلا
عكس لها. اهـ «قويسني» (ص ٣٠).

١٩ - أقوال الشرح

قوله: (ثلاثة أقسام) هذا عند المتأخرين، وأما القدماء فليس عندهم إلا
قسمان: ١ - العكس المستوي ٢ - وعكس النقيض، راجع «حاشية العطار على
الخبصبي» (ص ٢١٥).

قوله: (عكس نقيضٍ مُوَافِقٍ) لفظ (مُوَافِقٍ) نعت «عكس». اهـ «عليش»

٣ - و«عَكْسُ نَقِيضٍ مُخَالِفٌ»، وَمتى أُطْلِقَ «العَكْسُ» فالمرادُ به الأولُ، فتَقْيِيدُ الْمُصَنَّفِ «العَكْسَ» بـ«المُسْتَوِي» زيادةٌ إيضاحٌ لِلْمُبْتَدِئِ.

(ص ١٠٦)، وهو: تبديلُ الطَّرَفِ الأولِ مِنَ الْقَضِيَّةِ بنقيضِ الثاني منها وعكسه مع بقاء الصِّدْقِ والكيفِ - أي السَّلْبِ والإيجابِ -: نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» × «كُلُّ مَا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، وَسُمِّيَ: «مُؤَافِقًا» لِتَوَافُقِ طَرَفَيْ العَكْسِ إيجابًا وسلبًا. اهـ «شرح إيساغوجي» (ص ١٠٦)، وقوله: (وعكسه) أي تبديلُ الطَّرَفِ الثاني مِنَ الْقَضِيَّةِ بنقيضِ الأولِ منها، وعبارة «القَوَيْسِي» (ص ٣٠): «وهو - أي عَكْسُ النَّقِيضِ الْمُؤَافِقُ -: تبديلُ كُلِّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ بنقيضِ الآخرِ مع بقاء الكَمِّ والكيفِ». اهـ وذلك: كتبديلِ الموضوعِ وهو «إِنْسَانٌ» بنقيضِ المحمولِ وهو: «لَيْسَ بِحَيَوَانٍ»، وتبديلِ المحمولِ وهو «حَيَوَانٌ» بنقيضِ الموضوعِ وهو «لَيْسَ بِإِنْسَانٍ». اهـ «خطاب» (ص ٣٠).

قوله: (وعكسُ نقيضٍ مُخَالِفٌ) لفظُ «مُخَالِفٌ» صِفَةٌ لـ«عَكْسٍ» أيضًا. اهـ «عليش» (ص ١٠٦)، وهو: تبديلُ الطَّرَفِ الأولِ مِنَ الْقَضِيَّةِ بنقيضِ الثاني، والثاني بعَيْنِ الأولِ مع بقاء الصِّدْقِ دون الكيفِ: نحو: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» × «لا شيءٌ مِمَّا لَيْسَ حَيَوَانًا بِإِنْسَانٍ»، وَسُمِّيَ هَذَا «مُخَالِفًا» لِتَخَالُفِ طَرَفَيْهِ إيجابًا وسلبًا. اهـ «شرح إيساغوجي» (ص ١٠٦)، وقوله: (تبديلُ الطَّرَفِ الأولِ) وهو: «إِنْسَانٌ»، وقوله: (بنقيضِ الثاني) وهو «حَيَوَانٌ»: «لَيْسَ بِحَيَوَانٍ». اهـ «خطاب» (ص ٣٠).

قوله: (ومتى أُطْلِقَ فالمرادُ به الأولُ) وعليه اقْتَصَرَ النَّاطِمُ لِكَوْنِهِ هُوَ الْمُسْتَعْمَلُ فِي الْعُلُومِ وَالْإِنْتِاجَاتِ غَالِبًا. اهـ «عليش على شرح إيساغوجي» (ص ١٠٦).

قوله: (فتَقْيِيدُ الْمُصَنَّفِ العَكْسَ بِالْمُسْتَوِي) قَالَ الْعِصَامُ: الظَّاهِرُ: أَنَّهُ يُقَالُ

وَعَرَفَهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: «الْعَكْسُ» إلخ، يعنى: أَنَّ «الْعَكْسَ» هو: أَنْ يُصَيِّرَ الْمَحْمُولُ مَوْضُوعًا، وَالْمَوْضُوعُ مَحْمُولًا مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ



بِالِشِّرَاطِ عَلَى مَعْنَيْنِ، وَيُخَصُّ بِالتَّقْيِيدِ بـ«الْمُسْتَوِي» وَالِإِضَافَةُ إِلَى «التَّقْيِضِ»، وَإِنَّمَا وُصِفَ بـ«الْمُسْتَوِي» لِأَنَّهُ طَرِيقُ مُسْتَوٍ لَا أَمْتٍ وَلَا اغْوِجَاجٍ، بِخِلَافِ عَكْسِ التَّقْيِضِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ طَرِيقًا وَاضِحًا. اهـ قَالَ الْعَطَّارُ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى الْخَبِصِيِّ» (ص ٢٠٦): «أَيُّ لِعَدَمِ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْعُلُومِ وَالِإِنْتَاجَاتِ؛ لِمَا قَالُوهُ: مِنْ أَنَّ الْإِنْتَاجَ بِوَاسِطَةِ عَكْسِ نَقِيضِ الْقَضِيَّةِ لَا يُسَمَّى: «قِيَاسًا»، بِخِلَافِ الْإِنْتَاجِ بِالْعَكْسِ الْمُسْتَوِي؛ فَإِنَّهُ مُعْتَبَرٌ فِي الْعُلُومِ، وَذَلِكَ لِإِرْعَايَةِ أَطْرَافِ الْقَضِيَّةِ فِيهِ حَيْثُ أُخِذَ عَيْنُ أَطْرَافِهَا وَلَمْ يُؤْخَذْ نَقِيضُهَا، وَأَمَّا عَكْسُ التَّقْيِضِ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ فِيهِ نَقِيضُ طَرَفِي الْقَضِيَّةِ أَوْ نَقِيضُ أَحَدِهِمَا». اهـ

قوله: (أَنْ يُصَيِّرَ) إمَّا بَضْمٌ أَوَّلُهُ وَفَتْحٌ مَا قَبْلَ آخِرِهِ مُشَدَّدًا، أَوْ بَضْمٌ أَوَّلُهُ وَكسْرٌ مَا قَبْلَ آخِرِهِ كَذَلِكَ. اهـ «عَلِيشُ عَلَى شَرْحِ إِيسَاغُوجِي» (ص ١٠٧).

قوله: (الْمَوْضُوعُ مَحْمُولًا وَالْمَحْمُولُ مَوْضُوعًا) هَذَا فِي الْقَضِيَّةِ الْحَمَلِيَّةِ، وَفِي الشَّرْطِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ: أَنْ يُصَيِّرَ الْمُقَدَّمُ تَالِيًا وَالتَّالِي مُقَدَّمًا. اهـ «عَلِيشُ عَلَى شَرْحِ إِيسَاغُوجِي» (ص ١٠٧).

قوله: (مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ) الْمُرَادُ بَقَاءُ الصِّدْقِ: أَنَّ الْأَصْلَ لَوْ كَانَ صَادِقًا كَانَ الْعَكْسُ صَادِقًا؛ لِأَنَّ الْعَكْسَ لَا زِمَ الْقَضِيَّةِ، فَلَوْ فُرِضَ صِدْقُ الْقَضِيَّةِ لَزِمَ صِدْقُ الْعَكْسِ، وَإِلَّا لَزِمَ صِدْقُ الْمَلْزُومِ بِدُونِ الْإِزْمِ، وَلَمْ يُعْتَبَرْ بَقَاءُ الْكَذِبِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَذِبِ الْمَلْزُومِ كَذِبُ الْإِزْمِ؛ فَإِنْ قَوْلُنَا: «كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ» كَاذِبٌ مَعَ صِدْقِ عَكْسِهِ الَّذِي هُوَ قَوْلُنَا: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ». اهـ «شَرْحُ

والكَيْفِوَالكَمِّ.

مثال ذلك: «بعضُ الإنسانِ حيوانٌ» \times عكسه: «بعضُ الحيوانِ إنسانٌ»؛ فالقضية الأولى «مُوجِبَةٌ جُزئيةٌ» صادقةٌ، والثانية كذلك.

وَيُسْتَنْتَى مِنْ هَذَا الضَّابِطِ: «المُوجِبَةُ الكُلِّيَّةُ»؛ فَإِنَّ عَكْسَهَا: «مُوجِبَةٌ جُزئيةٌ»: كقولنا: «كُلُّ إنسانٍ حيوانٌ» \times عكسه: «بعضُ الحيوانِ إنسانٌ».

الخبيصي على التهذيب» (ص ٢٠٧) ومَرَّ نحوه عن «القويسني».

قوله: (والكيف) أي وبقاء الكيف، والمراد به: أن الأصل لو كان مُوجِبًا كان العكس أيضًا مُوجِبًا، وإن كان سالبًا فسالِبًا. اهـ «شرح الخبيصي» (ص ٢٠٧)، ومَرَّ نحوه عن «القويسني».

قوله: (والكم) أي وبقاء الكم أي الكُلِّيَّة والجُزئية، والمراد به: أن الأصل لو كان كُليًّا فالعكس كُليٌّ، وإن كان جُزئيًّا فالعكس جُزئيٌّ كما مرَّ عن «القويسني» (ص ٢٨).

قوله: (بعضُ الإنسانِ حيوانٌ عكسه بعضُ الحيوانِ إنسانٌ) فقد صيِّرَ المحمولُ في الأولى - وهو «حيوانٌ» - موضوعًا في الثانية، وصيِّرَ الموضوعُ في الأولى - وهو «الإنسانُ» - محمولًا في الثانية.

قوله: (كذلك) أي مُوجِبَةٌ جُزئيةٌ صادقةٌ.

قوله: (ويُسْتَنْتَى إلخ) شرح لقول الناظم: «... إلّا المُوجِبَ الكُلِّيَّةُ *» إلخ (من هذا الضَّابِطِ) أي بقاء الكمِّ، فالإشارةُ إلى قوله: «والكمُّ» فقط.

قوله: (المُوجِبَةُ الكُلِّيَّةُ فَإِنَّ عَكْسَهَا مُوجِبَةٌ جُزئيةٌ) هذا إذا لم يكن

والعكس لازم لكل قضية لم يجتمع فيها خستان، وهما: ١ - «السلب»
٢ - و«الجزئية»، فتخرج ١ - «السالبة الجزئية» ٢ - و«المهملة السلبية»؛

المحمول مساوياً للموضوع في المعنى (كقولنا: «كل إنسان حيوان») فلا
تنعكس كنفسها، بل (عكسه) موجهة جزئية، فنقول: («بعض الحيوان إنسان»)
لأن المحمول إذا كان أعم من الموضوع لا يمكن فيه عكسه كنفسه؛ إذ لا يصح
أن تقول في عكس المثال المذكور: «كل حيوان إنسان»؛ لكذبه، ومن شروط
العكس صدقه مع أصله، وأما إذا كان المحمول مساوياً للموضوع في المعنى
فتنعكس كنفسها نحو قولك: «كل إنسان ناطق» عكسه: «كل ناطق إنسان»،
وهذا صادق، قال الشيخ عبد السلام الشنقيطي في «أحمرار السلم»:

وعكس ذات الكل والإيجاب كنفسها امتناعه في الباب
إن لم يك المحمول للموضوع مساوياً معنى لدى الوقوع
أما إذا ما استويا فتنعكس كنفسها وذلك ليس بمتسبب

وهذا القيد لابن هارون، وإنما أغفله من أغفله لأن أهل الفن لا يعتبرون
من القواعد إلا ما كان مطرداً، وانعكاس الكلية جزئية لازم الصدق بكل حال،
والجمهور لا يرون التبديل الذي يسمى عكساً إلا ما كان لازم الصدق في أي
مادة. اهـ «طرة الشيخ عبد السلام الشنقيطي» (ص ٥٨).

قوله: (والعكس لازم) شروع في شرح البيت الثالث.

قوله: (فتخرج) أي عن لزوم العكس قضيتان: ١ - إحداهما: القضية
(السالبة الجزئية، ٢ - و) الثانية: القضية (المهملة السلبية) فقد اجتمع فيهما
الخستان وهما السلب والجزئية، أما الأولى فظاهرة، وأما الثانية فلأن المهملة

لأنها في قوتها، ويبقى ١، ٢ - «الشخصية» بقسميها - أعني ١ - «الموجبة»
 ٢ - و«السالبة» - ٣، ٤ - و«الكليّة» كذلك، ٥ - و«الجزئية الموجبة»،
 ٦ - و«المهملة الموجبة».

١ - ف«الشخصية الموجبة»: «زيدٌ كاتبٌ» × عكسها: «بعضُ الكاتبِ
 زيدٌ».

في معنى الجزئية.

قوله: (لأنها) أي المهملة السلبية (في قوتها) أي الجزئية السلبية كما مرّ.
 قوله: (ويبقى) أي في لزوم العكس بعد إخراج القضيّتين: ١ - السالبة
 الجزئية ٢ - والسالبة المهملة ستّ قضايا، وهي: ١ - (الشخصية بقسميها إلخ)،
 والحاصل: أنّ الخارجَ قضيتان، والباقي ستّ قضايا، وستأتي زيادةٌ إيضاح في
 الجدول.

قوله: (كذلك) أي الموجبة والسالبة.

قوله: (فالشخصية الموجبة) اعلم: أنّ الشخصية الموجبة ١ - تنعكس تارة
 جزئية موجبة، وذلك إذا كان محمولها كلياً كالمثال الذي ذكره: («زيدٌ كاتبٌ»
 عكسها: «بعضُ الكاتبِ زيدٌ») ٢ - وتارة تنعكس شخصية موجبة، وذلك إذا
 كان محمولها جزئياً حقيقياً نحو: «هذا زيدٌ» عكسها: «زيدٌ هذا»، قال الشيخ
 عبد السلام الشنقيطي في «أحمرار السُّلم»:

لَمْ تَنْعَكِسْ كُلِّيَّةٌ قَضِيَّةٌ مُوجِبَةٌ لَكِنْ إِلَى شَخْصِيَّةٍ
 حِينَ تَوَارَدَ إِلَى جُزْئِيَّةٍ

٢ - و«السَّالِبَةُ» ١ - إِنْ كَانَ مَحْمُولُهَا جُزْئِيًّا انْعَكَسَتْ كَنَفْسِهَا:
كقولنا: «زَيْدٌ لَيْسَ بِعَمْرٍو» وعكسه: «عَمْرٌو لَيْسَ بِزَيْدٍ»، ٢ - وَإِنْ كَانَ كُلِّيًّا
انْعَكَسَتْ إِلَى «سَالِبَةٍ كَلِّيَّةٍ»: نَحْوُ: «زَيْدٌ لَيْسَ بِحِمَارٍ» × عكسه: «لَا شَيْءٌ
مِنَ الْحِمَارِ بِزَيْدٍ».

٣ - و«الْكُلِّيَّةُ الْمُوجِبَةُ» × عكسها: «جُزْئِيَّةٌ مُوجِبَةٌ»: نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ
حَيَوَانٌ» × عكسه: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ».

٤ - و«السَّالِبَةُ» تَنْعَكِسُ كَنَفْسِهَا: نَحْوُ: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ»
× عكسه: «لَا شَيْءٌ مِنَ الْحَجَرِ بِإِنْسَانٍ».

٥ - و«الْجُزْئِيَّةُ الْمُوجِبَةُ» تَنْعَكِسُ كَنَفْسِهَا: نَحْوُ: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ

قوله: (وَالسَّالِبَةُ) أَيِ الشَّخْصِيَّةِ السَّالِبَةُ، فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى «الْمُوجِبَةُ».

قوله: (إِنْ كَانَ مَحْمُولُهَا جُزْئِيًّا انْعَكَسَتْ كَنَفْسِهَا) أَيِ الشَّخْصِيَّةِ السَّالِبَةِ.

قوله: (وَالْكُلِّيَّةُ الْمُوجِبَةُ عَكْسُهَا جُزْئِيَّةٌ مُوجِبَةٌ) هَذَا كَمَا قَدَّمْنَا آتِفًا إِذَا لَمْ
يَكُنِ الْمَحْمُولُ مُسَاوِيًّا لِلْمَوْضُوعِ فِي الْمَعْنَى (نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ») فَلَا
تَنْعَكِسُ كَنَفْسِهَا، بَلْ (عَكْسُهَا) مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ، فَتَقُولُ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ
إِنْسَانٌ»، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَحْمُولُ مُسَاوِيًّا لِلْمَوْضُوعِ فِي الْمَعْنَى فَتَنْعَكِسُ كَنَفْسِهَا:
نَحْوُ قَوْلِكَ: «كُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ» عكسه: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ».

قوله: (وَالسَّالِبَةُ) أَيِ الْكُلِّيَّةِ السَّالِبَةِ، فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى «الْمُوجِبَةُ» فِي قَوْلِهِ:
«وَالْكُلِّيَّةُ الْمُوجِبَةُ».

قوله: (وَالسَّالِبَةُ تَنْعَكِسُ كَنَفْسِهَا) أَيِ الْكُلِّيَّةِ السَّالِبَةِ.

قوله: (وَالْجُزْئِيَّةُ الْمُوجِبَةُ ١ - تَنْعَكِسُ كَنَفْسِهَا) أَيِ تَارَةً، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ

حيوان» × عكسه: «بعضُ الحيوانِ إنسانٌ».

٦ - و«المُهملةُ الموجبةُ» تَنعَكِسُ ١ - كَنَفْسِهَا ٢ - أو إلى «المُوجبةُ الجزئيةُ»: نحو: «الإنسانُ حيوانٌ» × عكسه: ١ - «الحيوانُ إنسانٌ» ٢ - أو

محمولها جزئيًا حقيقياً: (نحو: «بعضُ الإنسانِ حيوانٌ» × عكسه: «بعضُ الحيوانِ إنسانٌ»)، ٢ - وتَنعَكِسُ تارةً مُوجبةً شَخْصِيَّةً، وذلك إذا كانَ محمولها كُلِّيًّا: نحو: «بعضُ الإنسانِ زيدٌ» عكسها: «زيدٌ بعضُ الإنسانِ»، قال الشيخُ عبدُ السلامِ الشَّنْقِيطِيُّ في «أحمرارِ السُّلَمِ»:

لَمْ تَنعَكِسْ كُلِّيَّةً قَضِيَّةً مُوجِبَةٌ لَكِنْ إِلَى شَخْصِيَّةٍ
جِنًا وَتَارَةً إِلَى جُزْئِيَّةٍ

قوله: (كنفسها) أي مُهملةٌ مُوجِبَةٌ.

قوله: (أو إلى الموجبة الجزئية) أي ١ - تارةً، وذلك إذا كانَ محمولها كُلِّيًّا: نحو: «الإنسانُ حيوانٌ» × عكسه: «بعضُ الحيوانِ إنسانٌ»، ٢ - وتَنعَكِسُ تارةً إلى مُوجِبَةٍ شَخْصِيَّةٍ إذا كانَ محمولها جُزْئِيًّا حقيقياً: نحو: «الإنسانُ زيدٌ» عكسها «زيدٌ بعضُ الإنسانِ»، فَتَلَخَّصَ ممَّا ذَكَرْنَاهُ فِي الْمُوجِبَةِ الشَّخْصِيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ وَالْمُهمَلَةِ: أَنَّ هَذِهِ الْقَضَايَا ١ - تَنعَكِسُ تَارَةً إِلَى مُوجِبَةٍ جُزْئِيَّةٍ، وذلك إذا كانَ محمولها كُلِّيًّا كَالْأَمَثِلَةِ الَّتِي ذَكَرْتُ، ٢ - وتَنعَكِسُ تَارَةً إِلَى مُوجِبَةٍ شَخْصِيَّةٍ، وذلك إذا كانَ محمولها جُزْئِيًّا حقيقياً كَالْأَمَثِلَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، وَقَدْ ذَكَرَ هَذِهِ الْخُلَاصَةَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «أَحْمِرَارِ السُّلَمِ» بِقَوْلِهِ:

لَمْ تَنعَكِسْ كُلِّيَّةً قَضِيَّةً مُوجِبَةٌ لَكِنْ إِلَى شَخْصِيَّةٍ
جِنًا وَتَارَةً إِلَى جُزْئِيَّةٍ وَغَيْرُ ذَاتِ الْكُلِّ كَالْكُلِّيَّةِ

«بعضُ الحيوانِ إنسانٌ» .

٧ ، ٨ - وأما «الجُزئيةُ السالبةُ» - : نحوُ: «بعضُ الحيوانِ ليس بإنسانٍ» ، و«المهملةُ السالبةُ» : نحوُ: «الحيوانُ ليس بإنسانٍ» - فلا عكسَ لهما كما تقدّمَ .

شخصيةُ المحمولِ للشخصيةِ فيه وكليتهُ جزئيةُ

قوله: (فلا عكسَ لهما) أي لا يصدّقُ عكسُهما، فقولنا: «بعضُ الحيوانِ ليس بإنسانٍ» صادقٌ، وعكسه - وهو «بعضُ الإنسانِ ليس بحيوانٍ» - كاذبٌ غيرُ صادقٍ؛ لأنه يصحُّ سلبُ الأخصِّ عن بعضِ أفرادِ الأعمِّ، ولا يصحُّ سلبُ الأعمِّ عن بعضِ أفرادِ الأخصِّ، وقولنا: «الحيوانُ ليس بإنسانٍ» صادقٌ، وعكسه - وهو: «الإنسانُ ليس بحيوانٍ» - كاذبٌ غيرُ صادقٍ؛ لما تقدّمَ من صحةِ نفْيِ الأخصِّ عن بعضِ أفرادِ الأعمِّ، وعدمِ صحةِ نفْيِ الأعمِّ عن بعضِ أفرادِ الأخصِّ . اهـ «قويسني» (ص ٢٩) و«شرح البناني» (ص ١٦٣) .

قوله: (كما تقدّمَ) في قوله: «فتخرّجُ السالبةُ الجزئيةُ والمهملةُ السلبيةُ» .

فائدة: هذا جدولٌ ما ذكره الشارحُ بدونِ الأمثلة:

القضية								
المهملة		الجزئية		الكلية		الشخصية		
السالبة	الموجبة	السالبة	الموجبة	السالبة	الموجبة	السالبة		الموجبة
						عمومها كلي	عمومها جزئي	
تنعكس								
لا		لا						
تنعكس		تنعكس						
٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	

ثُمَّ إِنَّ الْعَكْسَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْقَضَايَا ذَاتِ التَّرْتِيبِ الطَّبِيعِيِّ، وَهِيَ:

قوله: (ثُمَّ إِنَّ الْعَكْسَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي شَرْعٍ فِي شَرْحِ الْبَيْتِ الْخَامِسِ).

قوله: (لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْقَضَايَا ذَاتِ التَّرْتِيبِ الطَّبِيعِيِّ) يَعْنِي أَنَّ الْعَكْسَ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا يُعْرَفُ فِيهِ قَلْبُ جُزْأَيِ الْقَضِيَّةِ حَتَّى يَتَمَيَّزَ بِهِ الْعَكْسُ مِنَ الْأَصْلِ، وَذَلِكَ فِي الْقَضَايَا الْحَمَلِيَّةِ وَالشَّرْطِيَّةِ؛ فَإِنَّ التَّرْتِيبَ بَيْنَ طَرَفَيْهِمَا طَبِيعِيٌّ بَحِثٌ لَوْ أُزِيلَ ذَلِكَ التَّرْتِيبُ تَغَيَّرَ ذَلِكَ الْمَعْنَى، بِخِلَافِ الْقَضِيَّةِ الْمُتَفَصِّلَةِ: نَحْوُ: «إِمَّا أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ طَالِعَةً وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ النَّهَارُ مَفْقُودًا»، فَلَا تَرْتِيبَ فِيهَا طَبِيعِيٌّ أَيْ يَقْتَضِيهِ الْمَعْنَى؛ إِذْ لَوْ أُبْدِلَ وَاحِدٌ مِنْ طَرَفَيْهَا بِالْآخَرِ لَمَا تَغَيَّرَ الْمَعْنَى، فَتَقُولُ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ النَّهَارُ مَفْقُودًا وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ الشَّمْسُ طَالِعَةً»، فَهُوَ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ لَا غَيْرُهُ وَإِنْ تَغَيَّرَتِ الْعِبَارَةُ، وَالِإِغْتِبَارُ بِالْمَعْنَى لَا بِاللَّفْظِ، فَلَا يُعْتَبَرُ عَكْسُهَا، وَلَا يُسَمَّى هَذَا التَّبْدِيلُ عَكْسًا، ... وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ صِحَّةِ عَكْسِ الشَّرْطِيَّاتِ كَالْحَمَلِيَّاتِ، وَنَقَلَ ابْنُ عَرَفَةَ قَوْلًا آخَرَ عَنِ السَّرَاجِ بِمَنْعِ عَكْسِ الشَّرْطِيَّاتِ مُطْلَقًا أَيْ سِوَاءَ كَانَ الْعَكْسُ بِالْمُسْتَوِيِّ أَوْ عَكْسِ النَّقِيضِ بِقِسْمَيْهِ، وَاجْتَنَبَ بِمَا يَطُولُ جَلْبُهُ هُنَا. اهـ «شرح قدورة» (ص ١٦٣).

قوله: (ذَاتِ التَّرْتِيبِ الطَّبِيعِيِّ) أَيْ الْمَعْنَوِيِّ، مَعْنَى التَّرْتِيبِ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الْحَمَلِيَّةَ يَقْتَضِي الطَّبْعُ تَقْدِيمَ مَوْضُوعِهَا وَتَأْخِيرَ مَحْمُولِهَا؛ إِذِ الثَّانِي مَسْوقٌ لِلأَوَّلِ، وَتَعَقُّلُ الْمَسْوقِ ثَانٍ عَنِ تَعَقُّلِ الْمَسْوقِ لَهُ، وَالْمُتَّصِلَةُ أَيْضًا يَقْتَضِي الطَّبْعُ تَقْدِيمَ مُقَدِّمِهَا وَتَأْخِيرَ تَالِيهَا؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ طَالِبٌ لِلصُّخْبَةِ وَمَلْزُومٌ، وَالثَّانِي مَطْلُوبٌ لَهَا وَلَازِمٌ، وَتَعَقُّلُ الْمَلْزُومِ وَالطَّالِبِ سَابِقٌ عَلَى تَعَقُّلِ اللَّازِمِ وَالْمَطْلُوبِ، بِخِلَافِ الْمُتَفَصِّلَةِ، فَتَرْتِيبُ طَرَفَيْهَا لَفْظِيٌّ فَقَطْ، فَلَمْ أَنْ تُقَدِّمَ وَتُؤَخَّرَ مَا شِئْتَهُ مِنْهُمَا، وَالْمَعْنَى بِحَالِهِ لَا يَتَبَدَّلُ. اهـ «حاشية الشيخ علي قصارة على البناني» (ص ١٥٦).

١ - الحَمَلِيَّاتُ ٢ - والشَّرْطِيَّاتُ الْمُتَّصِلَةُ، وأَمَّا الْقَضَايَا الْمُرتَبَةُ بِحَسَبِ
الْوَضْعِ فَقَط - وهي الشَّرْطِيَّاتُ الْمُنفَصِلَةُ - فلا عكسَ لها، وهذا معنى قوله:
«والعكسُ في مُرتَّبِ» البيت.

* * *

قوله: (والشَّرْطِيَّاتُ الْمُتَّصِلَةُ) فعكسُ الْمُتَّصِلَةِ كعكسِ الحَمَلِيَّةِ؛ فإنَّها إذا
كانت كُلِّيَّةً مُوجِبَةً انْعَكَسَتْ جُزْئِيَّةً: نحو: «كُلُّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا كَانَ حَيَوَانًا»
فعكسه: «قد يكونُ كُلُّمَا كَانَ هَذَا حَيَوَانًا كَانَ إِنْسَانًا» على ما قَدَّمْنَاهُ فِي أُسُورِ
الشَّرْطِيَّاتِ، وَإِنْ كَانَتْ كُلِّيَّةً سَالِبَةً انْعَكَسَتْ كَنَفْسِهَا سَالِبَةً كُلِّيَّةً: كقولنا: «ليسَ
الْبَتَّةُ كُلُّمَا كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ اللَّيْلُ مُوجُودًا»، وعكسه: «ليسَ الْبَتَّةُ كُلُّمَا
كَانَ اللَّيْلُ مُوجُودًا كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً»، وَأَمَّا السَّلْبِيَّةُ الْجُزْئِيَّةُ وَالْمُهْمَلَةُ فَلَا
عكسَ لهما كما تَقَدَّمَ. اهـ «شرح قدورة» (ص ١٦٣).

قوله: (وأَمَّا الْقَضَايَا الْمُرتَبَةُ بِحَسَبِ الْوَضْعِ) أي فِي اللفظ (فقط وهي
الشَّرْطِيَّاتُ الْمُنفَصِلَةُ فَلَا عكسَ لها) هذا الَّذِي ذَكَرَهُ هُوَ مُرتَّبَتَا الْمُحَقِّقِينَ،
وَزَعَمَ الْقُطْبُ أَنَّهَا تَنعَكِسُ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ فِي نَحْوِ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْعَدَدُ زَوْجًا وَإِمَّا
أَنْ يَكُونَ فَرْدًا» بِمُعَانَدَةِ الزَّوْجِيَّةِ لِلْفَرْدِيَّةِ، وَفِي عكسِهِ بِمُعَانَدَةِ الْفَرْدِيَّةِ لِلزَّوْجِيَّةِ.
اهـ «حاشية علي قصارة» (ص ١٥٦).

٢٠ - ثُمَّ قَالَ:

١١ - بَابُ فِي «الْقِيَاسِ»

١١ - بَابُ فِي الْقِيَاسِ

قوله: (بابُ) «البابُ»: اسمٌ لجملةٍ مُختَصَّةٍ مِنَ الْكِتَابِ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى فصولٍ غَالِبًا، وَهُوَ لُغَةٌ: مَا يَتَوَصَّلُ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ. اهـ «مُغْنِي الْمَحْتَاجِ شَرْحُ الْمَنْهَاجِ» (١١٤/١).

قوله: (بابُ فِي الْقِيَاسِ) قَالَ الْقُطُبُ الرَّازِيُّ فِي «شَرْحِ الشَّمْسِيَّةِ» (ص ١٣٨): «الْمَقْصَدُ الْأَقْصَى وَالْمَطْلَبُ الْأَعْلَى مِنَ الْفَنِّ الْكَلَامُ فِي الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ الْعُمْدَةُ فِي اسْتِخْصَالِ الْمَطَالِبِ التَّصْدِيقِيَّةِ»، قَالَ الشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيُّ (ص ١٣٨ - ١٣٩): «وَذَلِكَ لِأَنَّ مَقَاصِدَ الْعُلُومِ الْمُدَوَّنَةِ هِيَ مَسَائِلُهَا الَّتِي إِدْرَاكَاتُهَا تَصْدِيقَاتٌ، فَالْمَقْصُودُ فِي تِلْكَ الْعُلُومِ هُوَ الْإِدْرَاكَاتُ التَّصْدِيقِيَّةُ، وَأَمَّا الْإِدْرَاكَاتُ التَّصَوُّرِيَّةُ فَإِنَّمَا تُطْلَبُ فِيهَا لِكُونِهَا وَسَائِلَ إِلَى تِلْكَ التَّصْدِيقَاتِ، وَالسَّرُّ فِي ذَلِكَ أَنَّ التَّصْدِيقَاتِ الْكَامِلَةَ هِيَ الَّتِي وَصَلَتْ إِلَى مَرْتَبَةِ الْيَقِينِ، وَهَذِهِ يُمَكِّنُ تَحْصِيلَهَا بِالْأَنْظَارِ الصَّحِيحَةِ فِي الْمَبَادِي الْقَطْعِيَّةِ، فَصَارَتْ مَطْلُوبَةً فِي الْعُلُومِ الْحَقِيقِيَّةِ، وَالْكَامِلُ مِنَ التَّصَوُّرَاتِ مَا وَصَلَ إِلَى كُنْهِ الْحَقِيقَةِ، وَذَلِكَ مُتَعَسِّرٌ، بَلْ مُتَعَذِّرٌ، فَلَمْ تُطْلَبِ التَّصَوُّرَاتُ فِي الْعُلُومِ الْحَقِيقِيَّةِ إِلَّا لِتَكُونَ وَسَائِلَ إِلَى التَّصْدِيقَاتِ الْمَطْلُوبَةِ، وَلِهَذَا لَمْ تُفَرِّدِ التَّصَوُّرَاتُ بِالتَّذْوِينِ وَإِنْ أُمِكنَ ذَلِكَ، بِخِلَافِ تَذْوِينِ التَّصْدِيقَاتِ مُجَرَّدَةً عَنِ التَّصَوُّرَاتِ؛ فَإِنَّهُ مُحَالٌ، وَأَيْضًا التَّصْدِيقَاتُ إِدْرَاكَاتٌ تَامَّةٌ تَقْنَعُ النَّفْسَ بِهَا دُونَ التَّصَوُّرَاتِ، فَلِذَلِكَ صَارَتْ مَطْلُوبَةً فِي الْعُلُومِ الْمُدَوَّنَةِ دُونَ التَّصَوُّرَاتِ، وَإِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ الْأَصْلِيُّ هُوَ الْعِلْمُ

إِنَّ الْقِيَاسَ: مِنْ قَضَايَا صُورًا مُسْتَلَزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلًا آخَرًا
ثُمَّ الْقِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بـ«الِاقْتِرَانِي»

التَّصْدِيقِيُّ كَانَ الْبَحْثُ فِي هَذَا الْفَنِّ عَنِ الطَّرِيقِ الْمُوَصِّلِ إِلَيْهِ أَدْخَلَ فِي الْمَقْصِدِ
بِالْقِيَاسِ - أَيِ بِالنِّسْبَةِ - إِلَى الْبَحْثِ عَنِ الْمُوَصِّلِ إِلَى التَّصَوُّرِ؛ لِأَنَّ حَالَ
الْمُوَصِّلَيْنِ فِي هَذَا الْفَنِّ كَحَالِ الْمُوَصِّلِ إِلَيْهِمَا فِي الْعُلُومِ الْحِكْمِيَّةِ، ثُمَّ إِنَّ
الْقِيَاسَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِيَاسٍ وَاسْتِقْرَاءٍ وَتَمَثِيلٍ، لَكِنْ الْعُمْدَةُ مِنْهَا وَالْمُفِيدُ لِلْعِلْمِ
الْيَقِينِيُّ هُوَ الْقِيَاسُ، فَصَارَ الْكَلَامُ فِيهِ مَقْصَدًا أَقْصَى وَمَطْلَبًا أَعْلَى فِي هَذَا الْفَنِّ
بِالْقِيَاسِ إِلَى الْكَلَامِ فِي الْمُوَصِّلِ إِلَى التَّصَوُّرِ، وَبِالْقِيَاسِ إِلَى سَائِرِ مَا يُوَصِّلُ إِلَى
التَّصْدِيقِ، وَلِهَذَا جُعِلَ الْإِسْتِقْرَاءُ وَالتَّمَثِيلُ مِنْ لَوَاحِقِ الْقِيَاسِ وَتَوَابِعِهِ. انْتَهَى
كَلَامُ الْجُرْجَانِيِّ.

٢٠ - أقوال الأبيات

٧٣ - (إِنَّ الْقِيَاسَ): قَوْلٌ (مِنْ قَضَايَا صُورًا) أَيِ: رُكَّبَ تَرْكِيبًا خَاصًّا حَالَةً
كُونِهِ (مُسْتَلَزِمًا بِالذَّاتِ) أَيِ بِذَاتِهِ (قَوْلًا آخَرَ) فَقَوْلُنَا: «قَوْلٌ» جِنْسٌ يَخْرُجُ بِهِ
الْمُفْرَدُ؛ فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى «قَوْلًا»؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ خَاصٌّ بِالْمُرَكَّبِ،
وقَوْلُنَا: «صُورًا مِنْ قَضَايَا» يَخْرُجُ بِهِ الْقَضِيَّةُ الْوَاحِدَةُ، وَالْمُرَادُ بـ«الْقَضَايَا»
قَضِيَّتَانِ فَأَكْثَرُ؛ لِيَشْمَلَ الْقِيَاسَ الْبَسِيطَ. اهـ «قويسني» (ص ٣٠).

وقوله: (بِالذَّاتِ) أَيِ بِذَاتِهِ، فـ«أَلِ» عَوَظٌ عَنِ الضَّمِيرِ عَلَى مَذْهَبِ
الْمُجِيزِ لَذَلِكَ. اهـ «باجوري» (ص ١٢).

٧٤ - (ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ الذِّكْرِيِّ (الْقِيَاسُ عِنْدَهُمْ) أَيِ الْمَنَاطِقَةِ (قِسْمَانِ) هُمَا:

١ - الْاِقْتِرَانِيُّ ٢ - وَالشَّرْطِيُّ (فَمِنْهُ مَا يُدْعَى) أَيِ يُسَمَّى (بـ) الْقِيَاسِ (الِاقْتِرَانِيِّ)

وَهُوَ: الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِقُوَّةٍ، وَاخْتَصَّ بِالْحَمَلِيَّةِ
فَإِنْ تُرِدَ تَرْكِيبُهُ فَرَكَّبَا مُقَدِّمَاتِهِ عَلَى مَا وَجَبَا

لِإِفْتِرَانِ الْحُدُودِ فِيهِ وَعَدَمِ فَضْلِهَا بِأَدَاةِ اسْتِثْنَاءٍ. اهـ «قويسني» (ص ٣٢) ويأتي
زيادةً توضيح في الشرح.

٧٥ - (وهو) أي القياس الإفتِراني: (الذي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِقُوَّةٍ): بِأَنَّ
كَانَتْ فِيهِ مُتَفَرِّقَةً الْأَجْزَاءَ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَنَا: «العَالَمُ مُتَغَيِّرٌ + وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ
حَادِثٌ» يَدُلُّ عَلَى النَّتِيجَةِ، وَهِيَ: «العَالَمُ حَادِثٌ» لَكِنْ بِالْقُوَّةِ بِمَعْنَى: أَنَّ
أَجْزَاءَهَا مُتَفَرِّقَةٌ فِيهِ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَهَا مَوْضِعُ الصَّغَرَى، وَمَحْمُولُهَا مَحْمُولُ الْكِبَرَى
(وَاخْتَصَّ) الْقِيَاسُ الْإِفْتِرَانِيُّ (بِ) الْقَضَايَا (الْحَمَلِيَّةِ) فَلَا يُرَكَّبُ إِلَّا مِنْهَا، لَا مِنْ
الشَّرْطِيَّةِ، وَهَذَا رَأْيٌ مَرْجُوحٌ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّ الْقِيَاسَ الْإِفْتِرَانِيَّ يُؤَلَّفُ ١ - مِنْ
الْقَضَايَا الْحَمَلِيَّاتِ كَمَا تَقَدَّمَ، ٢ - وَمِنْ الْقَضَايَا الشَّرْطِيَّاتِ كَقَوْلِنَا: «كُلَّمَا كَانَتْ
الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ النَّهَارُ مَوْجُودًا + وَكُلَّمَا كَانَ النَّهَارُ مَوْجُودًا فَلْأَرْضُ مُضِيئَةً»
فَيُنْتَبِجُ = «كُلَّمَا كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَتْ الْأَرْضُ مُضِيئَةً». اهـ «قويسني»
(ص ٣٢).

٧٦ - (فَإِنْ تُرِدَ تَرْكِيبَهُ) أي القياس الإفتِراني (فَرَكَّبَا) أَنْتَ، وَالْأَلْفُ
لِلإِطْلَاقِ (مُقَدِّمَاتِهِ) أَيْ مُقَدِّمَتَيْهِ إِنْ تَرَكَّبَ مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ أَوْ مُقَدِّمَاتِهِ إِنْ تَرَكَّبَ مِنْ
أَكْثَرِ (عَلَى مَا وَجَبَا) أَيْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَجَبَ ١ - مِنَ الْإِثْبَانِ بِوَصْفِ جَامِعٍ
بَيْنَ طَرَفَيْ النَّتِيجَةِ، وَهُوَ الْحَدُّ الْمُكَرَّرُ، وَبِهِ حَصَلَتِ الْمُقَدِّمَتَانِ إِحْدَاهُمَا مُشْتَمِلَةٌ
عَلَى مَوْضِعِ النَّتِيجَةِ أَوْ مُقَدِّمِهَا وَالْأُخْرَى عَلَى مَحْمُولِهَا أَوْ تَالِيهَا، ٢ - وَمِنْ
انْدِرَاجِ الْأَصْغَرِ تَحْتَ الْأَوْسَطِ فِي الْإِفْتِرَانِيِّ كَمَا سَيَأْتِي. اهـ «قويسني» (ص ٣٢).

وَرَتَّبِ الْمُقَدَّمَاتِ وَاَنْظُرَا صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرَا
فَإِنْ لَزِمَ الْمُقَدَّمَاتِ بِحَسَبِ الْمُقَدَّمَاتِ آتِي
وَمَا مِنَ الْمُقَدَّمَاتِ صَغْرَى فَيَجِبُ انْدِرَاجُهَا فِي الْكُبْرَى



قوله: (مُقَدَّمَاتِهِ) الْمُرَادُ بِالْجَمْعِ هُنَا وَفِيمَا بَعْدُ: مَا فَوْقَ الْوَاحِدِ. اهـ
«باجوري» (ص ١٣)، قَالَ الشَّيْخُ عَلِيٌّ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى شَرْحِ إِيسَاغُوجِي»
(ص ١١٦): «قَالَ مُلَّا تَالِج: كُلُّ جَمْعٍ يُذَكَّرُ فِي التَّعْرِيفِ فَالْمُرَادُ بِهِ مَا فَوْقَ
الْوَاحِدِ، فَهِيَ قَاعِدَةٌ». اهـ

٧٧ - (وَرَتَّبِ الْمُقَدَّمَاتِ): بَأَن تَقَدَّمَ الصَّغْرَى مِنْهَا عَلَى الْكُبْرَى، وَيَكُونُ
ذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الْخَاصِّ: كَكُونِ الصَّغْرَى مُوجِبَةً، وَالْكُبْرَى كُلِّيَّةً كَمَا فِي الشَّكْلِ
الْأَوَّلِ مَثَلًا (وَاَنْظُرَا) أَيِ انْظُرْنَا (صَحِيحَهَا) أَيِ الْمُقَدَّمَاتِ مُتَمَيِّزًا (مِنْ فَاسِدٍ) أَيِ
مِنْ فَاسِدِهَا مِنْ جِهَةِ النَّظْمِ: بَأَن كَانَتَا سَالِبَتَيْنِ أَوْ جُزْئِيَّتَيْنِ؛ إِذْ لَا إِنتَاجَ لِسَالِبَتَيْنِ
أَوْ جُزْئِيَّتَيْنِ، وَمِنْ جِهَةِ الْمَادَّةِ: بَأَن كَانَتَا كَاذِبَتَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا كَاذِبَةٌ (مُخْتَبِرَا) أَيِ
حَالَةَ كَوْنِكَ مُخْتَبِرًا لِلْمُقَدَّمَاتِ بِالِاسْتِدْلَالِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَتْ نَظَرِيَّةً هَلْ هِيَ يَقِينِيَّةٌ أَوْ
لَا، وَهَذَا بَيَانٌ لِلْوَجْهِ الْخَاصِّ الَّذِي ذَكَرَهُ سَابِقًا فِي قَوْلِهِ: «عَلَى مَا وَجَبَا»، فَلَا
يُقَالُ: هَذَا تَكَرَّرًا لِمَا تَقَدَّمَ. اهـ «قويسني» (ص ٣٢).

٧٨ - (فَإِنْ لَزِمَ الْمُقَدَّمَاتِ) وَهُوَ النَّتِيجَةُ مِنْ حَيْثُ تَيَقَّنُ صِدْقَهُ وَعَدَمُ
تَيَقُّنِهِ، وَهَذَا تَعْلِيلٌ لِمَضْمُونِ الْبَيِّنِ قَبْلَهُ (بِحَسَبِ الْمُقَدَّمَاتِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ:
(آتِ)، وَهُوَ خَبَرٌ «إِنَّ»، أَيِ: آتِ بِطَبِيقِهَا وَوَفِّقْهَا مِنْ حَيْثُ اطَّرَادُ الصَّدَقِ وَعَدَمُ
اطَّرَادِهِ، فَإِنْ كَانَتْ الْمُقَدَّمَاتُ مُطَّرَدَةً الصَّدَقِ كَانَ لَازِمُهَا كَذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ
مُطَّرَدَةً الصَّدَقِ كَانَ لَازِمُهَا كَذَلِكَ.

٧٩ - (وَمَا مِنَ الْمُقَدَّمَاتِ صَغْرَى) أَيِ: وَمَا هِيَ صَغْرَى مِنَ الْمُقَدَّمَاتِ،

وَذَاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ صُغْرَاهُمَا وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ كُبْرَاهُمَا
وَأَصْغَرٌ فَذَلِكَ ذُو انْدِرَاجٍ وَوَسَطٌ يُلْفَى لَدَى الْإِنْتِاجِ

ف«ما»: مبتدأ، وقوله: «صُغْرَى» خبرٌ لمُبْتَدَأٍ محذوفٍ تقديره: هي صُغْرَى،
والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره صلة «ما»، وخبر «ما» قوله: (فَيَحِبُّ) كما
في «شرح الناظم» (ص ٣٣) (انْدِرَاجُهَا) أي انْدِرَاجُ أَصْغَرِهَا الَّذِي هُوَ مَوْضُوعُ
المطلوبِ (في) أَوْسَطِ (الكُبْرَى) مثلاً إذا قلنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ + وَكُلُّ
حَيَوَانٍ جِسْمٌ» الأصغرُ هو «إِنْسَانٌ»، وقد انْدَرَجَ في «الْحَيَوَانِ» لِيَنْسَجِبَ عليه
حكمه. «قويسني» (ص ٣٣).

وقوله أيضاً: (وما من المُقَدَّماتِ إلخ) معنى البَيِّن: أنه لا بُدَّ أن تكون
الكُبْرَى أَعَمَّ من الصَّغْرَى، وإلا لم يَخْضُلِ اللُّزُومُ؛ إذ يَلْزَمُ من الحُكْمِ على
الأَعَمِّ الحُكْمُ على الأَخْصَصِ، لا العكس. اهـ «شرح الناظم» (ص ٣٣).

٨٠ - (وَذَاتُ) مبتدأ (حَدٍّ أَصْغَرٍ) صُرِفَ لِلضَّرُورَةِ، وخبرُ «ذاتٍ» قوله:
(صُغْرَاهُمَا) أي: الصَّغْرَى مِنَ الْمُقَدَّمَتَيْنِ هي ذاتُ الحَدِّ الْأَصْغَرِ، وهو «إِنْسَانٌ»
الَّذِي يَكُونُ مَوْضُوعاً فِي النَتِيجَةِ (وَذَاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ) تنوِيهٌ لِلضَّرُورَةِ (كُبْرَاهُمَا)
أي: وَكُبْرَى الْمُقَدَّمَتَيْنِ هي المُشْتَمِلَةُ عَلَى الحَدِّ الْأَكْبَرِ الَّذِي هُوَ مَحْمُولُ النَتِيجَةِ:
كقولنا في المِثَالِ السَّابِقِ: «وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ»؛ فَإِنَّهَا مُشْتَمِلَةٌ عَلَى الحَدِّ الْأَكْبَرِ،
وهو «جِسْمٌ» الَّذِي يَكُونُ مَحْمُولاً فِي النَتِيجَةِ. اهـ «قويسني» (ص ٣٣).

٨١ - (وَأَصْغَرٌ) صُرِفَ لِلضَّرُورَةِ، وهو مبتدأ خبره قوله: (فَذَلِكَ ذُو انْدِرَاجٍ)
الأصغرُ مُنْدَرِجٌ فِي مَفْهُومِ الْأَكْبَرِ بِسَبَبِ انْدِرَاجِهِ فِي الْأَوْسَطِ كَمَا تَقَدَّمَ (وَوَسَطٌ
يُلْفَى لَدَى الْإِنْتِاجِ) أي: الحَدُّ الْوَسَطُ - وهو: الْمُكْرَرُ فِي الْمُقَدَّمَتَيْنِ - يَتْرُكُ عِنْدَ

٢٠ - أقول:

هذا شُرُوعٌ في مَقاصِدِ التَّصديقاتِ ، وهو «القياسُ» ، ومعناه لغةً: تقديرُ شيءٍ على مثالِ شيءٍ آخرَ ، واصطلاحاً: لفظٌ تَرَكَّبَ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ فَأَكْثَرُ يَلْزَمُ

الإنتاج ، فهو كالألةِ يُؤْتَى به عندَ الإحتياجِ إليه في التَّوَصُّلِ إلى المطلوبِ ، ويتركُّ عندَ حصوله . «قويسني» (ص ٣٣) .

٢٠ - أقوالُ الشَّرح

قوله: (تقديرُ شيءٍ) كالقُماشِ (على مثالِ شيءٍ آخرَ) كالذَّراعِ أي: معرفةُ قدرِ شيءٍ بِمِثَالِ شيءٍ آخرَ ، ف«على» بمعنى بَاءِ الآلةِ . اهـ «صبان» (ص ١١٧) .

قوله: (لفظٌ) عبارةٌ غيره - كصاحبِ «الشَّمْسِيَّةِ» - : «قولٌ» ، قال القُطْبُ الرَّاظِيُّ في «شرحها» (ص ١٣٩): «فالقولُ - وهو المُركَّبُ - ١ - إمَّا المفهومُ العَقْلِيُّ ، وهو جنسُ القياسِ المعقولِ ، ٢ - وإمَّا الملفوظُ ، وهو جنسُ القياسِ الملفوظِ» . اهـ قال السَّيِّدُ الجُرْجَانِيُّ (ص ١٣٩): «يعني أنَّ القياسَ ١ - إمَّا معقولٌ ، وهو مُركَّبٌ مِنَ القضايا المعقولةِ ، ٢ - وإمَّا مسموعٌ ، وهو مُركَّبٌ مِنَ القضايا الملفوظةِ ، والأوَّلُ هو القياسُ حقيقةً ، والثاني إِنَّمَا يُسَمَّى قياساً لِدَلالتهِ على الأوَّلِ ، وهذا الحَدُّ يُمكنُ أَنْ يُجْعَلَ حَدًّا لِكُلِّ منهما ، فَإِنْ جُعِلَ حَدًّا لِلقياسِ المعقولِ يُرادُ بالقولِ والقضايا: الأمورُ المعقولةُ ، وَإِنْ جُعِلَ حَدًّا لِلْمسموعِ يُرادُ بهما: الأمورُ الملفوظةُ . اهـ كلامُ السَّيِّدِ ، وعلى هذا فتعريفُ الشَّارِحِ إِنَّمَا هو تعريفُ للقياسِ المسموعِ .

قوله: (مِنْ قَضِيَّتَيْنِ) إِنَّمَا قالَ «قَضِيَّتَيْنِ» ولم يَقُلْ «مُقَدِّمَتَيْنِ» لِئَلَّا يَلْزَمَ

عنهما لذاتهما قولٌ آخَرُ، والأوّلُ يُسمّى: «قياساً بسيطاً»، والثاني يُسمّى: «قياساً مركّباً»، وسيأتي في كلامه، وأنه يرجعُ إلى «البسيط».

مثال الأول: «العالمُ مُتَغَيِّرٌ» + «وكلُّ مُتَغَيِّرٍ حادثٌ» يلزم عنه = «العالمُ حادثٌ».

الدَّورُ؛ لأنهم عَرَفُوا «المُقَدِّمَةَ» بأنها ما جُعِلَتْ جزءَ قياسٍ، فأخذوا القياسَ في تعريفها، فلو أُخِذَتْ هي أيضاً في تعريفه لَزِمَ الدَّورُ. اهـ «شرح إيساغوجي» (ص ١٢١).

قوله: (قولٌ آخَرُ) أي مُغَايِرٌ لِكُلِّ مِنَ الْمُقَدِّمَتَيْنِ، واعتُرضَ: بأنَّ النتيجةَ لا بُدَّ أن تكونَ مُتَرَكِّبَةً مِنْ أَجْزَاءِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ، وَحِينَئِذٍ فلا تكونُ مُغَايِرَةً لهما، وَأُجِيبَ: بأنَّ المُرادَ بِمُغَايِرَةِ النتيجةِ لهما كونُها ليستَ عَيْنَ واحدةٍ منهما لا كونَ أجزائها غيرَ أجزائهما، فَإِنْ قُلْتَ مَثَلًا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» + «وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ» أُنْتَجَجَ = «أَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ جِسْمٌ»، وهذه النتيجةُ مُغَايِرَةٌ لِلْمُقَدِّمَتَيْنِ بالمعنى المذكورِ، فافهم. اهـ «باجوري» (ص ١٢).

قوله: (والأوّلُ) وهو ما تَرَكَّبَ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ.

قوله: (والثاني) وهو ما تَرَكَّبَ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ.

قوله: (وسياتي) أي القياسُ المُركَّبُ (في كلامه) وهو قوله في «لَوَاحِقِ القياسِ»: «ومنه ما يَدْعُوْنَهُ مُرَكَّباً» إلخ.

قوله: (وأنه) معطوفٌ على فاعِلِ «يأتي» أي: وسيأتي أنه أي القياسُ المُركَّبُ (يرجعُ إلى البسيط) لأنه أَقْبَسُ طَوِيلَتْ نَتَائِجُهَا فِي الذِّكْرِ وهي مُرادَةٌ في المعنى، كما يأتي ذلك في الشرح.

ومثال الثاني: «النَّبَّاشُ آخِذٌ لِلْمَالِ خُفِيَّةٌ» + «وَكُلٌّ آخِذٌ لِلْمَالِ خُفِيَّةٌ سَارِقٌ» + «وَكُلٌّ سَارِقٌ تُقَطَّعُ يَدُهُ» يلزم عنه = «النَّبَّاشُ تُقَطَّعُ يَدُهُ» .
فَخَرَجَ بِقَيْدِ «التركيب من قضيتين»: اللَّفْظُ الْمُفْرَدُ، والقضية الواحدة.
وَخَرَجَ بـ«القول الآخر»: ما إذا كان القول أحدَ المُقَدَّمَتَيْنِ .
وَخَرَجَ بقولنا: «لِذَاتِهِ»: ما إذا كان القول الآخر لا لِذَاتِ الْقَضِيَّتَيْنِ:

قوله: (اللفظ المفرد): نحو: «زَيْدٌ»، هو خارجٌ بقيدِ «التركيب» فقط، لا مع قَيْدِ كونه من قضيتين، فقوله: «تَرَكَّبَ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ» قيدان: الأول: قَيْدُ التَّركيبِ، والثاني: قَيْدُ كونه من قضيتين.

قوله: (والقضية الواحدة) أي: وَخَرَجَتْ الْقَضِيَّةُ الْوَاحِدَةُ، وهي خارجةٌ بقَيْدِ «التركيب» مع قَيْدِ «كونه من قضيتين»، وعِبَارَةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا فِي «شرح إيساغوجي» (ص ١١٧): «فَخَرَجَ عَنْ أَنْ يَكُونَ قِيَاسًا: الْقَوْلُ الْوَاحِدُ - أَيِ الْقَضِيَّةِ الْوَاحِدَةِ - وَإِنْ لَزِمَ لِذَاتِهِ قَوْلٌ آخَرُ كَعَكْسِهِ الْمُسْتَوِي وَعَكْسِ نَقِيضِهِ - أَيِ الْمُوَافِقِ أَوْ الْمُخَالَفِ - ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَأَلَّفْ مِنْ أَقْوَالٍ». اهـ أي قضيتين فأكثر، ومثاله كما في «حاشية عليش» (ص ١١٧): «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ»؛ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ عَكْسُهُ الْمُسْتَوِي وَهُوَ «بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ»، وَعَكْسُ نَقِيضِهِ الْمُوَافِقُ وَهُوَ «كُلُّ مَا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، وَعَكْسُ نَقِيضِهِ الْمُخَالَفُ وَهُوَ: «لَا شَيْءٌ مِمَّا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ بِإِنْسَانٍ». اهـ

قوله: (ما إذا كان القول أحدَ المُقَدَّمَتَيْنِ): مثاله - كما سيذكره الشارح في «الخاتمة» - قولنا: «هذه نُقْلَةٌ» + «وَكُلُّ نُقْلَةٍ حَرَكَةٌ» يُنتِجُ = «هذه حَرَكَةٌ»، وهذه النتيجة إحدَى المُقَدَّمَتَيْنِ.

قوله: (لا لِذَاتِ الْقَضِيَّتَيْنِ) بل ١ - لِخُصُوصِ الْمَادَّةِ ٢ - أَوْ بِوَاسِطَةِ مُقَدِّمَةٍ

كقولنا: «زيدٌ مُساوٍ لِعَمْرٍو» + «وعمرٌو مُساوٍ لِبَكْرِ» فالنتيجة - وهي: «زيدٌ مُساوٍ لِبَكْرِ» - ليست لازمةً لِذَاتِ الْمُقَدَّمَتَيْنِ، بل بِوَاسِطَةِ مُقَدِّمَةِ أَجْنَبِيَّةٍ

غَرِيبَةٍ، فالأوَّل: كقولنا: «لا شيءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ + ولا شيءٌ مِنَ الْحَجَرِ بِصَاهِلٍ»؛ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ: «لا شيءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِصَاهِلٍ»، وهو صَادِقٌ لَكِنَّهُ لَا زَمَ لخصوصِ المادَّةِ لا لِذَاتِ الْمُقَدَّمَتَيْنِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّكَ لَوْ جَعَلْتَ «النَّاطِقُ» فِي الْكُبْرَى بَدَلُ «الصَّاهِلِ» لَكَذَبْتَ النَّتِيجَةَ مَعَ صِدْقِ الْمُقَدَّمَتَيْنِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَالْمُرَادُ بِـ«الْمُقَدِّمَةِ الْغَرِيبَةِ»: أَنْ تَكُونَ أَجْنَبِيَّةً غَيْرَ لَازِمَةٍ لِإِخْدَى مُقَدَّمَتِي الْقِيَاسِ: كـ«قِيَاسِ الْمُسَاوَاةِ»، وَهُوَ: مَا تَرَكَّبَ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ مُتَعَلِّقَتَيْنِ مَحْمُولٍ أَوَّلَاهُمَا يَكُونُ مَوْضُوعَ الْأُخْرَى: كقولنا: «الْإِنْسَانُ مُساوٍ لِلنَّاطِقِ» «وَالنَّاطِقُ مُساوٍ لِلْكَاتِبِ»، فَيَلْزَمُهُمَا: «الْإِنْسَانُ مُساوٍ لِلْكَاتِبِ» لَكِنْ لَا لِذَاتِهِمَا، بَلْ بِوَاسِطَةِ مُقَدِّمَةِ أَجْنَبِيَّةٍ، وَهِيَ: «أَنَّ كُلَّ مُساوٍ لِمُساوِي الشَّيْءِ مُساوٍ لِذَلِكَ الشَّيْءِ». اهـ «شرح البناني»، وَيَأْتِي لِلشَّارِحِ قِيَاسُ الْمُسَاوَاةِ.

قوله: (كقولنا: زيدٌ مُساوٍ لِعَمْرٍو إلخ) وَيُسَمَّى هَذَا: «قِيَاسَ الْمُسَاوَاةِ»، وَهُوَ: مَا يَتَرَكَّبُ مِنْ قَوْلَيْنِ يَكُونُ مُتَعَلِّقَ مَحْمُولٍ أَحَدُهُمَا مَوْضُوعَ الْآخَرِ كَمَا فِي مِثَالِ الشَّارِحِ، وَكَذَا «قِيَاسُ الْمُقَدِّمَةِ»: كقولنا: «نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ مُقَدَّمٌ عَلَى الرُّسُلِ فِي الْفَضِيلَةِ + وَهُمْ مُقَدَّمُونَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ عَلَى الصَّحِيحِ»، فَيَلْزَمُ مِنْهُ: «نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ مُقَدَّمٌ فِي الْفَضِيلَةِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ» بِوَاسِطَةِ مُقَدِّمَةِ أَجْنَبِيَّةٍ، وَهِيَ قَوْلُنَا: «وَكُلُّ مُقَدَّمٍ عَلَى الرُّسُلِ مُقَدَّمٌ عَلَى مَا الرُّسُلُ مُقَدَّمُونَ عَلَيْهِ فِي الْفَضِيلَةِ». اهـ «قدورة» (ص ١٦٥)، وَانْظُرْ: «المَطْلَعُ» لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا (ص ١١٩)، وَ«شَرْحُ الْخَبِصِيِّ» عَلَى «التَّهْذِيبِ» (ص ٢٢٣).

قوله: (مُقَدِّمَةُ أَجْنَبِيَّةٍ) أَيُّ عَنْ قَضِيَّتِي الْقِيَاسِ. اهـ «قدورة» (ص ١٦٥).

وهي: «مُساوي المُساوي لِشيءٍ مُساوٍ لذلك الشيء».

* * *

ثُمَّ إِنَّ الْقِيَاسَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: ١ - «اِقْتِرَانِيٌّ» ٢ - و«شَرْطِيٌّ»،
والثاني يَأْتِي فِي قَوْلِهِ: «وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالِاسْتِثْنَائِيِّ» إلخ.

وَالأَوَّلُ هُوَ: مَا دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِالْقُوَّةِ - أَيْ بِالْمَعْنَى -: بِأَنْ تَكُونَ
النَّتِيجَةُ مَذْكُورَةً فِيهِ بِمَادَّتِهَا لَا صُورَتِهَا: كـ«العالمُ حادثٌ» فيما تَقَدَّمَ.

وَخَرَجَ بِذَلِكَ «الْقِيَاسُ الشَّرْطِيُّ»؛ فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى النَّتِيجَةِ بِالْفِعْلِ أَيْ:
ذُكِرَتْ فِيهِ النَّتِيجَةُ بِمَادَّتِهَا وَصُورَتِهَا: كَقَوْلِنَا: «لَوْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا لَكَانَ



قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِنَّ الْقِيَاسَ إلخ) شُرُوعٌ فِي شَرْحِ الْبَيْتِ الثَّانِي.

قَوْلُهُ: (اِقْتِرَانِيٌّ) سُمِّيَ: «اِقْتِرَانِيًّا» لِاِقْتِرَانِ الْحُدُودِ فِيهِ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ. اهـ
«مَلُوي» (ص ١٢١)، أَيْ: لِاتِّصَالِهَا فِيهِ مِنْ غَيْرِ فَصْلِ بَيْنَهَا بِأَدَاةِ الْإِسْتِثْنَاءِ الَّتِي
هِيَ «لَكِنْ»، وَالْمُرَادُ بِ«الْحُدُودِ»: حُدُودُهُ الثَّلَاثَةُ: ١ - الْأَصْغَرُ، ٢ - وَالْأَوْسَطُ،
٣ - وَالْأَكْبَرُ، وَسُمِّيَتْ: «حُدُودًا» لِأَنَّهَا أَطْرَافٌ، وَ«الْحَدُّ» فِي اللُّغَةِ: الطَّرْفُ.

قَوْلُهُ: (وَالأَوَّلُ) أَيْ الْقِيَاسُ الْاِقْتِرَانِيُّ (مَا دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ) أَيْ أَوْ نَقِيضِهَا
كَمَا فِي «شَرْحِ النَّازِمِ».

قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِذَلِكَ) أَيْ بِمَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّ النَّتِيجَةَ ذُكِرَتْ بِمَادَّتِهَا فَقَطْ لَا
صُورَتِهَا.

قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى النَّتِيجَةِ) أَيْ أَوْ نَقِيضِهَا كَمَا يَأْتِي فِي تَعْرِيفِهِ فِي بَابِهِ.

قَوْلُهُ: (أَيْ ذُكِرَتْ فِيهِ النَّتِيجَةُ إلخ) تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ: «بِالْفِعْلِ».

حيواناً» + «لكنه إنسان» يُنتِجُ = «فهو حيوان»، وهذه النتيجة ذُكرت في القياس بمادّتها وهيئتها، كذا قالوا، والذي يظهر أنّ هذا بحسب الظاهر؛

قوله: (ذُكرت فيه النتيجة) أي أو نقيضها كما سيأتي في «فصل القياس الاستثنائي».

قوله: (فهو حيوان) هذه النتيجة هي عينُ تالي الشرطيّة.

قوله: (في القياس) أي في جزء من القياس كما سيّضح قريباً.

قوله: (كذا) أي أنّ النتيجة ذُكرت بمادّتها وصورتها في القياس الاستثنائي (قالوا) أي المناطق، وهو صيغة تَبَرُّ، والمعنى: أنّ الشارح تَبَرَّأ من قول المناطق: أنّ النتيجة ذُكرت بمادّتها وصورتها في القياس الاستثنائي، فلا يوافقهم في هذا القول.

قوله: (والذي يظهر أنّ هذا) أي قولهم: أنّ النتيجة ذُكرت بمادّتها وصورتها في القياس الاستثنائي إنّما يكون (بحسب الظاهر) لا حقيقة الأمر، وهذا البحث من الشارح ليس في موضعه، بل الصواب ما قالوه من أنّ النتيجة ذُكرت بمادّتها وهيئتها في القياس الاستثنائي، والمراد بقولهم: «ذُكرت في القياس» أي في جزء من إحدى مُقدّمتي القياس، فإذا قلنا مثلاً: «إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود» لكن الشمس طالعة» يُنتِجُ = «النهار موجود»، فهذه النتيجة بمادّتها وهيئتها قد ذُكرت في جزء من إحدى مُقدّمتي القياس، وهو تالي المُقدّمة الكبرى، ولهذا قال شيخ الإسلام زكريّا في «شرح إيساغوجي» (ص ١٢٢ - ١٢٣) - بعد أن عرّف القياس الاستثنائي ومثله بما ذُكر - ما نصّه: «ولا يُشكّل بما مرّ من أنه يُعتَبَرُ في القياس أن يكون القول اللازم - وهو النتيجة -

لأنَّ النَّتِيجَةَ لازِمُ القياسِ ، ولا يَصَحُّ أن يكونَ اللازمُ جزءاً من المَلزومِ ، بل هو مُغايِرٌ له ، فافْهَمُ .

* * *

وَيَتَرَكَّبُ هذا القياسُ مِنَ الحَمَلِيَّاتِ والشَّرْطِيَّاتِ ، وأما قولُ المتنِ :

مُغايِرًا لِكُلِّ مِنْ مُقَدِّمَاتِهِ ، وَهنا ليسَ كذلك ؛ لأنَّه ليسَ بواحدٍ منهما ، وإنَّما هو جُزْءٌ إِحْداهُما ؛ إِذِ المُقَدِّمَةُ ليستْ قولنا : «النَّهَارُ موجودٌ» ، بل اسْتِلْزامُ طُلُوعِ الشَّمْسِ له الحاصِلُ ذلكَ مِنَ المُقَدِّمِ والتَّالِي . اهـ

قوله : (لأنَّ النَّتِيجَةَ لازِمُ القياسِ) هذا عِلَّةٌ لمَحذوفٍ تَقديرُهُ : وإِلَّا - أي وإن لم يكنِ القولُ بأنَّ النَّتِيجَةَ في الإِسْتِثْنائِي ذُكِرَتْ بِمادِّيَّها وَهَيْئَتِها بِحَسَبِ الظَّاهِرِ - فلا يَصَحُّ ؛ لِأنَّ النَّتِيجَةَ لازِمُ القياسِ إلخ .

قوله : (وَيَتَرَكَّبُ هذا القياسُ) أي القياسُ الإِفْتِرَائِي .

قوله : (مِنِ الحَمَلِيَّاتِ والشَّرْطِيَّاتِ) قَالَ الخَبِصِيُّ في «شرح التَّهْدِيبِ» (ص ٢٤٦) : «اعْلَمْ : أنَّ الإِفْتِرَائِيَّ يَنْقَسِمُ إلى ١ - حَمَلِيٍّ ٢ - وَشَرْطِيٍّ ؛ لِأنَّه ١ - إن تَرَكَّبَ مِنَ الحَمَلِيَّاتِ المَحْضَةِ فـ «حَمَلِيٍّ» ، ٢ - وإن لم يَتَرَكَّبَ منها : بأن تَرَكَّبَ مِنَ الشَّرْطِيَّاتِ المَحْضَةِ أو مِنَ الشَّرْطِيَّاتِ والحَمَلِيَّاتِ فـ «شَرْطِيٍّ» . اهـ

مِثَالُ الإِفْتِرَائِيٍّ ١ - مِنَ الشَّرْطِيَّاتِ الْمُتَّصِلَةِ : قولنا : «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ موجودٌ» + «وإن كَانَ النَّهَارُ موجوداً فَالأَرْضُ مُضِيئَةً» يُنتِجُ = «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالأَرْضُ مُضِيئَةً» ، ٢ - وَمِنِ الشَّرْطِيَّاتِ الْمُتَفَصِّلَةِ : قولنا : «كُلُّ عَدَدٍ إِمَّا زَوْجٌ أو فَرْدٌ» + «وَكُلُّ زَوْجٍ إِمَّا زَوْجٌ الزَّوْجِ أو زَوْجُ الْفَرْدِ» يُنتِجُ = «كُلُّ عَدَدٍ إِمَّا فَرْدٌ أو زَوْجُ الزَّوْجِ أو زَوْجُ الْفَرْدِ» . اهـ «متن إيساغوجي» ، وبذلك

«واختَصَّ بِالْحَمَلِيَّةِ» فَجَزَيْ عَلَى الْغَالِبِ .

* * *

فَإِنْ أَرَدْتَ تَرْكِيبَ الْقِيَاسِ الْإِفْتِرَانِيَّ فَرَكِّبْهُ عَلَى الْوَجْهِ الْمُعْتَبَرِ عِنْدَهُمْ مِنْ:

١ - الْإِثْنَانِ بِوَضْفٍ جَامِعٍ بَيْنَ طَرَفَيْ الْمَطْلُوبِ: كـ «التَّغْيِيرِ» فِي الْمَثَالِ الْمُتَقَدِّمِ.

مَثَلُ الْخَبِصِيِّ فِي «شرح التهذيب»، و«الزَّوْجُ» هُوَ الْمُتَقَسِّمُ بِمُتَسَاوِيَيْنِ، و«الْفَرْدُ»: مَا لَيْسَ كَذَلِكَ، و«زَوْجُ الزَّوْجِ»: مَا تَرَكَّبَ مِنْ ضَرْبِ زَوْجٍ فِي زَوْجٍ، و«زَوْجُ الْفَرْدِ»: مَا تَرَكَّبَ مِنْ ضَرْبِ زَوْجٍ فِي فَرْدٍ. اهـ «شرح إيساغوجي» لشيخ الإسلام زكريا (ص ١٣٧).

أَمَّا أَمْثَلَةُ الْقِيَاسِ الْإِفْتِرَانِيَّ مِنَ الْقَضَايَا الْحَمَلِيَّاتِ فَسَتَأْتِي فِي الشَّرْحِ .
قوله: (فَإِنْ أَرَدْتَ تَرْكِيبَ الْقِيَاسِ إلخ) شُرُوعٌ فِي شَرْحِ الْبَيْتِ الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ وَالْخَامِسِ وَالسَّادِسِ .

قوله: (عَلَى الْوَجْهِ الْمُعْتَبَرِ) وَهُوَ أَرْبَعَةٌ ذَكَرَهَا بِقَوْلِهِ: «مِنْ الْإِثْنَانِ» وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ .

قوله: (مِنْ الْإِثْنَانِ بِوَضْفٍ جَامِعٍ إلخ) وَهُوَ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ مِنَ الْوُجُوهِ الْأَرْبَعَةِ .

قوله: (بَيْنَ طَرَفَيْ الْمَطْلُوبِ) الْمُرَادُ بِ«الطَّرَفَيْنِ»: الْمُقَدِّمَةُ الصَّغْرَى وَالْمُقَدِّمَةُ الْكُبْرَى، وَالْمُرَادُ بِ«الْمَطْلُوبِ»: النَّتِيجَةُ، وَاعْلَمْ: أَنَّ النَّتِيجَةَ - وَهِيَ: الْحُكْمُ الْمَطْلُوبُ ثَبُوتُهُ - تُسَمَّى ١ - قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى ثُبُوتِهَا:

٢ - ومن ترتيب المُقَدِّمات - جمع «مُقَدِّمة» أي القضية التي جُعِلَتْ
جُزْءَ دَلِيلٍ، سُمِّيَتْ بذلك لِتَقَدُّمِهَا عَلَى الْمَطْلُوبِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ جُزْءَ دَلِيلٍ
فَلَا تُسَمَّى: «مُقَدِّمة» -: بَأَن تَقَدَّمَ الْمُقَدِّمَةُ الصَّغْرَى عَلَى الْكُبْرَى.

«دَعْوَى»؛ لِأَن الْمُتَكَلِّمَ ادَّعَى ثُبُوتَهَا بِلا دَلِيلٍ، ٢ - وَبَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْإِسْتِدْلَالِ
وَقَبْلَ إِكْمَالِهِ تُسَمَّى: «مَطْلَبًا» وَ«مَطْلُوبًا»؛ لِأَنهَا لَمَّا سَبَقَ الدَّلِيلُ عَلَى ثُبُوتِهَا
صَارَتْ مَطْلُوبَةً الثَّبُوتِ، ٣ - وَبَعْدَ إِكْمَالِ الْإِسْتِدْلَالِ تُسَمَّى: «نَتِيجَةً» وَ«حُجَّةً»؛
لِأَن مَنْ تَمَسَّكَ بِهَا حَجَّ خَصْمَهُ - أَيْ غَلَبَهُ -، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ
فِي «اِحْمِرَارِ السُّلَمِ»: «

قَبْلَ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ «دَعْوَى»	تُدْعَى النَّتِيجَةُ عَلَى مَا يُرَوَى
وَحَسِينَ الْقِيِّ وَلَمْ يَتِمَّا	فَمَطْلَبًا حِينَئِذٍ تُسَمَّى
وَبَعْدَ مَا انْصَحَتْ الْمَحَجَّةُ	فَسَمَّاهَا نَتِيجَةً وَحُجَّةً

قوله: (ومن ترتيب المُقَدِّمات إلخ) وهو الوجهُ الثاني من الوجوه الأربعة.
قوله: (سُمِّيَتْ) أي القضية التي جُعِلَتْ جُزْءَ دَلِيلٍ (بذلك) أي بالمُقَدِّمة.
قوله: (على المطلوب) أي الذي هو النتيجة.

قوله: (جمع مُقَدِّمة) إلى قوله: (فلا تُسَمَّى مُقَدِّمة): جملة اعتراضية.

وقوله: (فإن لم تكن جزء دليل فلا تُسَمَّى مُقَدِّمة) اعلم: أن المركَّب التَّامَّ
المُحْتَمِلَ لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ يُسَمَّى - كما قاله في «التلويح» - ١ - مِنْ حَيْثُ
اِسْتِمَالُهُ عَلَى الْقَضَاءِ بِمَعْنَى «الحكم»: «قضية»، ٢ - وَمِنْ حَيْثُ اخْتِمَالُهُ لِلصِّدْقِ
وَالْكَذِبِ «خبرًا»، ٣ - وَمِنْ حَيْثُ إِفَادَتُهُ الْحُكْمَ: «إخبارًا»، ٤ - وَمِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ
جُزْءًا مِنَ الدَّلِيلِ: «مُقَدِّمة»، ٥ - وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُطْلَبُ بِالدَّلِيلِ: «مَطْلُوبًا»،

٣ - وَمِنْ تَمْيِيزِ الصَّحِيحِ مِنَ الْفَاسِدِ؛ لِأَنَّ النَّتِيجَةَ لَازِمٌ، وَاللَّازِمُ بِحَسَبِ مَلْزُومِهِ: إِنْ صَحِيحًا فَصَحِيحٌ، وَإِنْ فَاسِدًا فَفَاسِدٌ، فَالنَّتِيجَةُ صَحِيحَةٌ

٦ - وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَخْصُلُ مِنَ الدَّلِيلِ: «نَتِيجَةٌ»، ٧ - وَمِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ يُسْأَلُ عَنْهُ: «مَسْأَلَةٌ»، ٨ - وَمِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ يَفْتَقَرُ إِلَى دَلِيلٍ: «دَعْوَى»، ٩ - وَمِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَحَلًّا لِلْبَحْثِ: «مَبْحَثًا»، فَالذَّاتُ وَاحِدَةٌ، وَاخْتِلَافُ الْعِبَارَاتِ بِاخْتِلَافِ الْإِعْتِبَارَاتِ. اهـ «باجوري على مختصر السنوسي» في المنطق (ص ٧١).

قوله: (بأن تُقدِّمَ المُقدِّمة الصَّغرى إلخ) تصوُّرٌ لقوله: «ترتيب المُقدِّمات». قوله: (وَمِنْ تَمْيِيزِ الصَّحِيحِ مِنَ الْفَاسِدِ) وهو الْوَجْهُ الثَّالِثُ مِنَ الْوُجُوهِ الْأَرْبَعَةِ.

قوله: (لِأَنَّ النَّتِيجَةَ لَازِمٌ وَاللَّازِمُ بِحَسَبِ مَلْزُومِهِ) قَالَ الْبَاجُورِيُّ (ص ٣٣) عِنْدَ قَوْلِ النَّازِمِ: (فَإِنَّ لَازِمَ الْمُقَدِّمَاتِ بِحَسَبِ الْمُقَدِّمَاتِ آتٍ) أَي: آتٍ بِطَبَقِهَا وَوَفَّقِهَا مِنْ حَيْثُ اطَّرَادُ الصَّدَقِ وَعَدَمُ اطَّرَادِهِ، فَإِنْ كَانَتِ الْمُقَدِّمَاتُ مُطَرِّدَةً الصَّدَقِ كَانَ لَازِمُهَا كَذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُطَرِّدَةً الصَّدَقِ كَانَ لَازِمُهَا كَذَلِكَ، وَبِتَقْرِيرِ كَلَامِ النَّازِمِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ انْدَفَعَ مَا قَدْ يُقَالُ: مُقْتَضَى كَلَامِهِ: أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ كَذِبِ الْمُقَدِّمَاتِ كَذِبُ لَازِمِهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ يَصْدُقُ اللَّازِمُ مَعَ كَذِبِ الْمُقَدِّمَاتِ كَمَا فِي قَوْلِكَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ جَمَادٌ» + «وَكُلُّ جَمَادٍ نَاطِقٌ»؛ فَإِنَّ لَازِمَهُمَا - وَهُوَ: «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» - صَادِقٌ، وَوَجْهُ الْإِنْدِفَاعِ: أَنَّ الْمُرَادَ: أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ اطَّرَادِهَا صِدْقًا اطَّرَادُهُ صِدْقًا، وَمِنْ عَدَمِ اطَّرَادِهَا صِدْقًا عَدَمُ اطَّرَادِهِ صِدْقًا، وَهَذَا لَا يُنَافِي أَنَّهُ قَدْ يَصْدُقُ اتِّفَاقًا كَمَا فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ، فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ وَنَحْوُهُ فِي «الْقَوَيْسَنِيِّ» (ص ٣٢ - ٣٣).

قوله: (إِنْ صَحِيحًا) أَي: صَادِقًا (فَصَحِيحٌ) أَي: فَصَادِقٌ، أَي: إِنْ كَانَ

إِنْ كَانَ كُلُّ مِّنَ الْمُقَدَّمَتَيْنِ صَحِيحًا، وَإِلَّا ففاسِدةٌ.



الملزوم صحيحًا فاللّازم صحيحٌ، مثالُ المَلْزُومِ الصّحيحِ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ + وَكُلُّ حَيَوَانٍ حَدِيثٌ»، ولازِمُهُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَدِيثٌ»، وهو صحيحٌ (وإن فاسِدًا ففاسِدٌ) أي: وإن كَانَ المَلْزُومُ فاسِدًا فاللّازمُ فاسِدٌ، مثاله:

١ - «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» وهو صحيحٌ + «كُلُّ حَيَوَانٍ صَهَالٌ» وهو فاسِدٌ، يُنتِجُ = «كُلُّ إِنْسَانٍ صَهَالٌ» وهو فاسِدٌ لِفَسَادِ إِحْدَى الْمُقَدَّمَتَيْنِ.

٢ - «كُلُّ إِنْسَانٍ جَمَادٌ» وهو فاسِدٌ + «كُلُّ جَمَادٍ صَهَالٌ» وهو أيضًا فاسِدٌ، يُنتِجُ = «كُلُّ إِنْسَانٍ صَهَالٌ»، وهو فاسِدٌ لِفَسَادِ كُلِّ مِّنَ الْمُقَدَّمَتَيْنِ.

وقد يَصْدُقُ اللَّازِمُ مَعَ فسادِ المَلْزُومِ، مثاله:

١ - «كُلُّ إِنْسَانٍ صَهَالٌ» وهو فاسِدٌ + «وَكُلُّ صَهَالٍ حَيَوَانٌ» وهو صحيحٌ، يُنتِجُ = «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» وهو صحيحٌ.

٢ - «كُلُّ إِنْسَانٍ صَهَالٌ» وهو فاسِدٌ + «وَكُلُّ صَهَالٍ نَاطِقٌ» وهو فاسِدٌ أيضًا، يُنتِجُ = «كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ» وهو صحيحٌ.

ففسادُ المَلْزُومِ لَا يُوجِبُ فسادَ اللَّازِمِ؛ بِدَلِيلِ الْمِثَالَيْنِ، بِخِلَافِ صِحَّةِ المَلْزُومِ؛ فَإِنَّهَا تُوجِبُ صِحَّةَ اللَّازِمِ إِذَا كَانَ التَّأْلِيفُ صَحِيحًا، وَلِهَذَا قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «أَحْمَرَارِ السَّلَمِ»:

صِدْقُ الْمُقَدَّمَاتِ وَالتَّأْلِيفُ صَحْخُ إِلْزَامُهُ صِدْقُ النَّتِيجَةِ اتَّضَحَ
وَالْكَذِبُ فِي إِحْدَاهُمَا أَوْ فِيهِمَا لِكَذِبِ الْإِنْتِاجِ لَنْ يَسْتَلْزِمَا

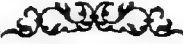
قوله: (وإِلَّا) أي: وإن لم يكن كُلُّ منهما صحيحًا: بَأَن كَانَ كُلُّ منهما فاسِدًا

٤ - ومن اندراج المُقدِّمة الصَّغرى في الكبرى .

* * *

١ - والمراد بـ«المُقدِّمة الصَّغرى»: المُستَمِلَّةُ على «الحَدِّ الأصغرِ»

- ٢ - الَّذِي هو موضوعُ النَّتِيجَةِ -: كـ«العالمُ مُتَغَيِّرٌ» في المِثَالِ المُتَقَدِّمِ،



أو أحدهما صحيحًا والآخرُ فاسِدًا (ففاِسِدةٌ) أيْ فالتَّيْجَةُ فاسِدةٌ، وفيه ما تَقَدَّمَ
آنفًا.

قوله: (ومن اندراج المُقدِّمة الصَّغرى في الكبرى) هو معنى قولِ الناظِمِ:

«وما من المُقدِّماتِ صُغْرى» إلخ، وهو الوجهُ الرَّابِعُ مِنَ الوجُوهِ الأربعةِ، ومَعْنَاهُ

- كما في «شرح الناظِمِ» (ص ٣٣) -: أنه لا بُدَّ أن تكونَ المُقدِّمةُ الكُبْرَى أَعَمَّ

مِنَ المُقدِّمةِ الصَّغْرى، وإلَّا لم يَحْضَلِ اللُّزُومُ؛ إذ يَلْزَمُ مِنَ الحُكْمِ على الأَعَمِّ
الحُكْمُ على الأَخْصَّ، لا العَكْسُ.

قوله: (والمرادُ بالمُقدِّمةِ الصَّغْرى إلخ) شُرُوعٌ في شرحِ البَيْتِ السَّابِعِ،

وهو بَيَانٌ لِمَعَانِي مُصْطَلَحَاتِ المَنَاطِقَةِ في القياسِ.

قوله: (على الحَدِّ الأصغرِ) يُسَمَّى حَدًّا أَصْغَرَ لَأنَّه في الغالبِ أَقْلُ أَفْرَادًا

مِنَ المَحْمُولِ. اهـ «خبِصِي» (ص ٢٢٨)، قَالَ العَطَّارُ (ص ٢٢٨): «قوله: «أَقْلُ

أَفْرَادًا» أيْ لَأنَّه أَخْصُّ، والأَخْصُّ أَقْلُ أَفْرَادًا مِن أَفْرَادِ الأَعَمِّ الَّذِي هو

المَحْمُولُ». اهـ

قوله: (الَّذِي هو موضوعُ النَّتِيجَةِ) تَعْرِيفٌ لِلْحَدِّ الأصغرِ: كـ«العالمُ» في

المِثَالِ المذكورِ؛ فَإِنَّه موضوعٌ في النَّتِيجَةِ الَّتِي هي: «العالمُ حَادِثٌ».

قوله: (كـالعالمُ مُتَغَيِّرٌ): تَمَثِيلٌ لِلْمُقدِّمةِ الصَّغْرى؛ فهو مُشْتَمِلٌ على موضوعِ

٣ - وبـ «الكبرى»: المشتملة على «الحدِّ الأكبر» - ٤ - الذي هو: محمول النتيجة - : كـ «كلُّ مُتَغَيِّرٍ حادثٌ»، ٥ - والمُتَكَرِّرُ بين «الحدِّ الأصغر» و«الأكبر» يُسَمَّى: «حدًّا أَوْسَطَ»، وهو الذي يُحذف عند أخذ النتيجة:

النتيجة؛ فإنَّ «العالمَ» موضوعٌ في النتيجة التي هي: «العالمُ حادثٌ». قوله: (وبالكبرى) أي: والمراد بالمقدمة الكبرى.

قوله: (على الحدِّ الأكبر) يُسَمَّى «حدًّا أكبر» لأنه في الغالب أكثرُ أفرادًا من الموضوع. اهـ «خبصي على التهذيب» (ص ٢٢٨)، قال العطار (ص ٢٢٨): «قوله: «لأنه في الغالب أكثرُ أفرادًا من الموضوع» أي لكونه أعمَّ منه، والأعمُّ أكثرُ أفرادًا من الأخصَّ، فلذا سُمِّيَ: «أكبر». اهـ

قوله: (الذي هو محمولُ النتيجة) تعريفٌ للحدِّ الأكبر: كـ «حادثٌ» في المثال المذكور؛ فإنه محمولٌ في النتيجة التي هي: «العالمُ حادثٌ».

قوله: (ككلِّ مُتَغَيِّرٍ حادثٍ): تمثيلٌ للمقدمة الكبرى، فهو مُشْتَمِلٌ على محمولِ النتيجة؛ فإنَّ «حادثٌ» محمولٌ في النتيجة التي هي: «العالمُ حادثٌ».

قوله: (يُسَمَّى حدًّا أَوْسَطَ) أمَّا تسميته: «حدًّا» فليُوقَّع طَرَفًا لِلْقَضِيَّةِ مَوْضُوعًا أو محمولًا أو مُقَدَّمًا أو تَالِيًا، ولكونه طَرَفًا لِلنَّسْبَةِ، وأمَّا تَسْمِيَتُهُ: «أَوْسَطَ» فَلِتَوَسُّطِهِ بَيْنَ طَرَفَيْ الْمَطْلُوبِ الَّذِي هُوَ النَّتِيجَةُ، أي لأنه وَسِيلَةٌ لِنَسْبَةِ الْأكْبَرِ لِلْأَصْغَرِ، فهو في المعنى وَسَطٌ بَيْنَهُمَا.

فائدة: حَاصِلُ الْمُصْطَلَحَاتِ هُنَا سِتَّةٌ: ١ - المُقَدَّمَةُ الصَّغْرَى، ٢ - والمُقَدَّمَةُ الْكُبْرَى، ٣ - والنتيجة، ٤ - والحدِّ الأصغر، ٥ - والحدِّ الأكبر، ٦ - والحدِّ

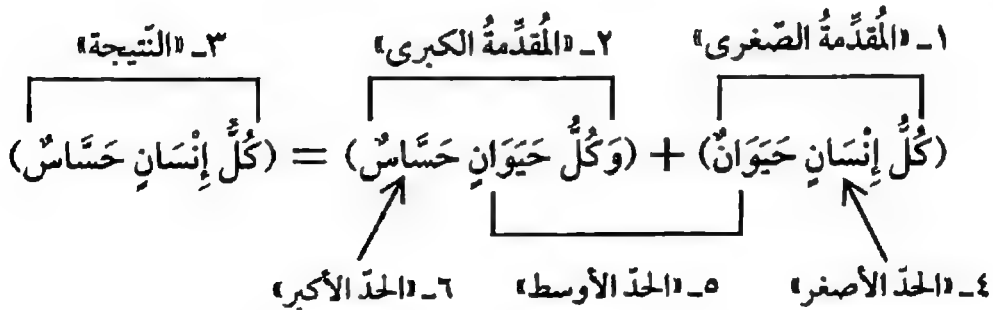
كـ «الْمُتَغَيِّرُ» فيما تَقَدَّمَ.

فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «وَأَصْغَرُ» إِنْخِ يُسْتَعْنَى عَنْهُ بِقَوْلِهِ: «وَمَا مِنْ

الْمُقَدَّمَاتِ» الْبَيْتَ.

* * *

الْأَوْسَطُ، وَ«الْمُقَدَّمَةُ الصَّغْرَى» هِيَ: الْقَضِيَّةُ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى الْحَدِّ الْأَصْغَرِ، وَ«الْمُقَدَّمَةُ الْكُبْرَى» هِيَ: الْقَضِيَّةُ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى الْحَدِّ الْأَكْبَرِ، وَ«النَّتِيجَةُ» - وَيُسَمَّى أَيْضًا «الْمَطْلُوبَ» - قَضِيَّةٌ لَازِمَةٌ لِلْقَضِيَّتَيْنِ الصَّغْرَى وَالْكُبْرَى، وَعَرَفَهَا الشَّارِحُ فِي شَرْحِ خُطْبَةِ النَّازِمِ بِقَوْلِهِ: «مُقَدَّمَةٌ لَازِمَةٌ لِلْمُقَدَّمَتَيْنِ»، وَ«الْحَدُّ الْأَصْغَرُ» هُوَ: الَّذِي يَصِيرُ مَوْضُوعًا فِي النَّتِيجَةِ، وَ«الْحَدُّ الْأَكْبَرُ» هُوَ: الَّذِي يَصِيرُ مَحْمُولًا فِي النَّتِيجَةِ، وَ«الْحَدُّ الْأَوْسَطُ» - وَيُسَمَّى أَيْضًا «الْحَدُّ الْوَسَطَ» - هُوَ: الْمُتَكَرِّرُ بَيْنَ الْحَدِّ الْأَصْغَرِ وَالْحَدِّ الْأَكْبَرِ، وَهُوَ الْجَامِعُ بَيْنَ الصَّغْرَى وَالْكُبْرَى، وَالْمَحذُوفُ فِي النَّتِيجَةِ، وَيُوضَّحُ هَذِهِ الْمُصْطَلَحَاتِ هَذَا الْمِثَالُ:



قَوْلُهُ: (فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: وَأَصْغَرُ إِنْخِ يُسْتَعْنَى عَنْهُ إِنْخِ) أَمَّا الْحَدُّ الْأَصْغَرُ فَظَاهِرٌ وَجْهُ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِذَلِكَ، لَكِنْ الْحَدُّ الْأَوْسَطُ غَيْرُ ظَاهِرٍ وَجْهُ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «وَمَا مِنْ الْمُقَدَّمَاتِ» إِنْخِ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ، فَلَعَلَّ قَوْلَ الشَّارِحِ الْمَذْكُورَ رَاجِعٌ إِلَى الْحَدِّ الْأَصْغَرِ فَقَطْ.

٢١ - ثُمَّ قَالَ:

١٢ - فَصَلُّ فِي الْأَشْكَالِ

«الشَّكْلُ» عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتِي قِيَاسٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الْأَسْوَارُ إِذْ ذَاكَ بِ«الضَّرْبِ» لَهُ يُشَارُ

١٢ - فَصَلُّ فِي أَشْكَالِ الْقِيَاسِ

قوله: (فصل في الأشكال) أي في ذكر الأشكال وشروطها وعدد ضروبها المُنْتَحَةِ وما يَتَعَلَّقُ بذلك أي من تعريف الشكل والضرب، ومن قول الناظم: «وَتَتَّبِعُ النَّتِيجَةُ الْأَخْسَرُ مِنْ * تِلْكَ الْمُقَدِّمَاتِ» إِلَى آخِرِ الْفَصْلِ. اهـ «قويسني» (ص ٣٤).

٢١ - أَقْوَالُ الْأَبْيَاتِ

٨٢ - (الشَّكْلُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ النَّاسِ) يَعْنِي الْمَنَاطِقَةَ، وَقَيَّدَ بِذَلِكَ لِأَنَّ الشَّكْلَ عِنْدَ اللَّغَوِيِّينَ لَا يَخْتَصُّ بِذَلِكَ، بَلْ يُطْلَقُ عَلَى هَيْئَةِ الشَّكْلِ مُطْلَقًا (يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتِي قِيَاسٍ) أَي عَلَى هَيْئَتِهِمَا الْحَاصِلَةِ مِنْ اجْتِمَاعِ الصَّغَرَى مَعَ الْكِبَرَى بِاعْتِبَارِ طَرَفِي الْمَطْلُوبِ مَعَ الْحَدِّ الْوَسْطِ، فِي كَلَامِ النَّاطِمِ مَجَازٌ لُغَوِيٌّ وَمَجَازٌ بِالْحَذْفِ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «قَضِيَّتِي قِيَاسٍ» عَنْ قَضِيَّتِي غَيْرِ قِيَاسٍ كَمَا لَوْ قُلْتُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَالٌ» فَلَا تُسَمَّى هَيْئَتُهُمَا: «شَكْلًا». اهـ «باجوري» (ص ١٣).

٨٣ - (مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (الْأَسْوَارُ إِذْ): تَعْلِيلُهُ أَي لِأَنَّ (ذَاكَ) أَي الَّذِي اعْتَبِرَ فِيهِ الْأَسْوَارُ (بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ) أَي يُسَمَّى: «ضَرْبًا خَاصًّا». اهـ «قويسني» (ص ٣٤).

وَلِلْمُقَدَّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الْحَدِّ الْوَسَطِ
 ١- حَمْلٌ بِصَغْرَى وَضَعُهُ بِكُبْرَى يُدْعَى بِـ«شَكْلِ أَوَّلٍ» وَيُدْرَى
 ٢- وَحْمَلُهُ فِي الْكُلِّ «ثَانِيًا» عُرِفَ ٣- وَوَضَعُهُ فِي الْكُلِّ «ثَالِثًا» أُلْفَ



٨٤ - (وَلِلْمُقَدَّمَاتِ) الْمُرَادُ بِالْجَمْعِ الْمُثْنَى كَمَا مَرَّ (أَشْكَالٌ فَقَطْ) اسْمُ فَعْلٍ
 بِمَعْنَى «أَنْتَه» مُقَدَّمٌ مِنْ تَأْخِيرٍ؛ لِأَنَّ حَقَّهَا التَّأْخِيرُ عَنْ قَوْلِهِ: (أَرْبَعَةٌ) كَمَا لَا يَخْفَى
 (بِحَسَبِ الْحَدِّ الْوَسَطِ) أَيُّ بِالنَّظَرِ لِأَحْوَالِهِ: مِنْ حَمَلِهِ فِي الصَّغْرَى، وَوَضَعِهِ فِي
 الْكُبْرَى، وَحْمَلِهِ فِيهِمَا، وَوَضَعِهِ فِي الصَّغْرَى وَحْمَلِهِ فِي الْكُبْرَى كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا
 بَعْدُ. اهـ «باجوري» (ص ١٣) مع «قويسني» (ص ٣٤).

٨٥ - (حَمْلٌ) مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ بَدَلٌ مِنْ «أَرْبَعَةٍ» (بِصَغْرَى
 وَضَعُهُ بِكُبْرَى) أَيُّ: حَمْلُ الْحَدِّ الْوَسَطِ فِي الصَّغْرَى وَوَضَعُهُ بِالْكُبْرَى. اهـ
 «قويسني» (ص ٣٤)، وَخَبِرُ «حَمْلٌ» قَوْلُهُ: (يُدْعَى بِشَكْلِ أَوَّلٍ) أَيُّ يُسَمَّى
 بِذَلِكَ، وَلَا يَخْفَى مَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّسَامُحِ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ الْمُسَمَّى بِالشَّكْلِ
 الْأَوَّلِ الْمَذْكُورُ مِنَ الْحَمْلِ وَالْوَضْعِ مَعَ أَنَّ الْمُسَمَّى بِهِ إِنَّمَا هُوَ الْهَيْئَةُ الْحَاصِلَةُ
 بِسَبَبِ ذَلِكَ، وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا بَعْدُ (وَيُدْرَى) أَيُّ بِشَكْلِ أَوَّلٍ، فَفِيهِ الْحَذْفُ مِنَ
 الثَّانِي لِذِلَالَةِ الْأَوَّلِ. اهـ «باجوري» (ص ١٣).

٨٦ - (وَحْمَلُهُ فِي الْكُلِّ ثَانِيًا عُرِفَ) أَيُّ: حَمْلُ الْحَدِّ الْوَسَطِ فِي كُلِّ مِنَ
 الصَّغْرَى وَالْكُبْرَى عُرِفَ عِنْدَهُمْ بِـ«الشَّكْلِ الثَّانِي».

(وَوَضَعُهُ فِي الْكُلِّ ثَالِثًا أُلْفَ) أَيُّ وَضَعُ الْحَدِّ الْوَسَطِ فِي كُلِّ مِنَ الصَّغْرَى
 وَالْكُبْرَى يُسَمَّى عِنْدَهُمْ: «الشَّكْلِ الثَّالِثِ». اهـ «قويسني» (ص ٣٥).

٤- و«رابعُ الأشكالِ» عَكْسُ الأوَّلِ وَهِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكْمُلِ
فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النَّظَامِ يُعَدَّلُ فَفَاسِدُ النَّظَامِ
٢١ - أقولُ:

لفظُ «فَصْلٍ» ساقطٌ في بعضِ النُّسخِ .
و«الشَّكْلُ» يُطْلَقُ لُغَةً عَلَى هَيْئَةِ الشَّيْءِ ، وَمَعْنَاهُ عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ: هَيْئَةُ

٨٧ - (وَرَابِعُ الْأَشْكَالِ عَكْسُ الْأَوَّلِ) أَي: وَالشَّكْلُ الرَّابِعُ هُوَ عَكْسُ الشَّكْلِ
الْأَوَّلِ ، فَيَكُونُ الْحَدُّ الْوَسْطُ فِيهِ مَوْضُوعًا فِي الصَّغْرَى مَحْمُولًا فِي الْكُبْرَى .

(وهي على الترتيب في التكمّل) أي: وهذه الأشكال الأربعة على
الترتيب في الأكملية، فأكملها الأول، ثم الثاني، ثم الثالث، ثم الرابع؛ لأن كلَّ
واحدٍ أَوْضَحُ فِي الْإِنْتِاجِ مِمَّا بَعْدَهُ . اهـ «قويسني» (ص ٣٥) .

٨٨ - (فحيثُ عن هذا النَّظَامِ يُعَدَّلُ) أَي: وَحَيْثُ يُعَدَّلُ عَنْ هَذَا التَّرْتِيبِ:
بأن لم يَتَكَرَّرِ الْحَدُّ الْوَسْطُ (ف) الْقِيَاسُ (فَاسِدُ النَّظَامِ): كَقَوْلِنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ
حَيَوَانٌ + وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَالٌ»، بَلْ لَا يُسَمَّى قِيَاسًا؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ عِنْدَهُمْ: مَا
اسْتَلْزَمَ النَّتِيجَةَ، وَهَذَا لَا نَتِيجَةَ لَهُ؛ لِإِعْدَمِ تَكَرُّرِ الْحَدِّ الْوَسْطِ فِيهِ . اهـ «قويسني»
(ص ٣٥) .

٢١ - أقوالُ الشَّرح

قوله: (لفظُ فَصْلٍ ساقطٌ في بعضِ النُّسخِ) وهو ثابتٌ في أكثرِها، وعليه
«شرحُ النَّازِمِ» (ص ٣٣)، و«شرحُ قَدْوَرَةَ» (ص ١٧٧) و«شرحُ الْبَنَانِي» (ص ١٧١)
و«شرحُ الْقَوَيْسَنِيِّ» (ص ٣٤) .

قوله: (وَالشَّكْلُ لُغَةً يُطْلَقُ عَلَى هَيْئَةِ الشَّيْءِ) شُرُوعٌ فِي شَرْحِ الْبَيِّنَتَيْنِ الْأَوَّلِ

قَضِيَّتِي قِيَاسٍ ، فـ«عَنْ» في كلامِ الْمُصَنِّفِ بِمَعْنَى «عَلَى» ، وهناك مضافٌ محذوفٌ أي: يُطْلَقُ عَلَى هَيْئَةِ قَضِيَّتِي قِيَاسٍ مِنْ حَيْثُ اقْتِرَانُ الْحُدُودِ فِيهِ ، لَا مِنْ حَيْثُ السُّورُ؛ إِذْ بِالنَّظَرِ لَذَلِكَ تُسَمَّى أَنْوَاعُ الْقِيَاسِ: «ضُرُوبًا» .

والثاني ، قَالَ الشَّيْخُ عَلِي قَصَّارَةٌ (ص ١٧١): «الشَّكْلُ» لُغَةً: الْمَثَلُ وَالْهَيْئَةُ ، وَلِذَا سُمِّيَ الْقِيَاسُ عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ «شَكْلًا» ؛ لِكَوْنِهِ عَلَى هَيْئَةٍ مَخْصُوصَةٍ ، وَتَعَدُّ الْأَشْكَالَ بِحَسَبِ تَعَدُّ الْهَيْئَاتِ ، وَأَمَّا «الضَّرْبُ» لُغَةً فَهُوَ: النَّوعُ ، وَقَدْ يَتَّحِدُ الشَّكْلُ مَعَ اخْتِلَافِ الضَّرْبِ كَمَا فِي ضُرُوبِ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ ، وَقَدْ يَكُونُ بِالْعَكْسِ ، فَيَتَّحِدُ الضَّرْبُ مَعَ اخْتِلَافِ الشَّكْلِ كَالضَّرْبِ الْأَوَّلِ مِنَ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ ، وَالضَّرْبِ الْأَوَّلِ مِنَ الشَّكْلِ الثَّالِثِ كِلَاهُمَا مِنْ كِلَيْتَيْنِ مُوجِبَتَيْنِ . اهـ

قوله: (مِنْ حَيْثُ اقْتِرَانُ الْحُدُودِ) أَيِ الْأَصْغَرِ وَالْأَوْسَطِ وَالْأَكْبَرِ (فِيهِ) أَيِ الْقِيَاسِ ، بَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ «الشَّكْلَ» هُوَ: هَيْئَةُ التَّأْلِيفِ - أَيِ التَّرْكِيبِ - لِلْحُدُودِ بِاعْتِبَارِ ١ - تَقْدِيمِ الْأَوْسَطِ عَلَى الْأَصْغَرِ مِنَ الصَّغَرَى ، وَعَلَى الْأَكْبَرِ مِنَ الْكُبْرَى ، ٢ - وَتَأْخِيرِهِ عَنْهُمَا ، ٣ - وَتَأْخِيرِهِ عَنِ الْأَصْغَرِ مِنَ الصَّغَرَى وَتَقْدِيمِهِ عَلَى الْأَكْبَرِ مِنَ الْكُبْرَى ، ٤ - وَتَقْدِيمِهِ عَلَى الْأَصْغَرِ مِنَ الصَّغَرَى وَتَأْخِيرِهِ عَنِ الْأَكْبَرِ مِنَ الْكُبْرَى . اهـ «شرح الشيخ عليش» (ص ١٢٤) .

قوله: (لَا مِنْ حَيْثُ السُّورُ) هَذَا مَعْنَى قَوْلِ النَّاطِمِ: «مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الْأَسْوَارُ» .

قوله: (لِذَلِكَ) أَيِ لِلْسُّورِ .

قوله: (إِذْ بِالنَّظَرِ لَذَلِكَ تُسَمَّى أَنْوَاعُ الْقِيَاسِ «ضُرُوبًا») قَالَ السَّعْدُ التَّقْتَازَانِيُّ فِي «شرح الشمسية»: «التَّحْقِيقُ: أَنَّ الْقِيَاسَ ١ - بِاعْتِبَارِ إِجَابِ مُقَدِّمَتَيْهِ الْمُقْتَرِنَتَيْنِ

وأنواع الشكل أربعة؛ لأن الحد الوسيط:

١ - إن كان محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى فهو: «الشكل الأول»: كقولنا: «العالم مُتَغَيَّرٌ» + «وكلُّ مُتَغَيَّرٍ حادثٌ».

٢ - وإن كان محمولاً في القضييتين فهو: «الثاني»: كقولنا: «العالم مُتَغَيَّرٌ» + «ولا شيء من القديم بِمُتَغَيَّرٍ».

٣ - وإن كان موضوعاً فيهما فهو: «الثالث»: كقولنا: «العالم مُتَغَيَّرٌ» + «العالم حادثٌ».

٤ - وإن كان عكس الأول: بأن كان الحد الوسيط موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى فهو: «الرابع»: كقولنا: «المُتَغَيَّرُ حادثٌ» + «العالم مُتَغَيَّرٌ».

وسلبهما وكلتيهما وجزئتيهما يُسمَّى: «قرينة» و«ضرباً»، ٢ - وباعتبار الهيئة الحاصلة له من كيفية وضع الحد الأوسط عند الأصغر والأكبر من جهة كونه موضوعاً لهما أو محمولاً يُسمَّى: «شكلاً»، فقد يتحد الشكل مع اختلاف الضرب كما في ضروب الشكل الأول، وقد يكون بالعكس كالموجبين الكلّيتين مثلاً من الشكل الأول والثالث. اهـ نقله العطار في «حاشيته على الخبصي» (ص ٢٢٩)، والشيخ عليش في «حاشيته على شيخ الإسلام زكريا» (ص ١٢٤).

قوله: (وأنواع الشكل أربعة إلخ) شروع في شرح البيت الثالث.

قوله: (لأن الحد الوسيط إلخ) تعليل للانحصار في الأربعة. اهـ «عطار»

(ص ٢٢٩).

واعلم: أنَّ المؤلفين جَرَتْ عَادَتُهُمْ بِالْتَّمثِيلِ بِالْحُرُوفِ: كَقَوْلِهِمْ فِي «الضَّرْبِ الْأَوَّلِ» مِنْ «الشَّكْلِ الْأَوَّلِ»: «كُلُّ ج: ب» + «وَكُلُّ ب: أ» مَكَانَ «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» + «وَكُلُّ حَيَوَانٍ حَسَّاسٌ»؛ قَصْداً لِلِاخْتِصَارِ، وَقَدْ أَعْرَضْتُ عَنْ ذَلِكَ، وَمَثَّلْتُ بِالْمُرَادِ لِلِإِيضَاحِ، وَإِنْ كَانَ الْأَوْضَحُ مِنْهُ التَّمثِيلُ بِنَحْوِ: «كُلُّ صَلَاةٍ عِبَادَةٌ» + «وَكُلُّ عِبَادَةٍ تَفْتَقِرُ إِلَى النِّيَّةِ» لِلِاقْتِصَارِ.

وهذه الأشكال في الكمال على هذا الترتيب، فالأول أكملها، ويليه



قوله: (عن ذلك) أي التمثيل بالحروف.

قوله: (بالمُرَادِ) هكذا في النسخ المطبوعة والمخطوطة، ولعلَّ المعنى: بِالْمُرَادِ مِنَ الْحُرُوفِ، فَالْمُرَادُ بِحَرْفِ «ج» مَثَلًا: «إِنْسَانٌ»، وَالْمُرَادُ بِحَرْفِ «ب» مَثَلًا: «حَيَوَانٌ»، وَالْمُرَادُ بِحَرْفِ «أ» مَثَلًا: «حَسَّاسٌ»، هَذَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ أَصْلَهُ: «بِالْمَوَادِّ» بِالْوَاوِ بَدَلِ الرَّاءِ وَيَتَشَدِيدُ الدَّالِ: جَمْعُ «مَادَّةٍ» أَيْ بِالْكَلِمَاتِ.

قوله: (لِلِإِيضَاحِ) عِلَّةٌ لِلْتَّمثِيلِ بِالْمُرَادِ.

قوله: (وَإِنْ كَانَ الْأَوْضَحُ مِنْهُ) أَيْ مِنَ التَّمثِيلِ بِنَحْوِ «كُلِّ إِنْسَانٍ» إلخ (التَّمثِيلُ بِنَحْوِ «كُلِّ صَلَاةٍ عِبَادَةٌ» إلخ) أَيْ مِنَ الْمَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا مَأْلُوفَةٌ غَالِبًا عِنْدَ طُلَّابِ الْعِلْمِ.

قوله: (لِلِاخْتِصَارِ) عِلَّةٌ ثَانِيَةٌ لِلْتَّمثِيلِ بِنَحْوِ «كُلِّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» + «وَكُلِّ حَيَوَانٍ حَسَّاسٌ»، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّهُ أَخْصَرُ مِنْ نَحْوِ: «كُلِّ صَلَاةٍ عِبَادَةٌ» + «وَكُلِّ عِبَادَةٍ مُفْتَقِرَةٍ إِلَى النِّيَّةِ».

قوله: (فَالأَوَّلُ أَكْمَلُهَا، وَيَلِيهِ الثَّانِي إلخ) قَالَ الْخَبِيزِيُّ فِي «شرح

الثاني إلخ .

التَّهْذِيبُ» (ص ٢٢٩): «وإنَّما وُضِعَتْ هذه الأشكالُ على هذا التَّرتِيبِ لِأَنَّ الشَّكْلَ الأوَّلَ بَدِهيُّ الإنتاجِ أَقْرَبُ إلى الطَّبعِ من سائرِ الأشكالِ، فلهذا وُضِعَ أولاً، ثُمَّ الشَّكْلُ الثَّانِي لِمُشارَكَةِ الأوَّلِ في أَشْرَفِ مُقَدِّمَتَيْهِ وهي الصَّغَرُ الْمُشْتَمِلَةُ على موضوعِ المطلوبِ الَّذِي هو أَشْرَفُ مِنَ المَحْمُولِ، ثُمَّ الثَّالِثُ لِمُشارَكَةِ الأوَّلِ في أَحْسَنِ مُقَدِّمَتَيْهِ وهي الكِبَرُ، ثُمَّ الرَّابِعُ لِعَدَمِ اشتِراكِهِ معَ الأوَّلِ أَصْلاً». اهـ قوله: «أَقْرَبُ إلى الطَّبعِ» أي إلى قبولِ الطَّبعِ وتَوَجُّهِ النَّفْسِ بِالنَّسْبَةِ إلى التَّوَاقِي، أو إلى النِّظَمِ الطَّبِيعِيِّ وهو الانْتِقَالُ مِنَ الْأَصْغَرِ إلى الْأَوْسَطِ، ومنه إلى الْأَكْبَرِ، فلا يَتَغَيَّرُ الْأَصْغَرُ وَالْأَكْبَرُ عن حالِهِما في النَتِيجَةِ، وهذا إنَّما هو في الشَّكْلِ الأوَّلِ، فلهذا وُضِعَ في المَرْتَبَةِ الْأَوَّلَى، وقوله: «الَّذِي هو أَشْرَفُ مِنَ المَحْمُولِ» أي لِأَنَّ المَحْمُولَ إنَّما يُطَلَّبُ لِأَجْلِ المَوْضُوعِ إيجاباً وَسَلْباً، وَكُلُّ شَيْءٍ يَكُونُ بَحِثُ يُطَلَّبُ أَمْرٌ آخَرُ لِأَجْلِهِ يَكُونُ ذَلِكَ الشَّيْءُ أَشْرَفَ مِنْ ذَلِكَ الْأَمْرِ». اهـ «عَطَّارُ عَلَى الْخَبِصِي» (ص ٢٢٩ - ٢٣٠)، قَالَ الْعَطَّارُ: «وهذا هو أَحَدُ الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ فِي وَضْعِ الْأَشْكَالِ عَلَى التَّرتِيبِ الْمَذْكُورِ، وَهُنَاكَ وَجُوهٌ أُخَرُ، وَلَا كَبِيرُ جَدْوَى فِي ذَلِكَ، وَلِذَلِكَ قَالَ شَارِحُ «الْمَطَالِعِ»: «هذه أُمُورٌ وَضَعِيَّةٌ اخْتِيَارِيَّةٌ لَا وَجُوبَ فِيهَا، وَإِنَّمَا دَعَا إِلَيْهَا اسْتِخْسانٌ، وَالْأَخْذُ بِالْأَلْيَقِ وَالْأَوَّلَى، وَلِكونِ الرَّابِعِ بَعِيداً عَنِ الطَّبعِ جِدًّا أَسْقَطَهُ الْغَزَالِيُّ وَالْفَارَابِيُّ وَابْنُ سِينَا، قِيلَ: وَلِذَلِكَ وَقَعَتْ الْأَشْكَالُ فِي الْقُرْآنِ مَا عَدَاهُ كَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ الشَّيْخُ السَّنُوسِيُّ فِي «مُخْتَصَرِهِ». اهـ

تَنْبِيْهُ: ذَكَرُوا أَنَّ الْأَشْكَالَ الثَّلَاثَةَ الْأَوَّلَ مَوْجُودَةٌ بِالْقُوَّةِ فِي الْقُرْآنِ

الكَرِيمِ:

أما الأول: ففي احتجاج الخليل عليه السلام على انفراد الله تعالى بالربوبية ونفيها عن النمرود حيث ادّعاها، وقال للخليل: «مَنْ رَبُّكَ؟»، فقال: «رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ»، فأخضرَ رجلينِ فقتَلَ أحدهما وترك الآخر، وقال: «أنا أُحْيِي وَأُمِيتُ، فهذا أُمَّتُهُ، وهذا أَحْيَيْتُهُ»، فانتقلَ له الخليلُ إلى ما لا يَتَعَلَّقُ به كسبُ المخلوقِ، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ وانحسَمَتِ شبهتهُ، فقله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالْخِمْ فِي قُوَّةٍ قَوْلِهِ لَهُ: «أَنْتَ لَا تَقْدِرُ أَنْ تَأْتِيَ بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ + وَكُلُّ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ فَلَيْسَ بِرَبِّي» يُنتِجُ = «أَنْتَ لَسْتَ بِرَبِّي»، فالصغرى يُمكنُ أَنْ تُؤْخَذَ مِنْ قَوْلِهِ: «فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ»؛ لأنه أمرٌ تعجيزي، وتؤْخَذُ أيضًا مِنْ مَشَاهِدِ حَالِ النَّمْرُودِ - لَعَنَهُ اللَّهُ - حَيْثُ لَمْ يَسْغَهُ إِنْكَارُهَا، والكبرى عكسُ نقيضِ قَضِيَّةٍ مَفْهُومَةٍ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ﴾ وهي: «رَبِّي يَقْدِرُ أَنْ يَأْتِيَ بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَغْرِبِ» أي كما أتى بها مِنَ الْمَشْرِقِ، فَتَنَعَكِسُ بِالْمُوَافِقِ إِلَى الْكِبَرَى، والنَّمْرُودُ أيضًا يُسَلِّمُهَا، فَلِذَا بُهِتَ، والظاهرُ: أَنَّ قَوْلَهُمْ فِي الصَّغْرَى: «أَنْتَ لَا تَقْدِرُ» مُوجِبَةٌ مَعْدُولَةٌ؛ لِيَكُونَ الْوَسْطُ مُكْرَّرًا، وقولهم في الكبرى: «وَكُلُّ مَنْ لَا يَقْدِرُ» إلخ كَلِيَّةٌ سَالِبَةٌ وَإِنْ لَمْ يُسَوِّرُوهَا بِالسُّورِ الْمُتَعَارِفِ لِلْكَلِيَّةِ السَّالِبَةِ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ الْمَعْنَى لَا اللَّفْظَ، وَلَوْ جُعِلَ «عَاجِزٌ» مَكَانَ «لَا تَقْدِرُ» وَيُقَالُ فِي الْكِبَرَى: «لَا شَيْءَ مِنْ الْعَاجِزِ بِرَبِّي» لَكَانَ أَوْلَى، ثُمَّ يَصِحُّ سَوْقُ الدَّلِيلِ اسْتِثْنَائِيًّا: بِأَنْ يُقَالَ: «لَوْ كُنْتُ رَبِّي لَقَدَرْتُ عَلَى الْإِثْبَانِ بِالشَّمْسِ + لَكِنَّكَ لَا تَقْدِرُ عَلَيْهِ» = «فَلَسْتَ بِرَبِّي»، وَيُمْكِنُ أَنْ يُسَاقَ مِنَ الشَّكْلِ الثَّانِي: بِأَنْ يُقَالَ: «مَا أَنْتَ قَادِرٌ أَنْ تَأْتِيَ بِالشَّمْسِ + وَرَبِّي قَادِرٌ أَنْ يَأْتِيَ بِالشَّمْسِ» = «فَمَا أَنْتَ بِرَبِّي»، فَلَيْسَ الْمَقْصُودُ حَضَرَ

المُسْتَنْبَطُ مِنَ الْآيَةِ فِي الشَّكْلِ الْأَوَّلِ، وَكَأَنَّهُمْ رَأَوْهُ أَظْهَرَ مِنْ غَيْرِهِ.

وَأَمَّا الثَّانِي فَفِي اسْتِدْلَالِهِ أَيْضًا عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِالْأَفُولِ عَلَى نَفْيِ الرُّبُوبِيَّةِ عَنِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالْكَوْكَبِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ﴾ الْآيَةُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ فِي قُوَّةِ قَوْلِهِ: «هَذِهِ آفِلَةٌ + وَرَبِّي لَيْسَ بِأَفِلٍ» يُنتِجُ مِنَ الثَّانِي: «هَذِهِ لَيْسَتْ بِرَبِّي»، فَالصَّغَرَى مِنَ قَوْلِهِ: ﴿فَلَمَّا أَفَلَ﴾ وَالْكِبَرَى مِنَ قَوْلِهِ: ﴿لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾؛ إِذِ الْمَعْنَى: لَا أُحِبُّ عِبَادَتَهُمْ؛ لِأَنَّ الرَّبَّ - وَهُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ - لَا يَأْفُلُ، وَيُمْكِنُ سَوْفُهُ مِنَ الْأَوَّلِ وَهُوَ أَسْهَلُ: بَأَن يُقَالَ: «هَذِهِ آفِلَةٌ + وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْآفِلِ بِرَبِّي» = «فَهَذِهِ لَيْسَتْ بِرَبِّي»، وَيُمْكِنُ سَوْفُهُ مِنَ الْإِسْتِثْنَائِيِّ: بَأَن يُقَالَ: «لَوْ كَانَتْ هَذِهِ رَبِّي مَا أَفَلْتُ» إلخ، وَيُمْكِنُ سَوْفُهُ مِنَ الرَّابِعِ: بَأَن يُقَالَ: «الْآفِلُ لَيْسَ بِرَبِّي + وَهَذِهِ آفِلَةٌ» يُنتِجُ مِنْهُ = «رَبِّي لَيْسَ بِهَذِهِ»، وَيَتَعَكَّسُ إِلَى: «هَذِهِ لَيْسَتْ بِرَبِّي»، لَكِنِ الرَّابِعُ - لِئَعْدِهِ عَنِ الطَّبَعِ - لَا يُصَارُ إِلَيْهِ مَعَ تَأْتِي غَيْرِهِ.

وَأَمَّا الثَّالِثُ فَفِي رَدِّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْيَهُودِ فِي قَوْلِهِمْ: ﴿مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾ تَوَصُّلاً مِنْهُمْ إِلَى إِنْكَارِ بُبُوَّةِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «هُوَ بَشَرٌ + وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْبَشَرِ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ» وَصُغَرَى الْمُقَدِّمَتَيْنِ حَقٌّ، وَكِبَرَاهُمَا بَاطِلَةٌ وَهُمْ يَزْعُمُونَ صِدْقَهَا يُنتِجُ لَهُمْ = «هُوَ مَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ»، فَردَّ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ﴾، وَنَظَّمَهُ مِنَ الثَّالِثِ أَنْ يُقَالَ: «مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بَشَرٌ + مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ» فَيُنتِجُ = «بَعْضُ الْبَشَرِ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ»، وَهَذِهِ النَّتِيجَةُ جُزْئِيَّةٌ

فإن وُجِدَ قياسٌ ليسَ على هَيْئَةٍ مِنْ هذه الهَيْئَاتِ الأربعةِ فَنَظْمُهُ فَاسِدٌ:
كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» + «وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ»، فَقَوْلُهُ فِيمَا يَأْتِي:
«وَالثَّانِي كَالخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ» تَكَرَّارٌ مَعَ هَذِهِ؛ لِزِيَادَةِ الْإِبْضَاحِ لِلْمُبْتَدِئِ.
ثُمَّ إِنَّ كُلَّ شَكْلٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْكَالِ الأربعةِ يُتَصَوَّرُ فِيهِ سِتَّةَ عَشَرَ ضَرْبًا؛

مُوجِبَةً تُكَذِّبُ الكُلِّيَّةَ السَّالِبَةَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ حِكَايَةً عَنِ الْيَهُودِ: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى
بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ»؛ لِأَنَّهَا نَقِيضُهَا كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي فَصْلِ التَّنَاقُضِ، وَأَصْلُ هَذِهِ النَتِيجَةِ:
«بَشَرٌ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ»، وَهِيَ مُهْمَلَةٌ لَا سُورَ لَهَا، فَهِيَ فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّةِ، وَهِيَ:
«بَعْضُ الْبَشَرِ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ»، وَسَيَأْتِي أَنَّ الشَّكْلَ الثَّالِثَ لَا يُنْتِجُ إِلَّا
الْجُزْئِيَّةَ. اهـ «شرح البناني» (ص ١٧٣ - ١٧٤) فِي مِثَالِي الشَّكْلَيْنِ الأوَّلِ والثَّانِي
و«شرح قدورة» (ص ١٧٣) وَبَعْضُ «شرح البناني» (ص ١٧٤) فِي مِثَالِ الشَّكْلِ
الثَّالِثِ.

قوله: (فإن وُجِدَ قياسٌ ليسَ على هَيْئَةٍ إلخ) شُرُوعٌ فِي شَرْحِ قَوْلِ النَّاطِمِ:
«فَحَيْثُ عَنْ هَذَا النَّظَامِ يُعَدَّلُ» الْبَيْتَ.

قوله: (فِيمَا يَأْتِي) أَي فِي الْخَاتِمَةِ.

قوله: (تَكَرَّارٌ) خَبَرُ «قَوْلُهُ» (مَعَ هَذِهِ) أَي مَعَ هَذِهِ الزِّيَادَةِ.

قوله: (لِزِيَادَةِ الْإِبْضَاحِ) عِلَّةٌ لِلتَّكَرَّارِ.

قوله: (يُتَصَوَّرُ) أَي عَقْلًا، وَأَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مِنَ الصُّوَرِ الْمُتَصَوَّرَةِ
مُنْتِجًا، بَلِ بَعْضُهَا مُنْتِجٌ، وَبَعْضُهَا عَقِيمٌ.

قوله: (ثُمَّ إِنَّ كُلَّ شَكْلٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْكَالِ الأربعةِ يُتَصَوَّرُ فِيهِ سِتَّةَ عَشَرَ

لأنَّ لِكُلِّ مِنْ مُقَدِّمَتَيْهِ بِاعْتِبَارِ «الْكُلِّيَّةِ» و«الْجُزْئِيَّةِ» و«الإِيجَابِ» و«السَّلْبِ»



ضَرْبًا) وَسِتَّةَ عَشَرَ ضَرْبًا تُضْرَبُ فِي أَرْبَعَةِ أَشْكَالٍ، وَالْحَاصِلُ أَرْبَعَةٌ وَسِتُّونَ ضَرْبًا، وَالْمُنْتَجِجُ مِنْهَا تِسْعَةٌ عَشَرَ ضَرْبًا، وَالْعَقِيمُ خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ ضَرْبًا، وَبَعْضُ هَذَا سَيَأْتِي لِلنَّاطِقِ مَعَ الشَّارِحِ، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «اِحْمِرَارِ السَّلَامِ» (ص ٦٩):

وَكُلُّ شَكْلِ مِنْ ذِهِ تَقَرَّرَا فِيهِ مِنَ الضَّرُوبِ سِتُّ عَشَرَ
إِذْ كُلُّ جُمْلَةٍ تُرَى كُلِّيَّةٌ صُغْرَى وَكُبْرَى فِيهِ أَوْ جُزْئِيَّةٌ
تُوجِبُ فِي كِلَيْهِمَا أَوْ تُسَلِّبُ أَرْبَعَةٌ فِي مِثْلِهِنَّ تُضْرَبُ
تُضْرَبُ سِتُّ عَشْرَةَ فِي أَرْبَعَةٍ تَخْصُلُ سِتُّونَ وَأَرْبَعُ مَعَهُ
مُنْتَجِجُهَا عَشْرٌ وَتِسْعُ وَالْعَقِيمِ خَمْسٌ وَأَرْبَعُونَ بِالْحَضَرِ الْعَمِيمِ

وَطَرِيقَةُ تَحْصِيلِهَا بِالْجَدْوَلِ هَكَذَا:

الكبرى	موجبة كلية	موجبة جزئية	سالبة كلية	سالبة جزئية
الصغرى	موجبة كلية	موجبة جزئية	سالبة كلية	سالبة جزئية

تَقُولُ فِي التَّحْصِيلِ: الْمُقَدِّمَةُ الصَّغْرَى:

١ - إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً فَالْكُبْرَى حِينَئِذٍ ١ - إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً

أربعة أحوال، وكل حالة من حالات الأولى تُؤخذ مع أربع حالات الثانية، وليست كلها مُنتجة، بل المُنتج منها ما وُجد فيها الشروط التي ذكرها المُصنّف:
٢٢ - بقوله:

..... أما الأول

أيضاً فهو: الضرب الأول، ٢ - أو موجبة جزئية فهو: الضرب الثاني، ٣ - أو سالبة كلية فهو: الضرب الثالث، ٤ - أو سالبة جزئية فهو: الضرب الرابع.

٢ - وإما أن تكون - أي الصغرى - موجبة جزئية فالكبرى حينئذ ١ - إما أن تكون موجبة كلية فهو: الضرب الخامس، وهلمَّ جرّاً.

وليست كلها مُنتجة، بل المُنتج ما استكمل الشروط، ففي الشكل الأول مثلاً المُنتج منه الضرب الأول والثالث والخامس والسابع، وكل ما عداها عقيم، فأُسقطت فلا يُعتدُّ بها، ويبقى المُنتج هو المعداد المُعتبر، فصار الضرب الثالث ثانياً، والخامس ثالثاً، والسابع رابعاً، وقس عليه باقي الأشكال.

قوله: (من حالات الأولى) أي الأربع التي هي الكلية والجزئية والإيجاب والسلب، والمراد بـ«الأولى» المُقدّمة الصغرى، والمراد بـ«الثانية» في قوله: «من حالات الثانية» المُقدّمة الكبرى، يعني: أن أربع حالات المُقدّمة الصغرى تُضرب في أربع حالات المُقدّمة الكبرى، والحاصل من ضرب الأربع في الأربع ستة عشر.

شروط إنتاج الأشكال الأربعة

٢٢ - أقوال الأبيات

٨٨ - (أما الأول) أي الشكل الأول.

فَشَرْطُهُ: ١- الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ ٢- وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةٌ كُبْرَاهُ
وَالثَّانِ: أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الْكِيفِ مَعَ كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعَ
وَالثَّالِثُ: الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةٌ إِحْدَاهُمَا
وَرَابِعٌ: عَدَمُ جَمْعِ الْخِسْتَيْنِ إِلَّا بِصُورَةٍ فِيهَا تَسْتَيِّنُ

٨٩ - (فَشَرْطُهُ) أي شرط إنتاجه: (١ - الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ) كُلِّيَّةٌ كَانَتْ أَوْ
جُزْئِيَّةً (٢ - وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةٌ كُبْرَاهُ) مُوجِبَةٌ كَانَتْ أَوْ سَالِبَةٌ، فَيَخْصُلُ مِنْ ذَلِكَ أَرْبَعُ
صُورٍ مِنْ ضَرْبِ الْمُوجِبَتَيْنِ الصُّغْرَتَيْنِ فِي الْكُلِّيَّتَيْنِ الْكُبْرَتَيْنِ، فَضَرْبُهُ الْمُنتَجَةُ
أَرْبَعَةٌ. اهـ «قويسني» (ص ٣٥).

٩٠ - (و) الشَّكْلُ (الثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا) أي مُقَدِّمَتَاهُ أَيِ اخْتِلَافُهُمَا (فِي
الْكِيفِ): بَأَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا مُوجِبَةٌ وَالْأُخْرَى سَالِبَةٌ (مَعَ كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى لَهُ) أي
لِلشَّكْلِ الثَّانِي (شَرْطٌ وَقَعَ) أي وَقَعَ لَهُ، فَيَصْدُقُ ذَلِكَ بِكَوْنِ الْكُبْرَى كُلِّيَّةً مُوجِبَةً
أَوْ سَالِبَةً، فَإِنْ كَانَتْ مُوجِبَةً لَمْ تُنْتِجْ إِلَّا مَعَ السَّالِبَتَيْنِ الصُّغْرَتَيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ سَالِبَةً
لَمْ تُنْتِجْ إِلَّا مَعَ الْمُوجِبَتَيْنِ الصُّغْرَتَيْنِ، فَضَرْبُهُ الْمُنتَجَةُ حِينَئِذٍ أَرْبَعَةٌ. اهـ
«قويسني» (ص ٣٦)، وَيَأْتِي لِلشَّارِحِ بَيَانُ ذَلِكَ أَكْمَلَ.

٩١ - (و) الشَّكْلُ (الثَّالِثُ) شَرْطُهُ: (١ - الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا) أي
الْمُقَدِّمَتَيْنِ سِوَاءُ كَانَتْ كُلِّيَّةً أَوْ جُزْئِيَّةً (٢ - وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا) أي الْمُقَدِّمَتَيْنِ
الصُّغْرَى وَالْكَبْرَى، فَإِنْ كَانَتِ الصُّغْرَى مُوجِبَةً كُلِّيَّةً أُنْتَجَتْ مَعَ الْكُبْرَيَاتِ الْأَرْبَعِ
لِوُجُودِ الشَّرْطَيْنِ فِيهَا، وَإِنْ كَانَتْ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً لَمْ تُنْتِجْ إِلَّا مَعَ الْكُلِّيَّتَيْنِ الْكُبْرَتَيْنِ،
فَضَرْبُهُ الْمُنتَجَةُ سِتَّةٌ. اهـ «قويسني» (ص ٣٦)، وَيَأْتِي لِلشَّارِحِ.

٩٢ - (وَرَابِعٌ) أي وَشَكْلٌ رَابِعٌ شَرْطُهُ: (عَدَمُ جَمْعِ الْخِسْتَيْنِ) ١ - مِنْ

صُغْرَاهُمَا مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ

٢٢ - أقول:

١ - يُشْتَرَطُ لِإِنْتاجِ «الشكل الأول» شَرْطَانِ:

جِنْسٍ: كسَالِبَتَيْنِ أو جُزْئِيَّتَيْنِ، ٢ - أو مِن جِنْسَيْنِ: كسَالِبَةٍ وَجُزْئِيَّةٍ وَلَوْ فِي مُقَدِّمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَمَحَلُّ هَذَا الشَّرْطِ: إِنْ لَمْ تَكُنِ الصَّغْرَى مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً، فَإِنْ كَانَتْ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً فَشَرْطُهُ: كَوْنُ الْكُبْرَى سَالِبَةً كُلِّيَّةً كَمَا يَأْتِي، فَإِنْ كَانَتْ الصَّغْرَى مُوجِبَةً كُلِّيَّةً أَنْتَجَتْ مَعَ غَيْرِ السَّالِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ الْكُبْرَى، وَإِنْ كَانَتْ الصَّغْرَى سَالِبَةً كُلِّيَّةً أَنْتَجَتْ مَعَ الْمُوجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ الْكُبْرَى، وَإِنْ كَانَتْ سَالِبَةً جُزْئِيَّةً لَمْ تُنْتِجْ؛ لِاجْتِمَاعِ الْخِسَّتَيْنِ فِيهَا، فَحَصَلَ مِنْ ذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَضْرُبٍ: ثَلَاثَةٌ مَعَ الْمُوجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ الصَّغْرَى، وَوَاحِدٌ مَعَ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ الْكُبْرَى أَيْضًا، وَهَذَا كَمَا عَرَفْتَ فِي غَيْرِ الصُّورَةِ الَّتِي اسْتَثْنَاهَا النَّاطِقُ بِقَوْلِهِ: (إِلَّا بِصُورَةٍ) أَيْ فِي صُورَةٍ (فَفِيهَا يَسْتَبِينُ) أَيْ يَظْهَرُ فِيهَا جَمْعُ الْخِسَّتَيْنِ مِنْ جِنْسَيْنِ فِي مُقَدِّمَتَيْنِ. اهـ

٩٣ - (صُغْرَاهُمَا) أَيْ الْمُقَدِّمَتَيْنِ أَيْ: الْمُقَدِّمَةُ الصَّغْرَى مِنْهُمَا (مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ) وَ(كُبْرَاهُمَا) أَيْ الْمُقَدِّمَةُ الْكُبْرَى مِنَ الْمُقَدِّمَتَيْنِ (سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ) وَهَذَا بَيَانٌ لِلصُّورَةِ الْمُسْتَثْنَاةِ، فَعَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ ضَرْوَبَهُ الْمُنتِجَةَ خَمْسَةٌ.

٢٢ - أقوال الشرح

قوله: (يُشْتَرَطُ لِإِنْتاجِ إلخ) شُرُوعٌ فِي شَرْحِ بَعْضِ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي.

قوله: (شَرْطَانِ) أَحَدُهُمَا بِاعْتِبَارِ الْكِيفِ، وَهُوَ إِجَابُ صُغْرَاهُ، وَالثَّانِي بِاعْتِبَارِ الْكَمِّ، وَهُوَ كُلِّيَّةٌ كُبْرَاهُ؛ إِذْ بِمَجْمُوعِ الشَّرْطَيْنِ يَتَعَدَّى حَكْمُ الْأَكْبَرِ إِلَى

الأول: أن تكون صغراه موجبة سواء كانت ١ - كَلِّية ٢ - أو جُزئية.
والثاني: أن تكون الكبرى كَلِّية سواء كانت ١ - موجبة ٢ - أو سالبة.
والحاصل من ضربِ حالتَي الأولى في حالتَي الثانية أربعة، وهي
الضروبُ المنتجة من هذا الشكل.

الأصغر، فيتحقق الإنتاج. اهـ «شرح البناني» (ص ١٧٦).

قوله: (كَلِّية أو جُزئية) ولم يعتبروا في عددِ الضروبِ ١ - المَهْمَلَة؛ لأنها
في قُوَّة الجزئية، ٢ - ولا الشخصية؛ لأنها في قُوَّة الكَلِّية؛ لانحصار المحكوم
عليه فيهما. اهـ «علي قصارة» (ص ١٧٦).

قوله: (أربعة) لأن إيجاب الصغرى يثبت لها كَلِّية وجزئية، وكَلِّية الكبرى
تثبت لها موجبة وسالبة، فتضرب حالتَي الصغرى في حالتَي الكبرى بأربعة. اهـ
«شرح البناني» (ص ١٧٦).

قوله: (وهي الضروبُ المنتجة من هذا الشكل) وبقيت من ضروبه اثنا
عشر كلها عقيمة. اهـ «شرح البناني» (ص ١٧٦).

والحاصل: أن المنتج من ضروب الشكل الأول أربعة، وسقط ثمانية منها
بشرط إيجاب الصغرى، وهي: السالبة كَلِّية وجزئية صغرى مع الكُبريات
الأربع، وأربعة منها بشرط كَلِّية الكبرى، وهي الجزئية موجبة وسالبة كُبريتين مع
الموجبتين الكَلِّية والجزئية صغريتين. اهـ «عليش» (ص ١٣٥).

فائدة: استفد من هذين الجدولين لُضروب الشكل الأول المذكورة في
«الحاصل» آنفاً، والثاني منهما للمنتج فقط أخذناهما من كتاب «ضوابط المعرفة»
للشيخ عبد الرحمن حَبَنَكَة المِيداني (ص ٢٣٨):

١ - «الضربُ الأولُ»: مُوجِبَتَانِ وَكُلِّتَانِ، وَالنَّتِيجَةُ = مُوجِبَةٌ كُليَّةٌ:
كقولنا: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ» + «وَكُلُّ حَيَوَانٍ حَسَّاسٌ» يُنْتِجُ = «كُلُّ إِنْسَانٍ
حَسَّاسٌ».

ض	صغرى	كبرى	نتيجة
١	م ك	م ك	م ك
٢	م ك	س ك	س ك
٣	م ج	م ك	م ج
٤	م ج	س ك	س ج

(٢)

كبرى / صغرى	م ك	م ج	س ك	س ج
م ك	عقيم	عقيم	عقيم	عقيم
م ج	عقيم	عقيم	عقيم	عقيم
س ك	عقيم	عقيم	عقيم	عقيم
س ج	عقيم	عقيم	عقيم	عقيم

(١)

قوله: (مُوجِبَتَانِ وَكُلِّتَانِ) أَي صُغْرَاهُ وَكُبْرَاهُ مُوجِبَتَانِ وَكُلِّتَانِ.

قوله: (كقولنا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ إلخ) وكقولنا: «كُلُّ جِزْمٍ مُلَازِمٌ لِلْعَرَضِ
+ وَكُلُّ مُلَازِمٍ لِلْعَرَضِ حَادِثٌ» = «كُلُّ جِزْمٍ حَادِثٌ»، وَهَذَانِ مِثَالَانِ مِنْ
الْعَقْلِيَّاتِ، قَالَ الْبَنَانِيُّ (ص ١٧٧): «كُلُّ بُرٍّ مُقْتَنَاتٌ مُدَخَّرٌ + وَكُلُّ مُقْتَنَاتٍ مُدَخَّرٍ
رَبَوِيٌّ» يُنْتِجُ = «كُلُّ بُرٍّ رَبَوِيٌّ»، وَمِنْ النَّحْوِيَّاتِ: «كُلُّ فَاعِلٍ مَرْفُوعٌ + وَكُلُّ
مَرْفُوعٍ عُمْدَةٌ» يُنْتِجُ = «كُلُّ فَاعِلٍ عُمْدَةٌ». اهـ وَمَثَلُ الشَّيْخِ سَعِيدِ قَدُورَةَ
(ص ١٧٦) بقوله: «كُلُّ وُضُوءٍ عِبَادَةٌ + وَكُلُّ عِبَادَةٍ بِنِيَّةٍ» يُنْتِجُ = «كُلُّ وُضُوءٍ
بِنِيَّةٍ». اهـ قَالَ الشَّيْخُ سَعِيدُ قَدُورَةَ (ص ١٧٦): «وَاتَّبَعْتُ فِي التَّمْثِيلِ بِمَسَائِلَ
شَرْعِيَّةِ الشَّيْخِ أَبَا عَمْرٍو ابْنَ الْحَاجِبِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -، قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ هَارُونَ فِي
«شَرْحِهِ» لَهُ، وَهُوَ أَحْسَنُ مِنْ تَمْثِيلِ الْمُنْطَقِيِّينَ بِحُرُوفِ الْمُعْجَمِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَبَيْنُ
وَأَجْلَى لِلنَّاطِرِينَ مِنَ الْحُرُوفِ؛ تَدْرِيبًا عَلَى إِجْرَاءِ مَسَائِلِ الْفَقْهِ عَلَى هَذِهِ
الْقَوَاعِدِ». اهـ

٢ - «الضرب الثاني»: كُلتان الكبرى سالبة، والنتيجة = سالبة
كلية: كقولنا: «كل إنسان حيوان» + «ولا شيء من الحيوان بحجر» يُنتج =
«لا شيء من الإنسان بحجر».

٣ - «الضرب الثالث»: موجبتان والكبرى كلية، والنتيجة = موجبة
جزئية: كقولنا: «بعض الإنسان حيوان» + «وكل حيوان حساس» يُنتج =

قوله: (كُلتان) أي صغراه وكبراه كُلتان (والكبرى سالبة) أي وصغراه موجبة.

قوله: (كقولنا: كل إنسان حيوان إلخ) وكقولنا: «كل جرم حادث + ولا شيء من الحادث يغني عن الفاعل» يُنتج = «لا شيء من الجرم يغني عن الفاعل»، وهذان مثالان من العقليات، قال البتاني (ص ١٧٧): «ومثاله من الفقهيات: «كل صوم عبادة» + ولا شيء من العبادة يصح بلا نية» يُنتج = «لا شيء من الصوم يصح بلا نية»، ومن النحوت: «كل فاعل مرفوع + ولا شيء من المرفوع بفضلة» يُنتج = «لا شيء من الفاعل بفضلة». اهـ وكقولنا: «كل وضوء عبادة» + وكل عبادة لا تصح بدون نية»، قال الشيخ سعيد قدورة (ص ١٧٦): «كذا مثل ابن الحاجب، ولك أن تقول في الكبرى: «ولا شيء من العبادة بمستغن عن النية» فينتج = «لا شيء من الوضوء بمستغن عن النية»، قال الشيخ سعيد: «وظهر من تمثيلات ابن الحاجب أنه لا فرق في السلب بين «لا شيء» و«لا يصح»؛ لأن المقصود نفى الحكم». اهـ

قوله: (موجبتان) أي الصغرى موجبة والكبرى موجبة (والكبرى كلية) أي والصغرى سالبة.

قوله: (كقولنا: بعض الإنسان حيوان إلخ) وكقولنا: «بعض الصفات

«بعضُ الإنسانِ حسَّاسٌ».

٤ - «الضربُ الرابعُ»: صغرى مُوجِبَةٌ جزئيةٌ + وكبرى سالبةٌ كليةٌ،
والنتيجةُ = سالبةٌ جزئيةٌ: كقولنا: «بعضُ الإنسانِ حيوانٌ» + «ولا شيءٌ من
الحيوانِ بحجرٍ» يُنتِجُ = «بعضُ الإنسانِ ليسَ بحجرٍ».

عَرَضٌ + وكلُّ عَرَضٍ حَادِثٌ يُنتِجُ = «بعضُ الصِّفَاتِ حَادِثٌ»، وهذانِ مِثَالَانِ
مِنَ الْعَقْلِيَّاتِ، قَالَ الْبَنَانِيُّ (ص ١٧٧): «وَمِثَالُهُ مِنَ الْفِقْهِيَّاتِ: «بعضُ الطَّعَامِ
مُقْتَاتٌ مُدَخَّرٌ + وكلُّ مُقْتَاتٍ مُدَخَّرٍ رَبَوِيٌّ» يُنتِجُ = «بعضُ الطَّعَامِ رَبَوِيٌّ»، وَمِنَ
النَّحْوِيَّاتِ: «بعضُ المرفوعِ فاعِلٌ + وكلُّ فاعِلٍ يُمنَعُ حَذْفُهُ» يُنتِجُ = «بعضُ
المرفوعِ يُمنَعُ حَذْفُهُ». اهـ ومثَّلَ الشَّيْخُ سَعِيدٌ قَدُورَةَ (ص ١٧٦) بقوله: «بعضُ
الوُضُوءِ عِبَادَةٌ + وكلُّ عِبَادَةٍ بِنِيَّةٍ» يُنتِجُ = «بعضُ الوُضُوءِ بِنِيَّةٍ». اهـ

قوله: (كقولنا: بعضُ الإنسانِ حيوانٌ إلخ) وكقولنا: «بعضُ الصِّفَاتِ قَدِيمٌ
+ ولا شيءٌ مِنَ الْقَدِيمِ بَعَرَضٍ» يُنتِجُ = «بعضُ الصِّفَاتِ لَيْسَ بَعَرَضٍ»، وهذانِ
مِثَالَانِ مِنَ الْعَقْلِيَّاتِ، قَالَ الْبَنَانِيُّ (ص ١٧٧): «وَمِثَالُهُ مِنَ الْفِقْهِيَّاتِ: «بعضُ
الْعِبَادَةِ صَوْمٌ + ولا شيءٌ مِنَ الصَّوْمِ بِقَابِلِ النِّيَابَةِ» يُنتِجُ = «لَيْسَ بَعْضُ الْعِبَادَةِ
بِقَابِلِ النِّيَابَةِ»، وَمِنَ النَّحْوِيَّاتِ: «بعضُ المرفوعِ فاعِلٌ + ولا شيءٌ مِنَ الْفَاعِلِ
بِجَائِزِ التَّقْدِيمِ» يُنتِجُ = «بعضُ المرفوعِ لَيْسَ بِجَائِزِ التَّقْدِيمِ». اهـ ومثَّلَ الشَّيْخُ
سَعِيدٌ قَدُورَةَ (ص ١٧٦) بقوله: «بعضُ الوُضُوءِ عِبَادَةٌ + وكلُّ عِبَادَةٍ لَا تَصِحُّ
بِدُونِ نِيَّةٍ» يُنتِجُ = «بعضُ الوُضُوءِ لَا يَصِحُّ بِدُونِ نِيَّةٍ»، أَوْ «لَيْسَ بَعْضُ الوُضُوءِ
يَصِحُّ بِدُونِ نِيَّةٍ» كما أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُغِيلِيُّ وَنَحْوُهُ فِي «شرحِ النَّاطِمِ»، وَالْمَعْنَى
سَوَاءٌ؛ لِأَنَّهُمَا سُورَانِ لِلْجُزْئِيَّةِ السَّالِبَةِ، فَاعْلَمْهُ. اهـ

فقد أُنتَجَ هذا الشَّكْلُ الْمَطَالِبِ الْأَرْبَعَةُ، وبهذا كَانَ أَفْضَلَ الْأَشْكَالِ.



قوله: (فقد أُنتَجَ هذا الشَّكْلُ الْمَطَالِبِ الْأَرْبَعَةُ) قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «اِخْمَرَارِ السُّلَمِ»:

وَأَوَّلُ الْأَشْكَالِ لِلْمَطَالِبِ إِنْتَاجُهُ الْأَرْبَعُ غَيْرُ كَاذِبٍ

وَالْمَطَالِبُ الْأَرْبَعَةُ هِيَ: ١، ٢ - الْمُوجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ وَالْجُزْئِيَّةُ، ٣، ٤ - وَالسَّالِبَةُ كَذَلِكَ، وَقُدِّمَ الْأَوَّلُ مِنْهَا لِإِنْتَاجِهِ الشَّرْفَيْنِ الْإِيجَابَ وَالْكُلِّيَّةَ، وَلَا يُنْتَجُهُمَا ضَرْبٌ غَيْرُهُ فِي جَمِيعِ الْأَشْكَالِ، ثُمَّ الثَّانِي لِإِنْتَاجِهِ شَرَفَ الْكُلِّيَّةِ وَإِنْ كَانَتْ سَالِبَةً؛ لِأَنَّهَا أَشْرَفُ مِنَ الْجُزْئِيَّةِ الْمُوجِبَةِ الَّتِي يُنْتَجُهَا الثَّلَاثُ، وَأُخِّرَ الرَّابِعُ لِإِسْتِمَالِ نَتِيجَتِهِ عَلَى الْخِصَّتَيْنِ. اهـ «شرح البناني» (ص ١٧٧).

فائدة

نَظَّمَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «اِخْمَرَارِ السُّلَمِ» ضُرُوبَ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ وَنَتَائِجَهَا فِي بَيَّتَيْنِ، فَقَالَ:

١ - كُلُّ وَكُلٍّ أَنْتَجَا كُلًّا ٢ - وَجَا كُلُّ وَلَا شَيْءٌ لِأَشْيٍ مُنْتَجَا

٣ - بَعْضٌ وَكُلٌّ أَنْتَجَا بَعْضًا ٤ - وَقَرَّ لَيْسَ لِبَعْضٍ قَبْلَ لَا شَيْءٍ اسْتَقَرَّ

قوله: (وبهذا) أَيُّ بِسَبَبِ إِنْتَاجِهِ الْمَطَالِبِ الْأَرْبَعَةُ (كَانَ أَفْضَلَ الْأَشْكَالِ) هَذَا وَجْهٌ مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي قُدِّمَ بِهَا عَلَى بَاقِي الْأَشْكَالِ.

﴿فائدة﴾ عَمِلَ بَعْضُهُمْ جَدُولًا مُشْتَمِلًا عَلَى الضَّرُوبِ السَّتَّةِ عَشَرَ لِلشَّكْلِ

الْأَوَّلِ مَعَ التَّمثِيلِ لِكُلِّ ضَرْبٍ مِنْهَا مُنْتَجٍ وَغَيْرِ مُنْتَجٍ، وَأَنَا عَمِلْتُ جَدُولًا مَثَلَهُ تَمِيمًا لِلْفَائِدَةِ وَمَيَّزْتُ الْمُنْتَجَ مِنْ غَيْرِهِ بِاللَّوْنِ، وَهُوَ هَذَا:

* * *

أمثلة الضروب			صور الضروب			رقم الضروب
النتيجة	المقدمة		النتيجة	المقدمة		
	الكبرى	الصغرى		الكبرى	الصغرى	
كل إنسان حساس	كل إنسان حساس	كل إنسان حيوان	كلية موجبة	كلية موجبة	كلية موجبة	١
عقيم	بعض الحيوان حساس		عقيم	جزئية موجبة		٢
لا شيء من الإنسان حساس	لا شيء من الحيوان حساس		كلية سالبة	كلية سالبة		
عقيم	بعض الحيوان ليس بحجر		عقيم	جزئية سالبة		٤
بعض الحيوان حساس	كل إنسان حساس	بعض الحيوان إنسان	كلية موجبة	كلية موجبة	جزئية موجبة	٥
عقيم	بعض الحيوان حساس		عقيم	جزئية موجبة		٦
لا شيء من الإنسان حساس	لا شيء من الحيوان حساس		كلية سالبة	كلية سالبة		٧
عقيم	بعض الحيوان ليس بحجر		عقيم	جزئية سالبة		٨
عقيم	كل حجر صلب	لا شيء من الحيوان بحجر	كلية موجبة	كلية موجبة	كلية سالبة	٩
	بعض الحيوان صلب		جزئية موجبة	جزئية موجبة		١٠
	لا شيء من الحجر بإنسان		كلية سالبة	كلية سالبة		١١
	بعض الحجر ليس بإنسان		جزئية سالبة	جزئية سالبة		١٢
	كل إنسان حساس	بعض الحيوان ليس بإنسان	كلية موجبة	كلية موجبة	جزئية سالبة	١٣
	بعض الإنسان حساس		جزئية موجبة	جزئية موجبة		١٤
	لا شيء من الإنسان بحجر		كلية سالبة	كلية سالبة		١٥
	بعض الإنسان ليس بحجر		جزئية سالبة	جزئية سالبة		١٦

٢ - وَيُشْتَرَطُ لِإِنْتاجِ «الشَّكْلِ الثَّانِي» شَرْطَانِ:

الأوَّلُ: أَنْ يَخْتَلِفَ الْمُقَدَّمَتَانِ فِي الْكِيفِ: بِأَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا مُوجِبَةً وَالْأُخْرَى سَالِبَةً.

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ الْكِبْرَى كُلِّيَّةً.

١: - فَالْكِبْرَى إِنْ كَانَتْ مُوجِبَةً فَالصُّغْرَى ١ - سَالِبَةً كُلِّيَّةً ٢ - أَوْ جَزْئِيَّةً، وَإِنْ كَانَتْ الْكِبْرَى سَالِبَةً فَالصُّغْرَى ١ - مُوجِبَةً ١ - كُلِّيَّةً ٢ - أَوْ جَزْئِيَّةً.

وَالْحَاصِلُ مِنْ ضَرْبِ حَالَتِي الْكِبْرَى فِي حَالَتِي الصُّغْرَى أَرْبَعَةٌ، وَهِيَ الضُّرُوبُ الْمُنتِجَةُ مِنْ هَذَا الشَّكْلِ كَالشَّكْلِ الَّذِي قَبْلَهُ.

شَرْطُ الشَّكْلِ الثَّانِي

قوله: (وَيُشْتَرَطُ لِإِنْتاجِ الشَّكْلِ الثَّانِي إلخ) شَرْعٌ فِي شَرْحِ الْبَيْتِ الثَّالِثِ.

قوله: (شَرْطَانِ) أَحَدُهُمَا بَاغْتِبَارِ الْكِيفِ، وَهُوَ: اخْتِلَافُ كَيْفِ مُقَدَّمَتَيْهِ: بِأَنْ تَكُونَ صُغْرَاهُ مُوجِبَةً وَكُبْرَاهُ سَالِبَةً، وَثَانِيَهُمَا بَاغْتِبَارِ الْكَمِّ، وَهُوَ: كُلِّيَّةٌ كُبْرَاهُ؛ لِأَنَّ بِمَجْمُوعِ الشَّرْطَيْنِ يَتَحَقَّقُ وَجْهُ إِنْتَاجِهِ، وَهُوَ: أَنَّ التَّبَايُنَ فِي اللَّوَاظِمِ يُؤْذِنُ بِالتَّبَايُنِ فِي الْمَلْزُومَاتِ، وَلِأَنَّهُ مَتَى انْتَفَى أَحَدُ الشَّرْطَيْنِ لَزِمَ الْإِخْتِلَافُ الْمَوْجِبُ لِلْعُقْمِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ فِي النَّتِيجَةِ تَارَةً الْإِيجَابَ وَالْأُخْرَى السَّلْبَ، فَالْمُنْتِجُ مِنْ ضَرْوَيْهِ بِمُقْتَضَى الشَّرْطَيْنِ أَرْبَعَةٌ أَيْضًا. اهـ «شرح البناني» (ص ١٧٩).

قوله: (وهي الضُّرُوبُ الْمُنتِجَةُ مِنْ هَذَا الشَّكْلِ إلخ) وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْمُنتِجَ مِنْ ضَرْوِبِ الشَّكْلِ الثَّانِي أَرْبَعَةٌ، وَسَقَطَ ثَمَانِيَةٌ مِنْهَا بِشَرْطِ كُلِّيَّةِ الْكِبْرَى، وَهِيَ

١ - «الضرب الأول»: كُلتان والكبرى سالبه: كقولنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» + «ولا شيءٌ من الحجرِ بحيوانٍ» يُنتجُ = «لا شيءٌ من الإنسانِ بحجرٍ».

الجُزئيةُ مُوجبةٌ وسالبةٌ كبرى مع الصُّغريات الأربع، وأربعةٌ منها بشرطِ اختلافِ كيفِ مُقدّمتهِ وهي: كونُهما مُوجبَتينِ كُلّيةً أو جُزئيةً صغرى مع كُلّيةٍ مُوجبةٍ كبرى، وكونُهما سالبَتينِ كُلّيةً أو جُزئيةً صغرى مع كُلّيةٍ سالبَةٍ كبرى. اهـ «شرح عlish» (ص ١٣٥).

فائدةٌ: استُفِذَ من هذينِ الجدولَينِ لِضُروبِ الشَّكلِ الثاني المذكورةِ في «الحاصلِ» آنفاً، والثاني منهما خاصٌّ بالمنتجِ فقط أَخَذْنَاهُمَا مِنْ «صَوَابِطِ المَعْرِفَةِ» لِلشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَبَنَكَةَ المِيدَانِيَّ (ص ٢٤٨):

ض	صغرى	كبرى	نتيجة
١	م ك	س ك	س ك
٢	س ك	م ك	س ك
٣	ج م	س ك	س ج
٤	س ج	م ك	س ج

(٢)

لدى	م ك	ج م	س ك	س ج
م ك	ظنهل	ظنهل	ظنهل	ظنهل
ج م	ظنهل	ظنهل	ظنهل	ظنهل
س ك	ظنهل	ظنهل	ظنهل	ظنهل
س ج	ظنهل	ظنهل	ظنهل	ظنهل

(١)

قوله: (كُلتان) أي صغراه وكُبراه كُلتان (والكبرى سالبه) أي والصغرى مُوجبةٌ، والنتيجةُ = كُلّيةٌ سالبَةٌ.

قوله: (كقولنا: كلُّ إنسانٍ إلخ) وكقولنا: «كلُّ جِزْمٍ حَدِثٌ + ولا شيءٌ مِنَ الغَنِيِّ عَنِ الفَاعِلِ بِحَادِثٍ» يُنتجُ = «لا شيءٌ مِنَ الجِزْمِ بَغْنِيٍّ عَنِ الفَاعِلِ»، وبعكسِ كُبراه يَرْجِعُ إِلَى الضَّرْبِ الثاني مِنَ الشَّكْلِ الأوَّلِ. اهـ «شرح البناني» (ص ١٧٩).

٢ - «الضرب الثاني»: كُلتانِ والكبرى مُوجِبَةٌ: كقولنا: «لا شيء من الحجر بحَيوانٍ» + «وكلُّ إنسانٍ حيوانٌ» يُنتِجُ = «لا شيء من الحجر بإنسانٍ» فالنتيجةُ في هذين الضربَينِ = سالبةٌ كُلِّيَّةٌ.

٣ - «الضرب الثالث»: مُوجِبَةٌ جُزئيةٌ صغرى + وسالبةٌ كُلِّيَّةٌ كبرى: كقولنا: «بعضُ الإنسانِ حيوانٌ» + «ولا شيء من الحجر بحَيوانٍ» يُنتِجُ = «بعضُ الإنسانِ ليسَ بحجرٍ».

٤ - «الضرب الرابع»: سالبةٌ جُزئيةٌ صغرى + ومُوجِبَةٌ كُلِّيَّةٌ كبرى: كقولنا: «بعضُ الحجرِ ليسَ بحَيوانٍ» + «وكلُّ إنسانٍ حيوانٌ» يُنتِجُ =

قوله: (كُلتانِ) أي صُغْراء وكُبراه كُلتانِ (والكُبرى مُوجِبَةٌ) أي والصَّغرى سالبةٌ، والنتيجةُ = كُلِّيَّةٌ سالبةٌ.

قوله: (كقولنا: لا شيء من الحجرِ بحَيوانٍ إلخ) وكقولنا: «لا شيء من الجائزِ بغيرِ عنِ الفاعِلِ + وكلُّ قديمٍ غنيٌّ عنِ الفاعِلِ» يُنتِجُ = «لا شيء من الجائزِ بقديمٍ»، وبعكسِ الصَّغرى وجعلها كُبرى يَرْجِعُ إلى ثاني الشكلِ الأوَّلِ، ثُمَّ تُعَكِّسُ النتيجةَ. اهـ «شرح البناني» (ص ١٧٩).

قوله: (كقولنا: بعضُ الإنسانِ إلخ) وكقولنا: «بعضُ الموجودِ قديمٌ + ولا شيء من الجائزِ بقديمٍ» يُنتِجُ = «ليسَ بعضُ الموجودِ بجائزٍ»، وبعكسِ الكُبرى يَرْجِعُ لِرابِعِ الشكلِ الأوَّلِ. اهـ «شرح البناني» (ص ١٧٩).

قوله: (كقولنا: بعضُ الحجرِ ليسَ بحَيوانٍ إلخ) وكقولنا: «ليسَ بعضُ الصِّفاتِ بمُمكنٍ + وكلُّ حادثٍ مُمكنٌ» يُنتِجُ = «ليسَ بعضُ الصِّفاتِ بحادثٍ». اهـ «شرح البناني» (ص ١٧٩).

فائدة: عَمِلَ بعضهم جَدُولًا مُشْتَمِلًا عَلَى الصُّرُوبِ السَّتَّةِ عَشَرَ لِلشَّكْلِ
الثَّانِي مَعَ التَّمثِيلِ لِكُلِّ صَرْبٍ مِنْهَا مُنْتِجٍ وَغَيْرِ مُنْتِجٍ، وَأَنَا عَمِلْتُ جَدُولًا مِثْلَهُ
تَمِيمًا لِلْفَائِدَةِ وَمَيَّزْتُ الْمُنْتِجَ مِنْ غَيْرِهِ بِاللُّونِ، وَهُوَ هَذَا:

أمثلة الضروب			صور الضروب			رقم الضروب
النتيجة	المقدمة		النتيجة	المقدمة		
	الكبرى	الصغرى		الكبرى	الصغرى	
عقيم	كل ناطق حيوان	كل إنسان حيوان	كلية موجبة	كلية موجبة	كلية موجبة	١
	بعض الناطق حيوان		عقيم	جزئية موجبة		٢
لا شيء من الإنسان حيوان	لا شيء من الناطق حيوان					
عقيم	بعض الحجر ليس بحيوان	بعض الإنسان حيوان	عقيم	جزئية سالبة	جزئية موجبة	٤
	كل ناطق حيوان			كلية موجبة		٥
	بعض الناطق حيوان			جزئية موجبة		٦
لا شيء من الإنسان ليس بحيوان	لا شيء من الحجر ليس بحيوان					
عقيم	بعض الحجر ليس بحيوان		عقيم	جزئية سالبة		٨
لا شيء من الإنسان ليس بحيوان	لا شيء من الحجر ليس بحيوان					
عقيم	بعض الإنسان حيوان	لا شيء من الحجر بحيوان	عقيم	جزئية موجبة	كلية سالبة	١٠
	لا شيء من الجهاد بحيوان			كلية سالبة		١١
	بعض الجهاد ليس بحيوان			جزئية سالبة		١٢
	بعض الإنسان ليس بحيوان	بعض الإنسان ليس بحيوان				
عقيم	بعض الإنسان حيوان	بعض الحجر ليس بحيوان	عقيم	جزئية موجبة	جزئية سالبة	١٤
	لا شيء من الجهاد بحيوان			كلية سالبة		١٥
	بعض الجهاد ليس بحيوان			جزئية سالبة		١٦

«بعضُ الحجر ليس بإنسانٍ»، فالنتيجةُ في هذينِ الضربينِ = سالبةُ جزئيةٍ.
فقد أُنتَجَ هذا الشكلُ «السلب» فقط: كليًا في الضربينِ الأولينِ،
وجزئيًا في الأخيرينِ.

٣ - ويُشترطُ لإنتاجِ «الشكلِ الثالثِ» شرطانِ:

قوله: (فقد أُنتَجَ هذا الشكلُ السلبِ إلخ) نَظَمَ الشيخُ عبدُ السلامِ الشنقيطيُّ
في «احمرارِ السُّلَمِ» ضُروبَ الشكلِ الثاني ونتائجَها في ثلاثةِ أبياتٍ، فقالَ:

١- كُلُّ ولا شيء ٢- ولا شيء فكلُّ إنتاجُها من ثانِ الأشكالِ قبلِ
٣- بعضٌ ولا شيء ٤- وكلُّ قبله بعضٌ بليسٍ مُتَّفٍ أيضًا له
لا شيء في إنتاجِ الأولينِ وليس في إنتاجِ الآخرينِ

شرطُ الشكلِ الثالثِ

قوله: (ويُشترطُ إلخ) شروعٌ في شرحِ البيتِ الرابعِ.

قوله: (شرطانِ) أحدهما باعتبارِ الكيفِ، وهو: إيجابُ صغراه؛ لأنها لو
كانتْ سالبةً أفادتِ المُباينةَ الكُليَّةَ أو الجزئيةَ بينَ الأصغرِ والأوسطِ المحكومِ
عليه في الكبرى بالأَكْبَرِ إيجابًا أو سلبًا، والحكمُ على أحدِ المُتباينينِ لا يوجبُ
الحكمَ على الآخرِ، ولهذا حَصَلَ الاختلافُ المُوجبُ للعُقْمِ، وثاني الشرطينِ
باعتبارِ الكمِّ، وهو كُليَّةُ أحدِ المُقدَّمَتينِ، وإلا جازَ أن يكونَ البعضُ المحكومُ
عليه في الصغرى غيرَ البعضِ المحكومِ عليه في الكبرى، فلا يلزَمُ التقاءُ الأصغرِ
والأكبرِ، ولهذا أيضًا حَصَلَ الاختلافُ المُوجبُ للعُقْمِ عندَ قَوَاتِ هذا الشرطِ،

الأول: أن تكون الصغرى موجبة.

الثاني: أن تكون إحدى المقدمتين كلية.

: فالصغرى إن كانت كلية أنتجت مع الكبرى بأحوالها الأربع، وإن كانت جزئية أنتجت مع الكبرى الكلية موجبة وسالبة، فالحاصل ستة أضرب، وهي المنتجة من هذا الشكل.

وبالشرطين تعلم أن ضروبه المنتجة ستة. اهـ «شرح البناني» (ص ١٨٠).

قوله: (بأحوالها الأربع) وهي: ١ - موجبة كلية في الصغرى + مع موجبة كلية في الكبرى، ٢ - وموجبة كلية في الصغرى + مع الموجبة الجزئية في الكبرى، ٣ - وموجبة كلية في الصغرى + مع سالبة كلية في الكبرى، ٤ - وموجبة كلية في الصغرى + مع سالبة جزئية في الكبرى.

قوله: (فالحاصل ستة أضرب) والحاصل: أن المنتج من ضروب الشكل الثالث ستة أضرب، وسقط ثمانية فيها بشرط إيجاب صغراه، وهي: السالبة كلية وجزئية صغرى مع الكبريات الأربع، واثنان منها بشرط كلية إحدى مقدمتيه، وهي كون الصغرى جزئية موجبة والكبرى جزئية موجبة أو سالبة. اهـ «شرح عlish» (ص ١٣٥).

فائدة: استفيد من هذين الجدولين لضروب الشكل الثالث المذكورة في الحاصل، والثاني منهما خاص بالمنتج أخذناهما من «ضوابط المعرفة» للشيخ عبد الرحمن حبنكة الميداني (ص ٢٥٤):

١ - «الضرب الأول»: كلَّيتان موجبتان: كقولنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» + «وكلُّ إنسانٍ ناطقٌ» يُنتِجُ = «بعضُ الحيوانِ ناطقٌ».

٢ - «الضرب الثاني»: مُوجبتان والكبرى كَلِيَّةٌ: كقولنا: «بعضُ

ض	صغرى	قبرى	نتيجة
١	م ك	م ك	ج م
٢	م ك	س ك	س ج
٣	م ك	ج م	ج م
٤	م ك	س ج	س ج
٥	ج م	م ك	ج م
٦	ج م	س ك	س ج

(٢)

نبرى صغرى	م ك	ج م	س ك	س ج
م ك	نتيجة	نتيجة	نتيجة	نتيجة
ج م	نتيجة	ظنهل	ظنهل	ظنهل
س ك	ظنهل	ظنهل	ظنهل	ظنهل
س ج	ظنهل	ظنهل	ظنهل	ظنهل

(١)

قوله: (كقولنا: كلُّ إنسانٍ حيوانٌ إلخ) ونحو: «كلُّ بُرِّ مُقْتَاتٌ + وكلُّ بُرِّ رَبَوِيٌّ» يُنتِجُ = «بعضُ المُقْتَاتِ رَبَوِيٌّ». اهـ «قدورة» (ص ١٨١) و«شرح البناني» (ص ١٨١).

قوله: (يُنتِجُ = بعضُ الحيوانِ ناطقٌ) وإِثْمًا لم يُنتِجْ هذا الضربُ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً لِحَوَازِ كَوْنِ الْأَصْغَرِ أَعَمَّ مِنَ الْأَكْبَرِ، أَيْ وَحِينَئِذٍ لَا تَطَرُّدُ صِحَّةُ النَّتِيجَةِ: نحو: «كلُّ إنسانٍ جِسْمٌ + وكلُّ إنسانٍ ناطقٌ أو حيوانٌ»، فلو جَعَلْنَا النَّتِيجَةَ كُلِّيَّةً مُوجِبَةً لَكَانَتْ: «كلُّ جِسْمٍ ناطقٌ أو حيوانٌ»، وهي غَيْرُ صَحِيحَةٍ. اهـ «صَبَّان على المَلَوِيَّ» (ص ١٣٣).

قوله: (والكبرى كُلِّيَّةٌ) أَيْ وَالصَّغْرَى جُزْئِيَّةٌ، قَالَ الشَّيْخُ سَعِيدُ قَدُورَةَ (ص ١٨١): «اعْلَمْ: أَنْ جَعَلَ هَذَا الضَّرْبَ ثَانِيًا هِيَ طَرِيقَةُ ابْنِ الْحَاجِبِ وَجَمَاعَةٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ ثَانِيًا ضُرُوبَ هَذَا الشَّكْلِ مِنْ كُلِّتَيْنِ وَالْكَبْرَى سَالِبَةٌ، وَهِيَ طَرِيقَةُ ابْنِ سِينَا، وَعَلَيْهِ دَرَجَ الْكَاتِبِيُّ وَمَتَّبِعُوهُ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ السَّنُوسِيُّ فِي

الإنسان حيوان» + «وكلُّ إنسانٍ ناطقٌ» يُنتِجُ = «بعضُ الحيوانِ ناطقٌ».

٣ - «الضربُ الثالثُ»: مُوجِبَانِ والصَّغْرَى كُلِّيَّةٌ: كقولنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» + «وبعضُ الإنسانِ ناطقٌ» يُنتِجُ = «بعضُ الحيوانِ ناطقٌ»، فهذه الأضربُ الثلاثةُ فيها النَّتيجهُ مُوجِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ.

٤ - «الضربُ الرَّابِعُ»: كَلِمَتَانِ والكبرى سَالِبَةٌ، والنَّتيجهُ = سَالِبَةٌ: كقولنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» + «ولا شيءٌ مِنَ الإنسانِ بحجرٍ» يُنتِجُ =

«شرحُ مُختَصَرِهِ»، وقال بعضُ الفضلاء: ما اعتَبَرَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ يُنتِجُ الإيجابَ، وما اعتَبَرَهُ غَيْرُهُ يُنتِجُ السَّلْبَ، والإيجابُ أَفْضَلُ، فَتَيَّنَ بهذا أَرْجَحِيَّةَ ما اعْتَمَدَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ. اهـ

قوله: (كقولنا: بعضُ الإنسانِ إلخ) ونحو: «بعضُ البُرِّ مُقَاتٌ + وكلُّ بُرٍّ رَبَوِيٌّ» يُنتِجُ كالأوَّلِ = «بعضُ المُقَاتِ رَبَوِيٌّ». اهـ «قَدُورَةُ» (ص ١٨١)، ونحو: «بعضُ الفاعِلِ مرفوعٌ + وكلُّ فاعِلٍ يُمنَعُ حَذْفُهُ» يُنتِجُ = «بعضُ المرفوعِ يُمنَعُ حَذْفُهُ». اهـ «شرحُ البناني» (ص ١٨١).

قوله: (كقولنا: كلُّ إنسانٍ حيوانٍ إلخ) وكقولنا: «كلُّ بُرٍّ مُقَاتٌ + وبعضُ البُرِّ رَبَوِيٌّ» يُنتِجُ = «بعضُ المُقَاتِ رَبَوِيٌّ». اهـ «شرحُ قَدُورَةُ» (ص ١٨١)، وكقولنا: «كلُّ عَرَضٍ صِفَةٌ + وبعضُ العَرَضِ سَيَّالٌ» يُنتِجُ = «بعضُ الصِّفَةِ سَيَّالٌ». اهـ «شرحُ البناني» (ص ١٨١).

قوله: (سَالِبَةٌ) أي سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ.

قوله: (كقولنا: كلُّ إنسانٍ حيوانٍ إلخ) وكقولنا: «كلُّ بُرٍّ مُقَاتٌ + وكلُّ بُرٍّ لا يُباعُ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلٌ» يُنتِجُ = «بعضُ المُقَاتِ لا يُباعُ بِجِنْسِهِ مُتَفَاضِلًا». اهـ

«بعضُ الحيوانِ ليسَ بحجرٍ».

٥ - «الضربُ الخامسُ»: صغرى مُوجِبَةٌ جزئيةٌ + وكبرى سالبةٌ كُلّيةٌ:

كقولنا: «بعضُ الإنسانِ حيوانٌ» + «ولا شيءٌ مِنَ الإنسانِ بحجرٍ» يُنتِجُ =
«بعضُ الحيوانِ ليسَ بحجرٍ».

٦ - «الضربُ السادسُ»: مُوجِبَةٌ كُلّيةٌ صغرى + وسالبةٌ جزئيةٌ كبرى:

كقولنا: «كُلُّ إنسانٍ حيوانٌ» + «وبعضُ الإنسانِ ليسَ بحجرٍ» يُنتِجُ = «بعضُ

«قدّورة» (ص ١٨١)، وكقولنا: «كُلُّ مُتَحَيِّزٍ موجودٌ + ولا شيءٌ مِنَ المُتَحَيِّزِ
بقديمٍ» يُنتِجُ = «بعضُ الموجودِ ليسَ بقديمٍ». اهـ «شرح البناني» (ص ١٨١).

قوله: (يُنتِجُ = بعضُ الحجرِ ليسَ بحيوانٍ) وإنّما لم يُنتِجْ هذا الضربُ
كُلّيةٌ لما ذَكَرَ - في نتيجةِ الضربِ الأوّلِ - مِنْ جَوَازِ كَوْنِ الْأَصْغَرِ أَعَمَّ مِنَ
الأكْبَرِ، أي وَحِينَئِذٍ لَا تَطْرُدُ صِحَّةُ النّتِيْجَةِ: نحو: «كُلُّ إنسانٍ حيوانٌ + ولا شيءٌ
مِنَ الإنسانِ بفرسٍ»، فلو جَعَلْنَا النّتِيْجَةَ كُلّيةً سالِبةً لَكَانَتْ: «لا شيءٌ مِنَ الحيوانِ
بفرسٍ»، وهي غيرُ صحيحة. اهـ «صَبَّانَ عَلَى الْمَلَوِيِّ» (ص ١٣٣).

قوله: (كقولنا: بعضُ الإنسانِ حيوانٌ إلخ) وكقولنا: «بعضُ البرِّ مُقتاتٌ +
وكلُّ برٍّ لا يُباعُ بِحِجْسِهِ مُتَفَاضِلًا» يُنتِجُ = «بعضُ المُقتاتِ لا يُباعُ بِحِجْسِهِ». اهـ
«قدّورة» (ص ١٨١)، وكقولنا: «بعضُ الصّفاتِ قديمٌ + ولا شيءٌ مِنَ الصّفاتِ
بقائمٍ بنفسِه» يُنتِجُ = «بعضُ القديمِ ليسَ بقائمٍ بنفسِه». اهـ «شرح البناني»
(ص ١٨٢).

قوله: (كقولنا: كُلُّ إنسانٍ حيوانٌ إلخ) وكقولنا: «كُلُّ برٍّ مُقتاتٌ + وبعضُ
البرِّ لا يُباعُ بِحِجْسِهِ مُتَفَاضِلًا» يُنتِجُ = «بعضُ المُقتاتِ لا يُباعُ بِحِجْسِهِ مُتَفَاضِلًا».

الحيوان ليس بحجرٍ ، فالنتيجة في هذه الأضرِبِ الثلاثة سلبية جزئية .
فعلِمَ أنَّ هذا الشكل لا يُنتِجُ إلا الجزئية موجبة في الثلاثة الأول ،
وسالبة في الثلاثة بعدها .

اه «قدورة» (ص ١٨٢) ، وكقولنا : «كُلُّ حادثٍ مُفْتَقِرٌ + وبعضُ الحادثِ ليس
بجِزْمٍ» يُنتِجُ = «بعضُ المُفْتَقِرِ ليس بجِزْمٍ» . اه «شرح البناني» (ص ١٨٢) .
تَنْبِيْهُ : هذا الترتيب الذي ذَكَرَهُ الشارحُ هو الترتيبُ الذي ذَكَرَهُ الشَّيْخُ
سعيد قدورة في «شرحهِ» (ص ١٨١ - ١٨٢) ، وفي «شرح البناني» (ص ١٨١)
ترتيبُ ضُروبِ هذا الشكلِ هكذا :

الضربُ الأولُ : موجبةٌ كُلِّيَّةٌ صغرى + وموجبةٌ كُلِّيَّةٌ كبرى .

الضربُ الثاني : موجبةٌ كُلِّيَّةٌ صغرى + وسالبةٌ كُلِّيَّةٌ كبرى ، وهو الضربُ
الرابع على ما ذَكَرَهُ الشارحُ .

الضربُ الثالثُ : موجبةٌ جُزئيةٌ صغرى + وموجبةٌ كُلِّيَّةٌ كبرى ، وهو الضربُ
الثاني على ما ذَكَرَهُ الشارحُ .

الضربُ الرابعُ : موجبةٌ كُلِّيَّةٌ صغرى + وموجبةٌ جُزئيةٌ كبرى ، وهو الضربُ
الثالث على ما ذَكَرَهُ الشارحُ .

الضربُ الخامسُ : موجبةٌ جُزئيةٌ صغرى + وسالبةٌ كُلِّيَّةٌ كبرى .

الضربُ السادسُ : موجبةٌ كُلِّيَّةٌ صغرى + وسالبةٌ جُزئيةٌ كبرى .

قَالَ البنانيُّ (ص ١٨٢) : «وَوَجْهُ ترتيبِ هذه الأضرِبِ على ما ذَكَرْنَا : أنَّ
الأوَّلَ أَخَصُّ الضُّروبِ المُنتِجَةِ للإيجابِ ، والثاني أَخَصُّ الضُّروبِ المُنتِجَةِ

لِلسَّلْبِ، وَالْأَخْصُ أَشْرَفُ مِنَ الْأَعْمِّ، وَقُدِّمَ الثَّالِثُ عَلَى الرَّابِعِ لِإِشْتِمَالِهِ عَلَى كِبَرِ الْأَوَّلِ، وَالرَّابِعُ عَلَى مَا بَعْدَهُ لِإِشْتِمَالِهِ عَلَى إِيْجَابِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ مَعًا، وَالْخَامِسُ عَلَى السَّادِسِ لِإِشْتِمَالِهِ عَلَى كِبَرِ الْأَوَّلِ كَالثَّالِثِ. اهـ

فائدة: عَمِلَ بَعْضُهُمْ جَذُولًا مُشْتَمِلًا عَلَى الضَّرُوبِ السَّتَّةِ عَشَرَ لِلشَّكْلِ الثَّالِثِ مَعَ التَّمْثِيلِ لِكُلِّ ضَرْبٍ مِنْهَا مُنْتَجٍ وَغَيْرِ مُنْتَجٍ، وَأَنَا عَمِلْتُ جَذُولًا مِثْلَهُ تَتِمِيمًا لِلْفَائِدَةِ وَمَيَّزْتُ الْمُنْتَجَ مِنْ غَيْرِهِ بِاللُّونِ، وَهُوَ هَذَا:

الضروب الستة	صور الضروب		أمثلة الضروب	
	المقدمة		المقدمة	
	الصغرى	الكبرى	الصغرى	الكبرى
١	كلية موجبة	كلية موجبة	عقيم	عقيم
٢	جزئية موجبة	جزئية موجبة	عقيم	عقيم
٣	كلية موجبة	كلية موجبة	عقيم	عقيم
٤	جزئية موجبة	جزئية موجبة	عقيم	عقيم
٥	كلية موجبة	كلية موجبة	عقيم	عقيم
٦	جزئية موجبة	جزئية موجبة	عقيم	عقيم
٧	كلية موجبة	كلية موجبة	عقيم	عقيم
٨	جزئية موجبة	جزئية موجبة	عقيم	عقيم
٩	كلية موجبة	كلية موجبة	عقيم	عقيم
١٠	جزئية موجبة	جزئية موجبة	عقيم	عقيم
١١	كلية موجبة	كلية موجبة	عقيم	عقيم
١٢	جزئية موجبة	جزئية موجبة	عقيم	عقيم
١٣	كلية موجبة	كلية موجبة	عقيم	عقيم
١٤	جزئية موجبة	جزئية موجبة	عقيم	عقيم
١٥	كلية موجبة	كلية موجبة	عقيم	عقيم
١٦	جزئية موجبة	جزئية موجبة	عقيم	عقيم

٤ - وَيُشْتَرَطُ لِإِنْتاجِ «الشَّكْلِ الرَّابِعِ» شَرْطُ وَاحِدٍ، وَهُوَ: عَدَمُ اجْتِمَاعِ الْخِصَّتَيْنِ إِلَّا فِي صُورَةٍ وَاحِدَةٍ، وَالْمُرَادُ بِ«الْخِصَّتَيْنِ»: «السَّلْبُ» و«الْجُزْئِيَّةُ»، وَعَدَمُ اجْتِمَاعِ الْخِصَّتَيْنِ صَادِقٌ بِأَرْبَعَةِ أَضْرِبٍ، وَيُزَادُ عَلَى ذَلِكَ الصُّورَةُ الْمُسْتَنَاءَةُ، فَالْأَضْرِبُ الْمُنْتِجَةُ مِنْ هَذَا الشَّكْلِ خَمْسَةٌ:

فائدة

نَظَّمَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «اِخْمَرَارِ السَّلَمِ» ضُرُوبَ الشَّكْلِ الثَّلَاثِ وَنَتَائِجَهَا فِي ثَلَاثَةِ آيَاتٍ، فَقَالَ:

- ١- كُلُّ وَلَا شَيْءٍ ٢- وَلَا شَيْءٍ فَكُلُّ إِنْتاجُهَا مِنْ ثَانِ الْأَشْكَالِ قُبُلُ
- ٣- بَعْضٌ وَلَا شَيْءٍ ٤- وَكُلُّ قَبْلَهُ بَعْضٌ بَلَيْسَ مُتَنَفٍّ أَيْضًا لَهُ

شَرْطُ الشَّكْلِ الرَّابِعِ

قوله: (وَيُشْتَرَطُ لِإِنْتاجِ إلخ) شروعٌ فِي شَرْحِ الْبَيْتِ الْخَامِسِ.

قوله: (إِلَّا فِي صُورَةٍ وَاحِدَةٍ) وَهِيَ: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً، وَكُبْرَاهُ سَالِبَةً كُلِّيَّةً، اجْتَمَعَ هُنَا الْجُزْئِيَّةُ وَالسَّالِبَةُ وَهُمَا الْخِصَّتَانِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهِيَ مُنْتِجَةٌ، وَيُسْتثنَى أَيْضًا صُورَةٌ هِيَ عَكْسُ هَذِهِ الصُّورَةِ، وَهِيَ: مَا كَانَتْ صُغْرَاهُ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً مَعَ كِبَرِيٍّ مُوجِبَةٍ كُلِّيَّةً، هَذِهِ الصُّورَةُ لَا تَجْتَمِعُ فِيهَا الْخِصَّتَانِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهِيَ غَيْرُ مُنْتِجَةٍ، انْظُرْ: «صَوَابُطُ الْمَعْرِفَةِ» (ص ٢٥٩).

قوله: (صَادِقٌ بِأَرْبَعَةِ أَضْرِبٍ) وَهِيَ: ١ - كُلِّتَانِ مُوجِبَتَانِ، ٢ - وَمُوجِبَةٌ كُلِّيَّةٌ صُغْرَى + مَعَ سَالِبَةٍ كُلِّيَّةٍ كِبَرَى، ٣ - وَمُوجِبَةٌ كُلِّيَّةٌ صُغْرَى + مَعَ مُوجِبَةٍ جُزْئِيَّةٍ كِبَرَى، ٤ - كُلِّيَّةٌ سَالِبَةٌ صُغْرَى + مَعَ كُلِّيَّةٍ مُوجِبَةٍ كِبَرَى.

قوله: (فَالْأَضْرِبُ الْمُنْتِجَةُ مِنْ هَذَا الشَّكْلِ خَمْسَةٌ) هَذَا عَلَى رَأْيِ الْمُتَقَدِّمِينَ،

وعليه ابنُ الحاجب، فالسَّاقِطُ إِحْدَى عَشْرَةَ، فَإِنَّهُمْ أَسْقَطُوا إِنتَاجَ ١ - الصَّغْرَى السَّالِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ مع الكبرى الْمُوجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ، ٢ - والصَّغْرَى الْمُوجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ مع الكبرى السَّالِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ، ٣ - والصَّغْرَى السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ مع الكبرى الْمُوجِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ، أَمَّا الْمُتَأَخَّرُونَ فَالضَّرُوبُ الْمُنتِجَةُ لِهَذَا الشَّكْلِ ثَمَانِيَّةٌ، فَالثَّلَاثَةُ الْمَذْكُورَةُ عِنْدَهُمْ مُنتِجَةٌ لَا عَقِيمَةٌ، وَعَلَيْهِ شَارِحُ «التَّهْذِيبِ»، أَفَادَهُ الْعَطَّارُ فِي «حَوَاشِيهِ عَلَى شَرْحِ الْحَبِصِيِّ» (ص ٢٤٤)، وَبَيَّنَّ فِيهَا وَجْهَ عَقْمِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ وَجَوَابَ الْمُتَأَخَّرِينَ عَنْهُ، وَجَرَى الشَّيْخُ حَسَنُ الْمَشَاطُ فِي «الْحُدُودِ الْبَهِيَّةِ» عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُتَأَخَّرُونَ، وَعِبَارَةُ الْبَاجُورِيِّ فِي «حَوَاشِيهِ» عَلَى الْمَتْنِ (ص ١٤):

«اعْلَمْ: أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ هُوَ مَذْهَبُ الْأَقْدَمِينَ، وَذَهَبَ بَعْضُ الْمُتَأَخَّرِينَ - وَتَبِعَهُ كَثِيرُونَ - إِلَى أَنَّ شَرْطَ إِنتَاجِ هَذَا الشَّكْلِ: إِيجَابُ مُقَدِّمَتَيْهِ مَعَ كُلِّيَّةِ الصَّغْرَى أَوْ اخْتِلَافُهُمَا بِالْكِيفِ مَعَ كُلِّيَّةِ إِحْدَاهُمَا، وَبَتُّوْا عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ الْمُنتِجَ مِنْ ضَرْوَيْهِ ثَمَانِيَّةٌ، وَعَلَيْهِ:

١- «الضَّرْبُ السَّادِسُ»: أَنَّ يَكُونُ مُرَكَّبًا مِنْ سَالِبَةٍ جُزْئِيَّةٍ صَغْرَى + وَمُوجِبَةٍ كُلِّيَّةٍ كَبْرَى: نَحْوُ: «بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِجَمَادٍ + وَكُلُّ نَاطِقٍ إِنْسَانٌ»، وَنَتِيجَتُهُ = سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ، وَهِيَ فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ: «بَعْضُ الْجَمَادِ لَيْسَ بِنَاطِقٍ».

٢- «الضَّرْبُ السَّابِعُ»: أَنَّ يَكُونُ مُرَكَّبًا مِنْ مُوجِبَةٍ كُلِّيَّةٍ صَغْرَى + وَسَالِبَةٍ جُزْئِيَّةٍ كَبْرَى: نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ + وَبَعْضُ الْجَمَادِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ»، وَنَتِيجَتُهُ = سَالِبَةٌ جُزْئِيَّةٌ، وَهِيَ فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ: «بَعْضُ الْحَيَوَانِ لَيْسَ بِجَمَادٍ».

١ - «الضرب الأول»: كُلتان موجبتان: كقولنا: «كُلُّ إنسانٍ حيوانٌ» +

و«الضرب الثامن»: أن يكون مُركَّبًا من سالبية كُلِّية صغرى + ومُوجبة جُزئية كبرى: نحو: «لا شيء من الحيوانِ بجمادٍ + وبعضُ الإنسانِ حيوانٌ»، ونتيجته = سالبية جُزئية، وهي في المثال المذكور: «بعضُ الجمادِ ليس بإنسانٍ».

ويُستَطرَق لإنتاج هذه الأضرب الثلاثة زيادةً على ما مرَّ شروطُ تُطلَبُ من المُطَوَّلَاتِ. اهـ

فائدة: هذان جدولان لِضُرُوبِ هذا الشَّكلِ المُنتِجةِ والعقيمةِ، والثاني خاصٌّ بالمُنتِجِ أَخَذْنَاهُمَا مِنْ «صَوَابِطِ المَعْرِفَةِ» لِلشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَبْنَكَةِ المِيدَانِي (ص ٢٦٠):

ض	صغدى	قبرى	نتيجة
١	م ك	م ك	م ج
٢	م ك	م ج	م ج
٣	م ك	س ك	س ج
٤	س ك	م ك	س ك
٥	م ج	س ك	س ج

قبرى صغدى	م ك	م ج	س ك	س ج
م ك	ظنهل	ظنهل	ظنهل	ظنهل
م ج	ظنهل	ظنهل	ظنهل	ظنهل
س ك	ظنهل	ظنهل	ظنهل	ظنهل
س ج	ظنهل	ظنهل	ظنهل	ظنهل

قوله: (كقولنا: كُلُّ إنسانٍ حيوانٌ إلخ) وكقولنا: «كُلُّ عِبَادَةٍ مُفْتَقِرَةٌ إِلَى نِيَّةٍ + وَكُلُّ وُضْوءٍ عِبَادَةٌ» يُنتِجُ = «بعضُ المُفْتَقِرِ إِلَى النِّيَّةِ وُضْوءٌ». اهـ «قدورة» (ص ١٨٣)، وكقولنا: «كُلُّ مُمَكِّنٍ مُفْتَقِرٌ + وَكُلُّ حَادِثٍ مُمَكِّنٌ» يُنتِجُ = «بعضُ المُفْتَقِرِ حَادِثٌ». اهـ «شرح البناني» (ص ١٨٤).

«وكلُّ ناطقٍ إنسانٌ» يُنتجُ = «بعضُ الحيوانِ ناطقٌ» .

٢ - «الضربُ الثاني»: موجبتانِ والصغرى كُليَّةٌ: كقولنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» + «وبعضُ الناطقِ إنسانٌ» يُنتجُ = «بعضُ الحيوانِ ناطقٌ» ، فالنتيجةُ في هذين الضربين = موجبةٌ جزئيةٌ .

٣ - «الضربُ الثالثُ»: كُليتانِ والكبرى موجبةٌ: كقولنا: «لا شيءٌ من

قوله: (يُنتجُ: بعضُ الحيوانِ ناطقٌ) وإنما لم تكن النتيجةُ كُليَّةً في هذا الضربِ لِفَقْدِ شرطِ كُليَّتها، وهو كونُ أصغرِ المطلوبِ عامِّ الوُضْعِ لِلأَوْسَطِ في الصغرى أو عَكْسُها، والأصغرُ هنا محمولٌ لا موضوعٌ، والعكسُ جزئِيٌّ؛ لأنَّ القضيةَ الموجبةَ لا تَنعَكِسُ كَنَفْسِها، وأيضاً فَلَعَدَمِ لزومِ صِدْقِها مع كُلِّ مادَّةٍ كالمثالِ المذكورِ؛ فَإِنَّهُ يَصْدُقُ مع كَذِبِ النتيجةِ لو كانتِ كُليَّةً، وكذا قولنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ + وكلُّ ناطقٍ إنسانٌ»، فلو أُنْتِجَ الكُليَّةُ - بأن يُقالَ: «كلُّ حيوانٍ ناطقٌ» - كانتِ كاذِبَةً. اهـ «قدورة» (ص ١٨٤).

قوله: (موجبتانِ) أي الصغرى والكبرى مُوجبتانِ (والصغرى كُليَّةٌ) أي والكبرى جزئيةٌ .

قوله: (كقولنا: كلُّ إنسانٍ حيوانٌ إلخ) وكقولنا: «كلُّ عبادةٍ مُفتقرةٌ إلى النيةِ + وبعضُ الوُضوءِ عبادةٌ» يُنتجُ = «بعضُ المُفتقرِ إلى النيةِ وُضوءٌ». اهـ «قدورة» (ص ١٨٤)، وكقولنا: «كلُّ مُمكنٍ مُفتقرٌ + وبعضُ الموجودِ مُمكنٌ» يُنتجُ = «بعضُ المُفتقرِ موجودٌ». اهـ «شرح البناني» (ص ١٨٤).

قوله: (كُليتانِ) أي الصغرى والكبرى كُليتانِ (والكبرى موجبةٌ) أي والصغرى سالبةٌ .

الإنسان بحجر» + «وكلُّ ناطقٍ إنسانٌ» يُنتجُ = «لا شيءٌ من الحجرِ ناطقٌ» .
 ٤ - «الضربُ الرابعُ»: كلَّيتانِ والكبرى سالبةٌ: كقولنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» + «ولا شيءٌ من الحجرِ بإنسانٍ» يُنتجُ = «بعضُ الحيوانِ ليس بحجرٍ» .

٥ - «الضربُ الخامسُ»: موجبةٌ جزئيةٌ صغرى + وسالبةٌ كليةٌ كبرى - كما ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ -: كقولنا: «بعضُ الإنسانِ حيوانٌ» + «وليسَ من

قوله: (كقولنا: لا شيءٌ من الإنسانِ إلخ) وكقولنا: «كلُّ عبادةٍ لا تَسْتَفِينِي عن النَّبَةِ + وكلُّ وُضوءٍ عبادةٌ» يُنتجُ = «كلُّ مُسْتَفِينٍ عن النَّبَةِ ليسَ بَوُضوءٍ» . اهـ «قدّورة» (ص ١٨٤) ، وكقولنا: «لا شيءٌ من المُمكنِ بقديمٍ + وكلُّ فإنِ مُمكنٍ» يُنتجُ = «لا شيءٌ من القديمِ بفانٍ» . اهـ «شرح البناني» (ص ١٨٤) .

قوله: (كلَّيتانِ) أي الصغرى والكبرى كلَّيتانِ (والكبرى سالبةٌ) أي والصغرى موجبةٌ .

قوله: (كقولنا: كلُّ إنسانٍ حيوانٌ إلخ) وكقولنا: «كلُّ مُباحٍ مُسْتَفِينٍ عن النَّبَةِ + وكلُّ وُضوءٍ ليسَ بمُباحٍ» يُنتجُ = «بعضُ المُسْتَفِينِ ليسَ بَوُضوءٍ» . اهـ «قدّورة» (ص ١٨٤) ، وكقولنا: «كلُّ فإنِ مُمكنٍ + ولا شيءٌ من القديمِ بفانٍ» يُنتجُ = «بعضُ المُمكنِ ليسَ بقديمٍ» . اهـ «شرح البناني» (ص ١٨٤) .

قوله: (بعضُ الحيوانِ ليسَ بحجرٍ) وإنّما لم تكنِ النتيجةُ كليةً لأنّه يَصْدُقُ: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ + ولا شيءٌ من الفرسِ بإنسانٍ» مع أنّ النتيجةَ تَكْذِبُ سالبةً كليةً ، وتَصْدُقُ جزئيةً . اهـ «قدّورة» (ص ١٨٤) .

قوله: (كقولنا: بعضُ الإنسانِ حيوانٌ إلخ) وكقولنا: «بعضُ المُباحِ مُسْتَفِينٍ

الحجر بإنسانٍ يُنتَجُ = «بعضُ الحيوانِ ليسَ بحجرٍ» .

فَعَلِمَ أَنَّ النَّتِيجَةَ فِي الضَّرْبَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ: الإِيجَابُ الْجَزْئِيُّ، وَفِي
الْأَخِيرَيْنِ: السَّلْبُ الْجَزْئِيُّ، وَفِي الثَّالِثِ: السَّلْبُ الْكُلِّيُّ.

عَنِ النَّيَّةِ + وَكُلُّ وَضُوءٍ لَيْسَ بِمُبَاحٍ يُنتَجُ = «بعضُ المُسْتَفْنِي لَيْسَ بِوَضُوءٍ» . اهـ
«قَدُورَةُ» (ص ١٨٤)، وَكَقَوْلِنَا: «بعضُ المَوْجُودِ حَدِثٌ + وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْمُمْتَنِعِ
بِمَوْجُودٍ» يُنتَجُ = «بعضُ الحَادِثِ لَيْسَ بِمُمْتَنِعٍ» . اهـ «شرح البناني» (ص ١٨٤) .

قَوْلُهُ: (فَعَلِمَ أَنَّ النَّتِيجَةَ) فِي بَعْضِ النُّسَخِ الْمَطْبُوعَةِ: «وَأَنَّ النَّتِيجَةَ»، وَفِي
بَعْضِهَا: «أَنَّ النَّتِيجَةَ»، وَالصَّوَابُ مَا أَتَيْنَاهُ هُنَا مِنْ بَعْضِ النُّسَخِ الْمَخْطُوطَةِ.

فائدة

نَظَّمَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «اِخْمِرَارِ السُّلَمِ» ضُرُوبَ الشَّكْلِ
الرَّابِعَ وَنَتَائِجَهَا فِي أَرْبَعَةِ آيَاتٍ، فَقَالَ:
فَإِنْ تُرِدْ إِنْتَاجَ ضَرْبِهِ الْأَوَّلِ يُنْتَجُ غَيْرُ لَيْسَ بَعْضٌ بَعْدَ كُلِّ
كُلٌّ تَلِي لَا شَيْءٌ مِنْ ثَانِيهِ لَا شَيْءٌ بَعْدَ الْبَعْضِ مِنْ تَالِيهِ
إِنْتَاجُهُ بَعْضَانِ مُتَبْتَنَانِ وَآخِرَانِ فِيهِ مَنْفَيَّانِ
وَاحِدَةٌ لَا شَيْءٌ وَالْبَاقِي عَقِيمٌ وَمُنْتَجِيهِ بِالْمِثَالِ يَسْتَقِيمُ

فَائِدَةٌ: عَمِلَ بَعْضُهُمْ جَدُولًا مُشْتَمَلًا عَلَى الضَّرُوبِ السَّتَّةِ عَشَرَ لِلشَّكْلِ
الرَّابِعِ مَعَ التَّمثِيلِ لِكُلِّ ضَرْبٍ مِنْهَا مُنْتَجٍ وَغَيْرِ مُنْتَجٍ، وَأَنَا عَمِلْتُ جَدُولًا مِثْلَهُ
تَمِيمًا لِلْفَائِدَةِ وَمَيَّزْتُ الْمُنْتَجَ مِنْ غَيْرِهِ بِاللَّوْنِ، وَهُوَ هَذَا:

ودليل إنتاج «الشكل الثاني» خصوص السلب، وإنتاج «الثالث»

رقم القُرُون	صور الضروب			أمثلة الضروب		
	المقدمة		النتيجة	المقدمة		النتيجة
	الصغرى	الكبرى		الصغرى	الكبرى	
١	كلية موجبة	كلية موجبة	كلية موجبة	كل ناطق إنسان	كل ناطق إنسان	كل ناطق إنسان
٢	كلية موجبة	كلية موجبة	كلية موجبة	بعض ناطق إنسان	بعض ناطق إنسان	بعض ناطق إنسان
٣	كلية موجبة	كلية موجبة	كلية موجبة	بعض ناطق إنسان	بعض ناطق إنسان	بعض ناطق إنسان
٤	جزئية سالبة	جزئية سالبة	عقيم	بعض الحجر ليس بحيوان	بعض الحجر ليس بحيوان	عقيم
٥	كلية موجبة	كلية موجبة	عقيم	كل ناطق إنسان	كل ناطق إنسان	عقيم
٦	جزئية موجبة	جزئية موجبة	عقيم	بعض الناطق إنسان	بعض الناطق إنسان	عقيم
٧	كلية موجبة	كلية موجبة	عقيم	بعض الناطق إنسان	بعض الناطق إنسان	عقيم
٨	جزئية سالبة	جزئية سالبة	عقيم	بعض الحجر ليس بحيوان	بعض الحجر ليس بحيوان	عقيم
٩	كلية سالبة	كلية سالبة	عقيم	كل ناطق إنسان	كل ناطق إنسان	عقيم
١٠	جزئية موجبة	جزئية موجبة	عقيم	بعض الناطق إنسان	بعض الناطق إنسان	عقيم
١١	كلية سالبة	كلية سالبة	عقيم	لا شيء من الجهاد بإنسان	لا شيء من الجهاد بإنسان	عقيم
١٢	جزئية سالبة	جزئية سالبة	عقيم	بعض الجهاد ليس بإنسان	بعض الجهاد ليس بإنسان	عقيم
١٣	كلية موجبة	كلية موجبة	عقيم	كل ناطق إنسان	كل ناطق إنسان	عقيم
١٤	جزئية موجبة	جزئية موجبة	عقيم	بعض الناطق إنسان	بعض الناطق إنسان	عقيم
١٥	كلية سالبة	كلية سالبة	عقيم	لا شيء من الجهاد بإنسان	لا شيء من الجهاد بإنسان	عقيم
١٦	جزئية سالبة	جزئية سالبة	عقيم	بعض الجهاد ليس بإنسان	بعض الجهاد ليس بإنسان	عقيم

قوله: (ودليل إنتاج الشكل الثاني خصوص السلب) في النسخ المطبوعة: «خصوص السلب الجزئي»، وهو غلط، والصواب ما أثبتناه هنا من بعض النسخ المخطوطة (مخطوط السعودية ص ٣٧)؛ لأن نتائج الشكل الثاني بعضها السلب الجزئي، وبعضها السلب الكلي، لا خصوص السلب الجزئي.

خصوص الجزئية، وإنتاج «الرابع» ما تقدّم في المطوّلات.



قوله: (إنتاج الشكل الثاني خصوص السلب) وقوله: (إنتاج الثالث خصوص الجزئية) وفي هذا المعنى قال الشيخ عبد السلام الشنقيطي في «أحمرار السّلم» (ص ٧٨):

إنتاج ثاني الشكل سلبٌ أبداً وثالث الأشكال بالجزء ارتدى

قوله: (ما تقدّم) وقد عرّفته قريباً (في المطوّلات) كـ «الشمسية»، فلتطلب

منها.

٢٣ - ثُمَّ قَالَ:

فَمُنْتَجِجٌ لِأَوَّلٍ أَرْبَعَةٌ كَالثَّانِ، ثُمَّ ثَالِثٌ فَسِتَّةٌ
وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أُنْتَجَا وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَنْ يُنْتَجَا
٢٣ - أَقُولُ:

هذا نَتِيجَةُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الشُّرُوطِ، وهو ظاهرٌ غَنِيٌّ عَنِ الشَّرْحِ، غيرَ أَنَّ
المُصَنِّفَ لم يُبَيِّنْ مَا تَرَكَّبَ مِنْهُ هَذِهِ الصُّرُوبُ الْمُنتِجَةُ مِنَ الْأَشْكَالِ الْأَرْبَعَةِ،
وقد بَيَّنَّهَا فِي الشَّرْحِ، وقد كُنْتُ نَظَّمْتُ ذَلِكَ فِي أَيْبَاتٍ، فلنذكرها هُنَا؛
لِتَسْهُلَ الْإِحَاطَةُ بِحِفْظِهَا، وهي هذه:

وَمُنْتَجِجٌ مِنْ أَوَّلِ الْأَشْكَالِ أَرْبَعَةٌ، خُذَهَا عَلَى التَّوَالِي

٢٣ - أَقْوَالُ الْأَيْبَاتِ

(فَمُنْتَجِجٌ لِأَوَّلٍ) أَيُّ فَاَلْمُنْتَجِجُ لِلشَّكْلِ الْأَوَّلِ (أَرْبَعَةٌ كَالثَّانِي) أَيُّ وهو
كَالثَّانِي، فيكونُ مُنْتَجِجُهُ أَرْبَعَةٌ، وعَقِيمُ كُلِّ مِنْهُمَا اثْنِي عَشَرَ (ثُمَّ ثَالِثٌ فَ) مُنْتَجِجُهُ
(سِتَّةٌ) وعَقِيمُهُ عَشْرَةٌ. اهـ «قويسني» (ص ٣٨)، وعِبَارَةُ الْبَاجُورِيِّ (ص ١٥):
قوله: (فَمُنْتَجِجٌ إِنْخ) الْفَاءُ لِلْسَّبَبِيَّةِ؛ لِأَنَّ مَا تَقَدَّمَ سَبَبٌ لِمَا سَيَذْكُرُهُ، وَجَمْلَةُ
الْمُنْتَجِجِ تِسْعَةٌ عَشَرَ عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ النَّاطِقُ مِنْ أَنَّ الْمُنْتَجِجَ مِنَ الشَّكْلِ الرَّابِعِ
خَمْسَةٌ، وَأَمَّا عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فَاثْنَانِ وَعِشْرُونَ، قوله: «لِأَوَّلٍ»
اللَّامُ بِمَعْنَى «مِنْ» وهو عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ، وَالْأَصْلُ: «مِنْ ضَرْبِ أَوَّلٍ»، قوله:
«كَالثَّانِ» أَيُّ فِي أَنَّ الْمُنْتَجِجَةَ الْأَرْبَعَةَ، قوله: «ثُمَّ ثَالِثٌ» يَحْتَمِلُ أَنَّ «ثُمَّ» لِلتَّرْتِيبِ
فِي الذِّكْرِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا لِلتَّرْتِيبِ فِي الرُّتْبَةِ. اهـ

(و) شَكْلٌ (رَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أُنْتَجَا) أَيُّ أُنْتَجَجَ خَمْسَةٌ، فعَقِيمُهُ أَحَدُ عَشَرَ

- ١- كُلُّ + فُكُلٌ مُنتَجٌ = كُلاً، ٢- وَإِنْ يَلِيهِ + لَا شَيْءٌ = فَلَا شَيْءٌ فَمِنْ
 ٣- بَعْضٌ + فُكُلٌ نَتَجُهُ = بَعْضٌ، ٤- وَمَا بَعْضٌ + فَلَا يُنتَجُ = لَيْسَ، فَأَعْلَمَا
 (وغير ما ذكرته) مِنَ الضَّرْبِ الَّتِي لَمْ تَسْتَوْفِ شُرُوطَ الْإِنتَاجِ (لَنْ يُنتَجَا) أَيُّ بَل
 هُوَ عَقِيمٌ. اهـ «قويسني» (ص ٣٨).

٢٣ - أقوال الشرح

- قوله: (وَمُنتَجٌ): مبتدأ (مِنْ أَوَّلِ الْأَشْكَالِ) أَيُّ: الْمُنتَجُ مِنَ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ
 (أربعة): خبرٌ (خُذْهَا) أَيُّ الأربعة (على التَّوَالِي) أَيُّ على التَّابِعِ فِي الْآيَاتِ التَّالِيَةِ.
 قوله: (كُلُّ فُكُلٌ مُنتَجٌ كُلاً) يعني: الْمُوجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ فِي الصَّغَرِ + وَالْمُوجِبَةُ
 الْكُلِّيَّةُ فِي الْكِبَرِ تُنتَجُ = الْمُوجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ، هَذَا هُوَ الضَّرْبُ الْأَوَّلُ مِنَ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ.
 وقوله: (وَإِنْ يَلِيهِ) أَيُّ وَإِنْ يَلِي كُلاً (لَا شَيْءٌ) فاعِلٌ «يَلِي» قُصِدَ بِهِ لَفْظُهُ
 (فَلَا شَيْءٌ) يعني: الْمُوجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ فِي الصَّغَرِ + وَالسَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ فِي الْكِبَرِ
 تُنتَجُ = السَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ، هَذَا هُوَ الضَّرْبُ الثَّانِي مِنَ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ.
 وقوله: (قَمِنْ) تَتَمُّ الْبَيْتِ، وَهُوَ فِعْلٌ مَاضٍ بِمَعْنَى: جَدَرَ، وَالضَّمِيرُ فِيهِ
 عَائِدٌ إِلَى «لَا شَيْءٌ» أَيُّ: جَدَرَ «لَا شَيْءٌ» بَأَن تَكُونَ هِيَ النَّتِيجَةُ.
 قوله: (بَعْضٌ فُكُلٌ نَتَجُهُ) أَيُّ نَتِيجَتُهُ (بَعْضٌ) يعني: الْمُوجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ فِي
 الصَّغَرِ + وَالْمُوجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ فِي الْكِبَرِ تُنتَجُ = الْمُوجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ، وَهُوَ الضَّرْبُ
 الثَّالِثُ مِنَ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ.
 وقوله: (وَمَا): مبتدأ أَيُّ: قَضِيَّةٌ هِيَ (بَعْضٌ ف) قَضِيَّةٌ هِيَ (لَا شَيْءٌ،
 يعني: الْمُوجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ فِي الصَّغَرِ + وَالسَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ فِي الْكِبَرِ) (يُنتَجُ لَيْسَ)
 أَيُّ يُنتَجُ = السَّالِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ، وَهُوَ الضَّرْبُ الرَّابِعُ مِنَ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ.
 وقوله: (فَاعْلَمَا) تَتَمُّ الْبَيْتِ.

وَالثَّانِ أَيْضًا أَرْبَعُ: ١- كُلُّ + فَلَا ٢- وَعَكْسُهُ نَتَجُهُمَا = لَا، فَاغِقْلًا
٣- بَعْضٌ + فَلَا ٤- وَلَيْسَ + كُلُّ لُهُمَا = لَيْسَ نَتِيجَةً، فَكُنْ مُسْتَفْهِمَا
وَوَالِثُ سِتٍّ، وَهِيَ: ١- كُلُّ + فَكُلُّ ٢- بَعْضٌ + فَكُلُّ ٣- عَكْسُهُ = بَعْضٌ فَكُلُّ

قوله: (وَالثَّانِ) أَيِ وَالشَّكْلُ الثَّانِي (أَيْضًا) أَيِ كَالشَّكْلِ الْأَوَّلِ (أَرْبَعُ) أَيِ
الْمُنْتِجُ مِنَ الشَّكْلِ الثَّانِي أَرْبَعَةٌ ضُرُوبٌ، وَهِيَ:

الضَّرْبُ الْأَوَّلُ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (كُلُّ فَلَا) يَعْنِي: الْمَوْجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ فِي
الصَّغَرَى + وَالسَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ فِي الْكُبْرَى.

وَالضَّرْبُ الثَّانِي أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (وَعَكْسُهُ) يَعْنِي: السَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ فِي
الصَّغَرَى + وَالْمَوْجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ فِي الْكُبْرَى.

وَأَشَارَ إِلَى النَّتِيجَةِ فِي الضَّرْبَيْنِ بِقَوْلِهِ: (نَتَجُهُمَا: لَا) شَيْءٌ، يَعْنِي: أَنَّ
النَّتِيجَةَ فِي هَذَيْنِ الضَّرْبَيْنِ هِيَ: السَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ.

وَقَوْلُهُ: (فَاغِقْلًا) تَتِمَّةُ الْبَيْتِ، أَيِ: فَاغْرِفْ.

قوله: (بَعْضٌ فَلَا) يَعْنِي: الْمَوْجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ فِي الصَّغَرَى + وَالسَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ
فِي الْكُبْرَى، وَهُوَ الضَّرْبُ الثَّلَاثُ مِنَ الشَّكْلِ الثَّانِي (وَلَيْسَ كُلُّ) يَعْنِي: السَّالِبَةُ
الْجُزْئِيَّةُ فِي الصَّغَرَى + وَالْمَوْجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ فِي الْكُبْرَى، وَهُوَ الضَّرْبُ الرَّابِعُ مِنَ
الشَّكْلِ الثَّانِي.

وَأَشَارَ إِلَى النَّتِيجَةِ فِي الضَّرْبَيْنِ بِقَوْلِهِ: (لَهُمَا لَيْسَ نَتِيجَةً) يَعْنِي: أَنَّ
النَّتِيجَةَ لَهُذَيْنِ الضَّرْبَيْنِ الثَّلَاثِ وَالرَّابِعِ هِيَ: السَّالِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ.

وَقَوْلُهُ: (فَكُنْ مُسْتَفْهِمَا) تَتِمَّةُ الْبَيْتِ.

قوله: (وَوَالِثُ سِتٍّ) أَيِ الْمُنْتِجُ مِنَ الشَّكْلِ الثَّلَاثِ سِتَّةٌ ضُرُوبٌ، وَهِيَ:
الضَّرْبُ الْأَوَّلُ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (كُلُّ فَكُلُّ) يَعْنِي: الْمَوْجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ فِي

٤- كُلُّ + فَلَا ، ٥- بَعْضٌ + فَلَا ، ٦- كُلُّ قُفِّي + بَلَيْسَ ، فِيهَا النَّتْجُ = لَيْسَ فَاقْتَفِ

الصغرى + والمُوجِبَةُ الكُلِّيَّةُ في الكبرى .

والضَّرْبُ الثَّانِي أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (بَعْضٌ فُكُلٌ) يَعْنِي: الْمُوجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ فِي الصَّغْرَى + والمُوجِبَةُ الكُلِّيَّةُ فِي الكُبْرَى .

والضَّرْبُ الثَّالِثُ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (وَعَكْسُهُ) يَعْنِي: الْمُوجِبَةُ الكُلِّيَّةُ فِي الصَّغْرَى + والمُوجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ فِي الكُبْرَى .

وَأَشَارَ إِلَى النَّتِيجَةِ فِي هَذِهِ الضَّرُوبِ بِقَوْلِهِ: (بَعْضٌ) يَعْنِي: أَنَّ النَّتِيجَةَ لِهَذِهِ الضَّرُوبِ الثَّلَاثَةِ هِيَ: الْمُوجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ .

وقوله: (فُكُلٌ) تَتِمَّةُ الْبَيْتِ .

قوله: (كُلُّ فَلَا) يَعْنِي: الْمُوجِبَةُ الكُلِّيَّةُ فِي الصَّغْرَى + وَالسَّالِبَةُ الكُلِّيَّةُ فِي الكُبْرَى ، وَهُوَ الضَّرْبُ الرَّابِعُ مِنَ الشَّكْلِ الثَّالِثِ .

وقوله: (بَعْضٌ فَلَا) يَعْنِي: الْمُوجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ فِي الصَّغْرَى + وَالسَّالِبَةُ الكُلِّيَّةُ فِي الكُبْرَى ، وَهُوَ الضَّرْبُ الْخَامِسُ مِنَ الشَّكْلِ الثَّالِثِ .

وقوله: (كُلُّ قُفِّي) أَيُّ أَتْبَعَ (بَلَيْسَ) يَعْنِي: الْمُوجِبَةُ الكُلِّيَّةُ فِي الصَّغْرَى + وَالسَّالِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ فِي الكُبْرَى ، وَهُوَ الضَّرْبُ السَّادِسُ مِنَ الشَّكْلِ الثَّالِثِ .

وَأَشَارَ إِلَى النَّتِيجَةِ لِهَذِهِ الضَّرُوبِ كُلِّهَا بِقَوْلِهِ: (فِيهَا) أَيُّ فِي تِلْكَ الضَّرُوبِ الثَّلَاثَةِ (النَّتْجُ) أَيُّ النَّتِيجَةُ (لَيْسَ) يَعْنِي: أَنَّ النَّتِيجَةَ لِهَذِهِ الضَّرُوبِ الثَّلَاثَةِ هِيَ: السَّالِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ .

وقوله: (فَاقْتَفِ) تَتِمَّةُ الْبَيْتِ ، أَيُّ: فَاقْتَدِ وَأَتْبَعَ .

وَرَابِعُ خَمْسٌ، وَهِيَ: ١- كُلُّ + فُكُلٌ ٢- كُلُّ + قَبْعُضٌ = بَعْضُ نَتِجٍ، لَا تَحُلُ
 ٣- لَا + كُلُّ = لَا. وَالْعَكْسُ = لَيْسَ هـ. بَعْضُ + لَا يُنْتِجُ = لَيْسَ، فَافْهَمَنْ وَحَصَّلاً
 وَقَدْ اقْتَصَرْتُ فِي بَعْضِ الْآيَاتِ عَلَى «لَا» مِنْ «لَا شَيْءٌ»، وَ«لَيْسَ»

قوله: (ورابع خمس) أي المنتج من الشكل الرابع خمسة ضروب، وهي:
 الضرب الأول أشار إليه بقوله: (كُلُّ فُكُلٌ) يعني: الموجبة الكلية في
 الصغرى + والموجبة الكلية في الكبرى.
 والضرب الثاني أشار إليه بقوله: (كُلُّ فُكُلٌ) يعني: الموجبة الكلية في
 الصغرى + والموجبة الجزئية في الكبرى.
 وأشار إلى النتيجة في الضربين بقوله: (بَعْضُ نَتِجٍ) يعني: أن النتيجة في
 هذين الضربين هي: الموجبة الجزئية.
 وقوله: (لَا تَحُلُ) تَتِمَّةُ الْبَيْتِ، وَهُوَ فَعْلٌ نَهَى مِنْ «حَالَ الشَّيْءُ»: إِذَا اغْوَجَّ
 بَعْدَ اسْتِوَاءٍ.

قوله: (لَا كُلُّ لَا) يعني: السالبة الكلية في الصغرى + والموجبة الكلية في
 الكبرى، والنتيجة: السالبة الكلية، وهو الضرب الثالث من الشكل الرابع.
 قوله: (وَالْعَكْسُ) يعني: عكس هذا الضرب، وهو: الموجبة الكلية في
 الصغرى + والسالبة الكلية في الكبرى، وهو الضرب الرابع من الشكل الرابع،
 والنتيجة لهذا الضرب: الموجبة الجزئية كما أشار إليه بقوله: (لَيْسَ).

والضرب الخامس أشار إليه بقوله: (بَعْضُ لَا يُنْتِجُ لَيْسَ) يعني: الموجبة
 الجزئية في الصغرى + والسالبة الكلية في الكبرى، والنتيجة: السالبة الجزئية.
 وقوله: (فَافْهَمَنْ) هَذِهِ الْآيَاتِ (وَحَصَّلاً) هَذِهِ الضُّرُوبُ الْمُنْتِجَةُ مِنْ
 الْأَشْكَالِ الْأَرْبَعَةِ، وَهُوَ تَتِمَّةُ الْبَيْتِ.

مِنْ «لَيْسَ بَعْضُ» ، وَأَشْرَتْ لِلْمُوجِبَةِ الْكَلِيَّةِ بِ«كُلِّ» ، وَلِلْجَزِيَّةِ بِ«بَعْضٍ» ،
وَمَنْ فَهَمَ مَا قَدَّمْتُهُ فِي الشَّرْحِ فَهَمَ مَعْنَى هَذِهِ الْآيَاتِ .

وَيَفْهَمُكَ الضُّرُوبُ الْمُنتِجَةُ مِنَ الْأَشْكَالِ الْأَرْبَعَةِ تَفْهَمُ أَنَّ مَا عَداهَا مِنَ
الضُّرُوبِ الَّتِي تُتَصَوَّرُ فِي كُلِّ شَكْلِ عَقِيمٍ ، وَقَدْ وَضَعُوا لِذَلِكَ جَدُولًا فِي
الْمُطَوَّلَاتِ يُعَرِّفُ مِنْهُ الْعَقِيمُ مِنْ غَيْرِهِ ،



قوله: (عقيم) خبر قوله: «أن ما عداها» .

قوله: (وقد وضعوا) أي المؤلفون من المناطق (لذلك) لضروب الأشكال
(جدولاً يعرف منه العقيم من غيره) ولتنقل هنا جدولاً للشيخ سعيد قدورة في
«شرح» (ص ١٨٦) تنميماً للفائدة وإن قال البناني في «شرح» (ص ١٨٥) أن
ذلك قليل الجدوى حيث قال: «وقد جرت عادة كثير من الشراح بوضع جداول
هنا تتضمن جميع الضروب المنتجة منها والعقيم ممثلين لها بالأحرف على
عادتهم ، وقد تركت ذلك ؛ لقلّة جدواه ، مع ما في تلك الأحرف من التخليط» . اهـ

قال الشيخ سعيد قدورة:

«فجميع ما اشتمل عليه الأشكال الأربعة من الضروب منتجها وعقيمها
أربعة وستون ضرباً ؛ لأن كل شكل يتصور فيه ستة عشر ضرباً كما تقدّم ،
والأشكال أربعة ، فهي من ضرب أربعة في ستة عشر بأربعة وستين ضرباً ،
ونضع لكل شكل جدولاً مُشتملاً على جميع ضروبه ، ونعرض عليه شروطها
المتقدمة حتى يظهر لك بالمُشاهدة المنتج منها والعقيم ، ونجعل على الضرب
المنتج حرف التاء هكذا «ت» علامة على إنتاجه ، وعلى العقيم حرف العين
هكذا «ع» علامة على عقمه ، وهذه صورة ذلك :

ضروب الشكل الأول	ضروب الشكل الثاني
كل ج ب + و كل أ ب = ع	كل ج ب + و كل أ ب = ع
كل ج ب + و بعض أ ب = ع	كل ج ب + و بعض أ ب = ع
كل ج ب + وليس بعض أ ب = ع	كل ج ب + وليس بعض أ ب = ع
لا شيء من ج ب + و كل أ ب = ع	لا شيء من ج ب + و كل أ ب = ع
لا شيء من ج ب + ولا شيء من أ ب = ع	لا شيء من ج ب + ولا شيء من أ ب = ع
لا شيء من ج ب + وبعض أ ب = ع	لا شيء من ج ب + وبعض أ ب = ع
لا شيء من ج ب + وليس بعض أ ب = ع	لا شيء من ج ب + وليس بعض أ ب = ع
بعض ج ب + و كل أ ب = ع	بعض ج ب + و كل أ ب = ع
بعض ج ب + وبعض أ ب = ع	بعض ج ب + وبعض أ ب = ع
بعض ج ب + وليس بعض أ ب = ع	بعض ج ب + وليس بعض أ ب = ع
ليس بعض ج ب + و كل أ ب = ع	ليس بعض ج ب + و كل أ ب = ع
ليس بعض ج ب + ولا شيء من أ ب = ع	ليس بعض ج ب + ولا شيء من أ ب = ع
ليس بعض ج ب + وبعض أ ب = ع	ليس بعض ج ب + وبعض أ ب = ع
ليس بعض ج ب + وليس بعض أ ب = ع	ليس بعض ج ب + وليس بعض أ ب = ع

واللَّيْبُ يَقْدِرُ عَلَى اسْتِخْرَاجِ ذَلِكَ الْجَدْوَلِ مِنْ فَهْمِهِ مَا تَقَدَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ضروب الشكل الثالث	ضروب الشكل الرابع
(١) كل ج ب + وكل ب أ = ع	كل ج ب + وليس بعض ب أ = ع
(٢) كل ج ب + ولا شيء من ب أ = ع	كل ج ب + وليس بعض ب أ = ع
(٣) كل ج ب + وبعض ب أ = ع	كل ج ب + وليس بعض ب أ = ع
(٤) كل ج ب + وليس بعض ب أ = ع	كل ج ب + وليس بعض ب أ = ع
لا شيء من ج ب + وكل ب أ = ع	لا شيء من ج ب + وليس بعض ب أ = ع
لا شيء من ج ب + ولا شيء من ب أ = ع	لا شيء من ج ب + وليس بعض ب أ = ع
لا شيء من ج ب + وبعض ب أ = ع	لا شيء من ج ب + وليس بعض ب أ = ع
لا شيء من ج ب + وليس بعض ب أ = ع	لا شيء من ج ب + وليس بعض ب أ = ع
(٥) بعض ج ب + وكل ب أ = ع	بعض ج ب + وليس بعض ب أ = ع
بعض ج ب + ولا شيء من ب أ = ع	بعض ج ب + وليس بعض ب أ = ع
بعض ج ب + وبعض ب أ = ع	بعض ج ب + وليس بعض ب أ = ع
بعض ج ب + وليس بعض ب أ = ع	بعض ج ب + وليس بعض ب أ = ع
ليس بعض ج ب + وكل ب أ = ع	ليس بعض ج ب + وليس بعض ب أ = ع
ليس بعض ج ب + ولا شيء من ب أ = ع	ليس بعض ج ب + وليس بعض ب أ = ع
ليس بعض ج ب + وبعض ب أ = ع	ليس بعض ج ب + وليس بعض ب أ = ع
ليس بعض ج ب + وليس بعض ب أ = ع	ليس بعض ج ب + وليس بعض ب أ = ع

قوله: (واللَّيْبُ): العَاقِلُ الحَاضِقُ الفَظِنُ، و«اللَّبُّ»: العَقْلُ.

٢٤ - ثُمَّ قَالَ:

وَتَتَّبِعُ النَّتِيجَةَ الْأَخْسَرَ مِنْ تِلْكَ الْمُقَدَّمَاتِ هَكَذَا زُكِّنْ
وَهَذِهِ الْأَشْكَالُ بِالْحَمَلِيِّ مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ

٢٤ - أقوال الأبيات

لَمَّا كَانَ حَالُ النَّتِيجَةِ يَخْتَلِفُ بِالْكَمِّ وَالْكَيفِ أَشَارَ النَّاطِمُ إِلَى ضَابِطٍ يُعْرِفُ
بِهِ حَالَهَا فَقَالَ: (وَتَتَّبِعُ النَّتِيجَةَ الْأَخْسَرَ مِنْ تِلْكَ الْمُقَدَّمَاتِ إلخ). اهـ «شرح
البناني» (ص ١٨٧).

٩٦ - (وَتَتَّبِعُ النَّتِيجَةَ) أَي فِي جَمِيعِ الْأَشْكَالِ الْإِفْتِرَانِيَّةِ (الْأَخْسَرَ) أَيِ
الْخَسِيرِ، فَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ لَيْسَ عَلَى بَابِهِ (مِنْ تِلْكَ الْمُقَدَّمَاتِ) أَيِ مِنْ مُقَدَّمَتِي
الْقِيَاسِ، وَإِطْلَاقُ «الْمُقَدَّمَاتِ» عَلَى «الْمُقَدَّمَتَيْنِ» مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْجَمْعِ عَلَى
الْمُثَنَّى (هَكَذَا زُكِّنْ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَيِ: عَلِمَ.

٩٧ - (وَهَذِهِ الْأَشْكَالُ) الْأَرْبَعَةُ (بِالْحَمَلِيِّ) أَيِ بِالْقِيَاسِ الْحَمَلِيِّ
(مُخْتَصَّةٌ، وَلَيْسَ) مَا ذُكِرَ - وَهُوَ الْأَشْكَالُ - كَائِنًا (بِالشَّرْطِيِّ) أَيِ بِالْقِيَاسِ
الشَّرْطِيِّ، قَالَ الْبَاجُورِيُّ (ص ٣٥): «الْبَاءُ فِي قَوْلِهِ: «بِالْحَمَلِيِّ» دَاخِلَةٌ عَلَى
الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ، فَالْمَعْنَى: أَنَّ الْأَشْكَالَ الْأَرْبَعَةَ الْمَذْكُورَةَ مَقْصُورَةٌ عَلَى الْحَمَلِيِّ
وَلَا تَتَعَدَّاهُ إِلَى الشَّرْطِيِّ. اهـ «بَاجُورِي» (ص ٣٥)، وَقَالَ الصَّبَّانُ (ص ١٣٩):
«هَذَا الْبَيْتُ تَصْرِيحٌ بِمَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «وَاخْتَصَّ بِالْحَمَلِيَّةِ»؛ لِأَنَّ الْجِنْسَ إِذَا
اخْتَصَّ بِشَيْءٍ اخْتَصَّتْ بِهِ أَنْوَاعُهُ». اهـ وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ لِلنَّاطِمِ، قَالَ الْقَوْنَسَنِيُّ
(ص ٣٩): «وَهِيَ ضَعِيفَةٌ»، وَالرَّاجِحُ كَمَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ: أَنَّهَا لَا تَخْتَصُّ
بِالْحَمَلِيِّ، بَلْ تَكُونُ فِي الشَّرْطِيِّ أَيْضًا.

وَالْحَذْفُ فِي بَعْضِ الْمُقَدَّمَاتِ أَوْ النَّتِيجَةِ لِعِلْمِ آتِ
وَتَنْتَهِي إِلَى ضَرُورَةٍ لِمَا مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسْلُسُلٍ قَدْ لَزِمَا
٢٤ - أقول:

«الْخِصَّةُ»: ١ - «السَّلْبُ» ٢ - و«الْجُزْئِيَّةُ»، و«الشَّرْفُ»: ١ - «الإِيجَابُ»
٢ - و«الْكُلِّيَّةُ».

فَإِذَا اشْتَمَلَتْ مُقَدَّمَاتُ الْقِيَاسِ عَلَى خِصَّةٍ

٩٨ - (وَالْحَذْفُ فِي بَعْضِ الْمُقَدَّمَاتِ) أَيِ حَذْفٍ إِخْدَى الْمُقَدَّمَاتِ (أَوْ
النَّتِيجَةِ) أَوْ هُمَا مَعًا (لِعِلْمِ) أَيِ لِأَجْلِ الْعِلْمِ بِالْمَحْذُوفِ (آتِ) أَيِ جَائِزٌ، وَهُوَ
خَبَرٌ عَنِ «الْحَذْفِ».

٩٩ - (وَتَنْتَهِي) أَيِ الْمُقَدَّمَاتِ (إِلَى) ذِي (ضَرُورَةٍ) إِنْ لَمْ تَكُنْ ضَرُورِيَّةً
(لِمَا) يَلْزَمُ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ انْتِهَائِهَا إِلَى ضَرُورَةٍ (مِنْ دَوْرٍ) وَهُوَ: تَوَقُّفُ الْآخِرِ
عَلَى مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ (أَوْ تَسْلُسُلٍ) وَهُوَ: تَرْتُّبُ أَمْرٍ عَلَى أَمْرٍ إِلَى مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ (قَدْ
لَزِمَا). اهـ «قويسني» (ص ٣٩)، عِبَارَةُ «شَرْحِ النَّازِمِ» (ص ٣٥): «قوله: (لِمَا)
الْلَامُ لِلتَّلْعِيلِ، وقوله: (مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسْلُسُلٍ) «مِنْ» فِيهِ لِلْبَيَانِ، و«الدَّوْرُ»: تَوَقُّفُ
كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّيْئَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، و«التَّسْلُسُلُ»: تَوَقُّفُ شَيْءٍ عَلَى أَشْيَاءٍ غَيْرِ
مُنَآهِيَةٍ». اهـ

٢٤ - أقوال الشرح

قوله: (فَإِذَا اشْتَمَلَتْ مُقَدَّمَاتُ الْقِيَاسِ) أَيِ مُقَدَّمَاتِ الْقِيَاسِ، فَالْمُرَادُ بِالْجَمْعِ
الْمُثَنَّى كَمَا تَقَرَّرَ فِي مَوَاضِعَ (عَلَى خِصَّةٍ) هَذَا يَشْمَلُ خَمْسَ صُورٍ:

فالتَّيْجَةُ تَابِعَةٌ لَذَلِكَ:

١ - اِشْتِمَالُ الصُّغْرَى فَقَطْ عَلَى خِصَّةٍ وَاحِدَةٍ.

٢ - وَاِشْتِمَالُ الصُّغْرَى فَقَطْ عَلَى خِصَّتَيْنِ.

٣ - وَاِشْتِمَالُ الْكُبْرَى فَقَطْ عَلَى خِصَّةٍ وَاحِدَةٍ.

٤ - وَاِشْتِمَالُ الْكُبْرَى فَقَطْ عَلَى خِصَّتَيْنِ.

٥ - وَاِشْتِمَالُ الصُّغْرَى وَالْكُبْرَى مَعًا عَلَى خِصَّتَيْنِ مِنْ جِنْسَيْنِ: جِنْسِ الْكَمِّ وَجِنْسِ الْكِيفِ: بَأَن كَانَتْ إِحْدَى الْمُقَدَّمَتَيْنِ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً وَالْأُخْرَى سَالِبَةً كُلِّيَّةً.

وَأَمَّا اِشْتِمَالُ الصُّغْرَى وَالْكُبْرَى مَعًا عَلَى خِصَّتَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ: بَأَن تَكُونَا سَالِبَتَيْنِ أَوْ جُزْئِيَّتَيْنِ فَلَا يَكُونُ فِي الضَّرُوبِ الْمُنتِجَةِ الَّتِي الْكَلَامُ فِيهَا كَمَا قَالَه الصَّبَّانُ (ص ١٣٨)، وَكَذَا اِشْتِمَالُ الصُّغْرَى وَالْكُبْرَى مَعًا عَلَى أَكْثَرِ مِنْ خِصَّتَيْنِ -: بَأَن تَكُونَ إِحْدَى الْمُقَدَّمَتَيْنِ كُلِّيَّةً سَالِبَةً وَالْأُخْرَى جُزْئِيَّةً سَالِبَةً، أَوْ تَكُونَ كُلُّهُنَّ الْمُقَدَّمَتَيْنِ جُزْئِيَّةً سَالِبَةً - لَا يَكُونُ فِي الضَّرُوبِ الْمُنتِجَةِ، تَأْمَلْ، وَهَذَا جَدُولُ ذَلِكَ:

اِشْتِمَالُ					
الصُّغْرَى وَالْكُبْرَى مَعًا			الْكُبْرَى فَقَطْ		الصُّغْرَى فَقَطْ
عَلَى أَكْثَرِ مِنْ خِصَّتَيْنِ	عَلَى خِصَّتَيْنِ		عَلَى خِصَّتَيْنِ	عَلَى خِصَّةٍ وَاحِدَةٍ	عَلَى خِصَّتَيْنِ
	مِنْ جِنْسٍ	مِنْ جِنْسَيْنِ			
غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الضَّرُوبِ الْمُنتِجَةِ			مَوْجُودٌ فِي الضَّرُوبِ الْمُنتِجَةِ		

قَوْلُهُ: (فَالْتَّيْجَةُ تَابِعَةٌ لَذَلِكَ) وَمِنْ لَطَائِفِ الشَّعْرِ:

١ - فحِصَّةُ السَّلْبِ وُجِدَتْ فِي «الضَّرْبِ الثَّانِي» مِنْ «الشَّكْلِ الْأَوَّلِ» فِي الْمَقْدَمَةِ الثَّانِيَةِ، وَلِذَلِكَ كَانَتْ النَّتِيجَةُ = سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ.

٢ - وَحِصَّةُ الْجُزْئِيَّةِ فِي «الضَّرْبِ الثَّالِثِ» مِنْهُ فِي الْمَقْدَمَةِ الْأُولَى،

لَا تَخْطُبُنِ إِلَّا كَرِيمَةً مَعْشَرٍ فَالْعِرْقُ دَسَّاسٌ مِنَ الطَّرْفَيْنِ
أَوْ مَا نَظَرْتَ إِلَى النَّتِيجَةِ أَنَّهَا تَبَعُ الْأَخْسَرِ مِنَ الْمُقَدَّمَتَيْنِ
وَقَالَ آخَرُ:

إِنَّ الزَّمَانَ لَتَابِعٌ أَرْذَالُهُ تَبَعُ النَّتِيجَةِ لِلْأَخْسَرِ الْأَرْذَلِ

قوله: (فحِصَّةُ السَّلْبِ وُجِدَتْ) أَيُّ مُنْفَرِدَةً عَنْ حِصَّةِ الْجُزْئِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ سَيَأْتِي لَهُ بَيَانُ حِصَّةِ السَّلْبِ مُجْتَمِعَةً مَعَ حِصَّةِ الْجُزْئِيَّةِ (فِي الضَّرْبِ الثَّانِي الْخ) هَذَا تَمَثِيلٌ لِإِشْتِمَالِ الْمُقَدَّمَاتِ عَلَى حِصَّةِ السَّلْبِ، لَا حَضْرَ لَهُ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ لَهُ إِلَّا الشَّكْلَ الْأَوَّلَ، وَالْحَاصِلُ: أَنَّ حِصَّةَ السَّلْبِ مُنْفَرِدَةٌ وَجِدَتْ:

١ - فِي الضَّرْبِ الثَّانِي مِنَ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ.

٢ - وَفِي الضَّرْبَيْنِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي مِنَ الشَّكْلِ الثَّانِي.

٣ - وَفِي الضَّرْبَيْنِ الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ مِنَ الشَّكْلِ الرَّابِعِ.

وَلَيْسَ فِي الشَّكْلِ الثَّالِثِ حِصَّةُ السَّلْبِ إِلَّا مُجْتَمِعَةً مَعَ حِصَّةِ الْجُزْئِيَّةِ.

قوله: (وَحِصَّةُ الْجُزْئِيَّةِ) وَجِدَتْ (فِي الضَّرْبِ الثَّالِثِ مِنْهُ) أَيُّ مِنَ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ، وَهَذَا أَيْضًا كَنْظِيرُهُ الْمُتَقَدِّمُ تَمَثِيلٌ لِإِشْتِمَالِ الْمُقَدَّمَاتِ عَلَى حِصَّةِ الْجُزْئِيَّةِ، لَا حَضْرَ لَهُ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ لَهُ إِلَّا الشَّكْلَ الْأَوَّلَ، وَالْحَاصِلُ: أَنَّ حِصَّةَ الْجُزْئِيَّةِ مُنْفَرِدَةٌ وَجِدَتْ:

ولذلك كانت النتيجة = موجبة جزئية.

٣ - واجتمع الخستان في «الضرب الرابع» منه: «الجزئية» في المقدمة الأولى و«السلب» في الثانية، ولذلك كانت النتيجة = سالبة جزئية.

وقوله: «زكن» بمعنى «علم».

١ - في الضرب الثالث من الشكل الأول.

٢ - وفي الضرب الثاني والثالث من الشكل الثالث.

٣ - وفي الضرب الثاني من الشكل الرابع.

وليس في الشكل الثاني حصة الجزئية إلا مجمعة مع حصة السلب.

قوله: (واجتمع الخستان في الضرب الرابع منه) أي من الشكل الأول، وهذا كظييره المتقدمين تمثيل لاشتغال المقدمات على اجتماع حصة السلب والجزئية، لا حصر له؛ فإنه لم يذكر له إلا الشكل الأول، والحاصل: أن خستي السلب والجزئية مجتمعتين وجدتا:

١ - في الضرب الرابع من الشكل الأول.

٢ - وفي الضرب الثالث والرابع من الشكل الثاني.

٣ - وفي الضرب الرابع والخامس والسادس من الشكل الثالث.

٤ - وفي الضرب الخامس من الشكل الرابع.

قوله: (الجزئية) بالرفع بدل من قوله: «الخستان»، وقوله: «والسلب» عطف

عليه.

ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْأَشْكَالَ الْأَرْبَعَةَ خَاصَّةٌ بِالْقِيَاسِ الْحَمَلِيِّ - أَي: مَا تَرَكَّبَ مِنْ الْقَضَايَا الْحَمَلِيَّةِ - ، وَلَا تَكُونُ فِي الْقِيَاسِ الشَّرْطِيِّ - أَي: مَا تَرَكَّبَ مِنَ الْقَضَايَا الشَّرْطِيَّةِ - عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ تَبَعًا لِبَعْضِ الْمَنَاطِقَةِ ، وَالَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ مِنْهُمْ: أَنَّهُ يَكُونُ فِي الْمُرَكَّبِ مِنَ الْقَضَايَا الشَّرْطِيَّةِ أَيْضًا: نَحْوُ: «إِنْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ» + «وَكُلَّمَا كَانَ حَيَوَانًا فَهُوَ حَسَّاسٌ» ،

قوله: (ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْأَشْكَالَ الْأَرْبَعَةَ إلخ) شروع في شرح البيت الثاني .

قوله: (تَبَعًا لِبَعْضِ الْمَنَاطِقَةِ) عبارة «قدورة» (ص ١٨٨): «قوله: (وهذه الأشكال بالحملِيَّ * مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ) هكذا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فِي «مُقَدِّمَتِهِ» (ص ٥٧) ، وَنَصَّهُ: «وَتَخْتَصُّ الْأَشْكَالُ الْأَرْبَعَةُ بِالْحَمَلِيَّةِ». اهـ وَكَأَنَّ النَّازِمَ تَبِعَهُ. اهـ قَالَ الْقَوْنَسِيُّ (ص ٣٩): وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ لِلْمُصَنِّفِ ، وَهِيَ ضَعِيفَةٌ ، قَالَ الْبَاجُورِيُّ (ص ٣٥): «وَالرَّاجِحُ: أَنَّهَا لَا تَخْتَصُّ بِالْحَمَلِيِّ ، بَلْ تَكُونُ فِي الشَّرْطِيِّ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ جَعَلَ الْحَدَّ الْوَسْطَ تَالِيًا فِي الصَّغَرَى مُقَدِّمًا فِي الْكِبَرَى يُسَمَّى: «شَكْلًا أَوَّلًا» ، وَجَعَلَ تَالِيًا فِيهِمَا يُسَمَّى: «شَكْلًا ثَانِيًا» ، وَجَعَلَ مُقَدِّمًا فِيهِمَا يُسَمَّى: «شَكْلًا ثَالِثًا» ، وَجَعَلَ مُقَدِّمًا فِي الصَّغَرَى تَالِيًا فِي الْكِبَرَى يُسَمَّى: «شَكْلًا رَابِعًا» ، فَمِثَالُ الْأَوَّلِ أَنْ تَقُولَ: «كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ» + «وَلَيْسَ أَلْبَتَّةَ إِذَا كَانَ النَّهَارُ مَوْجُودًا فَالَلَّيْلُ حَاصِلٌ» ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ ، وَقَوْلُهُ: «بِالْحَمَلِيِّ» أَيُّ بِالْقِيَاسِ الْحَمَلِيِّ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ الْمُرَادَ - كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ الْمَلَوِيُّ - بِالْقَضِيَّةِ الْحَمَلِيَّةِ ، وَعَلَيْهِ فَتَذَكِيرُ الْمُصَنِّفِ لِتَأْوِيلِ «الْقَضِيَّةِ» بِ«الْقَوْلِ». اهـ

قوله: (الْمُحَقِّقُونَ) عبارة «قدورة» (ص ١٨٨) و«البناني» (ص ١٨٨): «الْمُتَأَخِّرُونَ» .

قوله: (نَحْوُ: إِنْ كَانَ هَذَا إلخ) وكقولنا: «إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ

موجود + وكلما كان النهار موجوداً فالأرض مُضيئة» يُنتج = «إن كانت الشمس طالعة فالأرض مُضيئة». اهـ «قدورة» (ص ١٨٨).

قوله: (نحو: إن كان هذا إلخ) مثال المتصلتين، ومثال المنفصلتين كما في «قدورة» (ص ١٨٨): «كُلُّ عَدَدٍ إمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ + وَكُلُّ زَوْجٍ إمَّا زَوْجُ الزَّوْجِ أَوْ زَوْجُ الْفَرْدِ» يُنتج = «كُلُّ عَدَدٍ إمَّا فَرْدٌ أَوْ زَوْجُ الزَّوْجِ أَوْ زَوْجُ الْفَرْدِ»، والعدد الزوج والفرد معروفان، وزوج الزوج هو: ما تركب من ضرب زوج في زوج: كالأربعة والثمانية، وزوج الفرد: ما تركب من ضرب زوج في فرد كالسنة والعشرة ونحوهما، وعِبارة البنائي (ص ١٨٨) بعد أن ذكر أن ما أُطبق عليه المتأخرون هو أن الأشكال الأربعة في القياس الحُملي تتركب من الحُمليات والشُرطيات:

«ثُمَّ إِنَّ الْإِفْتِرَانِيَّ الْمُرَكَّبَ مِنَ الشَّرْطِيَّاتِ تَارَةً يُرَكَّبُ مِنْ مُتَّصِلَتَيْنِ، وَهَذَا حُكْمُهُ حُكْمُ الْحُمْلِيِّ فِي جَمِيعٍ مَا تَقَدَّمَ:

١ - ومِثَالُهُ فِي الشَّكْلِ الْأَوَّلِ: «كُلَّمَا كَانَ الْمَوْجُودُ مُمَكِّنًا كَانَ حَادِثًا + وَكُلَّمَا كَانَ حَادِثًا كَانَ مُفْتَقِرًا إِلَى الْفَاعِلِ» يُنتج = «كُلَّمَا كَانَ الْمَوْجُودُ مُمَكِّنًا كَانَ مُفْتَقِرًا إِلَى الْفَاعِلِ»، وَوَجْهُ إِنتَاجِهِ: أَنَّ لَزِمَ اللَّازِمِ لَشَيْءٍ لَزِمَ لَذَلِكَ الشَّيْءِ، وَهُوَ وَاضِحٌ.

٢ - ومِثَالُهُ مِنَ الشَّكْلِ الثَّانِي: «كُلَّمَا كَانَ الْمَوْجُودُ مُمَكِّنًا كَانَ حَادِثًا + وَلَيْسَ الْبَيِّنَةُ إِذَا كَانَ قَدِيمًا كَانَ حَادِثًا» يُنتج = «لَيْسَ الْبَيِّنَةُ إِذَا كَانَ الْمَوْجُودُ مُمَكِّنًا كَانَ قَدِيمًا»، وَيَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ بِعَكْسِ الْكُبْرَى.

٣ - ومِثَالُ الثَّالِثِ: «كُلَّمَا كَانَ الْمَوْجُودُ مُمَكِّنًا كَانَ حَادِثًا + وَكُلَّمَا كَانَ

فَيُنْتِجُ = «إِنْ كَانَ إِنْسَانًا فَهُوَ حَسَّاسٌ» .

ثُمَّ إِنَّهُ يَصِحُّ حَذْفُ إِحْدَى الْمُقَدِّمَتَيْنِ: ١ - الْأُولَى، ٢ - أَوِ الثَّانِيَةِ،

مُمْكِنًا كَانَ مُفْتَقِرًا إِلَى الْفَاعِلِ يُنْتِجُ = «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ الْمَوْجُودُ حَادِثًا كَانَ مُفْتَقِرًا»، وَيَرْجِعُ لِلأَوَّلِ بِعَكْسِ الصَّغَرَى .

٤ - وَمِثَالُ الرَّابِعِ: «كُلَّمَا كَانَ الْمَوْجُودُ مُمَكِنًا كَانَ حَادِثًا + وَكُلَّمَا كَانَ مُحْتَاجًا كَانَ مُمَكِنًا» يُنْتِجُ = «قَدْ يَكُونُ إِذَا كَانَ الْمَوْجُودُ حَادِثًا كَانَ مُحْتَاجًا»، وَيَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ بِالتَّبْدِيلِ - أَيْ جَعَلَ الصَّغَرَى كَبْرَى - وَعَكْسِ النَّاتِجَةِ .

وَتَارَةً يُرَكَّبُ مِنْ مُتَفَصِّلَتَيْنِ وَالشَّرْكَهُ بَيْنَهُمَا فِي جُزْءٍ تَامٍّ، وَهَذَا مِنْ حَيْثُ تَرْكِيبُهُ عَقِيمٌ لَا إِنْتِاجَ لَهُ، لَكِنْ قَدْ يُنْتِجُ بِالنَّظَرِ إِلَى لَوَازِمِ مُقَدِّمَتَيْهِ مِنَ الْمُتَّصِلَاتِ كَمَا يُعْلَمُ مِنَ «شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ»، وَكَذَا إِذَا رُكِّبَ مِنْ مُتَّصِلَةٍ وَمُتَفَصِّلَةٍ . اهـ

وَقَوْلُ الْبَنَانِيِّ: (وَالشَّرْكَهُ بَيْنَهُمَا فِي جُزْءٍ تَامٍّ) الْمُرَادُ بِالْجُزْءِ التَّامِّ: أَنْ يَكُونَ الْمُشْتَرَكُ - وَهُوَ الْوَسْطُ - أَحَدَ طَرَفَيْ الشَّرْطِيَّةِ بِكَمَالِهِ إِمَّا الْمُقَدَّمُ بِكَمَالِهِ، وَإِمَّا التَّالِي بِكَمَالِهِ، وَأَمَّا الْجُزْءُ غَيْرُ التَّامِّ - وَهُوَ: مَا يَكُونُ جُزْأً مِنَ الْمُقَدَّمِ أَوِ التَّالِي، لَا جَمِيعُ الْمُقَدَّمِ أَوِ التَّالِي - فَقَلِيلُ الْجَدْوَى . اهـ «قَصَارَةُ» (ص ١٨٨) .

تَنْبِيْهُ: قَالَ قَدَوْرَةُ (ص ١٨٨): «الْإِقْتِرَانِيُّ الشَّرْطِيُّ إِنَّمَا أَخَذْتَهُ ابْنُ سِينَا، وَلَمْ يَكُنْ فِي كُتُبِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَإِنَّهُ قَلِيلُ الْجَدْوَى، مَعَ كَثْرَةِ تَشْعُبِهِ، وَبُعْدِ أَكْثَرِهِ عَنِ الطَّبْعِ، وَأَنَّ ابْنَ الْحَاجِبِ لِأَجْلِ ذَلِكَ لَمْ يَعْتَبِرْهُ، فَلَمْ يَذْكُرْهُ كَمَا نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ شُرَاحِهِ الْعَصْدُ، وَابْنُ هَارُونَ، وَغَيْرُهُمَا» . اهـ

قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِنَّهُ يَصِحُّ حَذْفُ إِحْدَى الْمُقَدِّمَتَيْنِ) شُرُوعٌ فِي شَرْحِ الْبَيْتِ الثَّالِثِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَالْحَذْفُ فِي بَعْضِ الْمُقَدِّمَاتِ *» إِنْخ .

٣ - أو النتيجة ؛ لِلْعِلْمِ بِالْمَحذُوفِ .

١ - فَمِنْ حَذْفِ الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى : قَوْلُكَ : «النَّبَّاشُ آخِذٌ لِلْمَالِ خُفِيَّةٌ» + «وَكُلُّ آخِذٍ لِلْمَالِ خُفِيَّةٌ سَارِقٌ» + «وَكُلُّ سَارِقٍ تُقَطَّعُ يَدُهُ» ؛ فَقَوْلُنَا : «وَكُلُّ سَارِقٍ» إلخ كبرى لِصَغْرَى مَحذُوفَةٍ وَهِيَ : «النَّبَّاشُ سَارِقٌ» .

٢ - وَمِنْ حَذْفِ الثَّانِيَةِ : قَوْلُكَ : «الْإِنْسَانُ نَاطِقٌ» = «فَهُوَ حَيَوَانٌ» ، فَاَلْمَحذُوفُ : «وَكُلُّ نَاطِقٍ حَيَوَانٌ» .

٣ - وَمِنْ حَذْفِ النَّتِيجَةِ : «الْعَالَمُ مُتَغَيِّرٌ» + «وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ» فِي جَوَابِ «مَا الدَّلِيلُ عَلَى حَدُوثِ الْعَالَمِ ؟» .

٤ - وَقَدْ تُحَذَفُ الْمُقَدِّمَةُ وَالنَّتِيجَةُ مَعًا : كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] الْآيَةُ ؛ إِذِ التَّقْدِيرُ : «+ لَكِنَّهُمَا لَمْ تَفْسُدَا» = «فَلَمْ يَكُنْ فِيهِمَا آلِهَةٌ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى» .

قوله : (قَوْلُكَ : النَّبَّاشُ إلخ) قَالَ الْبَنَانِيُّ (ص ١٨٩) : «وَأَكْثَرُ مَا تُحَذَفُ الصَّغْرَى وَالنَّتِيجَةُ لِلْعِلْمِ بِهِمَا فِي الْقِيَاسِ الْمُرَكَّبِ كَمَا سَيَأْتِي نَحْوُ : «النَّبَّاشُ آخِذٌ» إلخ . اهـ

قوله : (كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾) مِثَالٌ لِحَذْفِ أَحَدِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ وَالنَّتِيجَةِ مِنَ الْقِيَاسِ الْإِسْتِثْنَائِيِّ ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى جَوَازِهِ فِي الْقِيَاسِ الْإِسْتِثْنَائِيِّ ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ قَدُورَةُ وَالْبَنَانِيُّ (ص ١٨٩) وَمَثَلًا بِالْآيَةِ .

قوله : (لَكِنَّهُمَا لَمْ تَفْسُدَا = فَلَمْ يَكُنْ فِيهِمَا آلِهَةٌ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى) وَالْمُلَازِمَةُ فِي الْآيَةِ :

١ - عَادِيَّةٌ إِنْ أُريدَ بفسادِ السَّمَاءِ والأَرْضِ خُرُوجُهُمَا عَنْ نِظَامِهَا المُشَاهِدِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْإِبْتِدَاءِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عُهِدَ وَأُلْفَ أَنْ تَزَاحَمَ الْحُكَّامُ يُفْضِي إِلَى فسادِ النَّظَامِ، وَجَرَيَانِ الْأُمُورِ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهَا، فَهِيَ مِنْ قَبِيلِ الْإِسْتِدْلَالِ بِالخُطَابَةِ، وَالْحُجَّةِ فِيهَا اقْتِنَاعِيَّةٌ، كَذَا ذَكَرَ الْمَوْلَى سَعْدُ الدِّينِ فِي «شَرْحِ التَّلْخِصِ»، قَالَ فِي «شَرْحِ الْعَقَائِدِ النَّسَفِيَّةِ»: «وَالْأَيُّ - أَيُّ وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْمُلَازِمَةُ فِي الْآيَةِ عَادِيَّةً، بَلْ عَقْلِيَّةً - فَإِنْ أُريدَ - أَيُّ بِقَوْلِهِ: «فَسَدْنَا» - الْفَسَادُ بِالْفِعْلِ أَيُّ خُرُوجُهُمَا عَنِ النَّظَامِ الْمُشَاهِدِ فَمُجَرَّدُ التَّعَدُّ لَا يَسْتَلْزِمُهُ؛ لِجَوَازِ الْإِتِّفَاقِ عَقْلًا عَلَى هَذَا النَّظَامِ، وَإِنْ أُريدَ إِمْكَانُ الْفَسَادِ - أَيُّ لَا وَقُوعُهُ خَارِجًا - فَلَا دَلِيلَ عَلَى انْتِفَائِهِ، بَلِ التَّصَوُّصُ شَاهِدَةٌ بِطَيِّ السَّمَاءِ وَرَفَعِ هَذَا النَّظَامِ، فَيَكُونُ الْفَسَادُ مُمَكِّنًا، لَا مَحَالَةً.

وَقَدْ شَنَعَ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ قَائِلًا: أَنَّ هَذَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يُعْلِمَ اللَّهُ تَعَالَى رَسُولَهُ مَا لَا يَتِمُّ بِهِ الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى الْمَشْرُكِينَ، فَيَلْزِمُ أَحَدُ مَخْذُورَيْنِ: إِمَّا الْجَهْلُ، وَإِمَّا السَّفَهُ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

وَقَدْ تَصَدَّى لِرَدِّ هَذَا التَّشْنِيعِ بَعْضُ تَلَامِيذَةِ السَّعْدِ: بِأَنَّ مِنَ النَّاسِ الْفَظِنَ الذَّكِيَّ، وَمِنْهُمْ الْجَاهِلُ الْغَبِيُّ الَّذِي لَا يُدْرِكُ الْبَرَاهِينَ الْعَقْلِيَّةَ، فَيُخَاطَبُ بِالْأُمُورِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى أُمُورٍ عَادِيَّةٍ؛ لِإِلْفِهِ لَهَا، فَيَحْسِبُ أَنَّهَا عَقْلِيَّةٌ، فَالْقَوْلُ بِاشْتِمَالِ الْقُرْآنِ عَلَى مَا يَنْفَعُ الْفَرِيقَيْنِ قَوْلٌ سَدِيدٌ، وَلَيْسَ عَنْهُ مَجِيدٌ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْإِرْشَادُ لِكُلِّ أَحَدٍ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ، نَقَلَهُ الْكَمَالُ ابْنُ أَبِي شَرِيفٍ فِي «حَوَاشِيهِ عَلَى النَّسَفِيَّةِ». اهـ

ثُمَّ إِنَّ الْمُقَدِّمَاتِ لَا بُدَّ أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَى الضَّرُورَةِ: بِحَيْثُ لَا يُحْتَاجُ فِي فَهْمِ مَعْنَاهَا إِلَى تَأَمُّلٍ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ نَظَرِيَّةً يَتَوَقَّفُ الْعِلْمُ بِهَا عَلَى غَيْرِهَا وَذَلِكَ الْغَيْرُ يَحْتَاجُ لِلنَّظَرِ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى غَيْرِهِ إِنْخِ لَلزِمَ عَلَى ذَلِكَ ١ - الدَّوْرُ ٢ - أَوِ التَّسْلُسُ ١ - إِنْ رَجَعْنَا لِلْمَتَوَقَّفِ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ

٢ - وَعَقْلِيَّةٌ إِنْ أُريدَ بفسادِهما عَدَمُ تَكُونِهما لِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ التَّعَدُّدُ مِنْ رُجُوعِ الْأَثَرِ الْوَاحِدِ أَثَرَيْنِ مَعَ الْإِتِّفَاقِ، وَمِنْ عَجْزِهما مَعَ الْإِخْتِلَافِ، وَالْإِلَهُ يَجِبُ عَمُومُ قُدْرَتِهِ وَإِرَادَتِهِ لَجَمِيعِ الْمُمَكِّنَاتِ، وَعَلَيْهِ جَرَى السَّنُوسِيُّ فِي «شرح الكبرى» و«المُخْتَصَرِ»، خِلَافًا لِلْسَّعْدِ فِي نَفْيِهِ أَنْ تَكُونَ الْمُلَازِمَةُ فِيهَا قَطْعِيَّةً. اهـ

قوله: (ثُمَّ إِنَّ الْمُقَدِّمَاتِ لَا بُدَّ إِنْخِ) شروع في شرح البيت الرابع.

قوله: (لَا بُدَّ أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَى الضَّرُورَةِ) والضَّرُورِيَّاتُ مِنْهَا: الْمُشَاهَدَاتُ، وَمِنْهَا: الْمُتَوَاتِرَاتُ، وَمِنْهَا: الْمَحْسُوسَاتُ كَمَا سَيَأْتِي فِي ذِكْرِ الْيَقِينِيَّاتِ. اهـ «شرح البناني» (ص ١٩٠).

قوله: (فَيَتَوَقَّفُ) أَيِ الْغَيْرِ (عَلَى غَيْرِهِ) أَيِ غَيْرِ الْغَيْرِ.

قوله: (إِنْخِ) أَيِ إِلَى آخِرِهِ.

قوله: (لَلزِمَ عَلَى ذَلِكَ) أَيِ عَلَى الْكُونِ الْمَذْكُورِ.

قوله: (لَلزِمَ) جَوَابُ قَوْلِهِ: «لَوْ كَانَتْ نَظَرِيَّةً» (عَلَى ذَلِكَ) أَيِ عَلَى كُونِهَا نَظَرِيَّةً يَتَوَقَّفُ الْعِلْمُ بِهَا عَلَى غَيْرِهَا وَذَلِكَ الْغَيْرُ يَحْتَاجُ لِلنَّظَرِ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى غَيْرِهِ إِنْخِ (الدَّوْرُ أَوِ التَّسْلُسُ) أَيِ وَكِلَاهُمَا مُحَالٌ.

قوله: (إِنْ رَجَعْنَا لِلْمَتَوَقَّفِ عَلَيْهِ الْأَوَّلِ) عَائِدٌ إِلَى قَوْلِهِ: «الدَّوْرُ»، فَتَعْرِيفُ

٢ - أو ذهبنا لا إلى نهاية، فَيَتَعَيَّنُ ١ - أن تكون المُقَدِّمَاتُ ضَرْوَرِيَّةً، ٢ - أو تَنْتَهِي إلى ضَرْوَرِيَّةٍ:

مِثَالُ الْأَوَّلِ: «الأربعةُ تَنْقَسِمُ بِمُتَسَاوِيَيْنِ» + «وكلُّ مُنْقَسِمٍ بِمُتَسَاوِيَيْنِ»

«الدَّوْرُ» كما قال الشَّريْفُ الجُرْجَانِيُّ في «التَّعْرِيفَاتِ» (ص ١٠٥): تَوَقَّفُ الشَّيْءِ عَلَى مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ، وَيُسَمَّى: «الدَّوْرُ الْمُصْرَحُ»، كما يَتَوَقَّفُ «أ» على «ب»، وبالعَكْسِ، أو بِمَرَاتِبَ، وَيُسَمَّى: «الدَّوْرُ الْمُضْمَرُ»، كما يَتَوَقَّفُ «أ» على «ب»، و«ب» على «ج»، و«ج» على «أ».

قوله: (أو ذهبنا لا إلى نهاية) عائِدُ إلى قوله: «التَّسْلُسُ»، فتعريفُ «التَّسْلُسِ» كما قال الشَّريْفُ الجُرْجَانِيُّ في «التَّعْرِيفَاتِ» (ص ٥٧): ترتيبُ أمورٍ غيرِ مُتَنَاهِيَةٍ.

قوله: (فَيَتَعَيَّنُ أن تكون المُقَدِّمَاتُ ضَرْوَرِيَّةً أو تَنْتَهِي إلى ضَرْوَرِيَّةٍ) سيأتي لِلنَّاطِمِ: أنَّ البُرْهَانَ هو القِيَّاسُ الْمُؤَلَّفُ مِنَ الْقَضَايَا اليَقِينِيَّةِ ضَرْوَرِيَّةً كَانَتْ أَوْ نَظَرِيَّةً مُكْتَسَبَةً، فَاَلْمُؤَلَّفُ مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ: كقولنا: «نِصْفُ الْأَرْبَعَةِ اثْنَانِ + وَكُلُّ اثْنَيْنِ زَوْجٌ»، وَمِنَ النَّظَرِيَّاتِ: كقولنا: «العَالَمُ حَادِثٌ + وَكُلُّ حَادِثٍ مُفْتَقِرٌ إِلَى الْمُخْدِثِ»، وَمِنَ التَّوَعَيْنِ: نَحْوُ: «الْعَرَضُ قَائِمٌ بِالْجِزْمِ + وَكُلُّ قَائِمٍ بِالْجِزْمِ حَادِثٌ»، فَالْصَّغَرَى ضَرْوَرِيَّةٌ، وَالْكُبْرَى نَظَرِيَّةٌ، وَأَفَادَ هُنَا أَنَّ البُرْهَانَ إِن تَأَلَّفَ مِنَ النَّظَرِيَّاتِ فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مُنْتَهِيَّةً إِلَى الضَّرُورِيَّاتِ، وَإِلَّا لَزِمَ الدَّوْرُ إِن اسْتَدِلَّ بِالْمَطْلُوبِ عَلَى الْمُقَدِّمَاتِ، أَوْ التَّسْلُسُ إِن اسْتَدِلَّ عَلَى الْمَطْلُوبِ بِقَضِيَّةٍ ثُمَّ عَلَيْهَا بِأُخْرَى إِلَى غَيْرِ نِهَآيَةٍ. اهـ «شرح البَّانِي» (ص ١٩٠)، فَقَوْلُ الشَّارِحِ: «أَوْ تَنْتَهِي إِلَى ضَرْوَرِيَّةٍ» أَيُّ إِن كَانَتْ الْمُقَدِّمَاتُ نَظَرِيَّةً فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَنْتَهِي إِلَى ضَرْوَرِيَّةٍ. قوله: (مِثَالُ الْأَوَّلِ) وهو ما كَانَتْ الْمُقَدِّمَاتُ فِيهِ ضَرْوَرِيَّةً.

رَوْجٌ» يُتَّبِعُ = «الأربعة رَوْجٌ».

ومثال الثاني: ما إذا أَرَدْنَا الاستِدْلَالَ على وُجُوبِ وجوده تعالى ، فنَقُولُ مُسْتَدِلِّينَ بالقياسِ الاستثنائيِّ: «لَوْ لم يكنْ سبحانه واجبَ الوجودِ لكانَ جائزُهُ» + «ولو كانَ جائزُهُ لكانَ حادِثًا» + «ولو كانَ حادِثًا لافْتَقَرَ إلى مُحَدِّثٍ» + «ولو افْتَقَرَ إلى مُحَدِّثٍ لَتَعَدَّدَ الإلهُ» + «ولو تَعَدَّدَ الإلهُ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ والأَرْضُ» + «لكنْ فسادُهُما مُنْتَفٍ» = «فانْتَفَى ما أدَّى إليه مِنْ جَوَازِ الوجودِ وما يَتَرْتَبُ عليه» = «فَبَيَّتْ وُجُوبُ وجوده تعالى» ، فانْتَهَيْنَا إلى مُقَدِّمَةٍ ضروريَّةٍ ، وهو «لَوْ تَعَدَّدَ الإلهُ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ».

قوله: (الأربعة) أو الثمانية. اهـ «قدورة» (ص ١٩٠).

قوله: (ومثال الثاني) وهو ما كانتِ المُقَدِّمَاتُ فيه تَنْتَهِي إلى ضَرُوريَّةٍ.
قوله: (ما إذا أَرَدْنَا الاستِدْلَالَ على وُجُوبِ وجوده تعالى) وكذا الاستِدْلَالَ على أَنَّ النَّبَاشَ تُقَطَّعُ يَدُهُ بقولنا: «النَّبَاشُ أَخِذْ لِلْمَالِ خُفِيَّةً + وَكُلْ أَخِذْ لِلْمَالِ خُفِيَّةً فهو سَارِقٌ + وَكُلْ سَارِقٍ تُقَطَّعُ يَدُهُ». اهـ «قدورة» (ص ١٩٠).
قوله: (ولو تَعَدَّدَ الإلهُ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ والأَرْضُ) كما تَضَمَّنَتْهُ الآيةُ. اهـ «قدورة» (ص ١٩٠).

قوله: (لكنْ فسادُهُما مُنْتَفٍ) أيْ بالمُشَاهَدَةِ. اهـ «قدورة» (ص ١٩٠).
قوله: (فانْتَفَى ما أدَّى إليه مِنْ جَوَازِ الوجودِ إلخ) ضرورة انْتِفَاءِ الْمَلْزُومِ عِنْدَ انْتِفَاءِ لَازِمِهِ. اهـ «قدورة» (ص ١٩٠).

قوله: (فَبَيَّتْ وُجُوبُ وجوده) في النسخ المطبوعة: «فَبَيَّتْ وُجُودُهُ» ، والصَّوابُ ما أثْبَنَاهُ مِنْ بعضِ النسخِ المخطوطةِ.

٢٥ - ثُمَّ قَالَ:

١٣ - فَضْلٌ فِي الْإِسْتِثْنَائِيِّ

وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالْإِسْتِثْنَائِيِّ يُعْرَفُ بِالشَّرْطِيِّ بِلَا امْتِرَاءٍ
وَهُوَ: الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ أَوْ ضِدَّهَا بِالْفِعْلِ لَا بِالْقُوَّةِ
فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالٍ أَنْتَجَ وَضَعُ ذَاكَ وَضَعَ التَّالِي

١٣ - فصل في القياس الاستثنائي

٢٥ - أقوال الأبيات

١٠٠ - (ومنه) أي القياس: (ما) أي الذي (يُدْعَى) أي يُسَمَّى (ب) القياس
(الاستثنائي) لاشتimalه على أداة الاستثناء وهي «لكن» (يُعْرَفُ) ذلك القياس
الاستثنائي (ب) القياس (الشَّرْطِيِّ) بإسكان الياء مُخَفَّفَةً لِلْوَزْنِ؛ لاشتimalه على
مُقَدِّمَةٍ شَرْطِيَّةٍ، وتُسَمَّى: «الكُبْرَى»، وتُسَمَّى الْمُشْتَمِلَةُ على أداة الاستثناء:
«صُغْرَى» (بلا امتراء) أي شَكٌّ، كَمَلَّ بِهِ الْبَيْتَ. اهـ «قويسني» مع «خطاب»
(ص ٣٩ - ٤٠).

١٠١ - وَعَرَّفَ الْقِيَّاسَ الْإِسْتِثْنَائِيَّ بِقَوْلِهِ: (وهو: الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ *
أَوْ ضِدَّهَا) أي نقيضها: بأن تكون مذكورة فيه أو نقيضها (بالفعل) أي بصورتها
(لا بالقوة) أي لا تكون مُتَفَرِّقَةً الْأَجْزَاءِ كما في القياس الإقتراني؛ فَإِنَّ نَتِيجَتَهُ قَدْ
ذُكِرَتْ، لَكِنَّهَا مُتَفَرِّقَةُ الْأَجْزَاءِ فِي مُقَدِّمَتَيْهِ مَوْضُوعِهَا فِي الصُّغْرَى وَمَحْمُولُهَا فِي
الكُبْرَى، وَأَمَّا الْقِيَّاسُ الْإِسْتِثْنَائِيُّ فَفِيهِ عَيْنُ النَّتِيجَةِ أَوْ نَقِيضُهَا بِصُورَتِهِ كَمَا يَأْتِي.
اهـ «قويسني» (ص ٤٠).

١٠٢ - (فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ) أي القضيَّة الشَّرْطِيَّةُ، وَذَكَرَ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهَا قَوْلًا

وَرَفَعُ تَالِ رَفَعِ أَوَّلٍ وَلَا يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى
٢٥ - أقول:

التَّرْجَمَةُ ساقطةٌ في بعضِ النُّسخِ.

وهذا شروعٌ في القسمِ الثاني من قِسْمِي القياسِ، وهو «القياسُ الاستثنائي» المُسمَّى أيضاً بـ«الشَّرْطِي» باعتبارِ اشْتِمَالِ الْقَضِيَّةِ الْأُولَى

(ذَا اتَّصَلَ) أَيِ هِيَ ذَا اتَّصَلَ أَيِ مُتَّصِلَةٌ (أَنْتَجَ وَضَعُ ذَاكَ) أَيِ الْمُقَدَّمِ أَيِ إِبْثَانِهِ (وَضَعَ التَّالِي) أَيِ إِبْثَانِهِ. اهـ «قدورة» (ص ٤٠).

١٠٣ - (و) أَنْتَجَ (رَفَعُ تَالِ رَفَعِ أَوَّلٍ) أَيِ مُقَدَّمِ (وَلَا يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا) أَيِ لَا يَلْزَمُ الْإِنْتِاجُ مِنْ عَكْسِهِمَا أَيِ: مِنْ وَضَعِ التَّالِي أَوْ رَفَعِ الْمُقَدَّمِ. اهـ «قويسني» (ص ٤٠).

٢٥ - أقوالُ الشَّرحِ

قوله: (التَّرْجَمَةُ) أَيِ قَوْلُهُ: «فَصْلٌ فِي الْإِسْتِثْنَائِيِّ» (ساقطةٌ في بعضِ النُّسخِ) وعليه «شرحُ قدورة» (ص ١٩٠) و«البناني» (ص ١٩٠)، وثابتهٌ في البعضِ الآخرِ، وعليه «شرحُ القويسني» (ص ٣٩).

قوله: (وهو القياسُ الاستثنائي) اعْلَمْ: أَنَّ الْإِسْتِثْنَائِيَّ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدَّمَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا شَرْطِيَّةٌ، وَتُسَمَّى: «كُبْرَى»، وَالْأُخْرَى اسْتِثْنَائِيَّةٌ وَتُسَمَّى: «صُغْرَى»، وَلِذَلِكَ يُسَمَّى بِاسْمَيْنِ، فَلِأَوَّلِهِ هُوَ: «الْإِسْتِثْنَائِيُّ» لِإِسْتِمَالِهِ عَلَى الْإِسْتِثْنَائِيَّةِ، وَالثَّانِي هُوَ: «الشَّرْطِيُّ»؛ لِإِسْتِمَالِهِ عَلَى الشَّرْطِيَّةِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ الشَّرْطِيَّةُ: «كُبْرَى» وَالْإِسْتِثْنَائِيَّةُ «صُغْرَى»؛ لِأَنَّ أَلْفَاظَ الْإِسْتِثْنَائِيَّةِ عَلَى نَحْوِ النَّصْفِ مِنْ أَلْفَاظِ الشَّرْطِيَّةِ، وَأَيْضًا لَوْ اعْتَبَرْتَهُمَا بِالتَّرْتِيبِ الْإِفْتِرَائِيِّ بَأَن جَعَلْتَهُمَا عَلَى الشَّكْلِ

المسمّاة بـ«الكُبْرَى» على شَرْطٍ، وباعتبارِ اشْتِمَالِ الثَّانِيَةِ المسمّاة بـ«الصَّغْرَى» على حرفِ الإِسْتِثْنَاءِ وهو «لكن»، فقوله: «ومنه» معطوفٌ على قوله: «فمنه ما يُدعى بالاقْتِرَانِي» فيما تَقَدَّمَ كما أُشْرْتُ إليه هُنَاكَ.

وَعَرَّفَهُ الْمُصَنِّفُ بأنه: ما دَلَّ على ١ - النَّتِيجَةِ ٢ - أو ضِدَّهَا بِالْفِعْلِ: بأنْ ذُكِرَتْ فِيهِ النَّتِيجَةُ بِمَادَّتِهَا وَهَيْئَتِهَا



الأوَّلِ المُرَكَّبِ مِنْ حَمَلِيَّةٍ وَشَرْطِيَّةٍ لَوَجَدْتَ فِيهِ الإِسْتِثْنَائِيَّةَ صُغْرَى وَالشَّرْطِيَّةَ كُبْرَى، فَإِذَا قُلْتَ مَثَلًا: «كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ» وَجَدْتَهُ فِي قُوَّةِ قَوْلِكَ: «هَذَا إِنْسَانٌ» + «وَكُلَّمَا كَانَ إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ» وَتَبَيَّنَتْهُ عَيْنُ نَتِيجَتِهِ، وَلَا يَخْتَلِفَانِ إِلَّا فِي تَقْدِيمِ الصَّغْرَى وَتَأْخِيرِهَا فِي اللفظ، أَفَادَهُ الْمَلَوِيُّ فِي «كَبِيرِهِ».

اهـ «باجوري» (ص ١٦).

قوله: (وباعتبارِ اشْتِمَالِ) الْقَضِيَّةِ (الثَّانِيَةِ إلخ) عِلَّةٌ لِتَسْمِيَّتِهِ «إِسْتِثْنَائِيًّا».

قوله: (فيما تَقَدَّمَ) فِي أَوَّلِ بَابِ الْقِيَاسِ (كما أُشْرْتُ إليه هُنَاكَ) حَيْثُ قَالَ فِي أَوَّلِ بَابِ الْقِيَاسِ: «ثُمَّ إِنَّ الْقِيَاسَ يَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ: اقْتِرَانِيٍّ وَشَرْطِيٍّ، وَالثَّانِي يَأْتِي فِي قَوْلِهِ: «ومنه ما يُدعى بِالِاسْتِثْنَائِي» إلخ.

قوله: (وَعَرَّفَهُ الْمُصَنِّفُ بأنه إلخ) شَرْعٌ فِي شَرْحِ الْبَيْتِ الثَّانِي، وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ» إلخ.

قوله: (بأنْ ذُكِرَتْ فِيهِ النَّتِيجَةُ بِمَادَّتِهَا وَهَيْئَتِهَا) تَصْوِيرٌ لِقَوْلِهِ: «دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ أَوْ ضِدَّهَا بِالْفِعْلِ»، قَالَ الشَّيْخُ سَعِيدٌ قَدَوْرَةَ (ص ١٩١): «مَعْنَى كَوْنِ النَّتِيجَةِ أَوْ نَقِيضِهَا مَذْكُورَيْنِ فِيهِ بِالْفِعْلِ هُوَ: أَنْ يَكُونَ طَرَفَاها أَوْ طَرَفَا نَقِيضِها مَذْكُورَيْنِ فِيهِ بِالتَّرْتِيبِ الَّذِي فِي النَّتِيجَةِ وَإِنْ كَانَتْ فِي الْقِيَاسِ جُزْءًا قَضِيَّةً لَا قَضِيَّةً

على ما تَقَدَّمَ، فخرَجَ «القياسُ الإقترانيُّ»؛ فإنه دالٌّ على النتيجة بالقوَّة كما تَقَدَّمَ.

١ - مثال ما دَلَّ على النتيجة: قولنا في الاستدلالِ على حيوانية الشيء: «لو كان هذا إنساناً لكانَ حيواناً» + «لكنَّه إنسانٌ» يُنتِجُ = «فهو

كاملة، ولا تَحْتَمِلُ صدقاً ولا كذباً، وصارت في النتيجة قضيَّة كاملة مُحْتَمِلَةٌ لِلصِّدْقِ والكَذِبِ، فالقضيَّة واحدة، وإنَّما اختلفت أسماؤها باختلاف أحوالها، وبهذا الاعتبار تَظْهَرُ مُغايرةُ النتيجة لِمُقَدِّمَتَي القياس كما دَلَّ عليه قوله في حدِّ القياس: «مُسْتَلْزَمًا بِالذَّاتِ قولاً آخرًا *». اهـ

قوله: (على ما تَقَدَّمَ) في قوله في أوَّلِ بابِ القياس: «وخرَجَ بذلك القياسُ الشرطيُّ؛ فإنه دالٌّ على النتيجة بالفعلِ أي ذُكِرَتْ فيه النتيجة بمادَّتها وصورتها: كقولنا: «لو كانَ هذا إنساناً لكانَ حيواناً» + لكنَّه إنسانٌ» يُنتِجُ = «فهو حيوانٌ»، وهذه النتيجة ذُكِرَتْ في القياسِ بمادَّتها وهيئتها». اهـ وإنَّما قالَ الشَّارحُ: «على ما تَقَدَّمَ» للإشارة إلى الاعتراضِ المُتَقَدِّمِ هُناكَ حيثُ قالَ بعد قوله المذكورِ آنفاً: «كذا قالوا، والذي يَظْهَرُ أنَّ هذا بحسبِ الظَّاهِرِ؛ لأنَّ النتيجة لازِمٌ للقياسِ، ولا يَصِحُّ أن يكونَ اللازمُ جزءاً من المَلْزومِ، بل هو مُغايرٌ له، فافْهَمْ».

قوله: (كما تَقَدَّمَ) في قوله في أوَّلِ بابِ القياس: «والأوَّلُ - يعني القياسُ الإقترانيُّ - هو ما دَلَّ على النتيجة بالقوَّة» إلخ.

قوله: (مثال ما دَلَّ على النتيجة قولنا في الاستدلالِ إلخ) ومثاله أيضاً: إذا أَرَدْنَا أن نَسْتَدِلَّ على أنَّ «الوِثْرَ نافِلَةٌ»؛ فإنَّ هذه القضيَّة هي النتيجة المطلوبة، فحينئذٍ تأتي بالحُجَّة، فنقول: «كُلُّما كانَ الوِثْرُ يُودَى على الرَّاحِلَةِ كانَ الوِثْرُ

حيوان»، فهذه النتيجة هي تالي الشرطية.

٢ - ومثال ما دلّ على ضد النتيجة - أي نقيضها -: قولنا في الاستدلال على الحيوانية أيضاً: «لو لم يكن حيواناً لم يكن إنساناً» +

نافلة + لكن الوتر يؤدي على الراحلة = «فالوتر نافلة»، فهذه النتيجة مذكورة بعينها في الحجة؛ إذ هي تالي الشرطية.

وكذا قولنا مثلاً: «كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود + لكن الشمس طالعة» = «فالنهار موجود»، ولا شك أن هذه النتيجة مذكورة في القياس بالفعل؛ لأنها عين تالي الشرطية. اهـ «قدورة» (ص ١٩١).

قوله: (تالي الشرطية) وهو قوله: «لكان حيواناً».

قوله: (أي نقيضها) أشار به إلى أن المراد بـ«الضد» في قول الناظم: النقيض.

قوله: (ومثال ما دلّ على ضد النتيجة أي نقيضها: قولنا في الاستدلال إلخ) ومثاله أيضاً: إذا أردنا أن نستدل على أن «الوضوء مرتّب»، فهذه هي النتيجة المطلوبة، فنأخذ نقيضها وهو «أن الوضوء ليس بمرتّب»، فنقول: «لو كان الوضوء ليس بمرتّب لما توسط الممسوح في الآية بين الممسولات + لكنه قد توسط في الآية بين الممسولات»، فالنتيجة = «إن الوضوء مرتّب»، فقد أخذنا نقيض النتيجة ودكرناه بعينه في القياس؛ إذ هو مقدّم الشرطية.

وكذلك لو قلنا: «لو لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً + لكن النهار موجود» ينتج = «الشمس طالعة»، فهذه النتيجة نقيضها قولنا: «لو لم تكن الشمس طالعة»، وهذا بعينه هو مقدّم الشرطية. اهـ «قدورة» (ص ١٩١).

«لكنه إنسان» يُنتج = «فهو حيوان»، فنقيضُ هذه النتيجة مذكورٌ في القياس، وهو مُقدِّمُ الشرطيّة.

ثُمَّ إِنْ كَانَ مُرَكَّبًا مِنَ الْقَضَايَا الشَّرْطِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ أُنتَجَ مِنْهُ ضَرْبَانِ، وهما: استثناء ١ - عَيْنِ الْمُقَدِّمِ ٢ - ونقيضِ التَّالِي، وَأَمَّا اسْتِثْنَاءُ ١ - عَيْنِ التَّالِي ٢ - أَوْ نَقِيضِ الْمُقَدِّمِ فَلَا يُنْتِجَانِ شَيْئًا.

مِثَالُ ذَلِكَ: «لَوْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا لَكَانَ حَيَوَانًا»:

١ - فَاسْتِثْنَاءُ عَيْنِ الْمُقَدِّمِ - وَهُوَ «إِنْسَانٌ» - يُنْتِجُ عَيْنَ التَّالِي - وَهُوَ «حَيَوَانٌ» - .

٢ - وَاسْتِثْنَاءُ نَقِيضِ التَّالِي - وَهُوَ «حَيَوَانٌ» -

قَوْلُهُ: (فَنَقِيضُ هَذِهِ النَّتِيجَةِ) وَهُوَ: «لَيْسَ حَيَوَانًا».

قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيُّ نَقِيضِ النَّتِيجَةِ (مُقَدِّمُ الشَّرْطِيَّةِ) وَهُوَ قَوْلُهُ: «لَمْ يَكُنْ حَيَوَانًا».

الْقِيَاسُ الْإِسْتِثْنَائِيُّ الْمُتَّصِلُ

قَوْلُهُ: (ثُمَّ إِنْ كَانَ مُرَكَّبًا مِنَ الْقَضَايَا الشَّرْطِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ) شُرُوعٌ فِي شَرْحِ الْبَيْتِ الثَّالِثِ، وَهُوَ: «إِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالٍ».

قَوْلُهُ: (مِثَالُ ذَلِكَ) أَيُّ الْمُرَكَّبِ مِنَ الْقَضَايَا الشَّرْطِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ.

قَوْلُهُ: (فَاسْتِثْنَاءُ عَيْنِ الْمُقَدِّمِ وَهُوَ إِنْسَانٌ) بِأَنْ تَقُولَ: «لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ».

قَوْلُهُ: (يُنْتِجُ عَيْنَ التَّالِي وَهُوَ حَيَوَانٌ) تَقُولُ فِي النَّتِيجَةِ: «فَهُوَ حَيَوَانٌ».

قَوْلُهُ: (وَاسْتِثْنَاءُ نَقِيضِ التَّالِي وَهُوَ حَيَوَانٌ) بِأَنْ تَقُولَ: «لَكِنَّهُ لَيْسَ حَيَوَانًا».

يُنتَجُ نقيضُ المُقَدَّم - وهو «إنسانٌ» - .

٣ - وأما استثناءُ عَيْنِ التَّالِي - وهو «حيوانٌ» - فلا يُنتَجُ شيئاً؛ لأنه لازمٌ، ولا يلزمُ من ثبوتِ اللازمِ ثبوتُ الملزومِ .

٤ - وكذلك نقيضُ المُقَدَّم لا يُنتَجُ شيئاً؛ لأنه ملزومٌ، ونفيُّ الملزومِ لا يَقْتَضِي نفيَّ اللازمِ .

بخلافه في الضربين الأولين؛ فإنَّ نفيَّ اللازمِ - الذي هو التَّالِي -

قوله: (يُنتَجُ نقيضُ المُقَدَّم وهو إنسانٌ) تقولُ في النتيجة: «فهو ليس إنساناً» .

قوله: (وأما استثناءُ عَيْنِ التَّالِي وهو حيوانٌ) بأن تقولَ: «لكنه حيوانٌ» .

قوله: (لأنه) أي التَّالِي الذي هو الحيوانيةُ في المثالِ المذكورِ .

قوله: (ولا يلزمُ من ثبوتِ اللازمِ) وهو الحيوانيةُ في المثالِ المذكورِ (ثبوتُ الملزومِ) وهو الإنسانيةُ، فلا يلزمُ من ثبوتِ الحيوانيةِ للشيءِ ثبوتُ الإنسانيةِ له .

قوله: (وكذلك نقيضُ المُقَدَّم) وهو «إنسانٌ» أي استثناءؤه: بأن تقولَ: «لكنه ليس إنساناً» .

قوله: (لأنه) أي المُقَدَّم الذي هو الإنسانيةُ في المثالِ المذكورِ .

قوله: (ونفيُّ الملزومِ) الذي هو الإنسانيةُ في المثالِ المذكورِ (لا يَقْتَضِي نفيَّ اللازمِ) الذي هو الحيوانيةُ، فلا يلزمُ من نفيِّ الإنسانيةِ عن الشيءِ نفيُّ الحيوانيةِ عنه .

قوله: (بخلافه) أي الاستثناء .

يَقْتَضِي نَفْيَ الْمَلْزُومِ - الَّذِي هُوَ الْمُقَدَّمُ - ، وَثُبُوتَ الْمَلْزُومِ - الَّذِي هُوَ الْمُقَدَّمُ - يَقْتَضِي ثُبُوتَ اللَّازِمِ - الَّذِي هُوَ التَّالِي - .

هذا مَعْنَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: «لِإِذَا أَنْجَلَى» أَيِ لِمَا اتَّضَحَ عِنْدَهُمْ: مِنْ أَنَّ

قوله: (فَإِنَّ نَفْيَ اللَّازِمِ الَّذِي هُوَ التَّالِي) وَهُوَ الْحَيَوَانِيَّةُ فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ (يَقْتَضِي نَفْيَ الْمَلْزُومِ الَّذِي هُوَ الْمُقَدَّمُ) وَهُوَ الْإِنْسَانِيَّةُ، فَنَفْيُ الْحَيَوَانِيَّةِ عَنِ الشَّيْءِ يَقْتَضِي نَفْيَ إِنْسَانِيَّتِهِ .

قوله: (وَتُبُوتُ الْمَلْزُومِ الَّذِي هُوَ الْمُقَدَّمُ) وَهُوَ الْإِنْسَانِيَّةُ فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ (يَقْتَضِي ثُبُوتَ اللَّازِمِ الَّذِي هُوَ التَّالِي) وَهُوَ الْحَيَوَانِيَّةُ، فَثُبُوتُ الْإِنْسَانِيَّةِ لِلشَّيْءِ يَقْتَضِي ثُبُوتَ حَيَوَانِيَّتِهِ .

قوله: (فَإِنَّ نَفْيَ اللَّازِمِ إلخ): عِلَّةٌ لِمَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: بِخِلَافِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الضَّرْبَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ؛ فَإِنَّهُ مُنْتَجَجٌ؛ لِأَنَّ نَفْيَ اللَّازِمِ إلخ .

قوله: (هذا) أَيِ مَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّ ثُبُوتَ اللَّازِمِ لَا يَقْتَضِي ثُبُوتَ الْمَلْزُومِ،
٢ - وَأَنَّ نَفْيَ الْمَلْزُومِ لَا يَقْتَضِي نَفْيَ اللَّازِمِ، ٣ - وَأَنَّ نَفْيَ اللَّازِمِ يَقْتَضِي نَفْيَ الْمَلْزُومِ، ٤ - وَأَنَّ ثُبُوتَ الْمَلْزُومِ يَقْتَضِي ثُبُوتَ اللَّازِمِ .

قوله: (لِإِذَا أَنْجَلَى أَيِ لِمَا اتَّضَحَ عِنْدَهُمْ) أَيِ الْمَنَاطِقَةِ، وَحَاصِلُ مَا اتَّضَحَ عِنْدَهُمْ أَرْبَعَةُ أُمُورٍ، وَهِيَ:

الأوَّلُ: أَنَّ نَفْيَ اللَّازِمِ يَقْتَضِي نَفْيَ الْمَلْزُومِ، مِثَالُ اللَّازِمِ: الْحَيَوَانِيَّةُ، وَمِثَالُ الْمَلْزُومِ: الْإِنْسَانِيَّةُ، فَالْحَيَوَانِيَّةُ لَازِمَةٌ لِلْإِنْسَانِيَّةِ بِمَعْنَى: أَنَّ الشَّيْءَ كُلَّمَا كَانَ إِنْسَانًا كَانَ حَيَوَانًا، وَنَفْيُ الْحَيَوَانِيَّةِ يَقْتَضِي نَفْيَ الْإِنْسَانِيَّةِ بِمَعْنَى أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَيَوَانًا فَلَا بُدَّ أَنَّهُ لَيْسَ إِنْسَانًا .

١ - نفْيَ اللَّازِمِ يَقْتَضِي نفْيَ الْمَلْزُومِ، ٢ - وثُبُوتَ الْمَلْزُومِ يَقْتَضِي ثُبُوتَ اللَّازِمِ، فقولُ الْمُصَنِّفِ: «أَنْتَجَ وَضَعُ ذَاكَ» أَيِ الْمُقَدَّمِ؛ بِدَلِيلِ ذِكْرِ «التَّالِي» بَعْدَهُ، وَالْمُرَادُ بِ«الْوَضْعِ»: الثُّبُوتُ، وبِ«الرَّفْعِ»: النِّفْيُ، وبِ«الْعَكْسِ»: اسْتِثْنَاءُ عَيْنِ التَّالِي أَوْ نَقِيضِ الْمُقَدَّمِ، فَالضُّرُوبُ أَرْبَعَةٌ: اثْنَانِ مُنْتَجَانِ، وَاثْنَانِ عَقِيمَانِ.

الثَّانِي: أَنَّ نفْيَ الْمَلْزُومِ لَا يَقْتَضِي نفْيَ اللَّازِمِ، وَهُوَ عَكْسُ الْأَوَّلِ، فَنفْيُ الْإِنْسَانِيَّةِ لَا يَقْتَضِي نفْيَ الْحَيَوَانِيَّةِ بِمَعْنَى أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا لَمْ يَكُنْ إِنْسَانًا فَلَا يَسْتَلْزِمُ أَنَّهُ لَيْسَ حَيَوَانًا.

الثَّالِثُ: أَنَّ إِبْطَالَ اللَّازِمِ لَا يَقْتَضِي إِبْطَالَ الْمَلْزُومِ، فَإِبْطَالُ الْحَيَوَانِيَّةِ لَا يَقْتَضِي إِبْطَالَ الْإِنْسَانِيَّةِ بِمَعْنَى أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ حَيَوَانًا لَا يَسْتَلْزِمُ أَنَّهُ كَانَ إِنْسَانًا.

الرَّابِعُ: أَنَّ إِبْطَالَ الْمَلْزُومِ يَقْتَضِي إِبْطَالَ اللَّازِمِ، وَهُوَ عَكْسُ الثَّالِثِ، فَإِبْطَالُ الْإِنْسَانِيَّةِ يَقْتَضِي إِبْطَالَ الْحَيَوَانِيَّةِ بِمَعْنَى أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ إِنْسَانًا يَلْزِمُ أَنَّهُ كَانَ حَيَوَانًا.

قوله: (وَالْمُرَادُ بِالْوَضْعِ) أَيِ فِي الْبَيْتِ.

قوله: (وَبِالْعَكْسِ) أَيِ: وَالْمُرَادُ بِالْعَكْسِ فِي قَوْلِ النَّاطِمِ: «وَلَا يَلْزِمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى».

قوله: (فَالضُّرُوبُ أَرْبَعَةٌ: اثْنَانِ مُنْتَجَانِ، وَاثْنَانِ عَقِيمَانِ) هَذَا جَدُولُ الضُّرُوبِ الْأَرْبَعَةِ مَعَ ذِكْرِ الْأَمْثِلَةِ:

٢٦ - ثُمَّ قَالَ:

وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلًا: ١- فَوَضْعُ ذَا يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ وَالْعَكْسُ كَذَا

ضروبُ القياسِ الاستثنائيِّ المُرَكَّبِ مِنَ الْقَضَايَا الشَّرْطِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ			
مِثَالُهُ : «لَوْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا لَكَانَ حَيَوَانًا»			
استثناء عَيْنٍ		استثناء نَقِيضٍ	
المُقَدَّم وهو «إِنْسَانٌ»: بَأَن نَقُولُ: «لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ»	التَّالِي وهو «حَيَوَانٌ»: بَأَن نَقُولُ: «لَكِنَّهُ حَيَوَانٌ»	المُقَدَّم وهو «إِنْسَانٌ»: بَأَن نَقُولُ: «لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ»	التَّالِي وهو «حَيَوَانٌ»: بَأَن نَقُولُ: «لَكِنَّهُ حَيَوَانٌ»
يُنْتِجُ عَيْنَ التَّالِي وهو «حَيَوَانٌ»: بَأَن نَقُولُ: «فَهُوَ حَيَوَانٌ»	لَا يُنْتِجُ شَيْئًا	يُنْتِجُ نَقِيضَ الْمُقَدَّم وهو «إِنْسَانٌ»: بَأَن نَقُولُ: «فَهُوَ إِنْسَانٌ»	
الشَّرْطُ الْمَقْدَمُ	الشَّرْطُ التَّالِي	الشَّرْطُ الْمَقْدَمُ	الشَّرْطُ التَّالِي

القياسُ الاستثنائيُّ المُنفَصِلُ

٢٦ - أَقْوَالُ الْأَبْيَاتِ

١٠٤ - (وَإِنْ يَكُنْ) أَيِ الْقِيَاسِ الشَّرْطِيِّ (مُنْفَصِلًا) أَيِ: بَأَن كَانَتْ شَرْطِيَّتُهُ مُنْفَصِلَةً، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا: ١ - إِذَا أَنْ تَكُونُ مَانِعَةً الْجَمْعِ وَالْخُلُوعَ مَعًا، وَهَذَا هُوَ الْقِسْمُ الْأَخْصُ، ٢ - وَإِذَا أَنْ تَكُونُ مَانِعَةً الْجَمْعِ فَقَطْ، ٣ - وَإِذَا أَنْ تَكُونُ مَانِعَةً الْخُلُوعِ فَقَطْ... وَقَدْ بَيَّنَّ النَّازِطُ كَيْفِيَّةَ إِنتَاجِ كُلِّ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ، فَذَكَرَ لِلْأَوَّلِ أَرْبَعَ نَتَائِجَ، وَلِكُلِّ مِنَ الثَّانِي وَالثَّالِثِ نَتِيجَتَيْنِ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ، وَقَوْلُهُ: (فَوَضْعُ ذَا) أَيِ أَحَدِ طَرَفَيْهَا أَيِ: إِثْبَاتُهُ (يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ) الْآخَرِ أَيِ: نَقْيِهِ (وَالْعَكْسُ كَذَا) أَيِ وَرَفْعَ - أَيِ نَقْيِ - أَحَدِ طَرَفَيْهَا يُنْتِجُ وَضْعَ - أَيِ إِثْبَاتَ -

وَذَاكَ فِي الْأَخْصِّ ، ٢- ثُمَّ إِنْ يَكُنْ مَانِعَ جَمْعٍ فَيَوْضَعُ ذَا زُكْنٍ
رَفَعَ لِذَاكَ ، دُونَ عَكْسٍ ، ٣- وَإِذَا مَانِعَ رَفَعَ كَانَ فَهُوَ عَكْسُ ذَا

الْآخِرِ . «باجوري» (ص ٣٦) ، و«قويسني» مع «خطاب» (ص ٤٠) .

١٠٥ - (وَذَاكَ) أَي كَوْنُ وَضْعٍ - أَيِ إِبْثَاتٍ - أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ يُنْتِجُ رَفَعَ - أَيِ
نَفْيٍ - الْآخِرِ ، وَالْعَكْسُ (فِي الْأَخْصِّ) أَيِ فِي الْحَقِيقَةِ ؛ لِأَنَّهَا أَخْصُّ مِنْ مَانِعَةٍ
الْجَمْعِ وَمَانِعَةِ الْخُلُوءِ ؛ لِأَنَّ فِيهَا مَنَعَ الْجَمْعِ وَمَنَعَ الْخُلُوءِ ، وَحِينَئِذٍ تُسَمَّى : «مَانِعَةٌ
جَمْعٍ وَمَانِعَةٌ خُلُوءٍ» .

فَإِنْ كَانَتْ الْمُتَفَصِّلَةُ مَانِعَةً جَمْعٍ فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ : (ثُمَّ إِنْ يَكُنْ) أَيِ
الشَّرْطِيِّ بِمَعْنَى الْقَضِيَّةِ الشَّرْطِيَّةِ (مَانِعَ جَمْعٍ) أَيِ قَضِيَّةٍ مَانِعَةٍ جَمْعٍ بَيْنَ طَرَفَيْهَا
أَيِ فَلَا يَجْتَمِعَانِ ، وَيُمْكِنُ ارْتِفَاعُهُمَا ، وَتَرَكَّبُ مِنَ الشَّيْءِ وَالْأَخْصِّ مِنْ نَقِيضِهِ
(فَيَوْضَعُ ذَا) أَيِ أَحَدِ طَرَفَيْهَا (زُكْنٍ) أَيِ عِلْمٍ :

١٠٦ - (رَفَعَ) : نَائِبُ فَاعِلٍ «زُكْنٍ» أَيِ : عِلْمٍ نَفْيٍ (لِذَاكَ) أَيِ الطَّرَفِ
الْآخِرِ ؛ لِمَنْعِهَا الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا ، أَيِ : فَوْضَعُ أَحَدِهِمَا يُنْتِجُ رَفَعَ الْآخِرِ (دُونَ عَكْسٍ)
فَلَا يَلْزَمُ مِنْ رَفَعِ أَحَدِ طَرَفَيْهَا وَضْعُ الْآخِرِ ؛ لِجَوَازِ الْخُلُوءِ عَنْهُمَا ، قَالَ الصَّبَّانُ
(ص ١٤٣) : «قَوْلُهُ : (دُونَ عَكْسٍ) خَيْرٌ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ أَيِ : هَذَا الْحُكْمُ - وَهُوَ
إِنْتَاجُ وَضْعِ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ رَفَعَ الْآخِرِ - ثَابِتٌ دُونَ عَكْسٍ لَهُ ، وَهُوَ إِنْتَاجُ رَفَعِ
أَحَدِهِمَا وَضْعَ الْآخِرِ ، فَلَيْسَ بِثَابِتٍ ، قَالَهُ شَيْخُنَا الْعَدَوِيُّ» . اهـ

(وَإِذَا مَانِعَ) بِالنَّصْبِ خَيْرٌ «كَانَ» (رَفَعَ) أَيِ خُلُوءٍ (كَانَ) أَيِ الشَّرْطِيِّ
بِمَعْنَى الْقَضِيَّةِ الشَّرْطِيَّةِ ، أَيِ : وَإِنْ كَانَتْ الْقَضِيَّةُ الشَّرْطِيَّةُ مَانِعَةً خُلُوءٍ (فَهُوَ) أَيِ
فَالشَّرْطِيِّ بِمَعْنَى الْقَضِيَّةِ الشَّرْطِيَّةِ (عَكْسُ ذَا) أَيِ فَالْقَضِيَّةُ مَانِعَةُ الْخُلُوءِ عَكْسُ

٢٦ - أقول:

القياسُ المُرَكَّبُ مِنَ الشَّرْطِيَّاتِ الْمُتَفَصِّلَةِ: ١ - إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا مِنْ مَانِعَةِ الْجَمْعِ وَالْخُلُوِّ، ٢ - أَوْ مِنْ مَانِعَةِ الْجَمْعِ فَقَطْ، ٣ - أَوْ مِنْ مَانِعَةِ الْخُلُوِّ فَقَطْ: ١ - فَإِنْ كَانَ مُرَكَّبًا مِنَ الْأُولَى فَأَضْرِبْهُ الْمُنتِجَةُ أَرْبَعَةً: اثْنَانِ مِنْ جَانِبِ

مانِعَةِ الْجَمْعِ بِمَعْنَى: أَنْ رَفَعَ أَحَدَ طَرَفَيْهَا يُنتِجَ وَضَعَ الْآخَرَ؛ لِمَنْعِهَا الْخُلُوَّ عَنْهُمَا، وَوَضَعَ أَحَدَ طَرَفَيْهَا لَا يُنتِجُ شَيْئًا؛ لِجَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا. اهـ «قويسني» (ص ٤١) مع «قدورة» (ص ١٩٦).

٢٦ - أقوال الشرح

قوله: (مِنَ الشَّرْطِيَّاتِ الْمُتَفَصِّلَةِ) أَي لَيْسَ بَيْنَ مُقَدِّمِهَا وَتَالِيهَا اتِّصَالٌ بِحَرْفِ الشَّرْطِ كَمَا فِي الْمُتَّصِلَةِ. اهـ «قدورة» (ص ١٩٥)، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الشَّرْطِيَّةَ الْمُتَفَصِّلَةَ هِيَ: الَّتِي تَتَرَكَّبُ مِنْ جُزْأَيْنِ رُبِطَ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ بِأَدَاةٍ عَنَادٍ وَهِيَ «إِمَّا» وَ«تَارَةً» وَ«أَوْ» وَنَحْوُهَا.

قوله: (إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا مِنْ مَانِعَةِ الْجَمْعِ وَالْخُلُوِّ إلخ) وَلِذَلِكَ كَانَ الْقِيَاسُ الْإِسْتِثْنَائِيُّ الْمُتَفَصِّلُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: مَانِعُ الْجَمْعِ وَالْخُلُوِّ، وَهُوَ الْأَخْصُ، وَهُوَ: مَا كَانَتْ شَرْطِيَّتُهُ الْمُتَفَصِّلَةُ مَانِعَتَهُمَا.

وَالثَّانِي: مَانِعُ الْجَمْعِ فَقَطْ، وَهُوَ: مَا كَانَتْ شَرْطِيَّتُهُ الْمُتَفَصِّلَةُ مَانِعَةَ الْجَمْعِ فَقَطْ.

وَالثَّالِثُ: مَانِعُ الْخُلُوِّ فَقَطْ، وَهُوَ: مَا كَانَتْ شَرْطِيَّتُهُ الْمُتَفَصِّلَةُ مَانِعَةَ الْخُلُوِّ فَقَطْ.

قوله: (فَإِنْ كَانَ مُرَكَّبًا مِنَ الْأُولَى) أَي مَانِعَةِ الْجَمْعِ وَالْخُلُوِّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا

الْوَضْعُ ، واثنانٍ مِنْ جانبِ الرَّفْعِ .

مثال ذلك : «الْعَدْدُ إِمَّا زَوْجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ» : ١ - فاستثناء «زوج» مُنتَجٌ لِنَقِيضِ «فَرْدٍ» ، ٢ - واستثناء «فردٍ» مُنتَجٌ لِنَقِيضِ «زوج» ، ٣ ، ٤ - واستثناء نَقِيضِ كُلِّ مِنْهُمَا مُنتَجٌ لِعَيْنِ الْآخَرِ .

لا تَتَرَكَّبُ إِلَّا ١ - مِنْ الشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ : كَقَوْلِكَ : «الْعَدْدُ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ لَا زَوْجٌ» ، ٢ - أَوْ الْمُسَاوِي لِنَقِيضِهِ : كَقَوْلِكَ : «الْعَدْدُ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ» ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ فِي الْإِنْتِاجِ أَنْ تَكُونَ مُرَكَّبَةً مِنَ الشَّيْءِ وَالْمُسَاوِي لِنَقِيضِهِ ، لَا مِنَ الشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُفِيدُ شَيْئًا كَمَا فِي «الْخُونَجِيِّ» وَ«السَّنُوسِيِّ» وَغَيْرِهِمَا . اهـ «قدورة» (ص ١٩٥) ، وَنَحْوُهُ فِي «الْبَنَانِيِّ» (ص ١٩٦) .

قوله : (اثنانٍ مِنْ جانبِ الوَضْعِ) أي الإثباتِ (واثنانٍ مِنْ جانبِ الرَّفْعِ) أي النَّقْيِ .

قوله : (فاستثناء زَوْجٍ) بَأَنْ يُقَالَ : «لَكِنَّهُ زَوْجٌ» .

قوله : (مُنتَجٌ لِنَقِيضِ فَرْدٍ) فَيُقَالَ فِي النَّتِيجَةِ : «فَهُوَ لَيْسَ بِفَرْدٍ» .

قوله : (واستثناء فَرْدٍ) بَأَنْ يُقَالَ : «لَكِنَّهُ فَرْدٌ» (مُنتَجٌ لِنَقِيضِ زَوْجٍ) فَيُقَالَ فِي النَّتِيجَةِ : «فَهُوَ لَيْسَ بِزَوْجٍ» .

قوله : (واستثناء نَقِيضِ كُلِّ مِنْهُمَا) أَي ١ - «زَوْجٍ» ٢ - وَ«فَرْدٍ» : بَأَنْ يُقَالَ فِي الْأَوَّلِ : «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِزَوْجٍ» وَفِي الثَّانِي : «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِفَرْدٍ» (مُنتَجٌ لِعَيْنِ الْآخَرِ) وَهُوَ «فَرْدٌ» بِالنِّسْبَةِ لـ«زَوْجٍ» ، وَ«زَوْجٌ» بِالنِّسْبَةِ لـ«فَرْدٍ» ، فَيُقَالَ فِي نَتِيجَةِ الْأَوَّلِ : «فَهُوَ فَرْدٌ» ، وَفِي نَتِيجَةِ الثَّانِي : «فَهُوَ زَوْجٌ» .

مثال آخر: «دائماً إما أن يكون الموجود قديماً وإما أن يكون حادثاً»:
 ١ - فإذا قلنا: «لكنه قديم» أُنْتَجَ = «ليس بحادث»، ٢ - وإذا قلنا: «لكنه حادث»
 أُنْتَجَ = «ليس بقديم»، ٣ - وإذا قلنا: «لكنه ليس بقديم» أُنْتَجَ = «فهو حادث»،
 ٤ - وإذا قلنا: «لكنه ليس بحادث» أُنْتَجَ = «فهو قديم». اهـ «شرح البناني»
 (ص ١٩٦).

تَنْبِيْهُ: قولُ الشَّارِحِ: «فاسْتِثْنَاءُ زَوْجٍ مُنْتَجٍ لِنَقِيْضِ فَرْدٍ وَاسْتِثْنَاءُ فَرْدٍ مُنْتَجٍ لِنَقِيْضِ زَوْجٍ» هو معنى قول الناظم: «فَوَضِعْ ذَا يُنْتَجُ رَفَعَ ذَاكَ» أي فإثبات أحدهما يُنْتَجُ نفي الآخر، فهذان ضربان، وقول الشَّارِحِ: «وَاسْتِثْنَاءُ نَقِيْضِ كُلِّ مِنْهُمَا مُنْتَجٍ لِعَيْنِ الْآخَرِ» هو معنى قول الناظم: «وَالْعَكْسُ كَذَا» أي نفي أحدهما يُنْتَجُ إثبات الآخر، وهما صَرْبَانِ آخَرَانِ تَمَامُ الْأَرْبَعَةِ، أفاده «قدورة» (ص ١٩٦).

فَائِدَةٌ: هذا جَدْوَلُ صُرُوبِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، وهو الْقِيَاسُ الْإِسْتِثْنَائِيُّ الْمُرَكَّبُ مِنْ الْقَضَايَا الشَّرْطِيَّةِ الْمُتَفَصِّلَةِ مَانِعَةِ الْجَمْعِ وَالْخُلُوعِ مع ذِكْرِ مِثَالِ الشَّارِحِ:

ضروب القياس الاستثنائي المركب من القضايا الشرطية المنفصلة مانعة الجمع والخلو			
مثاله : «العدد إما زوج وإما فرد»			
استثناء «زوج» : بأن نقول : «لكنه زوج»	استثناء «فرد» : بأن نقول : «لكنه فرد»	استثناء «زوج» : بأن نقول : «لكنه زوج»	استثناء «فرد» : بأن نقول : «لكنه فرد»
ينتج نقيض «زوج» : بأن نقول : «فهو ليس بزوج»	ينتج نقيض «فرد» : بأن نقول : «فهو ليس بفرد»	ينتج نقيض «زوج» : بأن نقول : «فهو ليس بزوج»	ينتج نقيض «فرد» : بأن نقول : «فهو ليس بفرد»

٢ - وإن كَانَ مُرَكَّبًا مِنْ مَانِعَةٍ الْجَمْعِ فَالْمُنْتَجِ مِنْهُ ضَرْبَانِ، وَهُمَا:
اسْتِثْنَاءُ عَيْنِ كُلِّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ؛ لِيَحْصُلَ نَقِيضُ الْآخَرِ، وَأَمَّا اسْتِثْنَاءُ النَّقِيضِ
فَلَا يُنْتَجِ شَيْئًا.

مثال ذلك: «إمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الشَّيْءُ أَبْيَضَ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَسْوَدَ»

١ - فَاسْتِثْنَاءُ «أَبْيَضَ» مُنْتَجِ لِنَقِيضِ «أَسْوَدَ»،

قوله: (وإن كَانَ مُرَكَّبًا مِنْ مَانِعَةٍ الْجَمْعِ) وقد تَقَدَّمَ: أَنَّهَا لَا تَتَرَكَّبُ إِلَّا مِنْ
الشَّيْءِ وَالْأَخْصِ مِنْ نَقِيضِهِ: كَقَوْلِنَا: «الْجِسْمُ إمَّا جَمَادٌ أَوْ حَيَوَانٌ»؛ فَإِنَّ نَقِيضَ
«الْجَمَادِ»: «لَا جَمَادٌ»، و«الْحَيَوَانُ» أَخْصَصَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْجِسْمَ لَا يَكُونُ جَمَادًا
حَيَوَانًا مَعًا، وَقَدْ يَخْلُو عَنْهُمَا: بِأَنْ يَكُونَ نَبَاتًا، فَتَقُولُ: ١ - «لَكِنَّهُ جَمَادٌ» = «فَلَيْسَ
بَحَيَوَانٍ»، ٢ - «لَكِنَّهُ حَيَوَانٌ» = «فَلَيْسَ بِجَمَادٍ»، فَهَذَانِ مُنْتَجَانِ، وَلَوْ قُلْتَ:
«لَكِنَّهُ لَيْسَ بِجَمَادٍ» = «فَهُوَ حَيَوَانٌ» أَوْ قُلْتَ: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ» = «فَهُوَ
جَمَادٌ» لَمْ يَصَحَّ؛ لِإِمْكَانِ الْخُلُوءِ، وَسَبَبُ ذَلِكَ: أَنَّ مَا لَيْسَ بِجَمَادٍ أَعْمٌ مِنْ
الْحَيَوَانِ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِهِ ثَبُوتُ الْأَخْصِ، وَكَذَا مَا لَيْسَ بِحَيَوَانٍ أَعْمٌ مِنْ
الْجَمَادِ. اهـ «قدورة» (ص ١٩٦).

قوله: (وَهُمَا: اسْتِثْنَاءُ عَيْنِ كُلِّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ لِيَحْصُلَ نَقِيضُ الْآخَرِ) هُمَا مَا
أَشَارَ إِلَيْهِ النَّاطِمُ بِقَوْلِهِ: «ثُمَّ إِنْ يَكُنْ مَانِعٌ جَمْعٍ فَيَوْضَعُ ذَا زُكْنٍ رَفَعَ لَذَاكَ» (وَأَمَّا
اسْتِثْنَاءُ النَّقِيضِ) أَيِ اسْتِثْنَاءُ نَقِيضِ كُلِّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ (فَلَا يُنْتَجِ شَيْئًا) فَلَا يَحْصُلُ
مِنْهُ عَيْنُ الْآخَرِ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ النَّاطِمُ بِقَوْلِهِ: «دُونَ عَكْسٍ».

قوله: (فَاسْتِثْنَاءُ أَبْيَضَ) بِأَنْ يُقَالَ: «لَكِنَّهُ أَبْيَضُ» (مُنْتَجِ لِنَقِيضِ أَسْوَدَ)
فَيُقَالُ فِي النَّتِيجَةِ: «فَلَيْسَ أَسْوَدَ».

٢ - واستثناء «أَسْوَدَ» مُنتَجٌ لِنَقِيضِ «أَبْيَضَ»، ٣ ، ٤ - وأما استثناء نَقِيضِ كُلِّ منهما فلا يُنتَجُ شيئاً.

٣ - وإن كان مُرَكَّباً مِنْ مَانِعَةِ الْخُلُوِّ أُنْتَجَ مِنْهُ ضَرْبَانِ،

قوله: (واستثناء أَسْوَدَ) بأن يُقال: «لكنه أَسْوَدُ» (مُنتَجٌ لِنَقِيضِ أَبْيَضَ) في النتيجة: «فليس بأبيض».

قوله: (وأما استثناء نَقِيضِ كُلِّ منهما) أي «أَبْيَضَ» و«أَسْوَدَ»: بأن يُقال في الأول: «لكنه ليس بأبيض» وفي الثاني: «لكنه ليس بأَسْوَدَ» (فلا يُنتَجُ شيئاً) لإمكانِ الْخُلُوِّ، وسبب ذلك: أن «ما ليس بأبيض» أَعَمُّ مِنْ «الْأَسْوَدِ»، فلا يُلْزَمُ مِنْ نَفْيِهِ ثُبُوتُ الْأَخْصِّ، وكذا «ما ليس بأَسْوَدَ» أَعَمُّ مِنْ «الْأَبْيَضِ»، فلا يُلْزَمُ مِنْ نَفْيِهِ ثُبُوتُ الْأَخْصِّ.

فائدة: هذا جَدْوُلُ ضُرُوبِ الْقِسْمِ الثَّانِي، وهو القياسُ الْإِسْتِثْنَائِيُّ الْمُرَكَّبُ مِنْ الْقَضَايَا الشَّرْطِيَّةِ الْمُتَفَصِّلَةِ مَانِعَةِ الْجَمْعِ فقط مع ذِكْرِ أمثلة الشارح:

ضروب القياس الاستثنائي المركب من القضايا الشرطية المتفصلة مانعة الجمع فقط			
مثاله: «إما أن يكون هذا الشيء أبيض وإما أن يكون أسود»			
استثناء «أبيض» : بأن نقول : «لكنه أبيض»	استثناء «أسود» : بأن نقول : «لكنه أسود»	استثناء نقيض «أبيض» : بأن نقول : «لكنه ليس بأبيض»	استثناء نقيض «أسود» : بأن نقول : «لكنه ليس بأسود»
ينتج نقيض «أسود» : بأن نقول : «فهو ليس بأسود»	ينتج نقيض «أبيض» : بأن نقول : «فهو ليس بأبيض»	لا ينتج شيئاً	

قوله: (وإن كان مُرَكَّباً مِنْ مَانِعَةِ الْخُلُوِّ) قَالَ الشَّيْخُ سَعِيدٌ قَدَوْرَةُ

وهما: استثناء نقيض كلٍّ من الطَّرفَيْنِ؛ لِيَحْصُلَ عَيْنُ الْآخِرِ، وَأَمَّا اسْتِثْنَاءُ الْعَيْنِ فَلَا يُنْتِجُ شَيْئًا: عَكْسُ الْمُرَكَّبِ مِنْ مَانِعَةِ الْجَمْعِ.

مثال ذلك: «زَيْدٌ إِمَّا فِي الْبَحْرِ وَإِمَّا أَنْ لَا يَغْرُقَ»، ١ - فَاسْتِثْنَاءُ نَقِيضِ «فِي الْبَحْرِ» مُنْتِجٌ لـ «لَا يَغْرُقُ»،

(ص ١٩٧): «وَيُشْتَرَطُ فِي هَذَا الْقِيَاسِ الْمُرَكَّبِ مِنْ مَانِعَةِ الْخُلُوءِ: أَنْ يَكُونَ مِنْ سَالِبَيْنِ أَوْ مِنْ سَالِبَةٍ وَمُوجِبَةٍ، بِخِلَافِ مَانِعَةِ الْجَمْعِ؛ فَقَدْ تَتَرَكَّبُ مِنْ مُوجِبَيْنِ». اهـ وقد تَبَعَ فِي هَذَا الْإِشْتِرَاطِ الْأَبْدِي فِي «شرح إيساغوجي» حَسَبَ مَا نَقَلَهُ عَنْ الْهَلَالِيِّ، قَالَ الشَّيْخُ عَلِي قَصَّارَةٌ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى الْبَنَانِيِّ» (ص ١٩٧)، وَقَدْ اعْتَرَضَ هَذَا الْإِشْتِرَاطَ الشَّيْخُ الْهَلَالِيُّ كَمَا فِي «حَاشِيَةِ عَلِي قَصَّارَةٍ»، قَالَ الْبَنَانِيُّ فِي «شَرْحِهِ» (ص ١٩٧): «تَنْبِيهُ: اشْتَرَطَ بَعْضُهُمْ لِإِنْتِاجِ مَانِعَةِ الْخُلُوءِ أَنْ يَكُونَ طَرَفَا سَالِبَيْنِ أَوْ أَحَدُهَا سَالِبًا وَالْآخَرُ مُوجِبًا، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَعِلَّةُ الْإِنْتِاجِ قَائِمَةٌ مَعَ كَوْنِهِمَا إِبْجَابِيَّيْنِ: نَحْوُ: «إِمَّا أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ فِي الْبَحْرِ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ سَالِمًا مِنَ الْغَرَقِ»، فَإِذَا قُلْنَا: «لَكِنَّهُ لَيْسَ فِي الْبَحْرِ» أَنْتَجَ = «هُوَ سَالِمٌ مِنَ الْغَرَقِ»، وَإِذَا قُلْنَا: «لَكِنَّهُ لَيْسَ سَالِمًا مِنَ الْغَرَقِ» أَنْتَجَ = «هُوَ فِي الْبَحْرِ»، وَبُرْهَانُ ذَلِكَ امْتِنَاعُ ارْتِفَاعُهُمَا، فَمَتَى رُفِعَ أَحَدُهُمَا صَدَقَ الْآخَرُ». اهـ

قوله: (وَهُمَا اسْتِثْنَاءُ نَقِيضِ كُلِّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ إلخ) هو شرح قول الناظم: «وإذا مانع رفع».

قوله: (فَاسْتِثْنَاءُ نَقِيضِ) قَوْلُنَا: («فِي الْبَحْرِ») بِأَنْ يُقَالَ: «لَكِنَّهُ لَيْسَ فِي الْبَحْرِ» كَمَا يَقُولُهُ بَعْدُ (مُنْتِجٌ لـ) قَوْلُنَا: («لَا يَغْرُقُ») فَيُقَالَ فِي النَّتِيجَةِ: «فَهُوَ لَا يَغْرُقُ» كَمَا يَقُولُهُ بَعْدُ.

٢ - واستثناء نقيض «لا يَغْرُقُ» مُنتَج لِـ «فِي الْبَحْرِ»، فنقول: ١ - «لكنه ليس في البحر» = «فلا يَغْرُقُ»، ٢ - و«لكنه يَغْرُقُ» = «فهو في البحر».

قوله: (واستثناء نقيض) قولنا: («لا يَغْرُقُ») بأن يُقَالَ: «لكنه يَغْرُقُ» كما يقوله بعد (مُنتَج لِـ) قولنا: («فِي الْبَحْرِ») فيُقَالَ في النتيجة: «فهو في البحر» كما يقوله بعد.

قوله: (فَنَقُولُ) أي في الاستثناء والاستنتاج.

قوله: (لكنه ليس في البحر = فهو لا يَغْرُقُ) عائِدٌ لِاستثناء نقيض «فِي الْبَحْرِ».

قوله: (لكنه يَغْرُقُ = فهو في البحر) عائِدٌ لِاستثناء نقيض «لا يَغْرُقُ».

فائدة: هذا جَدْوَلُ صُرُوبِ الْقِسْمِ الثَّانِي، وهو القياسُ الاستثنائي المُرَكَّبُ من القضايا الشرطية المنفصلة مانعة الجمع فقط مع ذكر تمثيل الشارح:

صُرُوبُ الْقِيَاسِ الْإِسْتِثْنَائِيِّ الْمُرَكَّبِ مِنَ الْقَضَايَا الشَّرْطِيَّةِ الْمُنْفَصِلَةِ مَانِعَةِ الْخُلُوْ فَقَطْ			
مثاله: «زيد إما في البحر وإما أن لا يغرُق»			
استثناء «فِي الْبَحْرِ»: بأن نقول: «لكنه في البحر»	استثناء «لا يَغْرُقُ»: بأن نقول: «لكنه لا يغرُق»	استثناء «فِي الْبَحْرِ»: بأن نقول: «لكنه في البحر»	استثناء «لا يَغْرُقُ»: بأن نقول: «لكنه لا يغرُق»
ينتج عين «فِي الْبَحْرِ»: بأن نقول: «فهو في البحر»	ينتج عين «لا يَغْرُقُ»: بأن نقول: «فهو لا يغرُق»	لا ينتج شيئاً	

تَنْبِيْهُ: قَوْلُ النَّاطِمِ: «وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلًا قَوْضِعُ ذَا» إِلَى آخِرِ الْأَبْيَاتِ



الثلاثة قال الشيخ علي قصارة في «حاشيته» (ص ١٩٥): «ارتكَب الناظِمُ في هذه الأبيات غاية التَّضمين، وأيضًا اعْتَرَضَ عليه في قوله: «فَوَضِعْ ذا» بأنَّ موضوعَ الإشارةِ في اللغةِ تَعْيِينُ المُشارِ إليه، فهي بمنزلةِ وَضَعَ اليَدِ على الرَّأسِ، وذلك مانِعٌ مِنْ جَعْلِ مَرْجِعِ الإشارةِ أَحَدَ الْجُزْأَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ حَتَّى يَتَنَاوَلَ جَمِيعَ الصُّوَرِ، فَلْيَتَأَمَّلْ». اهـ

٢٧ - ثُمَّ قَالَ:

١٤ - فَضْلٌ فِي لَوَاحِقِ الْقِيَاسِ

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ: «مُرَكَّبًا» لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا
فَرَكَّبْنَاهُ إِنْ تُرِيدُ أَنْ تَعْلَمَهُ وَاقْلِبْ نَتِيجَةَ بِهِ مُقَدِّمَهُ

١٤ - فَضْلٌ فِي لَوَاحِقِ الْقِيَاسِ

قوله: (لواحق القياس) لما كان القياس على ضربين بسيط ومركب، وفرغ
من البسيط تكلم هنا على المركب، وجعله من لواحق القياس. اهـ «قدورة»
(ص ١٩٨).

قوله: (لواحق القياس): جمع «لاحق» أي: ما يلحق بالقياس البسيط، وهو
أربعة: ١- القياس المركب، ٢- وقياس الخلف، ٣- والاستقراء، ٤- والتمثيل،
وسياتي في كلامه ما عدا قياس الخلف. اهـ «صبان» (ص ١٤٤).

٢٧ - أَقْوَالُ الْأَبْيَاتِ

١٠٧ - (ومنه) أي القياس (ما) أي الذي (يدعونه) أي: يسمونه (مركبًا)
وهو: ما أُلّف من أكثر من مُقَدِّمَتَيْنِ (لكونه من حُجَجٍ) أي أقسمة بسيطة متعدّدة
اثنتين فأكثر (قد رُكِّبَا) أي: أُلّف.

١٠٨ - (فَرَكَّبْنَاهُ إِنْ تُرِيدُ أَنْ تَعْلَمَهُ) أي: إِنْ تُرِيدُ مَعْرِفَةَ الْقِيَاسِ فَرَكَّبْنَاهُ مِنْ
أَكْثَرِ مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ كَمَا تَقَدَّمَ (وَاقْلِبْ نَتِيجَةَ بِهِ) أي فِي الْقِيَاسِ الْمُرَكَّبِ (مُقَدِّمَهُ)
أي: اجْعَلِ النَّتِيجَةَ الْحَاصِلَةَ مِنَ الْمُقَدِّمَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مُقَدِّمَةً لِقِيَاسٍ ثَانٍ.

يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى نَتِيجَةُ إِلَى هَلَمْ جَرًّا
مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى يَكُونُ أَوْ مَقْصُولَهَا كُلُّ سَوَا
٢٧ - أقول:

القياس ١ - إِنْ تَرَكَّبَ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ سُمِّيَ: «قياساً بسيطاً»: نحو: «العالمُ مُتَغَيِّرٌ» + «وكلُّ مُتَغَيِّرٍ حَادِثٌ»، ٢ - وَإِنْ تَرَكَّبَ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ سُمِّيَ: «قياساً مُرَكَّباً»: نحو: «النَّبَاشُ آخِذٌ لِلْمَالِ خُفِيَّةٌ» + «وكلُّ آخِذٍ لِلْمَالِ خُفِيَّةٌ»

١٠٩ - (يَلْزَمُ) أَي: يَخْصُلُ (مِنْ تَرْكِيبِهَا) أَيِ النَّتِيجَةِ (بِأُخْرَى) أَيِ مَعَ مُقَدِّمَةٍ أُخْرَى (نَتِيجَةُ إِلَى هَلَمْ جَرًّا) «جَرًّا» مُنَوَّنٌ يُوقَفُ عَلَيْهِ بِالْأَلْفِ، وَمَعْنَاهُ فِي الْأَصْلِ: سَيَرُوا وَتَمَهَّلُوا فِي سَيْرِكُمْ وَتَشَبَّهُوا، ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِيمَا دُوْرَمَ عَلَيْهِ، قَالَ ابْنُ الْأَثَّارِيِّ: انْتَصَبَ «جَرًّا» ١ - عَلَى الْمَصْدَرِ أَي: جُرُّوا جَرًّا، ٢ - أَوْ عَلَى الْحَالِ، ٣ - أَوْ عَلَى التَّمْيِيزِ، ذَكَرَهُ السُّنُوسِيُّ فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ» وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى. اهـ «ملوي» (ص ١٤٤).

١١٠ - (مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ) بِالنَّصْبِ خَبَرُ «يَكُونُ» (الَّذِي حَوَى) النَّتَائِجَ: بِأَنْ ذَكَرَتْ فِيهِ (يَكُونُ) أَي: يُسَمَّى بِذَلِكَ لِاتِّصَالِ نَتَائِجِهِ بِالْمُقَدِّمَاتِ (أَوْ) بِمَعْنَى الْوَاوِ (مَقْصُولَهَا) مَعْطُوفٌ عَلَى «مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ»، أَي: وَيَكُونُ الْقِيَاسُ مُنْفَصِلَهَا إِنْ لَمْ يَحْوِ النَّتَائِجَ أَي: لَمْ تُذَكَّرْ فِيهِ، بَلْ طُوِيَتْ (كُلُّ) مِنْ مُتَّصِلِ النَّتَائِجِ وَمُنْفَصِلِهَا (سَوَا) ءُ فِي إِفَادَةِ الْمَطْلُوبِ.

٢٧ - أقوال الشرح

قوله: (وَإِنْ تَرَكَّبَ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ سُمِّيَ: قِيَاساً مُرَكَّباً) فَحَقِيقَةُ الْقِيَاسِ الْمُرَكَّبِ هُوَ: قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ تُنْتِجُ مُقَدِّمَاتٍ مِنْهَا نَتِيجَةً، وَتِلْكَ النَّتِيجَةُ

سارق» + «وكل سارق تُقَطَّعُ يده» والنتيجة = «النَّبَّاشُ تُقَطَّعُ يده».

وهذا القياسُ يَنْقَسِمُ:

١ - إلى «مُتَّصِلِ النَّتَائِجِ» إنْ ذَكَرْتَ فِيهِ النَّتِيجَةُ وَجُعِلَتْ مُقَدِّمَةً صُغْرَى وَرُكْبَتٌ مَعَ مُقَدِّمَةٍ كُبْرَى وَأُخِذَتِ النَّتِيجَةُ مِنْهُ وَجُعِلَتْ مُقَدِّمَةً كَذَلِكَ وَهَلَمْ جَرًّا - كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ - : كَقَوْلِنَا: «النَّبَّاشُ أَخِذْ لِلْمَالِ خُفِيَّةً» + «وَكُلُّ أَخِذٍ لِلْمَالِ خُفِيَّةً سَارِقٌ» يُنْتِجُ = «النَّبَّاشُ سَارِقٌ»، وتَقُولُ: «النَّبَّاشُ سَارِقٌ» + «وَكُلُّ سَارِقٍ تُقَطَّعُ يده» يُنْتِجُ = «النَّبَّاشُ تُقَطَّعُ يده» إِلَى آخِرِ مَا تُرِيدُ.

٢ - وَإِلَى «مَفْصُولِهَا» وَهُوَ: مَا لَمْ تُذَكِّرْ فِيهِ النَّتَائِجُ كَالْمِثَالِ قَبْلَ هَذَا.

وَالْتَحْقِيقُ: أَنَّهُ يَرْجَعُ إِلَى الْقِيَاسِ الْبَسِيطِ؛ لِأَنَّهُ أَقِيسَةٌ طَوِيَتْ نَتَائِجُهَا فِي الذِّكْرِ وَهِيَ مُرَادَةٌ فِي الْمَعْنَى.

مَعَ مُقَدِّمَةٍ أُخْرَى تُنْتِجُ نَتِيجَةً أُخْرَى، وَهَكَذَا إِلَى أَنْ يَحْصُلَ الْمَطْلُوبُ، وَكَذَلِكَ لِإِفْتِقَارِ مُقَدِّمَتَيْ كُلِّ قِيَاسٍ أَوْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْكَسْبِ بِمَا بَعْدَهُ إِلَى أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَى الضَّرُورَةِ، فَتَكُونُ هُنَا أَقِيسَةٌ مُرَكَّبَةٌ مُحْصَلَةٌ لِلْقِيَاسِ الْمُنتِجِ لِلْمَطْلُوبِ. اهـ «طَرَّةُ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيِّ» (ص ٨٧).

قوله: (كذلك) أي صُغْرَى وَرُكْبَتٌ مَعَ مُقَدِّمَةٍ كُبْرَى، وَأُخِذَتِ النَّتِيجَةُ مِنْهُ.

قوله: (كالمثال قبل هذا) وهو: «النَّبَّاشُ أَخِذْ لِلْمَالِ خُفِيَّةً» + «وَكُلُّ أَخِذٍ لِلْمَالِ خُفِيَّةً سَارِقٌ» + «وَكُلُّ سَارِقٍ تُقَطَّعُ يده» والنتيجة = «النَّبَّاشُ تُقَطَّعُ يده».

قوله: (والتحقيق أنه) أي القياس المركَّب بِقِسْمَيْهِ.

وُسَمِيَ الْأَوَّلُ: «مُتَّصِلَ النَّتَائِجِ» لِاتِّصَالِ نَتَائِجِهِ بِمُقَدِّمَاتِهِ، بِخِلَافِ الثَّانِي.

قوله: (بِخِلَافِ الثَّانِي) أَيِ مُتَّفَصِّلِ النَّتَائِجِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ تَتَّصِلِ نَتَائِجُهُ لِعَدَمِ ذِكْرِهَا فِي الْقِيَاسِ.

تَتَمَّةٌ

وَمِنْ لَوَاحِقِ الْقِيَاسِ كَمَا تَقَدَّمَ: قِيَاسُ الْخُلْفِ، وَهُوَ: إِثْبَاتُ الْمَطْلُوبِ بِإِبْطَالِ نَقِيضِهِ، مِثَالُهُ:

١ - فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَطْلُوبُ ثُبُوتَ الْقَدَمِ لِمَوْلَانَا عَزَّ وَجَلَّ: «لَوْ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ تَعَالَى قَدِيمًا لَكَانَ لَيْسَ قَدِيمًا + وَلَوْ كَانَ لَيْسَ قَدِيمًا لَمْ يُوجَدْ الْعَالَمُ»، فَيُنْتِجُ: «لَوْ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ تَعَالَى قَدِيمًا لَمْ يُوجَدْ الْعَالَمُ»، وَهَذِهِ النَّتِيجَةُ مُتَّصِلَةٌ لِرُومِيَّةٍ تَجْعَلُهَا كِبَرَى لِقِيَاسِ اسْتِثْنَائِيٍّ، وَتَسْتَنْبِي نَقِيضَ تَالِيهَا، فَتَقُولُ: «لَوْ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ تَعَالَى قَدِيمًا لَمْ يُوجَدْ الْعَالَمُ + لَكِنْ الْعَالَمُ موجودٌ ضَرُورَةً = فَاللَّهُ تَعَالَى قَدِيمٌ»، وَهُوَ مَطْلُوبُنَا، وَلَوْ اخْتَصَرْنَا لَقُلْنَا: «لَوْ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ تَعَالَى قَدِيمًا لَكَانَ لَيْسَ قَدِيمًا + وَلَوْ كَانَ لَيْسَ قَدِيمًا لَمْ يُوجَدْ الْعَالَمُ + لَكِنْ الْعَالَمُ وُجِدَ = فَكَوْنُهُ تَعَالَى لَيْسَ بِقَدِيمٍ بَاطِلٌ، وَكَوْنُهُ قَدِيمًا حَقٌّ».

٢ - وَفِي الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى حُدُوثِ الْعَالَمِ: «لَوْ لَمْ يَكُنْ حَادِثًا لَمْ يَكُنْ مُتَغَيِّرًا + لَكِنَّهُ مُتَغَيِّرٌ» = «فَهُوَ حَادِثٌ».

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «اْخِمَارِ السَّلَامِ» (ص ٨٨):

فَصْلٌ: وَمِنْ لَوَاحِقِ الْقِيَاسِ مَا يُذَعَى قِيَاسُ الْخُلْفِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ
إِبْطَالُ مَا نَقِيضُهُ مَطْلُوبٌ ثُبُوتُهُ لِلْخُلْفِ ذَا مَنْسُوبٍ

٢٨ - ثُمَّ قَالَ:

وَإِنْ بَجْزَيْ عَلَى كُلِّي اسْتَدِلَّ فَذَا بِالْإِسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عَقْلٌ
وَعَكْسُهُ يُدْعَى: «الْقِيَاسُ الْمَنْطِقِيُّ» وَهُوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ، فَحَقَّقْ

رُكِّبَ مِنْ قِيَاسٍ اقْتِرَانِيٍّ وَآخَرُ اسْتِثْنَاؤُهُ عَنْوَائِي

وُسَمِّيَ: «قِيَاسُ الْخُلْفِ» ١ - إِمَّا لِأَنَّهُ يُؤَوَّلُ إِلَى الْخُلْفِ - أَيِ: الْبَاطِلِ -
عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ حَقِيقَةِ الْمَطْلُوبِ، ٢ - وَإِمَّا لِأَنَّهُ يَأْتِي الْمَطْلُوبَ لَا عَلَى اسْتِقَامَةٍ،
بَلْ مِنْ خَلْفِهِ، ٣ - وَقِيلَ: لِأَنَّ الْمُسْتَدِلَّ بِهِ يَتْرُكُ حُجَّتَهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ وَيَعْمَدُ إِلَى
قَوْلِ خَصْمِهِ فَيُبْطِلُهُ، ٤ - وَقِيلَ: لِأَنَّ حُجَّتَهُ مِمَّا يُنْبَذُ خَلْفَ الظَّهْرِ؛ لِإِبْطَالِهَا. اهـ
«طَرَاةُ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ الشَّنْفِيطِيِّ» (ص ٨٨).

الْقِيَاسُ الْمَنْطِقِيُّ وَالْإِسْتِقْرَاءُ وَالتَّمَثِيلُ

٢٨ - أَقْوَالُ الْأَبْيَاتِ

١١١ - (وَإِنْ بَجْزَيْ عَلَى كُلِّي) خُفِّفْتُ يَأْوُهُ لِلضَّرُورَةِ (اسْتَدِلَّ) أَيِ: إِنْ
اسْتَدِلَّ بِجْزَيٍّْ عَلَى كُلِّيٍّ: بَأَن تَصَفَّحْتَ الْجُزْئِيَّاتِ وَحَكَمْتَ بِحُكْمِهَا عَلَى الْكُلِّيِّ
(فَذَا) الْإِسْتِدْلَالُ (بِالْإِسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ) أَيِ الْمَنَاطِقَةِ (عَقْلٌ) أَيِ: عُلْمٌ. «قُوسِنِي»
(ص ٤٣).

١١٢ - (وَعَكْسُهُ) أَيِ الْإِسْتِقْرَاءِ - الَّذِي تَقَدَّمَ أَنَّهُ الْإِسْتِدْلَالُ بِحُكْمِ الْجُزْئِيِّ
عَلَى الْكُلِّيِّ - وَهُوَ الْإِسْتِدْلَالُ بِحُكْمِ الْكُلِّيِّ عَلَى الْجُزْئِيِّ (يُدْعَى) أَيِ: يُسَمَّى:
(الْقِيَاسُ الْمَنْطِقِيُّ)، فَالْقِيَاسُ الْمَنْطِقِيُّ: (وَهُوَ الَّذِي قَدَّمْتُهُ) أَوَّلَ بَابِ الْقِيَاسِ عِنْدَ
قَوْلِهِ: «إِنَّ الْقِيَاسَ مِنْ قَضَايَا صُورًا» (فَحَقَّقِ) الْعُلُومَ، فَالْقِيَاسُ: اسْتِدْلَالٌ بِحُكْمِ
الْكُلِّيِّ عَلَى الْجُزْئِيِّ. «قُوسِنِي» (ص ٤٣).

وَحَيْثُ جُزْئِيٍّ عَلَى جُزْئِيٍّ حُمِلَ لِبِجَامِعٍ فَذَاكَ: «تَمْثِيلٌ» جُعِلَ
وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ بِالدَّلِيلِ قِيَاسُ الْإِسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيلِ
٢٨ - أَقُولُ:

المُفِيدُ لِلْمَطْلُوبِ التَّصْدِيقِيَّ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: ١- «إِسْتِقْرَاءٌ»،

قوله أيضاً: (وعكسه يُدْعَى إلخ) أي: ومُفِيدٌ عَكْسُهُ يُدْعَى إلخ كما أشارَ له
السَّيِّحُ الْمَلَوِيُّ فِي «كَبِيرِهِ»، وذلك لِأَنَّ عَكْسَ مَا ذُكِرَ هُوَ الْإِسْتِدْلَالُ بِالْكُلِّيِّ عَلَى
الْجُزْئِيِّ، وَلَيْسَ ذَلِكَ هُوَ الْمُسَمَّى بِالْقِيَاسِ الْمَنْطِقِيِّ، وَإِنَّمَا الْمُسَمَّى نَفْسُ
الْمُقَدَّمَتَيْنِ الْمُسْتَدَلَّ بِهِمَا، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ الْمُضَافِ الْمَذْكُورِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ.
اهـ «باجوري» (ص ٣٧).

١١٣ - (وَحَيْثُ جُزْئِيٍّ عَلَى جُزْئِيٍّ) خُفِّفَتْ يَأْوُهُ لِلضَّرُورَةِ (حُمِلَ) أَيِ
حُمِلَ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيٍّ آخَرَ فِي حُكْمِهِ (لِبِجَامِعٍ) مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا (فَذَاكَ) الْحَمْلُ
(تَمْثِيلٌ جُعِلَ) أَيِ: يُسَمَّى هَذَا الدَّلِيلُ: «تَمْثِيلًا». اهـ «قويسني» (ص ٤٣).

١١٤ - (وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ) أَيِ الْيَقِينَ (بِالدَّلِيلِ) أَيِ بِنَتِيجَةِ الدَّلِيلِ. اهـ
«قويسني» (ص ٤٣) (قِيَاسُ الْإِسْتِقْرَاءِ وَ) لَا قِيَاسُ (التَّمْثِيلِ) وَإِنَّمَا يُفِيدُهُ الْقِيَاسُ
الْمَنْطِقِيُّ.

٢٨ - أَقْوَالُ الشَّرْحِ

قوله: (المُفِيدُ لِلْمَطْلُوبِ التَّصْدِيقِيَّ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ) وَجْهُ الْحَضَرِ فِي الثَّلَاثَةِ:
أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَنَاسُبٍ بَيْنَ الْحُجَّةِ وَالْمَطْلُوبِ قِطْعًا، وَذَلِكَ التَّنَاسُبُ:

١ - إِمَّا بِاشْتِمَالِ الْحُجَّةِ عَلَى الْمَطْلُوبِ، وَتُسَمَّى الْحُجَّةُ حِينَئِذٍ «قِيَاسًا»:

مثاله: «النَّبِيذُ مُسْكِرٌ + وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»، فالمطلوب - الذي هو: «النَّبِيذُ حَرَامٌ» - جُزْئِيٌّ بِالنَّسْبَةِ إِلَى قَوْلِهِ فِي الْقِيَاسِ: «وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»، وهو الِاسْتِدْلَالُ بِكُلِّيٍّ عَلَى جُزْئِيٍّ.

٢ - وَإِمَّا بِاشْتِمَالِ الْمَطْلُوبِ عَلَى الْحُجَّةِ، وَتُسَمَّى الْحُجَّةُ حِينَئِذٍ: «اسْتِقْرَاءً»: مِثَالُهُ: قَوْلُنَا: «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الْأَسْفَلَ عِنْدَ الْمَضْغِ؛ بِدَلِيلِ تَحْرِيكِ الْبَقَرَةِ وَالْإِنْسَانِ وَالْحِمَارِ وَكَذَا وَكَذَا مِنَ الْحَيَوَانِ»، فالمطلوب - وهو «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الْأَسْفَلَ عِنْدَ الْمَضْغِ» - مُشْتَمِلٌ لِأَجْلِ عَمُومِهِ عَلَى الْجُزْئِيَّاتِ الْمُسْتَدَلِّ بِهَا عَلَيْهِ، وَهُوَ اسْتِدْلَالٌ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّيٍّ؛ لِاسْتِفَادَةِ الْعَمُومِ فِيهَا مِنْ تَتَبُّعِ الْجُزْئِيَّاتِ.

٣ - وَإِمَّا بِغَيْرِ اشْتِمَالِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، وَحِينَئِذٍ لَا بُدَّ مِنْ اشْتِرَاكِهِمَا فِي أَمْرٍ يَشْمَلُهُمَا يَنَاسِبَانِ بِهِ، وَتُسَمَّى الْحُجَّةُ حِينَئِذٍ فِي عُرْفِ الْمَنْطِقِيِّينَ: «تَمَثِيلًا»: مِثَالُهُ: قَوْلُنَا: «النَّبِيذُ حَرَامٌ كَالْخَمْرِ بِجَامِعِ الْإِسْكَارِ»، فَالْحُجَّةُ - الَّتِي هِيَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ الْجُزْئِيٍّ غَيْرِ مُشْتَمِلٍ عَلَى الْمَطْلُوبِ الَّذِي هُوَ تَحْرِيمُ النَّبِيذِ، وَإِنَّمَا هُوَ مُسَاوٍ لَهُ فِي الْعِلَّةِ، فَوَجَبَ أَنْ يُسَاوِيَهُ فِي الْحُكْمِ، وَهُوَ اسْتِدْلَالٌ بِجُزْئِيٍّ عَلَى جُزْئِيٍّ، وَيُسَمَّى فِي عُرْفِ الْأُصُولِيِّينَ: «قِيَاسًا». اهـ «قدورة» (ص ١٩٩).

قوله: (اسْتِقْرَاءً) هُوَ لُغَةٌ: التَّتَبُّعُ، أَخْذًا مِنْ «اسْتَقْرَيْتُ الْبَلَدَ»: إِذَا تَتَبَعْتَهُ قَرْيَةً بَعْدَ قَرْيَةٍ تَخْرُجُ مِنْ أَرْضٍ لِأَرْضٍ، وَاضْطِلَاحًا: عِبَارَةٌ عَنْ تَصَفُّحِ أُمُورٍ جُزْئِيَّةٍ لِيُحْكَمَ بِحُكْمِهَا عَلَى أَمْرٍ شَامِلٍ لَتِلْكَ الْجُزْئِيَّاتِ، وَسُمِّيَ «اسْتِقْرَاءً» لِأَنَّ مُقَدِّمَاتِهِ لَا تَخْصُلُ إِلَّا بِتَتَبُّعِ جُزْئِيَّاتٍ: كَقَوْلِكَ: «كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الْأَسْفَلَ عِنْدَ

٢- و«قياس» ، ٣ - و«تمثيل» .

١ - فالأول هو: الاستدلال على الكلّي بالجزئيّ: كقولنا: «كلّ حيوان يُحرّك فكّه الأسفل» ؛ بدليل أنّ الفرسَ والإنسانَ والحمارَ - مثلاً - كذلك .

المضغ ؛ لأنّ السباعَ والبهايمَ كذلك» ، وأكثرُ مسائلِ النخو مأخوذةٌ بالاستقراء: كقولهم: «كلّ فاعلٍ مرفوعٌ» ، و«كلّ مفعولٍ منصوبٌ» . اهـ «قدورة» مع «شرح البناني» (ص ١٩٩) .

قوله: (وقياس) أي منطقيّ .

قوله: (وتمثيل) وهو المُسمّى بـ«القياس» عند الأصوليين ، وأركانه أربعة: ١ - مُشَبَّهٌ ، ويُسمّى: «حدّاً أسفلاً» ، ٢ - ومُشَبَّهٌ به ، ويُسمّى: «أصلاً» ، ٣ - وحُكْمٌ ، ويُسمّى: «حدّاً أكبر» ، ٤ - وجامعٌ ، ويُسمّى: «حدّاً أوسطاً» ، كذا يُؤخذُ من «شرح الملوّي الصغير» ، وفي «شرح الكبير»: أنّ هذا اصطلاحُ المناطقِ ، لكنّه لم يذكرْ أنّ المُشَبَّهَ به يُسمّى: «أصلاً» في اصطلاحهم ، فليراجع . اهـ «باجوري» (ص ٣٧) .

قوله: (كقولنا: كلّ حيوانٍ يُحرّك فكّه الأسفل) أي عند المضغ (بدليل أنّ الفرسَ والإنسانَ والحمارَ مثلاً) كالبقَرِ والغنمِ (كذلك) أي يُحرّك كلّ فكّه الأسفل عند المضغ ، فالمطلوبُ - وهو: «كلّ حيوانٍ يُحرّك فكّه الأسفل عند المضغ» - مُشتمِلٌ لأجلِ عمومِهِ على الجزئياتِ المُستدلِّ بها عليه ، وهو استدلالٌ بجزئيّ على كلّيّ لاستفادة العموم فيها من تتبّع الجزئيات . اهـ «قدورة» (ص ١٩٩) .

٢ - والثاني هو: الاستدلال على الجزئي بالكلّي - عكس الاستقراء - :
كقولنا: «العالم حادث»، والدليل على ذلك أنه من أفراد المتغيّر + «وكلّ
متغيّر حادث»، وقد تقدّم ذلك بأشكاله.

٣ - والثالث: الاستدلال على جزئيّ بجزئيّ: كالاستدلال على حرمة
النبيذ بحرمة الخمر؛ للجّامع بينهما - وهو: الإسكار - ،

تتمة: الاستقراء قسمان: ١ - تامّ: بأن تستقرى جميع الجزئيات، فيفيد
القطع، وهو المسمّى بـ«القياس المُقسّم»: كقولنا: «العالم ١ - إمّا جرم ٢ - وإمّا
عرَض + وكلّ جرم حادث» = «فالعالم حادث»، ٢ - والثاني غير تامّ: بأن
تستقرى أكثر الجزئيات فقط، فلا يفيد القطع، بل الظنّ فقط: كقولنا: «الفاعل
مرفوع؛ بدليل تتبّع جزئيات كلام العرب»، وغير التامّ هو المراد عند الإطلاق،
فلذا أطلق الناظم أن الاستقراء لا يفيد القطع. اهـ «شرح البناني» (ص ٢٠٠).

قوله: (كقولنا: العالم حادث إلخ) فالمطلوب - الذي هو: «العالم حادث» -
جزئيّ بالنسبة إلى قوله في القياس: «وكلّ متغيّر حادث»، وهو الاستدلال بكلّيّ
على جزئيّ.

قوله: (الاستدلال على جزئيّ بجزئيّ) والفقهاء يُسمّونه: «قياساً». اهـ
«شيخ الإسلام زكريا» (ص ١٥٨).

قوله: (كالاستدلال على حرمة النبيذ إلخ): بأن يُقال: «النبيذ حرام
كالخمر بجامع الإسكار»، فالحجّة التي هي تحرّم الخمر الجزئيّ غير مُشمّلة
على المطلوب الذي هو تحرّم النبيذ، وإنّما هو مُساوٍ له في العلة، فوجب أن
يُساويه في الحكم، وهو استدلال بجزئيّ على جزئيّ، ويُسمّى في عرف أهل

وهما جُزئَانِ مِنْ مُطْلَقِ الْمُسْكِرِ .

والمُفِيدُ لِلْقَطْعِ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْقِيَاسُ ، وَأَمَّا الْإِسْتِقْرَاءُ وَالتَّمثِيلُ فَلَا يُفِيدَانِهِ ؛ لِاحْتِمَالِ ١ - أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ قَرْدٌ لَمْ يُسْتَقْرَأْ : كَالْتَّمَسَاحِ ، ٢ - أَوْ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي الْجَزْئِيِّ الْمَحْمُولِ عَلَيْهِ غَيْرُ الْعِلَّةِ فِي الْجَزْئِيِّ الْمَحْمُولِ .

* * *

الأصول : «قياساً» . اهـ «قدورة» (ص ١٩٩) .

قوله : (وهما) أي النبيذ والخمر .

قوله : (والمفيد للقطع) أي : اليقين : شروع في شرح البيت الأخير .

قوله : (وأما الاستقراء) أي الاستقراء غير التام ، وأما الاستقراء التام فإنه يُفِيدُ الْقَطْعَ كَمَا مَرَّ .

قوله : (والمفيد للقطع من هذه الثلاثة القياس) المنطقي (وأما الاستقراء والتمثيل) وهو القياس الأصولي (فلا يفيدانه) قَالَ السَّعْدُ : وَلَا نِزَاعَ فِي ذَلِكَ . اهـ «شرح البناني» (ص ٢٠٠) .

قوله : (لاحتمال أن يكون هناك قرد لم يستقرأ كالتمساح) فإنه يُحَرِّكُ فَكَّهُ الْأَعْلَى . اهـ «باجوري» ، وَهُوَ عِلَّةٌ لِعَدَمِ إِفَادَةِ الْإِسْتِقْرَاءِ لِلْقَطْعِ .

قوله : (أو أن العلة في الجزئي المحمول عليه) وهو الخمر في المثال المُتَقَدِّمِ (غير العلة في الجزئي المحمول) وهو النبيذ في المثال المُتَقَدِّمِ ، وَهُوَ عِلَّةٌ لِعَدَمِ إِفَادَةِ التَّمثِيلِ لِلْقَطْعِ ، قَالَ الشَّيْخُ عَلِي قَصَّارَةٌ (ص ٢٠١) : «أَوْ تَكُونُ خُصُوصِيَّةً فِي الْأَصْلِ شَرْطًا لِلْعِلِّيَّةِ أَوْ خُصُوصِيَّةً» . اهـ

٢٩ - ثُمَّ قَالَ:

١٥ - أَقْسَامُ الْحُجَّةِ

وَحُجَّةٌ: ١- نَقْلِيَّةٌ، ٢- عَقْلِيَّةٌ أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّةٌ

١٥ - فَصْلٌ فِي أَقْسَامِ الْحُجَّةِ

قوله: (أقسام الحجّة) في بعض نسخ المتن «فصل في أقسام الحجّة» كالنسخة التي شرح عليها قدورة (ص ٢٠١) والباجوري (ص ٨٧).

قوله: (أقسام الحجّة) لما تكلم الناظم على صورة الأقيسة اقترانيتها واستثنائيتها وما ألحق بهما - وذلك من أول القياس إلى هنا - تكلم هنا على مواد الأقيسة؛ لأنه كما يجب على المنطقي النظر في صورة الأقيسة كذلك يجب عليه النظر في موادها حتى يتمكّن من الاختراز عن الخطأ في الفكر من جهة الصورة والمادة. اهـ «قدورة» (ص ٢٠١).

قوله أيضاً: (الحجّة) أي الدليل، سمي بذلك لأنه من تمسك به حجّ خصمه أي غلبه. اهـ «قويسني» (ص ٤٣).

٢٩ - أَقْوَالُ الْأَبْيَاتِ

١١٥ - (وَحُجَّةٌ): مُبْتَدَأٌ، وَالْمُسَوِّغُ لِلإِبْتِدَاءِ بِهَا قَصْدُ الْجِنْسِ أَوْ التَّفْصِيلِ، وَقوله: (نَقْلِيَّةٌ) نِسْبَةٌ لِلنَّقْلِ؛ لِإِسْتِنَادِهَا إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ الْعَقْلُ هُوَ الْمُدْرِكُ لَهَا، وَهِيَ: مَا كَانَ كُلُّ مِنْ مُقَدِّمَتَيْهَا أَوْ إِحْدَاهُمَا مِنَ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ أَوْ الإِجْمَاعِ تَصْرِيحًا أَوْ اسْتِنْبَاطًا، وَقوله: (عَقْلِيَّةٌ): نِسْبَةٌ لِلْعَقْلِ؛ لِإِسْتِنَادِهَا إِلَيْهِ. اهـ «باجوري» (ص ١٧) (أقسام هذي) أي الحجّة العَقْلِيَّةِ (خمسَةٌ) ويُقالُ لها: «الصَّنَاعَاتُ الْخَمْسُ». اهـ

١- خَاطَبَةُ ٢- شِعْرٌ ٣- وَبُرْهَانٌ ٤- جَدَلٌ ٥- وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نَلْتِ الْأَمْلُ

٢٩ - أقولُ:

المُرَادُ بـ«الحُجَّةِ»: «القياسُ».

ولمّا كَانَ الواجِبُ عَلَى الْمُنْطَقِيِّ أَنْ يَنْظُرَ فِي مَادَّةِ الْقِيَاسِ وَصُورَتِهِ؛ لِيَعْرِفَ جِهَةَ الْخَطِإِ فِي الْقِيَاسِ - كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: «وخطأ البرهان» البيت - احتَاجَ لِبَيَانِ مَادَّتِهِ، فَذَكَرَ أَنَّ الْقِيَاسَ قِسْمَانِ:

١ - «نَقْلِيٌّ»، وَهُوَ: مَا كَانَتْ مَادَّتُهُ مَأْخُودَةً

«قدورة» (ص ٢٠١) (جَلِيَّةٌ) أَي ظَاهِرَةٌ. اهـ «قويسني» (ص ٤٤).

١١٦ - (خَاطَبَةُ): بَدَلُ «خَمْسَةٌ»، وَهِيَ بَفَتْحِ الْخَاءِ كَمَا فِي «حَاشِيَةِ ابْنِ سَعِيدٍ» (ص ٢٥٦) الثَّانِي: (شِعْرٌ، وَ) الثَّالِثُ: (بُرْهَانٌ)، والرَّابِعُ: (جَدَلٌ) وَ(خَامِسٌ: سَفْسَطَةٌ) بَفَتْحِ السِّينَيْنِ بَيْنَهُمَا فَاءٌ سَاكِنَةٌ (نَلْتِ) أَنْتَ (الْأَمْلُ): جُمْلَةٌ دُعَائِيَّةٌ تَكْمِلَةُ لِلْبَيْتِ. اهـ «قويسني» (ص ٤٤).

٢٩ - أقوالُ الشَّرْحِ

قوله: (والمُرَادُ بِالْحُجَّةِ الْقِيَاسُ) عِبَارَةُ الشَّيْخِ عَلِيِّ قَصَارَةَ (ص ٢٠١): «قوله: (أقسامُ الحُجَّةِ) أَي أقسامُ القِيَاسِ مِنَ الحُجَّةِ، فِي الْكَلَامِ حَذْفُ مُضَافٍ إِلَّا أَنْ تُجْعَلَ الْأَدَاةُ لِلْعَهْدِ الْعِلْمِيِّ أَوْ لِلْكَمَالِ، وَيُرَادُ بِالْحُجَّةِ خُصُوصِيَّةُ الْقِيَاسِ؛ بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ». اهـ

قوله: (فِي مَادَّةِ الْقِيَاسِ وَصُورَتِهِ) وَقَدْ مَرَّ بَيَانُ صُورِهِ، فَيَبْقَى بَيَانُ مَوَادِّهِ، وَهَذَا الْفَصْلُ عَقَدَهُ لِبَيَانِهَا.

من الكتابِ والسُّنّةِ والإجماعِ .

٢ - و«عَقْلِيٌّ» ، وأقسامه خمسةٌ :

قوله: (من الكتابِ والسُّنّةِ والإجماعِ) والقياسِ . اهـ «علي قصارة» (ص ٢٠٢) ، وعِبَارَةُ «قَدَوْرَة» (ص ٢٠١) و«البَنَانِي» (ص ٢٠١) : «مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَمَا اسْتَنْبَطَ مِنْهَا» . اهـ قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «احْمِرَارِ السُّلَمِ» :

أقسام ذاتِ النَّقْلِ أَرْبَعٌ : كِتَابٌ سُنَّةٌ أَجْمَاعٌ قِيَاسٌ لَا اِزْتِيَابٌ

قوله: (من الكتابِ والسُّنّةِ والإجماعِ) وَمَحَلُّ الْبَحْثِ عَنْهَا عِلْمُ الْأُصُولِ ، فَلِذَا لَمْ يَتَعَرَّضِ النَّازِظُ لَهَا ، وَمِثَالُهَا : أَنْ يُقَالَ - مَثَلًا - : «الْبَغْتُ حَقٌّ» ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثَنَّ﴾ [التغابن: ٧] . اهـ «علي قصارة» (ص ٢٠٢) .

قوله: (وَأَقْسَامُهُ خَمْسَةٌ) وَيُقَالُ لَهَا : «الصَّنَاعَاتُ الْخَمْسُ» . اهـ «قدورة» (ص ٢٠١) ، قَالَ الْعِطَّارُ (ص ٢٥٢) : «وَوَجْهُ الْحَضَرِ : أَنَّ الْقِيَاسَ يُفِيدُ ١ - إِمَّا تَصْدِيقًا ٢ - أَوْ تَأْثُرًا - أَعْنِي التَّخْيِيلَ - ، وَالتَّصْدِيقُ ١ - إِمَّا جَازِمٌ ٢ - أَوْ غَيْرُ جَازِمٍ ، وَالْجَازِمُ : ١ - إِمَّا أَنْ تُعْتَبَرَ حَقِّيَّتُهُ ٢ - أَوْ لَا ، وَالْمُعْتَبَرُ حَقِّيَّتُهُ ١ - إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَقًّا فِي الْوَاقِعِ ٢ - أَوْ لَا ، ١ - فَالْمُفِيدُ لِلتَّصْدِيقِ الْجَازِمِ الْحَقُّ هُوَ : «الْبُرْهَانُ» ، ٢ - وَلِلتَّصْدِيقِ الْجَازِمِ غَيْرِ الْحَقِّ هُوَ : «السَّفْسَطَةُ» ، ٣ - وَالتَّصْدِيقُ الْجَازِمُ الَّذِي لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ كَوْنُهُ حَقًّا أَوْ غَيْرَ حَقٍّ بَلْ يُعْتَبَرُ فِيهِ عَمُومُ الْإِعْتِرَافِ هُوَ : «الْجَدَلُ» إِنْ تَحَقَّقَ عَمُومُ الْإِعْتِرَافِ ، وَإِلَّا فَهُوَ «الشَّغْبُ» ، وَهُوَ مَعَ السَّفْسَطَةِ تَحْتَ قِسْمِ وَاحِدٍ ، وَهُوَ : «الْمُغَالَطَةُ» ، ٤ - وَالْمُفِيدُ لِلتَّصْدِيقِ الْغَيْرِ الْجَازِمِ هُوَ : «الْخَطَابَةُ» ، ٥ - وَالْمُفِيدُ لِلتَّخْيِيلِ دُونَ التَّصْدِيقِ هُوَ : «الشَّعْرُ» . اهـ

١ - أولّها: «البرهان»، وسيأتي في كلام المصنّف.

٢ - ثانيها: «الجدل»، وهو: ما تَرَكَّبَ مِنْ قضايا ١ - مشهورة: نحو:

قوله: (سيأتي في كلام المصنّف) أي في قوله: «أجلّها البرهان» البيت.

قوله: (الجدل) في العطار (ص ٢٥٥): «الجدل»: حُجَّةٌ مُنتِجَةٌ على سبيل الشهرة، ولا بُدَّ أن تكون مَوادّه مشهورة أو مُسَلِّمةً عند الخصم سواء كانت صادقة أو كاذبة، وكذا هيئته مُنتِجَةٌ على سبيل الشهرة أو تسليم الخصم، فيجوز استعمال الشكل الثاني من مُوجبَيْنِ إن ظنّه الخصم مُنتِجاً، كذا في «شرح سُلّم العلوم». اهـ

قال السَّعْدُ التَّفْتَازَانِيُّ: «الحَقُّ: أنه - أي الجدَل - أَعَمُّ مِنَ الْبُرْهَانِ بِاعْتِبَارِ الصَّوْرَةِ أَيْضاً؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي إِنتَاجِهِ التَّسْلِيمُ سَوَاءً كَانَ قِيَاساً أَوْ اسْتِقْرَاءً أَوْ تَمْثِلاً، بِخِلَافِ الْبُرْهَانِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا قِيَاساً. اهـ نَقَلَهُ الْعَطَّارُ (ص ٢٥٦).

قوله: (قضايا مشهورة) قال القُطْبُ الرَّازِيُّ (ص ١٦٨): «هي: قضايا يَعْتَرِفُ بِهَا جَمِيعُ النَّاسِ، وَسَبَبُ شُهْرَتِهَا فِيمَا بَيْنَهُمْ ١ - إِمَّا اسْتِمَالُهَا عَلَى مَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ: كَقَوْلِنَا: «الْعَدْلُ حَسَنٌ، وَالظُّلْمُ قَبِيحٌ»، ٢ - وَإِمَّا مَا فِي طِبَاعِهِمْ مِنَ الرَّقَّةِ: كَقَوْلِنَا: «مُرَاعَاةُ الضُّعَفَاءِ مَحْمُودَةٌ»، ٣ - وَإِمَّا مَا فِيهِمْ مِنَ الْحَمِيَّةِ: كَقَوْلِنَا: «كَشَفُ الْعَوْرَةِ مَذْمُومٌ»، ٤ - وَإِمَّا انْفِعَالَتُهُمْ مِنْ عَادَاتِهِمْ: كَقُبْحِ ذُبْحِ الْحَيَوَانَاتِ عِنْدَ أَهْلِ الْهِنْدِ وَعَدَمِ قُبْحِهِ عِنْدَ غَيْرِهِمْ، ٥ - وَإِمَّا مِنْ شَرَائِعِ وَآدَابِ: كَالْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ وَغَيْرِهَا، وَرُبَّمَا تَبْلُغُ الشَّهْرَةُ بِحَيْثُ تَلْتَبَسُ بِالْأَوَّلِيَّاتِ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا: بِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ قَرَضَ نَفْسَهُ خَالِيَةً عَنْ جَمِيعِ الْأُمُورِ الْمُغَايِرَةِ لِعَقْلِهِ حَكَمَ بِالْأَوَّلِيَّاتِ دُونَ الْمَشْهُورَاتِ، وَهِيَ قَدْ تَكُونُ صَادِقَةً وَقَدْ تَكُونُ كَاذِبَةً، بِخِلَافِ

«الْعَدْلُ حَسَنٌ، وَالظُّلْمُ قَبِيحٌ»، ٢ - أو مُسَلِّمَةٌ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ سِوَاءُ كَانَتْ صَادِقَةً أَمْ كَاذِبَةً؛ لِيُبْنَى عَلَيْهَا الْكَلَامُ فِي دَفْعِ كُلِّ مِنَ الْخَصْمَيْنِ صَاحِبِهِ. والمقصودُ منه: قَهْرُ الْخَصْمِ، وإِقْنَاعُ مَنْ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى فَهْمِ الْبُرْهَانِ.

الأَوَّلِيَّاتِ، وَلِكُلِّ قَوْمٍ مَشْهُورَاتٌ بِحَسَبِ عَادَاتِهِمْ وَأَدَابِهِمْ، وَلِكُلِّ أَهْلِ صِنَاعَةٍ أَيْضًا مَشْهُورَاتٌ بِحَسَبِ صِنَاعَاتِهِمْ». اهـ

قوله: (أو مُسَلِّمَةٌ) قَالَ الْقُطْبُ الرَّازِيُّ (ص ١٦٨): «هي: قَضَايَا تُسَلَّمُ مِنَ الْخَصْمِ وَيُبْنَى عَلَيْهَا الْكَلَامُ لِدَفْعِهِ سِوَاءُ كَانَتْ مُسَلِّمَةً فِيمَا بَيْنَهُمَا خَاصَّةً أَوْ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَتَسْلِيمِ الْفُقَهَاءِ مَسَائِلَ أَصُولِ الْفَقْهِ: كَمَا يَسْتَدِلُّ الْفَقِيهُ عَلَى وَجوبِ الزَّكَاةِ فِي حُلِيِّ الْبَالِغَةِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فِي الْحُلِيِّ زَكَاةٌ»، فَلَوْ قَالَ الْخَصْمُ: «هَذَا خَبْرٌ وَاحِدٌ فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ حُجَّةٌ»، فنقولُ له: «قَدْ ثَبَتَ هَذَا فِي عِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ، وَلَا بُدَّ أَنْ نَأْخُذَهُ هَهُنَا مُسَلَّمًا». اهـ

قوله: (سِوَاءُ كَانَتْ صَادِقَةً أَمْ كَاذِبَةً) هذا عَائِدٌ إِلَى الْمَشْهُورَاتِ كَمَا فِي عِبَارَةِ «الْقُطْبِ» الْمُتَقَدِّمَةِ، وَعِبَارَةُ «شرحِ سُلَمِ الْعُلُومِ» الَّتِي نَقَلْنَاهَا عَنِ الْعَطَّارِ تَقْتَضِي عَوْدَهُ إِلَى كُلِّ مِنَ الْمَشْهُورَاتِ وَالْمُسَلَّمَاتِ.

قوله: (والمقصودُ منه: قَهْرُ الْخَصْمِ إلخ) قَالَ السَّعْدُ فِي «شرحِ الشَّمْسِيَّةِ»: «الْعَرَضُ مِنَ الْجَدَلِ: ١ - إقْنَاعُ مَنْ هُوَ قَاصِرٌ عَنِ إِدْرَاكِ الْبُرْهَانِ ٢ - وإِلْزَامُ الْخَصْمِ، فَالْجَدَلِيُّ قَدْ يَكُونُ مُجِيبًا حَافِظًا لِرَأْيِهِ، وَغَايَةُ سَعْيِهِ: أَنْ لَا يَصِيرَ مَلْزُومًا، وَقَدْ يَكُونُ سَائِلًا مُعْتَرِضًا هَادِمًا لَوْضْعِ مَا، وَغَايَةُ سَعْيِهِ أَنَّهُ يُلْزَمُ خَصْمَهُ». اهـ «عليش» (ص ١٥١)، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «اخْمِرَارِ السُّلَمِ» (ص ٩٢):

٣ - ثالثها: «الخطابة»، وهو: ما تَرَكَّبَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ ١ - مقبولة ٢ - أو مَظْنُونَةٍ، فالأوّلَى: كالصّادِرة مِنْ شَخْصٍ تَعْتَقِدُ صِلَاحَهُ، والثّانيةُ هي: الّتي يَحْكُمُ بِهَا العَقْلُ بِوَاسِطَةِ الظَّنِّ مع تجويزِ النقيضِ: نحو: «هذا لا يُخَالِطُ

وما بِمَشْهُورِ الْمُقَدِّمَاتِ أَلْفَ أَوْ مِنْ الْمُسَلَّمَاتِ
فَهُوَ الَّذِي يَدْعُوْنَهُ بِالْجَدَلِ مَقْصَدُهُ قَطْعُ اخْتِجَاجِ الْجَدَلِي
إِقْنَاعُ قَاصِرٍ عَنِ الْبُرْهَانِ أَيْضًا لَهُ هَذَانِ مَقْصَدَانِ

قوله: (الخطابة) هي: حُجَّةٌ مُوجِبَةٌ لِلظَّنِّ بِالنّتِيْجَةِ. اهـ «عطار» (ص ٢٥٦)، وهي بفتح الخاء كما في «حاشية ابن سعيد» (ص ٢٥٦) نقلًا عن «حواشي المطوّل السّيالكوّنيّة».

قوله: (مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مقبولة) قَالَ الْقُطْبُ (ص ١٦٨): «هي: قَضَايَا تُؤْخَذُ مِمَّنْ يُعْتَقَدُ فِيهِ ١ - إمّا لِأَمْرِ سَمَآوِيٍّ مِنْ الْمُعْجِزَاتِ وَالْكَرَامَاتِ: كَالْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ، ٢ - وإمّا لِاخْتِصَاصِهِ بِمَزِيدِ عَقْلٍ وَدِينٍ: كَأَهْلِ الْعِلْمِ وَالزُّهْدِ، وَهِيَ نَافِعَةٌ جِدًّا فِي تَعْظِيمِ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَالشَّفَقَةِ عَلَى خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى». اهـ

قوله: (أو مَظْنُونَةٍ) قَالَ الْقُطْبُ (ص ١٦٨): «هي: قَضَايَا يَحْكُمُ بِهَا الْعَقْلُ حُكْمًا رَاجِحًا مَعَ تَجْوِيزِ نَقِيضِهِ: كَقَوْلِنَا: «فُلَانٌ يَطُوفُ بِاللَّيْلِ + وَكُلُّ مَنْ يَطُوفُ بِاللَّيْلِ فَهُوَ سَارِقٌ = فُلَانٌ سَارِقٌ». اهـ

قوله: (فالأوّلَى) أَيِ الْمُرَكَّبَةِ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مقبولة، قَالَ قَدَوْرَةُ (ص ٢٠٢): «لَمْ يَقَعْ لَهَا مِثَالٌ؛ لِأَنَّ أَسْبَابَ الْقَبُولِ لَا تَنْحَصِرُ».

قوله: (والثّانية) أَيِ الْمُرَكَّبَةِ مِنْ الْمُقَدِّمَاتِ الْمَظْنُونَةِ.

قوله: (نحو: هذا لا يُخَالِطُ النَّاسَ إلخ) ونحو: «هذا يَدُورُ فِي اللَّيْلِ

النَّاسَ + «وَكُلُّ مَنْ لَا يُخَالِطُ النَّاسَ مُتَكَبِّرٌ» = «فهذا مُتَكَبِّرٌ» .

والغرض من الخطابة: تَرْغِيبُ السَّامِعِ فيما يَنْفَعُهُ دُنْيَا وَأُخْرَى .

٤ - رابعها: «الشُّعْرُ» وهو: ما تَأَلَّفَ مِنْ قَضَايَا تَنْبَسِطُ مِنْهَا النَّفْسُ أَوْ

بِالسَّلَاحِ + وَكُلُّ مَنْ يَدُورُ فِي اللَّيْلِ بِالسَّلَاحِ فَهُوَ لِصٌّ = «فهذا لِصٌّ» ، لكن الكُبْرَى وهي قوله: «وَكُلُّ مَنْ يَدُورُ فِي اللَّيْلِ بِالسَّلَاحِ فَهُوَ لِصٌّ» إِنَّمَا حَكَمَ الْعَقْلُ فِيهَا بِالِاسْتِقْرَاءِ ، وَهُوَ أَمْرٌ ظَنِّيٌّ ، وَأَمَّا صُغْرَاهُ فَمُقَدِّمَةٌ تَقْبَلُ أَنْ تَكُونَ ضَرُورِيَّةً لَكِنِ الْقِيَاسُ لَمَّا كَانَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِمُقَدِّمَتَيْهِ صَحَّ أَنْ يُسَمَّى «خَطَابَةً» بِاعْتِبَارِ أَنْ إِخْدَى مُقَدِّمَتَيْهِ خَطَابَةٌ ، فَهَذَا مِثَالُ الْمَظْنُونَةِ . اهـ «قدورة» (ص ٢٠٢) .

قوله: (تَرْغِيبُ السَّامِعِ فيما يَنْفَعُهُ دُنْيَا وَأُخْرَى) أَيِ كَمَا يَفْعَلُهُ الْوُعَاظُ وَالْخُطَبَاءُ ، قَالَ الْعَطَّارُ (ص ٢٥٧): «أَيِ الْغَرَضُ مِنَ الْخَطَابَةِ تَحْصِيلُ أَحْكَامٍ تَنْفَعُ النَّاسَ أَوْ تَضُرُّهُمْ ؛ لِيَرْغَبُوا فِي الْإِثْيَانِ بِهَا أَوْ يَنْفَرُوا عَنْهَا ، فَيَتِمَّ لَهُمْ أَمْرُ الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ ، قَالَ شَارِحُ «سُلَمِ الْعُلُومِ»: «وَحِينَئِذٍ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الْحُجَّةُ بِحَيْثُ تُقْنِعُ الْمُسْتَمْعِينَ ، فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اسْتِقْرَاءً أَوْ تَمَثِيلًا أَوْ قِيَاسًا فَاسِدًا بِشَرْطِ كَوْنِهِ مَظْنُونًا الْإِثْنَانِ ، وَأَنْ تَكُونَ الْعِبَارَةُ ظَاهِرَةً الدَّلَالَةِ بِحَيْثُ يُسْرِعُ ذَهْنُ السَّامِعِينَ إِلَى مَعْنَاهَا» . اهـ قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشُّنْقِيطِيُّ فِي «اِحْمِرَارِ السَّلَامِ» (ص ٩١):

مِنْ الْمُقَدِّمَاتِ ذَاتِ الظَّنِّ أَوْ ذَاتِ الْقَبُولِ بِالْخَطَابَةِ أَتَوْا

مَقْصَدُهَا تَرْغِيبٌ أَوْ تَنْفِيرٌ فِي النَّفْعِ أَوْ عَنِ الَّذِي يَضُرُّ

قوله: (تَنْبَسِطُ مِنْهَا النَّفْسُ أَوْ تَنْقَبِضُ) أَيِ تَتَّسِعُ وَتَنْشُرُ ؛ لِلرَّغْبَةِ فِيهِ ، أَوْ

تَضِيقُ عَنْهُ وَتَنْفَرُ مِنْهُ ، فَالْغَرَضُ مِنْهُ انْفِعَالُ النَّفْسِ بِبَسْطٍ أَوْ قَبْضٍ بِسَبَبِ تَرْغِيبٍ أَوْ

تَنْقَبُضُ: نحو: «الْخَمْرُ ياقوتة سَيَّالَةٌ»، و«العسلُ مرّةٌ مَهْوَعَةٌ أي: مُقَيَّئَةٌ».

والغرضُ منه: انفعالُ النَّفسِ لِترغيبها في شيءٍ أو تنفيرها عنه.

ترهيبٌ؛ لِيصيرَ ذلكَ مَبْدَأً لِلفعلِ أو تركٍ أو رِضًا أو سُخْطٍ، ولذا يُفيدُ في بعضِ الحُرُوبِ والاستِعْطافِ ما لا يُفيدُ غيرُه؛ فَإِنَّ النَّاسَ أَطْوَعُ لِلتَّخِيلِ منهم لِلتَّصْدِيقِ؛ لكونِه أَعَذَبَ وَأَلَذَّ، وفي الخبرِ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسُخْرًا» أي: يَعمَلُ عَمَلُ السَّخْرِ في سَرِقَةِ الْقُلُوبِ، «وَمِنَ الشَّعْرِ لِحِكْمَةٌ»، والحكمةُ شأنها رَغْبَةُ النَّفْسِ فيها، ومِثْلُهَا إليها. اهـ «عليش» (ص ١٥٢).

قوله: (الْخَمْرُ ياقوتة سَيَّالَةٌ) فإذا قِيلَ هذا الكلامُ انبَسَطَتِ النَّفْسُ ورَغِبَتْ في شُرْبِهَا، وقولُه: (ياقوتة) أي: حَمَرَاءُ كَالْيَاقُوتِ، وقولُه: (سَيَّالَةٌ) أي: سَريعةُ السَّيْلَانِ والجَرَيَانِ في الحَلْقِ لِرِقَّتِهَا. اهـ «عليش» (ص ١٥٢).

قوله: (والعسلُ مرّةٌ) بكسرِ الميمِ وشَدِّ الرَّاءِ أي: ماءٌ مُرٌّ أَصْفَرُ (مَهْوَعَةٌ) بَضْمٌ ففتح فَكسرٍ مُثَقَّلًا أي: مُقَيَّئَةٌ (أي) لِلتَّفسيرِ، وفي النُّسخِ المطبوعةِ: «أو»، والمُثَبَّتُ هُنا مِن بعضِ النُّسخِ الحَظِيَّةِ (مُقَيَّئَةٌ) فإذا قِيلَ هذا الكلامُ انقَبَضَتِ النَّفْسُ ونَفَرَتْ عنه». اهـ «عليش» (ص ١٥٢).

قوله: (والغرضُ منه: انفعالُ النَّفسِ إلخ) قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشُّنْقِيطِيُّ في «اخْمرارِ السُّلَمِ» (ص ٩١):

وَالشَّعْرُ تَأْلِيفُ مُقَدِّمَاتٍ بِصِدْقٍ أَوْ كِذْبٍ مُخَيَّلَاتٍ
مَقْصَدُهُ تَأْثِيرُ قَوْلٍ صَانِعِهِ بِقَبْضٍ أَوْ بَسْطِ نَفْسٍ سَامِعِهِ

قوله: (لترغيبها في شيءٍ أو تنفيرها عنه) قَالَ الْقُطْبُ الرَّازِيُّ (ص ١٦٩): «وَيَزِيدُ فِي ذَلِكَ - أَيْ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ - أَنْ يَكُونَ الشَّعْرُ عَلَى وَزْنٍ، أَوْ يُنْشَدَ

٥ - خامسها: «السَّفْسَطَةُ»، وهي: ما تَأَلَّفَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ بَاطِلَةٍ شَبِيهَةٍ بِالْحَقِّ:

بصوتٍ طَيِّبٍ». اهـ قَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّش (ص ١٥٣): «وَالْقُدَّمَاءُ لَمْ يَعْتَبَرُوا فِي الشَّعْرِ إِلَّا التَّخِيلَ، وَالْمُحَدَّثُونَ اعْتَبَرُوا كَوْنَهُ موزوناً أيضاً». اهـ

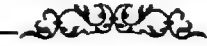
قوله: (السَّفْسَطَةُ) قَالَ الزَّيْدِيُّ فِي «تَاجِ الْعُرُوسِ» مِمَّا اسْتَدْرَكَ بِهِ صَاحِبُ «الْقَامُوسِ»: «السَّفْسَطَةُ»: كَلِمَةٌ يُونَانِيَّةٌ مَعْنَاهَا: الْغَلْطُ وَالْحِكْمَةُ الْمُموَّهَةُ، قَالَه الْقَصَّارُ وَالسَّعْدُ فِي أَوَائِلِ «شَرْحِ الْعَقَائِدِ». اهـ وَفِي «حَاشِيَةِ ابْنِ سَعِيدٍ» - عَلَى قَوْلِ السَّعْدِ فِي «التَّهْذِيبِ»: «سَفْسَطَائِي» - مَا نَصَّهُ: «نِسْبَةٌ لـ «سُوفِ اسْطَاءٍ»، وَمَعْنَى «سُوفِ»: الْحِكْمَةُ، وَمَعْنَى «اسْطَاءٍ»: التَّلْيِيسُ، فَمَعْنَاهُ: الْحِكْمَةُ الْمُموَّهَةُ، وَهَذِهِ التَّسْمِيَةُ بِالنَّظَرِ لِكُونِ مُسْتَعْمِلِهَا يُقَابَلُ بِهَا الْفِيلَسُوفُ، أَمَّا بِالنَّظَرِ لِكُونِهَا يُقَابَلُ بِهَا الْجَدَلِيُّ فَتُسَمَّى «مُشَاغِبَةً»، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ الْفَسَادَ فِيمَا صَنَعَ فَيُقَالُ حِينَئِذٍ: «مُغَالِطَةٌ لِنَفْسِهِ». اهـ وَفِي «حَاشِيَةِ الشَّيْخِ عَلِيُّش» نَحْوُهُ، وَيُقَالُ فِي التَّنْسِبَةِ أَيْضاً: «سُوفِسْطَائِي» بِالْوَاوِ قَبْلَ الْفَاءِ.

قوله: (مِنْ مُقَدِّمَاتٍ بَاطِلَةٍ شَبِيهَةٍ بِالْحَقِّ) فَلَا تَكُونُ مُقَدِّمَاتُهَا حَقًّا، بَلْ شَبِيهَةٌ بِهِ ١ - إِمَّا مِنْ حَيْثُ الْمَادَّةُ أَوْ الصُّورَةُ، ٢ - أَوْ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، قَالَ السَّعْدُ: «الْمُغَالِطَةُ»: قِيَاسٌ فَاسِدٌ صُورَةً أَوْ مَادَّةً يَتَأَلَّفُ مِنْ قَضَايَا مُشْبِهَةٍ لِلْأَوَّلِيَّاتِ أَوْ الْمَشْهُورَاتِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ أَوْ الْمَعْنَى، وَالْوَهْمِيَّاتُ مُشْبِهَةٌ بِالْمَشْهُورَاتِ مَعْنَى، فَمَادَّةُ الْمُغَالِطَةِ أَعَمُّ، وَلَا تُفِيدُ بَذَاتِهَا، بَلْ بِمُشَابَهَتِهَا، وَلَوْ لَا قُصُورُ التَّمْيِيزِ لَمَا تَمَّ لَهَا صِنَاعَةٌ. اهـ مِنْ «حَاشِيَةِ عَلِيُّش» (ص ١٥٣)، فَقَوْلُ الشَّارِحِ: «مِنْ مُقَدِّمَاتٍ بَاطِلَةٍ شَبِيهَةٍ بِالْحَقِّ» اقْتِصَارٌ، وَإِلَّا فَالسَّفْسَطَةُ: مَا تَرَكَّبَ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ كَاذِبَةٍ شَبِيهَةٍ بِالْحَقِّ أَوْ بِالْمَشْهُورِ أَوْ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ وَهْمِيَّةٍ كَاذِبَةٍ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «شَرْحِ إِيسَاغُوجِي» (ص ١٥٣): «وَهِيَ بِقِسْمَيْهَا لَا تُفِيدُ يَقِينًا

كقولنا في صورة فَرَسٍ في حائطٍ: «هذا فَرَسٌ» + «وكلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ» = «فهذا صَهَّالٌ».

والغرضُ منها: الإيقاعُ في الشُّكوكِ والشُّبُهَةِ الكاذِبَةِ.

ويُقالُ لها: ١ - «مُغالَطَةٌ» ٢ - «مُشاعَبَةٌ».



ولا ظناً، بل مُجرّد الشُّكِّ والشُّبُهَةِ الكاذِبَةِ. اهـ

قوله: (كقولنا في صورة فَرَسٍ إلخ) تمثيلٌ لِمَا رُكِّبَ مِنَ الشُّبُهَةِ بِالْحَقِّ مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا فِي «شرح إيساغوجي» (ص ١٥٥): «وَسَبَبُ الْغَلَطِ فِيهِ: اشْتِبَاهُ الْفَرَسِ الْمَجَازِيِّ الَّذِي هُوَ مَحْمُولُ الصَّغَرِ بِالْحَقِيقِيِّ الَّذِي هُوَ مَوْضُوعُ الْكِبَرِ». اهـ وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَكَقَوْلُنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ وَفَرَسٍ إِنْسَانٌ» + «وَكُلُّ إِنْسَانٍ وَفَرَسٍ فَرَسٌ» يُنتِجُ = «بَعْضُ الْإِنْسَانِ فَرَسٌ»، وَسَبَبُ الْغَلَطِ فِيهِ: أَنَّ مَوْضُوعَ الْمُقَدِّمَتَيْنِ غَيْرُ مَوْجُودٍ؛ إِذْ لَيْسَ لَنَا مَوْجُودٌ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِنْسَانٌ وَفَرَسٌ، وَكَقَوْلُنَا: «كُلُّ إِنْسَانٍ بَشَرٌ» + «وَكُلُّ بَشَرٍ ضَحَّاكٌ» يُنتِجُ = «كُلُّ إِنْسَانٍ ضَحَّاكٌ»، وَسَبَبُ الْغَلَطِ فِيهِ: مَا فِيهِ مِنَ الْمُضَادَّةِ عَلَى الْمَطْلُوبِ؛ لِمَا مَرَّ فِي تَعْرِيفِ الْقِيَاسِ: أَنَّ النَتِيجَةَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ قَوْلًا آخَرَ، وَهِيَ هُنَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ، بَلْ هِيَ عَيْنُ إِحْدَى الْمُقَدِّمَتَيْنِ؛ لِمُرَادَفَةِ «الْإِنْسَانِ» لـ «الْبَشَرِ».

قوله: (والغرضُ منها) أَيُّ مِنَ السَّفْسَطَةِ: (الإيقاعُ في الشُّكوكِ والشُّبُهَةِ الكاذِبَةِ) وَلِذَا عَرَّفُوها بِالْقِيَاسِ الْبَاطِلِ الشَّيْبِ بِالْحَقِّ الْمُنتِجِ لِلْبَاطِلِ. اهـ «علیش» (ص ١٥٣)، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «أَحْمِرَارِ السَّلَامِ» (ص ٩٣):

سَفْسَطَةٌ تَأْلِفُهَا مِنْ جُمَلٍ وَهَمِيَّةٌ بِحَسَبِ الْمُسْتَعْمَلِ
يَدْعُونَهُ مُغَالِطًا مُشَاعِبًا وَإِنَّمَا تُفِيدُ شَكًّا كَاذِبًا

واستعمالها حرامٌ بجميع أنواعها، ومن أفتَح تلك الأنواع: «المُغالطة الخارجية»، وهي: أن يُشغَلَ المناظر - الذي لا فَهْمَ له ولا انقيادَ للحق -

قوله: (مُغالطة): مُفاعلةٌ مِنَ الغَلَطِ أي: الخطأ في قولٍ أو فعلٍ. اهـ «عليش» (ص ١٥٣).

قوله: (ومُشاغبة) ويُقال لها أيضاً: «الشَّغْبُ».

قوله: (بجميع أنواعها) قال شيخ الإسلام زكريّا (ص ١٥٤): «ولها أنواعٌ بحسبِ مُستعملها وما يَستعملُها فيه، فمن أَوْهَمَ بذلك العوامَّ أنه حَكِيمٌ مُسْتَنْبِطٌ لِلْبَراهِينِ يُسَمَّى «سُفْسطائياً»، ومن نَصَبَ نَفْسَهُ لِلْجِدالِ وِخْداعِ أَهْلِ التَّحْقِيقِ والتَّشْوِيشِ عليهم بذلك يُسَمَّى «مُشاغباً» - أي مُهَيِّجاً لِلشَّرِّ مُمارِياً -، ومنها: نوعٌ يَستعملُه الجَهِلَةُ، وهو: أن يُغَيِّظَ أَحَدُ الحَضَمِينِ الآخرَ بِكلامٍ يَشغُلُ فِكرَهُ ويُغْضِبُهُ: كأن يَسُبَّهُ أو يَعيِبَ كلامَهُ أو يُظْهَرُ لَهُ عَيْباً يَعرِفُهُ فيه أو يَقْطَعُ كلامَهُ أو يُغْرِبَ عليه بِعبارةٍ غيرِ مألوفةٍ أو يَخْرُجَ به عن مَحَلِّ النِّزاعِ، ويُسَمَّى هذا النوعُ: «المُغالطة الخارجية»، وهو - مع أنه أَفتَح أنواع المُغالطة لِقَصْدِ فاعِلِهِ إِذاءَ خَصْمِهِ وإِيْهاَمِ العوامِّ أَنه فَهَرَه وأَسَكَّتَه - أَكْثَرُ اسْتِعْمالاً في زَمانِنَا». اهـ

قوله: (الخارجية) لِكُونِها بِأَجْنَبِيٍّ خَارِجٍ عَنِ الْمُتَكَلِّمِ فِيهِ. اهـ «عليش» (ص ١٥٥).

قوله: (المناظر) بالرفع فاعلٌ «يَشغُلُ»، وقوله: (الذي لا فَهْمَ له إلخ) نعتٌ لِلْمُنَاطِرِ، والمُرَادُ به: الجاهِلُ كما يَدُلُّ له قولُه بعدُ: «ويَسْتُرُ بِذلك جَهِلَهُ»، وقوله: «فَهْمَ خَصْمِهِ» مفعولٌ «يَشغُلُ» أي: عَقَلَهُ وَفِكرَهُ، وقوله: «بما يُشَوِّشُ» مُتَعَلِّقٌ بـ«يَشغُلُ»، وَضَمِيرُ «عليه» عائِدٌ إلى «فَهْمَ».

فَهُمْ خَصْمِهِ بِمَا يُشَوِّشُ عَلَيْهِ: كَكَلَامٍ قَبِيحٍ؛ لِيُظْهِرَ لِلنَّاسِ أَنَّهُ غَلَبَهُ، وَيَسْتُرُ
بِذَلِكَ جَهْلَهُ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي زَمَانِنَا، بَلْ هُوَ الْوَاقِعُ، فَهَذَا النَّوعُ مِنَ الْقِيَاسِ
يَنْبَغِي مَعْرِفَتُهُ؛ لِيَتَّقَى، لَا لِيُسْتَعْمَلَ إِلَّا لِمُضَرَّةٍ لَهُ: كَدَفْعِ كَافِرٍ مُعَانِدٍ، كَالسُّمِّ



قوله: (أَنَّهُ) أَيِ الْمُنَاطِرِ الْجَاهِلِ (غَلَبَهُ) أَيِ الْخَصْمِ، وَقَوْلُهُ: (وَيَسْتُرُ) أَيِ
الْمُنَاطِرِ الْجَاهِلِ (بِذَلِكَ) أَيِ بِإِشْغَالِ فَهْمِ خَصْمِهِ بِمَا يُشَوِّشُ عَلَيْهِ.

قوله: (وَهُوَ كَثِيرٌ فِي زَمَانِنَا، بَلْ هُوَ الْوَاقِعُ) لِعَدَمِ مَعْرِفَةِ غَالِبِ أَهْلِهِ
بِالْقَوَانِينِ - أَيِ لِلْمُبَاحَثَةِ -، وَمَحَبَّتِهِمُ الْغَلْبَةَ، وَعَدَمِ اعْتِرَافِهِمْ بِالْحَقِّ. اهـ «شرح
إيساغوجي» لشيخ الإسلام زكريّا (ص ١٥٥).

قوله: (يَنْبَغِي مَعْرِفَتُهُ لِيَتَّقَى) وَيُجْتَنَّبَ مِنْهُ (لَا لِيُسْتَعْمَلَ) قَالَ السَّعْدُ:
وَأَقْوَى مَنَافِعِهَا الْإِحْتِرَازُ عَنْهَا:

عَرَفْتُ الشَّرَّ لَا لِلشَّرِّ وَلَكِنْ لِتَوْقِيهِ
وَمَنْ لَا يَعْرِفُ الْخَيْرَ مِنْ الشَّرِّ يَقَعُ فِيهِ

اهـ «عليش» (ص ١٥٤)، وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي «إِحْمَرِ
السُّلَمِ» (ص ٩٣):

أَجْدَى الَّذِي تُفِيدُهُ أَنْ تُطْلَبَا فَتَعَلَّمَ لِكَيْ تُجْتَنَّبَا
فِيهَا فَسَادُ الدِّينِ مِثْلُ السُّمِّ وَالسَّخَرِ فِيهِمَا فَسَادُ الْجِسْمِ

قوله أَيْضًا: (يَنْبَغِي مَعْرِفَتُهُ لِيَتَّقَى لَا لِيُسْتَعْمَلَ) وَلَقَدْ أَحْسَنَ الشَّيْخُ ابْنُ سِينَا
حَيْثُ قَالَ: «أَمَّا الْقِيَاسُ السَّفْطَائِيُّ فَيُعَلِّمُ لِيُحَذَرَ، لَا لِيُسْتَعْمَلَ كَالسُّمِّ». اهـ
«قدورة» (ص ٢٠٤)، قَالَ الشَّيْخُ سَعِيدُ قَدُورَةَ (ص ٢٠٤): «وَهُوَ كَلَامٌ حَقٌّ،
أَيُّ يُعَلِّمَ لِيَسْلَمَ النَّاسُ مِنْ شَرِّهِ». اهـ

لا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْأَمْرِ الْخَبِيثَةِ.

وَلَمْ يُرْتَبِ الْمُصَنَّفُ أَقْسَامَ «الْحُجَّةِ الْعَقْلِيَّةِ» بَلْ ذَكَرَهَا عَلَى مَا سَمَحَ بِهِ النَّظْمُ، وَتَرْتِيبُهَا عَلَى مَا ذَكَرْتُهُ.

قوله: (إِلَّا لِضُرُورَةٍ كَدَفْعِ كَافِرٍ مُّعَانِدٍ) وَكَدَفْعِ مَنْ قَصَدَ الْإِسْتِخْفَافَ وَالتَّشْوِيشَ وَإِفْسَادَ الْعَقَائِدِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يُقَدَّرْ عَلَيْهِ إِلَّا بِهِ: كَمَا وَقَعَ لِلْقَاضِي الْبَاقِلَانِيِّ حِينَ إِقْبَالِهِ لِمَجْلِسِ الْمُنَظَرَةِ وَفِيهِ ابْنُ الْمُعَلِّمِ أَحَدُ رُؤَسَاءِ الرَّافِضَةِ، فَالْتَفَتَ قَائِلًا: «جَاءَكُمْ الشَّيْطَانُ»، فَسَمِعَهُ الْقَاضِي، فَلَمَّا جَلَسَ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ قَائِلًا: إِنَّا «أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوْزُهُمْ أَزًّا» [مريم: ٨٣].

وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ سَأَلَ بَعْضُهُمْ مُدْرَسًا فَقَالَ: «هَذَا الَّذِي تَقْرَأُ فَنُ الْأُصُولِ»، مُعَرِّضًا بِأَنَّ السَّائِلَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ؛ لِيَغِيظَهُ، فَقَالَ لَهُ السَّائِلُ: «لَمْ يَلْتَبَسْ عَلَيَّ بِعِلْمِ التَّوْرَةِ»، مُعَرِّضًا بِأَنَّهُ كَانَ يَهُودِيًّا.

وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُ بَعْضِهِمْ مُتَعَنِّتًا: «هَلْ يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ» وَهُوَ أَعْوَرُ، فَقَالَ لَهُ: «جَمَعَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا فِي وَجْهِهِ»، فَضَحِكَ الْحَاضِرُونَ وَأُفْجِمَ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: «النِّيَّةُ عَرَضٌ لَا يَبْقَى زَمَانَيْنِ، فَكَيْفَ يُطْلَبُ اسْتِشْعَارُهَا مِنْ أَوَّلِ الْعَمَلِ لِآخِرِهِ؟»، فَقَالَ لَهُ: «تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْكَدِيرِ» [يوسف: ٩٥]، مُعَرِّضًا بِأَنَّهُ حَدِيثُ إِسْلَامٍ. اهـ «عليش» (ص ١٥٥).

قوله: (كَالْسُّمِّ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْخ) قَالَهُ الشَّيْخُ ابْنُ سِينَا، قَالَ الشَّيْخُ سَعِيدُ قَدُورَةَ (ص ٢٠٤): «تَشْبِيهُهُ بِالسُّمِّ تَشْبِيهُ حَسَنٌ؛ إِذْ فِيهِ هَلَاكُ الدِّينِ كَمَا فِي السُّمِّ هَلَاكُ الْبَدَنِ». اهـ

قوله: (عَلَى مَا سَمَحَ بِهِ النَّظْمُ) أَيُّ عَلَى مَا انْتَقَادَ لَهُ النَّظْمُ وَتَيَسَّرَ.

٣٠ - ثم قال:

أَجْلُهَا الْبُرْهَانُ: مَا أُلْفَ مِنْ مُقَدَّمَاتٍ بِالْيَقِينِ تَقْتَرِنُ
: مِنْ ١- أَوَّلِيَّاتٍ ٢- مُشَاهَدَاتٍ ٣- مُجَرَّبَاتٍ ٤- مُتَوَاتِرَاتٍ
٥- وَحَدَسِيَّاتٍ ٦- وَمَحْسُوسَاتٍ فِتْلِكَ جُمْلَةُ الْيَقِينِيَّاتِ
٣٠ - أقول:

أَعْظَمُ هَذِهِ الْخَمْسَةِ: «الْبُرْهَانُ»، وَهُوَ: مَا تَأَلَّفَ مِنْ مُقَدَّمَاتٍ يَقِينِيَّةٍ:

٣٠ - أقوال الأبيات

١١٧ - (أَجْلُهَا) أَيِ أَقْسَامِ الْحُجَّةِ الْخَمْسَةِ (١ - الْبُرْهَانُ) ٢ - فَالْجَدَلُ
٣ - فَالْخَطَابَةُ ٤ - فَالشُّعْرُ ٥ - فَالسَّفْسَطَةُ (مَا أُلْفَ) ١ - عَطْفُ بَيَانٍ عَلَى
«الْبُرْهَانِ»، ٢ - أَوْ خَبْرٌ لِمَحْذُوفٍ، أَيِ: هُوَ مَا أُلْفَ أَيِ: رُكَّبَ (مِنْ مُقَدَّمَاتٍ
بِالْيَقِينِ تَقْتَرِنُ) أَيِ يَقِينِيَّةٍ، فَخَرَجَ بِهِ بَاقِي أَقْسَامِ الْحُجَّةِ مِنَ الْجَدَلِ وَغَيْرِهِ.

١١٨ - بَيَّنَّ الْيَقِينِيَّاتِ بِقَوْلِهِ: (مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ) أَيِ الْمُقَدَّمَاتِ الْيَقِينِيَّةِ سِتٌّ
وَهِيَ: الْأَوَّلَى: الْأَوَّلِيَّاتُ أَيِ: الضَّرُورِيَّاتِ، وَالثَّانِيَّةُ: (مُشَاهَدَاتٍ) وَالثَّلَاثَةُ:
(مُجَرَّبَاتٍ) وَالرَّابِعَةُ: (مُتَوَاتِرَاتٍ).

١١٩ - (و) الْخَامِسَةُ: (حَدَسِيَّاتٍ) بِتَحْرِيكِ الدَّالِ لِلضَّرُورَةِ (و) السَّادِسَةُ:
(مَحْسُوسَاتٍ، فَتِلْكَ) الْمَذْكُورَاتُ (جُمْلَةُ الْيَقِينِيَّاتِ) الَّتِي يَتَأَلَّفُ الْبُرْهَانُ مِنْهَا
لِإِتِّجَاعِ الْيَقِينِ، وَسَيَأْتِي تَعْرِيفُ كُلِّ مِنْ هَذِهِ السِّتِّ فِي الشَّرْحِ.

٣٠ - أقوال الشرح

قَوْلُهُ: (أَعْظَمُ هَذِهِ) أَيِ الْأَقْسَامِ (الْخَمْسَةِ) هُوَ: (١ - الْبُرْهَانُ) ٢ - فَالْجَدَلُ

بأن يكون اعتقادها جازماً مطابقاً ثابتاً لا يتغير.

٣- فالخطابة ٤- فالشعر ٥- فالسفسطة. اهـ «قويسني» (ص ٤٤).

واعلم: أن البرهان قسمان: ١- «لِمَيَّ» ٢- و«إِنِّي»، وذلك: أن الحدّ الوسيط لا بُدَّ أن يكون علةً للمطلوبِ ذَهنًا، وإلا لم يصح الاستدلال، ثم لا يخلو:

١- فإما أن يكون علةً في الخارج أيضاً بمعنى أنه سبب فيه: كما في قولك: «زَيْدٌ مُتَعَفِّنُ الْأَخْلَاطِ» + «وَكُلُّ مُتَعَفِّنٍ الْأَخْلَاطِ مَحْمُومٌ» يُنتِجُ = «زَيْدٌ مَحْمُومٌ»؛ فَإِنَّ تَعَفَّنَ الْأَخْلَاطِ - بمعنى خُرُوجِ الطَّبَائِعِ عَنِ الْإِسْتِقَامَةِ - عِلَّةٌ لِثُبُوتِ الْحُمَى فِي الْخَارِجِ كما هو عِلَّةٌ لَهُ فِي الدَّهْنِ، وَيُسَمَّى الْبُرْهَانُ حِينَئِذٍ: «لِمَيًّا»؛ لِإِفَادَةِ اللَّمِّيَّةِ الَّتِي هِيَ الْعِلَّةُ، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يُقَالُ فِي السُّؤَالِ عَنْهَا: «لِمَ؟».

٢- وإما أن لا يكون كذلك: كما في قولك: «زَيْدٌ مَحْمُومٌ» + «وَكُلُّ مَحْمُومٍ مُتَعَفِّنُ الْأَخْلَاطِ» يُنتِجُ = «زَيْدٌ مُتَعَفِّنُ الْأَخْلَاطِ»؛ فَإِنَّ الْحُمَى لَيْسَتْ عِلَّةً لِثُبُوتِ تَعَفَّنِ الْأَخْلَاطِ فِي الْخَارِجِ، بَلِ الْوَاقِعُ الْعَكْسُ، وَيُسَمَّى الْبُرْهَانُ حِينَئِذٍ: «إِنِّيًّا»؛ لِإِفَادَتِنَا إِنْئِيَّةِ الْحُكْمِ أَيْ ثُبُوتِهِ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يُقَالُ فِيهِ: «إِنَّ كَذَا». اهـ «باجوري» (ص ١٨).

قوله: (مِنْ مُقَدِّمَاتٍ يَقِينِيَّةٍ) وَشَمِلَتْ «الْمُقَدِّمَاتُ» فِي كَلَامِهِ ١- الضَّرُورِيَّةَ، ٢- وَالنَّظَرِيَّةَ، ٣- وَالْعَقْلِيَّةَ، ٤- وَالنَّقْلِيَّةَ. اهـ «باجوري» (ص ١٨).

قوله: (بأن يكون اعتقادها جازماً مطابقاً ثابتاً لا يتغير) فَيَخْرُجُ بِالْجَازِمِ: الظَّنُّ، وَبِالْمُطَابِقِ: الْجَهْلُ، وَبِالثَّابِتِ: التَّقْلِيدُ. اهـ «طرة الشيخ عبد السلام

و«الْيَقِينِيَّاتُ» على ما ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ سِتَّةً:

١ - الأولى: «الْأَوَّلِيَّاتُ» - أيِ الْبَدِيهِيَّاتُ - جَمْعُ «أَوَّلِيٍّ»، وهو: ما حَكَمَ فِيهِ الْعَقْلُ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ تَتَوَقَّفُ عَلَى تَأَمُّلٍ: كـ«السَّمَاءُ فَوْقَنَا، وَالْأَرْضُ تَحْتَنَا».

٢ - الثاني: «الْمُشَاهَدَاتُ» - وتُسَمَّى: «الْوُجْدَانِيَّاتُ» - ،

على السلم» (ص ٩٣).

قوله: (على ما ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ) أيِ مِنْ عَدَّةٍ كُلًّا مِمَّا يُدْرَكُ بِالْحَوَاسِّ الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ قِسْمًا بِرَأْسِهِ، وَسَمَّى الْأَوَّلَ بِالْمُشَاهَدَاتِ، وَالثَّانِي بِالْمَحْسُوسَاتِ، أَمَّا غَيْرُهُ فَأَدْخَلَ الْمَحْسُوسَاتِ فِي الْمُشَاهَدَاتِ، فَعَدَّ الْيَقِينِيَّاتِ خَمْسَةً كَمَا سَيُنَبِّهُ عَلَى ذَلِكَ الشَّارِحُ.

قوله: (ما) أيِ قَضِيَّةٌ.

قوله: (تَتَوَقَّفُ عَلَى تَأَمُّلٍ) ضَمِيرُ «تَتَوَقَّفُ» إِلَى وَاسِطَةٍ، وَعِبَارَةٌ غَيْرُهُ كَالْخَبِيصِيِّ: هِيَ الَّتِي يَحْكُمُ فِيهَا الْعَقْلُ بِمُجَرَّدِ تَصَوُّرِ الطَّرَفَيْنِ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى وَاسِطَةٍ. اهـ وَالْمُرَادُ بِالطَّرَفَيْنِ الْمَوْضُوعُ وَالْمَحْمُولُ فِي الْحَمَلِيَّةِ، وَالْمُقَدَّمُ وَالتَّالِي فِي الشَّرْطِيَّةِ.

قوله: (كَالسَّمَاءِ فَوْقَنَا إلخ) وَكَقَوْلِنَا: «الْوَاحِدُ نِصْفُ الْإِثْنَيْنِ» وَ«الْكُلُّ أَعْظَمُ مِنَ الْجُزْءِ»؛ فَإِنَّ هَذَيْنِ الْحَكَمَيْنِ لَا يَتَوَقَّفَانِ عَلَى وَاسِطَةٍ. اهـ «خَبِيصِي» (ص ٢٥٢ - ٢٥٣)، فَإِذَا قُلْتَ: «هَذَا كُلٌّ لَهُ جُزْءٌ + وَكُلُّ كُلٍّ فَهُوَ أَعْظَمُ مِنْ جُزْئِهِ» كَانَ قِيَاسًا مِنَ الْأَوَّلِيَّاتِ. اهـ «طَرَّةُ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ عَلَى السَّلْمِ» (ص ٩٤).

قوله: (وَالْمُشَاهَدَاتُ) أيِ الْبَاطِنَةُ كَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ: «وَتُسَمَّى الْوُجْدَانِيَّاتُ»

وهي: ما تُدْرِكُ بالحواسِّ الباطنيةِ مِنْ غيرِ تَوَقُّفٍ على عَقْلِ: كجُوعِ الإنسانِ، وعَطَشِهِ، وَلَذَاتِهِ، وآلِمِهِ.

٣ - والثالثُ: «المُجَرَّبَاتُ»، وهو: ما حَكَمَ به العَقْلُ والحِسُّ مع التَّكْرُرِ: كقولنا:

وقوله في التعريفِ: «بالحواسِّ الباطنيةِ» وكما قَيَّدَهَا أيضًا النَّاطِقُ بِهَا في «شرحِهِ»، وذلك أَنَّهُ فَرَّقَ بين المُشَاهَدَةِ الباطنيةِ والمُشَاهَدَةِ الظَّاهِرَةِ المُسَمَّاةِ بِالْمَحْسُوسَاتِ والحِسِّيَّاتِ، وَعَدَّ كُلًّا مِنْهُمَا قِسْمًا بِرَأْسِهِ، أمَّا غَيْرُهُ فـالْمَحْسُوسَاتُ عِنْدَهُ دَاخِلٌ تَحْتَ المُشَاهَدَاتِ، وَسَيَبِّهُ الشَّارِحُ على هَذَا قَرِيبًا، وَعبارةُ شَيْخِ الإِسْلَامِ زَكْرِيَّا (ص ١٤٦ - ١٤٧): «هي - يعني المُشَاهَدَاتِ - ما لَا يَحْكُمُ فِيهِ العَقْلُ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ - أي بِمُجَرَّدِ تَصَوُّرِ الطَّرْفَيْنِ -، بل يُخْتِاجُ إلى المُشَاهَدَةِ بالحِسِّ، ١ - فَإِنْ كَانَ الحِسُّ ظَاهِرًا فَتُسَمَّى: «حِسِّيَّاتٍ» كقولنا: «الشَّمْسُ مُشْرِقَةٌ، والنَّارُ مُحْرِقَةٌ»، ٢ - وَإِنْ كَانَ بَاطِنًا فَ«مُوجَدَانِيَّاتٍ»: كقولنا: «إِنْ لَنَا جُوعًا وَغَضَبًا». اهـ

قوله: (وهو: ما) أي قَضِيَّةٌ.

قوله: (بالحواسِّ الباطنيةِ) ومنها: ما نَجِدُهُ بَأَنْفُسِنَا مِنْ غيرِ الآلاتِ البدنيَّةِ: كَشُعُورِنَا بِذَوَاتِنَا وَأَخْوَالِنَا. اهـ «طَرَّةُ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ عَلَى السَّلَمِ» (ص ٩٤).
قوله: (مِنْ غيرِ تَوَقُّفٍ على عَقْلِ) قَالَ العَطَّارُ (ص ٢٥٣): «لَا يَتَوَهَّمُ صَرَافَةُ الحِسِّ فِي الحُكْمِ، بل لَا بُدَّ مِنَ العَقْلِ، فَهُوَ الحَاكِمُ حَقِيقَةً، لَكِنْ بِمَعُونَةِ الحِسِّ». اهـ

قوله: (وهو: ما) أي قَضِيَّةٌ.

قوله: (مَعَ التَّكْرُرِ) أي تَكَرَّرِ الوُقُوعِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، قَالَ العَطَّارُ (ص ٢٥٣):

١ - «السَّقْمُونِيَا مُسْهَلَةٌ»، ٢ - «الخَمْرُ مُسْكِرٌ».

٤ - والرَّابِعُ: «الْمُتَوَاتِرَاتُ»، وهي: مَا حَكَمَ بِهَا الْعَقْلُ مَعَ حَاسَّةِ السَّمْعِ: كَعِلْمِنَا بِغَزَّةِ وَالشَّافِعِيِّ بِسَبَبِ كَثْرَةِ الْمُخْبِرِينَ بِذَلِكَ الَّذِينَ يُؤْمَنُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ.

«وَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ انْضِمَامِ قِيَاسٍ خَفِيٍّ، وَهُوَ: أَنَّ الْوَاقِعَ الْمُتَكَرِّرَ عَلَى نَهْجٍ وَاحِدٍ دَائِمًا أَوْ أَكْثَرًا لَا يَكُونُ اتِّفَاقِيًّا، بَلْ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ سَبَبٍ وَإِنْ لَمْ تُعْرَفْ مَا هِيَ ذَلِكَ السَّبَبُ، وَكُلَّمَا عُلِمَ وَجُودُ السَّبَبِ عُلِمَ وَجُودُ الْمُسَبَّبِ قِطْعًا، وَتَتَمَيَّزُ عَنِ الْإِسْتِقْرَاءِ بِأَنَّ الْإِسْتِقْرَاءَ لَا يُقَارَنُ هَذَا الْقِيَاسَ الْخَفِيَّ». اهـ

قوله: (السَّقْمُونِيَا) بفتح المُهْمَلِ والقافِ وَضَمِّ الميمِ. اهـ «شرح عlish» (ص ١٤٨)، وفي «القاموس» مع «شرحه»: «السَّقْمُونِيَا»: يُونَانِيَّةٌ أَوْ سُرْيَانِيَّةٌ كَمَا فِي «المصباح». اهـ وفي «فتاوى ابن حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ الْحَدِيثِيَّةِ» (ص ٥٥): «السَّقْمُونِيَا: صَمْعُ شَجَرٍ يُؤْتَى بِهِ مِنْ أَنْطَاكِيَّةَ: الْبَلَدَةُ الْمَشْهُورَةُ، وَهَذَا هُوَ الدَّوَاءُ الْمَشْهُورُ بِالمَحْمُودَةِ بَيْنَ النَّاسِ، وَهُوَ مِنْ مُسْهَلَاتِ الصَّفْرَاءِ خَاصَّةً، وَالشَّرْبَةُ مَقْدَارُ قِيرَاطَيْنِ، وَلَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ إِلَّا بَعْدَ مَشُورَةِ طَبِيبٍ حَاضِرٍ». اهـ

قوله: (مَا حَكَمَ بِهَا الْعَقْلُ مَعَ حَاسَّةِ السَّمْعِ) فِي «حَاشِيَةِ الْعَطَّارِ» (ص ٢٥٤): «وَلَا بُدَّ مَعَ ذَلِكَ مِنْ انْضِمَامِ قِيَاسٍ خَفِيٍّ، وَهُوَ: «أَنَّهُ خَبَرُ قَوْمٍ يَسْتَحِيلُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ» + «وَكُلُّ خَبَرٍ كَذَلِكَ فَمَذْلُولُهُ وَاقِعٌ»، إِلَّا أَنْ الْعِلْمَ بِهَذَا الْقِيَاسِ الْخَفِيِّ حَاصِلٌ بِالضَّرُورَةِ، وَلِذَا يُفِيدُ الْمُتَوَاتِرُ الْعِلْمَ لِلْبَلَهِ وَالصُّبْحَانِ، بِخِلَافِ خَبَرِ الرَّسُولِ؛ فَإِنَّهُ يُفِيدُ الْعِلْمَ النَّظَرِيَّ؛ لِإِخْتِيَاجِهِ إِلَى قِيَاسٍ فِكْرِيٍّ، قَالَهُ عَبْدُ الْحَكِيمِ». اهـ

٥ - الخامسُ: «الْحَدَسِيَّاتُ»، وهي: ما حَكَمَ بها العقلُ والحِسُّ من غيرِ تَوَقُّفٍ على تَكَرُّرٍ: كَالْعِلْمِ بَأَنَّ نُورَ الْقَمَرِ مُسْتَفَادٌ مِنْ نُورِ الشَّمْسِ أَيْ الظَّنُّ بِذَلِكَ ظَنًّا قَوِيًّا.

٦ - السادسُ: «الْمَحْسُوسَاتُ»، وهي: ما يُدْرِكُ بِإِحْدَى الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي هِيَ: ١ - السَّمْعُ ٢ - الْبَصَرُ ٣ - وَالشَّمُّ ٤ - وَالذَّوْقُ

قوله: (وَالْحَدَسِيَّاتُ) بفتح الدالِ كذا في «حاشية ابنِ سَعِيدٍ» (ص ٢٥٣)، وفي «شرح الشيخِ عَليش» (ص ١٤٨): أنه بفتحِ الحاءِ وسكونِ الدالِ وكسرِ السينِ وشَدَّ الياءِ، قَالَ الْقُطْبُ الرَّازِيُّ (ص ١٦٦): و«الْحَدَسُ» هو: سُرْعَةُ انْتِقَالِ الذَّهْنِ مِنَ الْمَبَادِي إِلَى الْمَطَالِبِ، وَيُقَابِلُهُ الْفِكْرُ؛ فَإِنَّهُ: حَرَكَةُ الذَّهْنِ نَحْوَ الْمَبَادِي وَرُجُوعُهُ إِلَى الْمَطَالِبِ، فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ حَرَكَتَيْنِ، بِخِلَافِ الْحَدَسِ؛ إِذْ لَا حَرَكَةَ فِيهِ أَصْلًا، وَالانْتِقَالُ فِيهِ لَيْسَ بِحَرَكَةٍ؛ فَإِنَّ الْحَرَكَةَ تَدْرِيجِيَّةُ الْوُجُودِ وَالانْتِقَالُ فِيهِ إِلَى الْوُجُودِ، وَحَقِيقَتُهُ: أَنْ تُسْتَنْتَجَجَ الْمَبَادِي الْمُرْتَبَةُ فِي الذَّهْنِ، فَيَحْصُلُ الْمَطْلُوبُ فِيهِ». اهـ

قوله: (وَالْحِسُّ) كذا في النسخة المطبوعة والمخطوطة، ولعله: «وَالْحَدَسُ»، وعِبَارَةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا (ص ١٤٨): «وهي: مَا يَحْكُمُ فِيهِ الْعَقْلُ بِحَدَسٍ مُفِيدٍ لِلْعِلْمِ». اهـ ونحوها عِبَارَةُ «الشَّمْسِيَّةِ».

قوله: (مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى تَكَرُّرٍ) أَيْ تَكَرُّرِ الْوُقُوعِ، لَكِنْ قَالَ الْعَطَّارُ (ص ٢٥٣): «وَلَا بُدَّ مِنْ تَكَرُّرِهَا وَمُقَارَنَةِ الْقِيَاسِ الْخَفِيِّ كَمَا مَرَّ فِي الْمُجَرَّبَاتِ». اهـ

قوله: (أَيِ الظَّنِّ بِذَلِكَ إلخ) تفسِيرٌ لِلْعِلْمِ.

قوله: (مَا يُدْرِكُ بِإِحْدَى الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ): كَقَوْلِنَا: «الشَّمْسُ مُشْرِقَةٌ، وَالنَّارُ مُخْرِقَةٌ» كَمَا مَرَّ.

٥ - واللَّمْسُ ، وكلُّها في الرَّأسِ خاصّةٌ به إِلَّا اللَّمَسَ ؛ فَإِنَّهُ يَتَعَدَّى إِلَى بَقِيَّةِ الْبَدَنِ .

وبعضُهم أَدْخَلَ «المَحْسُوسَاتِ» فِي «المُشَاهَدَاتِ» بِجَعْلِهَا شَامِلَةً لِمَا يُدْرَكُ بِالْحَوَاسِّ الظَّاهِرَةِ ، فَعَدَّ الْيَقِينِيَّاتِ خَمْسَةً .

وَوَجْهُ حَضَرِ الْيَقِينِيَّاتِ فِي السِّتَةِ : أَنَّ الْمَعْنَى إِمَّا : ١ - أَنْ يَسْتَقِلَّ الْعَقْلُ



قوله : (فَعَدَّ) أَيِ النَّاطِمِ (الْيَقِينِيَّاتِ خَمْسَةً) وَلَمْ يَذْكُرِ النَّاطِمُ وَالشَّارِحُ «الْفِطْرِيَّاتِ» بِالْفَاءِ وَالطَّاءِ ، وَهِيَ مِنَ الْيَقِينِيَّاتِ السِّتُ كَمَا فِي «الشَّمْسِيَّةِ» وَ«إِسَاغُوجِي» ، وَعَبَّرَا عَنْهَا بِ«قَضَايَا قِيَاسَاتِهَا مَعَهَا» ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا فِي «شَرْحِ إِسَاغُوجِي» (ص ١٥٠) : «وَهِيَ : مَا يَحْكُمُ فِيهِ الْعَقْلُ بِوَاسِطَةٍ لَا تَغِيبُ عَنِ الذَّهْنِ عِنْدَ تَصَوُّرِ الطَّرْفَيْنِ - يَعْنِي الْأَصْغَرَ وَالْأَكْبَرَ - : كَقَوْلِنَا : «الْأَرْبَعَةُ زَوْجٌ» بِسَبَبِ وَسْطِ حَاضِرٍ فِي الذَّهْنِ ، وَهُوَ : «لِانْقِسَامِهَا بِمُتَسَاوِيَيْنِ» ، وَالْوَسْطُ مَا يُقَرَّنُ بِقَوْلِنَا : «لَأَنَّهُ» : كَقَوْلِنَا بَعْدَ : «الْأَرْبَعَةُ زَوْجٌ» : «لَأَنَّهُا مُنْقَسِمَةٌ بِمُتَسَاوِيَيْنِ» + «وَكُلُّ مُنْقَسِمٍ بِمُتَسَاوِيَيْنِ زَوْجٌ» ، فَهَذَا الْوَسْطُ مُتَصَوِّرٌ فِي الذَّهْنِ عِنْدَ تَصَوُّرِ الْأَرْبَعَةِ زَوْجًا . اهـ

وَفِي «التَّهْذِيبِ» عَدَّ «النَّظَرِيَّاتِ» - بِالتَّوْنِ وَالظَّاءِ - مِنَ الْيَقِينِيَّاتِ السِّتِ ، قَالَ ابْنُ سَعِيدٍ (ص ٢٥٤) : «إِنَّ أَصْلَ الْعِبَارَةِ : «الْفِطْرِيَّاتُ» بِالْفَاءِ وَالطَّاءِ ، فَأَحَالَتْهَا النَّسَاجُ إِلَى «النَّظَرِيَّاتِ» .

قوله : (وَوَجْهُ حَضَرِ الْيَقِينِيَّاتِ فِي السِّتَةِ) أَيِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ النَّاطِمُ مِنْ أَنَّ كُلًّا مِنَ الْوُجْدَانِيَّاتِ وَالْمَحْسُوسَاتِ قِسْمٌ بِرَأْسِهِ مَعَ إِغْفَالِ الْفِطْرِيَّاتِ ، وَأَمَّا عَلَى مَا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ مِنْ أَنَّ الْمَحْسُوسَاتِ دَاخِلَةٌ فِي الْمُشَاهَدَاتِ مَعَ عَدِّ الْفِطْرِيَّاتِ مِنْ

به فهو: «الأوليّات»، ٢ - أو لا يُحتاجُ إليه فهو: ٣ - «الوجدانيّات»،
 ٣ - و«المحسوسات»، ٣ - أو يُحتاجُ له ولغيره فهو: ٤ - «التجريّيات»،
 ٥ - و«المُتواترات»، ٦ - و«الحَدسيّات».

والعلمُ الحاصلُ مِنَ الثلاثةِ المُتأخّرةِ لا يقومُ حُجّةً على الغيرِ؛ بسببِ
 أنه قد لا تكونُ له تجربةٌ ولا تواترٌ ولا حدسٌ؛ لِعَدَمِ مُشاركتهِ في ذلك
 لِلْمُسْتَدِلِّ، قاله بعضهم.

السَّيِّ فوجهُ حَضَرِ اليَقِينِيَّاتِ فِي السَّيِّ هو ما قاله العَلَّامةُ ابنُ سَعِيدٍ فِي «حَاشِيَةِ
 شَرْحِ الْخَبِصِيِّ» (ص ٢٥٢): «وَوَجْهُ الْحَضَرِ: أَنَّ الْعَقْلَ إِمَّا ١ - أَنْ لَا يَخْتِاجُ فِي
 الْحُكْمِ إِلَى شَيْءٍ غَيْرِ تَصَوُّرِ الطَّرَفَيْنِ، ٢ - أَوْ يَخْتِاجُ إِلَى مَا يَنْصَمُّ ١ - إِلَى
 الْعَقْلِ، ٢ - أَوْ إِلَى الْمَحْكُومِ بِهِ، ٣ - أَوْ إِلَيْهِمَا، وَالْأَوَّلُ: «الْأَوَّلِيَّاتُ»، وَالثَّانِي:
 «الْمُشَاهَدَاتُ»، وَالثَّالِثُ ١ - إِنْ كَانَ يَخْصُلُ ذَلِكَ الشَّيْءُ بِالْإِكْتِسَابِ سُهولةً
 فـ«الْحَدَسِيَّاتُ»، ٢ - أَوْ بِالْإِكْتِسَابِ فـ«النَّظَرِيَّاتُ»، وَالرَّابِعُ ١ - إِنْ كَانَ مِنْ
 شَأْنِهِ أَنْ يَخْصُلَ بِالْإِحْسَاسِ فـ«الْمُتَوَاتِرَاتُ»، ٢ - وَإِلَّا فـ«الْمُجَرَّبَاتُ». اهـ لَكِنْ
 وَجْهُ حَضَرِهِ الْمَذْكُورُ مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَدِ النَّظَرِيَّاتِ مِنَ الْيَقِينِيَّاتِ، لَا الْفِطْرِيَّاتِ.

قوله: (التَّجَرِّيَّاتُ) بِسُكُونِ الْجِيمِ وَكسْرِ الرَّاءِ نِسْبَةً إِلَى «التَّجَرِبَةِ».

قوله: (فِي الثَّلَاثَةِ الْمُتَأَخَّرَةِ) وَهِيَ التَّجَرِّيَّاتُ وَالْمُتَوَاتِرَاتُ وَالْحَدَسِيَّاتُ.

قوله: (بِسَبَبِ أَنَّهُ) أَيِ الشَّأْنِ (قَدْ لَا تَكُونُ لَهُ) أَيِ لِلغَيْرِ.

قوله: (لِعَدَمِ مُشَارَكَتِهِ) أَيِ الْغَيْرِ (فِي ذَلِكَ) أَيِ التَّجَرِبَةِ وَالتَّوَاتُرِ وَالْحَدَسِ
 (لِلْمُسْتَدِلِّ): مُتَعَلِّقٌ بِالْمُشَارَكَةِ.

قوله: (قَالَ بَعْضُهُمْ) لَعَلَّهُ أَرَادَ صَاحِبَ «الشَّمْسِيَّةِ» (ص ١٦٦).

٣١ - ثم قال:

وَفِي دَلَالَةِ الْمُقَدَّمَاتِ عَلَى النَّتِيجَةِ خِلَافٌ آتٍ
عَقْلِيٌّ أَوْ عَادِيٌّ أَوْ تَوَلَّدُ أَوْ وَاجِبٌ، وَالْأَوَّلُ الْمُوَيَّدُ

الخِلَافُ فِي دَلَالَةِ الْمُقَدَّمَتَيْنِ عَلَى النَّتِيجَةِ

وإنما ذكره الناظم هنا تكميلاً للفائدة كما قاله في «شرح» (ص ٣٨).

٣١ - أقوال الأبيات

١٢٠ - (وفي دلالة) العلم أو الظن بـ (المقدمات على) العلم أو الظن بـ (النتيجة) يعني: وفي الارتباط بينهما (خلاف) للمتكلمين على أربعة أقوال (آت) ذكره في البيت بعده، ولما كان للدليل ارتباط بالمدلول سمي ذلك الارتباط «دلالة».

١٢١ - ١ - القول الأول: (عقلي) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: «هذا الارتباط عقلي»، فلا يمكن تحلّف العلم أو الظن بالنتيجة عن العلم أو الظن بالمقدّمتين (٢ - أو) بمعنى الواو أي: والقول الثاني: أن الارتباط بينهما (عادي) بمعنى أنه يجوز تحلّف العلم أو الظن بالنتيجة عن العلم أو الظن بالمقدّمتين (٣ - أو) بمعنى الواو أي: والقول الثالث: أن الارتباط بينهما (تولد) بمعنى أن القدرة الحادثة أثرت في العلم أو الظن بالنتيجة بواسطة تأثيرها في العلم أو الظن بالمقدّمتين؛ إذ التولد أن يوجد فعل لفاعله فعلاً آخر (٤ - أو) بمعنى الواو أي: والقول الرابع: أن الارتباط بينهما (واجب) بالتعليل بمعنى أن العلم أو الظن بالمقدّمتين علة أثرت بذاتها في العلم أو الظن بالنتيجة (و) القول (الأول) هو (الموَيَّد) عند الإمام الرازي والغزالي.

٣١ - أقول:

في إفادة النَّظَرِ الصَّحِيحِ لِلنَّتِيجَةِ أَرْبَعَةُ مَذَاهِبَ:

- ١ - الأول: أَنَّ النَّتِيجَةَ لازِمَةٌ لِلنَّظَرِ لَزُومًا عَقْلِيًّا لَا تَنَفَكُ عَنْهُ: بِمَعْنَى أَنَّ مَنْ عَلِمَ الْمُقَدَّمَتَيْنِ امْتَنَعَ أَنْ لَا يَعْلَمَ النَّتِيجَةَ، فَالْعِلْمُ بِالنَّتِيجَةِ لَازِمٌ لِلْمُقَدَّمَتَيْنِ كَلْزُومِ الرَّؤْيَا لِلْمَرْيِيِّ، وَهُوَ مَذْهَبُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ.

٣١ - أقوال الشرح

قوله: (لَزُومًا عَقْلِيًّا) فَلَا يُمَكِّنُ تَخَلُّفَ الْعِلْمِ أَوْ الظَّنِّ بِالنَّتِيجَةِ عَنِ الْعِلْمِ أَوْ الظَّنِّ بِالْمُقَدَّمَتَيْنِ. «ملوي بهامش صبان» (ص ١٥٦).

قوله أيضًا: (لَزُومًا عَقْلِيًّا) والمراد: عَقْلِيًّا بَلَا تَوَلَّدَ وَلَا تَعْلِيلَ؛ ١ - لِتَغَايِرِ قَوْلِ الْمُعْتَزَلَةِ بِالتَّوَلَّدِ؛ فَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنَّهُ عَقْلِيٌّ وَإِنْ كَانُوا يَدَّعُونَ أَنَّهُ عَادِيٌّ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَخَذُوا قَوْلَهُمْ بِالتَّوَلَّدِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَفِي غَيْرِهَا مِنْ مَذْهَبِ الْفَلَّاسِفَةِ فِي الْأَسْبَابِ الطَّبِيعِيَّةِ، وَهُوَ أَنَّهَا تُؤَثِّرُ فِي مُسَبِّبَاتِهَا بِطَبْعِهَا عَلَى وَجْهِ اللَّزُومِ الْعَقْلِيِّ عِنْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ وَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ، غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُمْ تَسَتَّرُوا بِتَغْيِيرِ الْعِبَارَةِ، ٢ - وَلِتَغَايِرِ قَوْلِ الْفَلَّاسِفَةِ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يُنْكِرُونَ أَنَّهُ عَقْلِيٌّ، وَاعْتَرَضَ هَذَا الْقَوْلُ: بِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَخَلُّفَ النَّتِيجَةِ عَنِ الدَّلِيلِ مَعَ أَنَّ ذَلِكَ فِعْلُ الْقَادِرِ الْمُخْتَارِ الَّذِي إِنْ شَاءَ فَعَلَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ، وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ عَدَمَ خَلْقِ اللَّازِمِ مَعَ خَلْقِ الْمَلْزُومِ مُحَالٌ، فَلَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الْقُدْرَةُ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يُنَافِي أَنَّهُ فِعْلُ الْقَادِرِ الْمُخْتَارِ، وَهَكَذَا يُقَالُ فِي كُلِّ مُتَلَازِمَيْنِ عَقْلًا كَالْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ، وَلَوْ تَوَجَّهَ هَذَا الْإِعْتِرَاضُ لَمْ يَتَّبِثْ لَازِمٌ عَقْلِيٌّ فِي الْكَائِنَاتِ. اهـ «باجوري» (ص ٣٨).

قوله: (وهو مذهب إمام الحرمين) وَقَالَ الْغَزَالِيُّ: وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا:

٢ - الثاني: أَنَّ الْعِلْمَ بِالنَّتيجةِ عَادِيٌّ يُمَكِّنُ تَخَلُّفَهُ عَنِ النَّظَرِ؛ لِأَنَّ النَّظَرَ مَخْلُوقٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَالْعِلْمُ بِالنَّتيجةِ يُوجَدُ عِنْدَهُ، لَا بِهِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّيْخِ الْأَشْعَرِيِّ.

٣ - الثالثُ: أَنَّ الْعِلْمَ بِالنَّتيجةِ مُتَوَلَّدٌ عَنِ النَّظَرِ بِجَعْلِ النَّظَرِ مَقْدُورًا

أَنَّ اللَّزُومَ بَيْنَهُمَا عَقْلِيٌّ كَلْزُومِ الْجَوْهَرِ لِلْعَرَضِ، فَلَا تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ بِخَلْقِ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ، بَلْ يَخْلُقُهُمَا جَمِيعًا أَوْ يَتَرَكُهُمَا جَمِيعًا كَسَائِرِ اللَّوَاظِمِ الْحَادِثَةِ مَعَ مَلْزُومَاتِهَا، وَكَوْنُ اللَّزُومِ بَيْنَهُمَا عَقْلِيًّا لَا يُنَافِي كَوْنَ كُلِّ مِنْهُمَا فِعْلُ الْقَادِرِ الْمُخْتَارِ؛ لِأَنَّهُمَا يَصْدُقُ عَلَى كِلَيْهِمَا أَنَّهُ إِنْ شَاءَ فَعَلَهُ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ. اهـ «طَرَّةُ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ عَلَى السَّلْمِ الْمُنُورِ» (ص ٩٦).

قوله: (عَادِيٌّ يُمَكِّنُ تَخَلُّفَهُ عَنِ النَّظَرِ): بَأَن يَنْتَهِيَ شَخْصٌ فِي الْبَلَادَةِ إِلَى أَن يَعْلَمَ الْمُقَدَّمَتَيْنِ وَلَا يَعْلَمَ النَّتيجةَ؛ لِعَدَمِ تَقَطُّنِهِ لِإِنْدِرَاجِ الْأَصْغَرِ تَحْتَ الْأَوْسَطِ، وَفِي التَّصْوِيرِ نَظَرٌ؛ إِذْ مِنْ شُرُوطِ الْقِيَاسِ التَّفَقُّنُ لِإِنْدِرَاجِ الْأَصْغَرِ تَحْتَ الْأَوْسَطِ. اهـ «قُوسِنِي» (ص ٤٦).

قوله: (يُوجَدُ عِنْدَهُ) أَيُّ عِنْدَ النَّظَرِ (لَا بِهِ) أَيُّ بِالنَّظَرِ، فَلَيْسَ النَّظَرُ سَبَبًا لِلْعِلْمِ بِالنَّتيجةِ.

قوله: (وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّيْخِ الْأَشْعَرِيِّ) قَالَ: إِنَّ اللَّزُومَ بَيْنَهُمَا عَادِيٌّ كَلْزُومِ الْإِخْرَاقِ لِمَسِّ النَّارِ، فَيَجُوزُ أَنْ لَا يَخْلُقَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى طَرِيقِ خَرَقِ الْعَادَةِ؛ لِأَنَّ الْعُلُومَ الْحَادِثَةَ أَغْرَاضٌ يَخْلُقُ بَعْضُهَا بَعْضًا، فَأَيُّ مَانِعٍ مِنْ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْعَبْدِ الْعِلْمَ بِالْمُقَدَّمَتَيْنِ ثُمَّ لَا يَخْلُقَ لَهُ الْعِلْمَ بِالنَّتيجةِ بَعْدُ. اهـ «طَرَّةُ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ عَلَى السَّلْمِ الْمُنُورِ» (ص ٩٦).

قوله: (مُتَوَلَّدٌ عَنِ النَّظَرِ) مَعْنَى التَّوْلِيدِ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ: أَنْ يُوجِبَ فِعْلٌ لِفَاعِلِهِ

لِلنَّاطِرِ مُبَاشَرَةً، فَالنتيجةُ مُتَوَلِّدَةٌ عَنْهُ كَتَوَلَّدَ حَرَكَةُ الْخَاتَمِ عَنْ حَرَكَةِ الإِصْبَعِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْمُعْتَزَلَةِ الْبَائِنَ لَهُ عَلَى أَصْلٍ مَهْدُومٍ، وَهُوَ أَنَّ الْعَبْدَ يَخْلُقُ أَفْعَالَ نَفْسِهِ.

٤ - الرَّابِعُ: أَنَّ النَّتِيجَةَ مَعْلُولٌ لِلنَّظَرِ، وَهُوَ عِلَّةٌ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْفَلَّاسِيفَةِ

فِعْلًا آخَرَ: كَحَرَكَةِ الْيَدِ وَحَرَكَةِ الْمِفْتَاحِ؛ فَإِنَّ حَرَكَةَ الْيَدِ أَوْجَبَتْ لِفَاعِلِهَا حَرَكَةَ الْمِفْتَاحِ، فَكِلْتَاهُمَا صَادِرَتَانِ عَنْهُ: الْأُولَى بِالْمُبَاشَرَةِ، وَالثَّانِيَةُ بِالتَّوَلُّدِ. اهـ
«حَاشِيَةُ الشَّيْخِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ عَلَى الْمَحَلِّيِّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ» (٢٨١/١).

قوله: (الْمُعْتَزَلَةُ): أَصْحَابُ وَاصِلِ بْنِ عَطَاءٍ، اعْتَزَلُوا عَنْ مَجْلِسِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ. اهـ «تَعْرِيفَات».

قوله: (وَهُوَ أَنَّ الْعَبْدَ يَخْلُقُ أَفْعَالَ نَفْسِهِ) أَيِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ، وَأَنَّهَا لَا تَخْرُجُ عَنْ ذَاتِهِ، وَحَكَمُوا عَلَى مَا خَرَجَ عَنْهَا مِنَ الْأَفْعَالِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ بِالتَّوَلُّدِ: كَالْقَتْلِ عِنْدَهُمْ؛ فَإِنَّهُ تَوَلَّدَ عَنِ الْقَطْعِ، وَالْقَطْعُ عَنْ حَرَكَةِ السَّيْفِ، وَحَرَكَةُ السَّيْفِ عَنْ حَرَكَةِ الْيَدِ، وَحَرَكَةُ الْيَدِ اخْتَرَعَهَا الْإِنْسَانُ، فَغَايَةُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقُدْرَةَ عَلَى حَرَكَةِ الْيَدِ، وَحَرَكَةُ السَّيْفِ وَمَا بَعْدَهَا مُتَوَلِّدَةٌ عَنْ حَرَكَةِ الْيَدِ. اهـ «طَرَّةُ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ عَلَى السَّلْمِ الْمَنُورِقِ» (ص ٩٦).

قوله: (وَهُوَ) أَيِ النَّظَرِ (عِلَّةٌ) مُؤَثِّرَةٌ بِذَاتِهَا فِي حُصُولِ النَّتِيجَةِ، وَيَسْتَحِيلُ عِنْدَهُمْ عَقْلًا أَنْ لَا يُؤَثِّرَ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ وَمَذْهَبِ الْفَلَّاسِيفَةِ: أَنَّ الْمُعْتَزَلَةَ يَقُولُونَ: أَنَّ إِقْدَارَ الْعَبْدِ عَلَى إِيجَادِ الْفِكْرِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْفَلَّاسِيفَةُ يَقُولُونَ: مِنْ عِنْدِ وَاهِبِ الصُّورِ، وَهُوَ الْعَقْلُ الْفَعَّالُ. اهـ «طَرَّةُ الشَّيْخِ عَبْدِ السَّلَامِ عَلَى السَّلْمِ الْمَنُورِقِ» (ص ٩٦).

القائلين بتأثير العلة، وهو باطل؛ لأنّ العلة لا تُفارق مغلولها، والنظر لا يُجامع النتيجة؛ لأنه ضدّ العلم، فلا يُجامعه.

* * *

فائدة

ولبعضهم في حكاية الخلاف في هذه المسألة قوله:

- ١ - قال إمام الحرمين: عقلي واختاره الرّازي كذا في النقل
- ٢ - والشيخ: عادي وابن زكري رَجَحَهُ
- ٣ - والتّولّد اغتزال
- ٤ - وعلة للحكم ما لها زوال

قوله: «والشيخ عادي» أي وقال الشيخ الأشعري: العلم بالنتيجة عادي.

٣٢ - ثُمَّ قَالَ:

١٦ - خَاتِمَةُ

وَحَطَأُ الْبُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا فِي مَادَّةٍ أَوْ صُورَةٍ، فَالْمُبْتَدَأُ فِي اللَّفْظِ: كَاشْتِرَاكِ، أَوْ كَجَعَلِ ذَا تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيفِ مَأْخِذًا

١٦ - خَاتِمَةُ فِي بَيَانِ خَطَأِ الْقِيَاسِ

بَيَّنَ النَّاطِمُ فِي هَذِهِ الْخَاتِمَةِ الْقِيَاسَ الْفَاسِدَ؛ لِيُحَذَّرَ مِنْهُ، وَهُوَ الْمُغَالَطَةُ، وَبَيَّنَ أَنَّ فُسَادَهُ تَارَةٌ يَكُونُ مِنْ جِهَةِ الصُّورَةِ، وَتَارَةٌ يَكُونُ مِنْ جِهَةِ الْمَادَّةِ، وَأَنَّ الْمَادِّيَّ تَارَةٌ يَكُونُ مَنْشُؤُهُ اللَّفْظَ، وَتَارَةٌ يَكُونُ مَنْشُؤُهُ الْمَعْنَى. اهـ «شرح البناني» (ص ٢١٢).

٣٢ - أَقْوَالُ الْأَنْبِيَاءِ

١٢٢ - (وَحَطَأُ الْبُرْهَانِ) صَوَابُهُ: «الْقِيَاسُ»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْتَصُّ بِالْبُرْهَانِ. اهـ «شرح البناني» (ص ٢١٢)، وَعِبَارَةُ «قَدُّورَةَ» (ص ٢١٢): «لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ الْبُرْهَانِ وَأَقْسَامِ مَوَادِّهِ تَكَلَّمَ هُنَا عَلَى الْخَطَأِ الْوَاقِعِ فِيهِ؛ لِيُحَذَّرَ مِنْهُ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْتَصُّ بِالْبُرْهَانِ، بَلْ يُحْتَرَزُ مِنْ ذَلِكَ الْخَطَأِ فِي الْقِيَاسِ كُلِّهِ، فَكَانَ الْأَنْسَبُ أَنْ لَوْ قَالَ: «وَحَطَأُ الْقِيَاسِ»، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا فِي عِبَارَةِ الرَّزْكَاشِيِّ» (حَيْثُ وُجِدَا) أَيِّ فِي أَيِّ مَكَانٍ وَجَدَ فَهُوَ: ١ - إِمَّا (فِي مَادَّةٍ) بِتَخْفِيفِ الدَّالِّ لِلضَّرُورَةِ، وَهِيَ كُلُّ مِنْ مُقَدِّمَتَيْهِ (٢ - أَوْ) فِي (صُورَةٍ) أَيِّ هَيْئَةٍ الْمُقَدِّمَتَيْنِ.

وقوله: (فَالْمُبْتَدَأُ) أَيِ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا، وَهُوَ الْخَطَأُ فِي الْمَادَّةِ:

١٢٣ - إِمَّا (فِي اللَّفْظِ: كَاشْتِرَاكِ أَوْ كَجَعَلِ ذَا) بِالْأَلْفِ، قَالَ النَّاطِمُ فِي

وَفِي الْمَعَانِي لِاتِّبَاسِ الْكَاذِبَةِ بِذَاتِ صِدْقٍ فَافْهَمِ الْمُخَاطَبَةُ
كَمِثْلِ جَعَلِ الْعَرَضِي كَالذَّاتِي أَوْ نَاتِجٍ إِخْدَى الْمُقَدَّمَاتِ
وَالْحُكْمِ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوعِ وَجَعَلِ كَالْقَطْعِيِّ غَيْرِ الْقَطْعِيِّ

«شرحِه» (ص ٣٩): «على لغةِ القَصْرِ في الأسماءِ السَّتَةِ». اهـ قَالَ الْبَنَانِيُّ
(ص ٢١٣): «قوله أنه على لغةِ القَصْرِ لَا يَصَحُّ؛ لأنها مُخْتَصَّةٌ بـ«الْأَبِ» و«الْأَخِ»
و«الْحَمِّ». اهـ (تَبَايُنٍ) مَعَ لَفْظٍ آخَرَ (مِثْلُ الرَّدِيفِ) لَهُ (مَأْخِذًا) أَيُّ مِنْ جِهَةِ
الْمَأْخِذِ.

١٢٤ - (و) الْخَطَأُ لِلْبُرْهَانِ (فِي الْمَعَانِي لِـ) أَجْلٍ (الْتِبَاسِ) الْقَضِيَّةِ
(الْكَاذِبَةِ بـ) قَضِيَّةِ (ذَاتِ صِدْقٍ)، وَقَوْلُهُ: (فَافْهَمِ الْمُخَاطَبَةَ) تَكْمَلَةُ لِلْبَيْتِ. اهـ
«قويسني» (ص ٤٦).

وقوله أيضًا: (فَافْهَمِ الْمُخَاطَبَةَ) أَيِ الْمُخَاطَبَ بِهِ، فَالْمَصْدَرُ بِمَعْنَى اسْمِ
المفعول. اهـ «خطاب على القويسني» (ص ٤٦).

١٢٥ - (كَمِثْلٍ) تَمَثِيلٌ لِلْخَطِ فِي الْمَعْنَى، وَلَفْظُ «مِثْلٍ» صِلَةٌ لِتَأْكِيدِ مَعْنَى
الْكَافِ. اهـ «خطاب» (ص ٤٧) (جَعَلِ الْعَرَضِي) بِإِسْكَانِ الْيَاءِ لِلزُّرُورَةِ. اهـ
«قويسني» (ص ٤٧) (كَالذَّاتِي) أَيُّ مِثْلُهُ فِي حُكْمِهِ. اهـ «خطاب» (ص ٤٧)
(أَوْ) كَجَعَلِ (نَاتِجٍ) بِالتَّنْوِينِ (إِخْدَى الْمُقَدَّمَاتِ) أَيُّ جَعَلِ النَّتِيجَةَ عَيْنَ إِخْدَى
الْمُقَدَّمَتَيْنِ. اهـ «قويسني» (ص ٤٧).

١٢٦ - (و) مِنَ الْخَطِ فِي الْمَعْنَى: (الْحُكْمُ لِلْجِنْسِ) أَيُّ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنْ
أَفْرَادِهِ (بِحُكْمِ النَّوعِ) أَيُّ الْخَاصِّ بِهِ، (و) مِنَ الْخَطِ فِي الْمَعْنَى: (جَعَلِ كَالْقَطْعِيِّ
غَيْرِ الْقَطْعِيِّ) بِجَرِّ «غَيْرٍ» بِإِضَافَةِ «جَعَلِ» إِلَيْهِ، وَفَصَلَ بَيْنَ الْمُتَضَافَيْنِ - وَهُمَا

وَالثَّانِ كَالْخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ وَتَرْكِ شَرْطِ النَّتْجِ مِنْ إِكْمَالِهِ
٣٢ - أقول:

الواجب في صحّة النتيجة: الاختراز عن الخطأ في القياس، والخطأ
١ - تارة يكون من جهة مادّة القياس،
—————

«جَعْلٌ» و«غَيْرٌ» - بالجارّ والمجرور - وهو «كَالْقَطْعِي» - الذي هو مفعول ثانٍ
لِلْمَضَدِّ، والمعنى: وجعل غير القطعيّ مثل القطعيّ، كما في «شرح القويسني»
مع «تقريرات خطاب» (ص ٤٧).

١٢٧ - (والثان) حَذَفَ مِنْهُ الْيَاءُ تَخْفِيفًا، وهو خطأ الصُّورَةِ - أي هيئَةِ
الْمُقَدَّمَتَيْنِ - (كالخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ) أي أشكال القياس الأربعة، (و) ك(تَرْكِ
شَرْطِ النَّتْجِ) أي الإنتاج الذي هو (مِنْ إِكْمَالِهِ) أي إِكْمَالِ خَطِّ الصُّورَةِ. اهـ
«قويسني» (ص ٤٧).

وقوله أيضًا: (مِنْ إِكْمَالِهِ) في ذِكْرِ لَفْظِ «الْكَمَالِ» بَرَاعَةٌ اخْتِتامٌ، وهي: أَنْ
يَأْتِيَ الْمُتَكَلِّمُ فِي آخِرِ كَلَامِهِ بِمَا يُشْعِرُ بِالتَّامِّ، وَقَدْ صَرَّحَ أَيْضًا بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ
بَعْدُ: «قَدْ انْتَهَى» إلخ، وَتُسَمَّى أَيْضًا «حُسْنَ الْخَاتِمَةِ» و«حُسْنَ الْمَقْطَعِ». اهـ
«قصارة» (ص ٢١٦).

٣٢ - أقوال الشرح

قوله: (فِي الْقِيَّاسِ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ قَوْلَ النَّاطِمِ: «وخطأ البرهان» صوابه
أَنْ يَقُولَ: «وخطأ القياس» كما مرّ.

قوله: (مِنْ جِهَةِ مَادَّةِ الْقِيَّاسِ) أَيْ كُلٌّ مِنْ مُقَدَّمَتَيْهِ. اهـ «قويسني»
(ص ٤٦).

٢ - وتارةً مِنْ جِهَةٍ صورته .

١ - والأوّل ١ - إمّا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ ، ٢ - أو مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى .

١ - أمّا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ : ١ - فكاستعمال اللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ فِي الْقِيَاسِ ، فَيُسْتَبْهِهُ الْمُرَادُ بغيره : كقولك : «هذه عَيْنٌ - أي شمسٌ - » + «كُلُّ عَيْنٍ - أي تَنْبُعُ الْمَاءِ - سَيَّالَةٌ» يُنتِجُ = «هذه سَيَّالَةٌ» ، وهو باطلٌ ؛ لِعَدَمِ تَكَرُّرِ الْحَدِّ الْوَسَطِ ؛ إِذْ مَحْمُولُ الصَّغَرَى غَيْرُ مَوْضُوعِ الْكِبَرَى .

٢ - أوِ اسْتِعْمَالِ الْمُبَايِنِ كَالْمُرَادِفِ : كقولك : «هذا سَيْفٌ» + «كُلُّ

قوله : (أو مِنْ جِهَةِ صُورَتِهِ) أي هَيْئَةٍ مُقَدِّمَتِيهِ . اهـ «قويسني» (ص ٤٦) .

قوله : (والأوّل) وهو الخطأ مِنْ جِهَةِ مَادَّةِ الْقِيَاسِ .

قوله : (فَيُسْتَبْهِهُ الْمُرَادُ بغيره) أي بغيرِ الْمُرَادِ ، وفي التَّسْخِيفِ الْمَطْبُوعَةِ : «فَيُسْتَبْهِهُ» ، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ بَعْضِ النَّسْخِ الْمَخْطُوطَةِ .

قوله : (كقولك : هذا عَيْنٌ إلخ) ومثُلُ قولك : «هذا قُرْءٌ» وتُرِيدُ الْحِيضَ + «وَكُلُّ قُرْءٍ يَجُوزُ الْوَطْءُ فِيهِ» وتُرِيدُ الطُّهْرَ ، فَلَمْ يَتَكَرَّرِ الْحَدُّ الْوَسَطُ ، فَكَذَّبَتْ النَّتِيجَةُ . اهـ «قويسني» (ص ٤٦) ونحوه في «قدّورة» (ص ٢١٣) .

قوله : (أي تَنْبُعُ الْمَاءِ) بَضَمُ التَّاءِ وَكسْرِ الْبَاءِ مِنْ «الْإِنْبَاعِ» ، يُقَالُ : «أَنْبَعُ فَلَانُ الْمَاءِ» : إِذَا أَخْرَجَهُ ، وَضَمِيرُهُ لِلْعَيْنِ ، وَالْأَوَّلَى تَفْسِيرُهُ بـ«مَنْبَعِ الْمَاءِ» أي : مَكَانِ نُبُوعٍ - أي : خُرُوجٍ - الْمَاءِ .

قوله : (كقولك : هذا سَيْفٌ إلخ) وكقولك : «هذا صَارِمٌ» مُشِيرًا إِلَى سَيْفٍ غَيْرِ قَاطِعٍ + «وَكُلُّ صَارِمٍ سَيْفٌ» ، فَحَقِيقَةُ السَّيْفِ تُبَايِنُ حَقِيقَةَ الصَّارِمِ ؛ لِأَنَّ

سَيْفٍ صَارِمٌ» يُنتِجُ = «هذا صارِمٌ»، وهو باطلٌ من جهةِ جَعَلٍ «صارِمٌ» -
الَّذِي هُوَ السَّيْفُ بِقَيْدِ كَوْنِهِ قَاطِعًا - مُرَادِفًا لِلسَّيْفِ - الَّذِي هُوَ الآلَةُ الْمَعْلُومَةُ
لا بهذا القَيْدِ -، وهو مُبَايِنٌ لَهُ.

٢ - وأما من جهةِ المعنى: ١ - فَبِأَن تَلْتَبَسَ قَضِيَّةٌ كَاذِبَةٌ بِقَضِيَّةٍ
صَادِقَةٍ: كَقَوْلِنَا: «الْجَالِسُ فِي السَّفِينَةِ يَتَحَرَّكُ» + «وَكُلُّ مُتَحَرِّكٍ لَا يَثْبُتُ فِي

السَّيْفِ مَا كَانَ عَلَى الْهَيْئَةِ الْمَخْصُوصَةِ قَاطِعًا أَوْ لَا، وَالصَّارِمُ هُوَ السَّيْفُ بِقَيْدِ
الْقَطْعِ، فَكَانَتِ النَّتِيجَةُ كَاذِبَةً؛ لِأَنَّ الصَّارِمَ فِي الصُّغْرَى أُريدَ بِهِ غَيْرُ الْقَاطِعِ، فَلَمْ
يَصِحَّ حَمْلُ السَّيْفِ عَلَيْهِ فِي الْكُبْرَى، بَلْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الصَّارِمِ الَّذِي هُوَ
الْقَاطِعُ مِنْ جِنْسِ السَّيْفِ، فَلَمْ يَتَكَرَّرِ الْحَدُّ الْوَسْطُ. اهـ «قويسني» (ص ٤٦).

قوله: (هذا سَيْفٌ) أتى بهذا مثلاً لِلْمُغَالَطَةِ بِاسْتِعْمَالِ الْمُبَايِنِ مُرَادِفًا؛ فَإِنَّ
السَّيْفَ مُبَايِنٌ لِلصَّارِمِ؛ لِأَنَّ السَّيْفَ اسْمٌ لِلْجِنْسِ الَّذِي هُوَ الآلَةُ لَا بِقَيْدِ الْقَطْعِ،
وَالصَّارِمُ اسْمٌ لَهَا بِقَيْدِ الْقَطْعِ، فَتَبَايَنَّا، فَإِذَا رُكِبَ الْقِيَاسُ مِنْ هَذَا كَانَ مُغَالَطَةً؛
لِإِيْهَامِهِ أَنَّ «السَّيْفَ» مُرَادِفٌ مَعَ «الصَّارِمِ» مِثْلُ «الْإِنْسَانِ» مَعَ «البَشَرِ». اهـ «علي
قصارة» (ص ٢١٣).

قوله: (من جهةِ جَعَلٍ صارِمٍ) بَضَمٌ الْمِيمِ عَلَى الْحِكَايَةِ، وَقَوْلُهُ: «الَّذِي
هُوَ» صِفَةٌ لـ «صارِمٍ»؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ لَفْظُهُ، يَعْنِي: مِنْ جِهَةٍ جَعَلَ لَفْظَ «صارِمٍ»
الَّذِي هُوَ الْخ.

قوله: (مُرَادِفًا) مَفْعُولٌ «جَعَلَ».

قوله: (لا بهذا القَيْدِ) أَيِ قَيْدِ كَوْنِهِ قَاطِعًا.

قوله: (كَقَوْلِنَا: الْجَالِسُ عَلَى السَّفِينَةِ الْخ) وَكَقَوْلِنَا: «السَّقْمُونِيَا مُبَرَّدٌ» +

مَوْضِعٍ وَاحِدٍ» يُنتِجُ = «الجالِسُ فِي السَّفِينَةِ لَا يَثْبُتُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ»،
وَالنَّتِيجَةُ بَاطِلَةٌ مِنْ جِهَةٍ جَعَلَ الْحَرَكَةُ الْعَرَضِيَّةُ - الَّتِي هِيَ مَحْمُولُ الْقَضِيَّةِ
الْأُولَى - كَالْحَرَكَةِ الذَّاتِيَّةِ - الَّتِي هِيَ مَوْضُوعُ الثَّانِيَةِ - .

٢ - أَوْ مِنْ جِهَةٍ جَعَلَ النَّتِيجَةُ إِحْدَى الْمُقَدِّمَتَيْنِ

«وَكُلُّ مُبَرِّدٍ بَارِدٌ» = «فَالسَّقْمُونِيَا بَارِدٌ»، وَوَجْهُ الْغَلَطِ: أَنَّ السَّقْمُونِيَا - وَهُوَ دَوَاءٌ
مُسَهِّلٌ - لَيْسَ مُبَرِّدًا بَذَاتِهِ أَيْ بِلَا وَاسِطَةٍ، بَلْ بِوَاسِطَةٍ أَنَّهُ يُسَهِّلُ الصَّفْرَاءَ،
وَانْتِقَاصُ الصَّفْرَاءِ عَنِ الْبَدَنِ يُوجِبُ بَرْدَهُ، وَالْمُبَرِّدُ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بَارِدًا هُوَ
الْمُبَرِّدُ بَذَاتِهِ، لَا بِالْعَرَضِ، [فَالنَّتِيجَةُ بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّ السَّقْمُونِيَا دَوَاءٌ حَارٌّ]، وَالْمُرَادُ
بِالذَّاتِيِّ وَالْعَرَضِيِّ هُنَا غَيْرُ الْمَعْنَى الْمُتَقَدِّمِ. اهـ «شرح البناني» (ص ٢١٣).

قوله: (أَوْ مِنْ جِهَةٍ جَعَلَ النَّتِيجَةُ إِحْدَى الْمُقَدِّمَتَيْنِ) وَإِلَى هَذَا النَّوعِ أَشَارَ
النَّاظِمُ بِقَوْلِهِ: «أَوْ نَاتِجٍ إِحْدَى الْمُقَدِّمَاتِ». اهـ «قدورة» (ص ٢١٤)، قَالَ الشَّيْخُ
سَعِيدُ قَدَّوْرَةَ: «وَإِذَا كَانَتِ الْمُقَدِّمَاتُ صَادِقَةً فَكَيْفَ يَكُونُ مِنْ أَنْوَاعِ التِّيَّاسِ
الصَّادِقَةِ بِالكَاذِبَةِ، فَلْيُطْلَبْ وَجْهُ انْدِرَاجِهِ فِي ذَلِكَ، مَعَ أَنَّ النَّازِمَ يَنْسَجُ عَلَى
مِثَالِ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي هَذَا الْفَصْلِ سَوَاءً بِسَوَاءٍ». اهـ وَنَحْوُهُ فِي «الْبَنَانِي»
(ص ٢١٤)، وَعِبَارَتُهُ: «وَفِي جَعْلِ النَّازِمِ هَذَا النَّوعَ مِنَ التِّيَّاسِ الْكَاذِبَةِ بِالصَّادِقَةِ
- تَبَعًا لِابْنِ الْحَاجِبِ - نَظَرٌ ظَاهِرٌ، وَالْحَقُّ: جَعَلَهُ قِسْمًا مُسْتَقِلًّا كَمَا فَعَلَهُ الْكَاتِبِيُّ
وغيره». اهـ

وقولُ الشَّيْخِ سَعِيدِ قَدَّوْرَةَ: (فَلْيُطْلَبْ وَجْهُ انْدِرَاجِهِ فِي ذَلِكَ) وَقَوْلُ الْبَنَانِيِّ:
(نَظَرٌ ظَاهِرٌ، وَالْحَقُّ إِنْخِ) قَالَ الشَّيْخُ عَلِيٌّ قَصَّارَةٌ فِي «حَاشِيَتِهِ» (ص ٢١٤):
«قَالَ شَيْخُنَا ابْنُ مَنْصُورٍ: أُجِيبَ: بِأَنَّهَا كَاذِبَةٌ بِاعْتِبَارِ زَعْمِ الْخَصْمِ الَّذِي يُنْكَرُ

بتغيير ما: كقولنا: «هذه نُقْلَةٌ» + «وكلُّ نُقْلَةٍ حَرَكَةٌ» يُنتِجُ = «هذه حَرَكَةٌ»،

النتيجة، وفيه بُعدٌ. اهـ قُلْتُ: الأولَى في الجواب: أن الناظم لم يجعل إنتاج إحدى المُقَدَّمَتَيْنِ من جملة القضايا المُلتَبَسَةِ بالصادقة حتى يُعَرِّضَ عليه، وإنما جعله من الفسادِ المعنويِّ الشاملِ له ولما إذا كانت المُقَدَّمَةُ الكاذبة مُلتَبَسَةً بالصادقة، ولا شك أن القياسَ المُنتِجَ إحدى المُقَدَّمَتَيْنِ فاسدُ المادّة؛ لأنه لا بُدَّ أن تكون مادته التي تركّب منها غير نتيجة، والشارح - يعني البناني - تبعاً لِقَدْوَرَةٍ لَمَّا رَأَى الناظم أتى بقوله: «أو ناتج إحدى المُقَدَّماتِ» موالياً لقوله: «كمثل جعل العَرَضِيّ» الذي هو مثال لِإِتِّبَاسِ الكاذبة بالصادقة تَوَهَّمَا أَنَّهُمَا مثالان لها. اهـ

قوله: (بتغيير ما) وذلك بأن يُعبّر عن المعنى في النتيجة بلفظ، وفي المُقَدَّمَةِ بِمُرَادِفِهِ: كأن تُريدَ الاستدلالَ على أن كُلَّ إنسانٍ ضاحِكٌ، فتقول: «كُلُّ إنسانٍ بشرٌ + وكلُّ بشرٍ ضاحِكٌ» يُنتِجُ = «أنَّ كُلَّ إنسانٍ ضاحِكٌ»، والنتيجة عَيْنُ الكُبْرَى؛ لِأَنَّ «البشرَ» مُرَادِفٌ لـ«الإنسانِ». اهـ «شرح البناني» (ص ٢١٣ - ٢١٤).

قوله: (بتغيير ما) في النسخة المطبوعة: «بتغييرها»، وهو غلطٌ، والتّصحیحُ من «شرح قدّورة» (ص ٢١٤) و«شرح البناني» (ص ٢١٣)، ومن بعض النسخ المخطوطة.

قوله: (كقولنا: هذه نُقْلَةٌ إلخ) قال الشيخ سعيد قدّورة في «شرح» (ص ٢١٤): «كذا مثَلُ العُضْدُ، ومَثَلُ غَيْرِهِ بقوله: «كُلُّ إنسانٍ بشرٌ + وكلُّ بشرٍ ضاحِكٌ» يُنتِجُ = «كُلُّ إنسانٍ ضاحِكٌ»، فالكُبْرَى والمطلوبُ شيءٌ واحدٌ»، قال:

وهذه النتيجة إحدى المقدمتين، ويسمى ذلك «مصادرة عن المطلوب»، وهو مردود من جهة أن النتيجة ليست مغايرة للمقدمتين، فلم يحصل علم زائد عليهما.

«والغلط فيها ليس من جهة مادة القياس؛ فإنها صادقة، ولا من جهة صورته؛ فإنها صحيحة، وإنما جاء الغلط من جهة أن النتيجة ليست قولاً آخر، بل هي إحدى المقدمتين، والواجب أن تكون غيرهما كما علمت في حد القياس، وحقيقة هذا النوع: أن لا يحصل القياس علماً زائداً على المقدمتين كما ظهر لك من المثال». اهـ

قوله: (ويسمى ذلك) أي جعل إحدى المقدمتين نتيجة (مصادرة عن المطلوب) هي: التي تجعل النتيجة جزء القياس، أو تلزم النتيجة من جزء القياس: كقولنا: «الإنسان بشر» + «وكل بشر ضحاك» ينتج = «أن الإنسان ضحاك»، فالكبرى هاهنا والمطلوب شيء واحد، إذ «البشر» و«الإنسان» مترادفان، وهو اتحاد المفهوم، فتكون الكبرى والنتيجة شيئاً واحداً. اهـ «تعريفات»، وقول الشارح: «عن المطلوب» تعبير قدورة أيضاً، والمعروف: «على المطلوب».

قوله: (فلم يحصل علم زائد عليهما) أي على المقدمتين، وقد قال الناظم في حد القياس:

.....
مستلزماً بالذات قولاً آخرًا

اهـ «قدورة» (ص ٢١٤)، وفي النسخ المطبوعة: «عليها»، والتصحيح من بعض النسخ المخطوطة.

٣ - أو من جهة الحكم على الجنس بحكم النوع: كقولنا: «الفرس حيوان» + «وكل حيوان ناطق» يُنتج = «الفرس ناطق»، وهو باطل من جهة الحكم على الحيوان - الذي هو جنس - بحكم الإنسان - الذي هو نوع - .

٤ - أو من جهة جعل الأمر الوهمي غير القطعي كالقطعي: كقولك في رجل يخبط في البحث وهو بعيد عن الفهم: «هذا يتكلم بالفاظ العلم» + «وكل من يتكلم بالفاظ العلم عالم» يُنتج = «هذا عالم»، وبطلان النتيجة من جهة جعل توهم عالميته كالمقطوع بها.

قوله: (أو من جهة الحكم على الجنس بحكم النوع) وإلى هذا النوع أشار الناظم بقوله: «والحكم للجنس بحكم النوع» اهـ «قدورة» (ص ٢١٤).

قوله: (أو من جهة الحكم على الجنس بحكم النوع) ويُسمى: «إيهام العكس»، وهو: أن يقلب الغلط أو المغالط أحد جزأي القضية في مكان الآخر. اهـ «قدورة» (ص ٢١٤) و«شرح البناني» (ص ٢١٤).

قوله: (كقولنا: الفرس إلخ) ومثاله أيضاً: «هذا لون» + واللون أسود» يُنتج = «هذا أسود»، و«هذا سيال أصفر» + والسيال الأصفر مرّة» = «فهذا مرّة»، «المرّة» بكسر الميم وبالراء المُشدّدة هو: ما في المرارة من الصفراء. اهـ «قدورة» (ص ٢١٤).

قوله: (يخبط) بابه «ضرب يضرب»، قال في «المختار»: «خبط البعير الأرض بيده»: ضربها، ومنه قيل: «خبط عشواء»، وهي الناقة التي في بصرها ضعف تخبط إذا مشّت لا تتوقى شيئاً. اهـ

٢ - وأما الخطأ الواقع في القياس من جهة صورته: ١ - فبأن لا يكون على هيئة شكل من الأشكال الأربعة: كقولنا: «كل إنسان حيوان» + «وكل حجر جماد»، وقد تقدّم التنبيه على أن هذا تكرار؛ لزيادة الإيضاح للمبتدئ.

٢ - أو يكون فاقد شرط من شروط الإنتاج المتقدمة للأشكال الأربعة: كأن تكون صغرى الشكل الأول - المشترط إيجابها - سالبة، أو تكون كبراه - المشترط كليتها - جزئية: كقولنا في الأولى: «لا شيء من الإنسان بحجر» + «وكل حجر جسم» ينتج = «لا شيء من الإنسان بجسم»، وهو باطل لفقد الشرط وهو إيجاب الصغرى، وفي الثانية: «كل إنسان حيوان»

قوله: (وأما الخطأ الواقع في القياس من جهة الصورة) مُقابلُ قوله: «والأول إما من جهة» إلخ، فهو الثاني، وهذا شروع في شرح البيت السادس، وهو قوله: «والثاني كالخروج عن أشكاله» إلخ.

قوله: (وقد تقدّم) أي في «فصل الأشكال» (التنبيه على أن هذا تكرار) أي مع قوله: «فحيث عن هذا النظام يُعدّل *» حيث قال ثم: «فقوله فيما يأتي: «والثاني كالخروج عن أشكاله» تكرار مع هذه؛ لزيادة الإيضاح للمبتدئ». اهـ

قوله: (سالبة) خبر «تكون»، ومثله قوله: «جزئية».

قوله: (كقولنا في الأولى) أي الصورة الأولى، وهي: ما إذا كانت صغرى الشكل الأول - المشترط إيجابها - سالبة.

قوله: (وفي) الصورة (الثانية) وهي: ما إذا كانت كبرى الشكل الأول -

+ «وبعضُ الحيوانِ فرَسٌ» يُنتِجُ = «بعضُ الإنسانِ فرَسٌ» ، وهو باطلٌ لِفَقْدِ الشرطِ وهو كُليَّةُ الكبرى ، وقسْ على ذلك فَقَدْ أَيَّ شرطٍ مِنْ شروطِ الأشكالِ الباقيةِ .

* * *

المُشترَطِ كُليَّتها - جُزئيَّةً .

قوله: (وقسْ على ذلك) أي على ما ذُكِرَ مِنْ فَقْدِ شرطِ الإيجابِ في صُغَرَى الشَّكْلِ الأوَّلِ ، وفَقْدِ شرطِ الكُليَّةِ في كُبَرَى الشَّكْلِ الأوَّلِ .

٣٣ - ثُمَّ قَالَ:

هَذَا تَمَامُ الْغَرَضِ الْمَقْصُودِ مِنْ أَمَّهَاتِ الْمَنْطِقِ الْمَحْمُودِ
قَدْ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الْفَلَقِ مَا رُمْتُهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ الْمَنْطِقِ
نَظَّمَهُ الْعَبْدُ الذَّلِيلُ الْمُفْتَقِرُ لِرَحْمَةِ الْمَوْلَى الْعَظِيمِ الْمُقْتَدِرِ

٣٣ - أقوال الأبيات

١٢٨ - (هذا) يَصِحُّ رُجُوعُهُ ١ - إلى «الخاتمة» إِنْ جُعِلَ (تمام) بمعنى «مُتَمِّم»، ٢ - وإلى جميع المسائل المنطقية المذكورة في هذا الكتاب إِنْ جُعِلَ بمعنى «جميع» (الغرض) ١ - أي ذِي الْغَرَضِ؛ لِأَنَّ الْمُؤَلِّفَ لَيْسَ غَرَضًا لشيءٍ آخَرَ، بَلْ هُوَ ذُو غَرَضٍ حَامِلٍ عَلَيْهِ، وَهُوَ حُصُولُ الْقَبُولِ أَيُّ: أَنْ يَحْصُلَ لَهُ الرِّضَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذِهِ الرُّتْبَةُ أَعْلَى مِنْ أَنْ يُؤَلَّفَ لِحُصُولِ ثَوَابٍ غَيْرِ الرِّضَا، ٢ - أَوْ أَنَّهُ لَا حَذَفَ، وَيَكُونُ أَطْلَقَ السَّبَبِ وَأَرَادَ الْمُسَبَّبَ (المقصود): صِفَةً كَاشِفَةً؛ لِأَنَّ مَا يُفَعَّلُ لِلْغَرَضِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَقْصُودًا (مِنْ أَمَّهَاتِ) أَيِ قَوَاعِدِ (الْمَنْطِقِ الْمَحْمُودِ) أَيِ الْخَالِي عَنْ شُبْهِ الْفَلَاسِفَةِ.

١٢٩ - (قَدْ انْتَهَى) مُلْتَبِسًا (بِحَمْدِ رَبِّ الْفَلَقِ) أَيِ الصُّبْحِ (مَا رُمْتُهُ) أَيِ قَصَدْتُهُ (مِنْ فَنِّ عِلْمِ الْمَنْطِقِ) إِضَافَةٌ «الْعِلْمِ» إِلَى «الْمَنْطِقِ» مِنْ إِضَافَةِ الْمُسَمَّى إِلَى الْإِسْمِ، وَهَذَا الْبَيْتُ لِوَالِدِ الْمُصَنِّفِ، أَمَرَهُ بِإِدْخَالِهِ، فَأَدْخَلَهُ رَجَاءً بَرَكَتِهِ. اهـ «قويسني» (ص ٤٨).

١٣٠ - (نَظَّمَهُ الْعَبْدُ الذَّلِيلُ الْمُفْتَقِرُ) أَبْلَغُ مِنْ «الْفَقِيرِ» (لِرَحْمَةِ) أَيِ إِنْعَامِ (الْمَوْلَى الْعَظِيمِ الْمُقْتَدِرِ) أَيِ التَّامِّ الْقُدْرَةِ، فَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ «الْقَادِرِ». اهـ «قويسني» (ص ٤٨).

الْأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمَنِ الْمُرْتَجِي مِنْ رَبِّهِ الْمَنَّانِ
مَغْفِرَةٌ تُحِيطُ بِالذُّنُوبِ وَتَكْشِفُ الْغَطَا عَنْ الْقُلُوبِ
وَأَنْ يُثَيِّبَنَا بِجَنَّةِ الْعَلَى فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَقْضَى
٣٣ - أقول:

«الأمّهات»: جمع «أم»،

١٣١ - (الأخضري) نعت لـ «المعبد»، وهو تعريف لنسبنا على ما اشتهر في
ألسنة الناس، وليس كذلك، بل المتواتر عن أسلافنا وأسلافهم أن نسبنا للعباس
بن مرداس السلمي. اهـ «شرح المصنف» (ص ٣٩) (عابد الرحمن): إشارة إلى أن
اسم المصنف: «عبد الرحمن» (المرتجي) أي المؤمل (من ربه) أي ماله ومربيّه
(المَنَّان) أي المنعم بجميع النعم أو المعدد للنعم. اهـ «قويسني» (ص ٤٨).

١٣٢ - (مغفرة) من «الغفر»، وهو: الستر، والمراد: عدم المؤاخذه
(تحيط) تلك المغفرة (بالذنوب) جميعاً؛ فإن الله ربّ كريم لا يُخيّب قاصده،
قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ (وتكشف) تلك المغفرة (الغطا) ء (عن
القلوب) أي تُزيل حُجُبَ رِئِ الذنوبِ المُحْدِقةِ بأنوارِ القلوبِ الحائلةِ بينها وبين
علامِ الغيوب. اهـ «قويسني» (ص ٤٨).

١٣٣ - (وأن يثيبنا) أي يُجازينا (بجنة العلا) أي بدخولها مع السابقين
(فإنه) سبحانه وتعالى (أكرم من تقضّلا): أنعم، وإنعامه تعالى على العبادِ تقضّل
منه، لا وجوباً عليه. اهـ «قويسني» (ص ٤٨).

٣٣ - أقوال الشرح

قوله: (والأمّهات: جمع أم) قيل: أصلها «أمّهة»، ولهذا تُجمع على

و«أُمُّ كُلِّ شَيْءٍ»: أصله، وَتَقَدَّمَ مُرَادِفُهُ «الأَصْلُ» لِـ«مِلْقَاعِدَةٍ».

و«المحمودُ»: الخَالِصُ مِنْ كَلَامِ الْفَلَاسِفَةِ وَالْعَقَائِدِ الْمُنَابِذَةِ لِلشَّرِيعَةِ.

و«الْفَلَقُ»: الصُّبْحُ.

و«نَظَمَهُ» مِنْ «النَّظْمِ»،

«أُمّهاتٍ»، وَأُجِيبَ: بِزِيَادَةِ الْهَاءِ؛ وَأَنَّ الْأَصْلَ «أُمَاتٌ»، قَالَ ابْنُ جَنِّي: «دَعَوَى الزِّيَادَةَ أَسْهَلَ مِنْ دَعَوَى الْحَذْفِ»، وَكَثُرَ فِي النَّاسِ «أُمّهاتٌ»، وَفِي غَيْرِ النَّاسِ «أُمَاتٌ» لِيَلْفَرْقِ. اهـ «المصباح المنير».

قوله: (وَأُمُّ كُلِّ شَيْءٍ: أصله) وعِمادُه. اهـ «القاموس المحيط»، ومنه قِيلَ لِمَكَّةَ: «أُمُّ الْقُرَى»، قَالَ الْوَاحِدِيُّ فِي «الْوَسِيطِ» (٢٩٩/٢): «سُمِّيَتْ مَكَّةُ «أُمُّ الْقُرَى»؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ كُلَّهَا دُحِيتُ مِنْ تَحْتِهَا، فَهِيَ أَصْلُ الْأَرْضِ كُلِّهَا». اهـ

قوله: (وَتَقَدَّمَ) أَي فِي شَرْحِ قَوْلِ النَّازِمِ: «فَهَاكَ مِنْ أَصُولِهِ قَوَاعِدُ» (مُرَادِفَةٌ) لَفْظِ («الأَصْلُ» لِـ«القَاعِدَةِ») أَي فَلَظُ «الأُمِّ» أَيْضًا بِمَعْنَى «القَاعِدَةِ»؛ لِأَنَّهُ مُرَادِفٌ لِـ«الأَصْلِ»، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَمَعْنَى «أُمّهاتِ الْمَنْطِقِ»: قَوَاعِدُ الْمَنْطِقِ.

قوله: (الْمُنَابِذَةُ) أَيِ: الْمُخَالَفَةُ.

قوله: (وَالْفَلَقُ: الصُّبْحُ) كَمَا فَسَّرَ بِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾، وَقِيلَ: الْخَلْقُ، وَقِيلَ: سِجْنٌ أَوْ بَيْتٌ فِي جَهَنَّمَ، قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «التفسير» (٥٣٥/٨): «قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ (٧٤٥/٢٤): «وَالصَّوَابُ: الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ فَلَقُ الصُّبْحِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْبُخَارِيِّ فِي «صَحِيحِهِ». اهـ

قوله: (وَنَظَمَهُ مِنْ النَّظْمِ) «النَّظْمُ» فِي اللَّغَةِ: جَمْعُ اللَّوْلُوَةِ فِي السَّلَكِ. اهـ

وهو: الكلامُ الْمُقْفَى المَوْزُونُ قَصْداً، وهذا النَّظْمُ مِنْ بَحْرِ الرَّجَزِ، وأجزاؤه: «مُسْتَفْعِلُنْ» ستّ مرّاتٍ.

و«العَبْدُ»: الْمُتَّصِفُ بِالْعُبُودِيَّةِ، وهي: غايَةُ التَّذَلُّلِ والخُضُوعِ، وليس لِلْعَبْدِ وَصْفٌ أَشْرَفُ مِنْهَا، ولهذا قَدَّمَ موصوفَها على غيره.

و«رحمةُ اللهِ»: ١ - إِحْسَانُهُ، ٢ - أو إِرَادَةُ إِحْسَانِهِ، فهي مِنْ صِفَاتِ الأَفْعَالِ على الأوّلِ، وَمِنْ صِفَاتِ المَعَانِي على الثّاني.

و«المُرْتَجِي»: الْمُؤَمِّلُ.

«التعريفات»، ونحوه «إحراز السعد» (ص ٦).

قوله: (الكلامُ) جِنْسٌ يَشْمَلُ ١ - الكلامُ الْمُقْفَى وهو النَّظْمُ - وكذا الشَّعْرُ - والسَّجْعُ، ٢ - وَغَيْرَ الْمُقْفَى وهو النَّثْرُ، وقوله: (المُقْفَى) فصلٌ يُخْرِجُ الكلامَ غَيْرَ الْمُقْفَى وهو النَّثْرُ، وَيَدْخُلُ فِيهِ السَّجْعُ؛ فَإِنَّه كَلَامٌ مُقْفَى، وقوله: (المَوْزُونُ) فصلٌ ثانٍ يُخْرِجُ الكلامَ الْمُقْفَى غَيْرَ المَوْزُونِ، وهو السَّجْعُ، وقوله: (قَصْداً) قَالَ الشَّরিْفُ الجُرْجَانِيُّ فِي «التَّعْرِيفَاتِ»: «هَذَا الْقَيْدُ يُخْرِجُ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ» فَإِنَّه كَلَامٌ مُقْفَى مَوْزُونٌ، لَكِنْ لَيْسَ بِشَعْرٍ؛ لِأَنَّ الإِثْبَانَ بِهِ مَوْزُونًا لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ الْقَصْدِ». اهـ وَقَالَ ابْنُ فَارِسٍ فِي «الصَّاحِبِيِّ» (ص ٢١١): «الشَّعْرُ»: كَلَامٌ مَوْزُونٌ مُقْفَى دَالٌّ عَلَى مَعْنَى وَيَكُونُ أَكْثَرُ مِنْ بَيْتٍ، وَإِنَّمَا قُلْنَا هَذَا لِأَنَّ جَائِزًا اتَّفَاقُ سَطْرِ وَاحِدٍ بِوَزْنٍ يُشَبِّهُ وَزْنَ الشَّعْرِ عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ، فَقَدْ قِيلَ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ كَتَبَ فِي عُنْوَانِ كِتَابِ «لِلْأَمِيرِ الْمُسَيَّبِ بْنِ زُهَيْرٍ» * مِنْ عِقَالِ بْنِ شَبَّةَ بْنِ عِقَالٍ، فَاسْتَوَى هَذَا فِي الْوَزْنِ الَّذِي يُسَمَّى «الْخَفِيفَ»، وَلَعَلَّ الْكَاتِبَ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ شِعْرًا». اهـ

و«الْمَنَانُ»: فَعَالٌ مِنَ «الْمَنْ»، وهو: تَعْدَادُ النِّعَمِ، وهو محمودٌ مِنَ الله، مذمومٌ مِنَ الْخَلْقِ.

و«الْمَغْفِرَةُ»: السِّرُّ، ومعنى «إِحَاطَتِهَا بِالذَّنُوبِ»: سَتَرُ جَمِيعِهَا.

و«كَشَفُ الْغِطَاءِ عَنِ الْقُلُوبِ»: عِبَارَةٌ عَنْ زَوَالِ الرَّانِ عَنْهَا.



قوله: (وهو: تَعْدَادُ النِّعَمِ) أي على الْمُنْعَمِ عليه. اهـ «إعانة الطالبين» (٢٤٠/٢).

قوله: (وهو مَحْمُودٌ مِنَ اللَّهِ) وأما النَّهْيُ عَنِ الْمِنَّةِ فَلِلْمَخْلُوقِ، وأما الْخَالِقُ فَيَفْعَلُ مَا يَشَاءُ. اهـ «قويسني» (ص ٤٨)، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَمَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧].

قوله: (مذمومٌ مِنَ الْخَلْقِ) وحرامٌ؛ لقوله تَعَالَى: ﴿لَا تُبْطِلُوا صِدْقَكُمْ بِالْمَنِ وَالْأَذَى﴾، وما أَحْسَنَ قَوْلَ بَعْضِهِمْ:

وَصَاحِبُ سَلَفَتْ مِنْهُ إِلَيَّ يَدٌ أَبْطَأَ عَلَيْهِ مُكَافَأَنِي فَعَادَانِي
لَمَّا تَيَقَّنَ أَنَّ الدَّهْرَ حَاوَلَنِي أَبْدَى الدَّامَةَ مِمَّا كَانَ أَوْلَانِي
أَفْسَدَتْ بِالْمَنِّ مَا قَدَّمْتُ مِنْ حَسَنِ لَيْسَ الْكَرِيمُ إِذَا أُعْطِيَ بِمَنَانِ

قوله: (الرَّانِ) قَالَ الْعَلْقَمِيُّ: «هُوَ شَيْءٌ يَغْلُو عَلَى الْقَلْبِ كَالْغِشَاءِ الرَّقِيقِ حَتَّى يَسْوَدَّ وَيُظْلِمَ». اهـ وفي الْحَدِيثِ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَخْطَأَ خَطِيئَةً نُكِتَتْ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءٌ، فَإِنْ هُوَ نَزَعَ وَاسْتَغْفَرَ اللَّهَ وَتَابَ صَقَلَ قَلْبُهُ، وَإِنْ عَادَ زِيدَ فِيهَا حَتَّى تَغْلُوَ عَلَى قَلْبِهِ، وَهُوَ الرَّانُ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ: ﴿كَذَٰلِكَ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]»: رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (رقم ٣٣٣٤)، قَالَ الْمُنَاوِيُّ: «وَأَدْخَلَ التَّعْرِيفَ

و«الثَّوَابُ»: جزاءُ الْعَمَلِ، وَالْعَمَلُ لِأَجْلِ الثَّوَابِ غيرُ مذمومٍ، وَإِنْ كَانَ الْعَمَلُ لِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى تَعْظِيمًا لَهُ أَكْمَلَ مِنْهُ.

وقوله: «فإنَّه أَكْرَمُ» إلخ علَّةٌ لِقوله: «المُرتَجِي» إلى هُنا، أي: إِنَّمَا أَمَلْتُ مِنْهُ هَذِهِ الْأُمُورَ لِأَنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلَ بِهَا، وَ«أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ» لَيْسَ عَلَى بَابِهِ؛ إِذِ الْكَرَمُ حَقِيقَةٌ لَيْسَ إِلَّا لَهُ سَبْحَانَهُ، وَلَا يَخْفَى مَا فِي طَلَبِ الْمَغْفَرَةِ أَوَّلًا وَطَلَبِ الثَّوَابِ ثَانِيًا مِنَ التَّخْلِيةِ وَالتَّحْلِيَةِ.



على الْفِعْلِ لِمَا قَصَدَ بِهِ حِكَايَةَ اللَّفْظِ. اهـ

قوله: (أَكْمَلَ) خبرُ «كَانَ» (منه) أي من الْعَمَلِ لِأَجْلِ الثَّوَابِ.

قوله: (إِلَى هُنَا) أي إِلَى قَوْلِهِ: «وَأَنْ يُثَبِّتَنَا بِجَنَّةِ الْعُلَى».

قوله: (هَذِهِ الْأُمُورَ) أي الْمَغْفَرَةَ، وَكَشَفَ الْغِطَاءَ عَنِ الْقُلُوبِ، وَالثَّوَابَ.

قوله: (مِنْ): بَيَانِيَّةٌ (التَّخْلِيةِ) بِالْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ (وَالْتَّحْلِيَةِ) بِالْخَاءِ الْمُهْمَلَةِ، وَ«التَّخْلِيةُ»: التَّبَرِّي وَالتَّخَلِّي عَنِ الْمَسَاوِي، وَ«التَّحْلِيَةُ»: التَّزَيُّنُ بِالْمَحَاسِنِ، وَطَلَبُ الْمَغْفَرَةِ مِنَ التَّحْلِيَةِ، وَطَلَبُ الثَّوَابِ مِنَ التَّحْلِيَةِ، وَالتَّخْلِيةُ مُقَدِّمَةٌ عَلَى التَّحْلِيَةِ؛ لِأَنَّ دَرَاءَ الْمَفَاسِدِ أَوْلَى مِنْ جَلْبِ الْمَصَالِحِ.

٣٤ - ثُمَّ قَالَ:

وَكُنْ أَخِي لِلْمُبْتَدِي مُسَامِحًا وَكُنْ لِإِصْلَاحِ الْفَسَادِ نَاصِحًا
وَأَصْلِحِ الْفَسَادَ بِالتَّأْمَلِ وَإِنْ بَدِيهَةً فَلَا تُبَدِّلْ
إِذْ قِيلَ: «كَمْ مُزَيِّفٍ صَاحِبًا لِأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحًا»

٣٤ - أقوال الأبيات

١٣٤ - (وَكُنْ) أَنْتَ يَا (أَخِي) الْقَارِيءَ وَالنَّاظِرَ فِي هَذَا النَّظْمِ (لِ)لْمُؤَلِّفِ النَّاطِمِ (الْمُبْتَدِي) فِي التَّأْلِيفِ وَالنَّظْمِ (مُسَامِحًا) أَي: كُنْ مُسَامِحًا لِلْمُبْتَدِي غَيْرَ مُعْتَرِضٍ عَلَيْهِ، بَلِ التَّمَسُّ لِهَ الْمَعْذِرَةِ، وَهَذَا تَوَاضُعٌ مِنَ الْمُصَنِّفِ حَيْثُ وَصَفَ نَفْسَهُ بِكَوْنِهِ مُبْتَدِيًا (وَكُنْ) أَنْتَ يَا أَخِي (لِإِصْلَاحِ الْفَسَادِ) الَّذِي يَظْهَرُ لَكَ (نَاصِحًا): لَا تَأْتِ بِعِبَارَاتٍ فِيهَا سُوءُ أَدَبٍ، أَي: وَأَصْلِحْ مَا يَنْبَغِي إِصْلَاحَهُ: بِأَنْ تُلْحِقَ بِهِامِشِهِ فِي الْحَالِ الَّتِي تُوهِمُ الْخَطَأَ فِيهَا: كَقَوْلِكَ: «لَعَلَّ الْمُرَادَ كَذَا»؛ إِذْ رُبَّمَا يَكُونُ مَا جَعَلْتَهُ صَوَابًا هُوَ الْخَطَأُ، فَلَا يَهْجُمُ بِيَادِي الرَّأْيِ عَلَى التَّخْطِئَةِ، وَهَذَا أَيْضًا تَوَاضُعٌ حَيْثُ وَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ لَمْ يَأْمَنْ مِنْ وَقُوعِ الْخَطَا.

١٣٥ - (وَأَصْلِحْ) أَنْتَ يَا أَخِي (الْفَسَادَ بِالتَّأْمَلِ) هَذَا إِذْنٌ مِنَ الْمُصَنِّفِ لِمَنْ رَأَى خِلَافًا أَنْ يُصْلِحَهُ بَعْدَ التَّأْمَلِ وَإِمْعَانِ النَّظَرِ لِمَنْ يَكُونُ أَهْلًا لَذَلِكَ (وَإِنْ) كَانَ الْإِصْلَاحُ (بَدِيهَةً) أَي: وَإِنْ كَانَ الْإِصْلَاحُ ذَا بَدَاهَةٍ بِبَادِي الرَّأْيِ (فَلَا تُبَدِّلْ) وَلَا تَأْتِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّوَابَ خِلَافُ مَا ذَكَرَ. اهـ «قويسني» (ص ٤٩).

١٣٦ - (إِذْ قِيلَ) أَي: لِأَنَّهُ قِيلَ، قَالَ الْبَاجُورِيُّ (ص ٩٦): «وَتَعْبِيرُهُ بِ«قِيلَ» لَيْسَ لِلتَّضْعِيفِ، بَلْ لِمُجَرَّدِ الْعَزْوِ» (كَمْ): لِلتَّكْثِيرِ، وَتُسَمَّى: «خَبَرِيَّةً» وَ(مُزَيِّفٍ) ١ - إِمَّا بِالْجَرِّ عَلَى أَنَّهُ تَمْيِيزٌ لـ «كَمْ» ٢ - أَوْ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُهَا

وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِي الْعُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِي
وَلَيْبَنِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَةً مَعْدِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ
لَا سِيَّمَا فِي عَاشِرِ الْقُرُونِ ذِي الْجَهْلِ وَالْفَسَادِ وَالْفُتُونِ

(صحيحًا) أَي كَمْ شَخْصٍ جَاعِلٍ الصَّحِيحَ مُزَيَّفًا أَي مَعِيًّا رَدِيئًا (لِأَجْلِ كَوْنِ
فَهْمِهِ قَبِيحًا): عِلَّةٌ لِمُزَيَّفٍ، وخبرُ «كَمْ» محذوفٌ أَي: موجودٌ.

١٣٧ - (وقُلْ) أَنْتَ يَا أَخِي (لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ): لَمْ يَعْدِلْ (لِمَقْصِدِي) أَي:
فِي مَقْصُودِي الَّذِي هُوَ النَّظْمُ: بَأَنِ اعْتَرَضَ عَلَيَّ فِيهِ وَلَا مَنِي، قَالَ الصَّبَّانُ
(ص ١٦٤): «فَاللَّامُ بِمَعْنَى «فِي»، وَ«مَقْصِدٌ»: مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ بِمَعْنَى ١ - اِسْمُ
الْمَفْعُولِ ٢ - أَوْ اِسْمُ مَكَانٍ أَي: مَكَانِ قَصْدِي بِجَعْلِ الْمَسَائِلِ ظَرْفًا لِلْقَصْدِ». اهـ
وَمَقُولُ «قُلْ» قَوْلُهُ: («الْعُذْرُ) أَيِ الْإِعْتِذَارُ (حَقٌّ وَاجِبٌ) أَيِ مُتَأَكِّدٌ (لِلْمُبْتَدِي)
فِي الْعِلْمِ أَوْ التَّأْلِيفِ.

١٣٨ - (وَلَيْبَنِي) جَمْعُ «ابْنٍ» كَمَا فِي «الصَّبَّانِ» (ص ١٦٤) عَنِ «الْمَلَوِيِّ
الْكَبِيرِ»، وَهُوَ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَهُوَ مِضَافٌ وَ(إِحْدَى) مُضَافٌ إِلَيْهِ (وَعِشْرِينَ سَنَةً)
وَقَوْلُهُ: (مَعْدِرَةٌ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، قَالَ الصَّبَّانُ (ص ١٦٤): «أَيِ عُذْرٌ، قَالَ فِي
«الْكَبِيرِ»: وَهُوَ مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ بِمَعْنَى «إِعْتِذَارٍ» (مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ) لِكَوْنِ هَذَا السَّنِّ
يَقِلُّ فَهْمُ مَنْ فِيهِ الْعِلْمُ.

١٣٩ - (لَا سِيَّمَا) أَيِ مِثْلُ الشَّخْصِ الَّذِي هُوَ (فِي عَاشِرِ الْقُرُونِ)، فَهَذَا
الْقَرْنُ يَنْبَغِي أَنْ يُعْذَرَ فِيهِ الشَّخْصُ أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ قَبْلَهُ (ذِي الْجَهْلِ) أَيِ صَاحِبِ
الْجَهْلِ؛ لِكَثْرَةِ جَهْلِ أَهْلِهِ بِسَبَبِ تَأَخُّرِ الزَّمَانِ وَتَتَابُعِ الْفَتَنِ الَّتِي لَمْ تَكُنْ فِي
الْعُصُورِ الْخَالِيَةِ (وَالْفَسَادِ وَالْفُتُونِ): جَمْعُ «فِتْنَةٍ».

٣٤ - أقول:

طَلَبَ الْمُصَنِّفُ مُتَعَطِّفًا مِمَّنْ نَظَرَ فِي كِتَابِهِ:

١ - أَنْ يُسَامِحَهُ مِنْ زَلَلٍ وَقَعَ لَهُ فِيهِ .

قوله أيضاً: (لا سِيِّمًا) اعْلَمْ: أَنَّ هذا التركيبَ يُسْتَعْمَلُ لِتُفِيدَ أَوْلِيَّتَهُ ما بعده مما قبله في الحكمِ لكنْ ١ - تارةً يُذَكَّرُ بعده اسمٌ نحو: «جاءني القومُ لا سِيِّمًا زيدٌ»، والمعنى حينئذٍ: «لا مِثْلَ الذي هو زيدٌ موجودٌ بين القومِ الذين جاؤوني، بل هو الأَخْصُ منهم بالمجيءِ إليَّ»، ٢ - وتارةً يُذَكَّرُ بعده جارٌّ ومجرورٌ مثلاً نحو: «أُحِبُّ زيداً لا سِيِّمًا على الفَرَسِ»، والمعنى حينئذٍ: «خصوصاً على الفَرَسِ أي: وأخْصَهُ بزيادةِ المَحَبَّةِ خصوصاً على الفَرَسِ»، فـ«لا سِيِّمًا» بمعنى «خصوصاً» في محلِّ نصبٍ على أنه مفعولٌ مُطْلَقٌ لِفِعْلِ مُقَدَّرٍ... أفاده الرّضيُّ مُلَخَّصاً، وعلى الحالةِ الثانيةِ تُنَزَّلُ عبارةُ الْمُصَنِّفِ؛ فَإِنَّهُ لم يَذْكُرْ بعدَ «لا سِيِّمًا» اسماً، بل جارّاً ومجروراً، فهي نظيرُ «أُحِبُّ زيداً لا سِيِّمًا على الفَرَسِ»، فالمعنى: «خُصُوصاً في عاشرِ القُرُونِ» إلخ. اهـ «باجوري» (ص ٩٦).

٣٤ - أقوالُ الشَّرح

قوله: (طَلَبَ الْمُصَنِّفُ) أي في البيتِ ١٣٤ والبيتِ ١٣٥ حالٌ كونه (مُتَعَطِّفًا): مُتَلَطِّفًا (مِمَّنْ نَظَرَ فِي كِتَابِهِ) حيثُ ناداه بالأخوةِ في قوله: «وَكُنْ أَخِي».

قوله: (أَنْ يُسَامِحَهُ) أي الناظرُ الناظِمَ المُبْتَدِئُ (مِنْ زَلَلٍ): خَطَأً (وَقَعَ لَهُ) أي لِلناظِمِ (فيه) أي الكتابِ، هذا معنى قولِ الناظِمِ: «وَكُنْ أَخِي لِلْمُبْتَدِئِ مُسَامِحاً».

٢ - وَأَنْ يَنْصَحَ فِي إِصْلَاحِهِ .

٣ - وَأَنْ يَتَأَمَّلَ فِي ذَلِكَ .

٤ - وَلَا يَعْجَلْ ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى الْمُسْتَعْجِلِ ١ - عَدَمُ الْإِصَابَةِ ،

٢ - وَتَرْيِيفُ الصَّحِيحِ ؛ لِقُبْحِ فَهْمِهِ ؛ إِذْ لَوْ كَانَ فَهْمُهُ حَسَنًا لَمَا اسْتَعْجَلَ .

ثُمَّ إِنَّ الْمُصَنِّفَ أَمَرَ أَنْ يُقَالَ لِمَنْ لَمْ يُحَاوِلِ الصَّوَابَ - أَيِ الْمَقْصُودِ

قوله: (وَأَنْ يَنْصَحَ) أَيِ النَّاطِرُ (فِي إِصْلَاحِهِ) أَيِ الزَّلَلِ: بَأَن تَأْتِي بِعِبَارَةٍ لَيْسَ فِيهَا سُوءٌ أَدَبٍ، هَذَا مَعْنَى قَوْلِ النَّاطِمِ: «وَكُنْ لِإِصْلَاحِ الْفَسَادِ نَاصِحًا» .

قوله: (وَأَنْ يَتَأَمَّلَ) أَيِ النَّاطِرُ (فِي ذَلِكَ) أَيِ الْإِصْلَاحِ، هَذَا مَعْنَى قَوْلِ النَّاطِمِ: «وَأُصْلِحِ الْفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ» .

قوله: (وَلَا يَعْجَلْ) أَيِ فِي الْإِصْلَاحِ، هَذَا مَعْنَى قَوْلِ النَّاطِمِ: «وَلِنْ بَدِيعَةً فَلَا تُبَدِّلُ»، وَذَلِكَ (لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى الْمُسْتَعْجِلِ) شَيْئَانِ: الْأَوَّلُ: (عَدَمُ الْإِصَابَةِ، وَ) الثَّانِي: (تَرْيِيفُ الصَّحِيحِ) وَذَلِكَ (لِقُبْحِ فَهْمِهِ) وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: «إِذْ قِيلَ كَمْ مُزَيَّفٍ صَحِيحًا» الْبَيْتَ، وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ مِنَ الْوَافِرِ:

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا وَافَتْهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ

قوله: (إِذْ لَوْ كَانَ فَهْمُهُ حَسَنًا لَمَا اسْتَعْجَلَ) هِيَ مُقَدِّمَةٌ كُبْرَى مِنَ الْقِيَاسِ الْإِسْتِثْنَائِيِّ، وَتَرْكِيئُهُ: «لَوْ كَانَ فَهْمُ الْمُسْتَعْجِلِ فِي التَّرْيِيفِ حَسَنًا لَمَا اسْتَعْجَلَ + لَكِنَّهُ اسْتَعْجَلَ» يُنْتِجُ = «لَمْ يَكُنْ فَهْمُ الْمُسْتَعْجِلِ فِي التَّرْيِيفِ حَسَنًا» .

قوله: (ثُمَّ إِنَّ الْمُصَنِّفَ أَمَرَ) أَيِ بِقَوْلِهِ: «وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِي»

الْبَيْتَ .

مِنْ كَلَامِهِ -: «الْعُذْرُ حَقٌّ لِلْمُبْتَدِئِ مُتَأَكِّدٌ يَنْبَغِي أَنْ يُلْتَمَسَ لَهُ» ؛ فَإِنَّهُ ابْنُ
إِحْدَى وَعَشْرِينَ سَنَةً ،

قوله: (الْعُذْرُ): مصدرُ «عَذَرَهُ يَعْذِرُهُ» كـ «ضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ» كما أفاده في
«القاموس» ، ويُطْلَقُ كَثِيرًا ١ - بمعنى ما يُعْذَرُ به ٢ - والمعنى المَصْدَرِيّ ، وهو
المُرَادُ هُنَا ، ولهذا قَالَ فِي «الكبير» بمعنى «الاعتذار» . اهـ «صبان» (ص ١٦٤) .

قوله: (لِلْمُبْتَدِئِ) لَيْسَ لِلتَّخْصِصِ ؛ لِأَنَّ الْإِعْذَارَ مَطْلُوبٌ لغيرِ الْمُبْتَدِئِ
أَيْضًا ، لَكِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْمُبْتَدِئِ لِأَنَّ طَلَبَهُ لَهُ أَشَدُّ . اهـ «صبان» (ص ١٦٤) .

قوله: (مُتَأَكِّدٌ) تَفْسِيرٌ لِقَوْلِ النَّاطِمِ: «وَاجِبٌ» ، قَالَ الصَّبَّانُ (ص ١٦٤):
قَوْلُهُ (وَاجِبٌ) أَيُّ: ١ - مُتَأَكِّدٌ ٢ - أَوْ بِمَعْنَى: مَا يُثَابُّ عَلَى فِعْلِهِ وَيُعَاقَبُ عَلَى
تَرْكِهِ ؛ فَإِنَّ مَنْ سَمِعَ اعْتِرَاضًا عَلَى أَحَدٍ فِي فِعْلٍ وَعَلِمَ أَنَّ لَهُ عُذْرًا وَجَبَ عَلَيْهِ رَدُّ
الْإِعْتِرَاضِ وَالْإِعْذَارُ إِنْ لَمْ يَخْشَ ضَرَرًا ، قَالَه الْمَلَوِيُّ فِي «الشَّارْحِ الْكَبِيرِ» .

قوله: (فَإِنَّهُ ابْنُ إِحْدَى وَعَشْرِينَ سَنَةً) فَتَأْلِيْفُهُ لِهَذَا النَّظْمِ بَعْدَ تَأْلِيْفِهِ لِنَظْمِ
«السَّرَاجِ فِي عِلْمِ الْفَلَكَ» ؛ فَإِنَّهُ أَلْفَهُ سَنَةً ٩٣٩ هـ وَعُمُرُهُ عِشْرُونَ سَنَةً ؛ فَقَدْ قَالَ
فِي آخِرِهِ:

وإن رآه عارفٌ فاستحسنه	فالعذرُ حقٌّ لابنِ عشرين سنةً
في شهرٍ ذي القعدة في المصيفِ	فراغنا من جمعِ ذا التآليفِ
سنة تسعٍ وثلاثين مضت	من بعدِ تسعمائةٍ قد انقضت

قَالَ الصَّبَّانُ (ص ١٦٤): «لَيْسَ كُلُّ مُبْتَدِئٍ صَغِيرًا فِي السَّنِّ ، وَلَيْسَ كُلُّ
صَغِيرٍ فِي السَّنِّ مُبْتَدِئًا ، وَأَعْرَبُ مِمَّا وَقَعَ لِلنَّاطِمِ بِكَثِيرٍ مَا وَقَعَ لِابْنِ مَرْزُوقٍ ؛ فَإِنَّهُ
نَظَّمَ «جُمَلَ الْخُونَجِي» وَهُوَ ابْنُ سِتِّ سِنِينَ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي نَظْمِهِ» . اهـ

وَمَنْ هَذَا سِنُّهُ مَعْدِرَتُهُ مُسْتَحْسَنٌ قَبُولُهَا خُصُوصًا وَهُوَ فِي الْقَرْنِ الْعَاشِرِ
الْمُسْتَمِلِ أَهْلُهُ عَلَى الْجَهْلِ وَالْفُسَادِ وَالْفِتَنِ .
و«الْقَرْنُ»: مِائَةُ سَنَةٍ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ .

فَإِنْ قُلْتَ: قَوْلُهُ: «وَكُنْ لِإِصْلَاحِ الْفُسَادِ» إِنْخِ يُغْنِي عَنْ قَوْلِهِ: «وَأَصْلِحِ
الْفُسَادَ»، فَمَا فَائِدَةُ ذِكْرِهِ بَعْدُ؟ .

قَوْلُهُ: (وَمَنْ) مَبْتَدَأٌ (هَذَا) مَبْتَدَأٌ، أَيِ الْوَاحِدُ وَالْعِشْرُونَ، وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ:
(سِنُّهُ)، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ صِلَةٌ «مَنْ» (مَعْدِرَتُهُ) مَبْتَدَأٌ خَبَرُهُ (مُسْتَحْسَنٌ)
وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ خَبَرٌ لِقَوْلِهِ: «وَمَنْ هَذَا سِنُّهُ»، وَقَوْلُهُ: (قَبُولُهَا) نَائِبٌ
فَاعِلٌ «مُسْتَحْسَنٌ» .

قَوْلُهُ: (خُصُوصًا) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ لِمَحْذُوفٍ أَيِ أَخْصَصْ خُصُوصًا .

قَوْلُهُ: (وَهُوَ فِي الْقَرْنِ الْعَاشِرِ) بِدَائِيَّتِهِ سَنَةُ ٩٠١ وَنَهَائِيَّتِهِ سَنَةُ ١٠٠٠
(الْمُسْتَمِلِ أَهْلُهُ) بِالرَّفْعِ فَاعِلٌ «الْمُسْتَمِلِ» (عَلَى الْجَهْلِ وَالْفُسَادِ وَالْفِتَنِ) .

قَوْلُهُ: (وَالْقَرْنُ: مِائَةُ سَنَةٍ) وَهُوَ أَشْهُرُ الْأَقْوَالِ . اهـ «قَوَيْسَنِي» (ص ٥٠) ،
قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: «وَهُوَ الْأَصْحَحُ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعِغْلَامٍ: «عِشْنَ قَرْنًا»، فَعَاشَرَ
مِائَةَ سَنَةٍ، وَكُلُّ أُمَّةٍ هَلَكَتْ، فَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا أَحَدٌ» . اهـ

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ) فَقِيلَ: مِائَةُ وَعِشْرُونَ سَنَةً، وَقِيلَ: أَرْبَعُونَ، وَقِيلَ:
عَشْرَةٌ، وَقِيلَ: عِشْرُونَ، وَقِيلَ: ثَلَاثُونَ، وَقِيلَ: خَمْسُونَ، وَقِيلَ: سِتُّونَ، وَقِيلَ:
سَبْعُونَ، وَقِيلَ: ثَمَانُونَ، ذَكَرَهَا الْفَيْرُوزَابَادِيُّ فِي «الْقَامُوسِ» .

قَوْلُهُ: (فَإِنْ قُلْتَ) مُسْتَشْكِلًا: (قَوْلُهُ: «وَكُنْ لِإِصْلَاحِ الْفُسَادِ» إِنْخِ) أَيِ إِلَى

قلت: إنه لا يُغني عنه؛ لأنَّ الأوَّل أمرٌ بإصلاح الفسادِ، والثاني أمرٌ بإصلاحه مع التأملِ لا مع السرعةِ، فمُقَادُّ الأوَّل غيرُ مُقَادِّ الثاني.

* * *

آخِرُهُ (يُغْنِي عَنْ قَوْلِهِ: «وَأَصْلَحِ الْفَسَادَ») وَوَجْهُ الْإِغْنَاءِ ظَاهِرٌ، وَهُوَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا أَمْرٌ بِالْإِصْلَاحِ.

قَوْلُهُ: (فَمَا فَائِدَةُ ذِكْرِهِ) أَيِ ذِكْرِ قَوْلِهِ: «وَأَصْلَحِ الْفَسَادَ» (بَعْدُ) أَيِ بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَكُنْ لِإِصْلَاحِ الْفَسَادِ» إلخ.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَمْرٌ بِإِصْلَاحِ الْفَسَادِ) عِبَارَةُ الشَّيْخِ خَطَابٍ فِي «حَاشِيَتِهِ» (ص ٤٩): «قَوْلُهُ: (وَأَصْلَحِ الْفَسَادَ بِالتَّأْمُلِ) هَذَا لَيْسَ مُكْرَّرًا مَعَ مَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ إِذْنٌ بِالْإِصْلَاحِ عَلَى الْهَامِشِ، وَالثَّانِي إِذْنٌ بِهِ فِي صُلْبِ الْمَتْنِ مَعَ التَّأْمُلِ الْوَافِرِ، وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ بَدِيهَةٌ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنْهُمَا، وَالْمَعْنَى: وَكُنْ لِإِصْلَاحِ الْفَسَادِ نَاصِحًا: بَأَن تَأْتِيَ بِعِبَارَةٍ لَيْسَ فِيهَا سُوءٌ أَدَبٍ، وَأَصْلَحِ الْفَسَادَ بِالتَّأْمُلِ أَيِ: ائْتِ بِهَا فِي صُلْبِ الْمَتْنِ بَعْدَ التَّأْمُلِ وَإِمْعَانِ النَّظَرِ، وَإِنْ بَدِيهَةٌ فَلَا تُبَدِّلُ أَيِ: وَإِنْ كَانَ الْإِصْلَاحُ - أَيِ: الْإِثْبَانُ بِعِبَارَةٍ تَرُدُّ الْفَسَادَ - يَبَادِي الرَّأْيِ أَيِ: مِنْ غَيْرِ تَأْمُلٍ وَإِمْعَانٍ نَظَرٍ، أَوْ مِنْ غَيْرِ نُصْحٍ فِي الْإِصْلَاحِ فَلَا تَأْتِ بِعِبَارَةٍ عَلَى الْهَامِشِ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ». اهـ

قَوْلُهُ: (فَمُقَادُّ) بِضَمِّ الْمِيمِ: اسْمٌ مَفْعُولٍ مِنْ «أَفَادَ» (الْأَوَّلِ غَيْرُ مُقَادِّ الثَّانِي) أَيِ مَعْنَى الْأَوَّلِ غَيْرُ مَعْنَى الثَّانِي.

٣٥ - ثُمَّ قَالَ:

وَكَانَ فِي أَوَائِلِ الْمُحَرَّمِ تَأْلِيفُ هَذَا الرَّجَزِ الْمُنَظَّمِ
مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ مِنْ بَعْدِ تِسْعَةِ مِائَتَيْنَا
ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَرْمَدًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ خَيْرٍ مَنْ هَدَى

٣٥ - أقوال الأبيات

١٤٠ - (وكان في أوائل المحرم) أي في الأزمينة التي هي أوائل المحرم (تأليف): فاعِلُ «كان»؛ بناءً على أنها تامة كما هو المتبادر، ومعنى «التأليف»: ضمُّ شيء إلى شيء على وجه فيه ألفة - بضم الهمزة (هذا الرجز المنظم) قال الباجوري: «مراده بـ«الرجز»: المنظوم من بحر الرجز الذي أجزأه: «مستفعلن» ستّ مرات، ولعل المراد بـ«المنظم»: تامّ النظام، لا المنظوم، وإلا لم يكن له فائدة بعد قوله: «هذا الرجز». اهـ

١٤١ - (من سنة) بالتثنية للوزن (إحدى وأربعين) ألفه للإطلاق (من بعد تسعة من المئين) ألفه للإطلاق، أي: من سنة إحدى وأربعين وتسعمائة من الهجرة النبوية، و«المئين» بكسر الميم: جمع «مائة»، قال ابن سيده في «المختصر» (١٩٩/٥): «اعلم: أن «مائة» ناقصة بمنزلة «رئة» و«إرة»، فلك أن تجمعها «مئون» في حال الرفع، و«مئين» في حال التّصبي والجّر، وإن شئت قلت «مئين»، فجعلت الإغراب في النون، وألزمته الياء، وإن شئت قلت «مئات» كما تقول: «رئات».

١٤٢ - (ثم الصلاة) تقدّم معناها (والسلام) أي: زيادة طيب التّحية

وَالِـهِ وَصَحْبِهِ الثَّقَاتِ السَّالِكِينَ سُبُلَ النِّجَاةِ
مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجًا وَطَلَعَ الْبَذْرُ الْمُنِيرُ فِي الدُّجَى

٣٥ - أقولُ:

أَخْبَرَ الْمُصَنِّفُ: أَنَّ تَأْلِيفَ هَذَا الرَّجَزِ

وَالْإِعْظَامَ (سَرْمَدًا) أَيُّ: دَائِمًا (عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (خَيْرٍ مِّنْ هَدَى) أَيُّ:
دَلَّ الْخَلْقَ عَلَى طَرِيقِ الْحَقِّ.

١٤٣ - (و) عَلَى (آلِهِ وَصَحْبِهِ) تَقَدَّمَ مَعْنَاهُمَا (الثَّقَاتِ): جَمْعُ «ثِقَةٍ»
بِمَعْنَى الْمُؤْتَوَّقِ بِهِ الَّذِي لَا يُشَكُّ فِي أَخْبَارِهِ، وَالصَّحَابَةُ كُلُّهُمْ عُذُولُ (السَّالِكِينَ
سُبُلَ) أَيُّ: طُرُقَ (النِّجَاةِ) الَّتِي هِيَ سَبَبٌ لِنِجَاةِ سَالِكِيهَا، وَهِيَ: طَرِيقُ النَّبِيِّ
ﷺ وَشَرِيعَتُهُ الَّتِي لَا يَزِيغُ عَنْهَا إِلَّا هَالِكٌ. اهـ «قويسني» (ص ٥٠)،
وَعِبَارَةُ «خَطَاب» (ص ٥٠): «(سُبُلَ النِّجَاةِ) وَهِيَ: امْتِثَالُ الْأَوَامِرِ وَاجْتِنَابُ
الْمَنْهِيَّاتِ، فَشَبَّهَ امْتِثَالَ الْأَوَامِرِ وَاجْتِنَابَ الْمَنْهِيَّاتِ بِالطَّرِيقِ الْحَسَنِيِّ، وَاسْتَعِيرَ لَهَا
«السُّبُلَ» اسْتِعَارَةً تَصْرِيحِيَّةً، أَوْ شَبَّهَتِ النِّجَاةَ بِمَا لَهَا سَبِيلٌ حَسَنٌ عَلَى طَرِيقِ
الِاسْتِعَارَةِ بِالْكِنَايَةِ، وَالسُّبُلُ تَخْيِيلٌ، وَالسُّلُوكُ عَلَى كُلِّ حَالٍ تَرْشِيحٌ». اهـ

١٤٤ - (مَا) ظَرْفِيَّةٌ مَّضَدْرِيَّةٌ (قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ) أَيُّ: مُدَّةَ قَطْعِ شَمْسِ
النَّهَارِ (أَبْرُجًا): جَمْعُ «بُرْجٍ»، وَهُوَ جَمْعُ قِلَّةٍ أُريدَ مِنْهُ الْكَثْرَةُ؛ لِأَنَّ الْبُرُوجَ الَّتِي
فِي السَّمَاءِ اثْنَا عَشَرَ بُرْجًا (و) مَا (طَلَعَ الْبَذْرُ) أَيُّ: وَمُدَّةَ طُلُوعِ الْبَذْرِ أَيُّ: الْقَمَرِ
(الْمُنِيرِ) صِفَةً لَازِمَةً؛ إِذِ «الْبَذْرُ» لَا يَكُونُ إِلَّا مُنِيرًا، وَالْمَخْسُوفُ لَا يُسَمَّى
«بَذْرًا» (فِي الدُّجَى) جَمْعُ «دُجِيَّةٍ» بِضَمِّ الدَّالِ وَسُكُونِ الْجِيمِ، وَهِيَ: الظُّلْمَةُ.

كَانَ فِي أَوَّلِ الْمُحَرَّمِ سَنَةً إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَتِسْعِمَائَةٍ مِنَ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ.

وَتَقَدَّمَ مَعْنَى «الصَّلَاةِ».

و«السَّلَامُ»: الْأَمَانُ مِنَ النَّقَائِصِ.

و«السَّرْمَدُ»: الدَّائِمُ.

٣٥ - أقوال الشرح

قوله: (كَانَ فِي أَوَّلِ الْمُحَرَّمِ) وَإِنَّمَا سُمِّيَ الشَّهْرُ الْمَعْرُوفُ: «الْمُحَرَّمُ» لِتَحْرِيمِ الْقِتَالِ فِيهِ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ.

قوله: (وَتَقَدَّمَ مَعْنَى «الصَّلَاةِ») أَي فِي شَرْحِ خُطْبَةِ النَّظَمِ حَيْثُ قَالَ ثُمَّ: «وَالصَّلَاةُ» فِي اللَّغَةِ: الْعَطْفُ، فَإِنْ أُضِيفَ إِلَى اللَّهِ سُمِّيَ: «رَحْمَةً»، أَوْ إِلَى الْمَلَائِكَةِ سُمِّيَ: «اسْتِغْفَارًا»، أَوْ إِلَى غَيْرِهِمَا سُمِّيَ: «دُعَاءً».

قوله: (وَالسَّلَامُ الْأَمَانُ مِنَ النَّقَائِصِ) قَالَ السَّفَارِينِيُّ فِي «لَوَامِعِ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ» (٤٩/١): «وَالسَّلَامُ» بِمَعْنَى ١ - التَّحِيَّةِ ٢ - وَالسَّلَامَةِ مِنَ النَّقَائِصِ وَالرَّذَائِلِ، وَفِي «الْمَطْلَعِ»: «قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: «فِي قَوْلِكَ: «السَّلَامُ عَلَيْكَ» قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: اسْمُ «السَّلَامِ»، وَمَعْنَاهُ: اسْمُ اللَّهِ عَلَيْكَ، وَمِنْهُ قَوْلُ لَبِيدٍ: إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرَ

وَالثَّانِي: سَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْكَ تَسْلِيمًا وَسَلَامًا، وَمَنْ سَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ سَلِمَ مِنَ الْآفَاتِ كُلِّهَا». اهـ

قوله: (السَّرْمَدُ: الدَّائِمُ) قَالَه الزَّجَّاجُ، وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ الْجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ، وَقَالَ

وَتَقَدَّمَ مَعْنَى «الآلِ» و«الصَّحْبِ»، وَتَقَدَّمَ وَجْهُ تَقْدِيمِ الْآلِ عَلَى الصَّحْبِ.

وقوله: «ما قَطَعَتْ شمسُ النَّهارِ إلخ»: المقصودُ منه: التَّعميمُ في جميعِ الأوقاتِ، كما في قوله فيما تَقَدَّمَ: «ما دامَ الحِجاءُ» إلخ.
و«الأَبْرُجُ»: جمعُ «بُرْجٍ»، وهو اسمٌ لِجُزْءٍ.....

الخليلُ: «السَّرْمَدُ» هو: دَوامُ الزَّمانِ واتِّصالُهُ مِنْ ليلٍ أو نهارٍ.

قوله: (وَتَقَدَّمَ) في شرحِ خُطْبَةِ النَّاطِمِ (مَعْنَى الْآلِ وَالصَّحْبِ) حَيْثُ قَالَ ثَمَّ: «وَأَلَّ النَّبِيُّ فِي مَقَامِ الدُّعَاءِ: كُلُّ مُؤْمِنٍ تَقِيٍّ، وَالصَّحْبُ: اسمٌ جَمْعٍ لِصَاحِبٍ بِمَعْنَى صَاحِبِيٍّ، وَهُوَ: مَنْ اجْتَمَعَ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُؤْمِنًا بِهِ».

قوله: (وَتَقَدَّمَ) أي في شرحِ خُطْبَةِ النَّاطِمِ (وَجْهُ تَقْدِيمِ الْآلِ عَلَى الصَّحْبِ) وهو: أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْآلِ ثَبَّتَ بِالنَّصِّ، وَالصَّلَاةُ عَلَى الصَّحْبِ ثَبَّتَ بِالْقِيَاسِ، فَاقْتَضَى ذَلِكَ التَّقْدِيمَ.

قوله: (كما في قوله) وفي النُّسخَةِ المَطْبُوعَةِ: «كما أَنَّ قولَهُ»، وَالصَّحِيحُ ما أثبتناه وَعَلَّقْنَا عَلَيْهِ مِنْ بَعْضِ النُّسخِ المَخْطُوطَةِ.

قوله: (فِيما تَقَدَّمَ) أي في خُطْبَةِ النَّاطِمِ، وَعِبَارَتُهُ ثَمَّ: «الْقَيْدُ فِي الصَّلَاةِ لَيْسَ مُرَادًا، بَلِ الْمُرَادُ التَّعميمُ فِي جميعِ الأوقاتِ».

قوله: (و«الأَبْرُجُ»: جمعُ «بُرْجٍ») وهو جمعٌ قَلِيلٌ أريدَ مِنْ الكثرةِ؛ لِأَنَّ الْبُرُوجَ الَّتِي فِي السَّمَاءِ اثْنَا عَشَرَ بُرْجًا. اهـ «خطاب» (ص ٥١).

قوله: (وهو: اسمٌ لِجُزْءٍ إلخ) «البُرْجُ»: عبارةٌ عَنْ مَجْمُوعَةٍ مِنَ النُّجُومِ

مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ جُزْءًا مِنَ الْفَلَكَ الثَّامِنِ،

تَتَّخِذُ شَكْلًا مُعَيَّنًا فِي السَّمَاءِ، وَفِي النِّسْخَةِ الْمَطْبُوعَةِ: «اسْمُ الْجُزْءِ» بِالْإِضَافَةِ،
وَالْمُجْتَبِ هُنَا مِنَ الْمَخْطُوطَةِ.

قَوْلُهُ: (مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ جُزْءًا) أَيِ قِسْمًا، وَهِيَ الْبُرُوجُ الْإِثْنَا عَشَرَ:
١- الْحَمَلُ، ٢- وَالثَّوْرُ، ٣- وَالْجُوزَاءُ، ٤- وَالسَّرَطَانُ، ٥- وَالْأَسَدُ،
٦- وَالسُّنْبُلَةُ، ٧- وَالْمِيزَانُ، ٨- وَالْعَقْرَبُ، ٩- وَالْقَوْسُ، ١٠- وَالْجَذْيُ،
١١- وَالذَّلْوُ، ١٢- وَالْحُوتُ. اهـ «قويسني» (ص ٥١)، وَنَظَمَهَا بَعْضُهُمْ فِي
بَيِّنِينَ فَقَالَ:

حَمَلَ الثَّوْرُ جَوْزَةَ السَّرَطَانِ وَرَعَى اللَّيْثُ سُنبُلَ الْمِيزَانِ
وَرَمَى عَقْرَبٌ بِقَوْسٍ لِيَجْذِيَ نَزَحَ السَّدْلُو بِرَكْسَةِ الْجِئَانِ

قَوْلُهُ: (مِنْ الْفَلَكَ) هُوَ: مَدَارُ النُّجُومِ، وَيَقُولُ الْمُتَجَمُّونَ: إِنَّهُ سَبْعَةُ أَطْوَاقٍ
دُونَ السَّمَاءِ قَدْ رُكِبَتْ فِيهَا النُّجُومُ السَّبْعَةُ، فِي كُلِّ طَوْقٍ مِنْهَا نَجْمٌ، وَبَعْضُهَا
أَرْفَعُ مِنْ بَعْضٍ، يَدُورُ فِيهَا بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى. اهـ «القاموس» مع «تاج العروس».

قَوْلُهُ: (مِنْ الْفَلَكَ الثَّامِنِ) وَهُوَ فَلَكُ الثَّوَابِتِ، وَيُقَالُ لَهُ: الْكُرْسِيُّ، وَهُوَ
مَقَامُ أَرْوَاحِ أُولِي الْعِزِّ مِنَ الرُّسُلِ، وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَهُوَ مَقَامُ رُوحِ
خَاتَمِ النَّبِيِّينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ. اهـ «روح البيان»
(٩٧/٤) لِلْأَلُوسِيِّ، وَذَكَرَ فِيهِ: ١- أَنَّ السَّمَاءَ الدُّنْيَا فَلَكُ الْقَمَرِ، ٢- وَالسَّمَاءُ
الثَّانِيَةُ فَلَكُ عِطَارِدَ، ٣- وَالسَّمَاءُ الثَّالِثَةُ فَلَكُ الزَّهْرَةِ، ٤- وَالسَّمَاءُ الرَّابِعَةُ فَلَكُ
الشَّمْسِ، ٥- وَالسَّمَاءُ الْخَامِسَةُ فَلَكُ الْمَرِيخِ، ٦- وَالسَّمَاءُ السَّادِسَةُ فَلَكُ
المُشْتَرِيِّ، ٧- وَالسَّمَاءُ السَّابِعَةُ فَلَكُ زُحَلٍ، وَفَوْقَ هَذِهِ السَّمَوَاتِ الْفَلَكَ

وهو مقسومٌ ثلاثين جزءاً، كلُّ جزءٍ يُسمَّى: «دَرَجَةً»، والشمسُ تَقْطَعُ في كلِّ يومٍ دَرَجَةً، فتَقْطَعُ الفَلَكُ في ثلاثمائةٍ وستينَ يوماً، وهي عددُ السَّنَةِ الشمسيَّةِ.

و«البَدْرُ»: اسمٌ لِلْقَمَرِ ليلةَ أربعةَ عشرَ يوماً من الشهرِ العربيِّ.

الثَّامِنُ، وهو فَلَكَ الثَّوَابِتِ إلخ.

قوله: (وهو) أي البُرْجُ (مقسومٌ ثلاثين جزءاً، كلُّ جزءٍ يُسمَّى دَرَجَةً) فطُولُ كلِّ بُرْجٍ ثلاثون دَرَجَةً، والثلاثون درجةً في اثني عشرَ بُرْجاً: ثلاثمائة وستونَ (٣٦٠) دَرَجَةً.

قوله: (في كلِّ يومٍ) أي وليلةٍ. اهـ «خطاب على القويسني» (ص ٥١).

قوله: (والشمسُ تَقْطَعُ في كلِّ يومٍ درجةً) وتُقِيمُ في كلِّ بُرْجٍ ثلاثين يوماً. اهـ «قويسني» (ص ٥١).

قوله أيضاً: (والشمسُ تَقْطَعُ في كلِّ يومٍ دَرَجَةً) أي تقريباً، وإلا فقد يَنْقُصُ ما تَقْطَعُهُ في اليومِ والليلةِ عن الدَّرَجَةِ بدقيقةٍ، وبدقيقتين، وبثلاثِ دقائق، وقد يَزِيدُ بدقيقةٍ وبدقيقتين فقط، فجانبُ النقصِ أكثرُ، وكذا الحكمُ بأنها تُقِيمُ في كلِّ بُرْجٍ ثلاثين يوماً تقريباً أيضاً، وإلا فالغالبُ أنها تَقْطَعُهُ في أكثرَ من ثلاثين يوماً بكسْرٍ، ولهذا كله زادتِ السَّنَةُ الشمسيَّةُ على ثلاثمائةٍ وستينَ يوماً بخمسةِ أَيَّامٍ ورُبْعٍ، فاحفظه. اهـ «خطاب على القويسني» (ص ٥١).

قوله: (في ثلاثمائةٍ وستينَ) وهي عددُ دَرَجَاتِ البُرُوجِ الاثني عشرَ.

قوله: (والبَدْرُ) سُمِّيَ البَدْرُ «بَدْرًا» لِمُبَادَرَتِهِ الشَّمْسَ بِالطُّلُوعِ في ليلته كأنه

و«الدُّجَى»: جمع «دُجِيَّة»، وهي: الظُّلْمَةُ.

وهذا آخِرُ ما أَرَدْنَا كِتَابَتَهُ ، ونَسْأَلُ مَنْ وَفَّقَنَا لَهُ أَنْ يَنْفَعَهُ بِهِ ؛ إِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرٌ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ .

* * *

يَعْجَلُهَا الْمَغِيبَ ، وَقِيلَ: سُمِّيَ بِهِ لِتَمَامِهِ . اهـ «مختار الصحاح» .

قوله: (جمع «دُجِيَّة») بضم الدال وسكون الجيم (وهي: الظُّلْمَةُ) كما في «القاموس» . اهـ «باجوري» (ص ٩٨) .

هذا آخِرُ ما يَسَّرَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِي عَلَى هَذَا الشَّرْحِ النَّفِيسِ * النَّافِعِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - لِكُلِّ مَنْ أَرَادَ الْمُطَالَعَةَ أَوْ التَّدْرِيسَ * وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ جَمْعِهِ وَتَرْتِيبِهِ فِي أَوَاخِرِ شَهْرِ رَمَضَانَ مِنْ شُهُورِ سَنَةِ ١٤٣٥ مِنَ الْهِجْرَةِ الْمُنِيفَةِ * عَلَى صَاحِبِهَا صَلَوَاتٌ وَتَحِيَّاتٌ شَرِيفَةٌ * فِي مَدِينَةِ سُوبَاغْ بِجَاوَى الْغَرْبِيَّةِ * وَهُوَ تَكْمِيلٌ لِمَا كُنْتُ كَتَبْتُهُ سَنَةَ ١٤٣٠ فِي حَضْرَمَوْتَ بِالْجُمْهُورِيَّةِ الْيَمَنِيَّةِ * نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَهُ فِي مَرْتَبَةِ الْقَبُولِ * بِجَاهِ السَّيِّدِ الرَّسُولِ * صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ *

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَامِلِ

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ترجمة الإمام العلامة عبد الرحمن بن الصغير الأخصري	٥
ترجمة الإمام العلامة أحمد بن عبد المعنم الدمنهوري	١١
متن السلم المنورق في المنطق	١٩
خطبة إيضاح المبهم	٣٣
مقدمة إيضاح المبهم من معاني السلم	٣٥
فصل في جواز الاشتغال به	٨٩
أنواع العلم الحادث	١١٧
أنواع الدلالة الوضعية	١٣٠
فصل في مباحث الألفاظ	١٤٩
فصل في بيان «الكل» و«الكلية» و«الجزء» و«الجزئية»	١٨٥
فصل في المعارف	١٩٤
فصل في القضايا وأحكامها	٢١٦
فصل في التناقض	٢٤٦
باب في القياس	٢٧٤
فصل في الأشكال	٢٩٣

الموضوع	الصفحة
فصل في الاستثنائي	٣٥٣
فصل في لواحق القياس	٣٧٢
أقسام الحجة	٣٨٢
خاتمة	٤٠٨
الفهرس	٤٣٩
